



Copyright © King Saud University

٢١٧٤
ف. ر.

الفتاوى الخيرية لمنفع الجبرية ، تأليف خير الدين بن أحمد بن
علي الأيوبي ، الفاروقي (٩٩٣ - ١٠٨١ هـ) . بخط محمد
المنتأبي سنة ١١٢٠ هـ .

٣٢٧

٢٨٣ ق ٢٩ س ١٨٥ ر ٢٨٥ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ ممتاز ، الجداول ورؤوس الفقر
بالحبرة ، طبع .

مصحفها ولدته محي الدين واتحها إبراهيم سليمان
الجيني - ١٠٨٠ هـ .

الازهرية ٢ : ٢١٥ ، دار الكتب المصرية (١ : ٤٨)
١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية
٢ - الرملي ، خير الدين - ١٠٨١ هـ بيد الناشر
٣ - تاريخ النسخ - محي الدين بن خير الدين
الرملي - ١٠٨٠ هـ - إبراهيم سليمان الجيني .

دفعه اول در کتب قرآن باشد و در المندوبی استنباط الابر

به طوبی قوطی ~~در کتب بروجی~~ ~~بیاخت بروجی~~ ~~در کتب بروجی~~
۱۰۵ ۱ ۶۰ ۳

اولی طوبی بوز ~~در کتب بروجی~~ ~~دوره بروجی~~ ~~دوره بروجی~~
۶۰ ۲ ۶۰ ۱

آل بروجی قوطی ~~در کتب بروجی~~ ~~دوره بروجی~~ ~~دوره بروجی~~
۶۰ ۵ ۶۰ ۱۹

قرص اولی قوطی ~~در کتب بروجی~~ ~~دوره بروجی~~ ~~دوره بروجی~~
۶۰ ۱ ۶۰ ۲۰

اولی در کتب نافذ ~~در کتب بروجی~~ ~~دوره بروجی~~ ~~دوره بروجی~~
۶۰ ۱۷ ۶۰ ۱۰

بیاخت بروجی ~~در کتب بروجی~~ ~~دوره بروجی~~ ~~دوره بروجی~~
۶۰ ۶۰ ۶۰ ۳

دفعه بروجی ~~در کتب بروجی~~ ~~دوره بروجی~~ ~~دوره بروجی~~
۶۰ ۱ ۶۰ ۱۰

دفعه بروجی ~~در کتب بروجی~~ ~~دوره بروجی~~ ~~دوره بروجی~~
۶۰ ۳۶ ۶۰ ۳۳

اولی صوفی ~~در کتب بروجی~~ ~~دوره بروجی~~ ~~دوره بروجی~~
۶۰ ۱۶

ما فوهم دهم فظلم فمدحنا جرد قفا دكان في كل سنة يجدي على السمان وسلم فتم انكر بالهذه فحصل له
غاية السعد والشفقة في هذه السنة طلب من الكان ان يسلموا حق السنة كاملة على الحفنا
والاخر هو قهر له ذلك ويجبرهم احكام الزعم على الخروج اذا امكنوا ام لا افتونا وكم الثواب
اما بـ فتم له الحظا طنجيل كما جرت فانه لم يقبلوا فله افرادهم ويجبرهم احكام
على الخروج اذا امكنوا وانه سمانه اعلم وكتبه المقصر عبده من محمد طبر غني الخفي مفتي مكة المكرمة

دفعة اوله كى كتابلى بيان الدر

تفسير جلد اول عم جلد ثاني عم
دفعة ثالثة من سورة الفتح

جلد الى اخره دفعه فاصح

تفسير جلد اول سورة الفتح الاخره
جلد الى اخر البقرة

جلد الى اخر البقرة

دفعة شيخ زاده من سورة فرقان
جلد الى سورة يس

جلد الى سورة المدثر

دفعة شيخ زاده من سورة المدثر
جلد الى سورة الناس وعلى سورة
الباء الى اخره جلد

جلد الى سورة الناس وعلى سورة
الباء الى اخره جلد

حاشية فاضل عصام من سورة الفاتحة
جلد الى اخر سورة الانعام

حاشية فاضل سعد من سورة الفاتحة
جلد الى اخر سورة يونس

دفعه سعد من سورة الروم
جلد الى سورة النمل

دفعه سعد من سورة الروم
جلد الى سورة النمل

دفعه سعد من سورة النمل
جلد الى سورة الملوك

دفعه سعد من سورة الملوك
جلد الى اخره

Copyright © King Saud University

دفعه ششم زاده من لوره العائنه
الى سورة البقرة اجزاء ١٠

دفعه شهاب من سورة البقاء
الى سورة الفاتحه اجزاء ٥

دفعه اوله در حديث كتابه بيان البر

صا بتي شريف جلد تمام
حديث ابن حنبل شريف حقائق

حديث طريقه جلد تمام
حديث دقايق جلد تمام

جمال السوس
جلد تمام
انديجس جلد تمام
اصحاب العلوم
ربو قنجات
جلد تمام

در نه النعوس
جلد تمام
سيد الغرايضي مع تعليم المتعلم
جلد تمام
صا قب اوله و احوال شفاء
در سيره اشيا جمع اوله شمس
جمعه جلد

دفعه سيد الغرايضي
جلد تمام
جلد اقلوب
دفعه دقايق
سجاوند
خزء
نم

دفعه طريقه حديث
جلد ١

دفعه ششم فاضله شهاب
من سورة الفاتحه الى
سورة البقرة اجزاء ٨
دفعه ششم فاضله
صا بتي شريف جلد تمام
سورة البقرة

بسم الله الرحمن الرحيم

اوله در حديث كتابه بيان البر
صا بتي شريف جلد تمام
حديث ابن حنبل شريف حقائق
حديث طريقه جلد تمام
حديث دقايق جلد تمام
جمال السوس
جلد تمام
انديجس جلد تمام
اصحاب العلوم
ربو قنجات
جلد تمام
در نه النعوس
جلد تمام
سيد الغرايضي مع تعليم المتعلم
جلد تمام
صا قب اوله و احوال شفاء
در سيره اشيا جمع اوله شمس
جمعه جلد
دفعه سيد الغرايضي
جلد تمام
جلد اقلوب
دفعه دقايق
سجاوند
خزء
نم
دفعه طريقه حديث
جلد ١

سبحانه أي اسبح شيئاً كل حذف الجملة الفعلية مع مصدره واللام الجارية في كذا واقيم سبحانه
 الذي هو اسم من أسماء الله تعالى مقام المصيبة الذي هو الله تعالى فيقبل الخطاب به وهو تنزيه الله
 عن ثواب النقص والتقصير فإما حال القائل سبحانه كانه تعالى بمرئ الله تعالى عن ثواب النقص والتقصير
 وإنما قد مضى مع دونه المضاف لأن المضارع يدل على الاستمرار الذي يدل على الخاتمة يدل على الإقطاع
 فالاول دليل على ذلك وقد مضى الكلام هذه دونه مع الغيبة يدل على ما عليه بخصوصه وذكر الله
 بطريق الخطاب ليكون سبباً في مقام الالهام انه بعد الله كما كانت له الالهام اصله يا الله حذفت
 حرف النداء وعوضت اليمين عنها وإنما عوض في الاخر دونه الاول تعظيماً لاسم تعالى وهذه النداء
 تحول على الربا والتضرع اذ طلب الاقبال بوجهه او بقلبه غير مقصور في حق تعالى فيجمل على غاية
 وفي الدعاء والتضرع بذكر ك اي واسبح بذكر كما امر الله تعالى بقوله سبح بحمد ربك وتبارك اسمك
 من البركة وهي التمام والزيادة أي كثرة بركات اسمك او وصلت بركات نفعك الى جميع خلقك
 او من الله وحده هو الثبات والوقار أي دام به ربك وثبت خبرك واسمك بالرفع فاعل تبارك
 وتعالى قد كسب بفتح الجيم وتشديد الالاء ورفع فاعل تعالى أي عظمته في جده فلان في عني
 اذ اعظم ملكه وسلطانه او غناه مستقار من الجدة الذي هو البهت والدولة والمغنى وصفته
 بالاستغناء عن الغير لعظمته كذا قال العاصي البيضاء في تبيين الله وجهه في تفسيره تعالى
 وانه تعالى جبر ربنا ما اتخذ صاحبة ولا ولد آخ لسورة الجن وجعل تبارك أي وعلا ذلك
 بان خلق المخلوقات وتفيض نعمك الدينيوية والاحادية اليها ولا اله غيرك لانني الجنس
 والاله اسم وغيرك بالرفع خبره يا ايها الطالب عليك العلم معاني هذه الكلمات الجارية
 عليك كل كنية في الصلوة وغيرها ولا تكون محنة بكلامك ولا يحام ولا يعام معناه ولا يسمو

ادنه حاجي محمد المفتي

بمدينة قلعة ثراوري

عشر

والثاني في كل من مشهور ومبني
او معذور فمن قدر على تصحيح وعدل عند كلام الله تعالى
الصحيح العليج فانه يعظم بلائكي واشم بلائيب لا يكلف في الاصل
العجبي فانه يعظم بلائيب فانه لا يكلف في الاصل
لانه او لا يكدر به لعل الله يحسن بعد ذلك امره ولا ينطق
بكب عليه ان يتهد به لعل الله يحسن بعد ذلك امره ولا ينطق
اذا كان لا يحسن بعض الحروف في قرآنه في صلوة يكون صلوة عند
ان وجدانية ليس في كل الحروف في قرآنه في صلوة يكون صلوة عند
قال بعضهم لا يجوز صلوة لانه من المصالح في صلوة يكون صلوة عند
لكن لا يؤثم غيره وكذا اذا كان الرضا لا يتفق فواضع العذر في صلوة يكون صلوة عند
المحليين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز التفتي وما يتعلق بكراة
الدعوات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز التفتي وما يتعلق بكراة
والمراد بالتفتي التفتي في صلوة يكون صلوة عند التفتي وما يتعلق بكراة
لكن اهل التفتي التفتي في صلوة يكون صلوة عند التفتي وما يتعلق بكراة
فليس يتحقق الوعيد والتفتي في صلوة يكون صلوة عند التفتي وما يتعلق بكراة
بل هو المستحق في صلوة يكون صلوة عند التفتي وما يتعلق بكراة
وام لا خلاف في ذلك لان التفتي في صلوة يكون صلوة عند التفتي وما يتعلق بكراة
انه في كل كلام في صلوة يكون صلوة عند التفتي وما يتعلق بكراة
فانهم في الحاشي المحافل في صلوة يكون صلوة عند التفتي وما يتعلق بكراة
شهادة في صلوة يكون صلوة عند التفتي وما يتعلق بكراة
على ان كتاب التفتي في صلوة يكون صلوة عند التفتي وما يتعلق بكراة
فاذا كان

[illegible]

دفعه اول در اصول کتابی بیان ایدر

توضیح جلد تمام	دفعه توضیح جلد ۱	دفعه توضیح جلد ۱	دفعه توضیح جلد تمام
تلوح جلد تمام	دفعه تلوح جلد نصف اول		لغة اختصار جلد تمام

دفعه اول در فروع کتابی بیان ایدر

صدر شریع جلد تمام	دفعه صدر شریع جلد تمام	درر جلد تمام	دفعه درر جلد تمام	حاشیه درر غمی جلد تمام
حاشیه صدر شریع قره کمال جلد اول	دفعه حاشیه صدر شریع یعقوب پاشا جلد تمام	حنا رتن جلد ۱	دفعه حنا رتن جلد ۱	حاشیه حنا رتن جلد ۱
جمع البحرین جلد تمام	صدایه جلد اول جلد ۱	اصلاح ایضاً جلد تمام	فقطه جلد تمام	
فقه اکبر جلد ۱	اضافات جلد ۱	فقه شرف جلد اول	کتاب فقه جلد ۱	

اولاد به استقامت بالقرآن و غیره
واحادیث الثابتین فقد ورد المستندین
المعنی وان كان تجزئ تفعل بمعنی استعمل قلیل
قله الاستعمال لا یمنع احتمال الزادة و المراد به الوجوه
قائه زین الدین ان کما یمنع احتمال الزادة و المراد به الوجوه
فقد ورد علی ما ذکره في المطبوع و تزیین القراءه فان التفعیل بمعنی حسن
منسوب علی ما ذکره في المطبوع و تزیین القراءه فان التفعیل بمعنی حسن
و ان غیر الکلمه عن وضوحها یوجب السامع ان یعلم ان الفقه عام هو الوجوه
علیه الوجوه الذریعیه و لم یورد فیها بعض الاحادیث و قد ورد علی ما ذکره في المطبوع
بعض التفعیل عن الصحیح ان طوام بعض الاحادیث و قد ورد علی ما ذکره في المطبوع
عند الاحتجاب کما یظهر من ان طوام بعض الاحادیث و قد ورد علی ما ذکره في المطبوع
م اقامه نذر و اذنیه مع ان طوام بعض الاحادیث و قد ورد علی ما ذکره في المطبوع
من الاذانی و الخطی و الاذکار و غیره مع ان طوام بعض الاحادیث و قد ورد علی ما ذکره في المطبوع
النفی عام فی جمیع الادیان
قال العاقل الشریع بطائفتی کثیره زاده یعنی ان ادعای قواعد التجویذ و الاقدار
فرض عین لازم لكل من یؤمن بالله و رسوله و الخالف للرسوله عاصی و العاصی
علیه الوجوه الذریعیه ان یؤمن بالله و رسوله و الخالف للرسوله عاصی و العاصی
اشتم و الاثم عقاب و کل ما یعاقب علی فعله و یناب علیه که
نقله احکام الجائز و غیره

خلاصة الفتور جلد اول
 خلاصة جلد ثانی
 بن ازیب جلد تمام
 جامع الفصول جلد تمام

فتور عماد جلد اول
 جامع الفتور جلد
 صرة العاوی جلد تمام
 فتاوی علی افندری جلد تمام

فتاوی حاور المنیة جلد تمام
 فتور کبیر جلد اول
 فتور کبیر جلد ثانی
 فتاوی غیرت جلد تمام

فتاوی واقعات جلد تمام
 اشباه نظایر جلد تمام
 فراقه و ضالہ در بیان ایدر رسالہ ابوالسعود الکفوری جلد

کتاب علی مذہب شیعہ جلد

دفتر اولدر کے کلام کتابہ ربانیہ

مطول جلد تمام
 دفعہ مطول جلد تمام
 حاشیہ مطول حبیبی جلد تمام

حاشیہ مطول حوض زاده جلد تمام
 دفعہ سید جلد تمام
 دفعہ سید جلد تمام
 سید تیرن جلد تمام

دفعہ حوض زاده جلد تمام
 حاشیہ مطول عبادی جلد

دفتر اولدر کے کلام کتابہ ربانیہ ایدر

شرح العباد مع قول احمد جلد تمام
 خیالات مع بشتی و شجاء جلد تمام

شرح العباد مع خیالات و قول احمد جلد تمام
 دفعہ شرح العباد مع خیالات و حاشیہ ترمذی جلد تمام

دفتر اول در کتاب بیان ایدر

مسعود معشیته امیرک
جلد ۱

حاشیه مسعود بهشتی
و دینقود و میر ابو الفتح
و عبد الرحیم و عسکری
جلد ۱

طاش کبیر و حاشیه و حجازی الدین
جلد ۱

قول احمد مع عماد ادب و عبد الرحیم
جلد تمام

مقامات مع قواعد الاعاوی
و حاشیه و حاشیه معصوم و مضبوط
جلد ۱

فراید مع قول احمد
جلد تمام

دفتر اول در حکمت کتاب بیان ایدر

قطبیه
جلد ۱
فلا زاده
جلد ۱
شرح معادیه الحکمه
جلد ۱
حاشیه حکمه
جلد ۱

صیغه کافیه زاده و هفت سوره اشکانی
جلد ۱

دفتر اول در کتاب بیان ایدر

جامع
جلد تمام
دفعه جامع
جلد ۱
دفعه جامع
جلد ۱
عبد القیوم
جلد تمام

دفعه عبد القیوم
جلد تمام
عصام الدین
جلد تمام
دفعه عصام
جلد تمام
حسن افند
جلد ۱

کشف
جلد ۱
حاشیه عبد القیوم
جلد ۱
مقنن
جلد ۱
حاشیه مقنن
جلد ۱

سید عبدالله
جلد ۱
سید علی مع کافیه
جلد ۱
دفعه سید علی
جلد ۱
دفعه سید علی
جلد ۱

دفعه سید علی
جلد ۱
ضوء مع دره
جلد ۱
حاشیه عصام
جلد ۱
عصام
جلد ۱

حاشیه ضوء مع عاقل
جلد ۱
معصوم و عده و دره
جلد ۱

افقاع مع ضوء و شرح
جلد ۱
دفعه افقاع
جلد ۱
دینقود طوبی
جلد ۱
دفعه دینقود
جلد ۱

عبد الرحمن
جلد ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

فان شاء الله تعالى
في شهر ربيع الثاني سنة ١٤١٠
هـ الموافق لـ ١٩٩٠
م

فاضل اعين مع الله
وطوبى وشكر
جلد ١

سعد الدين مع حوب
جلد ١

دفعه در حضور
جلد ١

حكاية حمزة نام
جلد اول
١

صفندی
اجزاء
٦

صبا مع ديباج
جلد ١

فارسي شاهي
اجزاء
٣

موعظه جمعه
جلد ١

حكاية عبدة نام
جلد ١

لغة عربية اوزره
اجزاء
جلد ١

علم نجوم
اجزاء
٦

دفعه فارسي
جلد ١

دفعه قطعه
جلد اجزاء
٣

كتاب الميراث

كتاب الطهارة	باب التيمم	كتاب الصلوة	باب الجنائز
١	٢	٣	٥
كتاب الزكاة	باب صدقة الفطر	كتاب الصوم	فصل في النذر
٨	٨	٨	٩
كتاب الحج	كتاب النكاح	فصل في المحرمات	باب الاولياء والاكفاء
١٠	١٠	١٤	١٢
فصل في نكاح الفضولي	باب المهر	باب القسم	باب الرضاع
١٤	١٤	١٩	١٩
كتاب الطلاق	باب الايلاء	باب الخلع	باب الظهار
٢٠	٣٢	٣٣	٣٣
باب العتق	باب العدة	باب ثبوت النسب	باب الخيانة
٣٤	٣٤	٣٥	٣٥
باب النفقة	كتاب العتاق	باب الاستيلاء	كتاب الايمان
٣٨	٤٥	٤٥	٤٥

كتاب الحدود	فصل في التغريم	كتاب السرقة	كتاب السير
٤٨	٤٩	٥١	٥٢
باب العشر والخراج	باب الجزية	باب المرتدة	كتاب اللقطة
٥٣	٥٧	٥٧	٦١
كتاب المفقود	كتاب الشركة	كتاب الوقف	مسائل في الاستيلاء
٦١	٦٢	٦٥	١٢٧
كتاب البيوع	باب البيع الفاسد	باب الاقالة	باب الربا
١٢٨	١٣٧	١٣٩	١٤٠
باب الاستعناق	باب السلم	كتاب الكفالة	كتاب الحوالة
١٤٠	١٤١	١٤٣	١٤٥
كتاب ادب القضاة	كتاب القضاة	باب التحكيم	باب خلع المحاضر والتجارات
١٤٥	١٥٣	١٥٣	١٥٣
كتاب الشهادات	كتاب الوكالة	كتاب الدعوى	كتاب الاقرار
١٥٧	١٦٣	١٦٩	١٩٥
كتاب الصلح	كتاب المردية	كتاب الغارية	كتاب الهبة
١٩٩	٢٠١	٢٠٣	٢٠٤

كتاب الفساركة كتاب الوصية

وقد انتقل هذا الكتاب
في حوزة السيد الكفائي محمد حسن
بن عبد الله الهماني عن
الله عنهما وتسلمين
الجميعين

١٣٠٩
في مولده الثاني
٢٥٠

صادق في سنة ١٣٠٩
على بن عبد الله الهماني
٢٤٣

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: التلخيص في الفقه الحنفي
العدد: ٣١٢٧
الوقت: في المجلدات
الوضع: السجدة
عدد الأوراق: ٢٨٢
ملاحظات: (مكتبة جامعة الرياض)
٥١٧٤

٢١٤٠٣٤٥
٥١٩/١٩٨٨

كتاب الاجارة ٢٠٦	باب ضمان الاجير ٢٢٠	كتاب الولاء ٢٢٢	كتاب الاكراه ٢٢٢
كتاب الحجر ٢٢٣	كتاب الماذون ٢٢٤	كتاب الفصب ٢٢٤	فصل في السعاة والاعونة ٢٢٧
كتاب الشفعة ٢٢٨	كتاب القسمة ٢٣٠	كتاب المزارعة ٢٣٤	كتاب المساقاة ٢٣٩
كتاب الذبايح ٢٤١	كتاب الاضحية ٢٤١	كتاب الكراهية والاستحسان ٢٤١	كتاب احياء الموات ٢٤٧
فصل في مسائل الشرب ٢٤٧	كتاب الصيد ٢٤٩	كتاب الزهراء ٢٤٩	كتاب الديارات ٢٥٤
باب ما يحد الرجل في الطريق ٢٥٦	فصل في الحايض المائيل ٢٥٧	فصل في الحيض والنفاس وما يتفرع من الجوارح ٢٥٧	باب جنابة البهيمة وعليها ٢٥٩
باب الجنحة باب المملوك ٢٦١	باب القسامة ٢٦١	كتاب المعاقلة ٢٦٥	كتاب الوصايا ٢٦٦
كتاب الخنثى ٢٧٢	مسائل شتى ٢٧٤	كتاب الفرائض ٢٨٠	٩٣٥

كتاب الجنائيات
٢٥٢

باب ما يقع الانصار
٢٧٥

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي وفق من اراد به الخير للنفقة في الدين وهدى من شاء الى سبيل المهتدين
 والصلوة والسلام على سيد الاولين والاخرين محمد وخاتم النبيين والمرسلين وعلى آله الطيبين
 واصحاب الطاهرين **وبعد** فيقول العبد المذنب براهيم بن محمد بن عبد العزيز قد وجدته شيخنا
 العلامة الرجل الغرام الشيخ علي الدين طاب ثراه وكانت فراديس الجنان ماواه قدوس في جمع فتاوى والده
 شيخنا واستاذنا وكتب لها ديباجه **صورتها** **وبعد** فيقول العبد الفقير الى الله تعالى هذا نذر يسير
 من حم غير من اجوبه عن اسئلة سئل عنها سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين خاتمة الفقهاء المحققين
 اوصد الزمان في نعم ابي حنيفة النعمان وحيد الدهر وفريد العصر سيدي والدي الخير الدين التين ومن هو
 خير مني كاسم الشريف الا وهو خير الدين منع الله بطول حياته المسلمين فاجاب عنها بما هو الصحيح المفتي به من
 ابي حنيفة او باصح كبار اهل المذهب لا اختلاف العصر ولا تغير احوال الناس رفقا بعباد الله طابا باب
 رضي الله تعالى يوم الخيف فجمعها وكتبها وعلى طريق الهداية رتبها ليحصل التسهيل والتفريع **سئل** فيجب
 ولم ارسم غالبها الا ما قل وجوده في الاسفار وكثر وقوعه في غالب الديار ولم يصرح به في الابواب وان
 فهم من كتبها اصحاب **وسميتها** بالفتاوى للشيخ لئلا ينفذ البرية وبالله المستعان وعليه التكلان **قال** هذا
 وقد اخبرني والدي المشايخ الذين تعني ابي بطول حياته واسمعه نعم علي وعليه ان لا يعي نفه الا في تعاليم القرآن
 وحفظه والاخذ في تجويده ثم الاعتناء بالفقه وتحسينه وتمهيدته وان رجل من بلده التي هي الرملة يطعم
 سنة سبع بعد الف الى مصر ولازم العلماء بالجامع الاثر واخذ الفقه عن جماعة من فقهاء الخيف كالشيخ
 عبد الله الخريزي والسراج الحانوتي والشيخ احمد بن الشيخ محمد امين الدين بن عبد العال ثم قرأ الاصول
 على المكي وجماعة والحق على العلامة الشيخ ابي بكر الشافعي وغيره ثم قرأ الفرائض ثم اكثر التردد على الشيخ
 فايد الواسطي المشهور ورجع الى بلده واسط في القعدة الحرام سنة ثلاث وعشرين والفا انتم كتب
 فجمع منها الى باب المهر واختر من كتبه مما هو متفق عليه في ذلك واكملتها والله سبحانه وتعالى اسأل وبنيته ان
 على حسب ترتيبها فلما رزقته فاستخرجت منه ثمانية ذلك واكملتها والله سبحانه وتعالى اسأل وبنيته ان
 ان يجعل سعيها فيها مسكورا وان يجعلها الصالحا لوجه الكريم موصلا الى الفوز بدار النعيم
 ان على ذلك فغير بالاجابة جود امين امين يا رب العالمين **كتاب الطهارة** **سئل** هل يجوز
 استعمال الماء النجس الذي لم يتغير طعمه وريحه في غير الشرب والتطهير كبل الطين وفي الدواب **اجاب**
 نعم يجوز لذلك قال في جامع الفتاوى وغلبه النجس ان يتغير طعمها وريحها بحرم الاستعمال كالبول
 والابور والاستعمال في غير الشرب والتطهير كبل الطين وشرب الدواب انتهى وقال في البرزخ النجس ينتفع به

في سق الدواب وبسبب الطين ونحوه انتهى وفي البرزخ النجس اذا نزع الماء النجس من البرزخ ان يبيل
 به الطين وبسبب السجدة او رطل النجاسة بخلاف الرقبة اذا جعل في الطين لان في ذلك ضرورة لانه
 لا يهينها الا بذلك انتهى وفيه نقلا عن الخيرة ولا بأس بشرب الماء النجس في الطريق ولا في الملباه ومن خزانة
 الفتاوى لا بأس بان يشرب الماء النجس للبرق والابل والغنم انتهى وفي النهر وحل سق الدواب قال في الخيرة
 لا وفي الخزانة لا بأس بذلك ساقه الخيرة يوافق ما في البدائع وما في الخزانة ساقه الاستحباب فيها قولان متقابلة
 لا تغفلان متنافيان انتهى والله اعلم **سئل** في الشارب اذا طال هل يجب تحليده ام **اجاب** لا يجب
 تحليده وان طال قال في اعلام الاخبار وفي شرح القدوري قال عز وجل والحر والبرية المحيط لا يجب ايبال الماء
 الى ما على تحت الحاجبين والشارب بانفاق الروايات **قال** للحنوفى وانفقوا على ان يحسن الماء شعر
 حاجبيه وفي صلوة النصاب في اقص الشارب لا يجب تحليده وايصال الماء الى الشفتين وفي النوازل
 لا يجب وان طال انتهى **وقال** الشيخ علي المقدسي في شرح الكنز المنظوم والشارب اذا طال
 يجب تحليده انتهى وصرح في البحر بان لا يجب ايبال الماء الى ما تحت الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا ينبغي
 ان يحل قول من قال لا يجب ايبال الماء الى ما تحت شعر الشارب على ما اذا كان بحيث يبدو نبات الشعر
 وقد جعله في التجنيس من الاداب وصرح الولوي في باب الكراهة بان المفتي به انه لا يجب ايبال الماء
 الى ما تحت الحاجبين انتهى والله اعلم **سئل** في فارة وقعت في زيت فهل اذا وضع في ماء
 غرق في السفل وصب الماء ثم اخذ الماء من اسفله ثلاث مرات يطهر كما نقله الامام ابو القاسم في التلخيص
 عن ابي يوسف ام لا يطهر وحل اذا طبخ صابونا وصار سحيا لا يطهر ام لا **اجاب** نعم يطهر
 الزيت بهذا الصنيع وكذلك اوصب عليه الماء فطفا فرفع ثلاث مرات كما ورد عن الثوري فطع
 به في الفهرست وعليه الفتوى كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث
 وهو مبني على ان غلبة الظن بحرية عن التثليث وفيه اختلاف تصحيحه وفتوى وهي من المسائل
 المشهورة **قيل** غلبة الظن تكفي وقيل لا بد من التثليث وصح كل فعل لصاحب الخلاصة في
 الا الاول وصرح في مسألة الثوب فانه قال وفيه سكون قلبه اليد ووقع في بعض الكتب
 في هذه المسئلة فيغسل فيجعلو الرهن الماء فيرفع بشئ هكذا يفعل ثلاث والظاهر ان لفظة
 فيغسل من زيادة النسخ فانما لم ترم من شرط للتطهير الغليان مع كثرة النقل في المسئلة
 والتتابع لها الماتم الا ان يراد بالغلي التحريك مجازا ففصح في مجمع الروايات شرح القدوري
 انه يصيب عليه مثله ما ويجريك فتأمل ومثله طهارة النجس باتخاذ صابونا صرح في المجتبى
 والبرازية قال في المجتبى جعل الرهن النجس في صابون يغلي يطهره لانه تغيره والتغير يظهر
 عند محمد ويغني به للبلوى انتهى وصرح به في فتح القدور وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى
 واثبت صاحب من الغفار في مسنده تنوير الابصار وهو منقول عن اجناس الناطقي وغيره
 والله اعلم **سئل** فيما لو نزل لخل الغنم لبن هل هو طاهر يحل شربه ام لا **اجاب** لا شك



في طهارته لما في الجوهرة من ان سور ما كولا اللحم طاهر كلبته والظاهر منه حل شره ولم ار
من صرح به والله اعلم **سئل** في صاحب سلس البول اذا كان ينقطع ساعة ويقطع ساعة
كيف يكون وضوءه وهل المسح على الخفين وهل يقدم الفايضة على الوضوء كالصحيح **اجاب**
صاحب سلس ونحوه يتوضا الوقت كل فرض ويصلي بوضوءه فرضا ونفلا ما شاء ويبطل
وضوءه بخروج **سئل** وهذا اذا لم يمض عليه وقت الا وذلك للحدث بوجوده وما سوي
على الخفين فتخير ذلك على وجه الاختصار ان اصحاب الاعداء اذا توضاوا والعذر غير
موجود وقت الوضوء واللبس حكم الاصحاب يسحبون في الاقامة يوما وليلة وفي السفر
ثلاثة ايام ولما ليها من وقت للحدث العارض له بعد اللبس بخلاف ما اذا لبس بطهارة
العذر بان وجد العذر بمقارنا للوضوء واللبس او لكليهما او فيهما بينهما واستمر حتى لبس فانه
ح انما يسح في الوقت توضا للحدث غير ما ابتلى به ولا يسح خارج الوقت بناء على ذلك لللبس
وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفايضة على الوضوء حتما بحيث لو عكس لا يسح
اذا كان صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب والله اعلم **سئل** هل الايلاج في فرج
البهيمية ينقض ولو لم يخرج منه شيء ام لا **جواب** ينقض ما لم يخرج منه شيء انما الايلاج في البهيمية
لا يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ما لم يخرج منه شيء صرح به ابن ملك في شرح المجموع في كتاب الصوم
في فصل فيما يجب وما لا يجب وكذلك صرح به في توفيق العناية في الصوم ايضا والله اعلم **سئل**
هل الانبياء يحتلمون ام لا **اجاب** قال بن حجر الهيتمي في كتاب له سماه القول المختصر في علماء
المهدي المنتظر قيل نام آدم فاحتلم فامتزجت نطفته بالتراب فخلق الله يا جوج وما جوج منها
واعترض بان النبي عليه السلام لا يحتلم ورد بان المنفي احتلام عن روية جماعة لا يجد دفع الماء انتهى
ذكره عند ذكر يا جوج وما جوج قال وانها من ولد آدم من حوى للحدث المرفوع انهما من ذرية
نوح وهو من ذرية نوح **سئل** لعدم روية نقل عن احد من السلف ما عدا كعب بخلافه
اعترض قول النووي في فتاويه انهم من ولده لا من حوى عند جماهير العلماء والله اعلم **سئل**
في المصنة التي توضع على الكتي ثم تربط بما يمنع السيلان هل يكون صاحبها صاحب عذر ام لا **اجاب**
لا يكون صاحب عذر كما هو صريح كلام الخلاصة وغيره صاحب الجرح السائل لو منع الجرح من السيلان
يخرج من ان يكون صاحب الجرح السائل فاناد ان كل صاحب عذر اذا منع نزوله بدوا وغيره
خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الخافض والله اعلم **سئل** هل يكره الاشتراك في المشط
والميل والمساك كما هو نابع بين العلما يقولون لا يكرهها اشتراك المشط والمروء
والمساك لا **اجاب** اما للسواك بسواك غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح
مقدمة الغزنوي انه لا بأس به باذن صاحبه ومثل المشط والميل واما قول الناس فانما
ذلك لكراهة نفوسهم للاشتراك في هذه الثلاثة لئلا تحصل النفرة باعتبار انهم يعاقبون

منه فرما وقعت الكراهة بينهم بسببه لانه ورد فيه نص خاص من جانب المشرع الشريف
يوجب مخطوئته والله اعلم ورايت في شرح الروض الشيخ الاسلام زكريا الشافعي وسواك
غير باذن كره الاستيلاء وهذا من تصرفه وعبادة الروضة وغيرها ولا بأس ان يستاك
بسواك غيره باذنه بل زاد في المجموع وقد جاء ذلك في حديث الصحيح فالكراهة لا اصل لها والله
اعلم **سئل** هل يجوز في المنسوخ ان يسه الحديث او يتلوه للجنب **اجاب** فيه تردد والاشبه بجواز
فيما نسخ تلاوته واقرحا لانه ليس بقران اجاعا كما في شرح مختصر اصول بن الحاجب للعصدي
واذا كان هذا فيما اقر حكمه فمن باب اولي الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله اعلم **سئل**
عن كيفية الاستنجاء بالماء ما صورتها **اجاب** اما الاستنجاء بالماء فلم ار من صرح من علمائنا
بكيفية اخذه وصبه وقد رايت في كتب الشافعية ونسب ان لا يستعين بيمينه في شيء من الاستنجاء
بغير عذر فياخذ الحجر بيساره بخلاف الما فانه يصبه بيمينه ويغسل بيساره ولا مانع منه
عندنا فالظاهر ان مذهبا كذلك وهذا هو المعروف للناس فلعلمهم انما تركوه لظهوره
والله اعلم ثم رايت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي وفيض الما بيده اليميني
على فرجه ويعلى الاثنا ويغسل فرجه بيده اليسرى اذ المهم يكن عذرا فان كان بيده اليسرى
عذرا يمنع من الاستنجاء بها جاز الاستنجاء باليمين من غير كراهة فهو بخلافه كما يحسنه والله
اعلم **باب التيمم** **سئل** في التيمم لمس المصحف او تلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على
استعماله هل يجوز ام لا او يحل الفبا بجواب منفصلا واكرم الثواب من الله تعالى **اجاب**
المصريح به عندنا ان ما ليست الطهارة شرطا في فعله وحله يجوز التيمم مع وجود الماء كدخول
المسجد واما ما الطهارة شرط في فعله وحله فلا يجوز التيمم مع وجود الماء الا في موضع يخشى
الفوات لا في خلف الصلاة الجائزة والعيد فالتميم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود
الماء واما التيمم لقراءة القرآن ينظر ان كان محدثا فهو من قبيل الاول ويجوز هابدون ذلك وان كان
جنبيا فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله وصريح جوابه
لو تيمم لدخول المسجد للقراءة ولو لمس المصحف او كتبه او لزيارة القبور او لعبادة
المرضى او لتعليم القرآن ولا يريد به الصلوة او تيمم لدفن الميت او الاذان او الاقامة او التسليم
او رده او الاسلام لا تجوز الصلوة بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم لصلوة الجائزة
او سجدة التلاوة جاز له ان يصلي سائر الصلوة بذلك التيمم وقام ذلك المذكور في كتب العلماء
رحمهم الله تعالى **سئل** في رجل سافر بمفازة بارض وحل ليس بها ماء ولا حجر وتضايق وقت
الصلوة فهل له ان يتييم على الطين ويصلي او يؤخر الصلوة عن رقة الى ان يجد الماء ام كيف الحال
اجاب الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لانه من جنس الارض وصريح المتن
يجوز التيمم بكل طاهر من جنس الارض حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال في بحر الرائق

واذا لم يجد الا الطين يسلطه بنوبه او عضده فاذا جف تيمم به وقيل عند ان يسمم بالطين وهو
 الصحيح لان الواجب عنده وضع اليد على الارض لا استعمال جزء منه والطين من جنس الارض الا
 اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط انتهى لكن قالوا لا ولي اذا لم يخف فوت الوقت
 ان يسلطه نوبه بالطين ويستم اذا جف قليلا يصير بمعنى المشقة انتهى عنها في الحديث الشريف وانما علم
سئل من دمشق عن عبارة صاحب الاسباة حيث قال فيها افترق في المسح والغسل لا تنقض
 الجنابة بخلاف المسح **اجاب** لا تنقض الجنابة بخلاف المسح اي لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح وقد تقرر
 ان الجنابة لا يمسح قال في الكنز لا جنبا اي لا يجوز للجنب المسح على الخفين قال في البحر والمحققون على ان
 الموضوع موضع النفي فلا حاجة الى التصوير وقد تكلف علماءنا الى التصوير شيئا يطول ذكرها
 والحاصل ان معنى قوله في الاسباة لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح يعني ان يمسح على يديه
 فاحسب اليه ولا سبيل اليه الا برفعها عنه وبنزعه يسرى الحدث الى الرجل ومعناه لا تنقض
 الجنابة غسل الرجل السابق على الجنابة الكاينة بعد اللبس لان الخف جعل مانعا عن سريان الحدث
 الى الرجل والمسح انما هو على ظاهرهما فتتقض الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل اليه
 معها فاضطر الى نزح خفيه للغسل وبنزعهما يسرى الحدث فيجب الغسل بذلك لا بسبب الجنابة
 فنقضته فتأمل والله اعلم **كتاب الصلوة سئل** من نابلس في اهل مدينة قديمة من مؤمن
 المسلمين قد بلغ اجماعهم بالتواتر عن اباؤهم واجدادهم يصلون على القبلة الى الجبهة مستدلين
 عليها بما روي المسلمين بمساجدهم التي بلغ قواثرهم واجماعهم من قديم الزمان والى الان ان
 هذه الحاربي الكاينة بالساجد من زمن سيدنا ابي بكر بن الخطاب رضي الله عنه وان الملك
 صلاح الدين قد فتح بالمدينة المذكورة مسجدا وقف محراب الحاربي المذكورة والآن جاء شخص
 فلكي يقول ان هذه الجبهة التي بها الحاربي ليست جهة القبلة وانما منحرفة وان هذه الجهة
 مطعون فيها مستند لا بالقواعد الفلكية وادلتها والحال ان هذه القضية بلغت الى قاضي البلد
 فظهر عنده وتبين وتحقق ان الجهة المذكورة التي بها الحاربي المرقومة جهة القبلة عملا باقوال
 العلماء رضي الله عنهم حيث اعتمدوا الحاربي المسلمين وعولوا عليها وحكم بان القبلة والحاربي
 القديمة الموضوعه باجتهاد لا تبدل ولا تغير عن صفتها التي اجمع عليها علماء المسلمين واهل
 المدينة المتقدمون والمتأخرون وبابقا القديم على قدمه وبالاكتفاء بالجهة حيث ان التوجه
 الى عين الكعبة امر عسر وخيب لا يطلع عليه والفلكي المذكور يقول حيث طغت في الحاربي التي بالجهة
 المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العمل بها ولا يجعل بها ولا تقلد ولا يجعل بالتواتر ولا يقول
 القاضي في هذه المسئلة فهل والحالة هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على الوجه المزبور ام لا
 يعمل بما قاله هذا الفلكي المزبور ام لا **اجاب** اعلم اولاً ان مقتضى المصلحة اصابة جهة الكعبة عندنا كما
 ثبت عليه المتون وصحاح اصحاب الفتاوى والشروح مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم

ما بين المشرق والمغرب قبله ولان التكليف بحسب العوسع ولهذا قال بعضهم البيت قبله لمن
 يصلي في مكة في بيته او في البطحاء ومكة قبله اهل الحرم قبله الا فاق وعن ابي حنيفة المشرق
 قبله اهل المغرب والمغرب قبله اهل المشرق والجنوب قبله اهل الشمال والشمال قبله اهل
 الجنوب وعلمه فلا يخرج قليلا لا يضرب وجهه بها هو الحجاب الذي اذا توجه اليه الشخص يكون
 مسامتا للكعبة او لجوانبها اما تحقيقا بمعنى انه لو فرض خط من تلقاء وجهه على زاوية قائمة
 الى الافق يكون ما زاد على الكعبة وهو انما تقريبا بمعنى ان يكون ذلك متفرعا عن الكعبة
 او هو انما انحرافا لا نزول به بالمقابلة بالكلية بان بقي شيء من سطح الوجه مسامتا لها لان المقابلة
 اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بها نزول من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة ويتفاوت
 ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المسامطة مع انتقال مناسب لذلك البعد فلو فرض خط مثلاً
 من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطع على زاويتين
 قائمتين من جانب يمين المستقبل او شماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال الى اليمين
 والشمال على ذلك الخط بقدر ما سيج كثيره ولهذا وضع العلماء قبله بلاد اوبلدين وبلاد على سمت
 واحد قال في الفتاوى الانحراف المفسدان بجواز المشاركة الى المغرب فاذا علمت ذلك فنهاية الفلكي
 المذكور ان يطعن بالانحراف اليسير الذي لا يجاوز لحد المذكور وهو على تقدير صدقه لا يمنع الجواز ولهذا
 قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التحريم مع الحاربي وقال في فتاوى قاضي خان ووجه الكعبة تعرف بالدريل
 والدليل في الاصدار والعرف الحاربي التي نصبها الصحابة والتابعون رضوان الله تعالى عليهم اجمعين فعلينا
 اتباعهم في استنباط الحاربي المنسوبة لم يكونوا سوال من الاهل نهى وجعل السؤال من الاهل موخرا عن
 الحاربي وذكر بعضهم ان اقوى الادلة القطب فيجعل من بالشام ومراه والرملة ونابلس وبيت المقدس
 من جملة الشام كدمشق وحلب وجوز للكل الاعتداد على القطب وجعله خلفه ولا بد في ذلك من نوع
 الانحراف لاهل ناحية منها لكنه لا يضرب كما قدرناه وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كما في اكثر
 الكتب اما من شرط اصابة العين فيجعل الانحراف القليل مفسداً لكن لا يتحقق الخطأ بالانحراف يمنة ويسرة
 مع البعد عن مكة وانما يظن وبناء على المشروط الشافعية ذلك يجوز والاجتهاد في الحاربي يمنة ويسرة
 ما عدا الحاربي ومساجده صلى الله عليه وسلم واما الاجتهاد فيها اي في حاربي المسلمين بالنسبة الى الجبهة فلا يجوز
 حيث سلمت من الطعن لانها لم تنصب الا بحضرة جمع من المسلمين اهل معرفة بسمكة الكواكب والادلة
 فخرى ذلك مجرى الخبر فيقلد تلك الحاربي وفي الخادم لم يرم كما نقله في حاشية ابن قاسم وهذا كله
 اذا لم يجتهدوا ما واجهتهم فظهر الخطا ظناً وقطعاً فلا يسوغ له التقليد وقطعاً اي تقليد تلك
 الحاربي انتهى والحاصل المفروض من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في الحاربي يمنة ويسرة فلا يجب
 وانه يجوز تقليدها قبل الاجتهاد وبعده لا يجوز اذا ظهر خطاؤها واما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز
 قبل الطعن اما بعده فيجوز وعند الحاربي بمنزلة الخبر فلو اخرج عالم بخلافه هل يتبعها رضاء

او يقدم الخبر والمخبر قال في حاشية ابن قاسم ويدل على تقدمه اي تقديم الخبر انهم يجوزوا فيها
 يعني المحارب الاجتهاد بمنتهى وسيرة ولم يجوزوا معه يعني الخبر اخذ من قول السبكي بجواز الاجتهاد
 بمنتهى وسيرة في الحارب المعتمد لان الحارب في الجهة بمنزلة الخبر بوليل انهم يجوزون الاجتهاد فيها
 بخلاف غيرها والمجتهد لا يقلد مجتهدا انتهى الا ترى الى قوله بمنزلة الخبر الى آخره فانه كالصريح في امتناع
 الاجتهاد بمنتهى وسيرة مع الخبر وذلك يدل على انه اعلا من الحارب نعم توزع فيما ذكره في وجوب
 الاجتهاد بمنتهى وسيرة وفيما استدل به على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك شيخنا ابن
 حجر رحمه الله فليست من انتهى فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العام على الحارب وقد صرحوا
 ان الحارب التي وضعوها الصحابة يجوز فيها الاجتهاد بمنتهى وسيرة فيجوز عندهم في الحارب
 والذي وضعه الملك الصلاح الدين على موافقة الحارب القديمة التي وضعوها الصحابة
 والتابعون بالاولى واما عندنا فعلمنا اتباعهم في استنباطها كما ذكره في الثانية وغيرها
 ولا يجوز العمل بقول الفلكي المذكور لما علمته ولولم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه بل وجود
 حكم وعدم سريان لعدم دخول المسئلة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المحضة وليست
 من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلمن حكم وعلى من حكم وهذا كما صرحوا به في هلال
 رمضان والحاصل انها مسئلة خلافية فذهب للحنفية يعمل بالحارب المذكورة ولا يلتفت
 للطعن المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويجعل به اذا كان من عالم بصير ثقة ولا
 يخاف ان مذهبا سمح حنفي مهمل يسرع غير معارفان الطاعة بحسب الطائفة وفي تعيين
 عين الكعبة حرج وهو مدفوع عما بالنص الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسئلة للعباد
 الضعيف والله اعلم **وسئل ايضا** عن هذا السؤال بصورة اخرى هي ما قولكم رضي الله عنكم
 فيما اذا وجد في بلدة محارب متخالف من غير وضع الصحابة والتابعين وبعضها موافق منطبق
 على طيف الادلة الفلكية الهندسية العقلية التي هي عند اهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية
 بمنزلة اليقين لان المعتمد عندهم وجوب اتباع هذه الادلة من غير شبهة وبعضها مخالف لهذه
 الادلة فهل يجب على الامام الحنفي اذا صلى وراه الشافعية ان يخرف في الحارب الخالف
 الى مقتضى هذه الادلة لاجل صحة صلاة الشافعية وراه والخروج خلاف من اوجب اصابة
 العين من ائمة الحنفية ويكون قد زاد خيرا باصابة عين الكعبة ام لا واذا قلتم لا يجب
 فهل الافضل له ذلك ام لا وهل يجوز له ذلك ام لا واذا قلتم بوجوب اتباع محارب
 المسلمين مطلقا فيلزم حينئذ انه اذا وجد محارب مخالف للجهة ان يقبح ويصلي فيه فهل
 الامر كذلك ام لا وقد وقع هذا الامر في بعض سكك مصر ونقل الحارب الى الجهة الاخرى كما اخبر
 به ثقة من اهل العلم وهل اذا كان حنفي بمغازة وتخبر عن معرفة جهة القبلة وعنده
 من يعرف هذه الادلة فهل يجب عليه ان يأخذ بقوله او يعلم هذه الادلة ام لا وهل اذا حلف

حنفي بالطلاق الثلاث انه لا بد ان يستقبل بمصدره عين الكعبة في جميع صلاة فصل في محارب
 مخالف لهذه الادلة يقع عليه الطلاق واذا صلى في محارب موافق لهذه الادلة لا يقع عليه الطلاق
 ام لا وما تعريف للجهة التي اذا استقبلها الشخص صحت صلاة لا واذا الخرف شافعي حنفي
 او حنبلي المقتضي هذه الادلة بعد اثباتها بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي ان يترن
 لاحد منهم وان يقول اجد داسلا مكتم تب لا الله تعالى من هذا الفصل وارجع الى ما
 كت عليه سابقا ام لا واذا افعل هذا القاضي ذلك يكون خطيئا ام لا والحال انه لا يعرف
 شيئا من هذا العلم **فاجاب** اذا لم يكن الحارب من وضع الصحابة والتابعين ولا من وضع
 ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سميت وضعهم فلا عبرة به اجماعا واما موافقة
 الشافعية وبعض الحنفية الشاططين اصابة التوجيهين القبلة فهو افضل بلا ريب ولا من
 لتصح الصلوة على كلا القولين لكن الكلام في تحقق ذلك ولا يقع على اليقين مع البعد بخبر
 الميقات كما لا يخفى عند الفقهاء لانه مجرد خبر ومع ذلك يعمل به بلا شبهة اذا خلا عن المعارضة
 بما هو مشهور فوقه لانه ما زرم وقد كتبنا في الجواب سابقا ان محارب الصحابة والتابعين
 اعلا من خبره كما اقتضاه قولهم فان لم يكن فالسؤال من الاهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام
 الشافعية فان مقتضى كلامهم العكس وهذا الحارب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجهة
 بالكلية بان تجاوز المشرق الى المغرب كما نقله في فتح القدير لا يعمد عليه ولا يقلد لمخالفتة
 لجميع المذاهب ح اذا الحارب المخالف للجهة لا عبرة به واذا اشتبهت عليه القبلة وعنده عالم
 بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يتحرى والطلاق لا يقع على الخالف المذكور لما اسلفناه
 من عدم اليقين وجهتها ان يصل الخط الخارج من جبين المصلي الى الخط المار بالكعبة على
 استقامه بحيث يحصل قايمة ان او نقول هو ان تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في
 الدماغ فيخرجان الى العينين كساق مثلث كذا قال الشيخ التفتازاني في شرح الكشاف فيعلم
 منه انه لو انحراف عن القبلة انحرافا لا تزل به المقابلة بلكية جاز يورده ما قاله في الظهيرة
 اذا يشا من او تيسر يجوز لان وجه الانسان مقوس فعند النسيان او التيسر يكون احد جوانبه
 الى القبلة كذا قال سلاخسر وفي رد المحتار وقدر كتبنا ما في معناه في الجواب سابقا ولا يجوز
 للقاضي ان يقول لاحد من يريد البحث عن حقيقة القبلة مثل هذا القول معتقدا ذوالالام
 واثبات معصية ولا ان يتعرض له بمكره لان المقصود اصابة الصواب وانظر الحق وتحريم
 المناظرة لاجلان تزل قدم من تاظرك وان ينظر جهل من ما نملك او ناظر ك ويجب ان يتصد
 بذلك وجه الله تعالى اذا العام صفة من صفاته فاذا كنت متصفا به فلا تعد ما اباحه لك كيف
 وربنا تعالى علمنا كيف يخاطب الجاهل بقوله عز من قائل واذا خاطبهم الجاهلون قالوا
 سلاما فعلمنا اتباع الحق والتكلم به وليس علينا هدى العالم والمسئلة واضحة وحاصلها

وتبارك

واذا انحراف عن عالم تصليته

اذا تحقق خروجه عن الجهة بالكلية لا يجوز اعتداده اجماعا واذا لم يخرج عنها جاز اعتداده وان
 كان فيه انحراف قليل عند الخفية ولا يجوز اعتداله الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا ينكره
 احد ونحن على علم بان الصحابة رضي الله عنهم اعلهم من غيرهم فاذا علمنا ان محرابا وضع في
 غير محله لم نعتد به واذا لم نعرف شيئا وعلمنا كثرة المآدين وتوالي المصلين على غير المصليين
 علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند تحققنا بالخطا زال الخطا وهو في اختلاف الجملية بحيث يكون
 متجاورا للشارف الى المغارب وقد علمت الاجابة كلها على كلا المذهبين والله اعلم **مسئل**
عنه ما هو وجهه فيما اذا وجد في بلد محارب يتخالف من غير وضع الصحابة والتابعين ولا علم
 سميت وضعهم ولا علم سميت وضع ذوو العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقوطعون فيها
 قديما وحديثا ثم انه قد تحرران بعضها مخرف يمتنع عن مقتضى الدالة خمسة وستين درجة
 وبعضها خمسة وسبعين درجة ومن القواعد الفلكية اذا كان الانحراف عن مقتضى الدالة
 اكثر من خمسة واربعين درجة يمتنع او يسره يكون ذلك الانحراف خارجا عن جبهة الربع الذي
 فيه مكة المشرقة من غير اشكال على ان الجهات بالنسبة الى المصلي اربعة فربما هذا المحارب في
 اخرها الكثير فاحضل بحسب الانحراف في يمينه او يسره مقتضى الدالة والحالة ما ذكر ام لا واذا قلتم يحي
 فهل اذا علم شخص وصلة في هذا المحارب بعد اثبات ما ذكر تكون صلواته فاسدة ويحرم عليه
 ذلك ويلزم القضاء ام لا وهل اذا وجد في كلام الفقهاء في هذه المسئلة اذلة خاصة واذلة
 عامة يجب العمل بالادلة الخاصة وتحال العامة عليه ام لا **اجاب** حيث زالت بالانحراف المذكور
 المتابعة بالكلية بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مسامكا للكبعة عدم الاستقبال المشروط لصحة
 الصلوة بالاجزاء واذا عدم الشرط عدم المشروط واذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلوة
 الى هذه المحارب الموصوفة بما ذكر قطعها وجوب قضاء المؤدى بعد العلم والاثبات والنجس
 العناد في مثل ذلك بل يحرم وينسحق تركه ويجزى لارتكابه المعصية خصوصا في مثل هذه الشان
 العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عماد الدين ولا شك ان ذلك من فاعله بعد ظهوره لا يلبس مجرد
 جهل وعناد وفسق وفساد فعليه ان يتوب ويرجع والتى يعامل بالعذاب الاليم الموجه وما
 بحث الخاص والعامة من مشهور مسائل اصول الاحكام والانساب ذكر المطلق والمقيد في هذا المقام
 يظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم ان المطلق يحمل على المقيد
 حيث اتحد الحادث والعام عندنا كما هو مترقى الاصول فاذا وجد في هذه المسئلة اطلاق
 وتقييد في عباراتهم فيمكن المطلق محولا على المقيد لا محالة والحكم وعند الشافعي هو محمول على
 لم يتحول الحكم فالجواب في مثل ما نحن فيه صحيح عليه والله اعلم **مسئل في الامام** اذا كان النسخ يبدل الراء
 المهملة بالغين المعجمة فاذا اراد ان ينطق بالرحمن الرحيم يقول الفخيم الغيم واذا اراد ان ينطق
 برب يقول غيب فهل يكون اعتداه الفصحى الذي يخرج من مخارجها بطلا فلا يجوز

امامة الفصحى وهل يحرم عليه ان يؤم فصيحيا وهل يكره ان يؤم مثله وهل يجب على الحاكم منعه من
 ان يؤم في المسجد الجامع ام لا **اجاب** مسئلة الاثني قد تكررت سؤالها عن حكمها واستجبت
 ونظم الناس بها كلاما ينقض الحراسيل مرارا ومنهم القوي في تحفة نظمنا يزين القول في
 امامة الاثني للخيار فيجوز عند البعض من كبار وقاد باه الكثر الاصحاب لما في غيره من الصواب
 وقلت نظما غير الزمان فيزري بنظم الذي والمدة في الجان امامة الاثني بالفصحى ماسدة في الراجح
 الصحيح قال في البحر بعد كلام كثير والحاصل ان امامة الانسان لما نكته صحة الامامة المستحاضة
 والفضالة والخشعة المشكل لسله ومن دونه صحة ومن فوقه لا تصح مطلقة انتهى والله اعلم **مسئل**
 فيما اذا اقتدى غير الاثني بالاثني اهل تصح على الاصح المفتة به ام تصح عند البعض وهل فاحض
 اللغثة وغيره سواء الكون النطق بالحروف غير خالص في الجملة ليس بها لغة ولا عرفا كما هو التحقيق
 واذا دارت الصلوة بين الصحة والفساد هل يحل على الفساد اهتما ما بشأن العبادة ام على الصحة
اجاب الراجح المفتة به عدم صحة امامة الاثني لغيره ممن ليس به لغة وصرح قاضيان
 في فتاواه نقل عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان امامة الاثني تصح لان ما يقول له صار لغة له
 ومثله في الظاهرية وغيرهما واما اللغثة اليسيرة فلم ار من صرح بها من علمائنا ورايت في كتب
 الشافعية لشيخ الاسلام زكريا في شرح الروض ما نصه لو كانت لشغفيسيرة بان ياتي بالحرق غير
 صاف لم تؤثر ومثله لابن حجر والرحلي رحمه الله عليه انه شرعها على المنهاج وقواعد الاتاباه واذا
 دار الامر بين الصحة والفساد يحل على الصحة بلا شبهة قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين حرج
 وفي الحديث الشريف الدين يسر ومن يخالف الدين احد الاغلبة ورواه البخاري يلفظ ان الدين
 يسر والله اعلم **مسئل** في الصبي هل يصلح ان يكون اماما للمبايعين ام لا **اجاب** اقتضاء البالغ
 بالصبي فاسد لان صلوة فعل وصلوة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المتون والشروع
 والفتاوى وقد اطلقوا في ذلك فتمثل اقتواه بدق الغرض والسنة كما هو المختار كما في الهداية وقول العامة
 كما في المحيط وظهور الرواية كما ذكره الاستبصار في ان نفل البالغ تضمنون دون نفل الصبي والله اعلم **مسئل**
 في امامة الاعلى اذا لم يكن ثم من هو افضل من ههل تكروا ام لا **اجاب** نعم اذا كان افضل من كان يومه
 لا تامة امامة فان امامة عتبان بن مالك الاعلى بقوله مشهورة في الصحيحين واستخلاف ابن ام مكتوم
 الاعلى على المدينة كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب البحر عن المحيط هذا مذهب الحنفية واما مذهب
 الشافعية فقال في المنهاج والاعلى والبصير سواء على النص قال شارحه الشيخ جلال الدين وقيل الاعلى والى
 لانه اختص وقيل البصير اولى لانه عن النجاسة احتفظ ولما رضى المعنيين سوى الاعلى بينهما انتهى
 والله اعلم **مسئل** في رجل على يد غيره صلوة وامامة معه ام لا **اجاب** نعم تصح صلوة وامامة
 معه بلا شبهة والله اعلم **مسئل** في الرجل اذا كان في الصلوة وخرج من بين اسنانه شيء من فضلة
 الاطهر هل يقيه ام يبتلعه وهل يؤذن الصلي ويقيم للفوات ام لا وهل الافضل للشافعية ام لا

غير الشافعية

وهل الا تمام يكون مرتكباً حرمته او لا وما حكم صلوة الظهر بعد صلوة الجمعة **اجاب** يكره ان يبتلع الصلوة ما بين اسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصة وان كثيرا ^{كان} نرا على قدر الحصة تقصد صلوة وكذا اذا كان قدر الحصة في الصحيح والقائه في المسجد مكرهه كالبصاق والذي يقتضيه النظر القهري عدم التعرض له الى ان يفرغ الصلوة من صلوة فليقله في محل ما يحل ولا ياكله وقد ورد كلوا الوغص واخرجوا الغصم وهو ما يعلق بين الاسنان منه اي اربوا ما يخرج به الخلال وكذلك ما يتخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا للتغيره وان اكله مع ذلك كرهه خارجا ايضا قال بعض المتأخرين في شرح الكنز في قوله ولو نظر الى مكتوب وفهمه او اكل ما بين اسنانه او مرأه في موضع سجوده لا تقصد وان اثم اي فاعل ذلك اعنى الناظر والاطل والمارة وان علمت الكراهة في الناظر والاكل بل قدمه عن النبي في تحريمه ويؤذن الصلوة للفائتة ويقوم وكذا الاولى الغوايت ويحيز في الاذان للباقي فان شاء اذن وان شاء اقم على الاقامة هذا اذا فاتت صلوات فقصناها في مجلس وان قضاها في مجلس يؤذن لكل ويقوم لكل كما صرح به ابن ملك نقلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو اتم يكون اثما عاصيا لانه عزيمة لا رخصة قال يعلى بن امية قلت لعمرانا قال الله تعالى ان خفتهم وقد آمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة منك تصدق بها عليكم فاقبلوا منه صدقة رواه مسلم واما صلوة الظهر بعد صلوة الجمعة للاحتياط فقد منع منها اكثر النجاة وصرحوا بان الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازها لكن ذكره التاتاريخا في اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذا لم يعمل بالحكم والتضاد فيها قال بعضهم يصلي الفرض ويصلي الجمعة معها احتياطا وقال بعضهم يصلي الاربع بنية الظهر في بيته او في المسجد او لا ثم يسعي ويشعر في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعا والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي الجمعة او لا ثم يصلي السنة اربعاً وركعتين ^{وكعتين} ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلا وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة واما في البلاد فلا شك في جواز ولا تعداد الفريضة والاحتياط في القرى ان يصلي السنة اربعاً ثم الجمعة ثم ينوي اربعاً سنة الجمعة ثم يصلي الظهر ثم ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فلو كان اداء الجمعة صحيحا فقد اداها وسنتها وان لم تكون الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتان بعدها سنة قال الفقيه ابو جعفر الحنفى راي الامام ابا جعفر الحنفى والى سنة الجمعة بردة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى اربعاً فقلت ما هاتان الركعتان والاربع اعدت صلوة الظهر ولم تر الجمعة بردة فقال لا ولكني صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم اربعاً على مذبح علي

وقول

وقد اتفقنا على ان يصلى اربعاً بنية الظهر او بنية صلاة على ليس له اصل في الروايات
ولا شك في جواز صلوة الجمعة في البلاد والقصبات وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها اي يثبت
السنة بعدها ستاً لم يمتدوا في نية تلك الاربع قيل يثني السنة والاحسن الاحوط
في موضع الشك في جواز الجمعة وثبت شرطها ان يقول نويت ان اصلى اخرها اذ ركت وقتها
ولم اصله بعد وقيل المخار ان يصلى الظهر بهذه النية ثم يصلى اربعاً بنية السنة كذا في القنية
انتهى والمسئلة افردت بالتصانيف وانه اعلم **مسئلة** عن مسئلة الاخفاء والجهر بالقراءة في الصلاة
واختلاف الاقوال فيها وما هو الارجح مع عز وكما الى موضعه **اجاب** قال في التبيين اختلفوا
في جهر الجهر والاخفاء فقال الهندوانه الجهر ان يسمع غيره والمخافتة ان يسمع نفسه وقال الكرخي
الجهر ان يسمع نفسه والمخافتة تصحيح الحروف لان القراءة فعل اللسان دون الصفاخ والاو اصح لان مجرد
حركة اللسان لا يسمع قراءة بدون الصوتية وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة
وجوب السجدة بالتلاوة والعताق والطلاق والاستثناء وانتهى وفي الجوهره في شرح قول القدوري
وان كان منفرداً فهو مخيراً شاء جهر واسمع نفسه قال قوله واسمع نفسه ظاهره ان جهر الجهر ان يسمع نفسه ويكون
حد المخافتة تصحيح الحروف وهذا قول ابي الحسن الكرخي فان ادنى الجهر ان يسمع نفسه وان سواها لم يسمع
لحروف وفي البدائع ما قال الكرخي اقرض واسمع وفي كتاب الصلاة لمجد اشارة اليه فانه قال ان شاء قراء
في نفسه وان شاء جهر واسمع نفسه انتهى واكثر المشايخ على ان الجهر ان يسمع غيره والمخافتة ان يسمع نفسه
نفسه وهو قول الهندوانه وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة وجوب السجدة بالتلاوة
والعताق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع واجمع الحروف وفي الخلاصة الامام
اذا قرأ في صلاة المخافتة بحيث يسمع رجل او رجلان لا يكون جهراً والجهر ان يسمع الكل انتهى
وفي فتح القدير اعلم ان القراءة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالخروج
والحروف كيفية تعرض للصوت وهو اخضع من النفس فان النفس المعروض بالقرع فالحرف عارض للصوت
لا للنفس فيجوز تصحيحها بلا صوت ايادى الحروف بفضلات الخارج لا حروف فلا كلام ببق ان هذا
لا يقتضى ان يلزم في مفهوم القراءة ان يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول نزيل المرسى ولعله
المراد بقول الهندوانه بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع انتهى فاختر
ان قوله بقرئ الهندوانى وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم ان في المسئلة ثلاثة اقوال
قال الكرخي ان القراءة تصحيح الحروف وان لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بقرئ بان يكون بحيث يسمع
وقال الهندوانه لا بان يكون مسموعاً له زاد في المحشى في النقل عن الهندوانه انه لا تجزئ ما لم يسمع
اذ ناه ومن يقر به انتهى ونقل في الذخيرة ان الاصح هذا ولا ينبغي ان يجعل قولاً رابعاً بل هو
قول الهندوانى الاول وفي العادة ان ما كان مسموعاً له يكون مسموعاً لمن هو بقرئ ايضا اذ
كلام الجهر وقول لما كان اكثر المشايخ على ان الصحيح قول الهندوانى في قول عليه في تنوير الابصار

صاه ان يسبح غير واحد في البحر والبر
والصالح وقال الهندو في البحر والبر
في جوارحه الدنيا تسبح فارة رعدت
على كلاله الطلاق والعناق واستنار
الاحقاد للاضداد النصارى

بقوله والحمد لله وغيره والخافته اسماء نفسه وظاهر كلام القدوري اختيار قول الكرخي فقد اختلف
 التصحيح في المسئلة ولكن ما قاله المحدثون اصح وارجح لاعتماد اكثر علماءنا عليه هذا ودعوى
 خلاف الظاهر لما قاله الكمال بعيد اذ اغلب السراج لم ينقلوا في المسئلة قول ثالث بل اقتصروا
 على قول الكرخي والمحدث وان مع ظهور وجه ما قاله الكمال وكونه وسطا اذ ينبغي اشتراط
 حقيقة السماع مع العلم بان يختلف باختلاف التت واما تخلف مع حقيقة الظاهر ولا بعد
 في ارادته تقليدا للا قول بل اذ ادعى وجوب المصير اليه فهو منجى بوليل ان من به صمم
 لا يسمع نفسه الا باستعمال ما هو جهر في حق غيره وقد لا يتهيأ معه له ذلك مع انه
 من الرنق وعدم الخرج فانه مع التعويل على قول المحدث وانى وعدم اعتبار ما سواه من
 الاقوال لو اخذ فيه هذا الشرط لزم عدم صحة اكثر الصلوة من كل خاص وعام فتبين صحة
 ما استظهره الكمال بن الطمام والمحل محتمل لزيادة البحث ولكن الاقتصار على ما ذكرنا
 اولى لان اسماء تطرب بحماية اطالة وان تعلق بمبحث السماع والحاصل ان يقال في المسئلة
 قولان قول الكرخي وقول المحدث وانى والاعتماد على قول المحدث وانى والله اعلم **سئل** في فصل
 تلى اية سجدة هل يأتي بتكبيرين واحدة للوضع واخرى للرفع ام لا وهل اجتمع
 سجدة تلاوة وقنوت بايهما يبدأ **اجاب** يكبر تكبيرين واحدة للوضع واخرى
 للرفع وروي الحسن عن ابيه حنفية انه قال لا يكبر عند الوضع ويكبر عند الرفع والاول
 اصح كما في البحر واما مسئلة اجتماع سجدة التلاوة والقنوت فلا شبهة في تقديم سجدة
 التلاوة لما صرحوا به من وجوب الصلوة اتمية على الفور ومن ان الثلاث ايات تقطع
 الفور والقنوت يعولها او ينوي عليها فلو قدم قنوت الفور ولزم الركوع والسجود تلوه
 اذ هو الوارد في اتي بها بعد ذلك قضاء فيركب الاثم واذا بداه سلم من ذلك هذا ما يتبادر
 للفهم من كلامهم وان لم اره صريحا فتأمل والله اعلم **باب الجنازة** **سئل**
 في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفينه ودفنه فهل يلزم بذلك اثم او تعزير ام لا
اجاب حيث لم يرع في ذلك ما يرعى في غسل المسلم وتكفينه ودفنه لا يلزم فيه اثم ولا
 تعزير لكن ان كان له اقارب من النصارى فالاولى ان يترك لهم ومع هذا لو لم يترك فقد
 باشر خلاف الاولى ولم يترك مخطويعا قبيح عليه ومن المصريح به ان الميت الكافر يغسل
 قريبا للمسلم لكن غسل ثوب النجس من غير وضوء ولا تيمم وليس المعنى انه يجب عليه بل
 لا بأس ان يفعل معه ويكفيه في ثوب غير صراعي سنة في كفنه ويدفنه في حفرة من غير
 حدر ولا توسعة فان راى ما انصت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفينه ودفنه فقد ارتكب
 مخطويعا بلا شك لانه ممنوع عنه شرعا والله اعلم **سئل** عن مات جنبا هل يوضأ
 بلا مضض ولا استنشاق ام لا **اجاب** نعم يوضأ بلا مضض ولا استنشاق

الاطلاق المتون والشروح والعلل في غسل الميت تنقيته ودم ارض صرح به لكن
 الاطلاق يدخله والله اعلم **سئل** ماذا ينوي بالتسليمين في الصلوة على الميت **اجاب**
 ينوي بهما الحفظ والامام والميت اذا كانا محاذيين للمسلم وعن البيهقي فقط ان كانا
 عنه وعن اليسار كذلك والله اعلم **سئل** في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت ام على الزوج
 كفنها وتجهيزها **اجاب** كفنها وتجهيزها على الزوج على ما عليه القوي كما ان كسوتها وسكنها
 حال حيوتها عليه ووجد بخط العلامة شيخ مشايخنا الشهابي بطبرستان قال في السراج الوهاج
 والمرأة اذا ماتت ولا مال لها فعند ابي يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب كسوتها عليه في حيوتها
 وعند محمد لا يجب لان الزوجية انقطعت بالموت فصار الزوج كالا جنبا واما اذا كان
 لها مال فكفنها ما لها بالاجماع ولا يجب على الزوج انتهى قال الشيخ قاسم في حواشي الجمع
 مانصة الظاهر ان اصل الخلاف في الكفن قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه على من يجب نفقة المرأة
 عند محمد فان كفنها لا يجب على زوجها عنده لان ما بينهما انقطع قال في الايضاح وظاهر الرواية قول
 محمد وقال في الكبرى فلو لم يكن لها مال فكفنها في بيت المال لا على زوجها بخلاف ما بين علامتا يعني في ظاهر
 الرواية وروي خلف عن ابي يوسف يجب عليه تكفينها وبه يفتي وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج
 كفن الزوجة وقال قد لا يلزمه وقال في التبيين وعند ابي يوسف يجب الكفن عليه وعليه القوي لانه لو لم
 يجب عليه لوجب على الاجانب وهو كان اولى بالاجاب الكسوة عليه حال حيوتها فيترجى على سائر
 الاجانب وفي مختارات النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها هو المختار لانه لو لم يكن عليه
 لوجب عليها وهو اولى بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت مالا ظلالا لمحمد فتخلص ان
 اصل الخلاف في الكفن لان ما عداها من التجهيز كان يفعل حسب فلم يقع فيه الخلاف وان التجهيز
 الحق كما لا يخفى لا يجب عليه انتهى ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل الرابع في الوصية بالدفن
 والكفن وما يتصل بهما امرأة اوصت الى زوجها ان يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال وصيتها
 في تكفينها باطله ولكنه في بيت المال اذا لم يكن لها مال كذا اجاب ابو بكر الاسكافي وقال الفقيه بوليت
 هذا في ظاهر الرواية وقد روي عن ابي يوسف ان الكفن على الزوج كالكسوة وعند محمد ان الكفن لا
 يجب على الزوج قال في العيون ويقول ابي يوسف نأخذوا انتهى قال في الجمع وبإمره بتجهيزها معصرة
 وضالفة محمد وقال النسفي في منظومه في باب قوله ابي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول ابي حنيفة رحمه
 لو ماتت المرأة وهي معصرة كان على زوجها جازا لمقبرة قال في شرحها السبكي اي الكفن وغير ذلك
 مما يحتاج اليه الميت انتهى وبعلم ان ما عدا الكفن من جنوطه واجرة غسل وحمل ودفن وغير ذلك من اجرة
 حفر قبر وسدة على الوجه المستنون فكله على الزوج على قول ابي يوسف لانه ملحق بالتجهيز كونه لا
 يفعل حسب ما عليه **سئل** في المرأة نصرانية تحت مسلم ماتت حاملا فهل تدفن في مزار المسلمين او في مقابر
 المشركين **اجاب** صرح العلامة الجليل في شرح منية المصلح بان المسئلة اختلف الصحابة فيها

بطلان عليه اجرة

قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال عتبة بن عامر وائل بن الاسقع
 يتخذون لها قبر على حدة وهو لا يحيط وفي بعض كتب المالكية يجعلونها في المقابر لان المسلمين
 الى ظهورها قال السروجي وعوض وقال في التنازع فيه وفي فتاوى اللجنة الكافرة اذا ماتت وفي غيرها
 ولو مسلم قومات في بطنها لا يصلي عليها بالاجماع واختلافوا في الدفن في النيايح قال بعضهم
 تدفن في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار وقيل تدفن وحدها وابنه اعلم
سئل هل الافضل المشي خلف الجنائز ام امامها **اجاب** قال في الاختيار والاحسن في زماننا
 المشي امامها لما يتبعها من النساء والله اعلم **سئل** في المرأة اذا ماتت وليس لها محرم من يلي
 دفنها **اجاب** يلي دفنها جيرانها من اهل الصلاح ولا يدخل احد من النساء القبر لان من الجنينة
 اياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحيوة فكذلك بعد الوفاة صرح به في الولوالجية والله اعلم
سئل في قبر رجل غلط فيه اهل الميتة فدفعوها به نطفة انه لهم فما الحكم **اجاب** لا حله ان يكفوا
 اهلها بنش القبر واخراجها بعد المدة او قصرت ولهم الترك ان راو ذلك وقد
 صرحوا بحرمه النيش لغير ضرورة وهذا الضرورة حق الغير فاذا استقطوا حقهم جاز وان
 كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة لمعارضته بحرمه النيش بعد استطاق حقهم وهذا مستنبط من
 تعليلهم لجواز النيش في الارض المغصوبة بغير الغير وهذا اذا كان القبر ملكا اما اذا كان في
 ارض وقف فلا نيش مطلقا والله اعلم **سئل** في رجل مات وعليه دين لا خرافة ورثته جمع
 تركته فكيف وكفن مثله يتاقي بسدحها او برعجها او اقل او اكثر شيئا قليلا هل يضمن الورثة
 الزايد على كفن المثل لم لا **اجاب** نعم يضمن الورثة والحالة هذه قال في ضوء السراج فان كان
 عليه دين واراد الورثة ان يكفوه كفن المثل قال الفقيه ابو جعفر ليس لهم ذلك بل يكفن بكفن
 الكفاية للرجل ثوبا جديديا كانا او غسيلين ثم قال وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس
 للغيراء ان يمنعوا عن كفن المثل انهم فعلوا منه ضمان ما زاد على كفن المثل اجماعا والله اعلم
سئل في مقبرة موقوفة لدفن المسلمين بها رجل قبرا ودفن به ولده في تابوت فقبل ان يبلى
 جسده حفر عليه جماعة القبر واخرجوه من التابوت وكشوا التابوت والتفوه ودفنوا فيه
 ميتا لهم فماذا يلزمهم شرعا **اجاب** يلزمهم ضمان ما انفق على القبر ولا يحول ميتهم قال في التنازع
 نقلا عن الفتاوى انفق ما لا في اصلاح قبر فجاء رجل ودفن فيه ميتة ان كانت الارض موقوفة
 يضمن ما انفق عليه ولا يحول ميتة من مكانه لانه في وقت انهم ولا شك انهم يضمنون في
 التابوت الذي اتلفوه ولا شك ايضا انهم حيث علموا بالميت السابقين ففعلوا ما فعلوا على
 وجه التعدي يعزرون لانه كما هم حرما لا حد فيهم والتعدي واجب بمثل ما صرحوا به فاطمة
 والله اعلم **سئل** عن قتل نفس خطأ ويصل عليه ام لا اذا قتل نفسا قال بعضهم
 بان اراد ضرب العدو فاصاب نفسه يغسل ويصل عليه اما اذا قتل نفسا قال بعضهم

لا يصل عليه

لا يصل عليه وقال الخولاني الاصح عندنا ان يغسل ويصل عليه وقال الامام ابو علي السفياني الاصح
 عندنا ان لا يصل عليه لانه باغ على نفسه والباقى لا يصل عليه وفي فتاوى قاضي خان يغسل ويصل
 عليه عندها لانه من اهل الكبار ولم يحارب المسلمين وعن ابن يوسف لا يصل عليه لما روي
 ان رجلا خرف فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو تحول عنه ابنه حنيفه على انه امر غيره بالصلوة
 عليه كذا في الجواهر والله اعلم **سئل** عن الشهيد اذا فعل ما يقع به الارتثاء والحرب فانه هل يكون
 مرتثا ام لا يكون مرتثا اذا فعل ذلك بعد انقضاءها **اجاب** لا يكون مرتثا الا اذا فعل افعال
 المرتثين بعد انقضاء الحرب واما قبل انقضاءها فلا يكون مرتثا بشئ مما ذكر كما في التبيين والله اعلم
سئل من مشق في شارب خمر قتل ظلما بجا رحمة ولم يجب بنفس القتل ما لا هل يكون شهيدا
 ولو قتل حال سكره ام لا **اجاب** نعم يكون شهيدا لان شرب الخمر عصية وهي قطعها تمنع الشهادة وهو
 ظاهر اطلاق المتن حيث عرفت ان شهيداً بانه مكلف مسلم طاهر قتل ظلما بجا رحمة ولم يجب بنفس القتل
 مال ولم يرث وصرح في الخبر نقلا عن المجتبى والبدائع ان شرط الشهادة ستة العقل والبلوغ
 والقتال ظلما وانه لا يجب به عوض مالي والطهارة عن الجنابة وعدم الارتثاء انهم قالوا
 هذا بظاهر السكر لا يمنع الشهادة اذا لم يذكر وان من شرط الشهادة ان لا يكون سكرانا
 او مكسبا بعصية وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كشرح الروض وغيره **كتاب الزكوة**
سئل فيما اذا وجب الكفون لمديون الفقير ونوى زكوة دين اخر على رجل اخر ونوى زكوة عين اهل بيته
 ام لا **اجاب** لا يجوز لان العين خير من الدين والدين يحتمل ان يصير عينا فيصير مودعا ناقصا
 عن كامل فان ادنى العين من الدين جاز لانه ادى كامل عن ناقص والمسئلة بتفصيلها في الخلاصة
 ولطائفة وغيرهما والله اعلم **سئل** في زكوة الزكاة الى بلد اخر قبل حينها هل يكره ام لا **اجاب**
 انما يكره نقلها اذا كان في حينها بان اخرها بعد التحول اما اذا كان الاخر قبل حينها فلا بأس بالنقل
 كما في الجوهرة والله اعلم **باب صدقة الفطر في الصغيرة** اذا زوجت وملت الى الزوج ثم جاء
 يوم الفطر هل يجب على ابها صدقة فطرها ام لا **اجاب** صرح في الخلاصة بانها لا تجب على الاب لعدم
 المونة عليها وفي التنازع لا تسقط عنه صدقة الفطر وفي النهر وفي القنية تزوج صغيرة
 فان كانت تصلح لخزنة الزوج فلا صدقة على الاب والافعليه صدقة فطرها انتهى والله اعلم
سئل من دمشق عن اخراج زيادة عن القدر الواجب في زكوة الفطر اهل قال احدها بان فاعله
 يكفر به ذلك كما قرره بعض من يدعي العلم وهو يعجز الناس **اجاب** لا يكفر باجماع الانبياء والله
 اعلم **كتاب الصوم** عن النذر والمعين اذا نوى فيه واجبا اخر هل يكون عتاقا نوي ويلزم قضاء المنذر
 المعين ام لا **اجاب** يقع عتاقا ويلزم قضاء المنذر والمعين في الاصح كما في الظهيرة والله اعلم
سئل عن قبول خبر الصدقة لعلامة لرمضان هل يستفاد من لا **اجاب** يتقبل بوجه الاستفاد
 في ظاهر الرواية كما في الجوهرة والله اعلم **سئل** هل يكره صوم يوم الشك عن واجبه ام لا **اجاب**

ان من مشق في شارب خمر قتل ظلما بجا رحمة ولم يجب بنفس القتل ما لا هل يكون شهيدا ولو قتل حال سكره ام لا اجاب نعم يكون شهيدا لان شرب الخمر عصية وهي قطعها تمنع الشهادة وهو ظاهر اطلاق المتن حيث عرفت ان شهيداً بانه مكلف مسلم طاهر قتل ظلما بجا رحمة ولم يجب بنفس القتل مال ولم يرث وصرح في الخبر نقلا عن المجتبى والبدائع ان شرط الشهادة ستة العقل والبلوغ والقتال ظلما وانه لا يجب به عوض مالي والطهارة عن الجنابة وعدم الارتثاء انهم قالوا هذا بظاهر السكر لا يمنع الشهادة اذا لم يذكر وان من شرط الشهادة ان لا يكون سكرانا او مكسبا بعصية وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كشرح الروض وغيره كتاب الزكوة سئل فيما اذا وجب الكفون لمديون الفقير ونوى زكوة دين اخر على رجل اخر ونوى زكوة عين اهل بيته ام لا اجاب لا يجوز لان العين خير من الدين والدين يحتمل ان يصير عينا فيصير مودعا ناقصا عن كامل فان ادنى العين من الدين جاز لانه ادى كامل عن ناقص والمسئلة بتفصيلها في الخلاصة ولطائفة وغيرهما والله اعلم سئل في زكوة الزكاة الى بلد اخر قبل حينها هل يكره ام لا اجاب انما يكره نقلها اذا كان في حينها بان اخرها بعد التحول اما اذا كان الاخر قبل حينها فلا بأس بالنقل كما في الجوهرة والله اعلم باب صدقة الفطر في الصغيرة اذا زوجت وملت الى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل يجب على ابها صدقة فطرها ام لا اجاب صرح في الخلاصة بانها لا تجب على الاب لعدم المونة عليها وفي التنازع لا تسقط عنه صدقة الفطر وفي النهر وفي القنية تزوج صغيرة فان كانت تصلح لخزنة الزوج فلا صدقة على الاب والافعليه صدقة فطرها انتهى والله اعلم سئل من دمشق عن اخراج زيادة عن القدر الواجب في زكوة الفطر اهل قال احدها بان فاعله يكفر به ذلك كما قرره بعض من يدعي العلم وهو يعجز الناس اجاب لا يكفر باجماع الانبياء والله اعلم كتاب الصوم عن النذر والمعين اذا نوى فيه واجبا اخر هل يكون عتاقا نوي ويلزم قضاء المنذر المعين ام لا اجاب يقع عتاقا ويلزم قضاء المنذر والمعين في الاصح كما في الظهيرة والله اعلم سئل عن قبول خبر الصدقة لعلامة لرمضان هل يستفاد من لا اجاب يتقبل بوجه الاستفاد في ظاهر الرواية كما في الجوهرة والله اعلم سئل هل يكره صوم يوم الشك عن واجبه ام لا اجاب

ذكر الزيلعي وغيره انه يكره وصح القلانسي تهذيبه انه لا يكره نقله جفيل الجلبى والله اعلم
في سبيل في رجلين يختلفان على وظيفة الذرارية بقلعة بيت المقدس
فمنهما من مشقتها فنذر على نفسه نذرا صورته ان تعرضت لهذه الوظيفة بالاذن
طاع به هذا اليوم مادمت في قيد الحياة ففعله تعالى على ان اتصدق على الفقراء بحسب
قرش حاله وان تعرض لها بالاخذ ووجد ما هو المعاق عليه يلزمه التصديق بالحبس حارة
قرش ولا يخرج عن عهده النذر الا بذلك ام يخرج عن عهده بكفارة اليمين ام يفعل
احدهما ايها شاء واصل اذا امتنع عن الشئتين المذكورين ورفع القاض الشرع الشرع
يحكم عليه به ويجب عليه ام لا **اجاب** في المسئلة اقول ثلثة ظاهرا رواية لزوم التصديق
بالنذر الذي ستماه ويتعين الوفاء به وقيل ان اريد كون الشرط يتعين المسئلة والم
يرد بتخير بين التصديق به وبين كفارة اليمين وفي رواية النوادر هو مخير فنهما
مطلقا قال في الخلاصة بعد ذكر هذا القول وبه يفترى وصح ايضا كل من القولين الاولين
واما اذا رفع الي القاض بعد امتناعه هل يحكم عليه ام لا فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب
انه لا يجبره قال فيها ولو لم يف يا ثم ولكن لا يجبر القاضيه والوجه في ذلك ان القضاة
لا اصحاب حق فلا تسمع دعواهم والله اعلم **سئل** في متول ادعى على مزارع الوقت
انه نذر على نفسه ان لا يجل بكنه عتبه للوقت مايتا ودينار وانه رجل ولزمه الوقت
هل تسمع دعواه ام لا **اجاب** لا تسمع دعواه ولا يقض القاضيه بالنذر وان كان
صحيحا يستوفى الشرايط الشرعية وايضا صرحوا بان الفتوى على ان المعلق بخير الناس
فيه بين الوفاء بعين النذور وبين كفارة اليمين والله اعلم **سئل** في النذور
المتعلق بالانبياء والاولياء يقبضها قوم ويؤمنون ان مايتنا ولو تحقق من
حقوقهم بسبب نظارتهم او بنسبة قرابة للاولياء المذكورين وروا وقعت
لخصومات فيه بين من يدعي انه جده او جوابيه الاعلى وروا كتب بذلك حجج يزعمون
جهلة القضاة انها غير صحيحة وروا حكموا بها لمن ثبت بنسبه وروا وقع الصلح بين
المطاعين بقسمة ذلك فيما بينهم فما الحكم في ذلك **اجاب** هذه المسئلة جعل فيها شيخنا
محمد الغزالي رسالة حاصلة ان النذر لا يصح الا اذا كان من جنس واجب مقصود اذ ليس
للعبد ان ينصك سباب وبشرع الاحكام وله ان يوجب على نفسه ما اوجبه الله تعالى
قال اعلم بان شرط لزوم النذر ان يكون في غير محضية وان يكون من جنسه واجب
يكون الواجب مقصودا لنفسه فخرج بالاولى والنذر بالمحضية وبالثاني عيادة المريض
ما كان مقصودا لغيره حتى لو نذر الوضوء الكمال لانه لا يلزم وكذا سجدة التلاوة
النذر بتكليف الميت لانه ليس قربة مقصودة فالواضف النذر الى سائر المعاصي كانه

نسخة
الشيخ الزيلعي

ولزمه الكفارة بالبحث ولو فعل النذور وعصى واحل النذر كالحلف بالمحضية فيعتد بالكفارة
فان فعل المحضية المحلوف عليها سقطت وان لم يصرح في النهاية بالنذر لا يصح الا بشرط فلا
احدها ان يكون الواجب من جنسه والثاني ان يكون مقصودا والثالث ان يكون واجبا على الحال
او في حالة الحال كالنذر بصلوة الظهر وغيره من المفروضات فعلى هذا الشرايط اربعة الا ان يقال
النذر بصلوة الظهر ونحوها يخرج بالشرط الاول اذ قولهم من جنسه واجب يفيد ان النذر بغير
الواجب لكن لا بد من رابع وهو ان لا يكون كحال الكون فلو نذر صوم امس او اعتكاف في شهر يقول
مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر للعلامة قاسم واما النذر الذي ينذر به الكثر العوام كان
يقول ياسيدي فلان يعني به وليا من الاولياء او نبيا من الانبياء ان رد عليتي او عوفي
مرضاة او تعفيت حاجتي فلك من الذهب او الفضة او الطعام او الشراب او الزيت كذا فهذا باطل
بالاجماع لانه نذر مخلوق وهو لا يجوز لانه اي النذر عبادة لا يكون لمخلوق والنذر لميت وميت
لا يدرك وانه ان ضمن ان الميت يتصرف في الامور كذا لا ان قال يا الله اني نذرت لك ان فعلت كذا
لذا ان اطعم الفقراء بباب السيرة نفسه والامام الشافعي ونحوها فيجوز حيث يكون فيه نفع
للفقراء ولنذر الله عز وجل وذكر الشيخ بحال الصرف المستحقه القاطنين برباطه او مسجد فيجوز
لهذا الاعتبار اذ مصرف النذر الفقراء وقد وجد والغني غير محتاج فلا يجوز الصرف عليه ولو كان
ذا نسب بذلك الولي مالم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على
حرمة النذر للمخاوق والخدام الشيخ ان كان غنيا فاذا علمت هذا فليأخذ من
الدواحم والشمع والزيت وغيرها فتسقل الخراج الاولياء تقربا اليهم لا الى الله
فخوام بالاجماع المسلمين مالم يقصد الفقراء الاحياء قولوا واحدا وقد علم بانقلناه
ان ما ينذر به العوام للشيخ مروان وعلي بن عليل ورويل لا يصح ولا يلزم وليس
للمخلوم اخذه على انه نذر صحيح الا اذا اخذه على وجه الصدقة المبذورة وكان فقيرا
او علم ايضا ان غير الخدام لو اخذه على ان صدقة له ذلك وليس للخدام نزع منه لانه لم
يملكه الا ان يكون الناذر عينا في نذره وكان فقيرا النذر خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله
الغزالي الترتيبات الحنفية بتاريخ ذى القعدة الحرام من شهر سنة ثمان وسبعين وتسعين
اقول قد استباح هذا الحرم المجمع على حرمة جماعة يزعمون انهم متصفون يقال في حقهم
قدوة المسلمين ومربى المريدين وبياخون في اخذه ويطالبون الناذر فان امتنع
قدموه لقضاة هذا الزمان فيحكمون به وربما استعانوا بالشرطة وحكام السياسة
بل يفعلون ابلغ من ذلك وهو انهم يسومونهم المتصدون لجمع الفوائد التي تقع فيها هبة
هذه النذور فيطاعونهم ويضربون على كل واحدنا حبة بمبلغ من المال الذي يوزن
منهم اذا انتهت الاجل المضروب فيدفع ما هو مضروب عليه ويأكل ما بقي ويعود القاضل رجا

Copyri

iversity

حصل له بركة الشيخ ويروى ان من منع ذلك هلك وان سبب قضاء حاجته هذا النذر
وان الشيخ رد غايه او عافا مريضه او قضه حاجته ويزعمون انه لا يباح تناول الخمر فالتن
هو نذر جدينا فلان وهم اغنياء متمولون ومن تناول شيئا منه عاقبه وادلوا به الى الحكم
معتقدين انه ارتكب كبيرة في الدين وياشر شنيعة بين اظهر المسلمين وربما حكم لهم
به قضاء العهد وقد صرح في البحر انه لو رجع الى القاض لا يجبره القاض على وفاء به ولنا في
على رسالة الشيخ محمد فيها ما يشفي الغليل والامر الى الله العلي الجليل والله اعلم **سئل**
في ناظر وقف الخليل ونحوه اذا قاطع رجلا على اقلام النذر ويرقى واماكن معلومة بمال
ثلاث سنوات او اقل او اكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه ام لا **اجاب**
لا تصح المقاطعة على ذلك الاجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام
يطول ذكره فنقتصر على نفي منه قال الشيخ قاسم في شرح الدرر النذر الذي ينذر به اكثر العوام
ينحون ان يشفي الله مريضه او رد ضالته ونحو ذلك فلولي الغلابة كذا فهذا النذر باطل بالاجماع
انتهى فكيف يصح التزام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه
هذا الا قال وللعلامة رسالة في هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب الجحش**
سئل عن لم يجد الراحلة وهي المركب من الابل ووجد البغل والحمار والفرس هل يجب
عليه الحج ام لا **اجاب** قال في البحر لو قدر على غير الراحلة من بغل وحمار فانه لا يجب عليه
ولم امره صريحا لا صميا بنا واذا صرحوا بالكرامة انتهى اقول الفقه يقتضي الوجوب في البغل
والحمار والفرس اذ هو منوط بالاستطاعة وهي نعم والله اعلم **سئل** عن قول بعضهم
وقيل انه قول لا بن الويزري عند سؤال الحسن مستطرف شرع على اصليين قد تفرعا
قاتل شئ برضى ما كذا ويضمن القيمة والمثل معا **اجاب** هذا حلال باع صبيدا
محرما فباح احرامه وما رعى واتفق الصيد المبيع جانيا فيضمن القيمة والمثل معا **سئل**
عن لم يات بالرمل والسعي في طواف القدوم والركن هل يات بهما في طواف الصدر **اجاب**
اذا لم يعلم ما في هذين الشواطين فعلمها في طواف الصدر لان السعي غير موقت كما صرح به
في البحر وغيره وصرحوا بان الرمل بعد كل طواف يعقبه سعي فيعلم انه ياتي بهما في الصدر
ولم يقدمها ولم امره صريحا وان علم من اطلاقهم والله اعلم **سئل** هل يجوز الرمي بالحصى
المتجسس ام لا **اجاب** يجوز والافضل وفي مناسك الشهابي الحلبي والسنة غسلها لتكون
طاهرة يبين فان المقبول منها يقع في يد الملك والله اعلم **كتاب النكاح** **سئل**
في انعقاد النكاح هل ينعقد بغيره على الزاي هل ينعقد به النكاح عند قوم
تواردوا عليه ام لا **اجاب** هذه المسئلة اختلف المتأخرون فيها منهم من قال بعدم
الانعقاد ومنهم من قال بالانعقاد وقوافي شيخ الاسلام ابو السعود العمادي رحمه الله

بانه قد بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه اللفظة اقول وقفا يدل على صحة ما افق به ابو السعود ما في الظاهرية
وغيرها رجل تزوج امرأة بالعربية او بلغظ لا يعنى معناه او زوجت المرأة نفسها بذلك ان علمنا ان هذا
اللفظ يعقده النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم ان هذا اللفظ يعقده
به النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعنق والتدبير والنكاح والواجع والابراء عن الحقوق والبيع
والتكليف في الطلاق والعنق والتدبير واقع في الحكم ذكره في عتاق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق
والعنق والتدبير رفع في الحكم ذكره في عتاق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعنق والتدبير
ان يكون النكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل التصديق ولا يشترط فيها مستوى
فيه الجدل والجزل بخلاف البيع ونحوه انتهى فتأمل في قوله اذ عرف الجواب في الطلاق والعنق ينبغي
ان يكون النكاح كذلك وقد عرفنا الجواب في الطلاق انه واقع مع التصديق فينبغي ان يكون النكاح
نافذا مع التصديق ولا شك معنى قوله ينبغي يجب ان يبرأ من ان عليه الفتوى وفيما في البحر ان ظاهره ما
التجسس ترجحه فقد ظهر لك بهذا صحة قياس النكاح على الطلاق فتأمل ولا شك ان الصادر من الجهلة
الاغار تصييف لا يدخل تحت الحقيقة والحجاز ولا ينبغي الاستعانة المرتبة على عدم العلاقة فيه المصريح
به في كلام الغزي رحمه الله كما اذ معناه الاصيل وهو التسويغ او جعله حراما غير ملاحظ لهم اصلا
اذا العاين بمعزل عن ذلك وجب كان تصييفا وغلطا فجميع ما جاء به لا يصح لاثبات المدعي
وحيث اقربا تصييف كيف يتجه له نفي العلاقة والاستدلال بما ذكره السعد وغاية اثبات عدم
صحة الاستعمال ولا منكر له بل مسلم كونه تصييفا بابدال حرف مكاف حرف فلم يتعد الدليل صورة
المسئلة نعم لو صدر من عارف قاق فيه ما تاق في اللفاظ المصريح بعدم الانعقاد بها وهو والله
اعلم بحال فتوى الشيخ زين ابن نجم ومعا صريه فيقع الدليل في محله ولذا الوجه كان الحكم عند
الشافعية كذلك فان المصريح به في عامة كتبهم انه لا يصح من عاين ابدال الزاي جميعا مع انهم اضا
منابا لفاظته اذ لا يصح عندهم الابل بلفظ تزويج والانهاء ولم نرى في مذهبي ما يوجب التحالفة
لهم والله اعلم **سئل** في رجل خطب بنت اخيه فقال عي لك بكذا فقال الخاطب بخضرة شهود
قبلتها هل ينعقد النكاح والحال هذه ام لا **اجاب** نعم ينعقد النكاح بذلك وطال هذه
والله اعلم **سئل** في رجل خطب صغيرة من ابنتها بخضرة الشهود فقال الاب هو لك عطية
فقال قبلتها وعوضتها ما به عرش هل ينعقد النكاح بهذا اللفظ ام لا **اجاب** ينعقد كما يؤخذ
من كلامهم والله اعلم **سئل** في رجل قال لآخر وهبك بنتي فلانة فقال الاخر قبلت ثم
توفي الاب فزوجه اخوها بعد ان بلغت لآخر هل الصادر من الاب نكاح حيث كان بخضرة
شاهدين فيسقط النكاح الثاني ام لا **اجاب** نعم ينعقد النكاح بلفظ الحب على وجهه فالصادر
من الاب نكاح والحال هذه فيسقط ما صدر من الاخ على اي وجه كان ويجب فيه مهر المثل ان خلا
عن التسمية والله اعلم **سئل** في رجل خطب بكرا ابن والدته وفصل مهرها بقدر معين بخضرة

شبهه وجري بينهما في البناء الخطية ما ينعقد به النكاح كقوله جئتك خاطبا ابتك فلان
فقال هي لك وكقوله قبلت نكاحا بكذا فقال هو لك - او صارت لك به او تزوجتها بكذا فقال
بالسمع والطاعة هل ينعقد النكاح ولا يملك الزوج ولا ابوالزوج **لا اجاب** نعم
ينعقد النكاح بمثل هذه الالفاظ ويلزم ولا يملك الزوج ولا الاب نسخه والحال تقدم قال
في الخاتمة ولو قال رجل جئتك خاطبا ابتك فقال الاب مكنك كان نكاحا وفي الخلاصة قال
صرت لك او صيرت لك فانه نكاح عند القبول وفيها لو قال زوجي نفسك منته فقلت بالسمع
والطاعة فهو نكاح وكثير ما يجري بين الخاطب والمخطوب منه ما ينعقد به النكاح من
الالفاظ فيجب مراعاتها والحكم بموجبها خشية ان يقع نكاح آخر غير الخطبة هي زوجة الخاطب
والله اعلم **سئل** في رجل خطب بكرة بالغة من اخوته او لياها فوقع بينهم وبينه في
محل الخطبة من الالفاظ ما ينعقد به النكاح نحو كانت لك بكذا او صارت لك بكذا وهي
لك فقال قبلتها بذلك وبلغها الخبر فسكت راضية بما فعل اخوتها هل ينعقد نكاحه
عليها حتى لا ينعقد عليها نكاح غيره ام لا **اجاب** ينعقد حيث علمت ذلك وسكتت
اذهذه الالفاظ مما ينعقد بها عندنا النكاح كما صرح به اصحاب الفتاوى والشرع
فلا ينعقد نكاح غيره عليها والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل قال لآخر مائة
بناتك فقال له جاءتك فقال جزاؤها ما تترش هل نكاحها ينعقد ام لا **اجاب**
لا لانه لم يات باللفظ النكاح ولا التزويج ولا بما وضع لتمليك العين حالا والنكاح انما
ينعقد بذلك والله اعلم **سئل** في انعقاد النكاح باللفظ التخييل **اجاب** نعم
ينعقد من اتفقت كلمتهم على هذه الغلطة وكانوا يطلبون بها حل الاستمتاع كما افق
به ابو السعود العادي مفتي الديار الرومية وهذا مما يجب القطع به والحال هذه والله اعلم
سئل في رجل ولدت زوجته بنتا وعنده ضعف فقال له مباركة فقال له جاءتك فقال
لزوجها ربع هذه الفرس في مقابلتها وماتا ولم يقع بينهما سوى ما ذكره لورثة
الضيف الرجوع في الفرس ونساجها لعدم انعقاد النكاح بما ذكرنا **لا اجاب** نعم لورثة
الرجوع في الفرس ونساجها لعدم انعقاد النكاح بما ذكرنا قال في الظاهرية لو قال المرأة
وهبت نفسي فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا انتهى فافهم صحة المأخذ والله اعلم
سئل في رجل خطب لآخر صغيرة من وليها وجري مقدمات النكاح المذكور فعقد العقد
قال الولي للخاطب زوجتك فلانة بكذا فقال قبلت فهل يقع النكاح للخاطب والمخطوب
لمن بينهما والمقدمات ام كيف الحال واذا قلتم يقع للخاطب فهل اذا اطلقها قبل الدخول وتزوجت
المخطوب له تلوه على الفور يجوز لكونها لا عدة عليها وكيف الحكم **اجاب** وقع النكاح للخاطب
ولا عدة للمقدمات في البزازير خطب لانه وقال ابوها لاب الابن تزوجت بنتي بكذا فقال

ابو الابن

ابو الابن قبلت صح للاب وان جرى مقدمات ان النكاح للابن في المختار ومثل الوكيل انتهى واذا
طلعت الزوج المذكور قبل الدخول وعقد الثاني عليها تلوه جازا لعدة والحال هذه والله اعلم
سئل فيما اذا اعتد اهل الذمة نكاحا فيما بينهم ثم رجعوا ذلك اليها فظنوا فساد ذلك النكاح
هل يسوغ للحكم ابطاله **اجاب** المسئلة ذات تفصيل ان الفساد لعدم الشهود او في عدة كافر
وهم يدعون لا تتعرض لهم عند الامام ترافعوا اليها ولا وان في عدة مسلم ابطالناه ترافعوا
اليها ولا وان للحرمية وترفع الزوج والزوجة فرق بينهما وان رفع احدهما لا يفرق بينهما عند
الامام اب حنيفة والله اعلم **سئل** في رجل خطب لابنه بنت اخيه فقال ابوها زوجتك بنتي فلان
بكذا لا يملك وقال ابو الابن تزوجت ينعقد ام لا **اجاب** لا ينعقد ووجهه ان التزويج غير
التزوج والله اعلم **سئل** عن رجل قال لآخر زوج ابنتك من ابنتي فقال ابو البنت ومهرها
لك قال الحكم **اجاب** صح النكاح للابن ولو كان مكان وصيتها زوجتها لك فقال قبلت صح النكاح
للأب اذ صرحوا بان لا يخطب لابنه فقال ابوها لابن الابن تزوجت بنتي بكذا فقال ابو الابن قبلت
صح للاب وان جرت مقدمات ان النكاح للابن في المختار اللهم الا ان يقال ما صرحوا به ليس فيه
الخطبة وليس فيه زوج ابنتك من ابنتي الذي هو توكيل كاصحوا به في الفرق بين زوجتي بنتك
وزوجتي بنتك حتى احتاج الاول الى القبول بعده دون الثاني فلا صار وكيداعه به صار قوله
زوجتها لك معناه زوجتها لابنتك لا جلتك كما في وصيتها لك اذ لا فرق في انعقاده عندنا بلفظ
التزويج والجهة وهذا المسئلة كثر السؤال عنها وتكرر وقوعها ولم ار من صرح بها ولا بما يستدل
به عليها غير ما هنا من قوله وصيتها لك والذي يظن ان زوجتها لك كوصيتها لاذ ما جاز في هذه
جاز في الآخر عليك ان تتأمل في المسئلة فانه قد يقال في وصيتها لك المتبادر منه لاجلك بخلاف
زوجتها لك واذا نظرنا الى عرف راسيت بلادنا كان في وصيتها لك مثل وصيتها لك بلا فرق لانهم تعارفوه
بمعنى لاجلك والله اعلم **سئل** في صغيرة وكل اخوها في نكاحها لم يدر جلا فوكل زيد وعروا في قول
نكاح فقال زوجتك فلانة لموكل بكذا فقال قبلت فانت قبل الدخول وبعد ما دفع بعض المهر
حل وقع النكاح لزيد ام لا ويرجع بما دفع **اجاب** لم يقع لزيد وله استرداد ما دفع والله اعلم
سئل في نصرانية اسلمت فعرض الاسلام على زوجها النصراني فاسلم هل يقران على نكاحها السابق
ام لا **اجاب** نعم يقران حيث لم يكن فاسدا وكان فاسدا لا حرمة المحل بل لفقد شرطه حيث
اعتقدوه والله اعلم **سئل** في نصرانية تزوج نصراني متوفى عنها زوجها قبل ان تصف اربعة
اشهر وعشر ولم يترافعا الى قاض هل يتعرض لها ويفسخ النكاح ويعزران ام لا يتعرض لها ولا
يفسخ النكاح وتزكروهم وما يدعون **اجاب** صرح علما ونا قاطبة انه لا يتعرض لاهل الذمة اذا
تناكحوا فاسدا ولا يفرق القاض بينهم اذا علم في ظاهر الرواية لا بانهم تزكروهم وما يدعون فلا يفسخ النكاح
ولا يعزران حيث كانا راضيين لم يترافعا بالخصومة لدى قاض من قضاة الاسلام والله اعلم

Copyri

iversity

يغيب فاحش ولا من غير الكفو فيها سواء كان عدم الكفاة بسبب النقص او لاجته لزوج بقت من
 فقير او لاجته في حرفة دينية ولم يكن كفوا فالعقد باطل فنصر المحقق ابن الهمام كلامهم على القائلين
 مما لا ينبغي وقد وقع في اكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان النكاح باطل وظاهره انه لم ينعقد في النكاح
 يفرق بينهما ولم يقل باطل وهو الحق وكذا قال في الذخيرة قوله فالنكاح باطل اي بطل ان النكاح
 البطل المسئلة شهيرة والله اعلم **سئل** في رجل خطب من اخريفت البالغة العاقلة وسجل المهر
 وقبل الاب وركن قبلها الى الخطيب واحضر المهر وما بقي الا العقد فراجع الاب لطره وخطب
 عالم بخطبة الاول والثاني في ذلك **اجاب** المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم حرمة الخطبة على
 الخطبة الغير قال في الذخيرة كما نرى ابن عبد الله عليه السلام على الاستيلاء على سوم الغير نهي عن الخطبة
 على خطبة الغير وان من ارتكب محرما لم يرد فيه حد مقدريه عزروا كما تحرم الخطبة تحريمها
 لانه اعانة على المعصية فيعزر الجيب اليها القادر على المنع والله اعلم **سئل** في امرأة زوجت
 ابنها الصغير اليتيم صغيرة سنها سبع سنوات او دون ذلك بمهر معلوم مع وجود عمه العصبية
 وامكان مراجعتها فانت البنت بعد شهرين او ثلاثة قبل ان يجيز عمه عصبية هل يلزم اليتيم
 مهرها ام لا بطلان النكاح بموتها **اجاب** لا يلزم اليتيم مهرها لان الام لا تمكك تزوج ابنها
 عم المذكور فبطل النكاح بموت المفقود عليها قبل اجازته لانه نكاح فضولي وهو يبطل به والله اعلم
سئل في عم صغيرة زوجها مع وجود امها فلما علم رد النكاح هل يرتد برة ام لا **اجاب** نعم
 يرتد برة الاب حيث لم يكن غايبا غيب ينفوت كقول الخطيب بانتظاره والله اعلم **سئل** في صغيرة
 زوجها خالها فبلغت ورددت النكاح هل يرتد برة ام لا **اجاب** ان كان لها ولي عصبية فردد
 الحال مع يرتد برة ام لا بلغت وان لم يكن لها عصبية فلها خيار الفسخ بالقضاء والله اعلم
سئل في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان عاقلان احدهما اصغر سنا من الاخر فهل
 اذا زوجها الاصغر سنا يجوز سواء اجاز الاكبر سنا او سنا **اجاب** نعم يجوز نكاح
 الاصغر سنا حيث اجتمعت فيه شروط الولاية ولا يرد نكاحه برد الاخر اذا هما في الولاية سواء
 ولكل منهما ان ينزى بالنكاح والحالة هذه والله اعلم **سئل** في يتيمة لها اربعة ابناء عم كلهم
 في القوة والدرجة سواء عقد واحد منهم عقد نكاحه عليها لنفسه بمهر المشل بحضرة شهره هل ينعقد
 نكاحه عليها وليس لبقيةهم برة **اجاب** ليس لهم برة في مثل هذه تعدد الاولياء المتفاوتة
 قوة ودرجة والله اعلم **سئل** في صغير هو ابن عم صغيرة ولها جدة ام اب وهي وصية عليها
 حاضرة والكل منها ام حاضرة وابن عم عصبية غايب بولاية النكاح لمن من ذكر **اجاب** ان
 امكن استقلال رأي ابن العم لا تلك واحدة منها الا نكاح بولاية له لا ينعقد نقل في البحر عن
 القنية ان ام الاب اوله في التزويج والله اعلم **سئل** في بكر متناهة لم يتباخ بعدها ام عاتق
 وام ام متزوجة بجدها اب امها وام اب غارزة وعمه متزوجة باجنبي فمن يحضنها

فيهن ومن يزوجها منهن **اجاب** الحضانة والتزويج للام حيث لا عصبية لها اما
 التزويج فلما صرح به اصحاب المتن قاطبة بقولهم وان لم يكن عصبية فالولاية للام وظاهر
 في تقديم الام على ام الاب قال في النهر هذا الترتيب يعني ترتيب الام والاب في النكاح
 وحكمه عن خواهر مرادة وعمر الشفيع تقديم الاخت على الام لانها من قوم الاب **سئل** ويلزم
 ان يخرج ما امر عن القنية من تقديم ام الاب على الام على هذا القول انتهى فتدبر على ما ضعف
 ما في القنية لانه مقابل لما عليه الفتوى واما الحضانة فلان ظاهر الرواية ان الام والمجدة اوليا بها
 حتى تحيض فمحل الرواية القابلة لهذه في المشتبهات انها ترفع للاب فلو كان اب او عصبية والموضوع
 هنا العصبية فاخرهم والله اعلم **سئل** في صغيرة تزوجها اخوها فبلغت فاخترت الفسخ بخيار البلوغ
 فادعى الزوج ان اخاها زوجها بالوكالة عن امها فلا خيار وادعت انه زوجها بالولاية لعصبية مسافة
 القصر ولها الخيار فهل اذا ثبت الزوج دعواه يبطل خيارها ام لا وهل اذا لم تكن له بنت واراد
 تحليفها على ذلك تخلف ام لا **اجاب** نعم اذا ثبت الزوج دعواه يبطل خيارها لانه يكون نياها عن
 الاب فكان الاب هو المبالى للنكاح وقد نصوا على ان غير الاب والمجدة اذا زوج الصغيرة او الصغيرة
 مع وجود احدهما ان كان بغيبته وثبوت الولاية له بالغيبه المحجوزة لذلك فلها خيار بالبلوغ
 لانه تزوج بالولاية وان لم يكن كذلك بل تزوج بعد توكيل سابق فلا خيار لها ومثل الوكالة السابقة
 الاجازة اللاحقة لا تصلح لان بطريق النياة لا خيار واد كان بطريق الولاية فلها الخيار
 وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الستة يجب ان تخلف كمن على نفي العلم لانه على فعل الغير وهو
 توكيل الاب للاخ فاخرهم والله اعلم **سئل** في بالغة عاقلة خطفها اخوها وزوجها الغير كفوا
 هل لا يبيها الاعتراض وفسخ النكاح بعدم الكفاة ام لا **اجاب** نعم اذا طلب الاب ذلك
 فرق القاضي بينهما وبين الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج ام لم يدخل ما لم
 تدوا ويظهر جبرها ولا مهر لها قبل الدخول وروي الحسن عن الامام انه لا ينفذ النكاح
 من اصحابه قال في الثانية وهو المختار في زماننا اذا ليس كفاش يعدل ولا كافي في المحرافة
 وفي الجنتين يدى القاضي مذكور في الباب بالقول بعدم الانعقاد اصلا انتهى وهذا
 اذا زوجها اخوها باذنها اما اذا كان بخير اذنها فردته يرتد برة ام لا واجبة التفرق
 والاعتراض من الاب لانه فضولي فيه وان اجازته فهو كباشرتها بنفسها فلا يبيها طلب الفسخ
 والتفرق من القاضي فيفرق بينهما على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن لاجابة الى ذلك
 لوقوع النكاح غير نافذ من اصلا والله اعلم **سئل** في بكر بالغة زوجها اخوها لاهلها من
 غير اخوها باذنها ففسخ من الحق الاعتراض نكاحها منه ثم زوجها من كفوا باذنها ودخل بها
 هل يصح النكاح الثاني وليس للاولى معارضتها **اجاب** تزويجها باذنها كزوجها
 بنفسها وهي مسئلة من نكحت غير كفوا رضوا او لياؤها وفيه اختلاف الفتوى فافق في كبر

بعدم انعقادها أصلاً وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة في المعراج معزياً بالقاضي خان وغيره
والخيار للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والخيرة ويقول أخذ كثير من المشايخ
لأنه ليس كل قاض يعول ولا كلوط يحسن المرافعة والجنون بين يدي القضاة مذلة فصول الباب
بالقول بعدم الانعقاد أصلاً انتهى وقد اختلفت علماءنا من النقل في هذه المسئلة فعلى هذا
النكاح هو الثاني لعدم انعقاد الأول وأما على ظاهر الرواية وإن كان للولي الاعتراض بنفسه
في ذلك يحتاج إلى قضاء القاضي فإذا لم يوجد فنكاح الأول باق إلى أن يقضى القاضي بالتفريق
بينهما بطلب الولي فيفريق بينهما وبين الأول وتجوز دعوى الثاني إن شاءت وحيثما علم أن الفتوى
على رواية الحسن فالعمل بها بإبقاء الثاني أحسن والله أعلم **سئل** في تيممة ناهزت البلوغ ولا
عصبته لها أم هل للام تزويجها بمهر المثل من كفوف وهل الشيخ بلادها أن يحجر عليها ويمنعها من
التزويج ليزوجها هو لمن أراد وبأكل مهرها أم ليس له ذلك وينع عنه شرعاً **اجاب** نعم للام أن تزوجها
وهي مقدمة على جميع ذوي الارحام عند أبي حنيفة رحمه الله وعلى الحاكم أيضاً وأما شيخ البلاد فلا قائل
بولاية في النكاح من سائر العباد فان تجوز على ذلك كان نكاحه باطلاً وأكل المهر تأييداً لكل بطلنه
النار والسعي باجاء فتاى الشرح عن البشير الذي يوجب منع ذلك فانه إذا لم يثبت عنه فهو
بغير شك هالك والله أعلم **سئل** من طرف رجل من فضلاء الشافعية اسمه حسن عن تزويج الاخ
لاب اخته القاصرة حيث للاب ولا جده ولا شقيق قائل الا اخ المزوج فاسق ولا ولاية للفاقد
عنده الشافعية ولا يصح عندهم من غير الاب والجدة تزويج بدون مهر المثل وقد اشكالت المسئلة
على ومراة الاحياط عندكم حيث لا سبيل الى عندنا **فاجاب** **نظام بقول** يا حسن الاقوال
والا فتاوى ومن له الطائف الاحوال ومن حوى خصايل الكمال مع ورع يحل عن مقال قد وصل المكروب
سبحا واذا الفصل وفيه ما اذا عقد غير العدة وعقد غير الاب والجدة وما يقول نعمان امام العلم ان تزويج
البت التي لم تبلغ غير حلال ذلك ما ينبغي ويقتضي به النكاح الحلال وعقدة الفرج به يتحل في ذلك ما جئت
اليه سابقاً جواب حق لم يصادف باطلاً ينعقد النكاح بالفاسق في مذهب النعمان باتفاق وغير جده
واب يملك حتى النساء عندنا تملك كذا الجمع من ذوي الارحام لكن بترتيب لدى الاعلام فالأخ للاب إذا
ما وجد الولي بها منه له ان يعقداً وعند نقص المهر منه يبطل أن كان نقصاً فاحشاً يقبل قال الحيلة
التزويج مرة بلا مهر وأخرى بالذي قد لا تحتصيص ما خلا بيقيناً بمهر مثل يوجب التيسير وهذه
مذكورة مشهورة وفي صحاح كتبنا من زوجه هذا وقد وقع ابن ثابت أمر النكاح للدليل الثابت فالله
قدوة السلام من كل ما يعقبه الملامه ولم يضيق أمر على العباد الا انه الوسع على المراد هذا
اولاً مذهب النعمان كذا قال الناس في الاحصان فانه لا يسقط محاب الرضا كما جلى عنهم شدة
الغنى يارب خير الدين يرجو اللغات بالخير فاختر ذنبه يارب احمر **قوله** ينعقد النكاح بالفاسق أي
ينعقد الاولياء الفاسق فيه حذف الموصوف وإبقاء الصفة **قوله** فالأخ الأخ الاخ مبتدأ خبره

ان يعقدا

ان يعقداً وما نافية وأولى فاعل وجدوا الف وجداً لا إطلاق كالف يعقداً **سئل** في الحيلة الخ
معناه ما صرح به علماءنا بأن الاحتياط في غير الاب والجدة ان يعقداً النكاح مرتين مرة بمهر
ومرة بلا مهر فيصير النكاح يفتن لانه مع التسمية رعا يقع بدون مهر المثل فيكون باطلاً وفي
عدمها يقع بمهر المثل لا محالة فيصح قطعاً والله أعلم **سئل** في امرأة شيب وكانت رجلاً
اجنبياً في تزويجها من رجل فنقص الوكيل عن مهر مثلها هل لأخيها شقيقها الاعتراض فيكحل الزوج
مهر المثل وإن امتنع يفريق بينهما **اجاب** نعم للاخ ان يفريق بين اخته وبين الزوج ان لم يكمل
مهر مثلها لان له الاعتراض بسبب التنقص عن مهر مثلها والمراد به حق الفرقه عند امتناع الزوج عن ذلك
ثم ان حصل التفريق بعد الدخول فلها تمام المسمى وان كان قبل الدخول فلا شيء لها فالحاصل
اما يكمل مهر المثل فتستمر حليلة والى الفرق بينه وبينها ويسلم لها المسمى بالدخول في هذه مما يحتاج
إلى قضاء القاضي والله أعلم **سئل** فيما اذا شهدت على خيار البلوغ في نكاح غير الاب والجدة
وقت بلوغها ولم تقدم القاضي هل تستمر على خيارها أم لا **اجاب** نعم تستمر ما لم تنكح من نفسها
كما في الشفعة والله أعلم **فصل في نكاح الفصول** **سئل** في رجل قال كل امرأة اتزوجها
فقط قال ثم قال يجلس لرجل ليتك تزوجني فلا بد هل اذا زوجت بحث أم لا **اجاب** لا يبحث
لان لم يتزوج بل تزوج والمزوج فضولي بلا شك والحالة هذه فاذا اجاز بالفعل لا بالقول لا يبحث
والاجازة بالفعل كان بيعت اليها شيئاً من المهر وان قل أو يقبلها أو يمسها بشهوة قولاً واحداً
أو بلا شهوة في قول وهما التامس فكنت او اخذت تجهيزها كما نص عليه في المحيط فذلك كله اجازة
بالفعل فلا يبحث والله أعلم **سئل** فيما اذا نصب زيد عمرو وصياً في تزويج ابنته القاصرة من
اخ الموصى له فقبل الموصى له الوصية بعد موت الموصى واثبت وصيته لدى حاكم شرع حنبلي يرى
صحتها وحكم بها ونفذه حاكم حنفي فهل حكم الحاكم المنفذ صحيح رافع الخلاف أم لا وهل الموصى له
تزوجها بمن نص له الموصى عليه أم لا **اجاب** نعم هو صحيح رافع الخلاف اذ هو غير مخالف للكتاب
والسنة والاجماع والموصى له تزويجها والحال هذه والله أعلم **سئل** في رجل خطب من اخراخته
البكر بالغتوسم لها مهر بعد ان اجاب به الاخ الى خطبتها امتنع عن العقد حتى يدفع جميع المهر
فنعقده فضولي بغيا في نفسها واقرنه وغاب الاخ فقبل لها ان انكح زوجك منه فكنت من نفسها
بناء عليه ثم تبين ان الزوج فضولي فما الحكم **اجاب** ان اجازت نكاح الفضولي المذكور جاز
وصار كوكالة منها سابقة وان ردت النكاح ارتدت ولها أقل من المسمى ومن مهر المثل بخصته
وتجبه العدة عليها ولا نفقة لها فيها ولا اصل عندنا ان نكاح الفضولي موقوف لا باطل بل هو موقوف
على الاجازة والاجازة لها الا لا أخيه فاذا ردت النكاح وجب التفريق بينهما وتقرر الاقل من المسمى
ومن مهر المثل بقرينة الزوج ويسقط عنه الحد بالشبهة ولا يتكر المهر يتكر الوطى الصادق
قبل التفريق والحالة هذه والله أعلم **فصل في المهرقة** **سئل** عن رجل تزوج بنتاً صغيرة

لرجل بشئ من الباطل وقيمة لا تساو العشرة الدراهم التي هي المهر السري فهل صح النكاح ام لا
واذا قلتم بصحة النكاح فما يجب لها من المهر **اجاب** صح النكاح المذكور ويجب لها عشرة
دراهم بالوطي او بالموت فينظر الى قيمة الباطل مما كانت تجب بشئ يكمل لها على العشرة ويبي
تسليمها له اذا هو طلبها بعد دفع ذلك والحالة هذه والله اعلم **سئل** في رجل خطب
من آخره ودفعت له شيئا يسير ملاكا ودراهم ايضا ومن عادة اهل الزوجية اتخاذ طعام
به فلم يتم امر النكاح هل للخاطب ان يرجع فيه ام لا **اجاب** نعم لم ان يرجع بذلك
بشرط عدم الاذن منه فان اذن لهم باتخاذ طعامه للناس صار كانه اطعم الناس
بنفس طعامه وفيه لا يرجع والله اعلم **سئل** في رجل خطب بكر بالغة وجري بين
وبين اهلها مقدمات النكاح فعدوا عليها بغير وكالة منها على مهر معين ويسمى ذلك ضما
في اصطلاحهم لكنه مشتمل على ما يحصل به الايجاب والقبول ثم ان اباها حلف انه ما يزوجه
الا بكذا الزير مما وقع عليه الرضى ولا فوكلت والذهاب فزوجهما حلف عليه هل يلزم المهر الاول
ام المهر الثاني ولا عبرة بتزويج غيرها بغير وكالة منها **اجاب** لا عبرة بتزويج غيرها
بغير وكالة سابقة واجازة لاحقة والنكاح هو الثاني ويجب باسبغ الاب فقط والحالة هذه
فان كان باخرا نكاح العم فسكت ثم وكلت الاب فالنكاح هو الاول وتثبت التسميتان في الواقع
لانها مستلزمة بتحديد النكاح وفيها اقوال قال الفقيه ابو الليث يجب كلا المهرين وذكر في المسئلة انه لا
وذكر عصام انه يجب الثاني ولم يذكر خلافا وذكر القاضي انه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على
الاول فيجب الثاني والحالة هذه بطلان حلفه عملا بقوله عصام والقاضي وهو مقصود الاب
لا سيما وقد اقتصرت عليه كثير من الاصحاب في مصنفاتهم وفي ايجاب التسميتين اجماعا في الزوج
والله اعلم **سئل** في يتيمة تزوج ابن عمها العصبية بدون مهر مثلها وقبض اكثر وماتت ولغت
هل لها طلب مهرها مثلها والرجوع بما دفعه الزوج لابن عمها حيث لم يكن وصيا عليها وهل
يجب تجديد النكاح او غيرها بلوغها ام لا **اجاب** اعلم انه ان كان بغير فاحش لا يصح وي
تجدد النكاح وان كان بغير يسير يصح لتساؤل الناس فيه وليس لابن عمها قبض بشئ من المهر
وترجع به على الزوج وهو الزوج يرجع بما دفعه في تركه ابن العم ان كان خلف تركه والا
تأخرت المطالبة الى يوم القيمة والله اعلم **سئل** في رجل خطب صغيرة من ابيها ودفع لها مالا
على جنة التزويج ومات بعدوان استهلك المال ولم يتفق التزويج ومات الخاطب ومضت مدة
سنتين والاب ولد له يطالب المخطوبة بما دفعه ابوه التي ايتها فهل يلزمها ذلك والحالة انها لم تنفق
منه شيئا وان لم يترك مالا اصلا **اجاب** ما قبضت الاب واستهلكه دين عليه يطالب به
في ارثه فان لم يكن له ارث لا يلزم احد من ورثته وفاؤه فلما يلزم المخطوبة والحالة هذه والله اعلم
في امرأة ابى قاربها ان يزوجهها الا ان يدفع لهم الزوج كذا فوقعهم به هل يلزم

لا يلزم ولودفع فله ان ياخذها قايما او عاكفا لانه رشوة كما في البرازية وغيرها والله اعلم
سئل في رجل تزوج امرأة بغير علمه ان منه كذا سمعة هل يجب ما جعل للسمعة ام لا **اجاب**
لا يجب ما جعل للسمعة وانما يجب ما اتفق عليه انه هو المهر وان ما عداه سمعة والله اعلم **سئل**
في رجل تزوج زوجة بمائة وعشرين كخضرة جماعة يعتقد النكاح بخضرتهم ثم تواضع الزوج
مع الاب على ان يدخل الى الحكة ويعقد النكاح ثانيا على سبعين خشية من كثرة الحصول فهل المهر
هو الاول ام يبطل بالتسمية الثانية **اجاب** المهر هو الاول وهو المائة والعشرين حيث ثبتت الواضحة
بالبينة او باقرار الزوج او بتكول عن البين والله اعلم **سئل** في رجل تزوج امرأة على خصة وعاش
لايها وعشرين كسوة لها وخسة لعمها هل يجمع لها ام لكل ما سبته **اجاب** لكل ما سبته والله اعلم
سئل في رجل تزوج زوجة فتعرض له شخص يقول هذه فلاحته واطلب عليها فخلعت هل يجوز ان يحكم
له بذلك ام لا وهل يحرم عليه ذلك ام لا **اجاب** يحرم عليه ذلك باجماع المسلمين ومن حكم به لا يعتقد
حاله كفر والمعرض على حكم المسلمين وفهم انه تعا لفسرة الدين كغير المعرض لمثل ذلك والادب
الجميع في مهاوي المهالك والله اعلم **سئل** في بكرين زوجتان رجلين ودخل كل بزوجته فادعى
احدهما بعد الدخول انه وجد زوجة ثيبا وردعا على اهلها واسترة نظيرتها فبرأ على زوجها بعد ان
يحمي بيت زوجها باليد بالقرينة بجماعة من الفلاحين ويريد فسخ النكاح وزوجته تدعي انه انقض
بكارتها فهل له ذلك ام لا ويلزمه التعزير وهل اذا ماها بالزنا يجب اللعان بطلبها وهل على تقدير
انها وجدت ثيبا يحكم عليها بالزنا فيلزمها قتل او حد او تعزير وهل القول قول افتونا **اجاب**
لا عبرة بقوله وجدتها ثيبا لانه لو وجدها كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له
خيار الفسخ به ولا يلزم من الثبابة الزنا لان البكارة تنزل بوثبة او حيضة او كبر سن ونحو
ذلك فلا يلزم المرأة شئ ومن فعل بها شيئا ما ذكره فقص الله تعالى القول قول المرأة والحالة هذه
والمهر جميعه تقر بالخلوة الصحيحة واذا ماها بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد نظيرتها
الى موضع عصبها منه ويحبس الى ان يحضرها والله اعلم **سئل** في رجل دخل بزوجته البكر المأخوذة
فادعى انه وجدها ثيبا فقبله كيف ذلك فقال قد جئت مرارا فوجدتها ثيبا فالحكم الشرعي في ذلك
اجاب الحكم وجوب جميع المهر وتقرره عليه بتمامه وكما والقول قولها في البكارة لنفي العار عنها
واذا اتهمها بغيره يعزرو ولا يقبل قوله في حقها وان قد فرج الزنا وجب اللعان بطلبها
والحال هذه والله اعلم **سئل** في كبرى زوجها اخوها بالوكالة عنها وقبضت امها مهرها وصرفت
في جهازها بلا اذنها ولا علمها ومات الزوج فادعت على وصيته فقال دفع الزوج لأبوك وصدة الام
هل للبنت اخذ المهر من تركته ويرجع على امها بما قبضت ام لا **اجاب** اعلم ان الدفع للام كالدفع
للأجنبي فلها اخذ المهر من تركته لانه دين عليه وما قبضت الام معتنون عليها وهو من جملة تركته
فيكون به مهرها والوصي قائم مقام الميت في الدعوى عليه بالمهر والرجوع على الام بما قبضت من الحال

هذه والله اعلم **سئل** في رجل تزوج مع زوجته فمهرها الزوجة تدعى مهرها عليه وهو يقول انور
الامر والام تنكر هل تزوجت ان تطالبه بمهرها وهو ان اثبت على الام شيئا يرجع به عليها وما الحكم
اجاب لا ولاية للام في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة او صغيرة لا وصاية لها عليها فلبنت اخذ المهر
من زوجها وهو يرجع على الام ان اثبت اخذها والله اعلم **سئل** فيمن تزوجت في بلد ودخل بها
زوجها في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه اذا طلبها بالبلد الاخر وان كان بينهما مدة السفر ام لا
واذا طلبها بذلك فامتنعت تسقط نفقتها وكسوتها باشتغالها ام لا **اجاب** اختلقت الافتناء
في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على ان تسافر معه اذا وافاها المجل وتكون في جامع الفضولين ان
الفتوى عليه فهو افتاء بظاهر الرواية وافق ابوالقاسم الصفار وتبعه الفقيه ابواليث بان ليس
له ذلك مطلقا بخلافها وصرح في شرح المختار بذلك قال وغاية الفتوى وافق بعضهم بان
اذا وافاها المجل والموجل وكان مأموئا له ان يسافر بها والا فلا قال صاحب المجمع في شرحه وبه
يفق وقد افق به شيخنا مشايخنا الشهابي قاطعا به وصورة افتائه حيث لم يكن للمرأة على زوجها
فمن حال او موجل وكان مأموئا عليها وكان الطريق امنافله نقلها حيث اراد وليس لها الامتناع حينئذ
فان امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة مدة امتناعها وتكرر افتاءه بذلك كما هو مسطر بفتاواه
وكذا افق غيره من اهل عصره ومن اهل عصرنا به ونحن نفق به لموافقة لظاهر الرواية وانفاد
المضادة مع كونه مأموئا عليها وكون الطريق آمنا مع انه على بقوله تعالى اسكنوهن من حيث
سكنتم والله اعلم **سئل** فيما اذا بحث الخاطب الى الخطوبة شيئا من جنس النكاح او مما
لا يتسارع اليه الفاسد ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج انما بعثته ليحبس من المهر وقالت هو
هدية هل القول قوله ام قولها **اجاب** القول قوله كما صرح به قاض خان وغيره يعني بيمينه معلا
بانه المالك وهو اعرف بحجة التملك والله اعلم **سئل** في عم قبض مهر بنت اخيه البالغة من زوجها
بلدا وكانت سابقة ولا اجازة لاحقة واستهلكه وماتت عن بنت وام من ذكر من الزوج والعم
فما الحكم **اجاب** اعلم ان العم في قبض المهر بمنزلة الاجنبى فالدفع اليه كالرفع الى الاجنبى فاذا غلب
ذلك فالدفع اليه لم يبرأ الزوج فالمر ياتي بزمته دينها وبموتها صار مع ما تركته ارشاعها لورثتها
على فرايض الله تعالى يتقاضى به الزوج والزوجة يرجع على العم بما قبضه جميعه حيث استهلكه لانه
قبض ما ليس له قبضه واستهلكه فيرجع به عليه ما كلف غايته له المقاصصة بمثل ما له وان اشتبه غلبك
الامر فالنظر في الفصل العشرين من دعوى المهر من جامع الفضولين يظهر لك هذا التحرير والحاصل
ان الزوج له مطالبة العم بما قبض ولورثتها مطالبة الزوج فلبنت النصف وللأم السدس
والزوج الربع والعم ما بقي كما هو الحكم في سائر تركتها تدبر والله اعلم **سئل** هل للاب
مطالبة الزوج بمهر بنته ام لا **اجاب** له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت اكبر
ام ثيبا وسواء دخل بها ام لا او كانت بكر بالغة ولم يدخل بها زوجها ولم تنس عن قبض

واذا

واذا كانت كبيرة ثيبا لا يملك المطالبة به الا بوكالة عنها ودخل بها ام لا والله اعلم **سئل** في رجل
تزوج صغيرة لا تظيف لها مهر معلوم لا يملك المطالبة بمهرها وجب مهرها ام لا **اجاب**
نعم للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطأ وان زوجت يوم ولدت ويجبر الزوج على دفع
المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذ هو بدل البضع وقد ملكه فيطالب به واذا كان كذلك فيحبس
فيه حتى يوفيه او يظهر اعساره لقاضيه هذا الاصح ما قيل فيه والله اعلم **سئل** فيما تعوفا في تزويج
الابكار من ارساله مبلغا معلوما سمي بالشروط يصرفه اهل الزوجة في حوائجها واجرة الماشطة وثمن
حذاء وغير ذلك ومبلغا اخر لتجديد لحفها وفرشها وتبييض او آتيتها الخياش وارسالها طعاما
الى بيت العروس ليلة نكاحها اذا استمر ذلك بين اهل بلدة قديما وحديثا بحيث اذا اراد الزوج
الا يرسل شيئا من ذلك يشترط في ذلك وقت العقد فهل يكون هذا اختلافا تحت قوطم الشروط
عرفا كالمشروط شرطا فيكون لازما شرعا ام لا **اجاب** المقرر في الكتب من قولهم العرف كالمشروط
يوجب الحاق ما ذكر كالمشروط فيقول الامر بان ما ذكره كونه مقتضا لانه كان تزويجا على المبلغ الذي
سماه من النفقة وعلى المبلغ المسمى بالشروط الذي يصرف في الخياش واجرة الماشطة وثمن الحذاء وغير
ذلك والمبلغ الذي يتجدد بفرشها وتبييضها وارسالها الطعام اليها وان كان ذلك المبلغ
الذي يرسل الى بيت العروس ليلة النكاح معلوما للابكار من الدراهم كان لازما لزوم المهر للعلم به يوم
جهالة وان كان مجهولا لارادة ما يصرفه واجرة الخياش والماشطة وثمن الحذاء وغير ذلك في وقته اوجب
فساد التسمية اذ لا يعلم كم اجرة الخياش وكذا وكذا في ذلك الوقت واذا فسده وجب مهر المثل هو مقرب
مشهور هذا اذا ذكر على سبيل انه من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالكلية الا ان يتبرع
الزوج والذي يظهر انه ذكر على سبيل العدة لانه من سبيل المهر لا يوجب فساد التسمية وجوب مهر المثل
وفي الخاتمة ما هو كالصريح في ذلك كما كان فيها رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يحصل الثوب
كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان تكون متعها اكثر
فيكون لها ذلك انتهى وقد جعل في البحر تسمية الثوب لغوا وقد راع فيه صاحب البحر واخيه صاحب
النهر فيه ولا حول ولا قوة الا بالله وحمله على العدة بوضع الكلام وينبغي للام والله اعلم **سئل**
في صغيرة سنها نحو تسع سنين زفها والدها على زوجها قبل قبضه جميعه معجلا صداقها والا لا يريد
استردادها اليه والمطالبة بالمعجل وهي تدعى بالبلوغ وتنها عن قبضه هل يقبل قولها بالبلوغ حيث
احتمل وينبغي للاب من المطالبة ام لا **اجاب** نعم يقبل قولها في دعوى فيمنع الاب من مطالبة
الزوج لا نقطاع ولاية بالبلوغ والنهي والحال هذه والله اعلم **سئل** عن والده بكر صغيرة
زوجها الصغير قبل له عقد النكاح عليها ابوه بمهر معلوم واقرباؤها بقبضه من ابيه المتوفى هل
يصح اقراره بقبضه ام لا يصح اقراره بذلك هل اذا ادعى الاب ان اقراره كان كذا يصح دعواه
بذلك ام لا يصح كيف الحكم في ذلك **اجاب** نعم يصح اقراره بالقبض المهر والحال هذه ولا يعبر

ان اقرار كان كاذبا ولا تصح دعواه به عند الامام الاعظم ومحمد لثنا قضه واستحسن ابو يوسف
تحليف المقلد فيخلف الزوج على قوله انه ما يعلم ان اقراره كان كاذبا وعلى قوله الشوري كما هو
في غالب كتب المذهب والله اعلم **سئل** في اقرار الاب بقبض مهر ابنته من الزوج ما حكمه **اجاب**
قائل في الجرح واقرار الاب بقبض الصداق عند انكارها وعدم البينة غير مقبول ان كانت وقتها بالقبض
والا فقبول وفي النزاع اقرار الاب بقبض الصداق ان بكر او ان ثيبا لا وقصر حوا فاطنة بان
الاب يملك قبض صداق البكر البالغة ومن ملك الانشاء ملك الاقرار والذي يتخير في هذه المسئلة
ان الاب اذا اقر بعض مهر الصغيرة يصح اجماعا وبصداق الثيب البالغة لا يصح اجماعا وبصداق
البكر البالغة فيه خلاف والاكثر على صحة ما لم يتقدم منها انتهى فاغتنم هذا التحريم والله اعلم
سئل في صغيرة زوجها ابرها وقبض مهرها واخبر انه اتفق عليها منه وصرف على باب القاض
فقبل يقبل قوله في ذلك ولا ضمان عليه ام لا **اجاب** نعم يقبل قوله فيما لم يكذب في الظاهر
وقد صرحوا بان يصرف على باب القاض ما هو اجرة لا ما هو رشوة وهذا اذا اعطى بنفسه
اما اذا اخذ بيده ولم يمكنه منعه لاضمان عليه من القاسواء اخذ اجرة مثله او ازيد وكل
ذلك مضرج به في الكتب والله اعلم **سئل** في رجل عقد نكاحه على صغيرة بمهر قدره ما يتاقرش
وامره ابوها برفع المائتين لغريم له عليه دين فاداهما ومات قبل الدخول هل الزوج المهر
بنصف المهر الذي استحقه ارتفاعها على الاب ان كان حيا وعلى تركته ان كان ميتا ام لا
اجاب للزوج ذلك في تركته الاب ان كان ميتا وان كان بطلاب به لانه ضمن المهر لها فصار له
عليه ثبوت ويقسم على فرائض الله تعالى والزواج له ما تركت النصف فيطالب به والله اعلم **سئل**
في بكر غاب عن نكاحها المدخول بها غيبة منقطعة ففتح القاض الشافعي نكاحا على زوجها
القائيل به ومات الزوج بعده هل لورثته الرجوع بما قبضت ام لا **اجاب** نعم لورثته
الرجوع به اذ ورثته تقوم مقامه في طلب ما هو واجب له ورد ما قبضت واجب له شرعا
لو كان حيا فتقوم مقامه في طلب ما هو به قطعها والحال هذه والله اعلم **سئل** باسبون
افتر سايلا واقاكا يزوجوا ابائهم فتيكا كما هل يلزم الزوج بما لم تجز بذكره تسمية
في المهر من ابيض وانزرق وغيره تفضلوا وادتم بمحض خيره **اجاب** للمهر منه المجهود
الواحد الفرد الذي لم يلد لا يلزم الزوج بما لم يذكر من ابيض وانزرق واسمر والفرق
ما سمي وقت العقد او يزيد من عرض لها او نقر هذا جواب الحق ما التمكن قد قاله الغير
خير الدين مصليا وحامدا مسلما مبيحا معظما مكرما **سئل** في امرأة ادعت على زوجها بغير
الشروط تعجيله بعد الدخول بصغيرة والان بلغت ويطلبه من الزوج وهو يدعي البتة
للأب فما الحكم في ذلك شرعا الجواب بالنقل الصريح والقول الصحيح **اجاب** هذه المسئلة كثر
النقل فيها والكلام عليها وحاصل ما هو الرضي فيها العلم اننا فاما صاحب المذهب وهو الامام

وصاحبه فقد اتفقوا على انه لا يقبل قول الزوج الابينة الشرعية لانه من يذمت بدعي ان وفان
والبينة على الدعي والقول قول الزوجية لانها منكره والقول قول المنكر بيمينه وقال الفقهاء ان البينة
ان كان الزوج بنى بها اي دخل فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتعجيله ويكون القول
قول المرأة فيما نراه على المجمل فاذا اطردت العادة بذلك لزم بها العمل ولا يكون ذلك مدافعا لمذهب
الاينة الثلاثة بالبرهان بل اختلاف في عادة الا زمان فهو اختلاف في غيره وان الاختلاف في جهة
وبرهان والله اعلم **سئل** في رجلين زوج كل واحد مولية الاخر واستوفى المهران واحدهما
لا تطبق الجماع هل للاخر جسد مولية حتى يسلم وفي الصغيرة ام لا **اجاب** يجزى في التي تطبق
لجماع على تسليمها ولا يجزى الاخر بل يحرم عليه تسليمها وان سلمها يسترد ما حتى تطبق والله اعلم
سئل فيما اراد الزوج الدخول بزوجة الصغيرة قائلا انها تطبق الجماع الوطئ والاب يقول
لا تطبق ما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** ان كان ضحية سميعة تطبق الرجال وسلم المهر الشرطي
تعجيله يجزى الاب على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال ينتظر القاض ان كانت ممن تخرج اخرجها
ونظر اليها ان صلت للرجال امر ابائها به فعلا للزوج والا لا وان كانت ممن تخرج
امر من يشق بطن من النساء فان قلن انها تطبق الرجال وتحتل الجماع امر الاب بوضعها
الى الزوج وان قلن لا تحتل لا يامر بذلك والله اعلم **سئل** في صغيرة لا تحتل الوطئ شافت
من نكاحها فزهرت من بيتة الى بيت ابويها فادتها اقربا هل يلزم امها التعزير ام لا **اجاب**
لا يلزم امها التعزير بذلك بل حيث كانت لا تطبق الوطئ لا يصح تسليمها للزوج وترد الى
بيتها حتى تطبق فيسلمها وليها الا حق باسألهما بعده والله اعلم **سئل** في رجل قال
لاخيه زوج ابنتي الصغيرة وتزوج بمهرها فزوجها باذن لرجل وسيت لها مهر وتزوج اخوته
وسيت لها مهر ودخل بزوجة قبل قبض المهر وبلغت الصغيرة ومات ابوها هل اذا وكلت
اخيها او غيره في طلب مهرها من زوجها يجزى الزوج على الدفع وكذلك في جانب اخذ الزوج
اذا وكلت في خلاص مهرها من زوجها يجزى على دفعه ام لا **اجاب** لكل واحدة منهما
ان توكل في خلاص مهرها ولا يصح ان يهب ابو الصغيرة مهرها لغيره او غيره اذ لا ملك
له فيه بل هو خالص ملكها لا يملك ابوها هبة ولا الابراء منه واجمعوا ان هبة الذين
من غيرهم عليه الذين لا تصح فلو قدرنا ان له ديننا على زوج ابنته فوهبه لاخته لا تصح
الهبة فيه والحاصل ان المهر الثابت بذمة الزوج لا يبرأ عنه الا ببراء زوجته البالغة
العاقلة او هبتها او دفعه لها او نكاحها والله اعلم **سئل** في بكر بالغة زوجها ابوها
بمثل مهر عمتها هل يجوز النكاح بمقدار مهرها فتد او اتمعة معلومة المثل والقيمة وهل
اذا انقضت لها كرماعن المهر يلزمها ام لا حيث لم تاذن صريحا ولا دلالة **اجاب**
نعم يجوز النكاح ولها مثل مهر عمتها من كل شيء علم اننا امرت به علم الزوج بمقداره او لم يعلم

لكن اذا لم يكن علم له الخيار عند علمه به ان شاء قبل النكاح به وان شاء رده ولا خيار
للزوجة كما صرح به في الذخيرة وجميع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها اخذ الكرم حيث
لم يوجد منها اذن به صريحاً ولا دلالة والله اعلم **سئل** في المباشرة اذا اجلت ما كان
من المهر موجلاً الى قريبا لاجلين الى مدة معلومة هل يتاجل ولا تملك الرجوع عن المتأجل
بعده ام لا **اجاب** نعم يتاجل ولا تملك الرجوع فيه اذ كل دين اجله صاحبه يلزم تأجيله
الا في مسائل ذكرها صاحب الاستبصار في كتاب المداينات والله اعلم **سئل** من غرة
من الشيخ صالح ابن صاحب التنوير بما صورته يقول الفقير اذا تزوج رجل بنت زيدا ولم
يسم لها مهر اهل لها مطالبة بمهر مثلها او يقال لها اصبري حتى يعطها او يموت فلم يجز
تحرير هذه المسئلة والا طاب في الجواب في هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام **اجاب**
هذه المسئلة صرح بها الزيلعي والكمال وابن مالك وابن الساعاتي وصاحب كمال الدراية
وغيرهم قال الزيلعي في شرح قوله وان لم يسم او نفاه فلها مهر مثلها اي وان لم يسم المهر
في العقد ونفاه فلها مهر مثلها ان وطئ او مات عنها وكذا اذا ماتت هي لان الواجب
بالعقد في مثله مهر المثل ولهذا كان لها ان تطالب به قبل الدخول فينكح ويقرر بموت
احدها او بالدخول على ما مر في المهر المسمى في العقد وقال الشافعي لا يجب بنفسه العقد
شيئاً وكذا بالدخول والموت عند بعضهم انتهى وفي فتح القدير في شرح قوله ولما ان المتعة
خلف عن مهر المثل قال ولا تسلم ان ما سلم للمدخل بها في مقابلة البضع بل يقبضها
العقد على نفسها المانصف به المال في قوله تعالى ان تتنكحوا بما لكم محصنين ولهذا كان
لها المطالبة به قبل الدخول غير ان بالدخول يتقرر ما كان على شرف السقوط وفي شرح المجمع
لابن مذك وان لم يسم في العقد مهر او شرط اذ لا مهر توجب مهر المثل بالعقدان دخل بها
او ماتت لا بالدخول قال الشافعي ان دخل بها يجب مهر المثل وان ماتت لا شيء انما فقدها جعل
العقد سبب الوجوب والدخول والموت انماها موكلات له كما في صورة التسمية العقد موصوف
واحدتها موكلة له اذ هو قبل غير متاكر ولذلك بالطلاق يسقط نصف المسمى في صورة التسمية
ومهر المثل في غيرها ولا شك ان لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود احدها كما هو صريح
في كلامهم فاطبة وفي فتح القدير ايضا وصح الرهن بمهر المثل لانه كالمسمى في كونه ديناً انتهى
وقد استعمل اصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية في الهداية فلها المسمى ان دخل
بها او مات وفي ملتبس الاجر لزم المسمى بالدخول وموت احدها ونصفه بالطلاق قبل الدخول
وفي متن الكنز وان سماها اودونها فلها عشرة بالوطئ او الموت وهكذا في بقية المتون والظاهر
ان اصحاب المتون ساووا في التعبير في لزوم المسمى وفي لزوم مهر المثل باحدها وذلك لان باحدا
يتأكد لزوم لزوم للبطلان وكان قيل لازماً لكن على شرف السقوط بالطلاق ولان الطلاق قبل الدخول

اوجب فساد سبب الملك اتمام النكاح في صورة عدم التسمية او في النصف في وجودها كما اشار اليه في
فتح القدير فاذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لا إشغال الذمة فلها المطالبة وذلك لان المهر
واجب شرعاً كما لا فلا يحتاج الى ذكره ان لم يسم ابنته لشرف المحل لاظهار رخصته فلا يستبان به
واذن فقد تأكد شرعاً باظهار رخصته مرة باظهار الشهادة ومرة بالزام المال كما اشار اليه في الفتح
فاذا لم يسم نفسها قبل قبض مهر المثل لزم الاستمانة وجريان البذل فيه وهو ما لا يجوز فالقول
او الموت شرط في تقررره وتأكده لا في اصل وجوبه ولا يخفى ان قولهم يجب ان وطئ او مات لا يفيد
ففي الوجوب بعد مزاها فاما هو مسكوت عنه فقد تقرر في الاصول ان التعليق لا يوجب العدم وهي مسئلة
منهزم الشرط المقرر المحررة عندهم والمحال لهم على استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله لا يقول
بوجوب شيء للمفوضة بالموت على ما نقله علماؤنا عنه والآفة المتراجح للنوي وان مات احدها قبلها
يعني قبل التفويض والوطئ لم يجب مهر المثل في الاظهر كالطلاق قلت الاظهر وجوبه والله اعلم قال المحلى
في شرحه لان الموت كالوطئ في تقرر المسمى فكذلك يجب مهر المثل في التفويض انتهى وكذلك مالك رحمه الله
في صورة نفى المهر فاذا بذلك تحقيق المخالفة كما هو ظاهرهم فيما يخالفون فيه فنذهب الى هذا الفرع نقلاً
وتفتيها والله اعلم **سئل** في الرجل يدعى عليه مهر زوجته المجعل ويثبت باقراره او بالبيعة هل
للقاضي ان يجبره مع دعواه الاعسار ام لا **اجاب** هذه المسئلة اختلفت على قولنا الكلام عليها وفيها
اختلاف الفتوى اما المتون وهي غالباً لا تمتنع الا على ظاهر الرواية فهي قاطبة على ان القاضي يجبره
في المهر المجعل بطلب المدعى قالوا لان الاقدام على الالتزام دليل اليسار والمصافي ذكر في القاضيه
ان القول قول المطلوب لان العسرة اصل في بني آدم فالمدعيون متمسكون بالاصل والطالب يدعى امرأ
عاضداً فيكون القول قول المطلوب وذكر في المبسوط فيما اذا وجب الدين بدلا عما ليس بما كالمهر
وبدلاً للخلع فالقول قول المطلوب في ظاهر الرواية انتهى فقد نسب كل من القولين الى ظاهر الرواية
وفي البحر لابن نجيم بعد كلام كثير في المسئلة وسوق ثلاثة اقوال وبه علم ان ما في المختصر
يعني اكثر خلاف ظاهر الرواية والفتية به ونزل الطرسي في المسئلة تحت اقوال هذا ونحن نفقه
بحسب في المهر المجعل بطلب المدعى منذ زيادة على ستين سنة اخذ بما في المتون وما شاء الله
كان وما لم يشأ لم يكن والله اعلم **سئل** في صفيحة لا تحل الوطئ هل لها نفقة على
زوجتها ام لا هل تجب في مهرها ام لا **اجاب** ليس لها نفقة على زوجها اذ هي جزاء الاحتباس
وليس له عليها احتباس والمحال هذه واقفاً المهر فان كان موسراً طوب به وجس فيه عندنا في ظاهر
الرواية وفي الباقى قبل ليس لاي ان يطالب الزوجه بمهر ابنته الصغيرة الى ان تصير بحال ينتفع بها هو
وهو مذهب الشافعي الجديد الاصح هذا اذا كان موسراً فان كان معسراً لم يجز ان يطالبه بالميسرة
باجماع المسلمين قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله اعلم **سئل** في رجل
زوج آخر بنته بخمسة وعشرين قرشاً منقصالها عن مهر مثلها شارطاً على الاخر ان يزوجه ابنته

من ابنة البالغ بعشرين وعقدوا له في غيبته بذلك فرد الابن النكاح فما الحكم **اجاب**
 نكاح الابن قد ارتد بردة وشرط الاب ان يزوجه اخاه الذي هو ابنة بمنزلة شرط ما لها
 فيه نفع وعقد فواته ينعقد الرضخ بالمسح فيكمل مهر مثلها لها والله اعلم **سئل** عن رجل
 تزوج اخاه اليتيم زوجة ودفع مهرها ومات وانتضت عدة زوجته وبلغ اليتيم
 فتزوجها ودخل بها وهي خالة الاولى مختاراً نسخ نكاحها قبل الدخول ولم يقض القاض
 بالنسخ بعدد فما الحكم نكاحهما **اجاب** اما الاولى فنكاحها صحيح وله خيار النسخ بالبلوغ
 بشرط القضا وما لم يقض به فهو باق حتى يتوارثان بالموت قبله ونكاح الثانية غير
 صحيح لما فيه من الجمع بين الخالة وبنت اختها واذا قضى بنسخ نكاح الاولى يسترد المهر
 الذي دفعه الميت اذا الفسخ بخيار البلوغ ليس بطلاق ويجب التفريق بينه وبين الثانية
 كيلا يلزم ارتكاب الخطور اغتراراً بصورة العقد ويجب لها بالوطئ وان تكرر الاكثر
 من المسح ومن مهر المثل وان اراد ان يجد عليها عقد نكاح بعد ان فسخ القاض نكاح
 الاولى جاز لزوجها واللعنة وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينها ويثبت النسب والعدة
 بعد الوطئ من وقت التفريق ولا نفقة لها عليه فيها لانه نكاح فاسد ولا نفقة في عدة النكاح
 الفاسد والله اعلم **باب القسم** **سئل** في النبي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه ان يساوي بين
 زوجاته في الماكل والمشرب والنوم كما هو علينا **اجاب** المنصوص عليه في كتاب النفقة وكتب
 التفسير ان القسم وهو المساواة في البيوتات عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا على النبي
 وقد ذكر الرازي ان القول بوجوده عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المرفوع في الامة
 الشريفة واما الماكل والمشرب والمجلس المعبر عنها بالنفقة عندهم فلا تجب فيها التسوية على احد
 عندنا على المفتي من اعتبار حال الزوجين كما حرره شراح الهداية والكفر في محل والله اعلم
سئل في الرجل اذا ساخر من بلدة له بها زوجة الى بلدة اخرى بينها وبين الاولى زيادة
 عن مسافة القصر لم يزوجها اخرى هل يجب عليه ان يقضي لها قسماً بمقدار ما اقام عند الاولى
 ام لا **اجاب** لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو هدر قال في المبسوط وان ساخر الرجل مع احد
 امرائه لغيره او غيره فلما قدم طالبت الثانية ان يقيم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الاولى
 في السفر لم يكن لها ذلك ولم يجتب عليه بايام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العدة
 بينهما ثم قال بعده ولو اقام عند احداهما ثم غاب عنه الاخرى في ذلك قضى عليه ان يستقبل
 العدة بينهما وما مضى فهو هدر غير انه هو فيه ان القسم يكون بعد الطلب من كل واحد
 منهما فامضى قبل الطلب ليس من القسم في شئ والواجب عليه العدة في القسم الا ترى ان ما
 مضى قبل نكاح احداهما لا يعتبر في حق الآخر فكذا في ما مضى قبل طلبها انتهى والله اعلم
كتاب الترضاع **سئل** فيما اذا رضعت الصغير الرضيع ام امه او ام ابية هل تحرم

امه على ابية ام لا **اجاب** لا تحرم امه على ابية لانها اخت ابنه من الرضاع وقد صرح
 كثير من اصحاب المتون بذلك كالكنز والهداية والقدرى وتنوير الابصار وصدر الشريعة
 والفرق المذهب شروحا ومتونا وفتاوى كالخزانة والدرر والغرر وقاض خان والولوالحي
 وعبارة قاض خان لا باس للرجل ان يتزوج بمرضعة ولده واخت ولده من الرضاع
 لانكاح اخت ولده من النسب جائز اذا لم تكن ولد موطوءة فان الجارية اذا كانت
 بين رجلين فجاءت بولد واحد من الشريكين ابنة من امرأة اخرى
 كان لكل واحد من المولدين ان يتزوج ابنة شريكه وان كانت اخت ولده من النسب
 ونظايرها كثير انتهى وفي الحاوي الزاهدي اذا ارضعته ام امه لا تحرم امه على ابية لانها
 اخت ابنه من الرضاع انتهى اقول وبذلك تبين عدم اعتبار ما نسب الى الواقعات
 الصبي اذا ارضعته ام امه حرمت امه على ابية اذا صادرت اخت ابنه من الرضاع انتهى وكيف
 تحرم وليست بنت ولا ربيبة وقد استثنوا قاطبة ام الاخ واخت الابن من قولهم يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب فقالوا الا ام اخت واخت ابنه فالقائل بحرمته ام الرضيع
 على ابية غير مصيبا بل هو غارق في الوهم العجيب **سئل** في امرأة ارضعت صغيره رضعة
 واحدة والرضعة شقيق اخ شقيق تزوجها هل اذا رفع امره الى قاض شافعي بعد ان تزوجها
 وحكم له بصحة التزوج حكما مستوفيا شرايطه ينفذ حكمه ويمضي القاض الخفي ام لا **اجاب**
 نعم ينفذ حكمه ورفع الى قاض خفي يمضي قال في التناظر خاتمة وما اختلف فيه الفقهاء وقضى
 فيه قاض بقضيته ثم رفع القاض اخر يرى بخلاف ذلك في القضية امضى قضاء الاولى ولا
 ينفقه ولو نقضه كان باطلا انتهى والله اعلم **سئل** في بكر ابنة توارثت على خطبة ابنا عمها
 فعتق عليها احدهم فاشاعوا انها ارتضعتا من ثدي واحد هل يعمل باشاعتهم ام لا **اجاب**
 لا يعمل باشاعتهم ولا يؤخذ بقولهم الذي قالوه حسوا من عندنا نفسهم والله اعلم **سئل**
 في رجل اقر بعد النكاح والدخول بزوجه انه رضع من امها واقربا ايضا اخبرت بارضا
 ثم ادبها انفسها وقال او هنما هل يصح رجوعهما ام لا **اجاب** حيث لم يثبت الزوج على
 الاقرار لا يفرق بينهما ويصح الرجوع قال في التناظر خاتمة ناقلا عن المحيط لو تزوج امرأة
 ثم قال بعد النكاح هي اخت من الرضاع او ما شبهه ثم قال او همت ليس الامر كما قلت لا يفرق
 بينهما استحسانا ولو ثبت على هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو وجد بعد ذلك
 لا ينفذ جوده والحاصل ان مثل هذا الاقرار انما يوجب القعدة بشرط الشك عليه انتهى والله اعلم
سئل في يتيم رضيع له ام وجد اب وليس لليتيم ولا لجده مال هل يجبر على رضاعه
 وهل تفرض على جده اجرة ارضاعها له ام لا **اجاب** نعم تجبر الام على ارضاعه ولا يفرض
 على جده جميع اجرة ارضاعها له في ظاهر الرواية ولو كان له اب معسر ولا مال للصغير تجبر الام

على سبيل التيقن انها مائة وعشرون فقال متصل من غير فصل او وعشرون وفي نفس الموضع كما ورد واضر
ثلاثا فيكون قوله او عشرون مبطلا لكلامه الاول ولم يغيا له فلا يقع عليه الطلاق **اجاب** لا يقع
عليه الطلاق والحال هذا ولا يكون لا ازيد ولا انقص ما تعاس اتصال قوله او وعشرون بقوله
انها مائة وعشرة امداد لانه التاكيد وقد صرحوا بان التاكيد لا يمنع الاتصال فكانت حلفت انها
مائة وعشرة امداد ومائة وعشرون مقصرا عليه وبمثل لا يقع الطلاق اذا بلغت مائة وعشرون
ومن اراد ان يظهر له الوصف في ذلك فلينظر في الخبر في قوله انت طالق واحدة او لا وفي شرح
قوله انت طالق ان شاء الله متصلا والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته ان ابرأني من مهر
فانت طالق فابترأ فقال روي طالق روي طالق روي طالق فاصدا بطلت طلقه هل طلقت
ثلاثا ام واحدة وهل اذا قصد التاكيد واذا واحدة وصديق ديانة لم مراجعتها جبرا
عليها ام لا **اجاب** حيث نوى التاكيد كما ذكر دفع الثلاث وكذلك لو لم ينوي تاسيسا
ولذا كيدرا وان التاكيد يقع طلقتين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة واخرى بالتخيير
بعده فتأمل وفي الوجه الثاني ان وجد لا تجبر المرأة على نكاحه والحال هذه والله اعلم
سئل في رجل قال لزوجته انت على ما نويت هل يقع عليه الطلاق ام لا **اجاب**
لا يقع عليه الطلاق ان هذا اللفظ ليس من الصريح ولا من الكناية والله اعلم **سئل**
في امرأة فرق بينها وبين زوجها قاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جذام حدث به
وتزوجت بعد انقضاء عدتها ثم مات زوجها الاول الذي فسخ نكاحه منها وطأ بغيره
مهر هل يسقط عنه سبب الفسخ المذكور ام لا يسقط وطأ اخذه من ميراثه **اجاب** لا يسقط
وطأ اخذه من ميراثه وان كانت الفرقة بطلبه بالتاكيد بالدخول والله اعلم **سئل**
في امرأة طلبت الفرقة من قاض شافعي المذهب بسبب عسر زوجها الغائب عن النفقة والمهر
فسخ القاض النكاح بذلك السبب قبل الدخول على قاعدة مذهبه هل طأ مع ذلك ينصف مهر
ام ليس لها شيء **اجاب** لا مهر لها والله اعلم **سئل** فيما اذا كان يفعل نكاحا بينه وبين
الاحايين حتى صار الى حالة حكم الحاكم الشرعي بالتيارستان ولم يثبت به جنون فهل يكون بذلك
معتوها فاذا اطلق ثلاثا في خلال ذلك يقع طلاقه ام لا يقع **اجاب** حين يلم به لا يستقيم
كلامه وافعاله الا نادرا ويضرب ويشتتم فالذي به جنون وان كان قليل الفهم معتوها
فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتتم فهو المعتوه على كل لا يقع طلاقه حينئذ اذا المصريح
به عدم وقوع طلاق الجنون والمعتوه والمهرسم والمهرش والمهر عليه والمصريح في حال
نزول ذلك ولو عرف به الجنون مرة فقال عاودن الجنون فكلمه بذلك وانا بجنون فاقول قوله
مع يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله الا بيمينته والله اعلم **سئل** في رجل عرف
بالجنون مرة طلق زوجته ثلاثا واعترف له قاض وكنت عليه ثم قال فاعترفت لانه توهمت

على رضا عند الكل كما صرح به في نقله عن الخاتمة فيما بالك بالجد للعسر والوجه
في ذلك ان امه ذات يسار بالدين والمعسر حكم الميت فتجبر وقد صرح الزيلعي بما
في الخاتمة نقله عن الخصافي وزاد عليه قوله وتجعل الاجرة ديناً على الاب والله اعلم
كتاب الطلاق **سئل** في رجل قال لزوجته انت طالق لا يبروك قاض ولا ولي ولا
عالم هل يكون باينا ام رجعيا **اجاب** هو رجعي ولا يملك اخراجه عن موضوع
الشرعي بذلك والله اعلم **سئل** في رجل قيل له انطلق زوجتك الغير المدخول واحدة
او ثنتين او ثلاثا فقال الكل فقبل مرة اخرى تلوها هل تطلق واحدة او ثنتين
او ثلاثا فقال ثلاثين غيرنا والحال هل يقع الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع حيث نوى
الاستبعاد وقد صرحوا بان السؤال معاد في الجواب فكانه قال اطلقها الكل اطلقها
ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط فاذا نواه
فقد نوى حقيقة كلامه ومع القول بانه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال
فهو مجاز في تصديق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ومما في البحر والكواكب الدرة
اخبرت هذه المسئلة فرأيتها ان شئت والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته
المدخولة ثلاثا بكلمة واحدة فماذا عليه شرعا **اجاب** اما الذي عليه في دينه فقد عسر
ربكم كما رواه الزيلعي عن منصف ابى بكر ابن ابى شيبه والدارقطني في حديث ابراهيم
قال قلت يا رسول الله ارايت لو طلقها ثلاثا قال اذا قد عصيت ربك وبانت منك
امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امراته ثلاثا يتطلق احدكم ثم يركب هي فعولة
من الحق اي خصلة ذات حق وحقيقة الحق وضع الشئ في غير موضعه مع العلم
بقبحه نهاية الحق ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له
مخرجا وان لم يتق الله فلم اجد لك مخرجا عصيت ربك وبانت منك امرأتك رواه
ابوداود والدارقطني عن مجاهد انتهى وقد ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة
احاديث كثيرة غير ذلك وقد جرت المتون بان الطلاق ثلاثا في طهر وبكلمة بدعي وكل
بدعي ضلالة وكل ضلالة في النار ما لم يعف المؤمن المهيمن العزيز الغفار واما الله
عليه في دينه فقد عذرهم اهله وحل ما كان بزمته من المهر الموصول الى حين الفرق وفيه
عليه لها ما امتت العدة الانفاق والكسوة ان طالت واليهما احتاجت وحرم عليه
التزوج باختها واربع سواها مادامت واذا اختلف معها في امتعت البيت فجميع
ما يخصها بالصلاحيات القولية فيها قولها بيمينها الى غير ذلك مما نعت عليه علما ونا وغيره
رحمهم الله تعالى **سئل** عن رجل سئل عن حنطة كم مقدار امدادها خلق بالظن
الثلاث انها مائة وعشرة امداد لا ازيد ولا انقص على طريق الظن فخطره في اثنا كلامه

وتوقع الطلاق الذي تكلمت به في الجنون هل يصدق أم لا **اجاب** اعلم ان الجنون والمبرم
في عدم وقوع الطلاق سواء فاذا علمت ذلك فقد قال في الثانية لو طلق المبرم امرأته فلما
صحى قال قد طلقت امرأته ان رده الى حاله البرسام وقال قد طلقت امرأته في حالة البرسام
فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حاله البرسام يقع قضاء قال ابو الليث هذا اذا لم يكن
اقراره بذلك في حالة مذكورة الطلاق انتهى هكذا في البحر ومثله في جامع الفصولين وفي
البرازيل طلق المبرم فلما صحى قال قد طلقت امرأته ثم قال قلت لابي ترحمت وقوع الطلاق
الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صدق والا ثم ذكر فرعاً يتعلق بالنسب
ثم قال بعده وافق الامام ظهير الدين فيه وغيره في المسئلة البرسام انه لا يقع لانه بناء على
غير الواقع انتهى فقد علم بهذا النقول انه لا يصدق قضاء في واقعة الحال لانه لم يرد الى تلك
الحالة ولم يكن في ذكره وحكاية ولم يعلم انه بناء على غير الواقع وتقدم الى العارض واعتزله
لغيره بذكره ذلك هذا في القضاء واما في الديانة فان كان في الواقع انه بناء على ما صدرت
في حال الجنون فلا يبرأ خذ به والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته ان لم تلي بينك
وتحفظا عن وضوء الناس تكوني طالقاً فلمتها وحفظتها جهدها وصارت البنت تخرج الى الخلاء
احياناً هل يقع عليه الطلاق أم لا **اجاب** لا يقع عليه الطلاق والحال هذه والله اعلم **سئل**
في رجل حلف بالطلاق ان عند صهره سمناً عتيقاً وصهره ينكره هل يقبل قوله في حقه ويقع الطلاق
أم القول قول الزوج ولا يصدق صهره عليه **اجاب** لا يصدق صهره في حقه كما يعلم من صحيح
كلام صاحب البحر فراجع ان شئت والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته الغيرة المدخولة بها في
طالق هي طالق وانت طالق او انت طالق هل يقع واحدة أم ثبت ان **اجاب** يقع واحدة
واحدة والله اعلم **سئل** في رجل قال للغلام عنده خذ ثلاث حصيات من الارض وارمها
لزوجتي عنى ولم يذكر الامر والمأمور لفظ الطلاق هل يقع على نروجه به الطلاق أم لا **اجاب**
لا يقع الطلاق اذ العدد انما يفيد العلم عرفاً وشرعاً اذا اقترب بالاسم المبهم ولا طلاق هنا ملحق
فكان لغوا والله اعلم **سئل** في رجل اشترى لصغيرته نعلاً فضاع فراء نعلا به رجل صغير
فقال هو نعل بنتي فانكر ابيه فحلف كل منهما بالطلاق ان النعل نعل ولده وتفرقا من غير تحقيق
فهل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا يقع على واحد منهما الطلاق أم لا يقع على واحد منهما الطلاق
اجاب لا يقع الطلاق على واحد منهما والحالة هذه كما افصح عنه علماء فانه كثير من الفروع المشابهة
لهذا والله اعلم **سئل** في رجل علق طلاق زوجته الغير المدخولة على غيبة عنها مدة ثلاثة اشهر
بلا نفقة ولا منفق وغاب المدة المذكورة بلا نفقة ولا منفق هل يقع عليه الطلاق أم لا **اجاب**
ذكر البرازيل والعمادى وصاحب الفقيه وغيرهم انه لا يقع عليه الطلاق علماً بان قبل الدخول غاب
عنها قال في جامع الفصولين والحق في مثله ان يعتبر العرف فلو كان عرفهم ان يراد به الغيبة البتة

لا بحث قبل البناء ولو يرد به الغيبة المطلقة ينبغي ان بحث ولو قبل البناء انتهى ولا خلاف
فيما قاله وعرف بلادنا ارادة الغيبة المطلقة فيبحث والله اعلم **سئل** في رجل ان تزوج فلان فلانة
فزوجتي طالق ثلاثاً فقبل اذا زوجها فضولي بحث أم لا **اجاب** لا بحث وهو مسئلة ما لو حلف
لا يتزوج فزوج فضولي والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته المدخولة واحدة رجعية فمثل
كيف طلقت زوجته فقال ثلاثاً كاذباً فهل لا يقع الا ما كان او وقع من الواحدة الرجعية
ديانة فيملك مراجعتها في العدة **اجاب** نعم لا يقع في الديانة الا ما كان او وقع من الواحدة
الرجعية فيملك مراجعتها في العدة والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق على ابنة
البائع العاقلة ما يحل له ان راح لمكان كذا في داره فحجز عن اخراجه بالقول والفعل هل
يبحث أم لا **اجاب** لا بحث كما يستفاد من كلام الخلاصة والبرازيل عبارة البرازيل
ان تركت ابني يعمل لفلان فمنعه فلم يمتنع ان كان كبيراً بالغاً لا يقدر على منعه لا يبحث
لا اتركك في داري ثم قال له اخرج فقال لا اخرج لا يبحث وان لم يخرج وعجاجة الثانية
رجل آجر داره سنة ثم قال للمستاجر والله لا اتركك في داري ثم قال له اخرج من داري
يصير باراً ومثله في الخلاصة وتركته بمعن خلت كما ذكره اهل اللغة وغيرهما والله اعلم
سئل في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يشي عند نروجه في البلد يعني بلدة
فهل اذا شئ في جامعها ولم يشي عند نروجه يقع عليه الطلاق أم لا **اجاب** لا يقع
عليه الطلاق والحال هذه لان الشرط كون التثنية في البلد عندوها ولم يوجد وعند المرأة
الا ان يتوى ذلك والله اعلم **سئل** في رجل له امرأتان زيب وعمره قالت له عمره طالق
زيب فقال طلاقاً معلقاً على طلاقك ثم خالف عمره فهل تطلق زيب أم لا **اجاب**
ان قصد الاخبار بكاذباً فدين وان كان الواقع كما اخبر فطلق زيب طلاقاً رجعية فقد صرح
في البحر في شرح قوله ان لم اطلقك الا بان بالخالف بحث في صورة التعليق بالتطليق ولانه
طلاق كما هو في السنة الشرعية كذلك فاذا وجد الشرط فيقع للجزاء والبراء هنا هو الطلاق
المعلق وهو رجعي فانهم والله اعلم **سئل** في رجل علق طلاق زوجته على عدم اتياء لها
فترضاها في يوم معين ومضى فادى اتياءه فيه وانكرت فهل القول قوطها فطلق أم قوله فلا تطلق
اجاب هذه المسئلة ذكرها في الفصولين العمادية وجامع الفصولين والخلاصة والبرازيل وفي
الفيض الكوكب والبحر ومنه الفغار وكثير من الكتب وفيها اقوال صحيحة في الخلاصة والبرازيل ان القول
قولها وفي الفقيه والفصول وجامعها وهو الاصح وقد رجع الاستاذ عن قوله ولا يقبل
قوله لانه ينكر الحكم الى قبول قوطها ويقع الطلاق وانت على علم بان بعد التنصيص على اتياء لا
يعول عنه الى غيره خصوصاً في هذا الزمان الناس كما صرحوا به في الاستئذان والله اعلم **سئل**
في رجل قال لزوجته تروحي ثاين طالق ولاينة له هل تطلق حالاً او مالا ولا تطلق لا حالاً

ولا عالا **اجاب** صيغة المضارع لا يقع بها الطلاق كما صرح به ابن كمال بن الهمام
 غلب في الحال وصرح بعضهم بانها لا تطلق بتكون طالق حيث لا ينية له لا في الحال ولا في
 وانت على علم بان يدور على حالات او ولو غلب في الحال فافهم والله اعلم **سئل** في امر
 وكلت اباه في طلاقها فقال للزوج خذ لك كذا وطلقها فطلقها من غير اهل يقع الطلاق
 ويلزم المال ام لا **اجاب** نعم يقع الطلاق ولا يلزم المال عندنا به حنفية كما يعلم من كلام
 المحيط وغيره وعبارته لو قالت طلقتك ولك الف او اخذتني ولك الف ففعل فعنده وقع
 ولم يجب المال والوكيل في ذلك كالاصيل والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته بدين
 وحل عليه مهرها الموجب فالزمة القاضية به فادعى انه فقير هل يجب اس ام لا لا يجب الا
 ان ثبتت الزوجه يساره بالبينة وهل اذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفاء الا بمهر
 عليه بقدر ما يكتب مما يفضل عمالا بدله منه **اجاب** لا يجب اذا ادعى الفقر الا اذا كان
 بينة على يساره فاذا لم تقم بينة على ذلك وكان محترفا فيسقط عليه بقدر ما يخصه
 من حرفته بعد ان تترك له كفايته من النفقة وان كان ذو عسرة فمظرة الى ميسرة والله
 اعلم **سئل** في رجل حلفه قاض من قضاة هذا الزمان بالطلاق من زوجته ان ياتي
 فدا بكذا ما لا يسمونه محسولا يا خذونه ظمنا وكان مدعا عليه في حب الشرطة ومنعه
 حتى مضى الغد هل يحث ام لا **اجاب** لا يحث في الخائنة والتاثر خائنة والفتنة
 قال لا صحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامرته طالق فذهب بهم بعض العرفان
 فاخذهم العسرة فحسبهم لا يحث وفي الفتنة ان لم اعمل هذه السنة في الزراعة بنهار
 فمضى ولم يتم حث ولو حث السلطان لا يحث فهذا ان الفرعان صرحا في واقعة
 الحال والله اعلم **سئل** في طلاق المدهوش هل هو واقع ام لا وما تفسير وهل القول
 في المدهوش ام لا **اجاب** صرح في التاثر خائنة نقلا عن شرح الطحاوي بعدم وقوع
 طلاق المدهوش وكذلك المحقق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزي في منه
 واعلم انهم اجمعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه لا اذا كان ذوا عقل بسبب الكوفة
 هو معصية فانه يقع طلاقه زجرا له عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون
 او عته او برسام او اغواء او هوش والجنون داء معروف والعته فلة الغم واختلاف الكلام
 وفساد التدبير وذلك بسبب اختلاف العقل فيشبه مرة كلامه كلام العقلاء ومرة كلام
 الجنان والبرسام علة يهذي فيها العليل والهوش ذهاب العقل من ذهل او اول
 من فسده في هذا الخبر بالتحير اذا يلزم من التحير وهو التردد في الامر والغش ذهاب العقل
 قال في القاموس دهش كفرجه فمرودهش تحيرا وذهب عقله من ذهل او اوله انتهى فالمدعى
 هنا الذاهب العقل بسبب احد ما فاذا علمت ذلك على التسوية في الحكم بين طالق الجنون

وبين طالق من ذكر والحكم في الجنون اذا عرف انه جن مرة فطلق وقال عاود في الجنون فتكلمت
 بذلك وان الجنون ان القول قوله كما في الخائنة والتاثر خائنة وغيره فانظر لك من هذا ان المدهوش
 ان عرف هذا الدهش مرة فالقول قوله ببينة وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء البينة اذا ثبتت
 بالبينة كما ثبتت عينا اما ديانة فيقبل لانه اخبر بنفسه فانتهى هذا التحريم فانه مفرق والله اعلم
 في غير مدخولة علق زوجها توكيل شخص بطلاقها اذا غاب مدة كذا وغاب مدة المعينة
 هل يسير وكذا يقع طلاقها التزوج من غير ترخيص **اجاب** نعم يسير وكذا يقع الطلاق
 لصحة تعليق الوكالة بالشرط فيقع طلاقه وطا التزوج متى شاء والله اعلم **سئل** في رجلين
 حلف احدهما بالطلاق الثلاث على غلام انه ابن ابراهيم وحلف الاخر بالطلاق الثلاث عليه ابن
 محمود فتبين انه ابن محمود ومحمود ابن ابراهيم المذكور فمهل يقع الطلاق على الثاني ابن ابراهيم حيث
 اراد بالابن ابن الابن ام لا **اجاب** لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانته كما لو حلف انه مولد
 فلان وهو مولد مولد وقد نواه وكما اذا حلف ابن هذه اخوة ونوى الاخوية في الاسلام كما انض
 على هذين الفرعين صاحب التاثر خائنة وغيره من امتتنا الاعلام وقد تقرر ان ابن الابن
 يسمى ابنا وهذا ما لا شك فيه ولا ابراهيم عند ذوي الانعام وحيث نوي ما احتمل الهلام صدق
 على ارادة ذلك المرام ونظر الى قول القائل نونا بنونا ابنا ابنا الخ وواقعة الحال اول بالحكم
 من الفرعين المذكورين والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته انه ما يحرث
 في مزرعة كذا فهل اذا حرث ابنه على بقره فيها وهو يذره ويعب ويعينه الا في نفس الحرث يقع
 عليه الطلاق ام لا يحث نواه وكان حلفه على فعل نفسه اذ هو ممن يباشر بنفسه حيث لم يباشر
 فعل الحرث الذي هو شق الامر من الحرث المعروف لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لانه المعروف
 في زماننا بحيث لا يطلق عرف الا عليه فلا يتم البوار بانفراده حرثا ويقال ابذر له وانما حرث
 فهو عرف اقليمنا خاص بنا فسرنا وهو ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق لانه ما يركب
 في البيت الغلا في عقيب النزول من الكروم الا كتي فلان فنزل من الكروم وسكت كتمه المذكورة فيه
 عقبة ثم خرجت منه في ثاقي الليلة وسكت كتمه الاخرى فيه فهل يحث ام لا **اجاب** لا يحث لا لخلل
 البين ليس الا في عقيب النزول وذلك لان المحلوف عليه عدم سكني غيرها عقيب النزول فاذا
 وجد سكنها عقبه لم يصدق على الثانية انها سكت عقيب النزول بل سكت عقيب سكني الاول
 فانتي شرط الحث كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل عازب في ابواء زوج اخيه وعياله
 له اصهار حلف زوج اخيه المذكور بالطلاق الثلاث انه لا ينازل ما دام صهرهم نوبا بالمنازلة
 الا بواء المعهود فهل يحث بدخوله بغير اذنه اذا راه وسكت ام لا يحث واذا لم يكن له نية اذنه
 حقيقة المنازلة هل لا يحث بدخوله عليه كما شج كونه لا يعد منا زالا لا حقيقة ولا عفا **اجاب**
 لا يحث على كل حال بدخوله المحلوف عليه لان من تعهد اخيه بالزيادة والاكل والشرب عنده لا يقال

ببينة وان لم يعرف بالجنون
 مرة لم يتبدل قوله صح

Copyright

iversity

انه نازل صهره للاحقة ولا عرفا اذ المنازلة متاعلة فيشترط الحث وجود فعل النزول
 النزول من كل واحد منها وذلك معدوم واما الوجه الاول فعلى تقدير صحة استعارة المنازلة
 لا يوافقنا ايضا فقد قال في التلخيص ثمانية نقل عن المحيط روي عن ابي يوسف اذ اعلن اليمين
 فلا نافي ان كان المخلوق عليه في عيال الخالف لم يحث الا ان يعيده الى مثل ما كان عليه وان لم
 يكن في عياله فهو على ما عني ولو دخل المخلوق عليه بغير اذنه فراه فسكت لم يحث انه يهرده
 ظاهرا له لم يؤوه وانما اوى اليه بنفسه والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته في مقابلة الابرار
 الصريح طلاقا بينا ثم طلقها الزوج في عدة منجزا ثلاثا في حكم شافعي يرى عدم حقوق الطلاق
 المذكور بالمبينة في عدة البائين بوجه الشرعي وهو الدعوى الصحيحة هل ينفذ ويرتفع الخلاف
 ولا يجوز نقضه ام لا **جواب** نعم ينفذ حكم الحاكم الشافعي بذلك ولا يجوز نقضه بعد وقوعه من
 خصم على خصم وذلك لدخوله تحت قولهم اذ رفع اليكم قاض امضاءه ان لم يخالف الكتاب والرسالة
 المشهورة والاجماع وما روي المختلعة يلحقها الطلاق ما دامت في العدة قال ابن الجوزي
 هو حديث موضوع فلم يكن مما استثنى كما هو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة ما اذا
 طلق رجل امراته بياثما ثم قال لها في العدة انت طالق ثلاثا البعض علمنا وان لم يعتبر
 والحاصل ان حكمه في محال الاختلاف وهو يرتفع الخلاف والله اعلم **سئل** في شافعي المذهب
 طلق زوجته التي عقدت كاهن خالها بوكالة عنها ثلاثا مع وجود ولي عصبته فرفع الامر
 الى قاض شافعي فحكم بطلان النكاح والطلاق الثلاث بوجهه هل ينفذ ام لا **جواب** نعم
 ينفذ ولا ينقض بل عصبية الخلفي صرح به غالب ائمتنا والله اعلم **سئل** في ثري يوزي زوجته
 ويضربها بغير حق ويغيرها بغير وجه ويكثر الخلفي منها بالطلاق حتى تحققت اذ وقع
 عليها الطلاق ثلاثا فماذا يلزمه **جواب** يحرم عليه ذلك ويعزر ويرزج عنها واذ تحققت
 وقوع الطلاق الثلاث جازها قتلها على قول كثير من علمائنا اذ لم تقدر على منع الابا القتل وقال كثير
 من علمائنا اذ اذعنت الى القاضي وحلفه خلف كان الاثم عليه لا عليها ولا يجوز قتلها وعليه القتل
 كما نص عليه في شرح الوهبانية نقل عن التاتارخانية عن الماتنقط والله اعلم **سئل** يا خير دين له
 افق سايلا يميل فضلك ومن بالاحسان يا عاملا بالعلم يامن قد حوى كل العلوم من العظيم الشا
 يا عالما يا فاضلا شهد له كل الخلائق انسها والجان يا افضل العلماء يامن فضله خربت به العاداة
 في الاكوان اصل السؤال اذا اشتكت زوجتي بالظلم والسيطان للانسان لم يجر مني في الحقيقة
 موجب لخصاها بانالي القرآن لما سمعت القول منها والاسى اذ زارني غيظي ورادها في نفسي
 والغيظ الشديد يوجب به والنفس عالة مع الشيطان واثبت للقاضي غيظا مع دغ
 ومعى به برهانه طالت امراته ثلاثا حيث لا ادري بذلك ولا اعي احيا في وطلا قرا واللال
 ما قد قلته من عليها واقع مع شانه فاذنوا واضع له جوابا شافيا لازل في مدد من الرحمن

وصلوة رب العرش ثم سلامه وماعلى المبعوث من عوناته والال والاصحاب ارباب الولا
 والحد والاحسان والايان **جواب** حمد الذي الافضل والاحسان وصلواته وماعلى العبدان
 والال والاصحاب كلمهم كذا كالتابعون وحملة الايمان واقول مستجابون الله جل جلاله
 في عصمتي واما في هذا سؤال واضح وجوابه ملأه الدفاتر من ذوى العرفان ولقد توافق جميعنا مع
 لم يختلف في امره اثنان ان الطلاق مع الجنون وجوده عدمه ونقصان بلا وجوده انوا
 جرم ويدخل كلها فقد لجا كدهشة الانسان فاذا بها ما العقل زال فانه في عصمة من فقه وامان
 واذا ادعاه يقيم بينة به ان لم يكن معتاده بعيناه واذا تكون له بذلك عادة فصدق فيه بلا برهان
 فاذا فهمت مقالتي وبيانها فاجاب ما استفتيت في تبين هذا المحرر من كلام ائمة هم عالمون
 بمذهب النعمان وبذلك خير الدين افق فاعتنم تحريره المستطير بالانقائه **سئل** في رجل
 طلق زوجته ومات قبل انقضاء عدتها وهي تدعى ان الطلاق رجعي فترث والورثة تدعى
 انه باين فلا ترث **جواب** القول قولها فترث لانهم يدعون الحرمان تنكر فيكون القول قولها
 يمينها وعلى الورثة البينة والله اعلم **سئل** في جماعة يطبخون المصابون ومنع عنهم حمل
 زيتا وامهم ان يطبخوا المبعده هذه الطبخة التي على النار لينقل زيت من عندهم ويشكروهم
 الى الباشا فهل اذا طبخوا بعد الطبخة التي على النار ولو هربت زيت يقع عليه الطلاق ام لا لاطلاق
 يمينه **جواب** لا يقع عليه الطلاق لدخول القليل تحت الاطلاق والله اعلم **سئل** في رجل
 قال لزوجتي روي طالق وكرها ثلاثا ناولا بذلك جميعه واحدة هل يقع عليه واحدة ملكه
 الرجعة عليها معها وبدين ام يقع ثلاثا **جواب** نعم يقع عليه واحدة ديانته حيث ناولها
 فقط كما ذكره الزيلعي في الكنايات وغيره والله اعلم **سئل** في رجل ثاجر مع زوجته فطلبت
 منه الطلاق فقال لها ابريني فقالت ابراك الله فقال لها روي الخس من سواء يريد نعرها
 عن وجهه لا طلاقا هل يقع عليها بذلك ام لا يقع **جواب** لا يقع الطلاق عليها بذلك
 لان روي كاذبي وهي من قسم ما يصلح جوابا وردا ولا بد فيه من النية مطلقا سواء كان
 في حال مذكرة الطلاق او لا وسواء كان في حال الغضب او الرضا هو محتاج الى النية والقول
 قوله في ذلك والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته المدخولة هي على من الثلاث المحرم بعينه الميتة
 او الدم او لحم الخنزير ناولا الطلاق هل اذا قلتم بوقوع الطلاق يكون طلاقا بينا لا ثلاثا
 حيث لم ينوحا وله التزوج بها ولا تحرم الحرة المغلظة ام لا **جواب** نعم له التزوج بها
 وان قلنا بوقوع الطلاق البائين ولا تحرم الحرة المغلظة المغيبة بنكاح زوج آخر والله اعلم
سئل في رجل ساءت زوجته فلقها عليه فقال بئسك ولم يزد على ذلك هل يطلق ام لا **جواب**
 نعم لا يطلق كما قالها انت الثلاث اوانت فقط اوانت مني ثلاثا ولم يكن في هذا الاخير
 ناولا ولم يكن في مذكرته والله اعلم **سئل** في رجل طلبت منه زوجته ان ينطق عليها فقال لها

نتعللوا عليه ببعض علل خاف
 بالطلاق انهم ان لم يطبخوا له

انت محرمه على ما انت زوجتي ولا انا زوجك شعث الله عزك اخرجني من بيتي
 الى بيت ابيك فمهل تطلق بذلك ام لا **اجاب** نعم تطلق فقد صرحوا انه لو قال لها
 انت على حرام والحرام عند طلاق يقع الطلاق وان لم ينو وصرحوا بان قوله
 انت حرام مثل قوله انت على حرام وكذا انت محرمه وانما عليك حرام او حرمتم او حرمتم
 نفسك عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسك لانفسها والله اعلم **سئل** في رجل
 تشاجر مع امراته المدخولة لكونها دفعت باروحيته لاجلها فقال لها على الطلاق ما
 تعبري على روي لا هلك ولم ينو بقوله روي لا هلك طلاقا وذهبت لاجلها هل اذا
 اذاعها الى طاعة تجب عليها اجابته واذا عبرت عليه يقع عليه الطلاق ولمراجعته في عدتها
 ام لا **اجاب** تجب عليها طاعته وكذا على اوليائها ان سلوها الزوجا ويحرم منعها عنه
 لانها لم تحرم عليه بهذا القول واذا عبرت وقلنا بان على الطلاق يقع به الطلاق كما اختاره
 ابن الهرام وكثير من المتأخرين فله من مراجعتها في عدتها من غير حاجة الى عقد جديد والله اعلم
سئل في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلق فقال لها روي على ما نويت هل يقع
 بذلك عليها طلاق ام لا **اجاب** لا يقع عليها الطلاق الا اذا نواه بقوله روي الخ
 لان روي مثل اذهبي كما صرح به صاحب البحر والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته ثلاثا
 بحضرة شهود ثم ادعى انه قال الا ان يشاء الله تعالى وللجماعة تقول طلقها ثلاثا ولم يستثن
 هل يقبل قوله ام لا **اجاب** لا يقبل قوله على ما عليه الاعتماد والفتوى احتياطيا في امر الفروج
 في زمان غلب فيه على الناس الفساد والله اعلم **سئل** في شخص طلق زوجته ثلاثا بجمعا
 في كلمة واحدة فهل يقع ام لا وهل اذا رفع الى حاكم حنفى المذهب يجوز له تنفيذ الحكم بعدم
 الوقوع اصلا او بوقوع واحدة او يجب عليه ان يبطله وهل اذا نفذه ينفذ ام لا **اجاب**
 نعم يقع اعني الثلاث في قول عامة العلماء المشهورين من فقهاء الامصار ولا عبرة بمن
 خالفهم في ذلك او حكم بقوله خالفهم والرد على المخالف القائل بعد وقوع شيء او وقوع واحدة
 فقط مشهور وانما حكم حاكم بعدم وقوع الطلاق المذكور لا ينفذ حكمه كما هو مقرر مسطور في
 الخلاصة وكثير من كتب علمائنا التي لا تعد لو قضى القاضي فيمن طلق امراته ثلاثا بجملة انها واحدة
 او بان لا يقع شيء لا ينفذ وفي التبيين وغيره في كتاب القضاء ان القضاء بمثل ذلك لا
 ينفذ بتنفيذ قاض اخر ولو رفع الى الف حاكم ونفذه لان القضاء وقع بالمخالفته الكتاب والسنة
 او الاجماع فلا يعجز صحيحا بالتنفيذ انتهى قال الكمال ابن الهام وقول وبعض الخنابلة القائلين
 بهذا المذهب توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف عين رآته فمات صحابته من هؤلاء وعشر
 عشر عشرهم القول بلزوم الثلاث بغير واحد بل لو جهل ثم لم تطبقوا نقله عن عشرين نفسا
 باطل ام لا ولا فاجاعهم ظاهر فانه لم ينقل عن احد منهم انه خالف عمر رضي الله عنه حين مضى

وليس

وليس يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة الف ان يسمى كل فيلزم في مجله كبير حكم واحد على انه
 اجماع سكوتية واما ثانيا فان العبرة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين لا العوام والمائة
 الف الذين توفي عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدة المجتهدين والفقهاء منهم اكثر من عشرين كل خلفا
 والعباد له وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وانس وابي هريرة وقيل والباقيون يرجعون اليهم
 ويستفتون منهم وقد ثبتنا النقل عن اكثرهم صريحا بايقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالفة فيما بعد الحق
 الا الضلال وعن هذا قلنا لو حكم حاكم بان الثلاث بغير واحد مطلقة واحدة لم ينفذ حكمه لانه لا يسوغ
 فيه الاجتهاد فهو خلاف الاختلاف انتهى فقد ظهر لك بذلك انه يجوز لاحد تنفيذه ولا العمل به
 وان لا ينفذ بالتنفيذ بل يجب على كل من رفع اليه من الحكم الحنفية وغيرهم من يعتقده عدم جواز
 ان يبطله كما في المجتبى وغيره وفيه ان اصحابنا لم يجعلوا قول من نفي الرفع خلافا لانهم اجبروا للحد
 على من وطئه في العدة قال الشريفي وحكي عن الحاج بن اربعة وطائفة من الشيعة والظاهرية
 انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعباء به واقتدى به من اضله الله تعالى
 انتهى وقول المحقق الكمال وقول بعض الخنابلة القائلين بهذا المذهب صريح في انهم لم يجعلوا عليه واغا
 هو يجعلوا وقول البعض منهم وهو كذا فكذلك فقوا فتي من ظاهر الله فواد منهم ونفي عن بصيرة بما وافق
 الاجماع من يهوده فهو المهتوى ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته ثلاثا
 في رجل طلق زوجته ثلاثا بجمعة في كلمة واحدة فافتاه حنفى المذهب بعدم الوقوع فاستمر بها شر
 الزوجة بسبب الفتوى المذكورة مدة سنين فهل يعمل بافتاء الحنفى المذكورة ام لا ولو اتصل به
 حكمه كيف الحال **اجاب** لا عبرة بالفتوى المذكورة ولا ينفذ قضاء القاضي بذلك ولو تعدد
 الف قاض ويفترض على حكام المسلمين ان يفرقوا بينهما قال بعض العلماء وحكي عن الحاج بن اربعة
 وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعباء
 به فافتي به واقتدى به من اضله الله تعالى والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته المدخولة في عايله
 ابيه تشاجر معها فخلع بالطلاق انها ما تاكل في عايله له هل اذا سقرت هي تاكل في عايله ابيه
 يقع عليها الطلاق ام لا لكونها ليست في عايله له وهل اذا نوى بذلك عايله له بيه واضافها
 الى نفسه تجوز الاحت بطلقة واحدة ولمراجعته في عدتها ام لا **اجاب** حيث لم تكن في عايله
 بل هي وهو عايله على ابيه ونوي حقيقة كلامه ولم تكن له نيت اصلا لا يقع الطلاق فلا ينقص
 العدد وان نوى بيمينه ما هو عليه ما هو عليه تجوز انتع واحدة رجعية لانه شدد على نفسه بالنيت
 والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته لا حاجة لي فيك هل يكون ذلك خلافا لما لا **اجاب**
 لا يكون طلاقا وان نواه فقد صرح في البحر والبيان وكثير من الكتب انه لو قال لها لا حاجة
 لي فيك ونوى الطلاق لا يقع فهذا تصريح بان هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله اعلم **سئل**
 في رجل تشاجر زوجته مع والدته فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس ان يقولوا ما هي الا من

Copyrighted material

ما تعدت عنك والا تكن زوجة طالق بالثلاث ان تعدت مع عدم الخوف المقر عند عدم
تكن طالق **اجاب** لا تطلق وطال هذه والله اعلم **سئل** فيما اذا ادعت المرأة على زوجها
بعد حضوره من غيبته غابها ولم يكن دخل بها ان علق على ان تمت غاب عنها مدة كذا
وتركها بلا نفقة ولا منفق فمن طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق قد وجدت
فاقربا الغيبة وانكر التعليق وعدم النفقة والمنفق فظهرت حجة مكنته بدمشق مكتوب فيها
ذلك قبل يخرج اظها راجحة ثبت الطلاق عليه ام لا وهل اذا اقامت بينة على التعليق المذكور
وادعى اتصال النفقة وتعين المنفق يكون القول قوله ام توطأ وهل تنصرف غيبته عنها
قبل الدخول بها فيصح التعليق المذكور ام لا تنصرف فلا يصح من اصله **اجاب** اما البتة
يجوز اظها راجحة بلا بينة شرعية فلا قائل به من ائمة الحنفية المعتمد على قولهم لان الخطر من
مجرد خارج عن حجج الشرع الثلاث التي هي البينة والقرار والنكول وهذا لا توقف فيه لاحد
واما اذا ثبت التعليق بواحدة من الحجج الشرعية المذكورة ولا بينة له بايصال النفقة ولم تكن
مدخولة فقد صرح في العمادية والبرازية وكثير من الفتاوى ان الغيبة عنها لا يتحقق قبل
بنائه بها وحضوره عندها فلا يصح التعليق من اصله حيث كانت بصيغته ادعت
عنها وفي جامع الفصولين جعل امرها بيدها ان غاب عنها فغاب قيل ان يبني بها لا يصير
الامر بيدها لانه لم يغيب من مكان يسكنان فيه لانه يراد به مكان الزدواج وذلك بعد ان يبني
بها وعال في الذخيرة بانه قبل البناء براغاب عنها ثم بحث اى في جامع الفصولين بحثنا في
كلام الفتاوى قاطبة واما مسألة قبول قول احدهما الوجه التعليق بان لم يقل عنها فقد اختلف
علمائنا فيها على ثلاثة اقوال قيل ان القول قوله اي بميمنه وقيل قولها بيمينها وقال في الذخيرة
القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقولها في حق عدم الوصول اليها وهو تفصيل حسن لان
كلامها مدع ومنكر فالزوج يدين دفع النفقة ويتكرر وقوع الطلاق والزوجة تدعى الطلاق وتكر
وصول المال والقول قول المنكر فيما انكر بميمنه وفيما يدعيه البينة لازمة عليه وتوجب صاحب
القينة بما اقتضاه اطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال ان لم تصل نفقتي اليك عشرة ايام
فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول فانكره في القول له انت من وبات في
الشيخ زين ابن نجيم وهي في فتاواه وفي هذا القدر كفاية والله اعلم **سئل** في رجل
علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عنها مدة معينة مع تركها بلا نفقة ولا منفق شرعي
فوجدت الغيبة والتكرار المعلق عليها الطلاق هل تطلق ام لا وهل اذا كان القاض فريض لها
في المدة نفقة واذن لها بالاستدانة ترقت بميمنه فلا يقع عليها الطلاق ام لا يقع **اجاب**
لا شك اذا وجدت الغيبة والتكرار المعلق عليها الطلاق انه يقع لوجود الشرط الموجب للبراءة
وفريض القاض لا يوجب ارتقاء البين لبقاء تصور البر معه من الخالف وقد ذكر علمائنا في الام

باليد

باليد فروعا تشهد بذلك والقضاء من القاضي موكلا الموجب عليه لا رافع ليمينه وقد وجد الشرط
فكيف يتخلف الجلاء وهذا ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل علق طلاق زوجته على صفة وهي ان متى
تزوج عليها زوج غيرها بطريق ما بوجه ما او اجاز قولي فطوى او دخل في عصمة زوجة غيرها
او تسرى عليها تان اذ ذلك طالفا طلقة واحدة باينة تملك بها نفسها هل اذا نوى بالاجازة
الاجازة القولية دون الفعلية يصدق فلا يقع الطلاق بها وهل حيلة في ذلك ام لا **اجاب**
لا شك انه اذا نوى بالاجازة احد نوعيها فهو نية تخصيص العام ونية تخصيص العام
صحته بالاجماع مذكور ذلك في الكتب من موضع منها الباب الخامس في ايام جامع الكبير
كما صرح به في البحر وغيره في مسألة ان لبست او اكلت او شربت ونوى معنا الى اخره وصحوا
بانه اذا قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق ثلاثا انه لا يحنث بالاجازة الفعلية لان
دخولها في نكاح لا يكون الا بالتزوج فيكون ذكر الحكم ذكر سبب المختص به فكانه قال
ان تزوجها وتزوج الفصول لا يصير متزوجا بل من وجا وقوله هنا بطريق ما متعلق
بتزوج ومثله بوجه متافلا بد من مراعاته وبه يخرج بالاجازة الفعلية عن ان يكون متزوجا
بل هو من وجا فاذا علمت ذلك علمت انه اذا زوجة فسنوى واجاز فعلا لا قول لا يحنث حيث
نوى الاجازة القولية في يمينه دون الفعلية والله اعلم **سئل** في رجل غيب من زوجته
فقال لها ان ابرأني اطلق فقالت ابرأني فقال انت طالق هل له ان يراجعها في عدتها ام لا
اجاب نعم له المراجعة لانه ليس بطلاق معلق على الا برأ مستقلا بنفسه والطلاق مستقل
بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله ان ابرأني اطلقك وان ابرأني طلقك لان معنى
كل منهما الاستقبال فافهم والله اعلم **سئل** في امرأة قال لها زوجها روى طالق تحلى للخنازير
وتحرى على ثم راجعها بخضرة شهود فتزوجت بعد انقضاء عدتها ودخل بها منكرة المراجعة او
كون الطلاق رجعي هل اذا ثبت انه راجعها بالبينة الشرعية يحكم بصحة مراجعتها بالفرق
بينها وبين العاقدة عليها **اجاب** نعم اذا ثبت ذلك وجب جميع ذلك اذ عقد الثاني عليها
وقع باطلا لكونها منكوسة الغير ويلزمه العقر بالوطى اذ الطلاق رجعي والحال هذه لان قوله
تحلى للخنازير لغو وقوله وتحرى على ان اراد به الحال فكذلك لانه خلاف الشرع اذ لا يحرم به
الا بعد انقضاء عدتها عندنا وان اراد به الاستقبال فهو صحيح ولا ينافي الرجعة كما هو ظاهر
والله اعلم **سئل** في رجل طرده بخدومه من بابه قائلا له ان زوجتك فعلت كذا وقال لا يصح
ذلك عنها فمن طالق ثلاثا هل تطلق ام لا تطلق حتى يصح منها ذلك **اجاب** لا تطلق حتى
يصح وليس هذا من مسائل المجازاة لان التكلم غيرها فافهم والله اعلم **سئل** في رجل
تشارع مع زوجته فقالت طلقني فقال ان كان مرادك الطلاق تكون طالق هل يقع طلاقه ام لا
حتى تسأل فجب بانها ارادته وهل اذا قربا نه طلقا ثنتين وهذه ثلاثة بنار على هذا النوع

بها تطلق ثلاثا وتحرم للزوجة الغيلة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره **ام لا اجاب** لا يقع الطلاق حتى تقول اريدته بعد تعليقه بارادتها واذا اقر بما ذكرنا على غلبة الوقوع له ان يعود اليها في الدنيا كما صرح به البرازي وعبارته ظن وقوع الثلاث عليها بافتان ليس باهل فامر الكاتب بكتبه صك بالطلاق فكتب ثم انتاه عالم بعدم وقوع الطلاق لان يعود اليها في الدنيا لكس القاضي لا يصدق لقيام الصك انتهى ومثل ما في البرازي في الحاوي والقنية للزاهدي ونقله في البحر عن القنية وصرح به كثير من المشايخ اصحاب الفتاوى والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجه المدخولة انت طالق على الثلاث مذهب فمهل تطلق طلقة واحدة رجعية يملك مراجعتها بعدتها ام لا الجواب منقول معللا **اجاب** نعم تطلق طلقة واحدة رجعية اذا المذهب الثلاثة والاربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي في انت طالق والوجه في ذلك واضح قال في من الغفر اقول وقد كثرت في زماننا قول الرجل انت طالق على الاربعة مذهب يريد ان الطلاق يقع عليها باثنا فمهم وينبغي الحرص بوقوع قضاء وديانته كما لا يخفى انتهى **اقول** ولا شبهة في كونه رجعيا لا باثنا لما قدمنا ان المذهب كلها قد اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي بقوله انت طالق ولا فارق بين قوله على الاربعة مذهب وبين قوله على الثلاثة مذهب اذا الوجه المذكور يشملها وكذا يشمل المذهبين والخمس وما زاد عليها ولا خفاء في ذلك على ذي فهم ضعيف خلفه عن ذي فهم قوي في الفقه وقد ذكر في فتاوى الرملي الكبير الشافعي في مسألة انت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما استخراج منه الحكم المذكور ونقل عن القاضي ابي الطيب عدم الوقوع في مسألة سائر المذاهب معللا بقوله لانه لا يكون وقوع على المذاهب كلها ورده والله اعلم **سئل** ولده المرحوم الشيخ محي الدين عاصورته في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة فقال لها انت طالق على الثلاثة لمذهب هل يقع عليها بذلك طلقة واحدة رجعية يملك معها المراجعة في العدة ام لا **اجاب** نعم يقع عليها بذلك طلقة واحدة رجعية اذا المذهب الثلاثة والاربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي في انت طالق فلم مراجعتها في العدة كما افتى به شيخ الاسلام والامام مع الله المسلمين بطول حياته والله اعلم **سئل** عن رجل قال انت طالق على مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجه انت طالق على سائر مذاهب المسلمين **اجاب** فيها باطل طلاق رجعي والله اعلم **سئل** في رجل قال لوالده زوجة شعث الله عزك في بنتك هل يقع عليها طلاق ام لا **اجاب** لا يقع لانه ليس بصريح ولا كناية والله اعلم **سئل** فيما اذا علق رجل طلاق كل من زوجته بتلفظ الاخرى فيما للحيلة الشرعية في نكاح الطلاق على واحدة منها دون الاخرى **اجاب** في الحيلة

في ذلك

في ذلك ان يطلق التي يريد بقاها على مال فيقول طلقك على الف مثلا فتقول لا اتقبل فاذا قالت لا تطلق وتطلق الامر لا يرضى لوجود الشرط وهو التعلق قال في الثانية في التعلق ان لم يطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثم اراد ان لا تطلق امراته ولا يصير حاشا قالوا الحيلة في هذا ما روي عن ابيه خيفة رحمه الله وعليه الفتوى ان يقول لامرته في اليوم انت طالق ثلاثا على الف درهم فاذا قال لها ذلك تقول للمرة لا اقبل فاذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج بارا في ميمه ولا يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثا وانما يقع عليها الطلاق لبردها وبهذا لا يخرج كلام الزوج من ان يكون تطليقا الا ترى ان محمدا رحمه الله قال في الكتاب رجل قال لامرته طلقك ثلاثا على الف درهم فلم تقبلي فقالت للمرة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطليقا من غير وقوع الطلاق وهذا لان التطليق نوعان تطليق بمال وتطليق بغير مال وقدم مكان من جهة الزوج وهو ايجاب الطلاق بخلاف التعلق لان المعلق بالشرط عدم قبول وجود النكاح فكان الايجاب عدم ما قبل وجود الشرط ونقله في الخلاصة والبرازي والذخاير اشرقية قالوا وعليه الفتوى والشيخ علي المقدسي رسالة في هذه المسئلة وفيها فتوى من افتاء بخلاف ذلك واقام التأكيد عليه وحاصله ان شرط المعلق عليه طلاق الاخرى وجود وهو التطليق فاخبرهم والله اعلم **سئل** في رجل خلق بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء ما هو هل هو بلفظ الا ان يامرته حاكم بشرية او هو الا ان يحكم على حاكم به هل اذا امره حاكم بشرية بعد امره يحشم لا **اجاب** لا يبحث للشك لما صرح به صاحب المحيط في مسألة ان كان لا عذاب لاي في القبر فانت طالق لا يبحث بحتم فلا يقع بالشك كما لو حلف بسبب طير فخلق احدها انه غراب والاخرانه حمام ولم يعلم ذلك لا يبحث احدهما وفي الجامع الا الصغير لمحمد بن وليد السمرقندي قال لها ان كان راسي اقتل من راسك فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم ولا شبهة انه بالشرب بعد وجود احد المشركين وقع الشك فلا يقع الطلاق لوجود الشك لاحتمال ان التعليق على انه الاخر منه لما اطردت كانه عالما بانه عليه بان الطلاق لا يقع بالشك وهذا ظاهر لا اعتبار عليه يشهد بصحة من شره الفقه تسكين لويه والله اعلم **سئل** في رجل ردت له القاضيه ما اقرب حاله من طلاق زوجته ثلاثا في الحال البرسام وحدثت خا من عشر صفر سنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة وغاب ثم عاد وقال نصبت بلكان حالة البرسام ثا عشر محرم السنة المذكورة وقام بينة شرعية تشهد له بذلك هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه شيء والقول قوله في الغلط تبين الوقت المذكور ولا يكون اقرا بطلاق آخرا **اجاب** نعم تقبل البينة ولا يقع طلاقه اذا البينة مبينة والقول قوله في الغلط قال في الاشباه والنظائر اذا اقر بشيء ثم ادعى الغلط لم يقبل كما في الثانية الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما افتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع القصولين والقنية انتهى فهذا في نفس الطلاق فكيف في التاريخ فنعطها لا يكون اقرا بطلاق اخر باجماع امتنا درهم بنتج والله اعلم **سئل** في رجل تزوج صغيرة

بعقد روج خالتها بالوكالة عنها فطلقتها ثلاثا بعد الدخول بها هل اذا رفعت امرها الى
 او شافعي حكم بطلان النكاح والطلاق لمصادفة اجنبية عنه عنده يصح ويعقد له
 ثانيا عقدا صحيحا لديه ويفقد ام لا **اجاب** نعم يصح لانه فصل مجتهد فيه فينفذ الحكم
 فيه وهو قول به يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من اهل الاجتهاد ورواية عن ابي
 حنيفة ونقل في البحر عن تهذيب القلاسي رواية ابن زياد عن ابي حنيفة انه لا يالية اي النكاح
 الى العصابات وعليه الفتوى قال وهو غريب لمخالفه المتن الموضوع لبيان الفتوى ومع عزامة
 هو محل الاجتهاد فينفذ قضاء القاضي الذي يراه واذا بطل بطلما او وقع الزوج في زوجها
 فانها بعقد صحيح والحالة هذه والله اعلم **سئل** في رجل قال لحامه المرح على الطلاق
 ما تعدد يريد ما تحرم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق اذا خدم ام لا **اجاب** قد انقضى
 شيخ الاسلام ابو السعود العادي مفتي الديار الرومية بانه يعني قول الشخص الطلاق يلزمه
 لا يفعل كذا وعلى الطلاق لا يفعل ليس بصريح ولا كناية قال في شرح تنوير الابصار وقد
 قرأت بخطه المعهود منه في حال حياته قال وهو مبني على عدم استعماله في ديارهم في
 الطلاق اصلا كما لا يخفى انتهى **سئل** ولا يخفى ضا قوله وهو مبني على بقوله ليس بصريح
 ولا كناية لان ما ليس بصريح ولا كناية لا يقع به طلاق اجماعا فاذا اخذ الرجل بما افق به
 شيخ الاسلام ابو السعود لا بأس به ولا يواخذ به والله اعلم **سئل** في رجل قال على الطلاق
 ثلاثا افعلى كذا اهل اذا فعل يقع الطلاق عليه زوجته **اجاب** هذه المسئلة لم ينقل
 عن المتقدمين فيها صريح والمتأخرون واختلفوا فيها وقد افق شيخ الاسلام ابو السعود
 العادي مفتي الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما افعلى كذا وانه ليس بصريح ولا
 كناية وصرح صاحب البزارة فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب اولادهم
 او فرض او ثابت قبل يقع واحدة رجعية نوى او لا والمختار عدم الوقوع ولو قال طلاقك
 على لا انتهى ورايت بعض المتأخرين افق بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازيا للبرازة
 معللا بان ما في الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال الكمال بن ابي اسحاق رحمه الله وقد
 تعرف في عرفنا في مخالف الطلاق يلزمه لا افعلى كذا يريد ان فعله لزم الطلاق ووقع
 فيجب ان يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارض اهل الاديان
 لمخالف بقوله على الطلاق لا افعلى انتهى قال العلامة الغزي رحمه الله قلت وفي ديارنا صار
 العرف فاشيا في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الافتاء بوقوع
 الطلاق به من غير نية كما هو الحكم في المرام يلزمه وعلى المرام ومن صرح بوقوع الطلاق
 به للتعارف في ديارهم الشيخ قاسم في تصحيحه مختصا بقدره وراي انتهى واقول الحق الوقوع به
 في هذا الزمان لا اشتهاه في معنى التطبيق ولما في القول بعدم الوقوع من تجرئ غالب

الاغوام بل وكثير من نصب نفسه للافتاء من الجبهة الطغام الذين لا يخافون الملهين السلام
 نسأل الله العلي بجلوه وقوته مما فيه لديه السلام هذا وصرح الشافعية في كثيرهم بان على الطلاق
 كناية وقال الضميري انه صريح وهو الاوجه وقال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لا اشتهاه
 في معنى التطبيق وهو موافق لما قاله الغزي ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه
 عملا بالا حياطة في امر الفروج والله اعلم **سئل** في رجل تنازع مع اميه فيهم بيتهم الى نفسه وتربيتة فقال
 على الطلاق ما يخليه يروج عندك فجاء الاخ الثاني في غيبته الخالف واخذ اليهم صل حيث الخالف في غيبته
 ام لا **اجاب** لا بحث والحال هذه لعدم وجود التخلية بغيبته والله اعلم **سئل** فيما اذا طلق
 الرجل زوجته التي زوجها له غير ابها مع وجوده ثلاثا ثم تزوجها قبل المحال الحكم شافعي بصحة وان
 لا يقع طلاقه السابق هل يصح ام لا **اجاب** نعم يصح قال في جامع الفصولين راجعا للعادة والمأثور
 جدي للقاضي ان يبعث للشافعي ان يبطل نكاح عقد بشهادة الفسقة والمخني ان يفعل ذلك
 وهو مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلا ولي او طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل المحال اذا حكم
 بصحة وان لا يقع الطلاق اخذ ابو القاسم محمد وقيل لم يخز ولكن لو بعث الى شافعي ليعقد بينهما
 ويحكم بالصحة جاز ولو لم ياخذ الامر والمأثور شيئا وبهذا الحكم لا يظهر ان النكاح الاول حرام
 او فيه شبهة كذا في فن الفتاوى النسخي ومن صرح بالمسئلة صاحب الذخيرة وكثير من علمائنا
 وهي مسئلة الحكم اذا وقع بشرط بمضيته الخالف فيه ولا يجوز نقضه والله اعلم **سئل** في رجل
 قال لزوجتي الغير المدخول بها بعد ما قيل له طلق زوجتك فقال نسخت النكاح ناويا به الطلاق
 ثم قيل له طلقها ثلاثا فقال تكون طالقا ثلاثا هل يحل له ان يتزوجها قبل ان تنكح زوجها غيره ام لا
اجاب نعم يحل له ذلك قبل ان تنكح زوجها آخر لانها بانت بقوله نسخت النكاح ناويا به الطلاق لا
 الوعدة فلم يعمل قوله تكون طالقا ثلاثا شيئا فافهم والله اعلم **سئل** في رجل ساكن بزوجته
 في دار ابيه غرم ابوه على تزويج اخته برجل في اثنا عشر سنة فقال على الطلاق بالثلاث ان صار هذا
 لا اسالك ولا اقدر معك في المدينة هذه السنة فصارت خرج لوقت وخرجت زوجته
 حين تمها لها المزوج ولم تنس له نقل منته لعدم تمكنه منه وخرج من المدينة ولم يكسبها
 ومضت السنة المشار اليها فهل هل غنت بذلك ام لا وهل اذا رجع الى المدينة بعد انقضاء رها ووقع
 بها بحث ام لا **اجاب** ما حنت بذلك والحال هذه لعدم المساكنة والعقود مع ان قلنا
 بانقضاء اليمين بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض واما اذا قلنا بعدم انعقاده به من الاصل
 فالامر واضح اذ اليمين فلا حنت وهو معتد كثير من علمائنا فافهم ومن المقر بالمعالم والعرف
 بالاشارة تنهين اليمين يمض فلا حنت عليه بعد انتهاء مدة اليمين اذا رجع الى المدينة وقدم معه
 وسكنه والله اعلم **سئل** في رجل هم على اخته وهي في بيت زوجها شاهدا سكنه عليه طالبا
 اخذها قهر عليه ورغما فعسر عليه فقال ان اخذتها فهي طالق بالثلاث فغلب عليه واخذها قهرا

ولم يكن خلاصها من يده هل اذا نوى عدم تكليفه منها ولم يمكنه ام لا حيث نوى ذلك **الاجاب**
حيث نوى ذلك وقامت قرينة دالة على نيته لا تطلق سواء كانت القرينة قولية او فعلية
كما في الحادثة وفي فتاوى صاحب التنوير مستدلا بما في فتاوى قاري الحداية ما هو صريح فيها
افتيينا والله اعلم **سئل** في رجل وقع بينه وبين زوجته تشاجر فقال لها ان ابرأيتني طلقك
بالثلاث فقالت له ابرأك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث ام لا يقع عليها طلاق **الاجاب**
لا يقع عليها الطلاق اصلا بل صرح بعض العلماء بانه لو علق الطلاق على ابرأها فقالت ابرأك الله
لا يقع عليها الطلاق المعلق على ابرأها لعدم وجود الصفة لان التعلق على اللفظ خاص ولا
يوجد ولا يقوم مقامه ما يؤدي معناه وقد تقرر ان ما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها
وقد ثبت براءة الزوج تصحيح القوطا فيقتصر على موضوعه وهو براءة الزوج ولا
تتعدى الى الطلاق المعلق على ابرأها لانه لم يوجد منها حقيقة ولا عموم يقتضي عندنا ومن يقول
بعوميه لا يقع عليها الطلاق بهذا التعليق كاصح به الوفاق العراقي الشافعي فكيف عند من لا يقول
بعوميه وان كان صح ابراء في العرف للضرورة ولا علة يختص بها الشافعي حتى يختلف المذهب
بسببها فافهم والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته المدخول بها انت مطلقة منذ ثلاث سنين
وهما مجتمعان هل تطلق الآن ام من وقت اسنده اليه والحال ان المرأة تقول لا ادري فالحكم
في ذلك **الاجاب** تطلق من وقت الاقرار وتنفع الاحكام على ذلك والله اعلم **سئل** في رجل
علق بالطلاق من زوجته انه لا يابرها هذا السنة فهل اذا اوتت المكان بنفسها من غير ان يابرها
هو بنفس يقع عليه الطلاق ام لا **الاجاب** لا يقع عليه الطلاق حيث لم يكن قصده بكنهها من
الماوى والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته واحدة وانقضت عدتها فقتلها فقتلها انك لم تطلق
بل قصدت مضايتها وتركها معلقة فقال هي طالق ثلاثا فهل له التزوج بها والحال هذه ام لا
وهل اذا ادعى ذلك وصدقة يصدق ان وله التزوج بها ام لا **الاجاب** حيث طلقها
واحدة وانقضت عدتها صارت اجنبية لا يقع عليها شيء واذا كان انقضاء العدة معاوما
عند الناس يصدق ان وله التزوج بها واذا لم يكن معلوما وشهد به عدلان فله ذلك كما قلناه
في القينة والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته في مشاجرة ابرأيتني حتى اطلقك فقالت له الله
يبرك من الحق والمستحق فقال لها روي طالق على مذاهب المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية
ام اكثر من ذلك **الاجاب** يقع واحدة رجعية ولا تقع البراءة من شيء من حقوقها والله اعلم
سئل في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق فقال انت مطلقة من شهرين
ويقول نوب الاخبار في النافذ كاذبا هل يقع عليه الطلاق ام لا واذا قلتم يقع هل له ان يبرأ
ام لا **الاجاب** يقع قضاء لا ديانة وعلى حكم القضاء لا مراجعتها في العدة بغير عقد وبعدها
يعقد جديا حيث لم يصدر منه سوى ما ذكر والله اعلم **سئل** في رجل تخاضع مع جماعة فقال

تكون

تكون بنت فلان يعني نزع طالق لا بد ما اطلبكم من قدام الحاكم رايد ان لم اطلبكم فهو طالق
هل يتعلق الطلاق بطلبهم حتى اذا طلبهم لا يقع الطلاق ام يتخير ام لا يقع مطلقا فلا يكون
تخييرا ولا تعليقا **الاجاب** قياس ما قاله الكمال في فتح القدير وقد عرفت الحلق الطلاق
يازنى لا افعل كذا يريد ان فعله لزم الطلاق ووقع فيجب ان يجري عليهم لانه صار بمنزلة
قوله ان فعلت كذا فان طالق وكذا تعارف اهل الايمان الحلق بقوله على الطلاق لا افعل
انه يكون تعليقا لا تحا بالجامع وهو جريان العرف باستعمال مثله وسوغ عمل البيعة
فيه ومساعدة شاهد الحال عليه فتأمل والله اعلم **سئل** في رجل قال في حالة الغضب سؤال
الطلاق لزوجته نزلت عنها نزولا شرعيا هل تبين بذلك ام لا **الاجاب** لم ار من تعرض
لهذا في كلامهم لكن رايت فروعا متعددة في الكنايات تقتضي ان يقع بمثله الطلاق البائن
اذا وجدت البيعة او دالة الحال فيتعين الانشاء بالواقع في الحادثة واذا علمت ان هذا
يصالح جوابا لا رد او شتمية وثامت في فروع ذكرها صاحب البحر والناظر خانية وغيرها
قطعت بما ذكرنا والله اعلم **سئل** في رجل علق بالطلاق من زوجته على عيني ان تبرأ من
فلان بكذا حتى ترك تسمية والعريف منكر هل يقع على الخالف الطلاق ام لا **الاجاب**
لا يقع لانه محتمل ولا يسري افكاره عليه والله اعلم **سئل** عن رجل قال لزوجته روي طالق
تحلى لليهود وتحرق علي وعن قال روي طالق تحلى للخنازير وتحرق علي **الاجاب** بان رجعي
لان قوله روي طالق صريح فيه وقوله تحلى لليهود او للخنازير لغو لانه خلاف المشرع
وهو لا يملكه وقوله وتحرق علي ايجز تحصيل بانقضاء العدة اذ هو الثابت شرعا بصريح الطلاق
بعد الدخول والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته روي طالق هل تطلق طلاقا رجعيا
ام باينا واذا قلتم تطلق رجعيا فما الفرق بينه وبين ما اذا اقتصر على قوله روي ناويا به
طلاقا حيث انقضى بانه باين **الاجاب** بانه في قوله روي طالق معناه روي بصفة الطلاق
فوقع بالصرح بخلاف روي فان وقوعه بلفظ الكناية والله اعلم **سئل** في رجل امر ابنته البالغ
باتيان الطعام للصيف فتمنع فقال له ابوه رويك بنتين بدلا وتحالف امرى طلق
فقال طالق طالق ولم يذكر الزوجتين بل قصد الاستخفاف به هل يقع عليه طلاقها او طلاق
واحدة منها بقوله هذا ام لا **الاجاب** لا يقع قال في البحر وذكر اسمها او اضافتها اليه كخطابها
فلو قال طالق فقبل له من عينت فقال امرأته طلقت امرأته انتهى ومقتضاه ان لو قالت ما عينت
امراق لا يقع والقول قول في ذلك اذ هو علم بقصده والله اعلم فيما اذا شرط وكيل الزوج على
وكيل الزوج ان عليه الوتري عليه ان كان طالقا هل اذا فعل ذلك بغير اذن الزوج يصح الشرط
الاجاب لا يصح الشرط اذ لم يذكر من احد الزوجين والله اعلم **سئل** في رجل اختصم مع اخيه اذ
بنته على زوجها فقال ابو البنت تكلمت لزوجتي بجارة مثل بنتي ما يصير لها خول الى مهرها مشور

Copyright

University

ولا يثبت له في ذلك قبل ذلك او دخل عليها او ادخلها عليه قبل عاشوراء يثبت عليه اسم لا احب لا يثبت
عليه شيء والحجاء السادة المنتقدون فافهم والله اعلم **سئل** في رجل ضرب زوجته فلامه اهلها فقال
انت مجارة اني ما افر بك غيرنا وطلما قاتلنا تطلق بهذا القول اسم لا احب **لا تطلق** في الآية
في قوله لا امكرك عليك لا سبيل في عليك خليت سبيل الحق باهلك لو قال ذلك في جملة مذكورة
الطلاق او في الغيب وقال لم انوبه الطلاق يصدق قضاء في قوله لا حبيفة وقال ابو يوسف
لا يصدق ومعنى انت مجارة انت منتقذه معاذة ما تكرهينه وهو قريب من معنى
هذه الالفاظ والله اعلم **سئل** في رجل قال ان رحلت من هذه القرية فامراني
طالق متى يُعد راحلاً **اجاب** اذا انتقل عامة متاعه بحيث يقول الناس فلان قد ارتحل
واحد اعلم **سئل** في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها انت طالق الى سنتين ولا نيت في الحكم
اجاب يقع عليها بعد السنتين طلاق واحدة رجعية صرح بالحكم المذكور صاحب البحر
والبرازيه والولوالجبة وغيرهم من كتب الحنفية قال في الولوالجبة لان الطلاق لا يجزئ الا في
فكون هذه اصنافه الا يقع الى ما بعد السنة وفي البرازية تكون الى معنى بعد لان تأجيل
الوقوع غير ممكن فاجل الا يقع فله والحال هذه ان يراجعها بعدها في عدة جارية او على اواباها
واحد اعلم **سئل** في رجل قال لزوجتي انت علي حرام ونوي بذلك الطلاق ثم قال عقيب ذلك في عدة
انت طالق فلان يلحق الثاني الاول ولا يلحقه كونه الثاني بايها والاول بايها والباين لا يلحق البايين
اجاب تطلق ثلثا كما صرح به غير واحد من علماءنا قال في فتح القدير الطلاق الثلاث من قبيل الصريح الا
لصريح وباين ومثله البر والنهر ومنع الفقهاء من الكتب وفي مثل الاحكام والباين لا يلحق
يعني الباين اللفظي لا يلحق الباين اللفظي ما الباين المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة من المبسوط انتهى
قالوا وهي حادثة حاب **سئل** ابان زوجة ثم طلقا ثلاثا وقد افق بعضهم بعدم وقوع الثلاث لانه
باين في المعنى والباين لا يلحق الباين فاعتبار المعنى اولى من اعتبار اللفظ كما ذكر في السؤال وافق
بعضهم بوقوع الثلاث قال في الفتح الحق انه يلحقها قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية بعد كلام
كثير ولا يخفى عليك بعد هذا الوجه في قول شيخنا يعني الكمال بن الهمام في فتح الحق في واقعة حاب
وهي ان رجلا ابان زوجة ثم طلقها ثلاثا في عدة رفق بشئ انتهى وقد نسب بعض الناس
كون عدم الوقوع هو الاصح الذي عليه الفتوى القاضي خان وحرر عليه في فتاواه المشهورة فلم يجد
وكذا حرر عليه في كتب الكثرة المستبشرة فلم يوجد فاندفع ذلك كيف وهو مخالف لما نقله في مشتمل
الاحكام عن المبسوط من قوله اما الباين المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة والله اعلم **سئل**
في رجل قال لزوجتي تطلق ثلاثا ولم ينوي الموكل الثلاث هل يقع اسم لا احب **لا يقع**
شئ في حكم الحكم من كتاب الوكالة ولو وكل ان يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا فان نوى الزوج
وقع الثلاث لم يقع شئ في قول ابى حنيفة وقال لا تقع واحدة رجعية ومثله في كثير من الكتب والله اعلم

في رجل ادعى على زوج اخته بالوكالة عنها انه طلقها بعد الدخول بها وطالبه بمؤخر صداقها
وسال سواه فاجاب بانه استثنى فطلب منه اثبات الاستثناء وذكر ان لا بينة له هل يلزم بالطلاق
الثلاث ام لا **اجاب** حيث لم تشهد على شهر ولا في اوقع الثلاث ويكون القول قوله لا سيما وهو رجل
صالح ظاهر الرواية ان القول قوله وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الابينة وبعضهم فصل بين كونه
معه وفا بالصالح فيقبل قوله والا لا يقبل الابينة وحيث علم المتأخرون بغلبة فساد اهل الزمان ينبغي
ان لا يعدى عن ظاهر الرواية لما صرحوا به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس منهجاً لا بد حنفية ولا قولاً
في بحر الرائق في كتاب العتداء ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرره في الاصول من عدم مكان
مدور قولين مختلفين متساويين من مجتهدي المرجوع عنه لم يبق قولاً انتهى **سئل** لما غلب الفساد
في الرجال غلب الفساد في النساء بل فيهن ابلغ فلو تكره الزوج فيصدر منه الاستثناء وتكره لخص
منه فالتفديد بظاهر الرواية احق واوّل ويفوض باطن الامر الى الله العلي العظيم والله اعلم **سئل** في
حدث بدمشق الشام فعرضت على علمائها فاستمعوا عن الجواب عنها الا رجل شافعي من علمائها اذ وقع
الطلاق فيها على الخالف وهو رجل صالح من العوام تشاجر مع عريف على محلة من اموالها للظلمة
النام بعد طلبه منه قدر فوق طاقته وضايقه في ادائه فقال له على الطلاق بالثلاث اكبر من اهل النار
فلامه الحاضرون على هذا الخلف فقال سمعت من العلماء الكرام نقلا عنه عليه الصلوة والسلام ان العرفاء
في النار هل وقع الطلاق على زوجته بذلك **اجاب** بعد الجدل وسؤال التوفيق لتمام التحريم
والتدقيق بقوله ما وقع بذلك عليها طلاق باجماع من ائمتنا واتفاق وجهته الشك والاختلاف اذ لا يعلم
ذلك الا المهين المتعالي كما صرحوا به في علته انت طالق ان شاء الله تعالى بانه لا يطلع على ذلك حال
ولو اراده ما جرى على سائر الاستثناء في سبب ذلك على ابن فرشته في شرح الجمع بعد ان ذكر مذهب
مالك في انشاء الله وعلمه بانه لو لم يشاء الله ما جرى على سائر التلطيف ولنا ان مشيئة الله وقوة غير
معلومة فلا يقع كالمعلق بمشيئة انسان غائب لا يوقن عليه انتهى ولا شك ان كونه من اهل النار
اولا لا يعلم بل العلم بواحد بعينه منها الله الوالي المتعالي فلو كان من اهل النار عند العزيز الغفار
هذا ويوجب عدم الخش في واقعة الحال اذ الخش يكون بتحقيق شرط وهو عدم كونه من اهل
النار وهو خلاف عنا وعن سائر الاررار والاشرار ولا يعلم الا المؤمن المهين العزيز الجبار
وفي الحاشية الراهدى ما هو صريح يرمز به لبرهان صاحب المحيط ان كان لا عذاب لاي في القبر
فانت طالق لا يخش لانه محتمل فلا يقع بالشك كالموقف بسبب طعن خلف احدها ان عذاب والاخر انه
عام ولم يعلم ذلك لا يخش احدها ورمز قوله اليامع الاصغر لمحمد بن وليد السمرقندي قال لها اكلان
راسي اقل من راسك فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم انتهى وهذه صراحة في واقعة الحال اذ لا يعلم
كون العون الذي هو العريف المذكور من اهل الجنة دار القرار ومن اهل جهنم التي هي دار العذاب والفساد
والكفار والله اعلم **سئل** في رجل وكل اخر في طلاق زوجته ناويا واحدة فطلق ثلاثا متفرقا ما حكم

اجاب تقع طلاق واحدة وهي الاولى وتكون رجعية ويلحق الزائد ولمراجعتها في عدتها والحال هذه والله اعلم **مسئل** في امرأة فقيرة غاب عنها زوجها غيبة منقطعة وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي وتضررت بذلك ضررا يسيرا فادعت عليه بذلك وان غاب فقير ام حرة لا قدرة له على نفقتها تاركا لها في منزله وبحل طاعته ولا قدرة لها ان تصير على ذلك لفقرها وطلبت من الحاكم الشافعي فتح النكاح فامرها باحضار بيعة تشهد بما تدعيه فاحضرت رجلين عادلين شهدا على طبق ما ادعت فحكم بفسخ النكاح غير مستوفيا شرائط الشرع لانه لم يزوج بعد القضاء عدتها منه بزواج اخر يسترها وحضر الزوج الاول ويريد ابطال الحكم حاله ذلك ام ليس له ذلك حيث كان عن ضرورة كلية مستوفى **اجاب** حيث ثبت الضرورة واشتدت الحاجة الى ذلك صح الفسخ على الغائب كما افته به قارئ الطهارة وغيره ابطال هذا هو المفتي به عند المحققين من علمائنا والله اعلم **مسئل** عن خيالة اثبات الطلاق على الغائب ما هي وهل صرح احد بحيلته في ذلك نافعة مع ان المحل جدير بما يلحق النساء من الاضرار والمشقة والعذاب **اجاب** نزل في جامع الفصولين عن الزخيرة حيلتين احدهما يدعى كفاية المهر على حاضر واخرى ان تدعى على ضمان نفقة العدة مطلقا بوقوع الفرقة وتطالبه بالاداء وتبرهن على ما ذكر ويحكم بالفرقة والضمان قال هذا ان الزوج قلما يوجدان في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي التفاضل ان يحتاط في سماع هذه الدعوى نظر الغائب ثم قال قول يرد في هذه الحيلة يعني الثانية ما يرد في الحيلة الاولى من النظر ورمز **للخلاصة** قايلا او رد ذلك النظر فيه ايضا ثم قال ولكن مع هذا الحكم بالحجرات على الغائب نفذ حكمه لاختلاف المشايخ فيه وفي البحر حيل اثبات الطلاق الغائب كلها على الضعيف من ان شرط كالسبب انتهى ودرم في جامع الفصولين قبل هذا انه اضطرب في مسألت الحكم للغائب وعليه ولم يصح عنهم اصل قوي ظاهر تبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر ان يتامل في الوقائع وبلا حظ المخرج والضرورات فيفتي بحسبها جواز او سداد ثم قال مثلا لو طلق امرأة عند العدول ثم غاب او غاب المديون عن البلد ولم يقد وبرهن على الغائب واظمان قلب القاضي وغلب على ظنه انه حق لا تزوير ولا حيلة فيه ينبغي ان يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي الفتوى بجواز دفعه للمخرج وقامه فيه والله اعلم **مسئل** فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي التمرقاشي في متبه تنوير الابصار في بابت الطلاق الصريح بقوله بخلاف اكثره بالنساء المشنة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة بعد تصريحه بوقوع الواحدة البينة ان لم يتولانا في قوله اكبره بالبلاء هل قوله فيه بالنساء المشنة من فوق ضبط صحيح ام غلط صحيح ام جري به القلم وسبق اليه كجاء القضاء والقدر حكم وعلى تقدير الثالث لو قدر وقوعه فمن يقع

طلالة غير فارقة بين الثلثة والمثناة او فارقا بينهما بما علم الله هل يكون ثلاثا ام واحدة بينة ام رجعية ام يفترق الحال بين البينة فيه وعدم البينة وهل للاصحاب في هذه المسئلة بخصوصها اي مسئلة النساء المشنة من فوق نص ضعيف او صحيح او دلالة تقوم مقام الصريح الجواز منصلا على الوجه الابين والطريق الاحسن بما لا مز يدعيه **اجاب** قوله في المتن المذكور بالنساء المشنة من فوق زهول والمذكور في كلامهم بالنساء المشنة في البحر الذي هو مغترف منه قال وشاريع صاحب الكنترا بحث الطلاق الى كل وصف كان على افعاله للتفاوتة وهو يجعل بالبينة وهو فسخ من الطلاق الرجعي فدخل اخبث الطلاق واسوءه واشتره واخسره واكبره واغلظه واطولوه واعرضه واعظمه الا قوله اكثره بالنساء المشنة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال نويت واحدة انتهى ولم نوجد ضبطه بالنساء المشنة من فوق وانما الكل ضبطه بالمشنة وجعله في مقابلة بالموحدة فكان على من هو قطعها ثم الواقع بالنساء كما سبق اليه فلم يعد الفاضل والذي يقتضيه نظر الفقيه انه يقع به الثلاث ولا يدين ويول على ذلك ما صرح به قاض خان في نزلة القاري في فروع كثيرة قايلا ما مرجعه الى انه لو ذكر حرفا كان حرف وان غير المعنى لا تقصد صلوة حيث كان الفصل بين الطرفين لا ياتي الا بشقة كالمضاء مع الضاد والصاد مع السين والطاء مع التاء عند اكثر المشايخ وذكر ايضا مع الخطاء في الاعراب اذا كان بينهم منه ما يفهم من الضواب لا تقصد مسترلا بانه لو قال لرجل زينت بالحفص او قال لامرأة زينت بنسب الناء يحذر لان الخطاء في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فاذا كان هذا في مثل الصلوة ومثل الحد لا يؤثر فكيف في الطلاق وقد غلب على السند الناس ذكر اكثر وكثير ولا يفهم منها الا ما يفهم من اكثر وكثير فيجب ان يقع به ما يقع بالآخر وصرحوا قاطبة بوقوع الطلاق بالانفاظ الصحيحة وهي ثلاث وتلوه وكلارك وتلاك ولم يعتبروا فيه ابوالحرف ولو لا عدم الفراغ للاطالة لكتبنا في ذلك رسالة وفي هذا القدر كفاية والله اعلم **مسئل** في رجل خلف لا يدخل دار فلان فادخل بحولا هل يحث ام لا واذا قلتم لا يحث هل تحل البين به حجة اذا دخل بنفسه هل يحث ام لا **اجاب** لا يحث ولا تحل البين به على الصحيح وقال السيد ابو شجاع تحل وهو ارفق بالناس ذكره في فتح القدير والبحر وغيرها فعليه لا يحث بالدخول بنفسه بعده وقد افته به الناس ميلا الى ما هو الارفق بالناس مع كونه خلاف الصحيح والله اعلم **مسئل** في رجل تزوج ابنة الصغير زوجة وشرط انه متى تزوج ابنة المذكور او تسرى عليها فمن طاق منه فبلغ وتزوج عليها امرأة هل تطلق ام لا تطلق لفساد الشرط **اجاب** لا تطلق لفساد الشرط المذكور وقوت تقرر ان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد وان طلاق الصغير لا يقع سواء كان معقلا او مجنونا والله اعلم **مسئل** في رجل غيب من زوجته الحرة المدخولة فقال لها ابريني وانا اطلق فقالت ابرك الله فقال لها ادعي طلاق هل يمنع عليه مراجعتها في عدتها ام لا

Copyri

iversity

وله مراجعتها ولو قال لها ذلك مرتين نوى التاكيد والتاسيس ولا **اجاب** لا تمتنع عليه
مراجعتها في عدتها بذلك الا براء المذكور مستقل بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لان قوله وانا
اطلقك وعدبه وقوله روي طالق انشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة او مرتين لعدم استكمال
العدد الموجب للبينونة في الخلوة مع نية التأسيس حيث لم يقع قبله شيء فافهم والله اعلم
سئل في رجل حصل له غضب من احدى زوجتيه المدخولة فقال لها روي طالق مثل
اخيه فاذا يازمه **اجاب** هو طلاق باين حيث نواه فله المراجعة بعقد جديد والله اعلم
سئل في رجل قال لامرأته في حال الغضب روي طالق بالتكثير هل يقع عليها طلاق
واحدة باينة برون النية نحو اذهبي طالق ام رجعية **اجاب** يقع واحدة رجعية وان
نوى الاكثر والا باينة او لم ينو شيئا لا يصير اذ الكناية ما تحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق
مذكورا ايضا كما صرح قاض خان في الكنايات وهذا الصريح المذكور ولو اقتصر على لفظ
روي الذي بمعنى اذهبي لكان من الكنايات فتعمل فيه النية كما هو مصرح به في كلامنا
والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته ثلاثا وتزوجت بعد انقضاء عدتها منه بصغير
لا يعقل يقبل ابية له بمهر معلوم لدى شهوده ودخل بها وطلقها ابوالصغير بعوض
للصغير وتزوجها المطلق لها ثلاثا فورا ودخل بها ووطئها فقبل له انزاله لم تحل فطلقها
وتزوجها اخوه البالغ فورا وغلابلها ولم يطأها وطلقها فما الحكم في ذلك كله الجواب مع
بيان الوجه في ذلك **اجاب** نكاح الصبي صحيح بعقد ابية له بحضرة من يصدق النكاح بخبرهم
وطلاق ابية لا يقع سواء كان بمال او غيره قال في الجامع الفتاوى وفي شرح النافع للمصنف
اذا جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد ان يطلقها بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع
وقد صرحوا بان المراهق الذي مثله بجامع وتحرر كالتة ويشترط الجماع وقدره خمس لائبة
بعشرين سنين وحيث تقر لك ذلك فالمرأة زوجة للصبي باقية على عصمة وعقد المحلل له
غير صحيح ووطئها وطئ بشبهة لوجود العقد وان كان فاسدا فيجب مهر المثل والعدة
وبثبت النسب عندا به خيفة ان ولدت المدة المنصوص عليها في الكتب ولد روي ستة
اشهر وانما لم يقل بثبت نسب من الزوج لانه صبي والصبي الذي لا يعقل لا يثبت نسب لعدم
تصور الولد منه وقد اجعت علمائنا على انه لو جاءت امرأة الصبي بولد لا يثبت نسب منه
واذا علمت ان عقد المحلل له غير صحيح علمت ان طلاقه وعدم طلاقه سواء اذ هي اجنبية
عنه وليست بزوجة له والحال هذه وكذلك عقد اضيه واقع باطلا وخلوته بها بغير وطئ
لا يوجب مهر او اعدة لان الخلوة انما توجه في النكاح الصحيح وقد علمت انه باطل
وطلاقه لغو اذ لا طلاق من اجنبية هذا بناء على انه لم يجر قضاء قاض يري وقوع طلاق
الاب على ولده بعوض ولا قضاء قاض بعد وقوع طلاق الاب بعدم لزوم عدة من الصغير

فان جرى فللعلماء مجال في الحكم المركب من مذهبين الصادر من حاكم او حاكين فلا يشترط
تطلع عليه والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية فادعت عليه لدى
الحاكم الشرعي بموخر صداقها فيقول له طلقها بواحدة فقال بالحسين هل يصدق انه قالها كازبا
ويدين ام لا **اجاب** نعم يدين وقصور حوا بانه لو اقر كاذبا لا يقع ديانته الا ما كان
او فقه نقل في البحر وغيره والله اعلم **سئل** في عاتق تشاجر مع زوجته فقال له ابنه منها
طلقها فقال ان كان لك فيها صالح تكون طالقة ناولا تعليقها هل تطلق ام لا **اجاب**
لا تطلق والله اعلم **سئل** في رجل تشاجر مع ابني زوجته فطلقها ثلاثا واستثناء
متصلا بحيث انه سمعه واستمع الحاضرين فهل اذا قالوا لم نسمع واسمع هو نفسه
يصح استثنائه والقول قوله في ذلك بيمينه **اجاب** نعم هذه المسئلة وقع فيها
اختلاف وكلام واسع لهم والذي ترجح عندي ان القول قوله لانه ظاهر الرواية وعللوها بالمقابلة
بفساد الزمان وفيه نظر اذ الفساد كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها ايضا فبطل الاستدلال
به ووجب اتباع ظاهر الرواية الذي هو قول قول الزوج والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته
انت طالق الا ان شاء الله بوصول الهرة هل يقع عليه الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع
عليه الطلاق اذ لو اقتصر على الا وان لا يقع لان هذا استثناء والايقاع اذ الحق الاستثناء
لا يبقى ايقاعا وكذا لو قال ثلاثا ان او قال ثلاثا ان لم يكن لان هذا كآلة شرط والايقاع اذ الحق
شرط لم يبق ايقاعا كذا صرح به علماءنا ومنهم صاحب التائنا رخصة فيها نقلا عن الحاوي
والواقعات للناطقي ونص في البحر انه قول اب يوسف قال وعليه الفتوى انتهى والله اعلم
سئل في رجل ولاه حاكم قسم قرية فاختار كيتا لا ثم غصب منه لامر فقال على الطلاق ثلاثا
ما تطاع تحت يدي كيتا لا ثم عزل الحاكم المولى على القسم ثم ولاه بعد مدة قسم القرية ثانيا ونسب
الحاكم الكيتال بنفسه على الكيتال من جانبه فبطل بحث الخالف المذكور بالكيل معه ام لا **اجاب** لا بحث
الخالف ان نوى بكونه تحت يده قدرته او سلطانه او ملكا او حرا او حرة هذه ليس تحت يده
بل هو تحت يدي الحاكم الذي نصبه فلا بحث لا انتفاء شرط البحث وان نوى بكونه تحت يدي كونه
كيتا لا فيما عليه حكم تحت كما هو ظاهر وان لم يكن له نية بحث لا نصراف الكلام الى المتعارف
عند الاطلاق والله اعلم **سئل** وهو بيت القدس عن رجل قيل له ان نساك ذهبن اليه
القرية الغلانية بخبر من بها فقال ان كان قد راحت واحدة منهن طالق فبين ان اثنين
منهن ذهبت الى القرية معا هل يقع الطلاق عليها ام يقع على واحدة منها ام لا يقع على واحدة منها
اجاب بان يقع عليها لانه منعه عن التحريم الا اذا نوى واحدة معينة او مبهمة
فيدين فيقع على المعينة في صورتها وعليه التعيين في المبهمة مستدلا بان واحدة نكرة في سياق الشرط
تعم وطول بالانتقال فلم يكن عنده من كتيه ما فيه صريح النقل فلما رجع الى منزله بالرملة راجع كتيه فقلت

ما صورته في الولو الجية من باب الابداء لو حلف لا يقرب واحدة منهم فهو مول منهن ان مضت
 الاربعة الا شهرين جميعا لان واحدة نكرة في محل النفي نعم انتهى وفي المنهاج لابي حفص عمر الحنفية
 ولو قال والله اقرب واحدة منك فهو مول منها فان مضت المدة من غير جماع بانتهى وفيه النفا
 شرح تنوير الابصار للشيخ محمد بن عبد الله الغزي الترمثي ناقل عن فتح القدير في باب الابداء ولو
 قال لهن والله لا اقرب احدا كن جعلناه موليا من واحدة وقال زفر مول من الاربعة حتى لو
 مضت اربعة اشهر ولم يقرب احدهن بانت واحدة وعلى الزوج ان يعتنيها وعنده بنت
 كلهن لان قوله احديكن وواحدة منكن سواء ولو قال لا اقرب واحدة يصير موليا منهن
 جميعا فكذا هذا قلنا احدا يكن لا يعلم لانه معرفة وكذا الاصح ان يقال لكل احديهن على درهم
 واما واحدة منكن فنكرة منفية فتعم ولذا صح لكل واحدة على درهم ومثله في الجمع للصنف
 ولابن مكل وفي الكوكب الدرري للاستبناي مسألة النكرة في سياق النفي نعم سواء باشرها الثاني
 نحو ما احدا قايما او باشرها ما قام احد وسواء كان الثاني ما اولا او لم اولا اولي
 او ان ثم ان كانت النكرة صادقة على القليل والكثير كشي او ملازمة النفي نحو احدا وادخله
 عليها من نحو ما جاء من رجل او واقعة بعد العايلة عمل ان وهي لا تنفي للجنس فواضح كونها
 للعموم وما عدا ذلك نحو لا رجل قايما بنصب الخبر وما في الدار رجل فالصحيح انها للعموم ايضا
 ونقل شيخنا ابو حيان في الارتشاف والكلام على حروف الجر عن سيبويه لكنها ظاهرة في العموم
 لان في هذا نص سيبويه على جواز مخالفة فتقول ما فيها رجل بل رجلان ولا رجل فيها بل رجلان
 اي يرفع رجل كما تقدم عن الظاهر فتقول جاء الرجال الا زيدا وذهب الامير المبرد الى انها ليست
 للعموم وتبعه عليه الجرجاني في اول الايضاح والزمخشر في تفسير قوله تعالى ما لكم من الغيرة وقوله
 ما ياتيه من ان كذا اطلق النجاة المسئلة ولا بد من استثناء شيء قد ذكرته في كتاب التمهيد وهو
 سلب الحكم عن العموم كقولنا ليس كل عدد زوجا فان ذلك ليس من باب عموم السلب بل من حكم
 السلب على كثر فرد والام لا يمكن في العدد زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول من قال ان
 كل عدد زوج اذا علت ذلك فيستفزع عليه مسائل وذكر ثلاثا ثم قال الرابعة اذا كان زوجات
 فقال والله لا اطاء واحدة منكن فله ثلاثا احوال احدها ان يريد الامتناع عن كل واحدة
 فيكون موليا منهن كلهن ثم قال الحال الثاني ان يقول اردت الامتناع عن واحدة منهن
 لا غير فيقبل قوله لاحتمال اللفظ وقال الشيخ ابو حامد لا يقبل للثمة والصحيح الاول ثم
 قد يراد بمعنى وقدير يدبره فان اراد معينة فهو مول منها ويومر بالبيان كما في الطلاق
 ثم قال وان اراد واحدة بهيمة امر بالنقين قال الشيخ ويكون موليا من احدهن لا على
 التعيين ثم قال الحال الثالث ان يطلق اللفظ فلا ينوي تعيها ولا تخصيصا فهل يحمل على التعيين ام
 على التخصيص بواحدة وجها اصحهما الاول وبه قطع البغوي وغيره انتهى كلامه وفي الجمع

الصغير في مسألة ان لبست ثوبا واكلت طعاما او شربت شرابا وقال عنيث لويادون
 ثوب او طعاما دون طعام دين فيما بينه وبين الله قال لانه ذكر الطعام والشراب وانه نكرة
 في موضع الشرط وفي النكرة في موضع النفي نعم فتصح فيه التخصيص فيه ولا يصدق قضاء التخصيص
 خلاف الظاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصدق انتهم وفي تلخيص الجامع الكبير لمحمد بن غنابن مالك
 وادى الشهرير بالخلاط من باب الابداء ولو قال ان قربت واحدة منك فواحدة منك طالق كان
 موليا منها تطلق بالبركتاها وبالحنث احدها لان النكرة في الشرط نعم وفي الجراء تخصص
 في النفي والاثبات ولو قال فهي طالق طلقنا بقربا لهما لانها كناية عن الدخلة تحت الشرط فعيت بعموم
 انتهم وفي مسئلتنا لفظه فمن طالق لالفظ فواحدة منكن طالق فهي كناية عن الدخلة تحت الشرط فواحدة
 منكن طالق فان واحدة فيه نكرة وقعت في الجزاء فتخص ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف التوحيد
 فقد نصوا على انه لو كان تحت اربع نسوة ولم يجيد فقال ان طلقت واحدة منهن فعوض من
 عبيدي حر وطلقت اثنتين فعبدان حرا وطلقت ثلاثا فثلاثة عبيد احرار وطلقت اربعا
 فاربعة عبيد فطلق من مكاد ومزقا اي مرتبة الكلا والبعض عتق عشرة من عبيدة واحدة بطلاق
 الاول والثاني بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة واربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة
 فلو اشترط وصف التوحيد في لفظ الواحدة لما وقع العتق على الواحدة في صورة طلاقها مع ان جسدك لم
 يطلق واحدة حال كونها منفردة بل طلقها في جملة نساء الاربع فذهب الزوجين معا لا يمنع وقوع المطلاق
 على كل واحدة كذلك وكلام تلخيص الجامع صريح في ذلك هذا ما ظهر لي والله اعلم **باب الابداء**
مسألة في رجل قال لزوجته انت محرمة علي خمس سنين وقد مضت من غير جماع فما الحكم **اجاب** هذا
 ابداء بقرينة ضرب بالمددة وقد بانت بمضت اربعة اشهر من وقت اليمين وباقتضاء عدتها منه تحل للزوج
 والله اعلم **مسألة** في رجل قال لامرأته انت محرمة علي اربعة اشهر ثم وطئها في الاربعة اشهر فماذا يلزم **اجاب**
 يلزم كفارة يمين والله اعلم **مسألة** عن رجل قال لزوجته كونوا عشرين علي من هذا الوقت الى عشرين
 السنة الاليت بعد هذه الاليت وكان في شهر ذي القعدة فاذا يلزمه بوطئها **اجاب** هذا ابداء
 منهما فيلزمه بوطئ كل واحدة منها قبل مضى اربعة اشهر كفارة مستقلة لتعدد الابداء كما ذكر في البحر
 واذا مضت اربعة اشهر من وقت الحلف بلا جماع وقعت طلاق باينة على كل واحدة وبعض
 اربعة اشهر تقع اخرى ان كانت في العدة كما في الظهيرية او بعد التزوج بها كما نص عليه في الكنز
 وهكذا الحي ان تقع الثلاث على كل واحدة منها فليترك امره بالوطئ قبل وقوع ذلك والله اعلم
مسألة في رجل علق طلاق زوجته الحرة المدخول بها على صفة هي ان وطئها قبل عشرة اشهر
 تمضي فمن طالق فما الحكم **اجاب** هذا ابداء فاوطئها قبل اربعة اشهر طلقت رجعية يملك من ابعثها
 في عدتها الحنث قبل مضى مدة الابداء وان لم يطأ حتى مضت اربعة اشهر بانت بقاء الابداء لعدم
 الحنث بالوطئ قبلها وبالحنث بالعطى قبل مضى اربعة اشهر انتهت يمينه بالطلاق الرجعي وبطل الابداء

الذي هو رواج واحدة صح
 نعمت بعمومه بخلاف قوله

فاذنم والله اعلم **سئل** في رجل دعا امرأة الى الخروج من القراية معه فابت فقلت ان لم يخرجني
 معي فانت حرام من الحول الى مثلنا ويا جرح الحمة لا الطلاق فلم يخرج معه **اجاب** هو عيب
 ان حنت فيها بالوحي قبل اربعة اشهر كفر كفارة اليمين ومضى حكمها وان يحنت به لزمه
 ما يلزم المولى من الطلاق البايين وبقي احكام المولى لازمة عليه حيث يحنت بالوحي
 عندنا والله اعلم **سئل** في رجل غضب من زوجته فقال لها انت محرمة علي من الجمعة نأيا
 الحمة المطلقة هل يلزمه شيء **اجاب** لا يلزمه طلاق ولا كفارة يمين لعدم وطئها في الدة
 المحلوف عليها وهي من الجمعة الى الجمعة والله اعلم **سئل** في رجل قال لامرأة تكون علي مثل اخواتي
 من اليوم الى مثل اليوم نأوا بعدد قربانها اسبوعا وتكون علي بالبيع المحرمات ويريد الحمة
 المجردة فما يلزمه **اجاب** اما قوله تكون علي مثل اخواتي فقد ارتفع بمضي الاسبوع حكم
 وبقي الحكم في قوله وتكون علي بالبيع المحرمات نأوا بالحمة المجردة فهو يمين يلزمه بقرانها
 كفارة اليمين وهي اما الطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة هو مخير في واحدة
 من هذه الثلاثة وان لم يقدر على واحدة منها صام ثلاثة ايام متواليه والله اعلم **سئل**
 في رجل تشاجر مع زوجته فقال احرمها على مدة اربع سنين مثل ابي واخوتي وبنتي قاصدا
 لا يجاب تحريمها هذه المدة فقط فماذا يلزمه بهذا القول **اجاب** اذا وطئها قبل مضي
 اربعة اشهر من وقت القول بكفر كفارة يمين فحري رقبة او يطعم عشرة مساكين او
 يكسوم وان عجز عن التحرير والاطعام والكسوة صام ثلثة ايام متتابعة وان مضت
 اربعة اشهر قبل الوحي وقعت عليه طلاقه باينه فيجدر دعتة عليها ويطاؤها
 ويكفر لان هذا اليلاء وحكمه ما ذكرنا والله اعلم **باب الخلع** **سئل** في صغيرة خالعا
 عملها على ثور غير معين التزمه فقبل زوجها ذلك هل يلزم عمر ثور وسط ولا يسقط شيء
 من مهرها ام لا **اجاب** لا يسقط شيء من مهرها ويلزم القم ثور وسط بالترامه لبدل
 الخلع والله اعلم **سئل** في رجل سال زوج بنته الكبيرة المدخول بها ان تخلعها على كذا
 دراهم عليه هو فخلعها على البدل المضاف الى الالب هل يصح الخلع ويطالب الالب بالبدل الذي
 التزمه وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بما لها عليه حيث كان بغير اذنها ولا يرجع الزوج
 بما اخذته منه على الالب وكيف حكم **اجاب** حيث اضاف الالب البدل الى نفسه صح ولزمه
 ولا يسقط من مهرها شيء فتطالب الزوج بما لها عليه ولا يرجع به على الالب اذ لم يضر له
 ذلك وانما يلزمه البدل الذي التزمه في عقد الخلع والله اعلم **سئل** في امرأة استدان
 من اخيها نفقتها التي فرضها القاضي بامر القاضي ثم خالعا الزوج ووقعت المباراة العامة
 بينها بعد الخلع هل يسقط دين الاخ واذا قلتم لا يسقط فهل يطالب الزوج ام الزوجة **اجاب**
 لا يسقط دين الاخ ولا مطالبة ايها شاء والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوج بنته البالغة

المدخول طلقها ولك ستون غرشا فوكل من طلقها ثلاثا حل يستحق التين على الالب ام لا
 ولها مطالبة الزوج بما عليه من مهرها **اجاب** لا يستحق ذلك ولها مطالبة بمهرها وقد وقع
 عليه الطلاق ثلاثا بما ناعدا به حنيفة رحمه الله كما صرح به في الكفا وغيره فراجع ان شئت
 والله اعلم **سئل** في رجل خالعا زوجته بعد الدخول بها وتقبض بحبل صداقها على ما لم يعلم ولم يذكر
 المهر هل ان يرجع بالمقبوض ام لا **اجاب** لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب البحر المحيط
 وصرح به في جامع الفصولين عن فتاوى قاض خان ظهير وغيرهما والله اعلم **سئل** في بيمية زوج
 جدتها ابوايتها الرجل مهر معلوم ثم ادعت الصلح الى الخلع واراد الجدا والالب صحة الخلع على وجه
 يسقط المهر عن الزوج فالحياتة في ذلك **اجاب** ذكر البرازي في ذلك ثلاث حيل احدها ان يخالعا
 اجنبى مع زوجها على مال قدر المهر فيجب البدل على الاجنبى الزوج ثم يحل الزوج بما عليه من الصداق
 لمن له ولاية قبض صداقها على ذلك الاجنبى فيبرأ الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل والثانية ان
 يحل بالصداق على الالب يعنى ان كان وان لم يكن فعلى الجدا كما في مسئلتنا فيبرأ الزوج منه وينقل
 الى ذمته ان كان املاء من الزوج او مثله قال وذكر الحاكم حيلة اخرى ان يقول الالب يعنى او الجدا بتقبضه
 ثم يطلقا ويبرأ الزوج في الظاهر وتعتق هذا وقد صرحوا بان الزوج اذا خالعا على صداقها
 على انه ضامن له صح الخلع ويضمن الجدا للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل الدخول بها والله
 اعلم **سئل** في رجل ثلثة زوجة ان يطلقها على ارضاء ولده الذي هو حامل به وعلى امسكه
 مدة سنين معلومة فطلقها على ذلك هل يلزمها ذلك ويكون حكم الخلع **اجاب** نعم يلزمها
 شرعا وقد صرحوا بصحة الخلع على امسك الولد مدة معلومة وارضاعه اذا كان رضيعا وان لم يبين
 المدة وترضعه حولين والطلاق الكاين على عوض بمنزلة الخلع ومن صرح بذلك صاحب الوحي وغيره
 بل هو هذه المسئلة من جملة ما ينطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجوهرة انه عبارة عن
 عقد بين الزوجين المالك فيه من المرأة تبذله فيخلعها او يطلقا وفيها ايضا والغا ط الخلع
 خمسة فكون من جملة طلق نفسك على الف ولان امسك الولد مدة معينة منقذة معلومة وهي
 تنقوم بالعقد فصح جعلها بدلا عن خروج البضع عن ملكه بلفظ يقع به ذلك والله اعلم **سئل**
 في رجل قال لآخر طلق امرأتك على هذه البنقات الاربعة وعلى عشرين قرش على ففعل حل يصح ذلك
 ويلزمه دفع البنقات والعشرين من القروش ام لا يصح **اجاب** نعم يصح ذلك ويلزمه دفع
 ما التزمه كما صرح به صاحب الجواهر في باب العتق على جعل وغيره والله اعلم **باب الظهار** **سئل**
 في رجل غضب من زوجته فقال انت علي ثمة مثل اخوتي سنين فالكلم **اجاب** هو
 اليلاء على قول ابي يوسف وعلى قول محمد بن طاهر وصح انه قول الكفا فاذا عرفت انه ظهار فاللزم به عليه ان
 كان غنيا عتق رقبة فان لم يجد اي يقدر فصيام شهرين متتابعين ليس فيها رمضان ولا ايام شهرته
 الخمسة المعروفة فان لم يقدر اطعم ستين فقيرا غدا وعشاء مشبعا ولا يخلعها للزوج ولا لابيها

Copy

versity

اخراجا من بيت زوجها البقاء على عصمتها فان جامعها في اثناء الصوم استأنف واستقر
 ربه فقط وهي زوجة من كل وجه وان ترتب الاحكام المذكورة عليه فافهم والله اعلم
سئل في رجل قال لزوجته انت مثل اختي هذه الليلة ناويا المحرمة الجرد فقال الحكم **اجاب**
 موجب هذا على ما صح انه قول الكل انه ظاهرا موقت فيرتفع بعض الليل ولا يلزمه شيء بالعود بعدها
 كانص عليه في البحر وغيره والله اعلم **سئل** في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها روجي طالق
 محرمة مثل اختي ناويا مجرد حرمة المطلقة هل له ان ينكحها ام لا **اجاب** بقوله طالق وقع
 الطلاق الرجعي لانه صريح وبقوله محرمة الخ ناويا المحرمة الجردة يكون ظاهرا فتلزمه كفارة الظهار
 لقوله مثل اختي الذي هو تشبيه منصوص بحرمته على التابيد فهي اخته والله اعلم **سئل** في رجل قال
 لزوجته وقد خرجت من بيتي ان لم تعودي وتبسي في كونه مثل اختي فلم تعد ما للحكم
اجاب ان نوبنا بظاهرا او طلاقا فكما نوى وان لم تكن له نية لها كلامه ولا شيء عليه وذلك
 ما خوذما ذكرنا في الظهار في مسألة انت على مثل ابي ولا فرق بين التعليق والتخيير فان الظهار
 مما يجوز تعليقه والله اعلم **سئل** في رجل غضب من ابيه زوجة فقال هي مثل اختي فماذا يلزمه
اجاب ان لم تكن له نية فيه فهو باطل لا يلزمه شيء والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته وهي
 بحضرة امه تكون مثل هذه ما تخشيني وحدها هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاقا ام لا
اجاب لا يقع عليه به طلاق ويصير به مظاهرا ان دخلت في السنة وهذه الذي نواه ويلزمه
 كفارة الظهار وهي عتق رقبة ان قدر عليها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين متتابعين فان لم
 فعلها ان يطعم ستين فقيرا والله اعلم **سئل** في رجل يتخاضم مع زوجته فقال انت مثل ابي
 انت مثل اختي ناويا المحرمة ماذا يلزمه **اجاب** في المسئلة خلاف صحيح كونه ظاهرا فيلزم فيه
 تحرير رقبة ان قدر وان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فمها رمضان ولا ايام المنهية
 فان لم يقدر اطعم ستين مسكينا والله اعلم **باب العتق** **سئل** في بكر ادعت
 على زوجها بعد الدخول بان عتقها لم يصل اليها فطلقها على مال فزوجها ابوها بعد عشرة
 ايام لغيره هل يصح تزويجهما قبل انقضائها عدتها ام لا **اجاب** لا يصح قبل انقضائها
 عدتها لوجود الخلوة الصحيحة كمن خرجت به علما وناقا طيبة والله اعلم **سئل** في بكر صغيرة
 دخل بها زوجها ثم ان ابوها اخذها الى قريتها ومنعها عن زوجها وبلغت فادعت ان يزويها
 على حل ففرق بينهما مجرد دعواها ام لا **اجاب** لا يفرق بينه وبين زوجته بمجرد دعواها
 ان عتقها وعلى تقدير ثبوت عتقها باقراره او بقول النساء انها بكر يزوج من وقت المرافعة
 سنة كاملة ولا تحسب منها ايام مرضه ولا مرضها ولا ايام غيبته عنه ولو نجحها وهو بامر منه فان
 وطئ والابنات بالتزويج ان طلبت والله اعلم **سئل** في عتق اهل سنة ادعت زوجة البكر
 البالغة انه ازال بكارتها في اثناء السنة باصبعه لا بالآلة وهو يدعي انه ازالها بالآلة فعرضت

عليه السلام بان ما ازالها باصبعه وانما ازالها بالآلة فنكح عن اليمين محل يفرق بينهما وبينه بأكمله
 عن اليمين بعد انشاء السنة ام لا **اجاب** نعم يفرق بينهما بأكمله عن اليمين والحالة هذه اذا
 هو مما يخالف عليه ويقضي فيه بالنكول لانه اذا اقر يلزم به فيحلف فان هو حلف والا قضي عليه
 كما هو اظهر من ان يذكر والله اعلم **سئل** في رجل اسلم وتحت نصرانية بالغة ابوها يريد
 ان يفرق بينهما وبين زوجها المسلم كراهية في الاسلام هل له ذلك ام لا واذا ادعت انه لم يصل
 اليها واجله استاذ قريته الى دخول الحرم يصح تاجيله ام لا **اجاب** بقاء الكتانية في نكاح
 الكتاب اذا اسلم مقرر في الكتب متونا وشروحا ونفاوى ولا يصح التاجيل الا من الحكم الشرعي
 ولا عبرة بتاجيل غيره قال في الخانية وتاجيل العتق لا يكون الا عند قاض مضار ومدينة فلا يعتبر
 تاجيل المرأة ولا تاجيل غيرها انتهى والمصرح به في زوجة العتق اذا اجل الحاكم سنة وطلبت
 التفريق بان اقاما بانه الزوج واما بتفريق القاضي اذا ابي الزوج ولا تثبت الفرقة بمجرد اختيارها
 كما هو مصرح به في كتب الحنفية قاطبة والله اعلم **سئل** في زوجة العتق المولج لها سنة اذا هربت
 او اخذها والدها وحبسها عنه هل تحبس تلك الايام ام لا **اجاب** لا تحبس والله اعلم
باب العدة **سئل** في المرأة شابة امتد طهرها هل تعتد بالشهور ام لا من الحيض
 وليس قول ابن الشحنة في شرح الوهبانية بتسع شهور تنقضي عدة التي عدا طهرها بمتد فيما يجر
 بحر **اجاب** هو مخالف لجميع الروايات فلا يفتي به نعم لو قضى ما لك به نفذ ولا داعي الى الافتاء يقول
 نعتقد انه خطأ يحتمل الصواب مع امكان التوافق لا ما لك الحكم به ولضيق علمنا بذلك قال في نكاح
 الخلاصة قيل الحنفية ما مذهب الشافعية في كذا وجب عليه ان يقول قال ابو حنيفة كذا ذكره في النهي رفع مخالفته
 الروايات وغرابة يوم نظمه انه المذهب الذي لا يذهب والواجب طرد الغرائب وحفظ المذهب
 عنها واذا لزم ذكر ذلك على سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها يقال لو قضى به ما لك نفذ وقد نظمت نظما
 سالما من التقديرات لمتدة طهر ابنة تسعة اشهر وقاعدة ان ما لك يقرر ومن بعده لا وجه للنقض
 هكذا يقال بلا نقد عليه ينظر والله اعلم **سئل** اذا قضى ما لك في ممتدة الطهر بانقضائها
 العدة تسعة اشهر ينفذ ام لا **اجاب** لا شك انه اذا قضى ما لك المذهب في ممتدة الطهر بانقضائها
 العدة تسعة اشهر ينفذ ولا يجوز نقضه لانه لم يخالف الكتاب ولا السنة المشهورة ولا الاجماع والله
 اعلم **سئل** امرأة توفي عنها زوجها بلاء وبالموت هل لها ان تخرج من بيتها او تنقل الى غيرها
 قبل انقضائها عدتها ام لا **اجاب** ليس لها ذلك والله اعلم **سئل** في الحرة المطلقة هل تخرج
 من بيت طلقت وهي به ام لا وتجبر على العود اليه اذا اخرجت قبل انقضائها عدتها وتجب نفقتها عليه
 وكذا كسوتها **اجاب** لا تخرج منه ويجرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الا بانه
 قال ابن عمر يزوجها قبل انقضائها عدتها وتجبر على العود اذا اخرجت قبل انقضائها عدتها ولو باذن الزوج
 لان الحرمة لا تسقط باذنه فانه تعالى فلا تخرج لاليل ولا نهارا حتى ترضى الى صحن دارها من منزل الغيرة بخلاف

Copy

versity

ما اذا كانت له وصحوا بان اذ كان المنزل مستاجرا وكان الزوج غائبا وهي قادرة على رفع الاجرة
 ليس لها ان تخرج منه بل تترك وتدفع الاجرة وترجع بهاعليه اذا كان باذن الحاكم ولا يحل لاهلها
 اخراجها ولو امرها ابوها بذلك وعليها ان تعصيهما وقد حثوا على ملازمة النساء لبيوتهن مطلقا
 اكثر منه مطلقا فانهم يحل لهم الخروج باذن الزوج بخلاف المطلقات اذ الاذن فيما
 فيه معصية الله تعالى وتجب عليه نفقة المعتدة ويدخل في مستأها الكسوة اذا طالت بان كانت
 حاملا او ممتدة الطهر والله اعلم **سئل** في المتوفى عنها زوجها اذا كانت تسكن مع رفيق
 يستحق الميث فيه السكنى بسبب شرط الواقف فاخرجها المستحقون هل لها السكنى فيه رخصا
 عليهم ام لا وطم اخراجها **اجاب** نعم لهم اخراجها والله اعلم **سئل** في رجل غائب قريبا
 طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة اشهر ثلاثا وارسل كتابا اليها هل يصدق في اسقاط نفقتها
 ام لا وطم النفقة حتى تنتقض عدتها من تاريخ علمها وعليه وفاء مهرها المشروط بحلوله بطلانها
 ام لا **اجاب** ان كذبته نفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام قدمه ان العدة تعتبر من وقت
 الطلاق في اقراره يعني الزوج بالطلاق في زمان مضي الا ان المتأخرين اختاروا وجوب المدة
 من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج باخذها واربع سواها زجره حيث كتم طلاقها لكن لان نفقة
 ولا كسوة ان صدقة في الاسناد لان قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبت
 في الاسناد وقالت لا ادري فن وقت الاقرار وان صدقة في حقها من وقت الطلاق في حق الله تعالى
 من وقت الاقرار انتهى والحاصل انه لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقها اجماعا في النفقة والكسوة منها
 وعليه وفاء مهرها المشروط بحلوله بطلانها اجماعا والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته وله
 منها بنت رضية تمتد عدة امرا صالحها على دراهم مسماة هل يصح الصلح ام لا **اجاب**
 لا يصح الصلح قال في البحر واذا صالح الرجل امراته على نفقتها ما دامت في العدة على دراهم مسماة لا
 يزويها عليها حتى تنتقض ينظر ان كانت عدتها بالحيض لا يجوز الصلح للجهالة وهذه عدتها
 بالحيض فلا يصح الصلح للجهالة بالعدة ويجب عليه النفقة ما دامت تحيض والله اعلم **باب**
ثبوت النسب **سئل** في ابن الهاشمية هل هو هاشمي ام لا واذا قلتم لا هل ثبت
 له شرف ام لا واذا قلتم نعم هل يتسلسل في اولاده ام لا **اجاب** لا شبهة في ان له شرفا وكذا
 لا اولاده اما اصل النسب فمختص بالاباء والقائل بهذا قد نهى للنسب الواضح واتبع الوجه
 الاصح اذ بادى نسبة اليه صلى الله عليه وسلم ثبت الشرف والسيادة فاذا ثبت هذا القدر
 لابن الهاشمية ثبت لا اولاده واولاد اولاده الى اخر الدهر لوجود نسبة تمام النسب
 ولنا في ذلك رسائل مسماة بالفوز والغنم في مسألة الشرف من الامم فن اراد زيادة في ذلك
 فليرجع اليها والله اعلم **سئل** في علي بن عبد الله الجواد ابن الامام الشريف جعفر وابن سيدتنا
 زينب بنت فاطمة الزهراء رضي الله عنهما بن رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له ولا اولاده وزيين

وعشرة شرف مثل شرف الحسينية والحسينية وحمل العامة للخضراء على رؤسهم ام لا **اجاب**
 يطلق عليهم انهم اشراق بلا شبهة اذ اسم شريف يطلق على كل من كان من اهل البيت سواء كان
 حسنيا او حسنيا او علويا او جعفريا او عقيليا او عباسيا كما كان كذلك في الصدر الاول
 وان قصر الخلفاء الفاطميون اسم الشرف على ذرية الحسن والحسين فقط لكن لهم شرف الال الذي تحرر الصدقة
 عليهم لا شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم انه ينسب اليه اولاد بناته ولم يذكر وامثله ذلك في اولاد بنات
 بناته فالخصوصية للطبقة العليا فقط فاولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وام كلثوم وزينب
 ينسبون اليها في نسبهم اليه صلى الله عليه وسلم واولاد زينب وام كلثوم ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وعبد الله
 لا الهم ولا الى ايها صلى الله عليه وسلم لانهم اولاد بنت بنت لا اولاد بنت بحري الامر فيهم على قاعدة
 الشرع الشريف في ان الولد يتبع ابيه في النسب لا امه وانما خرج اولاد فاطمة وحدها للخصوصية التي
 ورد الحديث بها وهي مقصورة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي للآل يشملهم واما
 الشرف الاخص وهو شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فلا فافهم والله اعلم واما العامة للخضراء والعلامة
 للخضراء فليس لها اصل في الشرع الشريف ولا في السنة ولا كانا في زمن القديم ولكن ليس بها بدعة
 مباحة لا يمنع منها ولا يؤمر بها اقصى ما في الباب انه اذا حدث التمييز بين الجاين ان يختص
 بها المستببون بها اليه صلى الله عليه وسلم ذرية الحسن والحسين وان يعي في كل اهل البيت كل جاين
 شرعا والله اعلم **سئل** في رجل مات عن لام معروفة غنوا الناس طلبت الاختصاص بالاشرفا
 ورد افادعي جماعة انهم ابنا عم عصبة له وليس لها سوى السدس هل يعطون بمجردهم
 ام لا وهل اذا شهد جماعة بانهم ابنا عم يكفى ذلك في شهادتهم ام لا بد من ذكر الجرد **اجاب**
 لا يعطون بدعواهم واذا شهد الشهود ولم يذكر الجرد الذي يحتجون فيه مع الميث لا تصح شهادتهم
 لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكره صريح به في جامع الفصولين والله اعلم **سئل** في رجل
 زوج ام ولده من نريد بعد ان استبرأها فدخل بها الزوج ثم بعد مضي اشهر من وطئها ظهر
 بها حمل وكل من السيد والزوج ينتف كونه منه فالحكم الشرعي فيما اذا وضعت لاقول من ستة
 اشهر من وطئ الزوج او لاكثر منها منه وعلى تقدير انها كانت حاملا عند التزويج وكان
 السيد لم يعلم به حين ذاك اعليه جناح في ذلك ام لا **اجاب** ما في المولي فصيح مطلقا
 اذا المصريح به في كتب علمائنا فاطمة صحيحة وفيه ولد المولى وسواء ولدت لستة اشهر
 او اكثر واذا كان لاقل يصح نفية ومع صحة نفية لا يثبت نسبته من المولى مع نفية ولا جناح
 على السيد في ذلك والله اعلم **سئل** من ولده المرحوم الشيخ محي الدين نظرايا من سما بعلوم
 اضحى بها كالهلال ما اثنان كل ينادي انا ابن عم ابن خالي **اجاب** هذا الخ ابوي مزوج
 بالحلال اختا لهذا وهذا كذلك فافهم مقال فابن كل ينادي انا ابن عم ابن خالي **باب**
الحضانة **سئل** في صغير يتيم له ام متزوجة باجنبي واخت لاب كذلك فهل تحضنه

فان العلم بصله تعالى ذكره
 ان من خصا يصح عليه حكم

امه ام اخته **اجاب** حيث لم يكن للصغير عصبه محرم ولا ذوي رحم من غير العصبيات
كالاخ من ام وعم من ام وخال ولم يكن له غير الام المذكورة والاخت المذكورة وقد قام
كل منهما مانع من استحقاق الحضانه فالبقاء عند امه اولى من ابقائه عند اخته كما لشفقة
الام كما افته شيخ الاسلام تهما بالدين الحلي رحمه الله تعالى والله اعلم **سئل** في امرأة اختلعت
من زوجها بارضاع ولده الذي هي حامل به وحضانه اذ اولدته سنة هل يجوز ام لا
وهل اذا طلعت على ذلك اجرة بعد السنة والاب معسر وله اخت لايه ترضعه وترعى بها
وابت امه ذلك الاب لا جريز من غيرها ويرفع للاخت ام لا **اجاب** يجوز للخلع على ذلك
ويلزمها الوفاة به واذا ابت امه امسكه وارضاها الابا جرة واخته تقبله بحانا يرفع اليها
صرح به في الثانية والبرارية والخاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله اعلم **سئل** في الام
تحضن الصغيرة الى متى وهل يلزمها كفايل يكفلها خشية ان تغيب بها وتسافر ام لا **ج**
الام اولى براحة تحيض كما هو ظاهر الرواية وعليه المتون وفي رواية عن محمد بن جعفر عن حماد بن عمار
الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كفايل يكفلها فيما ذكر والله اعلم **سئل** في الام الحاضنة المبتونة
المنقضية عدتها اذا طلعت اجرة لحضانتها اولادها الصغار هل تجاب الى ذلك وايضا
اذا احتاجوا الى خادم يلزمه ويلزم بسكنها ايضا ام لا **اجاب** نعم تجاب الى ذلك كل اذ هو
واجب على الاب كسوتهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه ولزوم سكن
الحضانه على الاظهر صرح به غير واحد والله اعلم **سئل** في بكر بالغة عاقلة لها راي
يريد عها ان يضمها وهي تابه ولا تريد الى الانضمام الى امها الصالحة العازية هل يقدر
على ان يضمها اليه جيرا ام لا **اجاب** لا يقدر عها على ذلك ولا يمنعها عن المكث عند امها
والله اعلم **سئل** في مراهقة نصرانية تتزوج في ضمها اخواتها المسلمون واخواتها النصرانيون كل يريد
ضمها لنفسه فعند من تكون **اجاب** تكون عند من اختارت الكون عنده اذا المراهقة
حكمها حكم البالغة في ذلك والله اعلم **سئل** في صغيرة لها ام وجددة ام ام واخت سقيمة
ساقطات الحق من الحضانه لكونهن متزوجات باجانب ولها اخ لاب هل له ان يحضنها ام لا
اجاب نعم ساقطات الحضانه بالتزواج بالا جانب كالميتات كما في البحر وغيره حق الحضانه
للاخ والحالة هذه وفي التاتارخانية بعدوان رمز المحيط واذا اجتمعت النساء ولهن ازواج
اجانب يضعه القاضي حيث يشاء والله اعلم **سئل** في صغيرة لها عم عصبه وام تزوجت
بالاجنبى وخال من يلى انكاحها وحضانتها **اجاب** العم هو الذي يلى لانكاح واما الحضانه
فحيث لم يوجد من يتقدم على العم مثل الجددة والاخت والحالة والعمة ونحوها فللعلم اخذها والله اعلم
سئل في اب معسر له من مبانته صغيرة سنهما اريد من سنتين ابت امها ان تربها
وتحضنها الابا لاجرة وقالت جدتها ام ابها ان اربي ولدولي الفقير بلا اجرة هل تسقط

حضانه الام وتكون الجدة اولى به ام لا **اجاب** نعم تكون اولى بها في الصحيح كما صرح به
في البحر وغيره والله اعلم **سئل** في غلام صبيح بالغ هل لايه يضمه اليه ومنعه من السفر اذا وقع
منه شيء قال في البحر نقل عن الظهيرية والغلام اذا عقل واجتمع رايه واستغنى عن الاب ليس للاب
ان يضمه الى نفسه الا اذا كان غير مامون على نفسه فلا يه ان يضمه الى نفسه وليس عليه نفقة الا ان
يتبرع وفيه نكاح عن الولو الجية اذا كان يخشى عليه شيء فالاب اولى من الام وفيه نقل عن الشيخ
ان للاب ان يؤدب ولده البالغ اذا وقع منه شيء وفي التاتارخانية والامر اذا كان صبيحا ان اراد
ان يخرج الى طلب العلم فلا يه ان يمنعه وفي كراهة الثانية وكان محمد بن الحسن صبيحا وكان ابو
حنيفه رحمه الله يجلسه في درسه خلف ظهره او خلف سارية مخافة خيانة العين مع كمال تقواه
وفيها قبله نقل عن العتابة الصبي البالغ مبلغ الرجال اذا لم يكن صبيحا حكمه حكم الرجال فان كان
صبيحا فهو في حكم النساء وهو عورة الى قدمه الملتقط يعني لا يحل للرجال النظر اليه يعني عن
شهوة فاما النظر لاعتباره شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالنقاب وفي حكم الصلوة كالرجال وفي الملتقط
الناسرى فاما التسلام والنظر لاعتباره شهوة فلا بأس به وفي استحسان كفاية الشعبي على واحد من
العباد روى في المنام فقبل له ما فعل الله بك قال كذب استغفرت منه غفر لي الا ذنبا
استحييت ان استغفر الله عفا فعذبت بذلك الذنب فقبل ما هو قال نظرت الى غلام شهوة
قال القاضي سمعت الامام ان مع كل امرأة شيطانين ومع الغلام ثمانية عشر شيطانا
انهم وفي البحر في كتاب الحج فتلا عن النوازل ان كان الابن امرد صبيح الوجه للاب ان يمنعه
عن الخروج حتى يلحق انتمى والحاصل ان طاعة الوالدين واجبة بالنص وهو حكم ظاهر في الشرع
الشريف والآيات والاحاديث في ذلك اكثر من ان تحصى والله اعلم **سئل** في غلام عقل غير
انه مامون على نفسه فمن يضمه اليه **اجاب** قال في الظهيرية الغلام اذا عقل واجتمع رايه
واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مامونا على نفسه فكان له ان يضمه
الى نفسه انتهى وقال في منهاج الحنفية لا عقيلي وان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضانه فمن سواه
في العصبية اولى الاقرب فالاقرب انتهى فهذا مقيد لكونه لا يستقبل بنفسه الا اذا كان مامونا عليه
ولتقديم الاقرب فالاقرب من العصبية ولا شك في اشتراط كون العصبية غير فاسق يخشى
عليه العصبية لديه والضياع عنده والله اعلم **سئل** الصبي اذا انقضت مدة حضانه
هل له عصبية ان ياخذه من امه ام لا **اجاب** نعم يضمه العم قال في منهاج الجلال الدين
ابن حفص عمر بن محمد بن عمو الا نصارى العقيلي من الحنفية ان لم يكن للصبي اب وانقضت
الحضانه فمن سواه من العصبية اولى الاقرب فالاقرب والله اعلم **سئل** في المبانة المنقضية
عدتها اذا طلعت اجرة للحضانه لانيها الصغير من الاب هل تجاب الى ذلك واذا وجد الاب من
غير محاربه من يحضنه مجانا يكون اولى من الام ام لا **اجاب** نعم تجاب الى ذلك ويفرض لها

٢٠
وقاديه

اجرا مثل ولا يدفع لمن لاحق لها في الحضنة ولو تبرعت في حالة ما من الحالات كالاجنبية
كما صرح به في البحر وغيره والله اعلم **سئل** في بكر بالغة عاقلة مستقلة بربها لها ام واب
يريدون يسكنها مع ضرة اقربا ويفرق بينها وبين اقربا هل ذلك ام لا **اجاب** حيث كان
لها راي وعقل ودخلت في السن ليس لا يكرهها ان تسكن معه لاسيما مع ضرة امها
ولها ان تنزل حيث احبت حيث لا يتخوف عليها صرح بذلك في الظهيرية والله اعلم **سئل**
في يتيمة ادعى زوج عمها ان اباها قبل موته زوجها لانه الصغير وقبل النكاح له لتتزوج
لعمه من اقربا هل على تقدير ثبوت ذلك بالبينة العادلة تسقط حضنته الام ام لا
اجاب لا تسقط حضنته الام مادامت الصغيرة لا تصلح للرجال صرح به في البحر
والمنع نقلا عن القنية والله اعلم **سئل** في الغلام اذا استغنى عن امه فصار ياكل ويلبس
وليس يستحي وحده هل لامه عليه حضنته ام لا ويصبر ابوه احق بضمه اليه لتاديبه
ليختلف باداب الرجال واخلاقهم **اجاب** نعم اذا كان بهذه الصفة انتهت
عنه حضنته امه وصار ابوه احق بضمه وقد طبقت على هذا المتون والشرح والفتاوى
والله اعلم **سئل** في صغيرة سنها يزيد على ثلاث سنين ولها زوج وام متزوجة
باجنبى لا غير ذلك من العصباء وغيرها وزوجها يخشى عليها من الام وزوجها
ان يتغيبا بها فيضيع حقه لكونها غريبين ويخشى ايضا منهما ان ياكل مهرها
بالباطل هل للقاضي ان يضعها حيث شاء ليوث على نفسها ومالها وبامر الزوج
بالانفاق عليها من مهرها حتى تطيق الرجال فيامر عدولا بقبض بقية مهرها من
الزوج ودفعها اذا بلغت وانس رشدها ام لا **اجاب** نعم للقاضي ذلك فقد
صرحوا في باب الحضنة بان حيث لم يكن للصغيرة عصبه ولا من لاحق حضنته يضعها
القاضي حيث شاء وساقطت الحضنة كالاجنبيات وقد نقل ذلك في مجمع الفتاوى
عن المحقق فكيف لا يكون له ذلك مع الخشية المذكورة هذا لا يخالف فيه احد والله اعلم **سئل**
في يتيمة لا مال لها تريد عندها حضنتها مجانا واقربا تريد ان تفرض اجرة لحضنتها هل لها ذلك
ام لا **اجاب** حيث ابت الام ان تحضنها الابا جرة تدفع اليه العمة ولا يصح للام ان تفرض
لها عليها شيئا لترجع به عليها بعد بلوغها اجماع العلماء والله اعلم **سئل** في رجل معسر
له ابن رضيع من مبانته وبنت سنها ست سنين وامه تريد حضنتها مجانا وامها تاكل
ذلك الابا جرة هل يدفع الجدة ام لا **اجاب** المصريح به في الزيلعي وغيره ان الاجنبية
اذا تبرعت بارضاعه والام تطلب الاجرة ولا ترضعه الا بها فالاجنبية اولى وامس الحضنة
فالصحيح ان يقال للام ما ان تمسكى الولد بغيبا جروا ما ان تدفعه للجدة او لمن لاحق لها
في الحضنة كما في الحائنة والبرازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله اعلم **سئل**

في رجل اخ قاصر يريد ان يضم اليه اتقا لغرضه وجدته تريد ان تضم اليها وسنه مناهف البلوغ
ويخشى عليه عندها غن الاولي منها يضم اليه **اجاب** حيث عقل واستغنى برأيه انتهت حضنته
جدته ولم يبق لها عليه حضنته وان خشي عليه لاضية ضمها الى نفسه كما يستفاد من كلامهم والله اعلم
في رجل مات عن زوجة وبنت منها وعن اخوة يريدون انتزاعها من اقربا هل لهم ذلك ام لا
احق لحضنتها مادامت عازبة واذا طلعت لحضنتها اجرا هل تجاب الى ذلك ام لا **اجاب**
ليس لاحد انتزاعها من اقربا وابطال حضنتها والام احق بها من كل احد مادامت عازبة وفي البرازية
ان الام تستحق اجرة على الحضنة اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لابيها وهو باطلاقة يعم اي في
مال المحضون او مال ان كان لا مال له وان لم يكن له مال ولا اب وجب عليها حضنته ديانته والله
اعلم **سئل** في يتيمة رضيع سنه دون سنة واخر سنه دون خمس سنين واخر سنه سبع سنين
فرض القاضي لحضنته امهم لهم سبع قطع مصرية كل يوم وهو غيب فاحس هل يصح ذلك ام لا
اجاب اما الغيب الفاحش في مال الايتام فلا قائل به اصلا من العلماء الكرام ويسترد منها
الزائد بالكلام واما استحقاقها الاجرة ففيه خلاف قيل لا تستحق فقد سئل القاضي القضاة فخر
الدين خان عن المبتوتة هل لها اجرة للحضنة بعد فطام الولد قال لا وبوضعه اذا كان هناك
اب والوجه فيه انها من لها والشخص لا يستحق اجرة على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم
الاب نعم لها اذا كانت محتاجة ان تاكل من مال اولادها بالمعروف والا على وجه انه اجرة حضنتها
وقيل تستحق على الاب ولا اب هنا والحضنة واجبة عليها القدر رتبها عليها ولا تستحق الا الاجرة
على اداء الواجب عليها وهذا تحوير هذه المسئلة والناس عنه غافلون ولقد كتبت على حاشية
نسختي جواب الفتاوى على قوله فيها سئل قاضي القضاة الخ ما يعلم منه ان المتوفى عنها
زوجها لا اجرة لحضنتها من باب اولى لكن اذا كانت محتاجة وللولد مال لها ان تاكل منه بالمعروف
وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ والله اعلم **سئل** في رضيع يتيمة لا مال له وله اخ لابي معسر وامه ذات
لبن هل اذا طلعت من القاضي ان يفرض لها اجرة لارضاعه وحضنته عليه يجيبها ام لا وتجبر
على ارضاعه وحضنته مجانا **اجاب** لا يجيبها القاضي الى ذلك بل لو كان للرضيع اب معسر
تجبر امه على ارضاعه كما صرح به في البحر نقلا عن الحائنة فكيف الاخ والحضنة بهذا الحكم اولوية والله
اعلم **سئل** عن الجدة ام الام اذا كان لها حق للحضنة وطلبت من الاب اجرة هل لها ذلك ام لا
اجاب نعم لها ذلك والله اعلم **سئل** في صغير يتيمة بلغ من السن سبع سنوات وامه
متزوجة باجنبي طلب ابن عمه المراهق ضم اليه هل يجاب الى ذلك ام لا **اجاب** ان ادعى المراهق المذكور
البلوغ دفع اليه قال في المنهاج للعقيلي وان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضنة فمن سواه من
العصبه اولى الاقرب فالاقرب غير ان لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والناظرانية و
غيرها وانما يتدبر دعوى البلوغ لان الصغير لا حق له في الحضنة لانها من باب الولاية كما في نزع المهر لان ملك

وليس هو من اهل الولايات كما صرح به في الاستبانه والنظائر والله اعلم **سئل** في محضونه لها
 ام امه وام اب واب مؤسر هل يفرض لام الام اجرة للحضانه ولو طلبتها ام الاب بمجانا **اجاب**
 ام الام احق في باب الحضانه من ام الام كما صرحوا به قاطبة واما اولويتها به وان طلبتها
 ام الاب بمجانا فالمفهوم من كلام الخايزي والخلاصة والظهيرية والبزازية وكثير من كتيب
 المذهب المعتمدة انه مع يسار الاب ام الام او لي منها بالتقيد هم الدفع الى العمة مجازا
 يكون الاب معسرا ففهم منه عدم الدفع اليها اذا كان مؤسرا وقد ذكر في البحر ان العمة ليست
 بتقيد بل المراد بها كل من كان له حق الحضانه في الجملة وقد تقرر ان مفهوم التصانيف حجة يجعل به
 فعلم بانقلناه اولوية على ام الام لاب حيث لم تطلب زيادة على اجرة المثل والله اعلم **سئل**
 في مبتوتته طلبت اجرة لحضانه ولوها مع بقاء عدتها هل تستحق اجرة للحضانه مادامت
 في عدة الاب ام لا **اجاب** لا تستحق اجرة بسبب حضانه ولو لها مادامت في العدة والله
 اعلم **سئل** في بكر بلغت مبلغ النساء واختارت ان تكون عند اخيها الامها دون عانتها
 هل لها ذلك وان ابنت العجات حيث لم يكن فاستأجنت عليها عند **اجاب** لها ذلك ففي
 التا تاريخية عن الاخيرة في البكر اذا بلغت الاولياء ضمها وان لم تحف عليها الفساد
 اذا كانت حديثة السن فكيف وقد انضم الى ذلك اختيارها لها والله اعلم **سئل** في صغيرين
 لها جدة ام امه عاجزة عن حضانتها وام اب قادرة عليها هل يدفعان لام الاب
 القدرة لا لام الام العاجزة ولا لخالاتها وان كن قادرات **اجاب** من شروط الحضانه
 الحضانه فان شروطها ان تكون حرة عاقلة امينة قادرة وام الاب مقدمة على الخالات والله
 اعلم **باب النفقة** **سئل** في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي
 ففرض لها القاض على الغايب برسم نفقتها وكسوتها عن كل يوم قدر ما يستحق واذن لها القاضي
 في الاستدانة لذلك والنفقة بينة الرجوع المذكور على الزوج المذكور فهل ان قال الزوج او
 وكيل انها لم تستدن وقالت هي استدنت يكون القول قوطا في الاستدانة والانفاق **اجاب**
 حيث فرض القاضي لها النفقة فلها الرجوع بها عليه لما مضى من المدة سواء استدنت او لم تستدن
 لانها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة الاقارب لكن اذا قدر سقوطها مثلا بالموت وادعت
 الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل مجرد قولها وتحتاج الى بينة فان مجرد الامر بالاستدانة
 لا يكفي لا بد من الاستدانة حقيقة وقد غلط بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجرد الامر
 يكفي لعدم السقوط وانما قلت بالموت لان الطلاق باقاسمه فيه خلاف قال في البحر والذي يتعين
 المصير اليه على كل مضت وقاض اعتماد عدم السقوط لما في ضده من الاضرار بالنساء ووجه تكليفها
 البينة فيما قدرناه انها تدعى امر عارضا وهو الاستدانة والزوج ينكره وهذا ظاهر ومصرح
 والله اعلم **سئل** في مبتوتته خرجت من البيت الذي وجب عليها الاعتداف فيه وعصت في

لترجع بيده على الزوج وقد
 استدنت ذلك

ذلك

ذلك امر زوجه حية صارت ناشرة هل تجب لها نفقة ام لا **اجاب** نفقة العدة كنفقة النكاح
 تسقط بالنشور وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله اعلم **سئل** في الزوج هل عليه
 ان يسكنها اذا مفردة ليس فيها احد من اهله وتكون بين قوم صالحين يعينونها على مصالحها
 ودنياها ويمنعون الزوج عن ظلمها ان اراده وليس له ان يشرك معها غيرهما ام لا ويكفيها
 بيت واحد من دار ذات بيوت الا ان يكون بجميع مرافقة من مطبخ وبيت خلاء ومالا يد لها
 منه في السكن كما صرح به كله علما وثنا والله اعلم **سئل** فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر ببلدية
 الغايبين مجلس الحكم لزوجته واولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج مع تيسرها بلا شقة
 هل يجوز ام لا **اجاب** لا يجوز ذلك والحال هذه نفقصر في البحر في اول باب النفقة انه يشترط
 لوجوب الفرض على القاض وجواز منه شرطان احدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما
 عمل بقول زفر في الغايب لاحتياج الناس اليه وذلك في الغيبة مدة وحيث كان حاضرا
 في البلد مستمرا احضاره للقاضي لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح كلامهم والله
 اعلم **سئل** في رجل رملى تزوج غزيرة ولم توجد النقلة بعد وهو يتعهد بها بارسال
 نفقة من الرملة الى غزيرة فرضت عليه درهم لى قاض غزيرة وهو الرملة في غير مراجعة واحضار
 مع امكان ذلك لكون المسافة بينهما دون مدة السفر هل يصح هذا الفرض ام لا يصح **اجاب**
 فرض النفقة من القاضي قضا كما صرحوا به وقد جوزوه لزوجته الغايب على توليها فرحاجة الناس
 رفقا بهم وقد صرح في البحرنا قلا عن الصيرفية ان شرط صحة ايجاب النفقة في غيبة الزوج ان
 تكون مدة سفر قال وهو قيس حسن يجب حفظ فانه فيما دونها يسهل احضاره ومراجعته
 انتهى فقد انتفت العلة التي لاجلها خالفنا ظاهر الرواية وعلمنا بقول زفر وهي الحاجة والا فخطار
 الى القضاء على الغايب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضاره ومراجعته والله اعلم
سئل في رجل تزوج صغيرة رقيمة مشتهات من امها ودخل بها قبل ان يوفها المعجل والاول
 تركها عند امها وامتنع من الانفاق عليها هل لها مطالبة بالنفقة والكسوة والسكنى
 والمهر المعجل حيث كان معترفا به ام لا **اجاب** على الزوج رزقها وكسوتها واسكانها
 حيث سكن وفاء ما يوفته من معجل صداقها واذا امتنع من ذلك تحبس لينفق عليها
 ويحبس ليوفى بها ما اعترف به من معجل صداقها والله اعلم **سئل** في رجل غاب وترك
 زوجة بلا نفقة هل اذا رفعت امرها الى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا
 ويامر بها بالاستدانة لترجع عليه ام لا **اجاب** نعم يفرض لها النفقة رفقا بها حيث كان
 عالما بالنكاح او برهنه عليه ان لم يكن عالما به قال في المتن الا بحر وهو المختار وفي كثير
 من الكتب وبه يعني صرح به في المهر ويحمل القضاة اليوم عليه للحاجة فيفضي به ويأخذ
 اكثر المشايخ حيث لم يكن حضوره متيسرا والله اعلم **سئل** في المرأة اذا سلمت نفقة

من غير مرفق **اجاب** نعم على الزوج كانها
 في دار مفردة ليس فيها احد من اهله وعليها ايضا
 ان يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على
 مصالحها ودنياها ويمنعون الزوج عن
 ظلمها اذا اراد ظلمها وليس له ان يشرك معها
 غيرهما ولا يكفي بيت واحد من دار ذات
 بيوت

قبل استكمالها شرط تعجيلها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه وهل تجبر عليه ان تكن
مع ضررتها في محل واحد ام لا **اجاب** لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت
سلمت نفسها وبه صرحت المتون قاطبة ولا تجبر على السكن مع ضررتها في بيت بل ولا في دار
حيث لم يتوفر حقها لما فيه من الاضرار والله اعلم **سئل** في رجل فرض على نفسه لزوجه نفقة
ومضى زمان هل تلزمه النفقة التي وقع عليها الرضا كما تلزمه بالقضاء ولا تسقط بمضى الزمان
ولا بغيبه الزوج **اجاب** نعم النفقة تصير ديناً على الزوج بالرضا كما تصير ديناً عليه
بالقضاء ولا تسقط بمضى الزمان والغيبه والله اعلم **سئل** في امرأة يريد زوجها ان يغيب
عنها وتخشى من عدم النفقة وتريد ان تأخذ منه كفيلاً بالنفقة هل يجيبها القاضي الى
ذلك ام لا **اجاب** نعم يجيبها في اخذ الكفيل الى شهر وهو قول ابو يوسف استحساناً منه وعليه
الفتوى كما في الولوالجية والظهيرية وغيرهما والله اعلم **سئل** في امرأة تحققت السر من
زوجها فطلبت منه كفيلاً بالنفقة فكفله والده فيها وفيما يترتب لها عليه شرعاً فساد
الزوج فرفعت امرها الى القاضي ففرض لها ما يكفها وابنتها مقداراً معلوماً لكل يوم واذا
لها في الاستدانة والرجوع على زوجها او على والده كفيل فهل هذه الكفالة صحيحة فلهما
ان تطالب ايها شاءت بنفقتها ام لا فلا تطالب بهما الا زوجها **اجاب** نقل في البحر في الذخيرة
جواز اخذ الكفيل في مسألة مريد السفر سواء كانت النفقة مفروضة او لا فراجع ان شئت
ولا شك انه ينبغي على قول ابو يوسف وعليه الفتوى كما صرح به في الولوالجية فعليه المطالبة ايها شاءت
بنفقتها كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في نفقة المستدانة بامر القاضي بعد موت الزوجة هل
للدائن مطالبة الزوج ام مطالبة ورثتها ليؤد ومن تركها او هو بخير **اجاب** هو بخير لما
صرح به صاحب البحران فانثورة امرها بالاستدانة دون امر الزوج بهما ان يصير له المطالبة
على شخصين الزوج والمرأة فان طالب الزوج فلا كلام انه وفي دين الزم في ماله وان اتبع التركة
فاخذ منها ترجع الورثة على الزوج تحصرهم منها والله اعلم **سئل** في صغيرة مزوجة لرجل
ودعها ابوها الرجل وامره ان ينق عليها ويرسها الى ان تدخل بزوجها وله ثلثون قرشاً
من مهرها وكفل الزوج ذلك فوقع منها عشرين ثم مات بعد ثلاث سنين ويطلب العشرة
الباقية هل ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي انفقها في هذه المدة تبلغ الثلاثين ورباً تزدياً
اجاب نعم ذلك فيطالب ايها شاء وتجب من المهر والله اعلم **سئل** في تيممة لامال لها امام
وخال وابناء عم موسرون فعلى من يجب نفقتها **اجاب** تجب على امها لا على خالها ولا على
ابناء عمها اما الخال فلما صرحوا به من تاخير اب الام فكيف بابنه الذي يدعى به وقد
خص في المنهج للحنيفة مشاركة الام بالعصبة المحرم فخرج غير العصبة كالحال وتوهم
مشاركة الام في غايه البعد والله اعلم **سئل** فيما لو امر ابو الصغيرة امرأته التي هي منكوحة

الغير بالانفاق على الصغيرة من مالها وترجع عليه ففعلت ثم مات هل ترجع في تركته ام لا
اجاب نعم ترجع في تركته كما اوضحت ذلك في حاشيتي على البحر الرائق والله اعلم **سئل** في رجل صالح
مطلقة عن نفقة عدتها بالحيف بسبعة قروش فهل يصح ذلك ام لا واذا قلتم بعدم الصحة هل يلزمها
رد الزايد على نفقة مثلها المدة ام لا **اجاب** لا يصح هذا الصلح كما جزم به في البحر فتلا عن
الذخيرة وجزم به في التاتارخانية نقلاً عن الفتاوى الكبرى وجزم به في الولوالجية وكثير من
الكتب ويحجب مشايخنا جوازها كما نص عليه في الخلاصة وعلى ما هو الراجح اذا دفع بنا وعلمانه
لازم له فيما زاد على نفقة مثلها كما انزلها لو طالت عدتها ولم يكفها المصالح عليها فطالب بكفايتها
كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل قبض بعض مهر بنته الصغيرة وانفق عليها وعلى نفسه معسر
ومات هل ما بقي موروث على فرايض الله تعالى ولا يرجع عليه بشي مما اتته ام لا **اجاب** نعم ما بقي
بذمت موروث على فرايض الله تعالى ولا شيء على الاب مما قبضه وانفق كونه معسر حال اذ له ذلك حال اذ صار
نص عليه كثير من علماءنا والله اعلم **سئل** في كبرة فقيرة لها اب وام هل تجب لها النفقة عليهما
اذا ثلثا ام تجب على الاب **اجاب** تجب على الاب وحده على الظاهر والله اعلم **سئل** في يتيم لا مال له
ولابن عم فقير وام هل تجب نفقة على ابن العم وحده ام على الام وحدها ام عليها ام لا ولا **اجاب**
تجب نفقة على امه لا على ابن عمه لانه ليس بمحرم وان كان وارثاً وشرط النفقة على القريب ان يكون
محرماً والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته فخرجت بلا مسوغ شرعي من البيت الذي كان اعدته
لسكنها حال بقاء النكاح فسكت في دار اخرى تعنت منها هل تكون ناشرة بذلك فتسقط نفقة
على عدتها ام لا **اجاب** نعم تكون ناشرة فتسقط نفقتها ولو مقضاً بالعدم وجبها
وهو الاحتباس في البحر نقلاً عن الذخيرة المعتدة اذا خرجت من بيت العدة تسقط
نفقتها ما دامت على النشور وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة ان تكون مجبولة في بيته
قال جواباً عن حديث فاطمة بنت قيس المبانة ولم يخالف احد من ائمتنا في سقوط نفقة
المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها ان تعتد فيه بغير وجه شرعي والله اعلم **سئل**
في امرأة اسلمت ولها زوج نصراني ابني اسلم فطلقها ولها منه فطيم هل يلزم الزوج مؤخر
صدقاتها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهل لها حضنة **اجاب** نعم يلزم الزوج مؤخر صدقاتها
ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الثياب وهي احق بحضنة ما دامت
ايمة والله اعلم **سئل** في رجل مات عن اربعة اولاد ذكور وانثى كلهم قاصرون وعن ثلاث بنات
بالغات وليس للقاصرين مال ينفق عليهم والاخوان الثلاث يدعون الفقر ولم يعمهم عم شقيقة موروثة
هل تجب نفقة الايتام القاصرين على العم الموروثة ام لا **اجاب** نعم تجب نفقتهم على عمته الموروثة
والقول قول الاخوان انهم معسران بايمانهم وعلى مدعي اليسار عليهن البينة وقد صرح علماءنا
بان المعسر كالميت والمسئلة صرح بها في البحر والذخيرة والولوالجية وكثير من الكتب قال في الذخيرة

وهذه النفقة لا تجب الا على الموسرين فلا تجب على الفقراء قليل وكثير لان هذه النفقة تجب بطريق
 الصلة والصلابة تجب على الاغنياء دون الفقراء والله اعلم **سئل** في رجل تاجر مع زوجته
 فارادت الذهاب الى دار والدها فخلق بالطلاق ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الى داره الا
 بعد ختام السنة وذهبت الى دار والدها بغير اذن زوجها ثم ان زوجها اذن لوالدها
 ان تبقى عنده الى ختام السنة المحلوف عليها هل يلزم زوجها نفقتها مدة اقامتها عنده والدا
 ام لا **اجاب** نعم يلزم زوجها نفقتها للرضا باقامتها عنده والدا فقد صرح في فتح القدير
 ان النشوز المسقط للنفقة عدم موافقة الزوج سواء كان بعد خروجها او امتناعها عن ان تجي
 الى منزله وهما موافقة الزوج على اقامتها عنده والدا خشية بالبحث موجودة فلا وجب سقوط
 نفقتها والله اعلم **سئل** في رجل غاب عن زوجته هل يجب على امية نفقتها ام لا **اجاب**
 لا تجب كما صرح في الخلاصة وتؤمر بالاستدانة والرجوع عليه اذا حضر والله اعلم **سئل**
 في صغيرين لهما نفقة عاجزة وعم ملئ واب غائب غيبة منقطعة هل يلزم عنها نفقتها ام لا
اجاب نعم يلزم عنها نفقتها اذ يجبر الابعد اذا غاب الاقرب وبأنوثة الام وقرها وغنا العمة
 عليه نفقتها احياء لمهجرتها والله اعلم **سئل** في صغير له ام وعم معسران فعلى من تجب نفقة فلهما
اجاب تجب على الام لا على العم لانها اصل والنفقة على الاصل ولو كان معسرا وغير الاصل اذا كان
 معسرا تحكم له الميت والله اعلم **سئل** في المرأة اذا كانت فقيرة ولها بيتان لهما عم غني امها الغني
 بالاستدانة والنفقة عليها فاستدانت هل الاستدانة تكون على من تجب عليه النفقة فتكون
 على العم حيث كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانت عليه ام لا **اجاب** نعم تكون
 على العم ان كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانت عليه والله اعلم **سئل** في رجل غاب وله
 زوجة وبنات فقير وابن اخ يتيم قاصر ووجه ما يتحصل من املاكه لنفقة زوجته وبناته الفقير
 وابن اخيه يتيم القاصر والغائب عليه من وبعد مدة وجه ما يتحصل من املاكه لبعض اصحاب
 الديون فهل يدفع ما يتحصل من الاملاك المذكورة لاهياله لنفقتهم ووجه معيشتهم ام لا **اجاب**
 الديون وابنته الاخ المذكور له نصف الاملاك فالحكم **اجاب** المقرر عندنا والمسطر في كتب علمائنا
 ان الغائب اذا كان له عقار له غلة للقاضي ان ينفق على زوجته واطفاله من غلته وليس له ان
 يقضي فيه وان كان الذي بيده مقرا به لانه انما يامر في حق الغائب بما يكون نظرا وحفظا
 ملكه وفي الاتفاق على زوجته واطفاله من ماله حفظ ملكه وفي وفاة دينه قضاء عليه بقول الغيب
 وهو لا يجوز واما ابن اخيه يتيم فنفقة في ماله فينفق عليه من غلته نصف املاكه كذا في الخبر وغيره
 والله اعلم **سئل** فيما اذا فرض القاضي لليتيم قدام من النفقة وامرجلا ان ينفق ذلك عليه
 من ماله وان احتاج اليتيم الى نفقة ولم يكن له مال حاضر ينفق من ماله ويرجع في مال اليتيم
 ففعل هل يرجع به في ماله ام لا **اجاب** نعم يرجع في ماله اذا ثبت ذلك وانما احتجج بالاثبات

لانه يدعى

لانه يدعى ديناً ومدعى الدين يفتقر الى البيت والله اعلم **سئل** في رجل جمع بين امراتيه في دار على واحدة
 واوسكن كل واحدة بيت له غلق على حدة هل الواحدة ان تطلب الزوج بيت في دار على حدة ام ليس لها
 ذلك **اجاب** نعم لها ان تطلبه بذلك كما صرح به صدر الاسلام في ملتقط معللاً بان المنافرة
 في الضراب او فر وهو مشاهد ونه منعه اعني طلب ذلك مضارة بالنساء ولا شيء من قواعدنا
 يا بابه والله اعلم **سئل** في ضرة اسكنها الزوج في بيت له غلق على حدة لكن الكنف والمطبخ
 مشترك بينهما وبين ضرتها هل لها ان تطالبه ببيت له كنف ومطبخ خاص ام لا **اجاب**
 نعم لها ذلك كما حرره في البحر اخذاً من شرح المختار والله اعلم **سئل** في رجل ساكن
 بزوجته في بيت وقف يخصه له غلق على حدة ومطبخ ومرفق مشترك هل لزوجته طلب
 مسكن غيره ام لا **اجاب** ليس لها طلب غيره ولا يضر في ذلك كون المرتفق مشتركين غير
 الاجانب كما صرح به في البحر اخذاً من كلام الهادي والله اعلم **سئل** في المسكن الواجب على الزوج
 شرعاً ما هو وضو الجواب **اجاب** المسكن الواجب عليه شرعاً على الصبي بيت له مرفق وغلق على
 حدة فلا بد له من بيت خلاد ومطبخ وينتظر ان لا يكون في الدار احد من احد ما يوزيها
 كما صرح به في الثانية وتكون بين جيران صالحين وينتظر ان يكون مأموماً عليه فيه ويمكن
 فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به قاطبة والله اعلم **سئل** في رجل فقير وله زوجة فقيرة تطلب
 منه النفقة فهل يلزمه تموينها ام يقرر القاضي لها شيئاً من الدراهم واذا قلتم بتعويضها ما التزم
 وما صفت **اجاب** النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى انتهى فان رضيت ان تاكل معه فيها وتعت وان خاصمة
 في فرض النفقة يفرض لها بالمعروف بما ياتدومون به في عاداتهم وليس في ذلك تقدير لازم
 لانه مما يختلف فيه طباع الناس واحوالهم ويختلف باختلاف الاوقات واذا فرض فرض
 من جنس الطعام والكسوة فان طلبت ان يقدر ذلك بالدرهم ولم يكن الزوج صاحب مائة
 جاز للقاضي ان يقدر بها ويفرض عليه ذلك ويذبح للقاضي ان يامرها ولا بحسن العشرة
 معه ويامر ايضا بحسن العشرة معها وذلك بان تاكل معه وياكل معها تكون نفقة و
 نفقتها سواء فان ائتم فيها والا فرض عليه فاذا كانا معسرين فرض ما هو اللائق بالمعسرين
 والمفروض على القاضي ان ينظر بتقوى الله تعالى في ذلك والله بما تعملون بصير فله في عباده الحكم والتدبير
 وهو على كل شيء قدير والله اعلم **سئل** في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها للتزوجه وتحققت
 انه انما ينفق عليها ليتزوجها ثم امتنعت عن التزوجه وتزوجت بغيره هل يرجع بما اتفق
 ام لا **اجاب** نعم يرجع قال في الثانية بعد ان ذكر القولين في مسئلة قال المصنف رحمه الله وفيه
 ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطاً
 لفظاً وفي التتمة **سئل** والذي عن بعث الى ابى الخطيبه سكر ولونزا وجوزاً وعراً ثم ذكر الالمعاهدة

أصل هذا الخبر بان يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس
 له حق الرجوع وان لم ياذن له ذلك فله ذلك انتهى وهو مرجح لما علمه في الخاتمة وهو ظاهر الوجه
 فلا ينبغي ان يعول عنه والله اعلم **سئل** في معسر تزوج بكرا بالغة ولم يدفع لها مهرها المهر
 فجلده ولم ينفق عليها ولم يكسها وقد اضر ذلك بحالها جدا هل يجب عليه احد الامرين الذين امر الله تعالى
 بهما بقوله تعالى فامساك معروف او تسريح باحسان وهل اذا انفخ النكاح حاكم يري الفسخ بذلك ينفخ
 لشدة الضرورة اللاحقة بها واضطرارها اليه ام لا **اجاب** نعم يجب على احد الامرين الذي
 انزلها الله تعالى رسول صلى الله عليه وسلم بقوله جل وعلا فامساك معروف او تسريح باحسان
 وفي صدر الشريعة واحسانا لما شاهد والضرورة في التفريق لان دفع الحاجة الدائمة لا تقتبس
 بالاستدانة والظاهر انها لا تجدد من يرضنها وغنى الزوج في المال امر متوهم استحسوا ان ينصب
 القاضي نايبا شافعي المذهب يفرق بينهما وقد اختار كثير من علمائنا ذلك عند شدة الضرورة
 وهو مما ينشرح صدر الفقيه لما فيه من دفع الحرج والاضرار بالنساء والله اعلم **سئل**
 ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير **اجاب** نفقتها ما تاتى به الفقير من الطعام
 فان اكلت معه مما ياكل والا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقير فان لم ترض وطلبت
 فرض الدراهم يقوم ذلك ويقرضه درهم ما دام على حاله وان اختلف بفلا سعره او رخصه يقوم
 بحسبه كما هو المفتى به والله اعلم **سئل** في رجل قررت عليه زوجته نفقة وكسوة فطلقها طلاقا
 رجعيًا فهل بهذه الطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فزيد ام لا **اجاب**
 نعم تسقطان وان كانتا مقررتين كما في البزازية والذخيرة ومذكور في القاضي خان ومقتضى كلام
 الخفاف وافق به صاحب البحر والفتوى بخلافه مخالف للمشهور فيجب عليه والله اعلم **سئل** في رجل طلق
 زوجته باينا وكان القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المفروض بالطلاق المذكور
 ام لا **اجاب** نعم يسقط وقد سئل صاحب البحر عن شخص عليه نفقة بمقدرة لزوجة وكسوة
 ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم طلقها طلاقا رجعيًا هل يسقطان به ام لا نعم تسقط النفقة للموت
 وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي انتهى وذكر في محله نقلا عن المحقق لو طلقها الزوج في هذه الوجوه
 فانه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال وقد ظهر من هذا ان الرأج عندهم
 سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا وقد افق الشيخان كما في الذخيرة ويعني بالشيخين الصدق
 الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني ثم قال فظاهر كلامهم انه لا فرق فيه بين الطلاق
 الرجعي والباين لان في عبارة الخاتمة والظهيرية قد عطف البايين على الطلاق فعلم ان الطلاق
 رجعي وقدم قبل عن الذخيرة ما صورته ولو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه
 من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام ابي علي النسفي وكان يقول وجردنا رواية
 هذه المسألة في كتاب الطلاق وبه كان يفتي الصدوق والشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني

انتهى وقدم قبل عن النفاية انه جزم بسقوطها بالطلاق كالموت سويًا بينها وكذا في الجوهرية
 وكثير من الكتب وهذا اذا لم يكن مستدانه باذن القاضي كما هو الصحيح والله اعلم **سئل** في الطلاق هل هو مسقط للنفقة التي قررها القاضي
 نعم هو مسقط للنفقة المقضى بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعيًا كما صرح به في الخلاصة والبزازية
 وغيرها من الكتب وافق به الشيخ زين ابن نجيم والدة شيخنا امين الدين وهي في فتاويها
 وصرح به في الخاتمة والظهيرية وقد عطف البايين على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي والمسألة
 شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثا لا ينهض مع صرح الفقيه بالسقوط وقد
 افقنا فيها امرًا راكبا فتى الصدر الشهيد والامام ظهير الدين وتوارد النقل به واستفادنا
 والله اعلم **سئل** في رجل يجذب مستغرق غائب عن وجوده بحيث ان يطرح نفسه
 في الاجامر وحال ولا يعقل اصلا ما يقال ولا يرد على مسایل جوابا واذا اشتد به الجوع اكل
 ميتة او ترابا ولا يعلم الذي به ما يكون غير انه اشد حالًا من هو محقق الجنون لامل
 له ولا نوال وله زوجته اضر بها هذا الحال لانها بسبب عادت المعاش وفاقة العراش
 وله اب موسر هل تفرض نفقة ونفقة زوجته عليه ام لا **اجاب** حاصل القول فيه باختصار
 انه حيث ثبت العجز فيه والاعذار بسبب ما شرح في السؤال من سوء المزاج وعدم الاعتدال
 وجبت نفقة على ابيه الموسر وكذلك نفقة زوجته اذا احتاج المخادم يقوم بامره ويدير
 كما هو المحرر في المذهب واليه الفقيه البيهقي يذهب ففعل نقلا عن الخلاصة يجب لابن على نفقة
 زوجته ابيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجته ابنه وفي نفقات الخلو ان قال في رواية في رواية
 كما قلنا وفي رواية انما تجب نفقة زوجته الاب اذا كان الاب مريضًا او به ضمانة يحتاج الى الخدمة
 اما اذا كان صحيحا فلا قال في المحيط فلهذا لا فرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه
 المشابة يجبر الاب على نفقة خادمه انتهى وظاهر ما في الذخيرة ان المذهب عدم وجوب
 نفقة امرأة الابن او جاريته او ام ولده حيث لم يكن بالاب علة وان القول بالوجوب مطلقا
 انما هو رواية عن ابي يوسف انتهى ما في البحر وقد علمت به ان المذهب عند الحاجة الى الخادم
 تجب نفقة الزوجة ايضا لانه لا احتياجه الى الخادم صارت من جملة نفقة فيجب عليه فتحير بان اذا
 ثبت ما شرح فيه تفرض نفقة ونفقة زوجته عليه فافهم والله اعلم **سئل** في رجل بيت مملوء بالطعام
 الكثير ويمكن لزوجه تناوله ولا يحجر عليها في تناوله ما يكفيها منه هل اذا ثبت ذلك بغرض القاضي
 عليه نفقة من الدراهم ام لا وفي الكسوة ما يحج وما قدرها وما اعتبارها هل هو بحال
 ام بحال لها ام اعتبار حالها معا **اجاب** النفقة نوعان ثكنة وتكاليف الثكنة متعين في
 صاحب الطعام الكثير والذي له ما تدرك ثكنة المرأة من تناوله مقدار كفايتها وليس لها ان
 تطالب بغرض النفقة كذا صرحوا فاذا ثبت ان الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لانها
 والحال هذه متعنتة في طلب الفرض وان لم يكن بهذا الوصف فان رضيت ان تاكل معه فبها وفتحت

للمزوجة ام لا **اجاب**
 نعم هو مسقط للنفقة التي قررها القاضي

وان خاصته يفرض لها بالمعروف على قدرها المأسوة امثالها حيث ظهر للقاضي ان يضربها ولا ينفق عليها واما الكسوة فذكر في الظهيرية ان محمدا ذكر درعين وخمارين وملحفة في كل سنة اراد بها صيفيا وشتويا انتهى والدرع القميص بعن قميصا وخمار اللصيف وشميصا وخمارا لشتاء وفي المجتبى ان ذلك يختلف باختلاف الاماكن والاعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروفة في كل وقت ومكان انتهى ولا شك انها باعتبارها لها كالنفقة والله اعلم **سئل** في رجل عقولا به الصغير عقد نكاح على صغيرة سنهات سنوات ففرض القاضي على اب الصغير في غيبته هذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب والداه هل يصح الفرض المذكور ام لا **اجاب** ولا يلزم الوالد ولا الولد ولا الخال هذه والله اعلم **سئل** في امرأة ارسلت الى زوجها وهو في موضع تعيشه ان يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال انه كان دعاها للنفقة الى موضعه الذي بينه وبين موضعها دون مسافات القصر فابت هلهام ذلك ام لا لسقوطها بالامتناع من ان تكون حيث سكن **اجاب** ليس لها ذلك حيث وفاه المجل على ما هو المذهب خصوصا فيما دون مدة السفر لانها مبطلت في ذلك فنشرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت تحكموا بها اذ الحكم بالنفقة للناشرة باطل والله اعلم **سئل** عن نفقة المعسر **اجاب** ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي رحمه وقال بجمع كثير من المتأخرين ونص عليه محمد وقال في التحفة والبدائع انه الصحيح نظر الى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما اتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتيتها وفي غاية البيان انه اذا كان معسرا وهي موسرة ولو اجبنا الوسط فقد كفنا بما ليس في وسع فلا يجوز لكن قال بعضهم هو مخاطب بما في وسع فينفق والباقي دين الى البيرة فليس كليفه باليس في وسع نص عليه في البحر وفيه يعتبر في الفرض الاصل والايسر الحاصل لا يكلف فوق طاقته ولا يجس في شئ لا يقدر عليه لعسرته والله اعلم **سئل** في زوجين معسرين تطلب الزوجة من زوجها ما فوق نفقة المعسرين وكسوتهم وقد صرحوا بان نفقة المعسرين ما اعتاده المعسر وقد اعترفوا به لادنا الكرخي وغيره والذرة والذرة وليس الدراربع التي من القطر ونحو ذلك فاذا طلبت فوق ذلك لا تجاب اليه ولا يجوز للقاضي فرضه والله اعلم **سئل** في الزوجين اذا كانا غنيين هل يجب عليه نفقة الاغنياء وما حد الغناء في باب النفقة **اجاب** نعم تجب نفقة الاغنياء قال في البحر اختلافوا في هذا اليسا على اربعة اقوال اصحها قولان احدهما انه مقدر بنصيب الزوجة قال في الخلاصة وبه يفتي واختاره الولوالجي مع الايمان بالنفقة تجب على المعسر ونحو اليسا ولا حد لها وبداية النصاب فيقدر له والثاني انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصح في الذخيرة انتهى والذي للفقهاء البار في الفقه الاول والاول بالقبول لان ما ليس بنام سريع النفاد اذا قارن عليه النفقات كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل فقير له زوجة فقيرة فماذا تكون كسوتها

اجاب لا يفرض له زوجة
منها ان لا نفقة للصغيرة لا تسكن
البحر ومنها انه لا يجب على الاب
نفقة زوجته ابنة خفيصة غير
المحجج الى خارج عذر ومنها انه
على ما ثبت في الحديث والحكم لا يصح
عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد صح

من ما قدرت له على نفقة المعسر
المفروضة عليه **اجاب** ليس لها ما فوق
نفقة المعسرين صح

اجاب لها من جنس كسوة المعسرين في كل سنة درعان اي قميصان واحد لشتا وواحد للصيف وخماران كذلك وملحفة مما يكون مثله للفقراء اهل الاعساب والمتوطنين ولا ذوي اليبار والمرجع في ذلك للمعرف وتختلف باختلاف الناس والاوقات هذا خلاصة ما قاله علماؤنا في ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا غاب عن زوجته من بلدوها الى مصر من الامصار وتركها بلا نفقة ولا منفق ففرض القاضي لها بطلبها بمبلغا برسم نفقتها وكسوتها فرضا صحيحا شرعيا واذن لها بالاستدانة المفرض المذكور فاستدانت لذلك وانفقت مدة غيابها غيبة طويلة وقد طلقها الزوج في اثناء غيبته في ذلك المص ومضى على طلاق مدة ولم تعلم به ثم بلغها انه طلق فلم تصدق والى الان لم يثبت الطلاق فهل لها الرجوع بنظر ما استدانت وانفقت الى ثبوت الطلاق ام ليس لها ذلك **اجاب** نعم لها الرجوع بذلك ولا تسقط النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا باينا او رجعيما واذا كذبته في اسناد الطلاق ولم يثبت بينة يجعل في حقها كانه طلقها في الحال وكانت العدة باقية في حق النفقة والسكنى والله اعلم **سئل** في رجل فرض عليه القاضي نفقة وكسوة لزوجته ومضت مدة فادعى طلاقها وانقضاء عدتها منذ زمان هل يصدر وتسقط النفقة والكسوة المقررتان والعدة ام لا **اجاب** ان كذبته في الاسناد ولم يتم بينه كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها فيها النفقة والسكنى وان صدقته فلا نفقة لها ولا سكنى واما النفقة والكسوة المقررتان فيسقطان على كل حال بالطلاق ولو رجعيما على الصحيح والله اعلم **سئل** فيما اذا فرض القاضي لمحضونة الام اليتيمة قدر النفقتها واذن لها في انفاقه وبالا استدانة لذلك لرجوعها بالنفقة في مال اليتيمة فانفقت الام مدة والحال ان ليس لليتيمة مال ظاهر ولها عم لابوين غنى وتريد الام ان ترجع ببدل ما انفقت في مدة على العم من غير ان يفرض القاضي عليه نفقة اليتيمة فهل لها ذلك ام لا **اجاب** نفقة ذل الرحيم لا تجب بدون القضاء والقضاء لا بد له من الطلب والخصومة كما صرح به في البحر فتدلى عن البدائع فاذا علمت ان الام لا ترجع بما انفقت في المدة المذكورة على العم ولا لكونه غير مقص عليه وثانيا على تقدير ان مقص عليه اجتماع شرائط القضاء من الخصومة وحضرة القضا عليه وغيرها وامرت بالاستدانة ليس لها الرجوع ايضا اذ شرط الاتفاق مما استدانت لامن مالها نفقة البحر لا بد في الرجوع من الاستدانة والاتفاق مما استدانت كما قيده في البسوط والنهاية وغيرهما حتى قال الطرسوسي ولقد غلط بعض الفقهاء هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي في استدانة واستدانت انتهى وايضا المذكور الرجوع بما انفقت على مال اليتيمة لا على العم واذا لم يكن لليتيمة مال لا يصح اصل الفرض المذكور لتقدير الرجوع في مالها والحال انه لا مال لها كما صرح به في البرازية وغيرها وبه علمت ايضا ان ما يكت في الوثائق امر ان يستدين

ويرجع على من تجب نفقة عليه شرعا غير صحيح لعدم حضور القاضي عليه وتعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء وكثير ما يقع الغلط في هذه المسئلة لعدم التأمل في كلام الفقهاء وقلة التمييز بين الفروع مع كثرة الالتماسات بكثير وقوع مثل هذه الحادثة والله اعلم **سئل** في امرأة تكن مع زوجها بقرية له طلبها اخوها لتحضر عرس اختها بنابلس فاسلها معه بشرط ان تعود في شهرها وان مضى الشهر ولم تحضر فهي طالق فمكثت سنة بنابلس واستمرت بها وكان قد قرر لها نائب الحكم بنابلس نفقة على زوجها المذكور وحضر اخوها لطلبها وهي مقيمة بنابلس هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضروب لها اجلا في الغيبة ام لا **اجاب** حيث عصت امره صارت ناشزة فلا تستحق نفقة واذا ادعت انه اطلق لها الاقامة بنابلس واكره القول قوله لان الاذن يستفاد منه والله اعلم **سئل** في شخص ضمن ما يترتب بذمة بكر من الكسوة امرأة المقررة عليه ابدأ هل يصح هذا الضمان ويطالب الضمان بما يترتب على الزوج بعد الضمان ام لا **اجاب** يصح هذا الضمان كما صرح به في نفقات البحر والتجارة خانية وغيرها والله اعلم **سئل** في اب كسوب هل تجب نفقة على ابنه المعسر **اجاب** اذا كان الابن معسر لا كسبه اوله كسب لا يفضل عن قوته شيئا لا تجب نفقة عليه كما افهمه كلام البرازية وغيرها والله اعلم **سئل** في كسوب لا يفضل من كسبه شي عن نفقة هل يفرض عليه القاض نفقة لانه الفقير ام لا **اجاب** لا يفرض لها نفقة على حدة بلا شبهة واما اذا كان كسوبا ولرغبال يضمها الى عياله وينفق على الكل حيث قدر على ذلك قال في البحر نفا على من شرح الطحاوي ولا يجبر الابن على نفقة ابويه المعسرين اذا كان معسرا الا اذا كان بهما زمانه او فقر فقط فانها يدخلان مع الابن وياكلان معه ولا يفرض لها نفقة على حدة ونقل عن الخانية ما هو قريب منه فراجع ان شئت والله اعلم **سئل** في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة فحكم بفسخ نكاحها للقاضي الشافعي ونفذه القاضي الحنفى وانقضت العدة هل لها تزويج نفسها لدى القاضي الحنفى او يشترط لكونها خالية عنده غير خلية عند الحنفى **اجاب** لكلان يزوجها اذ هي حيث قلنا بنفاذ الفسخ خالية عند الحنفى ايضا وقد سئل قارى الهداية عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم به حاكم يرى ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للحنفى ان يزوجهما واذا حضر الاول ما حكم قاجاب بقوله اذا قامت بينة عند القاضي الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك ففسخ نفذ الفسخ وهو قاض على القاضي وفي القضاء على الغائب عندنا روايتان منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفى ان يزوجهما من الغير بعد انقضاء عدتها واذا حضر الزوج واقام بينة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينة والبيينة الاولى ترجحت بالقضاء

فلا تبطل

فلا تبطل بالثانية انتهى والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته طلاقا باينا ووجبت العدة هل اذا طلعت اجرة الحضانة ولداهما منه او لا رضاعه تجاب ام لا ولا يفرض لها عليه ما دامت في العدة الا نفقة العدة **اجاب** اما نفقة المبانة في العدة فواجبة لها عندنا واما نفقة الارضاع والحضانة ففي الكفر لانه لو منكوحة او معتدة اطلقت فتميل وضيع صاحب الهداية يدل على احتياجه وفي النهر وهو الا انه لا يحصل ان لها اطلب نفقة عدتها عندنا حتى تنقضي وليس لها اطلب اجرة الارضاع والحضانة ما دامت في العدة حتى تنقضي في الرواية التي اطلق المأثور فيها عدم الجواز لها والله اعلم **سئل** في امرأة ابنت ان تتحول مع زوجها من نابلس الى بلد هل تكون ناشزة وتسقط نفقتها لاسيما وقد دخل بها بلده وما يلزمها اذا فعلت ذلك **اجاب** نعم تكون ناشزة بامتناعها عن التحول معه وتسقط نفقتها به ويلزمها التعزير لارتكابها المعصية ولو قضى القاضي بها لا يجوز فقد نصوا جميعا بان من القضاء الباطل القضاء بنفقة الناشزة والله اعلم **سئل** في رجل بمصر له زوجة بالرملة لها اخ بالقدرس حضر لدى قاضيهما وطلب ان يفرض لاخته التي في الرملة نفقة على زوجها الذي بمصر فاجابه ولم يطلب بينة على النكاح ولا على الوكالة ولا اخذ منها كفيلا ولا حضرة بنفسها ولا حلفت انه ما ترك عندها نفقة ولا سأل عن حالها فقير انهما ام غنيا في ام احد هما غني والاخر فقير ليراق الفرض بحسب بل فرض على الغائب للغائب درهم غير متكشف عن حاله وكتب صكها مضمون فرض برسم نفقة فلانة ولديها ولما يحتاجون اليه من لحم وخبز وزيت ودخول حمام وصابون وغسيل الثوب ومالا يلزم منه وقدره كل يوم ثمان قطع مصرقية ما هو برسم الزوجة اربع قطع وما هو نفقة ولديها اربع قطع على زوجها الغائب واذن لها الحاكم بانفاق ذلك عليها وعلى ولديها سوية بينهما والاستدانة عند الحاجة والرجوع بذلك على زوجها الغائب فرضا واذننا مقبولين لها من وكيلها شقيقتها فلان والحال ان ولديها غلام استغنى عن امه وبنت فصيحة فهل يصح هذا الفرض ام لا **اجاب** لا يصح لترك ما هو شرط لصحة وهو طلبها الذي لا بد منه عندنا ايتمنا باسمهم ومنهم من رجع له تعالى ولا ينوب طلب اخيهما عن طلبها وطلب البيعة على النكاح لا يزم على القاضي لاسيما الذي لا يعلم به وكذلك اخذ الكفيل كما نص عليه في الاثمة السخية وكذلك تحليفها انه لم يترك عندها شيئا وعلى القاضي ايضا ان يحلفها انها ليست ناشزة قال في الخانية يحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وبأخذ منها كفيلا ولا يحلفها نظر للغائب ومن اللازم ايضا قبل ان يفرض النفقة السؤال عن حال الزوجين فقر او غنا ليهتدي الى طريق العلم بالحال فيفرض بحسبه فانه اذا فرض اكثر من حاله له الاستماع عن الزيادة ولا ينفذ قضاؤه بها كما في البحر وغيره والحاصل ان موانع صحة الفرض المذكور متعددة ولو لم يكن منها الا عدم ثبوت التوكيل لكفى وليت شعري متى سأل الحاكم للحاكم عليه بدعوى الغير على الغير

Copy

iversity

بغيبية كل منهما مجرد دعواه الوكالة هذا لا قائل به فحكمه كالعدم باجماع كل من للقضا والفتوى
 مكسب بده العلم والله اعلم **سئل** في يتيمة لا مال لها ولها أم وعم طلبت الام ان يفرض الوفاة
 لها نفقة نفعل بغيبية العم ولم يعن للفروض عليه هل يصح ذلك أم لا **اجاب** لا يصح اذ شرط
 وجوب نفقة القريب غير ذي الولاد الطلب والخصوصية بين يدي القاضي فلا تصح على غائب
 ولو معين فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من النواب في فرض النفقة لمثل
 هؤلاء والله اعلم **سئل** في امرأة ادعت على زوجها انها تحق بزمته كسوة ست سنين اثنتين
 واربعين قرشاً ثنتين دراعيتين وقيصين وصادتين وزناً وشنبير ولباس وبابو حبي هل يصح
 دعواها في اصلها أم لا **اجاب** لا يصح دعواها والحال هذه لاجماع علماءنا بناء على سقوط
 النفقة الماضية لخالتيه عن القضاء او الرضا في الزمان الذي قدمته وانقضت وايضا هذا لقدم
 المدعي وهو الدرعايتين والقيصان والعصا دتان والزنا والشنبير واللباس والبابو حبان
 زائد عن الواجب لها شرعاً فانها اعني الكسوة الواجبة درعان وخماران وملحفة كما صرح
 به في الجوهر وغيره فكيف تصح دعواها بذلك هذه المدة هذا لا قائل به والله اعلم **سئل**
 في صغير سنة ثلاث سنوات هل لأمه المباشرة ان تمنع اياه عنه احيانا أم لا وهل اذا انى لبطعام
 وكسوة يلقيان بحاله يتعين فرض الدرام عليه أم لا **اجاب** ليس للام منعه عن ابنه احيانا ولا
 تتعين الدرام للنفقة فقد صرح علماءنا قاطبة بان النفقة هي الطعام والشراب والكسوة
 فاذا لم يولد له بذلك لا يجبر على دفع الدرام وانما المتعين كفايته لا دفع الدرام لانه حتى تشترى
 بها نفقة وفي الذخيرة والتا تاريخية والخرج وغيرهما من الكتب ومن مشايخنا من قال
 اذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالخيار ان شاء دفعها الى ثقة
 يوفعها صباحا ومساء ولا يدفع اليها جملة وان شاء امر غيرهما ان ينفق على ولده يعنى
 الطعام والشراب والكسوة والله اعلم **سئل** في رجل اصابه مرض حار فخرج ما عليه من
 الثياب وخرج من بيته هائما لا يدري مكانه وله ولدة ضريبة فقيرة واخت شقيقة
 واخت لام واخ لاب وابن اخ شقيق صغير وله مال من جنس النفقة كالخنطة والدرهم
 عند من يقر به هل يفرض لوالدة فيه نفقتها دون من ذكر ام لا **اجاب** يفرض لوالدة لا لغيرها
 من ذكر في الكفر وغيره وفرض لزوجة الغائب وطفله وابويه في حاله يعنى الذي من جنس
 النفقة عند من يقر به فالتقيد بالزوجة والطفل ولا بغيره استمر من غيرهم والله اعلم **سئل**
 عن امرأة لها بومة احد ابنيها سنة عشر قرشاً وتطلب فرض النفقة عليه وعلى اخيه هل لها ذلك
 أم لا وهل اذا وجبت نفقتها عليها وهما يطلبان ضمها الى عيالها لتاكل ما ياكلون وتشرب
 مما يشربون وتكتسى مما تكتسون وهي تريد فرض النفقة دراهم يجبر بها القاضي على
 ذلك أم لا **اجاب** لا يفرض القاضي عليها نفقتها ولها مال تنفق منه دراهم ودنانير

اورغار او موانع او غير ذلك مما يمكن بيعه والافتاق منه وان لم يكن لها ذلك فعليهها ضمها
 الى عيالها فكل ما ياكلون وتشرب مما يشربون اذ عليها دفع حاجتها وهو حاصل بما ذكرنا
 واما فرض الدرام فلا قائل بتعينها وان كانت ذات كسب لا يجوز ان يفرض لها عليها نفقة الا ان
 الواجب ديانة عليها ان لا يحوجها الى مشقة الكسب والله اعلم **سئل** في زوجم ارسل غلاما
 له بخيله ورجله ليجمع لغلات زعامته ويحفظها له لبعده عن مكان الزعامته فقتل الغلام
 واضطر الام الى من يجبرها ويحفظها خشية ضياعها ان انتظرت مرجعة فنصب الحاكم من يجبرها
 ويحفظها وينفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج اليه فجعلها وحفظها من ماله ويرجع عليه ففعل
 ذلك مصلحة للغائب وحفظا لأمه عن الضياع هل الرجوع عليه بذلك أم لا **اجاب** حيث تعينت
 المصلحة في ذلك واذن الحاكم بالافتاق رجوع المأمور بما انفق في ذلك لا افتاق لانه نصب لمصلحة من جاز
 عن النظر في مسامحة وهذا كذلك والله اعلم **سئل** في رجل تزوج امرأة وتركها وسافر الى الشام
 بلانفقة من دراهم او طعام واضربها وألها غاية الا يلدن هل يكون تركها معصية توجب الاثم
 فيعاقب على هذه المعصية شرعا لا انتقام لما ورد عن المصطفى الرسول كفي بالمرء اثما ان
 يضيع من يعول **اجاب** لا ريب في ارتكابه به الحرام باجماع علماء الاسلام فيعاقب في الدنيا
 بالاهانة والاذلال وفي الاخرى بالخزي والكال للمخبر المذكور في السؤال وغيره من الاحاديث
 الواردة عن رسول الله الملك المتعال منها ان الله تعالى سائل كل راع عما استرعاه حفظ ام
 ضيع حتى يسأل الرجل عن اهل بيته فليت شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال
 وقدم بالمعاشرة بالمعروف قبوله بالضد فيلزمه التعزير والاهانة والتحقير لخالقته
 لما امر به الشارع والله ولي التوفيق فمسئلة الهداية الى سواء الطريق والله اعلم **سئل**
 في رجل هل يجب عليه سكنى زوجته في بيت له غلق على حدة واذا امتنع يحبس حتى يسكنها اذ هو من
 جملة مستي النفقة **اجاب** نعم يجب عليه سكنى في بيت له غلق على حدة لا يكون له بملاك واجارة
 او غارية اجماعا ويحبس اذا امتنع عند لانه من جملة النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من الكتب
 قال هشام سأل محمد عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فاذا
 امتنع عنها او عن احد انواعها يحبس في ذلك والله اعلم **سئل** في امرأة لها زوج حاضر
 وابنان من غيره هل للقاضي ان يفرض نفقة على احد ابنيها أم لا واذا فرض يصح فرضه أم لا
اجاب ليس للقاضي ان يفرض نفقة على ابنيها مع وجود زوجها اذ نفقتها عليه مطلقا غنيا
 كان او فقيرا حاضرا كان او غائبا حتى لو تعذرت النفقة عليها بحجة او غيبة فننفقها مع ذلك
 على زوجها وان جاز ان يؤمر الابن بالافتاق عليها يرجع عليه بما انفق اذ لا يشارك الزوج في
 نفقة على زوجته احد قال جل من قائل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف والله اعلم **سئل**
 في رجل طلق امرأة وبينها صغير وصغيرة ولصغيرين عمه تريد ان تربيهما بغير شي والام تائه

ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجب الام الى ذلك ام
يدفعان الى العمة **اجاب** الصحيح في المسئلة ان يقال الام اما ان تمسكي الولد بغير اجرة وانما
ان تدفع للعمة صريح بذلك في البحر نفلا عن الولو الجية والمسئلة مصرح بها في الخاتمة والبرازية
والخلاصة والظاهرية والله اعلم **مسئلة** في صغيرتين محصورتين للجددة ام الام باجرة قدرها
قطعة مصرية في كل يوم وابوها معسر وتريدان تحكم في اجر الحضانة بالكثر منها وطها جدة اب
ام تريد تحضرها بجانب اهل يدفعان لها ام لا **اجاب** الصحيح ان يقال لام الام اما ان تمسكها
بجانا واما ان تدفعها لام الاب كما في الخلاصة والولو الجية وغيرها من كتب المذهب والله اعلم
مسئلة في صغيرة فقيرة لها اخ لاب فقير هل تجب نفقتها عليه ام لا **اجاب** لا تجب اذ شرطها اليسار
وهو يسار الفطرة على اصح الاقوال وعليه الفتوى والله اعلم **مسئلة** في القريب المحرم كابن الاخ اذا كان
قادر على الكسب هل تجب نفقته على عمه ام لا **اجاب** لا تجب فانها لا تجب على ابيه اذا كان قادرا
على الكسب فكيف تجب على عمه مع قدرته على الكسب صريح بذلك في الاب صاحب البحر والنهر والتاخرانية
نفلا عن الحاوي والامرنية ظاهر والله اعلم **مسئلة** في يتيم له مال وام وم ابن عم لاب التزمت
امه الانفاق عليه عشرة سنة متبرعة والتزم ابن العم ان لا يأخذه منها وان هي تزوجت
هل يلزمها التزاما ام لا وللدم ان تمنع عن الانفاق عليه متبرعة خصوصا مع عجزها عنه وتنفق
عليه من ماله **اجاب** لا يلزمها ما التزمت اذ هو التزام مالا يلزم ونفقته واجبة في ماله
والله اعلم **مسئلة** في رجل من طلبه العالم الشريف له اخوة من ابيه تطالبه امهم بنفقتهم وهو
معسر هل يلزمه نفقته اخوته مع اعساره ام لا **اجاب** لا تلزمه نفقتهم اذ نفقة القريب
العاجز عن الكسب لا تجب على قريبه الا اذا كان معسرا واختلفا في حد اليسار على اربعة اقوال
الاصح منها قولان احدهما انه مقدور بنصاب الزكوة فلما انتقص درهم لا تجب قال في الخلاصة وبه
يفتح واختاره الولو الجية وثانيهما ان نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال
في الهداية وعليه الفتوى وصح في الذخيرة والقولان الآخرا تركنا ذكرهما لمجوحيتها والله اعلم
مسئلة في ايتام لهم شقيق معسر وشقيقة كذلك وعم اب لام يدعي الاعار ايضا هل
تجب نفقتهم على احد من ذكرا ام لا والقول قول مدعي الاعار **اجاب** لا تجب نفقتهم على
احد من ذكر لتصرح علمائنا بان المعسر ينزل منزلة الميت والقول قول مدعي الاعار
الا اذا قامت مدعي اليسار بينة عادلة فيحكم الحاكم بها على ما قامت عليه به واذا لم تقم
بينته وطالب بين القاض ان يسأل عن حاله الا يجب على القاض ان يسأل وان سأل كان حسنا
وان اخبره عدل انه موسر لا يقبل القاض ذلك حتى يخبره عدل ان انه موسر فيقضي القاض بالنفقة
عليه والحاصل انها دعوى كبقية الدعاوى فيجب الاحتياط والله اعلم **كتاب العتاق**
مسئلة في مريض ملك اخاه شقيقه جميع ما يملكه في مرضه الذي قدمته فيه عنه وعن بنت فاقرة

الاخ بان اخاه اعتق جارية موجودة وتدعيه وصدقه الاخ واجازته وكذبها البنت في الحكم
اجاب لا يصح تمليكك له في مرضه الذي قدمته فيه واما اعتق الجارية الذي اقر به الاخ واجازته
فهو نافذ في نصيب الموروث لمن اخيه واما نصيب البنت وهو النصف من الجارية فهي بخيرة
فيه ان شاءت حررت او استعتت والولاء لها وان شاءت ضمنت المقر لو كان موسرا ويرجع
به على الجارية والولاء له وهذا عند اب حنيفة رحمه الله تعالى واما عند مالك ليس للبنت الا الضمان
مع اليسار والسعاية مع الاعسار والله اعلم **مسئلة** في رقيق ثمة لامرأة وبقيته لابنها
اعتقته المرأة ومات عن الابن فقط فما الحكم **اجاب** الابن بخير ان شاء اعتق بقيته وان شاء
استعاه في قيمته ذلك هذا اذ لم يجر عتقها لكلاهما اذ اجازته فيه جاز وعق جميعه بخان
لان العتق مما يتوقف على الاجازة اذ اصدر من الفضولي وهي فضولية في حصة الابن فيتوقف
فيها على الاجازة فان اجازته جاز ومن صرح بتوقف العتق على الاجازة الكمال بن الهمام في
شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي فرأجعه ان ثبت والله اعلم **باب الاستيلاء**
مسئلة في ام ولدا ستعارت من حرة حليبا طلب منها فانكرته فاقيم عليها بينة فادعت انه
سرق منها هل تصدق في دعواها ام لا وهل للقاضي حبسها مدة يظهر له فيها انها لو كانت العين المستعارة
باقية لاظهرتها وهل قال ائمة الحنفية ان الرق من موانع لزوم الحبس بحق الغير ام لا **اجاب**
المقران اقرار ام الولد لا يجوز في حق المولى لانه المالك لها ولما في يدها ملكا كاملا فيرجع
الاقرار على سيدها فلا ينفذ عليه والدعوى عليها بغير حضرة لا تصح لانها وما في يدها
ملك اطلق سيدها فترجع الدعوى عليه فلا تسمع بغيبته وان سمعت بحضرة وثبت عليها الاقرار
بعد الانكار طولت بعد الحرة ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبسها لما فيه من ضياع حق السيد
ولا يصح الاطلاق بان الرق يمنع لزوم الحبس بحق الغير مطلقا بل يرق بين القول والفعل
بسبب ان الحجر يقع في القول لا في الفعل فاختلفا فيهم والله اعلم **كتاب الايمان** **مسئلة**
في رجل غضب من زوجته فلق بالطلاق ثلاثا ثم اشتغل في حرفة الفلانية ما دام
معه ومقصوده بالزوجة فهل اذا اباها ثم اشتغل في الحرفة بعد التزوج او قبل يحنث بالطلاق
الثلاث ام لا **اجاب** لا يحنث لما تقران كلمة ما دام غاية تنهن اليمين بها وبالطلاق البايين
ذالت الزوجية كما علم من كلامهم والله اعلم **مسئلة** في رجل حلف لا يدخل الزملة وله فيها نساء
وليس له فيها الا زوجة واحدة فدخلها هل يحنث ام لا **اجاب** يحنث لا ارادة الواحدة بهذا
الجمع وهي صحيحة كما صرحوا به في الايمان وغيرها ولو نوى الجمع لا يحنث لانه نوى حقيقة كلامهم
فانهم والله اعلم **مسئلة** في رجل حلف ان لا يزرع في هذه السنة في هذه القرية هل اذا بذر
رجل وحرث الخائف فقط يحنث **اجاب** لا يحنث مالم ينو به الحرث اذ حقيقة الزرع طرح
البذر قال في القاموس الزرع طرح البذر والله اعلم **مسئلة** في رجل حلف ان لا يوصل الدار

الا ان يحكم عليه الدهر فمرض ابوه فيها واحتاج لبره فدخلها هل تحت ام لا **اجاب**
 لا تحت وهذا مجاز لصدوره من الموحد والمحكم القضاء واذا دخلها فقد حكم اي قضيه عليه رب
 الدهر بدخولها وهو مستثنى من يمينه فلا تحت عليه بذلك والله اعلم **سئل** في رجل
 حلف لا يدخل علي فلان مادام فلان يتردد عليه فما الحيالة في ان يتردد عليه ولا تحت
اجاب اذا انقطع فلان الذي جعل الحالف دوام تروده شرطاً لهقاء اليمين عن التردد
 انتهت اليمين فلا تحت الحالف بالدخول على المحلوف عليه بعده وان عاد فلان الى التردد
 بعد ذلك اذ كلفه مادام غاية تنهى اليمين بها كما صرحوا به قاطبة والانقطاع عن التردد
 يحصل بالتترك مدة يثبت بها عند الناس انه انقطع عن عادته فقواتته اليمين والوجه
 في ذلك ان الحالف قيد يمينه بدوام التردد لا بنفس التردد والتردد شيء ودوامه شيء آخر قال
 في العادة والفاظ القافية مادام ومالم وحته والى فلو قال ان فعلت كذا مادامت بخاري
 فامراته كذا فخرج من بخاري ثم عاد وفعل لا تحت وفي فتاوى الفصلي وعلى هذا اذا حلف
 لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان امير هذه البلدة فخرج الامير الى بلدة اخرى
 فاصطاد الحالف قبل رجوعه وبعد رجوعه لا تحت في يمينه لان اليمين تنهى عن الخروج الامير
 انتهى والفروع في مثل ذلك كثيرة هذا من عادة الامام به حنيفة رحمه الله فيما لم يرد فيه تقدير
 ان يحيله الى العادة ويفوضه الى رأي المبطل والتردد الاختلاف وفيها من زيادة المباعدة
 وحصول اصل الفعل مرة بعد مرة كما نص عليه اهل الصرف ما لا يخفى فاذا ترك ذلك حكم بانقطاع
 دوام التردد فانتقلت اليمين ولا تعود بعودة له لعدم تصور عود الديمومة بعد انقطاعها
 فافهم والله اعلم **سئل** في رجل حلف لا يشرب الخمر فاجر في حلفه هل تحت ام لا **اجاب** لا تحت
 كما في البحر نفلا عن فتح القدير في الكلام على قوله في الكنز لا يخرج فاجر والله اعلم **سئل** في رجل
 حلف بالطلاق ثلاثا من زوجته فلانة انه يحضر في غدا لمجلس الشرع بعد ان امره الحاكم الشرعي
 بالحضور لمجلس فلم يحضر هل تحت بالثلاث ام لا **اجاب** نعم تحت بالثلاث مالم يوافق مجلس
 الشرع بمجلسا تصح اضافة الشرع اليه وحضرة فيصدق ديانته ولا تحت والله اعلم **سئل**
 في رجل حلف لا يشرك اباه في الفلاحة فهل اذا باع الاب ما يتعلق بالفلاحة من بقر وبذر
 وغير ذلك لابنه الصغير وشارك الحالف اخاه هل تحت ام لا تحت **اجاب** لا تحت كما صرح
 به في البحر نفلا عن الظهيرية حيث قال ولو حلف لا يشرك فلانا في الفلاحة لم يلزم الابن الصغيرين
 لا تحت والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته على الطلاق بالثلاث لا تطحن بكرة مدهغل
 وتحنينه وتحبويه ومضه بكرة ولم تفعل هل تطلق ثلاثا ام لا **اجاب** لا تطلق اذا اليمين
 المذكور للنفقة لا للاثبات كما صرح به العلماء اذ هو في الاثبات لتفعلتين باللام والنون
 عند البصريين وقال الكوفيون والفارسي يجوز الاقتصار على احدها ولم يات بواحد منها

عن التردد فاذا كان لعادة
 في التردد معلومة وانقطع

فكان نفيا وقد وجد النفي وذكر اغلب علماءنا المسئلة وهي في البحر في موضعين الاول في شرح قوله
 وقد تضمن والثاني في شرح قوله لا يفعل كذا تركه ايدا وكيف تحت وقد اتى بلاد النافية بالا جماع
 ولا يختلف الحال بين كونه جاهلا او عالما لعدم صلاحية لفظه للاثبات بطريق من الطريق فافهم
 والله اعلم **سئل** في شاب طلب منه شيان ان يتخذ لهما ما دية فاجابهم الى ذلك فقالوا لا نصنع
 الا ان تحلف لنا بالطلاق الثلاث فقال على الطلاق الثلاث تكونوا ليلتي عندي فلم يوافقوا ايهما
 تحت ام لا **اجاب** صرح علماءنا بان الحالف بالاثبات لا بد وان يقرر بالتاكيد وهو اللام والنون
 قال في البحر لا بد من ذكرها كما في المحيط والحلف بالعربية ان يقول في الاثبات والله لا فعل كذا
 والله لقد فعلت كذا مقرونا بالتوكيد ثم قال في اخر كتاب الايمان قدمنا انه لو قال والله افعل
 كذا انها يمين النفي وتكون لا مقدرة وليست للاثبات اذ لا يجوز حذف نون التاكيد ولا منه
 في الاثبات فليحفظ هذا انتهى وقال الشيخ علي المقدسي في شرح الكنز المنظوم اقول على هذا اكثر
 ما يقع من العوام لا يكون يمين عدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم تحت بخيار رده
 بعض الناس بانه تحت لصادم المنقول فلا يعتبر فاذا علمت ذلك علمت عدم حنث الشاب
 المذكور اذ يمينه للنفي لا للاثبات وقد اكرت علماءنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاستاذ
 من الشافعية في الكوكب قال وان كان يعنى جواب القسم مضارا غامضا وجبت اللام والنون
 ثم قال فيتفرع عليه اذ قال والله اقوم فقياسه انه ان قام حنث وان ترك القيام فلا لان
 المحلوف عليه هو في القيام اذ لو حلف على اثباته لا تقرر باللام والنون على ما سبق والله اعلم
سئل عن رجل حلف انه لا يدان بروج بكرة النهران فلان فذهب اليه في مكان المعهود فوجده
 غائبا عن المدينة التي بها سكنه هل تحت ام لا **اجاب** لا تحت والله اعلم **سئل** في رجل حلف
 بالطلاق انه طول ما هو في الشام يعني مادام لا يسكن هذا البيت مشير الى بيت معين هل
 سبيل له سكنه ولا تحت ام لا **اجاب** سبيل له ان يخرج من الشام الى غيرها ولو الى قرية
 قريبة منها ثم يعود فيسكنها ولا تحت اذ الاصل ان الحالف اذا جعل له غاية وفاتت تبطل اليمين
 عند اتمامه ومحمد وخرجه على ذلك فروعا منها ان فعلت كذا مادامت بخاري فكذا فخرج منها ثم
 رجع وفعل ذلك لا تحت لان جعل اليمين موقت بوقت فتنتهى بانتهائه فقوله الحالف مادام او كان
 او استمر او استقر او طول ما الامر كذا او ما زال ونحو ذلك من كل ما يوجب التوقيت يقتضي وعدم
 الانقطاع لبقاء اليمين فاذا انزلت الديمومة وفعل ذلك الفعل فعلة واليمين منتبهة فلا تحت
 صرح بذلك في الفتاوى القاضية ظهير الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الفضل وفتاوى ابو
 الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب وعبارة البحر لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج تنهى
 يمينه بالخروج فاذا اعادة اليمين منتبهة فاذا فعل ذلك الفعل لا تحت في يمينه انتهى والاصل
 ان الفعل مستفيض في المسئلة والله اعلم **سئل** في رجل تشاجر مع ابن خاله فحلف بالطلاق

الذي يجيبه بول ما اكل منه ناويا اللحم فقط هل يحث بغيره ام لا وهل نفس اللحم اذا اتي بغيره وطبخه
غيره يحث باكله ام لا **اجاب** هذا تخصيص للعالم صحيحة بالاجماع كما صرح به في البحر وغيره
فتصح لاسيما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يحث بغيره واذا اتي به غيره وطبخه غيره لا يحث لعدم
وجود الشرط لثبته والله اعلم **سئل** الحمد لله على الصور ومنبت الارز هارفة الروض عبر غم الصلوة
والسلام دايما على الذي جرت حقا صار ما وله وصحبه وجنده ثم الذين اتبعوا من بعده وبعد
فالمرجوس التجبر وناظم النثر مع التقرب هو الخليل اعين خير الدين وهو الخليل في الدكا والدين
هو الذي قد فاق ابناء الزمن في قوله الصحيح ايضا والحن ومن رقا وجا عليها شامخا بعلمه وفضل
وبادخا ايضا قولين سؤالي هذا مبين طرعا غوت سوادا في مقم على الذي يدعوه
لاجل فعل او لما يتلوه كبا لبي اشم عليك تفعل وبفلا فل كذا لا تفعل يلزمه شرعا لا لاجاب
فافتنا باوجه الاصابة وما الذي يلزمه لا يجب عليه بخلاف قد يجب اجب سريعا سائلا
قد جا كما يرجوا جوابا شافيا فتيا كما لا زلت ترق في سما المعالي كحفا عليها على المقال
ودمت في غرضنا وسرور ما هتزت الاغصان في شاطئ النهر قد قاله الديري وهو في
ابن ابي البقاء اعني القدس محد وهو الملقب بالكمال الراعي عفوا من جليل ذي الجلال
اجاب حمد لمن الهما الصوابا علمنا السؤال والجوابا وهو الذي بذاته قواقسا
ومن الارزاق الوري قد تمنا وافضل التسليم والصلوة على الذي قد خصص بالصلة
واله وصحبه الكرام وجنده بالفضل والانعام وبعد من يقسم بغير الصمد فقيل مكروه
لما في السند وقيل لا وانه المعتمد قالوه حتى لا يشدد والنهي محمول على من لم يكن
مقصوده التوثيق فافهم واستبين اما اذا قال الحق طه وسورة الليل وما ضحاها
فهو كما انصوا عليه مكروه بالاتفاق هكذا قد ذكره وان يقل باصباح بالاله او بالبي
او بحق الله لا يلزم الايمان فيه شرعا ولم يكن اتي بذلك بدعا والاحسن الاول اذا قيل
يا الله او نحوه ان يفعله قد قاله الرضا خير الدين من تجل مبادر في الحين معترف بالخل
ذي الكمال محد الديري بالافضال والله ربه عالم الصواب وهما حسن القولين
والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق من زوجة ان لا تزوج في هذه السنة لاهلها ثم
اتت اهلها بعد خروجه بقصد ما ذكر هل يقع عليها الطلاق بذلك حيث لا نية له **اجاب**
لا يقع الطلاق عليها بذلك والحال هذه لانه الرواج بمعنى الذهاب والخروج والاعتبار
للقصد عند الزوج فاذا خرجت لغير اهلها ثم اتت اهلها لا يحث والله اعلم **سئل** في عملة
يجمعون اخبا زهم وقت غدا زهم للاكل احضر واحذر منهم خيرا ارد يا جادا بكاد ان ياكل
فامنعوا من اكله مرة بعد مرة وصاحبه يدعوه الى اكله فحلف واحذر منهم بالطلاق انه لا ياكل
ناويا الاكل الكامل للازمة المعتدلة هل يصدق ولا يقع عليه الطلاق **اجاب** لا يقع

فذهب بقصد اللهاج والنجاة
او بقصد ما غير الرواج الى
اهلها صح

عليه الطلاق والحال هذه لان اللفظ المذكور كناية عن ردائه واحتقاره والعرف قاض بثلثه
فلا حث بثلثه وبهذا يعلم كثير مما يقع للناس مما يشبه هذا وقد رايته من العلماء من افق
فيمن حلف بالطلاق الثلاث قابلا على الطلاق تفققت بعد العشاء بقيت هذا ثلاثا في طريق
مشير الى رجل انه لا يقع عليه الطلاق مع الايمان اللفظ المذكور كناية عن احتقار المشار
اليه والله اعلم **سئل** في رجل تشاجر مع اخيه وحلف بالطلاق انه ما يصالحه فالحيلة
في ابقاء الصلح بينهما من غير حث **اجاب** اذا حلف المدعي ان لا يصالح عن هذه الدعوة
او عن هذا المال فوكل فيه وكلا لا يحث مطلقا واذا حلف المدعى عليه بذلك ثم وكل به فان كان
عن اقرار لا يحث وان كان عن انكار او سكوت يحث والحيلة فيه ان يصالح فصوله وتقع
الاجازة بالفعل وكذلك اذا كان الحالف في الصلح عن دم الحيلة صلح الفضولي وان كان المراد
الصلح للمغوى الدافع للعداوة والغيط يترك التكلم بما يفيد الصلح المعروف ولا يضر التكلم
بعد حديث غيره اذ الحديث بغير الفاظ الصلح المعروفة لا يلزم منه الصلح ولا حث الابه
وليراجع البحر من باب اليمين في البيع والشراء في شرح قوله ما يحث بالمباشرة لا بالامر ليظهر
لمن يطلب الوقوف على صحة اكثر ما ابدت والله اعلم **سئل** في اخوين اراد الخروج من مكة
الى بيت المقدس فحلف احدهما ان لا يرافقه من الشام الى بيت المقدس ناويا انه لا يستغرق
مع الطريق هل تصح نيته فلا يحث حيث فارق قبل الدخول الى بيت المقدس ام لا **اجاب** نعم
تصح نيته فلا يحث لان ذلك مما يحتمل اللفظ فافهم والله اعلم **سئل** في رجل ضاق صدره من
الاقامة في قرية فحلف ان لا يرضى سكنها هل اذا سكنها غير راض بل بعدا في زوجة يحث
ام لا **اجاب** لا يحث لان حلفه على الرضا ولم يوجد حيث سكنها غير راض بسكنها للعدا
المذكورة والله اعلم **سئل** في اخوين بينهما قس ينسج من الحصر حلف احدهما بالطلاق
من زوجته انها ما تنسج من قس اخيه قاصدا من قس له فيه شركة هل اذا باع الاخ حصته
وانقطعت منه نسبة لا يقع الطلاق ام يقع **اجاب** لا يقع الطلاق والله اعلم **سئل**
في رجلين حلف احدهما بالطلاق انه اعار الاخر كذا وحلف الاخر بالطلاق انه ما استعار منه ولا
يعلم باطن الامر ما هو هل يقع على واحد منهما الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع على واحد للجهاالة
والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته انها ما تفصل هذا الظاهر لنفسها
فدفعت لجارها وفصلته لها هل يقع الطلاق ام لا **اجاب** ان كان من عادة الزوجة انها
تفصل بنفسها لا غير لا يقع الطلاق وان كان من عادتها انها لا تفصل وانما يفصل لها غيرها
وعلم الزوج ذلك يقع وان كانت تارة تفصل بنفسها وتارة بغيرها لا يقع الا اذا اخذ الزوج
الامر بالتفصيل فيقع وقد اخذت الحكم من مسئلة ذكرها في البحر نقل عن التوازل في شرح قوله
وما يحث بهما فمن وقع عنده شبهة في ذلك فليراجعه ويتامل والله اعلم **سئل** في رجل حلف

Copy

لا تقبل على الاقرار الزبني واكثر الشراخ والفتاوى والله اعلم **سئل** في شقي خطف بكر اصفية
 ووصل اليها وادخلها عندهم هوثقة فاحضرا بن عم لها مع وجود ابيها فحقوله عقدوها ولم
 يلحقه من ابيها اجازة ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعده وبلغت فرجعت الى ابيها
 واصاب الزوج جذام وهو يطلب من ابيها ان يسلمها له حلله ذلك ام هو حرام **اجاب**
 لا يجب عليه ذلك بل يحرم حيث لا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة وعليه مهر امثل بوطنها بعد العقد
 المزبور لسقوط الحد بصورة فوجبه العقر بالضم والله اعلم **سئل** في محسن شقي خطف
 بكر او زل بكارتها وهربت منه الى اهلها فتبعها يريون ان يغصبها في نفسها هل يجب منعها
 عنها وماذا يلزمه **اجاب** نعم يجب منع عنها واذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر
 مثلها وان لم يدع شبهة ونبت عليه باحد وجهه الاقرار والبينة وجب الحد باحد نوعيه ان كان
 محصنا يرمم والا يجلد اذ كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في موضع ليس هذا منها
 والله اعلم **سئل** في رجل قذف محصنا بالزنا بحضور من له اقامت الحدود فحده بطلب
 المقذوف فهل اذا طلب اقامته الحد عليه ثانيا ليس له ذلك وما الحكم في شهادة هذا القاذف
 واخبار الفاسق في الديانات **اجاب** ليس له اقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد
 بالاجماع والحكم في شهادته عدم القبول ولو تاب عنه فلا تقبل له شهادة
 ابدا ولا يقبل قوله الفاسق في الديانات صرح به علماؤنا في المتن والشروح والفتاوى والله اعلم
سئل في رجل وطئ ركة كريمة في فرجها وهي ملكا غير فماذا يلزمه شرعا **اجاب** يعزر
 ويشهر قال في الثانية لصاحبها ان يدفعها اليه بقيمتها بالغت ما بلغت وفي التبيين يطلب
 صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة ثم تزج هكذا ذكروا ولا يعرف ذلك لاسما عا فيجل عليه انتهى
 قال في البحر والظاهر انه لا تجبر على دفعها انتهى يعني ان شاء صاحبها دفعها بقيمتها ثم اذا
 دفعها له بقيمتها تزج واقول ذلك لقطع التحدث بذلك كما راها شخص يتحدث تحكما
 والله اعلم واحكم بالصواب **فصل في التعزير** **سئل** في مؤمن تغرس بغرسة الايمان
 في بيان سرقة فلائمه رجل واذا ه وهوده بالفاظ فاحشة موجبة للتعزير فاذا يترتب عليه
 وهل يلزمه بالفراصة الايمان اثم اخروي او جرم ديني ام لا **اجاب** يترتب عليه الاثم المذكور
 بانه بايذائه وتهديده التعزير الشريعية الكراهة للحق وبغضه الصدق اذا الفراصة الايمان
 والنظر بالانوار الربانية لاشين فيها ولا عار ولا حرمة فيها توجب النار فكيف يلحقه في ذلك
 اثم او عقاب وهي تجلب لربها الثواب فالمعترض عليه غير مصيب والله اعلم **سئل** في شرب
 يضر الناس بيده ولسانه بعبية في الارض المقدس وعوانه ياخذ منهم لنفسه مالا وجعل ذلك
 له وظيفة استطال بها وعليها تحال هل يسمع من اهل المدينة الاخبار عنه بذلك
 لدى الحكام العاديين ولائمة المنصفين واذا سمع قوطم فيه فماذا يجب عليه **اجاب** نعم

يسمع الاخبار بكونه شربا بيده ولسانه سواء كان حاضرا او غائبا لان الامور الموجبة
 للتعزير ولو بالقتل المتخضة حقا لله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج الى العوي
 الحاجة الى حضور المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لانه لا يكون الا
 فيما هو حق العبد خاصة وهذا من حوائج ثقل القصد وجهه الكريم ولذا نص علماؤنا بان التعزير
 بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل حيث كانوا مخلصين لقصد دم دفع ظلمة المتعدى لعامة المسلمين
 والحاكم عليه وتعزيره ولو بالقتل واما السعاية والعوان فنص جماعة علماء مذهبنا حنفية
 النعمان انه يثاب قاتله لما فيه من دفع شره عن عبادة الله وقد ذكر البزازي المسئلة في ثلاث
 مواضع من جامع المشهور بالبزازية الاولى في السير الثالثة الكراهة والثالث في آخر الحنايات
 وقال في جواهر الفتاوى في الباب السادس قال القاضى الامام ملك الملوك ابو العلاء الناصبي
 لما سئل عن مفدي يبيع بالارض بالفساد ويوقع بين الناس الشر راغبا الى السلطان ماذا
 يجب عليه القتل مشروع عليه واجب لفساده والقتل فيه مقنع شاهان شه ملك الملوك ابو العلاء نظم
 الجواب الحكم من هو يبيع عن انتهى وفي المجتبى رأى سلاييز في محل له قتل وعليه هذا القياس الكفاية
 بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بادى شي له قيمة وجميع السعاة فيباح قتل
 الكلو ويناب قاتلهم والمقصود بهذا كله حسم مادة الظلم فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلمات
 والله اعلم **سئل** في ساع في الارض بالفساد وجب عليه تعزير لا ينفى بحاله رادع لامتاله امراد
 ولي الامر اقامت ذلك الواجب عليه دفعا لضرره عن الاسلام والمسلمين حسبما نصت عليه علماء
 الدين وافتي به جل المفتين فتعرض له جماعة باستخلاصه من يده وترك اقامته الواجب
 عليه وتسلموه منه وتكفلوه من حبه بشفاعتهم فالذي يستحقونه بذلك
 ويستوجبونه عند مالكا المالك **اجاب** اللهم توفقه للصواب لاشك انهم يستوجبون
 بذلك ما يستوجبونه من يشفع شفاعته سيئة قال جل من قاتل ومن يشفع شفاعته سيئة
 يكن له كفل منها قال اهل التفسير القتل النصيب اي عليه من وزرها نصيب سا ولها في القدر
 قال القاضى وابو السعود والشفاعة السيئة التي لم يقصد بها مراعات حق السلم ولا دفع
 الشر عنه ولا جلب الخير اليه ولا ابتغاء وجه الله تعالى وكانت في امر غير جائز او كانت في
 دفع حد من حدود الله تعالى او دفع حق من الحقوق وقد ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حال شفاعته دون حد من حدود الله تعالى
 فقد ضاذا الله عز وجل وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل بعير يتردى في بئر فهو ينزع منها بذنبه رواه
 ابو داود وابن حبان في صحيحه قال الحافظ معناه انه قد وقع في الاثم وهكذا البعير اذا تردى
 في بئر فصار ينزع بذنبه ولا يقدر على الخلاص وعن ابي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم

حيث تغرس في الارض لا يرجع الا بالقتل صح

قال ايمارجل حال شفاعته دون حدود الله تعالى لم يزل في غضب الله حتى ينزع
وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حال شفاعته دون
حدود الله فقد ضا الله في ملكه ومن اعان على خصومة لا يعلم احق او باطل
فهو في سخط الله حتى ينزع وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعان
ظالما بباطل ليوحض به حقا ففد بري من ذمة الله وذمة رسوله رواه الطبراني
والاصمعي وعنه اويس بن سرجيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع
ظالم ليعينه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج من الاسلام رواه الطبراني في الكبير وفيه للترمذي
والترهيب من جنس ذلك العجب العجيب والحاصل ان سعي الجماعة المذكورين على خلاص الشقي
المذكور سعي في سبيل الشيطان وكيرة عند المهيمين الديان يستحقون بهاء الدنيا
الاھانة والتعزير وفي الاخرة عذاب الله ودخول جهنم وبئس المصير والله اعلم
سئل في ذي صلاح وعلم ودين سرق كتيبة من حجرية الكاينة بمسجد له جار من المؤمنين
فغلب على ظنه انه السارق لها فاخبر قاض بلده بهائم اخبر حاكم العرف الذي لم يعهد
منه اخذ بعنف عساه ان يتبين له الحال بالفراصة الصادقة المطابقة للواقع هل
عليه بذلك جناح او عتاب **اجاب** ليس عليه بذلك جناح ولا عتاب لاسيما اذا كان حاكم
العرف ليس بذي عنف وكان من ذوي الالباب والسياسة نوعان سياسة عادلة
تخرج الحق من الظالم الفاجر فهي من الشريعة علمها من علمها وجرمها من جرمها وقد
صنف الناس في السياسة الشرعية كتباً متعددة وقد صرح في البحر فقلنا عن التجسس
في المعروف بالسرقة اذا وجد رجل يذهب في حاجة غير مشغول بالسرقة ليس له ان يقتله
وله ان ياخذ وللامام ان يحبس حتى يتوب لان الحبس المزجر لتوبة مشروع انتهى
والله اعلم **سئل** فيما اذا ثبت على رجل انه اغري ذات سياسة على قتل رجل ظالما بشهادة
عدول فماذا يلزمه شرعا **اجاب** قد تفرع عن العلماء ان التعزير في كل معصية ليس فيها حد مقدور
والاعزاء على قتل النفس المعصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعزير فيجب على المعري
المذكور ويجوز الترف في القتل قال في البحر الرايق شرح كنز الدقائق وقد ذكر وايضا العلماء
التعزير بالقتل في شياء وذكر من جملتها جميع الكبائر والاعوانة والسعاة والظلمة باء
شئ اربعة فكيف في التام على قتل نفس معصومة ظالما فمتى يجوز قتل تعزيرا لاجرا للغير
عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله اعلم **سئل** في شئ سعي باخر الى حاكم السياسة سعابة
كاذبة قاصدا تعزيره وايضا ما يلزمه شرعا **اجاب** هذه المسئلة اكثر مما اوردنا
في كتبهم وسموها مسئلة السعاية والاعوانة وانفق بوجوب قتل الساعي فيها وقال القاضي الامام
ابو العلا الناصبي فيها نظما هو القتل مشروع عليه واجب لفساده والقتل فيه مقنع شاعرا

ملك الملوك ابو العلا نظم الجواب لكل من هو يبيع وقد ذكر البرازي في فتاواه المسئلة في ثلاثة مواضع
في السير وفي الكراهة وفي الجنائيات وذكرها في مني الغفار شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات
الحنفية روى الله عنهم جميعا وحشرنا في من روى عنهم من فقولهم القتل مشروع عليه واجب الى يوجب على الحاكم
ايقاع القتل عليه وتركم له معصية من معاصي الله تعالى والله اعلم **سئل** في سعي بنفسه الى اغراب البادية
المارقين وجعل نفسه فلاحا لهم والفلاح يستعبده من استغله حتى يبيع فيه ويشترى ويحل
امواله بل ونفسه وعياله وماكفاه ذلك حتى يسعي بابين عتبه ايضا لهم وقال لهم هذا ايضا فلاحكم
وسلطهم عليه فاذا يلزمه شرعا **اجاب** اعلم ان هذا الشقي البعيد الطريد عن رحمة الله تعالى
الساعي في اضرار نفسه واضرار عباد الله مستحق لاشد التعزير وابلاغ العقوبة ولا يهتبه
في جواز الترف في تعزيره الى القتل ان الساعي هؤلاء الكفرة والاشقياء الفجر مثل ذلك ساعي في الاضرار
بالفساد فجزاؤه ما في الذكر الحكيم من قوله عز من قائل انما جزاء الذين يحاربون الله والايه
ومن شاهدوا افعال الاغراب المارقين قطع بكمهم بيقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم
من اكبر معاصي الله تعالى لاستحلال اموال المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم
مع القدرة عليهم اعظم من ذنب من عذابه تعالى رب العالمين ذنبا اذ هو اذن قادر على ازالة المنكر
ولم يزل من بلاد الله تعالى فعليه من الوزر والخطية ما وردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى
ومن جملتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون بين اظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هو منع منه واعز
لا يغيرون عليه الاصابا بهم الله بعقاب فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم بالصواب
سئل في رجل عقو على منكوبة الغنم ووطئا عالما بكونها منكوبة الغنم فماذا يلزمه **اجاب**
يوجب بالضرب الشديدا شديدا يكون من التعزير سياسة وعليه المهر لها وعليها عدة وهي باقية على
عصمة زوجها الا وله اذ نكاح الثانية باطل والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل عد الى بكر بالغة
في نكاح غيره فخطفها في شهر رمضان وحملها الى قرية قرب قريتها وادخلها على شيخ القرية فتلقاته
بالقبول واكرمه واواه وادخل عليها والحال ان خالتها في نكاحه قاتلا بيتي وبنها عصوبة وهذه طرية
الفلاحين فاجراوه هو الذي تلقاته واكرمه واواه وادخل عليها واركتب معصية الله وحملت على
حكام المسلمين زجر طائفة الفلاحين عن مثل ذلك ولو بالقتل والقتال **اجاب** جزاء الخاطف
ومن اواه واكرمه واعان على هذه المعصية المعظمة الضرب الشديد والحبس المديد والمباغضة في العقوبة
لان قتلهم منها القوية ويجوز ان يترق في عقوبتها الى القتل الغلظ ما ارتكباها من معصية الله وهذه
طرية تحشى على اهل الاقليم الذي تشيع بين اظهرهم فيه ولا ينكرونه ولا يتناهون عنه ان ينزل الله
تعالى عليهم عذابا من عنده وسخطا فان مرتكبت ذلك والسكت عنه كن ينزل السخينة ليعوق اهلها
وهم عنه مغربون فالمرؤض على حكم المسلمين التعيد في قطع هذه الطريقة القبيحة وحسم هذه
الفعلة القبيحة ولو بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فشد سحابة اصلاح الاحوال

والله اعلم **سئل** في رجل فارق صديقاً له فقال لم فارقته فقال وجدتك على غير الطريقة
 قاصداً انصح هل يلزمه تعزير ام لا والقول في قصد النصيحة **اجاب** لا يلزمه تعزير والقول
 قوله في قصده النصيحة لانه اعرف بمفهوم كلام المحقق ولا شبهة ان ال في الطريقة يدل عن
 الاضافة والمضاف محتمل اي لغير طريقتي او لغير طريقة القوم او لغير طريقة الناس وغير
 ذلك كما هو واضح من ان يشرح واظهر من ان يذكر والله اعلم **سئل** في شقي يسعي دائماً
 في حقوق ابيه وياقي بكراً يشوش عليه ويؤذي ساكناً معه في داره مسيراً في حق قائماً
 في اضرامه يامره لسوء عشرته بالخروج من ملكه فيهدده بالقتل ويؤي عليه بالضرب ويخرج
 في سب وشتمه واتلاف عرضه وهلكته وقد كان زوجه امرأة فعلاه بهذا السب وسأله
 الاعانة عليه فزاد في الشتم والسب وهو عفت نفرت صفيت عنيت وقد كبر الآن
 وضعف بمقاسات اخلاقه وعجز عن الاكتساب وابنه المذكور في عفتوان الشباب فهل يلزم
 بنفقة ونفقة والده ونجب عليه ان يحسن عشرته معه ويضمه الى عائلته وما يلزمه
 بارتكاب هذه الاخلاق اقترنا ولكم الثواب من المهين الخلاق **اجاب** يلزم هذا الشيء
 العاق بافعاله التعزير البليغ باجماع من الامة وانفاق لارتكابه كبيرة لم يقع فيها
 خلافاً بين اثنين وقد قال صلى الله عليه وسلم ويحجل وعظم وكوم رغم انفه ثم رغم ثم رغم
 انفه قيل من يارسول الله قال من ادرك والديه عند الكبر احدهما او كليهما ثم لم يدخل الجنة
 وعن عبدالله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكبائر شتم الرجل والديه قالوا يا
 رسول الله وهل يشتم الرجل والديه قال نعم يسب ابا الرجل فيسب اياه ويسب امه فبسب اياه
 ويلزمه بطلبه خروجه من داره وامتناعه من ذلك التعزير اللابق بحاله الزاجر لا مثاله
 لانها معصية اخرى محرمة بالاتفاق وعجز الاب عن الكسب يوجب عليه بالاجماع الانفاق
 بل صرح كثير بانه واجب عليه مع قدرته على الكد اذ لا يليق بالثاب الكسب ان يكلف
 اياه الى التعب والجهد وقد وعد العاق بعذاب النار في احاديث تخرج عن الحدس
 الاكثار والحاصل ان استمراره على ذلك كان من حرم الدنيا والاخرة ورجع بالحسرة
 والغدامة والخيبة الكبرى فياخسارته بارتكابه ذلك فقد وقع نفسه في اشد المهالك
 والله سبحانه وتعالى نسلكه السلامة في العرض والدين وان يختم لنا بالصالحات والمساكين
 والحمد لله رب العالمين **سئل** في رجل تعدى بدخول دار زوج اخته بغيبته بغير اذنه
 وبإذ زوجته اخرى اجنبية عنه فجم عليها ونقل اخته مع جميع مالها من الاسباب الى داره
 غصباً هل يحرم عليه ذلك ويكون مرتكباً بمعصية من معاصي الله تعالى يلزمه بالتعزير
 اللابق به وهل اذا صدر صاحب الامتعة الدعوى عليه باوحيه موجودة عند الحاكم
 الزامه باحضارها اليها بالالدعوى والشهادة ام لا **اجاب** نعم يحرم عليه ذلك

ويعزير لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها شرعاً وقد رفع الشيخ محمد بن الحنفية مثل
 هذا فافتي بما صورته في فتاواه يلزمه ردها ورد جميع الامتعة الى الزوج حيث اثبت ذلك ونجب
 على المتعدى باخذ الزوجة والامتعة ودخول دار الزوج بغير اذنه التعزير وقد نهى الله سبحانه
 وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذن بدخولها وهذا الحكم يعم عليه لا خلاف لاحد فيه واما احضار المدعى
 المنقول اليها فالتون والشرع والفتاوي طائفة به فيجوز المدعى عليه احضاره لما ذكرنا
 والله اعلم **سئل** في رجل يوزي المسلمين بالبحر على اخذ وظائفهم من غير حجة ولا اهلية للاختصاص
 فماذا يترتب عليه وهل يجوز السعي به الى الحاكم بسبب ذلك لاجل منعه وهل اذا عزل القاضي صاحب
 وظيفة عن وظيفة بغير حجة ينعزله والا يبقى على ما كان عليه سابقاً **اجاب** يترتب عليه
 التعزير فان سطر في كتب علانيات ان من اذى غيره بقول او فعل ولو بغير العين يعزروا في البحر
 صرح بحرمته اخذ وظيفة الغيب بغير حجة وبعد جواز اخراج الوظيفة عن صاحبها قابلاً لا يحل
 عزل القاضي لصاحب وظيفة بغير حجة وعدم اهلية ولو فعل لم يصح ويجوز ان يرفع امره الى
 الحاكم ليمنعه فقد قال في الظهيرية رجل يصلي ويضر الناس بيده ولسانه فلا باس باعلام
 السلطان به والله اعلم **سئل** في امير ارسل رجلاً بصاحبون له الى قرية بافا لبيعه يعرفه
 امينها فباع وبقي البعض واخفى فرده ووضع مكانها فردة نصراني واكتشف امره بالخيانة
 وكتب ذلك في حجة بالرملة وايوت بكتابة قاض نابلس عليها باعترافه لديه وسجل ليعرض على
 حضرة الامير ليرد عنه عن مثل ذلك هل للامير رده وتحقيقه وتعزيره ام لا **اجاب** نعم
 للامير رده ومنعه وزجره ونهيه واقامة التعزير عليه وايصال التحقيق اليه لارتكابه الخيانة
 وخونه الامانة ومن ارتكب المعاصي فهو جدير بالاخذ بالنواصي فليس لمن يعصى المهين حرمة
 وما للذي يعصى الفساد مقام والله اعلم **سئل** في رجل اذى آخر بقوله له ياكافر يا جاحد ما
 انت مسلم ولا ابوك بل كافر مشترك بالله ماذا يترتب عليه **اجاب** يعزير القائل فقد قال
 في نظم الوصيان ولا كفر من ياكافر وهو مسلم وباء بهما ثماً وقالوا يعزروا وقد ذكر شيخ الاسلام
 ابن السكيت في شرحه ان المختار للفتوى في هذه المسئلة ان القائل لمثل هذا المقاتلات ان اراد الشتم
 ولا يعتقد كفاً لا يكفر وان كان يعتقد كفاً فخطابه بهذا بناء على اعتقاده انه كافر يكفر لانه
 لما اعتقد المسلم كافر فقد اعتقد دين الاسلام كفاً ومن اعتقد دين الاسلام كفاً كفر انتهى وقد
 اجماع على انه يعزير والله اعلم **سئل** في رجل قد بعض امتعة زوجه
 البنت من بيت فاتهم امرأة قد دخل على زوجة احيانا هل اذا ادعى عليها بسرقة الامتعة يقبل مجرد قوله
 ونجس ونسب يعزير بمجرد دعواه ام لا **اجاب** لا يقبل قول الجرد عن البينة العادلة وهي
 رجلان عاقلان مسلمان عدلان مزيان لان السرقة من جملة موجبات اللحد والتي يحتاج فيها
 غاية الاحتياط وتورأ باد في شبهة وقد ورد في الحديث الشريف ادراء اللحد وبالشبهات ولا تحبس

Copy

iversity

ولا تمس بحذاب قال في البحر في الجنيس لا يفتي بعقوبة السارق لانه جوار فلا يفتي به وانما علم
 في رجل يتهم بسرقة او غيرها مما يجب فيه الحد او القصاص هل يحبس بحجر الاتهام ام لا يدر من شاهد
 عدل او اثنين مستورين **اجاب** لا يحبس شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران او رجل عدل
 لان التهمة لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم حبسه بغير ذلك صرح علماؤنا به ومن صرح به صاحب
 البحر في كتاب الكفالة والله اعلم **كتاب البيعة** **سئل** في كنيسة ببلدة غربيها مسجد
 للجماعة المسلمين وبقربها مسجد للجماعة المسلمين ايضا يعلم بكل منهما شعائر الاسلام وبين
 الثاني وبينها بقعة ينتفع بها اهل المسجد في التوصل ومباشرة الوضوء ومقدمات القبلة
 وبها شجر ينتفع به عباد الله عند نصاري البلدة الى الشجر الذي بها فقطعوها واقاموا بها
 جدرانوا وادخلوها الى الكنيسة وافعين اصواتهم ينادون المسيح على وجه الانظار انا قلين
 انواع الاطعمة لعلمهم بالضيعة والتخليط مظهرين انواع الفرج والسرور والاكتمال
 لاضافتها لكنيسةهم وانتصارهم على اهل الاسلام يمنع المسجد من ذلك مع انه لم يجردهم ذلك
 حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والايلام فهل يكون من ذلك مع انه لم يجردهم ذلك
 فيما سلف من الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والارغام ام لا
 لما فيه من المذلة والاهانة باهل الايمان **اجاب** المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم انه
 لا يجوز الزيادة في الكنائس القديمة على النمط الاول لاف البناء ولا في الارض واصله البقية
 الى الكنيسة زيادة في الارض والحداد زيادة في البناء فلا يجوز واحد منها بل يحجب يمنع
 واذا وقع يرفع وحضوصا في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها وينتفع المسلمون
 بها ملاصقة لمساجدهم فلا يحل الحاكم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز لمسلم اعانتهم عليه ولا ايجار
 نفسه للعلانية بل اختيار السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترسيم واعادة مطلقا وانتصار
 ولده والجمهور وان بترك التعرض لم في اعادة المنهدم وترميمه كما كان من غير زيادة ينقش او تزيين
 او ارتفاع او اتساع انما ساع لنا ذلك لانه مجرد تاخير المعاقبة الى الدار الاخرة لا يجوز معصية
 حتى في حقهم ايضا على القول بانهم مكلفون بالفروع واما اعانتهم على ذلك بالقول والافعال
 فهو حرام بلا شبهة وقد وقع ان بعضهم قام بمعونتهم والعزم في ذلك بنصرتهم فرائي
 على راسه في عالم الرواية عامة نصراني اجارنا الله تعالى والمسلمين من ان يكون اعوانا لهم
 في مثل ذلك وانفذنا بمنه وكرمه من هذه المهاري والمهالك والواجب على كل مسلم ان لا يعطي
 الدنيا في دينه وان لا يكسر شوكة الاسلام وقد ذكر في الاشياء والظواهر في اخر الفن الثالث
 ان السبكي نقل الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة بنائها ذكره
 في حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامرا قال قلت يستنبط من ذلك انها اذا
 تفلت لا تفتح ولو بغير وجه شرعي كما وقع ذلك بعصرنا بالقاهرة في كنيسة بجارة زويلة قبلها

الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الي الان حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر
 حاكم على فتحها الخ ووجهه ان في اعادة بنائها بعد هدم المسلمين لها استخفافا بهم وبالا سلام
 واغدا لهم وكسر شوكتهم وانتصار الكفر وهو لا يجوز والكلام في ذلك للعلماء رحمهم الله تعالى
 واسع والله اعلم **سئل** فهل يجوز للذي تعلية بناءه ام لا **اجاب** بما اجاب قاضي الهادي
 بقوله اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم ان يفعل في ملكه جاز لهم وما لم يجز
 للمسلم لم يجز لهم وانما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل ضرر لجاره من منع ضوء وآه وهذا هو
 ظاهر المذهب وذكر القاضي ابو يوسف في كتاب الخراج القاضي له ان يمنع اهل الذمة ان يسكنوا بين
 المسلمين بل يسكنوا متعزلين وهو الذي افق به انا انتهى قوله وذكر القاضي ابو يوسف الخ فيهم منه انه
 يقتضي عدم تعلية بناءه وهو ظاهر لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلا يمنع عن تعلية بناءه
 على بناءهم كان اوله وسئل قبله هل يجوز لاهل الذمة ان يعولوا بناءهم على بناء المسلمين
 ويسكنوا دار عالية البناء بين المسلمين **اجاب** لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون ان
 يسكنوا محلات المسلمين ويومرون بالاعتزال في امكن منفردة عن المسلمين انتهى **قوله** قوله
 لا يجوز لاهل الذمة ذلك مخالف لقوله وانما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل ضرر لجاره لكنه على ما ذكر
 القاضي ابو يوسف لقوله وهو الذي افق به انا وفي النظر الوهبانية وليس له رفع البناء ويقصر قال
 في شرحه بعد كلام قلت وفي الكلام اشعار ظاهر يمنع من انشاء البناء عاليا على بناء المسلمين
 انتهى هذا وان افق به قاضي الهادي لكن الاول مع كونه ظاهر المذهب وافق به ايضا اقوي
 مدركا للحديث الشريف الموجب لكونهم لهم ما لنا وعليهم ما علينا والله اعلم **سئل** في دير
 بموصل سكن رهبان طائفة الا فرج القاطنين بالقدس الشريف ويبدوهم دور جارية في ملكهم
 وتصرفهم ملاصقة بالدير وقد تشعت غالب بناياه والدور قد انهدم غالب بناؤها
 وقد ورد الامر السلطاني بتحويل الدير للمعولسكنهم وملكهم فهل لهم تحويل ما تشعت
 من بناء الدير واعادة ما انهدم من الدور والجارية في ملكهم وفتح ابواب الدور من
 داخل حجر دبرهم ليسكنوا بها ويحفظوا برفع بنائها ليكون البناء مانع من دخول
 اللصوص اليهم لئلا ينواب ذلك على مالهم وانفسهم ام لا **اجاب** نعم لهم اعادة
 ما انهدم كما تظاهرت عليه المتنون الموضوعة للصحيح من مذهب الامام الاعظم لافرق في ذلك بين
 والصومعة والكنيسة وبيت النار وتحويل ما تشعت منها واعادة ما انهدم من البيوت
 والدور الجارية في ملكهم المعودة للسكن جائزة بلا خلاف لا يمتنع للاجتماع فيها للعبادة
 واطهار شعائرهم واذ امكنوا بناء بيوتهم ودورهم للتحفظ من اللصوص لئلا ينواب على اموالهم
 وانفسهم لا يعرض لهم في ذلك وان كانوا قد نصوا على انهم ليس لهم رفع بنائهم على المسلمين
 لان علية منعهم عنه مقيد بالتعلية على المسلمين فاذا لم يكن ذلك وكان للتحفظ لئلا ينواب على اموالهم

Copy

University

وانضمهم كما شرح لا يمنعون كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في يهودي يملك طبقة من دار تلقاها
 ارثا عن ابيه اليهودي ركب على بيت من جملته دارا لم يملكها ايضا ارثا عن ابيه وكل من ساكن
 في الدار التي له كان يسكن ابيه من قبله ويرى المسلم الآن ان يمنع اليهودي من سكنه
 طبقة والتعلي عليه قائلا الاسلام يعلم ولا يعلى عليه هل ذلك لم ليس له ذلك لان الملك
 مطلق للتصرف **اجاب** ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا ابقاء دار الذي العالية على دار المسلم
 وسكنها اذ املكها ما لم تنههم فانه لا يعيدوها عالية كما كانت ومن صرح بذلك ابن الشحنة
 في شرح النظم الوهبية وكثير من علمائنا والله اعلم **سئل** في ارض قراج مجاورة لترية
 اهل الذمة باعها مالكها بمن معلوم لشخص وسلمها له بالتخليه هل يجوز بيعها واشترها
 ان يضيفها للترية المذكورة لدفع اموات النصاري ام لا **اجاب** صرح علماء الدين
 وفقهاء المسلمين ان الملك مطلق لتصرف المالكين فلم يمنع بيعه لمن شاء والى المشتري التصرف
 في ملكه باتخاذ مقبرة وقصر في التاتارخانية بذلك قال فيها **سئل** شيخ الاسلام
 عن قوم من اليهود اشترى دارا وبستانا من دور المسلمين في مصر واتخذوها مقبرة
 لهم هل يمنعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها في فعلون ما شاؤا كالمسلمين انتهى والله اعلم
سئل في رجل يدعوه الشوق الى زيارة القدس والتحليل تقر بالاله الملك الجليل فيخرج في بعض
 السنين من بلدة فيلحق به جماعة من المسلمين وطائفة من اهل الذمة فيصحبونه للامن
 على انفسهم واموالهم ويلجأون اليه عند خوفهم من ظالم او قاطع طريق ليذب عنهم هل ينكر
 عليه ذلك ام لا **اجاب** لا ينكر عليه اذ حكمهم حكم المسلمين فيمنع عما يمنع عنه المسلم كالزنا والنجس
 واللعب بالحمام وغير ذلك مما يمنع عنه المسلم كالملاهي والفواحش ولا يمنع من الخروج مع
 قافلة المسلمين للخارجة لزيارة القدس والتحليل وفي الاشباه والنظائر نقلا عن المنقذ
 كل شيء يمنع عنه المسلم امع منه الذي الاخير والخزير ولا يكره عيادة جاره الذي ولا
 ضيافة انتهى ولم يزل اهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في اسفارهم من غير نكير
 على من ياورهم ويؤمهم على الطريق او يطعمهم او يقيمهم او يخدمهم او يحسن اليهم او يمنع
 عنهم اليد العادية ويسلمهم من الظلم والفتنة الطاغية الباغية العاتية بل في ذلك الاجر
 العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات اصل اصيل في الجواب
 عن مثل هذه القضايا والله اعلم **سئل** في ذي اظهر الاستعلاء على المسلمين واتخذ
 لولده عرسا وضربت خلفه الطبول والزمور وطيف به في شوارع المدينة واسواقها
 يدب الشموع الكثرة ويقف به شيعوه متحلقين به على وجه التعظيم فهل منع الذي من مثل
 ذلك ويحرم على المسلمين تعظيم ويعرضون على ذلك ام لا **اجاب** المصريح به في كتب
 علمائنا انه يجب على اهل الذمة اظهار الذلة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين تعظيمهم

في فتح القدير بحثا انه اذا استعلاء على المسلمين حل للامام قتله وصرح فيه بمنعهم من الشيا
 الفارقة حريرا وغيره كالصوف المربع والجوخ الرفيع والابرار الرفيعة ولا شك ان هذه الاشياء المذكورة
 اولى بالبيع مما هو جوابه ويعززه معظمهم لا رتبهم للزينة وكذلك هم حيث ارتكبوا المنوع عليهم فعليه
 بلا ريب وفي الاشباه والنظائر بتجليل الكافر كفر فلو سلم على الذي بتجليل كفر انتهى والله اعلم
باب العشر والخروج **سئل** في العطاء الديواني المعبر عنه لدى اهلها بالتمنا اذا
 عزل السلطان نصره الله تعالى التماري المقاطع عليه بخارج المقاسم من قري بيت المال وقرر فيه غيره
 ولم تكن الغلة حينئذ ادرت فهل يكون لمن عزله السلطان او لمن ولاه ام تكون بينهما ام فوضع في
 بيت المال حتى يتصرف فيها السلطان برأيه او نأيه المفوض اليه ذلك من قبله **اجاب** المصريح به في
 كتب علمائنا انه من مات او عزل من اهل العطاء في أثناء الحول حرم العطاء اي منع فلا يعطى له شيئا
 لا وجوبا ولا استحسانا لانه نوع صلة وليس بدين ولهذا يسمى عطاء فلا يملك الا بالقبض ويسقط
 بالموت من صرح بانه صلة لا يملك قبل القبض صاحب الدرر والغرر في كتابه المذكور فاذا تقرر ذلك
 علم ان الغلة المقاطع عليه باق فوضع في بيت المال ولا يستحقها واحد منها حتى يرى من له امر بيت المال وهو
 السلطان او من انا به من اياه في ذلك رايه فيه فيصرفه في مصارفه بما يقتضيه ويرتضيه والمسئلة في غالب
 كتب المذهب ذكرت في السير في باب الوظائف والجزية والله اعلم **سئل** في ذي عطاء خاص بارض
 معلومة من السلطان تناول ما ذونه بعض الخارج منها فباعه له اذنه بعد قبضه له بمن معلوم
 ثم عزله عن العطاء وولى آخر هل صح بيعه له لكونه ملكه بالقبض ام لا **اجاب** صرح علمائنا
 رحمهم الله تعالى ان صاحب العطاء يملك المقبوض فله بيعه لاسيما بعد قبضه وايضا مشقته
 ومن يملك شيئا ملك التصرف فيه بالبيع والهبة وسائر التصرفات الشايعة للمالك شرعا وليس للذي
 ولى بعده ان يبطله والله اعلم **سئل** في ارض سلطانية بيد مزارعين يتعاقبون عليها
 بالزراعة جيلا بعد جيل ضاقت بهم الحال فرهنوها لاهل القرية على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين
 عليهم رد هاليهم عند مرد المبلغ فردوا المبلغ بعد سنين وردوا الارض عليهم وصارت في ايديهم كما
 كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والآن يدعون انها لهم وانكر والارتمان هل اذابت عليهم ما شرح
 اعلاه ينوفعون عنها ام لا **اجاب** نعم ينوفعون عنها العدم بطلان قديمته بما ذكرنا اذ لا ترك
 لهم به اعني بالرضع وان لم يصح وانما تبطل قديمتهم بالترك اختيارا ولم يوجد ثابت عليهم ما شرح
 ينوفعون عنها والله اعلم **سئل** في ارض سلطانية يتواردها الزرع ابا عن جد اخلفوا بعضهم
 في ارضهم يقسموها وبعضهم يريد بقاها على ما كانت عليه قد يماهل بقي القديم على قدمه لا **اجاب**
 بترك القديم على قدمه نص على ذلك علماء ونازحهم الله تعالى والله اعلم **سئل** في ارض سلطانية لبيت
 المال تجارته في تيمار شخص جارها مزارعها بدراهم لرجل فزرعها المستاجر وكل من زرعه الجراد هل
 يملك المزارع الاجارة المذكورة ام لا يملك الاجارة لكونه لا ملك له فيها **اجاب** قد تقرر ان ارضه بيت المال

يسلك بها مسلك ارض الوقف وان اجارة غير ناظرة لا تنفذ والارض التي الآن في ايدي المزارعين
ليست ملكا لهم وانما هم مزارعين فيها لا يقطع ما يملكها كما حرره الكمال بن الهمام وليس لهم فيها
حق الا حق الزراعة التي هي مجرد منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف وفي فتاوى شيخنا الحنفى
من ان من اهل الوقف حق السكنى فليس له ان يكتسب غيره الا بطريق العارية دون الاجارة
لان العارية لا توجب حق الاستعير لانه بمنزلة صنف اضافي بخلاف الاجارة فانها توجب حقا
للمستاجر وهو لم يشترط له فلا يصح هذا وفي الاشياء والنظائر الاجارة للارض كالخراج على العقد
فاذا استاجرها للزراعة فاصطلم اتم وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده هذا من يملك
الاجارة فكيف من لا يملكها البتة والله اعلم **سئل** في رجل كان بيده ارض سلطانية بيد يدها
جعل له السلطان قسمها نظير عطاء عجز من كانت بيده عن عمارتها لعدم الآلة فدفعها
لشخص واستمرت بيده عشرين سنين ودفعها الثاني لثالث واستمرت بيده عشرين سنين
ودفعها الثاني لثالث واستمرت بيده سنة ويريد من كانت بيدها ولدان يرجع في اخذها
والحال انه لا يملك له ولا غرس والثالث قد كثر بها وهما حال الزرع فهل له ذلك مع ما اتفق
على عمارتها ام لا **اجاب** الارض التي لبنت المال والثالث تزرعها على الثلث او الربع
او الخس ونحو ذلك لا يملك للناس فيها فلا يجوز بيعها ولا رهنها ولا هبتها الى غير ذلك من الاعمال
التي تجرى في الملك فلا رجوع للاول فيها انما حق الاعطاء والمنع للسلطان او نائبه والله اعلم
سئل في ارض لبنت المال بها مئونة من هدم اذا رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها
هل يجوز شراؤه لها من ولاة السلطان نظير بيت المال ام لا **اجاب** نعم يجوز بهذا الشرط
كما ذكره في البحر في شرح قوله والسواد وما فتح عنوة الخ قال فيه حاكيا عن الفتح كتبت في
فتوى رفعت الي في شراء السلطان الاشراف برسبى لارض من ولاة نظير بيت المال
هل يجوز شراؤه منه وهو الذي ولاة فكتبت اذا كان بالمسلمين حاجة والعياد بالله
تعالى جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم كانه اجاب لا يجوز كما لا يخفى وهو مبني على قوله
المقدمين اما على قوله المتأخرين المفتى به لا يخص جواز بيع عقار اليتيم فيما ذكره
فيه وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه او رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول
للامام بيع العقار لغير حاجة اذا رغب بضعف قيمته على المفتى به وهذه مسئلة متهمة
وقوع النزاع فيها في زماننا فيفتش وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين
وتسماية حتى ادعى بعضهم بان المبيعات من بيت المال غير صحيحة لئلا يصل بذلك الى ابطال
الاوقاف والخيرات وهو مردود وربما ذكرناه انتهى ومثله في النهر **واقول** حيث نزل الامام
الاعظم نصره الله تعالى في مال بيت المال منزلة ولي اليتيم وجاز لولي اليتيم بيع عقاره بضعف
قيمته جاز له ولو كيلة فيه ذلك هذا ما نظر اليه صاحب البحر والحاصل انه يجب مراعاة مصلحة بيت المال

كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير خاف على فقهاء واحد اعلم **سئل** في ارض خراج
المقاسمة كارض بلادنا لوجعل والي الخراج على صاحب الارض في كل سنة مبلغا معلوما ليغرس
فيها فلم يتيسر له الغرس ومنعت مدة سنين ولم يغرس بها فزعمها نحو الحنيفة والشعير
هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه ام لا يلزمه الاخراج المقاسمة ام لا **اجاب** لا يلزمه الا
خراج المقاسمة لفساد الجعل المذكور ولو التزم به صاحب الارض المذكور اذ هو التزام مالا
يلزم وفي الكافي لا يجوز للامام ان يحول الخراج الموظف الى خراج المقاسمة لان فيه نقض العهد
فهو حرام ومقتضاه لا يحول خراج المقاسمة الى خراج الموظف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت في ارض
الثام ما ثبت في ارض مصر بانها مات اصحابها وصارت لبيت المال كان دفعها بالحصة مزاوية
وبالدراهم وغيرها من الدنانير والعروض وما يصلح اجرة اجارة فتلزم فيه احكام الاجارة
فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين اعلاه اجرة حيث وجدت التخلية وشرايط لزوم الاجرة من
التكمن من الغرس وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله اعلم **سئل** فيما اذا ترك المزارع
ذرع الارض الخراجية الموظفة الصالحة للزراعة يلزمه الخراج ام لا **اجاب** يلزمه الخراج ذرع
ام لا والله اعلم **سئل** في غراس بيد رجل ملكا وارض الغراس جارية في ثمار لا سباجه وغيلة
الاشجار المذكورة لصاحب التمار قدور معين ثم ان غالب الاشجار نيت وبقى بعضها ويريد
صاحب التمار ان ياخذ عشر الاشجار الغانية والباقية بالتمام كما كان ياخذ سابقا فلو اخذ
جميع المبلغ الذي كان ياخذ على الاشجار كلها الباقية والغانية ام على ما بقي من الاشجار بقدرها
ام كيف الحال وهل اذا طلب صاحب التمار ان يتسلم الارض المذكورة له ذلك وهل هي مملوكة بما
بقى من الاشجار ام لا **اجاب** الواجب اجرة المثل في الارض المذكورة ولا اعتبار بعدد الاشجار
شرعا اذ رتبة بيت المال وللمتأري اجرها شرعا باجرة المثل كما صرح به العلامة الشيخ قاسم
في فتاواه كارض الوقف وليس للتأري رفع يد الفارس لكراداة القاييم اذ هو احق بها
باجرة المثل ولو اوى التماري ذلك اذ رتبة الارض لبيت المال والخراج لمن اقطع له فلا ملك
لمنقطع له فيها فلا يصح بيعه ولا وقفه ولا اخراج الزيتون عن ملكه والله اعلم **سئل**
في ارض لبنت المال بيد جماعة يتواردون على الزرع بهامدة حياتهم واباء هم من قبلهم
كذلك من قديم الزمان والان تماري ذو عطاء يريد رفع ايديهم منها ودفعها لغيرهم
هل له ام لا **اجاب** ليس له ذلك شرعا بل تبقى في ايدي زراعتها المتقدمين اذ لا ملك له
فيها باجماع العلماء وانما حقه فيما عليها من الخراج وليس له فيها ملك يوجب جواز عطايتها لمن
استهنت نفسه وعملا بالقاعدة المشهورة الاصل بقاء ما كان على ما كان والله اعلم **سئل**
في رجل تدعو الناس محمد بن محمد واسمه الحقيقي محمد وعليه تمار ببراءة سلطانية والكتوب
فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يجب ذلك خلافا لبرائه ام لا **اجاب** لا يوجب ذلك

فتعدد الاسماء امر جائز شرعا وعرفا والمسيح واحد فاذا اقيمت مستدركا فيها
 بهذا الامر ما هو ثابت قد صرحوا ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم او
 هو حاصل باحد الاسمين كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** فيما اذا مات احد الجندي
 بعد اذا ادركت الغلة والزيت من القرى التي في يده فلهذا الحق ولورثت المطالبة
 به ام لا مدين بيت المال لمن وجبه السلطان نصره الله تعالى التيمار له **اجاب** صرح علماءنا
 في كتاب السير بان من مات من اهل العطا في اخر السنة يستحب الصرف الى قريته لانه قد اوفى
 تعب فيستحب الوفا له كذا في البحر وشرح تنوير الابصار وفيه نقلا عن حاشية ابن زاده لو
 مات في اخر السنة صرفه الى قريته لانه قد اوفى مشقة فيصرف اليه ليكون اقرب الى الوفا اما اذا
 مات بعد تمام السنة قبل ان يخرج عطاؤه فالصحيح من الجواب انه لا يصير ميراثا لان كتمان
 العطا بطريق الصلاة لا تتم الا بالقبض وان ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات لم يخلو
 وارثه كذا في البيان والله اعلم **سئل** في ارض وقف عليها عشر في غلاتها من صيفي
 وشتوي وشجراتيون وغيره امر السلطان نصره الله تعالى بصرفه الى جهة صدقة معلومة هل
 للمتكلم عليها ان يمنع من دفعه محتجا بانها وقف ولا شيء عليه ام لا **اجاب** ليس له ان يمنع
 من دفع العشر فان علما ونا قاطبة صرحوا في باب ان يجب في الارض الموقوفة والله اعلم
سئل في مسجد بقرية له ارض لم يعرف عليها خراج قط من قديم الزمان الى الان ويريد
 المتكلم على القرية وهو الساجي الان ان ياخذ عليها خراج هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له
 ذلك اذا تقدم بيقى على قومه وحمل احوال المسلمين على الاصلاح واجبا ما امكن لا سيما في ما جاز
 المسلمين المودة للركوع والسجود فيبقى ما كان على ما كان ومن احدث على بيت الله حادفا
 فقد حارب الله ورسوله ورجع بالذوق والخوان والله اعلم **سئل** في ناطق متكلم على
 وقف يفصل على مزارعية اكداس الحنطة والشعير والقطن وغيره بامداد معلومة
 عليهم او قناطين تجرد الخدس والتخين رضوا او غضبوا هل هذا جائز شرعا ام غير جائز
 وهل اذا ادعى المزارع ان حصته الوقف نقصت عن الفعل يكون القول قوله بيمينه لا قول المالك
 ام لا **اجاب** هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعا ولا يثبت في ذمة المزارع لانه ربا
 محض اذ هو بيع مجهول بمعلوم في ذمة المزارع او ما في الكدس مجهول المقدار والجنس بالجنس
 لا يجوز مجازفة الاري الى ما يروي عن جابر انه عليه الصلوة والسلام نهى عن بيع الصبرة
 من التمر لا يعلم كيلها بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم والنسائي واغا الشافعي في مشله
 التمييز والقيمة بالكيل والمجازفة في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص في الوقف الذي
 به التقرب الى الله ومثل هذه الاوضاع يكون للنار وقد نص سائر علمائنا ان القول قول المزارع
 بيمينه وقد شكى ابن اريطا خيانة المزارعين فارسل اليه عمر دأع امرهم الى الله تعالى ومن قوي ظنك

فيه

فيه بالخيانة تحمله وكل امره الى ربه وهذا الشرع الشريف فمن حاذ عنه فانه قوي مدين وقد ورد عنه
 عليه الصلوة والسلام اهنون الربا كالذي ينكح امه والله اعلم **سئل** في ارض القسم التي يزرعها الناس
 بالحصه هل لقاسمها ان يضربوا عليها شيئا معلوما في مقابل حصتهم بسمونه فضلا وذلك على وجه
 الحرز والتخمين ولا يطابق ما يخص حصتهم بل يزيد تارة وينقص اخرى ام ليس لهم ذلك خصوصا على
 وجه الجبر **اجاب** ما يفعله بعض القسام مع المزارعين ويسمونه فضلا امر خارج عن الشرع الشريف
 بعيد عن الدين المنيف ويزداد بعدا بفعله جبرا وقهرا ليتوصل فاعلوه به الى الجور والظلم باخذ
 الزائد عن حقهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمسلمين
 وبجائرة الحق المبين والامر لله رب العالمين **سئل** في قرية فصل على اهلها قساما زرعيا بمداد
 معلومة مخالفا لاهل الشرع والحق وهو قسم غلتها بالربع حسب عادتها فيما يتحصل وافق اهل القرية
 على توزيع ما فصل على قريتهم من المزارع والقرية وفيهم من لوا اعتبرت القرايط او اعتبر نفس المزارع والغلة
 تقسم لما خصه ما جعل عليه منها هل يلزم بذلك ام لا يلزم وتكون الغرامة والتوزيع لهذه المظلمة
 حيث لم يكن رفعها بحسب المتحصل من الغلة لا على وجه الجور والتعدي بحيث ان يجعل على المزارع
 القليل اكثر ونكس **اجاب** لا يجوز توزيعها على القرايط لان الفصل جعل على المزارع الخارج اذ هو الذي
 يقسم القسام وياخذ الحصه منه لا القرايط والغرامات اذا كانت على الاملاك فهو بحسبها واذا كانت على
 الانفس فهي بحسبها كما نصوا عليه والله اعلم **سئل** في رجل له غراس زيتون في قرية ملك وبها شجر
 زيتون روماني بيت للمال وقد مضت ستون وهو يعطى ما عين عليه من الخراج وهل القرية من في ايديهم
 الروماني يريده ان ياخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك ام لا **اجاب** لا يسلك بالقرى
 الملك سلك الروماني الذي لبيت المال اذ الواجب في هذا غير الواجب في ذلك لان ما هو لبيت المال منقوض الامام
 او نائبه ان شاء عمره لبيت المال من مال بيت المال وجميع الخارج في بيت المال وان شاء عامل عليه حصه
 من الخارج واما ما هو ملكه في الارض الخارج الموظف فلا يتجاوز ما وظفه عمره رضي الله عنه واما ما هو
 عند واما ما هو في ارض خارج القاسمة كما في بلادنا فهو متعلق بالخارج كالعشر متعلق به وان كان
 مصرف الموظف فهو كالموظف مصرفا وكالعشر ما خذافا فترقا فكيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ
 من الروماني الذي لبيت المال فافهم والله اعلم **سئل** في فلاح رجل من قرية في قرية اخرى جارية في
 بنما رجندي فمكث مدة سنين يزرع ولا يعطى خراج القاسمة في الارض خارج القاسمة بنابلس
 وقد فتن بها واضرار اهلها هل يؤخذ منه خراج القاسمة وللمتأري اخراجه منها ام لا **اجاب** نعم
 يؤخذ منه خراج القاسمة لان خراج القاسمة متعلق بالخارج وقد حسمه او استهلكه فيصير قطعا
 وفي خراج الموظف كذلك على الصحيح كما صرح في التاتارخانية عن الزخيرة واما اخراجه من القرية كونه
 مضرا فخرج عليه لا سيما مع كونه افاقيا نزيلا لا ملكه فيها وقد فتنه عمره رضي الله عنه رجلا كانت تغتصب به
 الرجال والنساء مع اضرارهم والله اعلم **سئل** في قرية لبيت المال يتصرف فيها الساجي نظير عطاء فيه

والدين في ارضهم في ملك الاصل
 في الدين في ارضهم في ملك الاصل
 في الدين في ارضهم في ملك الاصل

قال له ان يطلع عرس زيتون بها مباح لاهل القرية ولا حق له **اجاب** ليس له ذلك اذ هو ليس بالملك
انما له تناول الجزء المعطى له من جانب السلطان لا تلاف ما فيه ضرر على بيت المال والله اعلم **سئل**
في ضيعة موقوفة على جهات متعددة عرس زراعتها شجر زيتون في ارضها فهل لاهل المتكلمين على اخذ
الجزءات الموقوفة الضيعة عليها ان يختص بها على شجر الزيتون من اعداده المقرر فيصير الممتلك عليها
دون بقية الجهات الموقوفة عليها **اجاب** ليس له ذلك باجماع المسلمين اذ العدا والمعرف بهذا
البلاد في عرس الزيتون ونحوه انما يدفعه الفارسون في مقابلة الانتفاع بالارض الموقوفة او السلطان
او المملوك فيجوز على حب ذلك ويدفع لكل جهة استحقاقها الذي يخصها كما يجوز في الزرع الشقوي
والصيفي وجمع ماء يزرع بهما من المقات وسائر الخضروات واختصاص جهة بذلك من هذه الجهات
لا يقبل شرع ولا عقل ولم يأت به نص ولا نقل والله اعلم **سئل** في قريتين خربة من الظلم وكثرة
التكاليف من ياخيجية ومباشرة وكيالة وقهوجية وقواسية وطباخة وسياسة وانواع من الظلم
يطول تعوذا حال اصلاها في الشرع ولا العرف القانون ولا يحتمل ان قسم الربع مع تقدير
عدم هذه الظلمات تنقل متولها قسمها من الربع الخمس لما راي من ان لا اعتادة لهما بغير
ذلك فجعل قسمها الخمس ورفع تلك الوظائف البدعية بمعرفة حاكم الشرع الشريف وكتابة حجة
بذلك لما راي من المنفعة العائدة على الوقف بذلك وانه اذا دام قسم الربع عليها لا يعمران
حالا فاعل المتولي واقره عليه قاض الشرع الشريف والصواب واجب تقريره لانه اذا اعيد الربع
امتنعت الزراعة عن زرع اراضيها بالكلية **اجاب** قد تقرر لدى العلماء ان الظلم
يجب اعدامه ويحرم تقريره واذا حملت الارض ما لا تتحمل كان ظلمها ويجب اعدامه ولا شبهة
ان خراج المفاسدة على حسب الطاقة فاذا لم تنطق الربع ينقل الى خمس بل اذا لم تنطق
الخمس بان كانت ارضا قليلة الربع كثيرة المؤن بحيث لو قرر عليها الخمس تعطلت او لا يفضل
لربها شيء بعد المؤن او كان يخسر من ماله ينقص عن الخمس وقد صرح عن عمر رضي الله عنه انه قال
لعا ماله لعلكم حملتم الارض ما لا تطيق فقال لا بل حملناها ما تطيق ولو زدتنا لطاقت وقد
نص الحكمي انه اذا جاز النقصان عند قيام الطاقة فعند عدم الطاقة بالطريق الاولي
ذكره في البحر فظهر ان ما فعله المتولي وقرره حاكم الشرع موافق للشرع الشريف فيجب تقريره
نقصه لا ظلمه والحال هذه والله اعلم **سئل** في ارض وقف يودي متوليها كل سنة قرضين نظير
ما عليها من العشر هل للعشار ان يطالب العشر من زرع مستاجر بها او مستحقرين بها **اجاب** ليس
لغيره **سئل** **اجاب** صرح في البحر نقلا عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المورع عند
حنيفة وعندهما على المستاجر والقول ما قاله الامام فليس على المستاجر ان ولا على المستحقرين
سبيل عنده والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل بيده ارض بعضها وقف وبعضها بيت المال
يزرعها بالحب هل يملكها بذلك فيجوز بيعه على فرايض الله تعالى ام لا واذا قلتم لاهل الارض

احد بن المزارع يدو عليها مزارعة وتصرف فيها مدة ثم مات هل لزوجاته وسائر بناته ان
يخاصن بيده فيها ويقاسمهم فيها كقسمة املاكهم ويجوز على الفرائض الشرعية ام لا حق لهم فيها
اجاب ارض الوقف وارض بيت المال لا ملك لزارعها فيها بالاجماع فلا تورث عنهم كما صرح
به في البنزانية وغيرها فليس لزوجات المزارع ولا لبناته فيها حق ومن تصرف فيها بالمزارعة
انما له حق الانتفاع بها وليس له في رقبتهما ملك باجماع المسلمين والارث انما يكون فيها ترك من المال
وهذه الاراضى ليست مما ترك والله اعلم **سئل** في قرية نصف ارضها وقف والنصف
سلطانة جل الكثير من اهلها من المغارم وكثرة المظالم وطال عليها الامد وهم قاطنون ببلاد
الاسلام وقد تولدوا وتناسلوا وتركوا اوطانهم وارضهم المذكورة وبعد ما يزدعون ثلاثين سنة
جاءهم ناظر الوقف او وكيله يريد جبرهم على العودا وغرامتهم على اراضيهم المذكورة التي تركوها
هل يلزمون بذلك شرعا ام لا **اجاب** لا قائل من العلماء بالزامهم بواحدة منهما لاسيما الناظر
ووكيله فان الوقف حسب العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة وبالقضاء يزدول ملكه لا الى
مالك فاذا اعلنت ذلك فالزارع والحال هذه في الارض بالنسبة الى ارض الوقف عامل بالحبسة وهو كالمستاجر
وليس عليه خراج كما صرح به علما وناقال في الاسعاف واذا دفعها يعني دفع المتولي الارض مزارعة فالخارج
او العشر من حصته اهل الوقف لانها اجارة معق انتهم وفي اوقاف هذا لاراي القاييم بامر هذه الصلة
اذا دفع الارض من اربعة بالنصف ولم يشترط العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي لاهل
الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم المزارعين بالحبسة كيف يطلبون للعود الى بلادهم جبر الاجل
ما هذا اضلال بعيد وبمثله نقول اذا كانت الارض لبيت المال وتوقع مزارعة للمزارعين فالماخوذ
منهم بول الجارة لا خراج كما صرح به الكمال ابن الحمام وغيره وما هو مخرج به ان خراج المفاسدة لا يلزم
بالتعطيل وان ارض بيت المال لا خراج فيها ولما خوذ منها اجرة فلا شيء على الفلاح لو عطلها
وهو غير مستاجر لها ولا يصير عليه بسببها وبه علم ان بعض المزارعين اذا ترك الزراعة ومكن
مصرفا فلا شيء عليه فيما تفعله الظلمة من الاضرار به فحرام صرح به في البحر الوافي وفي النهر ما يفعل
الآن من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك فلاصة واجبارها على السكن في بلدة
معينة ليعمر دياره ويزرع الارض حرام بلا شبهة واجمعوا على الاقتصار عند الجبر او الغيبة
او الهروب عن الارض الخراجية على انه امان يدفعها السلطان مزارعة لغيرهم وان لم يجد من
ياخذها مزارعة يواجرها وان لم يجد من يستاجرها يبيعها فيكون الثمن لصاحب الارض وان لم
يجد من يشتري يدفع الى المزارع مقدارا ما ينفق في غارة الارض قرضا قالا وهذا قول الصحابين
واما قول الامام لا يبيع ولا يوزج لانه لا يري المحرم مثله وقيل انه قول الكفا فقتصرهم على ذلك
يمنع تعرضهم لجبر المزارع والتعرض اليه شيء مما ذكر في السؤال ويقضي بانه ظلم وضلال لا يحل
بحال ولا حول ولا قوة الا بالله اليه المرجع والمآل **سئل** في ارض خراجية التي عليها السيل حصا

وبعض اصحاب فكر لا يبالون بما كان اصلاهم لاهل الجحيم خراجها الموقوف عليها ويعتبرون
 بترك الزرع بسبب ذلك لا **اجاب** نعم يجب عليهم الخراج ولا يعذرون بالترك مع امكان
 الاصلاح قال في الثانية وان كان في ارضه قصب او طرقا او صوبرا او شجرا لا يشر ينظر ان امكنه
 ان يطلع ذلك ويجعلها مزرعة فلم يفعل كان عليه الخراج وفيها بعده بقليل وان كان
 في ارض الخراج قطع ارض سبعة لا تصلي المزرعة ولا يصل الماء اليها ان امكنه صلاحها كان
 عليه خراجها وان لم يمكن فلا خراج عليه ومثله في غيرها ايضا والله اعلم **سئل** عن حاكم غرة اذا
 اخذ خراج المقاسمة من الزرع مدة سنتين فاستحق الارض بان ظهرت وقفا ارضا يتاحل بوزن
 من الزرع ثانيا لا ويجوز من العهدة **اجاب** قد خرجوا من العهدة ولا يلزمهم دفعه
 ثانيا صرح به في التاتارخانية والله اعلم **سئل** فيما اذا اصاب الزرع افة في ارض الخراج بنوعيه
 هل يسقط امله او مثل الزرع الكرم والرطوبة ونحو ذلك وكذلك في ارض العشر ام لا **اجاب**
 في المتن والشروح والفتاوى اذا اصاب الزرع افة سماوية لا خراج كالمغرق والمروق وشدة البرد
 والحق البرازي الخراج بذلك حيث لم يكن دفعه ولا شك ان الدودة والفارعة والقرودة والنمل
 كذلك وصريح كثير من علمائنا بعدم السقوط في القرودة والسياء والافاعي ونحوها حيث امكن
 المنع اذ العلة عدم القدرة على الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفة والمقاسمة والعشر بل لا فرق
 في الاخيرين لتعلق ذلك بعين الخارج فيها فكانا بهذا الحكم اولى ومثل الزرع الكرم والرطوبة
 ونحوها وهذا هو الصحيح والا قرب الى العدل والابعد عن الظلم وقد صرح علمائنا في هذا الباب
 انه مما يجد من سيرة الاسرة انهم اذا اصاب الزرع افة عزموا له ما انفق من بيت مالهم وقالوا الخراج
 شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فاذا لم يعطه الامام شيئا فلا اقل من ان لا يغرمة الخراج
 والله اعلم **سئل** في ارض قرية قسمها الربيع وهي وقف ارضي من حضرة السلطان غرنا هلالا
 السابقون واللاحقون فيها زبونا بان المتولين قديما وحديثا غاب المتكلم عليها او ان جذاذ زبونها
 وخافوا على الهلاك بخدوه لغيبته بغير اذن والآن يتشطط عليهم في حصص الوقت ولا يصدرهم في
 مقالهم فهل القول قولهم في ذلك وهل عليهم عقوبة لعدم غيبته للضرورة ام لا **اجاب** القول قولهم
 في ذلك كانه لان كل شخص منهم امين على ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليهم بمجرد قوله فاذا ادعى الزبانية
 فعليه البينة الشرعية واذا اعجز عنها وطلب منهم البين على ما ادعى به فله ذلك اذا البينة على من ادعى
 واليمين على من انكر لو اعطى الناس بدعواهم لادعى اناس دماء ناس واموالهم ولا يلزمهم عقوبة
 بجمع مالهم وحفظ خشية الهلاك والله اعلم **باب الجزية** **سئل** في اهل الذمة اذا
 امتنعوا عن اداء الجزية وقت وجوبها وعاندوا وقالوا ما لنا عادة ان تعطى عن الاعزب
 حتى يتزوج ولا تعطى عن المتزوج منها غير ربع قرش ومشايخنا ما عليهم شيء
 هل يتبع قولهم شرعا ولا يتبع ويأثم من ياخذ بقولهم وعلى حاكم الشرع والعرف ان يامرهم

بفتح الواجب عليهم شرعا وينجزهم عن دفعه ويلزمهم بما هو مقدر في الشرع عند اهل العلم وما
 مقدار ما يؤخذ منهم شرعا وعلى من تجب الجزية **اجاب** لا يلتفت الى قولهم ولا يتبع بل كل من امتنع
 عن اداها يردع وينجز ويصفع وتؤخذ قهر او قسرا وجب ان الجزية هي التي عصمت دماءهم
 عن ميوفنا ومنعت ايدينا عن قتلهم وقتلهم واسترقاقهم قال عثمان قاتلوا الذين لا يؤمنون
 بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرمت الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا
 الجزية عن يد وهم صاغرون وقال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا
 قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله تعالى كذا في الصحيح واذا ما قالوا هذا فمروا
 الى الجزية لانه صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه احمد ومسلم والترمذي ولانه بقول الجزية ينهي
 القتال كما ينهي بالاسلام وفي الحسان عن عتبة بن عامر ان قال قلت يا رسول الله انما غنم يقوم
 فلاهم يضيفوننا ولاهم يوزون ما لنا عليهم من الحق ولا نحن نأخذ منهم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان ابوا الا تاخذوا كرها فخذوا كذا في المصباح وهي عند عدم وقوع الصلح
 حين الفتح على شيء على الفقير في كل سنة اثنا عشر درهما وعلى الوسط ضعفه وعلى المكثرونهم
 عمر رضي الله عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال معلوم لم يتغير جاهلية
 ولا اسلاما الى الآن وتوضع على اليهود والسامرة والنصارى والمجوسى والوثني عندنا
 اذا كان عجميا وتؤخذ من الصابئة عندنا خيفة رجالة لا عند حاربهم الله تعالى ومن كل بالغ
 سواء كان متزوجا او غير متزوج ومشايخهم مثلهم تؤخذ الجزية منهم وبهذا الاسم تسقط الجزية
 عنهم ولا تؤخذ من وثني عرق ومرد وصبي وامرأة وعبد ومكاتب وزمن واعشى وفقير
 غير معتقل ومراهب ولا عيال وشمل العبد والمدر وابن ام الولد ومثل الزمن والاذى المفلوج
 ومقطوع اليد والرجلين والشيخ الكبير العاجز وتسقط بالاسلام والموت والتكسر
 ولا تقبل منه اذا ارسلها على يد نائبه في اصح الروايات بل يكلف ان يوديها بنفسه قايما والقائمين
 قاعدا وفي رواية بتسليمه ويهزه هذا ويقول اعطى الجزية يا ذى كذا في الهداية لانهم ما موروا
 باعطائها حال كونهم صاغرين وبجث الجزية طويل فنقص على ما ذكرناه والله اعلم **سئل** في ذبي
 مات لا عن تركه هل تطالب ورثته بجزية ام لا **اجاب** لا تطالب ورثته بجزية من مالهم
 بالاجماع اما عندنا فليسقطها بالموت واما عند القائل بعدم سقوطها به يقول انها كدين الادنى
 ولا يلزم الوارث وقاؤه من مال والقول قول الوارث بيمينه انه لم يترك مالا والله اعلم **سئل**
 في نصراني غاب وعليه جالية هل يلزم زوجه او اخاها ام لا **اجاب** لا يلزم الجالية الا من حي
 عليه فلا يطالب اب بابنه ولا ابن بابيه فيها كالدين الشرعي الثابت بذمة المودون لا يطالب
 به احد غير والده اعلم **باب المرتدين** **سئل** في شقي لعن بنو امية تعالى سيدنا ابراهيم
 الخليل الذي اثنى عليه الملك الجليل في القرآن الكريم بانه اواه حليم فماذا يترتب عليه وهل اذا جاء تابا

من قبل نفسه راجعا قال يرفع عند موجب الردة الذي هو القتل وماله حكم فيه **اجاب** يقتل
 حدا ولا توبة له اصلا ففي البرازية وغيرهما من كتب الفتاوى واللقط لم يوردوا والعباد بالله تعالى
 تحريم امراته ويجوز النكاح بعد اسلامه ويحيد الحج وليس عليه إعادة الصلوة والصوم كالكاfer
 الاصل والموالود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطئ بعد التكلم بكلمة الكفر ولذا نكحنا ثم ان اتي بكلمة الشهادتين
 على العادة لا يجزئ ما لم يرجع عما قاله لان باثباتها على العادة لا يرتفع الكفر ويؤثر بالتوبة
 والرجوع عن ذلك ثم يجوز النكاح ويزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول
 عليه الصلوة والسلام او واحد من الانبياء عليهم الصلوة والسلام فانه يقتل حدا ولا توبة له
 اصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة او جاء تائباً من قبل نفسه كالترندوق فانه حد
 وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلافا لاحد لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة
 كسائر حقوق الاربعين وكذا القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تابه لانه حق
 الله تعالى ولان النبي بشر والبشر جنس تحقير المعرة الا من اكرمه الله تعالى والبارئ منزه عن جميع
 المحاييب بخلاف الارتداد لانه معنى ينفرد به المرتد لاحق فيه لغير من الادميين وكونه بشرا قلنا
 اذا اشتم عليه الصلوة والسلام سكران لا يعفى ويقتل حدا وهذا مذهب ابى بكر الصديق رضي الله عنه
 والامام الاعظم والبدري واهل الكوفة والشهور من مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لا اعلم
 احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال سحنون المالك اجمع العلماء
 ان شاتم كافر وحكم القتل ومن شاتم عذابه وكفره كفر قال الله تعالى فقتلوا قتلا من الله الاية وروى عبد الله
 عن جده عن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن ابيه
 عن جده عن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابيه انه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيا فافكره
 ومن سب اصحابه فاضربه وامر صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بلا انذار وكان يوزيه
 صلى الله عليه وسلم وكذا امر بقتل ابي رافع اليهودي وكذا امر بقتل ابن خطل هذا وكان متعلقا
 باستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم السلول على شاتم الرسول انتهى وفي الاية
 كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والاخرة والاجاعة الكافر بسب نبي وبسب الشيخين او احدهما
 وبالسحر والزينة الى اخرها فيه والمسئلة مقررة مشهورة في الكتب غنية عن الاطالة والحاصل
 فيها وجوب قتل مثل هذا الشقي المشهور في حق مثل هذا النبي الجليل وان كان قد تاب وجدد
 الاسلام والله اعلم **س** في مسلم يتخير خلق الله اجمعين محذور رسول رب العالمين وشتمه
 في وسط السوق اعظم الفسوق فاحكم هذا الشقي التعيين افتونا مأجورين **اجاب**
 حكم المرتدين وبصرح في الفتق حيث قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكم
 حكم المرتدين وينعزل به ما يفعل المرتدين ومن صرح بذلك ابن افلاطون في كتاب المستمعين
 للحكام حيث قالنا فلا عن شرح الطحاوي ما صورته ومن سب النبي او بغضه كان ذلك منه ردة

وحكم المرتدين في الاشبه والنظائر كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والاخرة والاجاعة الكافر بسب
 نبي وبسب الشيخين او احدهما الى **و** في البرازية في المرتد ويومر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجوز
 النكاح ويزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم او واحد من
 الانبياء عليهم السلام فانه يقتل حدا ولا توبة له اصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة
 او جاء تائباً من قبل نفسه كالترندوق فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلافا
 لاحد لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكذا القذف لا يزول
 بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تابه لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة
 المعرة الا من اكرمه الله تعالى والبارئ منزه عن جميع المحاييب بخلاف الارتداد لانه معنى ينفرد
 به المرتد لاحق فيه لغير من الادميين وكونه بشرا قلنا اذا شتم عليه السلام سكران لا يعفى
 ويقتل حدا وهذا مذهب ابى بكر الصديق رضي الله عنه والامام الاعظم والبدري واهل الكوفة
 والشهور من مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لا اعلم احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله
 اذا كان مسلما وقال سحنون المالك اجمع العلماء ان شاتم كافر وحكم القتل ومن شاتم عذابه
 وكفره كفر قال الله تعالى فقتلوا قتلا من الله الاية وروى عبد الله
 ابن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن ابيه عن جده عن محمد بن الحسين بن علي بن علي عن جده
 بن علي عن ابيه انه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيا فافكره ومن سب اصحابه فاضربه وامر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بلا انذار وكان يوزيه عليه الصلوة وكذا امر بقتل
 ابي رافع اليهودي وكذا امر بقتل ابن خطل هذا وكان متعلقا باستار الكعبة ودلائل المسئلة
 تعرف في كتاب الصارم السلول على شاتم الرسول وتامه فيه وفي فتح القدير ما يقرب من هذا
 ونقله عنه صاحب البحر **س** في نصراني ذى حجر على الجنازة الرضيع المحرم صلى الله عليه وسلم
 بالسب فاذا يلزمه شرعا خصوصا اذا كان قصده غيظ المسلمين ومدحمة النصرانية ومذمة الاسلام
اجاب يبالغ في عقوبته ولو بالقتل فقد صرحوا علما واثباته يجوز الترتيب في التعزير الى القتل
 اذا عظم موجب واي شيء من موجبات التعزير اعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي قيل
 نفس المؤمن فينبغي لحكام المسلمين قتله كيلا يتجرى اعداء الدين الى احراق افئدة المسلمين بسب
 نبينهم من الكفرة المتحذرين وعلى الله تعالى اصلاح الاجوال ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المتعال
 والله اعلم **س** عن فائقة الزاهدي في حاوية بقوله قيل له في الخروج الى الحرب مجر انقال
 الكافر ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين فان اراد به المخرج شتمه اكثر لا يضره وان
 اراد ان دبرهم خير كقولهم والكلامه هذا وجه احسن منه ان الكفار خيرون من المسلمين في المعاملة
 والتجارات لقلة خيانتهم وغرهم وقلة الظلم عن التجار وعدم اخذ ولائهم اموالهم بغير ثمن
 او بشن نجس هو الظاهر لا يكفر انتهى لم كانوا خيرا من المسلمين في المعاملة الخ مع ان اساسهم

على تقوى واساس الكفار على غير ذلك هل حكمة ظاهرة او سبب جلي **اجاب** الظاهر ان السبب
في ذلك كثرة تعرض الشيطان لهم خشية فواتهم من يده فوجدوا اثره المقرون بالارادة الالهية
بخلاف الكفار فانه امن من فواتهم فاستراح منهم وترك التعرض لهم وليغير بهم من اضلاله
تعالى عن سواء الطريق والله اعلم **سئل** في رجل سئل شيئا فقال لوجاهة النبي صلى الله عليه وسلم
ما فعلت او نحو ذلك هل يكفر ام لا **اجاب** لا قال في جامع الفصولين راجعا **سئل** وقع بينه
وبين صهره خلاف فقال لو شير رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اتم بامر لا يكفر وقوافيه من الشافعي
السبكي والرملي معللا بانه يدل على التعظيم وبانه منتف بلو وبانه لو قدر وشفاعة وعدم توطأ
لا يكفر فقد شفع في قضايا ولم تقبل كما في قضية بريرة لما عتقت فقال تزوجك وابو ولو كرهت
اتامرت قال لا ولكنه اشفع قالت لا حاجة لي فيه فاجتمع المذهبان على عدم كفره والذي يظهر
انها اجماعية والله اعلم **سئل** في رجل يدعى المعلم ويؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر
الى امرأة واجبة حلت له مجرد نظره سواء كان طائرا او لم يكن ويؤخر بها هل اذا تكلم بهذا
الكلام بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه افضل الصلوة واتم السلام يترتب عليه بذلك
حكم الردة فيقام عليه ما يقام على المرتد وهل اذا تاب تقبل توبته ام لا **اجاب** نعم يكون بذلك
مرتدا فنترتب عليه احكام اهل الردة من وجوب قتله فقد صرح علماؤنا في غالب كتبهم بان
من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او واحدا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام او استخف
بهم فانه يقتل حدا ولا توبة له اصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة او جاء تائبا من قبل
نفسه لانه حق تعلق به حق العبد فلا يستط بالتوبة كسائر حقوق الادميين ووقع في عبادة
البنزارية ولوعاب نبيا كفر وقد ذكر المفسرون في قوله تعالى واذا تقول للذي انعم الله عليه وانعمت
عليه امسا عليك زوجه الاية ما يكذب الزاعم المذكور من ذلك قول القرطبي بعد كلام طويل قد
وروي عن علي بن الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اوجى الله اليه ان زيدا يطلق زينة وانت
تزوجها بتزوج الله ايتها فلما تشكى زيد للنبي صلى الله عليه وسلم خلق زينة وانها لا تطيع
واعلم بانه يريد خلافا قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبهة الادب والوصية اتق الله في قولك
وامسك زوجه وهو يعلم انه يفارقها وهذا الذي اخفي في نفسه ولم يرد ان يامر بالطلاق
لما علم انه سببت زوجه وخشي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلحقه قول من الناس في ان يتزوج زينة
بعد زيد وهو مولاه وقد امره بطلاقها فها تبه الله تعالى على هذا العذر من انه خشي الناس
في شيء فدأب الله تعالى بان قال امسك مع علي بانه يطلق واعلم ان الله احق بالحشية في كل
حالة ثم قال قال علماؤنا وهذا حسن ما قيل في تاويل هذه الاية وهو الذي عليه اهل التحقيق من
المفسرين والعلماء الراغبين كالزهرى والقاظمي بكر بن العلاء القشيري والقاظمي ابو بكر بن العلاء
وغيرهم ثم قال فاما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم هو يزوج زينة امرأة زيد وربما اطلق بعض

المجاهد يعني الفتنة عشق وهذا انما يصدر عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا
او مستخف بحرمته صلى الله عليه وسلم انهم وفي الكفا في ما يكتسب القاب عن وجه الخطاء والصواب
في هذه المسئلة وفي اسباب النزول قوله تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له اي ما كان
عليه من اثر فيما اباحه الله تعالى فلا اعتراض لاحد عليه فيه سنة الله في الذين خلوا من قبل من الانبياء
وابتلاء لهم عليهم السلام كما ورد وسليمان وهذا مما ليس فيه نقص للميل الطبيعي الذي لا يكاد
يسلم الا من معصوما كان او غير معصوم فلما نظر النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأة زيد تمنهاها
بقبله انطلقا فزيد تزوجها والمباح لا يستحي منه والله تعالى اخبر ان ما كان عليه فيه من حرج ولا حرج
لا سيما في الامور المجاوزة الشرعية فكان جوابا للمنافقين وقد طلقها زيد وضبطها له صلى الله عليه وسلم
فقال لها ان الله تعالى ابوك خيرا متى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرحت وقالت الاميرة ورسول مرجها
برسول الله انهم باختصار خطبة صلى الله عليه وسلم تزوجه اياها بعد زيد يكذب القايل كان اذا
نظر الى امرأة واجبة حلت له مجرد نظره ويدخل بها فجاء القايل بتكلمه بين القوم تنقيصا
لمقام الرسول عليه الصلوة والسلام بهذا الكلام ان يقتل بعد ان يطاف به في الاسواق ولا تقبل
له توبة عندنا كما نصت عليه علماؤنا الاعلام والله اعلم **سئل** في رجل دفع لآخر فتوى شرعية
من شيخ الاسلام فرماها الى الارض ومزقها واستهزأ بها لما يلزمه شرعا **اجاب** صرح كثير من علماؤنا
بكفره قال في الحجة تعداد المكفرات وبالقائه الفتوى على الارض حين اتى بها خصم اي يكفر بالقائه الفتوى
الخ وقال اصحاب الفتاوى لو عرض عليه خصم فتوى الاية فردها وقال جبه بازائه فتوى او رده قبل
يكفر لرد حكم الشرع وعجالة البنزاري يكفر بغير نظر قبل ولو قال ليس كما افته او قال لا يعلم بهذا
يعزر اذا بشرا المنكر وهذه عبارة جامع الفصولين والتردد انما هو عند عدم ارادة الاستهزاء
بالشرع واما لو كان مع ذلك الاستهزاء بالشرع والدين يكفر باجماع المسلمين والكلام في المسئلة
طويل ولا شبهة ان الويل ثابت لمن استهزأ بالشرع الواضح الجليل الجميل اها ذنا الله تعالى
من الموبقات وضم لنا وللمسلمين بالصالحات والله اعلم **سئل** في منول على وقاف سيد
خليل الرحمن على نبينا وعليه افضل الصلوة والسلام مسك جماعة من الفلاحين وجنهم ظلما
بغير طريق شرعي فوكلوا جماعة من عشرين منهم ليا تولى الحاكم العرفي المولى من قبل مولانا السلطان
نصرة الله ويستغيثوا به ليحضرهم مع غريمهم لمجلس الشرع الشريف واستغاثوا فامر السلطان
المذكور اليه واحضر الجماعة فدعوه لمجلس الشرع الشريف فقال لا اذهب للشرع وعاند فقال الحاكم
اذهب الى الشرع الشريف فقال اننا انظر هذه الدعوى بالشرع الشريف بفلفظة وتعاظم مستخفا
بالشرع الشريف وثبت استخفافه بالبيئة المحلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع وتطاوع الحاكم
المذكور ورفع صوته مستخفا قائل لا بالتركية بينه وبينه فحصل له بذلك ايدأوه وهو في مجلس
ومحل حكومته المولى فيها من قبل السلطان فاذا يترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف

مستغنا به وما يلزمه على ما صدر منه من سوء اقواله وشيخ احواله **اجاب** قد تقرر
عند علماء الاسلام وعداة الانام ان من استخف بشرع النبي عليه الصلوة والسلام
فقد ارتد باجماع المسلمين ولزمته احكام المرتدين المقررة المسطرة في المتن والشرح
والفتاوى المستفينة عن الشرح والتبيين من وجوب الاهانة بالحبس وكشف الشهرة
والقتل ان لم يجدوا سلام وغير ذلك من الاحكام هذا ما يتعلق بالاستخفاف بالشرع
والدين واماما ما يتعلق بايذاء المسلمين وعباد الله اجمعين فقد صرح الكثير من ائمتنا
رحمهم الله امين ان من اذى غيره بقول او فعل ولو بخمر العين عز من قاي تاب اول ما وجب
وحشة ويعقب اذية من الالفاظ الخبيثة المستعملة للاستخفاف والاهانة المؤدية
بالاستصغار خصوصا بذوي المناصب المتلقاة من الحضرة الخاقانية فان الله تعالى وجب
علينا اطاعتهم والزمان اجابهم وحرم علينا الا فتيا عليهم والاستهانة بهم اذ هي مؤدية
الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الاهانة في موضع التكريم مضرب قبيح وديم الاحكام
موضع الاكرام ومحل الاحتشام ومن لا ادب له مع الخلق لا ادب له مع الحق ومن لا ادب
له مع الحق فهو اثم مجرم ومن يهين الله فيماله من مكرم والله سبحانه وتعالى ويطوف
والهادي الى سواء الطريق **سئل** في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين
في قضية تتعلق بالجنايات من قتل وجراحات فابوا قائلين لا تعمل بالشرع وانما تعمل برأى
العرب والفلاحين ماذا يتب عليهم بذلك شرعا **اجاب** ان قالوا ذلك لا اعتقادهم
عدم حقيقة الشرع او استخفافا فلا ريب في كفرهم باجماع المسلمين ويجب ان يحرم عليهم
احكام المرتدين وان لم يكن واحد منها فقد اختلفوا في كفرهم قال في جامع الفصولين قال
لخصم علم الشرع كذا فقال خصم من برسم كادى كم بشرع في كفر وقيل لا ومعين هذه الالفاظ
انا اعلم بالعادة لا بالشرع وايد القول الاول بفرع عن عماد الدين ومثل ما في جامع الفصولين
في كثير من كتب المذهب واما عقوبة المذكورين وتقريرهم واهانتهم فواجبة على حكم المسلمين
لان العرب والفلاحين غلب عليهم افعال الشرع والرجوع الى دعايم ورتما تطرقوا الى هدم
الشريعة بالكلية ان تركوا وامرهم فلا يجوز ارضا اعتقدهم في الضلال واهمال امرهم فيما
لا يجوز فيه الاهمال خصوصا فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طال ما ضربت الصحابة دونه
يسوقها حتى استقام وجدوا فيه النفوس حتى شد صلبه وقام في المتعين على
احكام المسلمين والاسلام وولادة سائر الانام توارك هذا الامر الخطر المشكل وقلة هذا
الشان الصعب المذهل والتيقظ له بره مثل هؤلاء الى الشرع المحمود ما عداه مما لم ينزل الله به من سلطان
ومن ابي وتماذي منهم في الضلال محبان يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله المهيمن المتعال
اليوم رجعتنا ومرتدنا وعليه ايماننا في سائر الاحوال امين **سئل** في رجل يسكن دارا للثلاث

والله اعلم
بما في صدورهم
والله اعلم
بما في صدورهم

والله اعلم

والثلاث الاخر قليل له ان شريكك يطلب خمسة الدار اما ان تستاجر حصة منه او تراهية فقال
لا اقبل بذلك واجاب له مفت بانه حيث خالف الشرع فقد كفر وبانت زوجته منه وبان
تجدد ايمان ومراجعة زوجته وكبت عليه بذلك سجل فهل ثبت كفره بذلك **اجاب**
الله ان في عودك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر لك ما لا اعلم انك انت غلام العرب
اعلم ان علما فاصروا في كثير من هذا الباب بانه لا يفيق للعالم اذا رفع اليه مثل هذا ان يبادل بتكفير اهل
الاسلام مع القصد بصفة الاسلام المكروه والاسلام يعلموا والكفر شيء عظيم ولا يخرج الرجل من الايمان
الا بجودة ما ادخل فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالتحقيق للشيخ زين بن نجيم روي الطحاوي عن
اصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بجودة ما ادخل فيه ثم ما يتقن انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة
لا يحكم بها الا الاسلام الثابت لا يزول بقل مع الاسلام يعلمون فيبقى للعالم اذا رفع الله هذا لا يباور
بتكفير اهل الاسلام مع انه يقضي بصحة اسلام المكروه اقول قومت هذه لتصير ميزانا فيما نقله في هذا
الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها ان كفر مع انه لا يكفر على قياس هذه المقدرة فليتأمل انتهى
وفالمتأول الصغرى الكفر شيء عظيم فلا جعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر انتهى وفي الفتاوى
اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عند الكفر لم يعتقد الكفر قال بعض اصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم
يعقد الضمير على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي لانه استخف بدينه انتهى وفي الخلاصة اذا
كان في المسئلة وجوه ترجح التكفير وجوه واحد يمنع التكفير فعلى المفت ان يميل الوجه الذي يمنع
التكفير تحسينا للظن بالمسلم فادع البرازية الا اذا خرج بارادة موجبة لا ينفذ التاويل حيث
وفي التاويل فانه لا يكفر بالاحتمال لان الكفر نهية في العقوبة فيستدعي نهيته في الجناية ومع الاحتمال
لانهاية انتهى قال في البحر والمحال ان من تكلم بكلمة الكفرها زلا ولا عابا كفر عند الكل **سئل** ولا اعتبار
باعقادة كما صرح به قاض خان في فتاواه ومن تكلم بها خطأ او مكراها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها
علما عمدا كفر عند الكل ومن تكلم بها اختيارا جاهلا بانها كفر فعليه اختلاف والذي تحرره لا يفتي بتكفير
مسلم امسك كلامه على محمل حسن او كان في كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة فعلى هذا فالالفاظ
التكفير المذكورة لا يفتي بالتكفير بها ولقد اذمت نفسي ان لا افني بشيء منها انتهى والله اعلم **سئل**
في نحو عرب السحادة وبنى عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب البوادي
الذين يطلقون نسائهم فيتنزج الرجل منهم زوجة الاخر المدعولة بعد طلاقه بجمعة او اقل وكذلك
بعد الموت لا يعقدون مطلقا ويستحلون ذلك واذا اتوا في احدى عن عشرة بنات مثلا وله ابن عم
او نحو ذلك من العصبة وان بعد له يرث البنات مطلقا مع بل يعقدونهن بانفسهم ميراثا
ويرثون ذلك العصبة فقط ويستحلون ذلك ويصدقون به على الله عليه وسلم ولكنهم يكفرون
بالبعث والنشور اذا قبل لاحد ان ربنا سبحانه يحل الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على اعمالهم فيقولون
لا نؤمن بذلك ولا يقيمون الصلوة ولا يؤتون الزكاة وادبرهم الفساد في الارض وقطع الطريق

Copyright

University

وقتل الانسان الذي حررها الله بغير حق ويبيعون المحترق ويقول بايعوه هذا فلا يجزى ابيهم لمن شئت
كيف شئت وانصرف فيه بالوصف كيف شئت مستحلبين ذلك ومن قبا يحرم الواحد منهم اذا
جاءته زوجته الغير مغضبة من زوجها وكان بينه وبينها ادنى قرابة يزوج شاة و
يطعمها لاهل حبه ويؤكل عليها في الحرام ويعدها زوجة لم يعتقد حل ذلك فما حكم الله
فيهم وما الذي يجب على الحكماء في حقهم شرعا مع نهيهم لهم عن ذلك مرارا وامرهم بالامتناع
والانقياد لاحكام الله تعالى فلا يزدادون الا مخالفة وخروجا عن امرهم **جواب** قد سئل
عن هذه المسئلة شيخنا شيخنا الزاهد الورع العالم الشيخ امين الدين محمد بن عبدالحال الحنفية
رحمه الله تعالى فاجاب بما حاصله المرقوم في فتاواه من استحلال حكماء امره وحرمة في دين بيتنا
محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث نهوا وعظوا امر اهل قتلهم وقتلهم واخذوا مواليهم ثم
ينقلون في حال سلبهم ان كن مؤمنات مكرهات معهن لاذنب لهن لا يتعرض لهن في علم الحكماء
وان لم يكن كذلك لجل سبهن وبيعهن كالحريات انتهى وحيث قطعوا الطريق وقتلوا الانفس
واخذوا الاموال بغير ائوهم ما ذكر الله تعالى في كتابه العن يرض عن قاييل نما جزاء الذين يحاربون
ورسله ويبعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف
او ينفوا من الارض ذلك عظمى في الدنيا وعظمى في الآخرة عذاب عظيم هذا حكمهم مع كونهم مسلمين
والاول حكمهم مع كونهم كفارا و به يعلم حل قتلهم مطلقا والحال هذه ويثاب قاتلهم واجر المقاتل
لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب مع خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله والله اعلم **سئل** في طائفة
الدروز القائلين بالوهمية الحاكم بامر الله الخبيدي وبالتناسخ وبعدم نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
وغير ذلك وهم مع ذلك يستترون بين المسلمين بالصلوة والصوم وغير ذلك من شرايع الدين
هل يقبل سلامهم ويترب عليهم احكام الاسلام ام لا لما اشتهر عنهم من اخفاء الكفر وظاهر
الاسلام واذا اغار المسلمين وسبواهم فاشترى مسلم من تلك ما حكمه **جواب** صرح
العلامة الكمال بن الهمام في فتح القدير بان من يبطن الكفر ويظهر الاسلام فهو المنافق ويجب
ان يكون حكمه في عدم قبولنا توبته كالحزب الذي لان ذلك في الزندق لعدم الاطمينان اليما يظهر
من التوبة اذا كان يخفي كفره الذي هو عدم اعتقاده ديننا والمنافق مثله في الاخفاء وعلى هذا
فطريق العلم بحاله اما بان يعثر بعض الناس عليه او يسره الى امين اليه والحق ان الذي يتنقل
ولا تقبل توبته هو المنافق والزندق ان كان حكمه ذلك فيجب ان يكون مبطن الكفر الذي هو
عدم التدين بدين ويظهر تدينه بالاسلام او غيره الى ان ظهر نابه وهو عبي ولا تقبل
مظهره الا كحق تاب يجلب لا يقتل وقبيل توبته كسائر الكفار المظهرين لكفرهم اذا اظهروا التوبة
انتهى وفي الخاتمة قالوا ان جاء الزندق فاقترانه زندق فتابع على ذلك تقبل توبته وان اخذ
ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل انتهى واما حكم السبايا فترى في الخاتمة بلدة يدعى اهلها الاسلام

يصومون ويصلون ويقرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فاغار عليهم المسلمون
وسبواهم فاشترى منهم مسلم من تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا مقرري العبودية والرق لم يكن لهم جواز
شرائه النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور الكبار لانهم ان افروا بالاسلام ثم عبدوا الاوثان
كما افروا من دين فيجوز استرقاقهم نساء وصغارا ولا يجوز استرقاق الكبار كما لا يجوز من اهل الردة وان
كانوا مقررين بالرق والعبودية لم يكن لهم جواز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم جاز بيعهم انتهى والله اعلم
كتاب القنطة **سئل** في رجل المتقطعه يهيمه فادعى المالك انه غاصب واُدعى هو القنطة ولا
شبهة ولا بينة فالقول لمن منهما **جواب** القول للمالك اجماعا حيث ادعى انه غاصب فلو صدق
في الاتقاط وادعى انه لنفسه لاله اختلاف ايمتنا فقال ابو حنيفة ونجد القول للمالك وقال
ابو يوسف القول للمتقطعه ارجع الى الجرح تجد المسئلة والله اعلم **سئل** في رجل وضع يده
على فرس يغير اذن مالكها وخبأها في بيته ولم يشهد حين وضع يده عليها انه اخذها
ليروها الى مالكها ولم يعرق عليها مع تيسر التعريف بل جسرهما في بيته حتى غصبتها متغلب
لاقدرة المالكين على خلاصها من يده هل يضمن قيمتها لعدم اشهادها ام لا وهل يقبل قوله
اشهدت بلا بينة ام لا **جواب** نعم يضمن قيمتها حيث لم يشهد عند اخذها ليردها على مالكها
فان ادعى ذلك ولم يرق على عواه بينة لا يقبل قوله ويضمن عندا به حنيفة ومجروا ابو يوسف اذا كذب
المالك في ذلك وادعى تعدي عليها وكذلك لو صدق المالك في التقطعها وكذب في قوله التقطعها لاردها
وادعى انه التقطعها لنفسه يكون ضامنا عندا به حنيفة ومجروا الله والله اعلم **سئل** في قرية سلطانية
بما مضت عادية لا يعرف لها مالك اتخذوها من اربع من مزارعي القرية بوابالات من عنده هل ملكها
ام لا **جواب** لا يملكها بذلك وانما يملكها بملك السلطان له او من فوض السلطان له ذلك واذا اتخذوها
المزارع بوابالات من عنده لزمه اجرة مثلها لبيت المال حال كونها خالية من الالات التي لبيت المال
اذا استعمل بغير اجارة على المغني به والله اعلم **كتاب المفقود** **سئل** في ناظر وقف قبض
من مستقبل اجرة مستغل ثم فقد الناظر ولم يكن المستقبل من الاستغلال فلزم ان يرجع على الناظر
والناظر مفقود وله استحقاق في غلة الوقت وقد فقد كما شرح هل المستقبل ان يتناول استحقاقه
في غلة الوقت ام لا **جواب** ليس له ذلك وقد صرح علماءنا بانه ليس للقاضي ان يقضي في مال المفقود
والاعليه بشي حتى قالوا لو غاب المقتضي عليه بدين وله مال عند الناس لا يدفع الى المقتضي حتى يحضر القضاء
على الغائب عندنا منقضى وهي مسئلة شهيرة فلا يتعرض غيري لاستحقاقه بشي ولا يجوز للقاضي ان
يؤخر به شيئا من دينه لان بقاء حياته بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله اعلم **سئل**
في امرأة ماتت عن ابن مفقود فوضع امين بيت المال يده على عقار من تركتها واخذ قبل القضاة
بموتها فحضر المفقود بعد موت الغائب فملكهم **جواب** للمفقود رد البيع واخذ العقار ويرجع المثل
على بايعه بالثمن وان تعذر تراجعت مطالبة الى يوم القيمة والله اعلم **سئل** في مفقود ثبت موته بموت

اقرانه لى حاكم شرعي ثبوت شرعي وله ولد غاي غيبة منقطعة نصب الحاكم الشرعي قتيلا عنه لسماع
الدعوى الشرعية وادعت عليه زوجة المتوفى المزبور مؤخر صدقها بدمته واثبتت بوجه القيم
المزبور لثبوت الشرعي والحال ان المتوفى لم يترك سوى حصته في دار فهل للمقيم بيع الحصته المزبورة
لو فاء مؤخر صدق الزوج ام لا **اجاب** نعم له بيع الحصته المذكورة لو فاء صدق الزوج
لان دين بدمته الملية في العمادة وكثير من الكتب والعبارة لها واذا كان للميت تركه
حين توفى وورثته في بلاد آخر وادعى انسان عليه مالا والوارث غاي غيبة منقطعة جعل
له القاض وصي لان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت وفي المشتق اذا كان على الميت دين بيع
العقار رجاء بركا لمنقول عنه بدين حنيفة والنقول في ذلك متوافرة في الكتب المتكاثرة والله اعلم
بالصواب **كتاب الشركة** **مسألة** في دار مشتركة بالارث بين احد الشركاء فيها بناء فحكم
شرعا **اجاب** صرح علما ونا بانه اذا بنى بغير اذن الشركاء وطلبت القسمة يقسم فان وقع
بناء في نصيبه فيها والا هدم وهذا اذا بنى باحجار والآت في له وان بنى بتقص مشترك من الار
وكانت بحيث لو هدم لا قيمة لما وضع من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما انفق على البناء
وان بناه من النقص المشترك ومن ماله فماله ملكه بنقصه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم
وان اختلفوا في ذلك فالقول للبا في نصيبه والبينة على بقية الشركاء المحترمين اذ هم خارجون
عنه وهو ذو يد والحال هذه والله اعلم **مسألة** في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين اخيه بغير
اذن من متفق على العمارة لمن ماله فالحكم الشرعي **اجاب** ان بنى بانقاضها فالبناء مشترك والا
رجوع للبا في ماله لا قيمة له اذا هدم فيمتنع هدمه واذا اطلب القسمة كلاهما او احدهما تقسم
وكل واحد ما وقع في نصيبه وان بنى بغير انقاضها ماله قيمة وطلب القسمة واحدهما
قسمت وكل ما وقع له من النصيب فان وقع في نصيب البا في والا هدم بناؤه واخذ
نقاضه التي بناها لانها ملكه ولا تخرج عن ملكه من غير رضاه فيبقى على ملكه ويكون غاصبا
حاله البناء نصيب اخيه وشاغلا ملكه بملكه فيؤمر بالدفع ان طلب والله اعلم **مسألة** في دار
مشتركة بين واحد الشركاء فيها الزام بقية شركائه بعمارتها واصلاح حيطانها ومرتباتها
وهم مستحقون هل يجبرون على العمارة ام لا **اجاب** لا يجبرون على ذلك كما صرح به
غيرنا واحد من علما رحمهم الله تعالى والله اعلم **مسألة** في دكان مشتركة بين جماعة
نفسها مشاع وقف على جهة بر والبا في ملك آخر من استرمت بل آلت الى السقوط وتباني
المالك عمارتها والتولي يديرها ويملكها بمساواة في تعيها وليست قابلة للقيمة ولا
يتوصل المتولي الى تحصيل مقصود الواقف مادامت كذلك فهل يجبر المالك على مساوات المتولي
في العمارة او يجر من ماله ويرجع على المالك بما يخصه **اجاب** صرح علما ونا بان المشترك
اذا اهدم فاني احد الشريكين او احد الشركاء العمارة ان احتمل القسمة لا جبر ويقسم والا بنى

الشريك ثم يجره ليرجع قال في الاستباه والنظاير في كتاب القسمة المشترك اذا اهدم فاني
احدهما العمارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والا بنى ثم أجره ليرجع وصرح علما ونا بان
الوقت اذا احتجج الى تعييره جازت الاستدانة على اذن القاض حيث لم تنس اجازة عينه
ولو بناء متاع بالشر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العمارة كما حرره ابن وهبان وذلك كله
للمبادرة الى منفعة الوقت والاهتمام به فانظر الى هذا الامر الذي اوجبت مراعاة الوقت ارتكابه
ولو امره القاض فامتنع يكلف المتولي عمارة ويرجع على الشريك بحصة وان شاء امره باجلمه
واستيفاء حصته الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع الى نفسه بالتصرف والحال هذه وبقي يقضي
بكل ما هو ابلغ للوقف وفي الخلاصة في الفصل الثاني في الحايطة وعمارة لو كانت الدارين صغيرين
ككل واحد منهما وصى انه ومات وابى احدهما العمارة فالوصي يرفع الامر الى القاض حتى يجبر
على العمارة طاحونة او حمام مشترك اهدم الكل وصار صحرا فان كان الشريك عسرا يقال انفق
حتى يكون دينه على الشريك انتهى وفي الثانية تمام بين رجلين عاب قد رة او حوضه او شيء منه
واحتاج الى المزمة فاراد احدهما المزمة وامتنع الاخر اختلفوا فيه قال بعضهم يواجرها القاض
ويؤمرها بالاجرة او ياذن لاحدهما في الاجارة والمزمة من الاجرة قبيل هذا قول ابن يوسف وقد
لان عندهما يجوز الحجر على الحجر والفتوى على قولها في الحجر وقال بعضهم القاض ياذن لغيره اي
المتنوع بالانفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته والفتوى على هذا القول
وما عليه الفتوى هو الذي صدرنا في الجواب وما الحقنا هذا الا ليظهر ان الفتوى على انفسنا
فيجوز الحكم به والله اعلم **مسألة** في رجل باع آخر حصته فربط معلومة في فرس ثم علم
ثم باع المشتري الحصته لثالث وسلمها له بغير اذن من الاول فهل تملك عنده هل يضمن
البائع الثاني للاول قيمة نصيبه ام لا واذا اقلتم بالضمان هل تؤخذ القيمة من تركته اذا مات
ام لا **اجاب** هو اعني البائع الاول يختار ان شاء ضمن المشتري منه المذكور ليس لان
يضمن المشتري منه لانه ملكه بالضمان فكان دفعه له دفع ملكه ولا ضمان عليه اي على
المشتري الثاني لدفع المالك ملكه كله له وان ضمن البائع الاول المشتري الثاني لا يرجع
بما ضمن على بايعه هو لانه عامل في القبض لنفسه ومن مات من اختار تضمنه منها يؤخذ
الضمان من تركته والله اعلم **مسألة** في فرس مشتركة بين اثنين احدهما له ربيع فيها والاخر
الباق باع ذوالربع ربيعة فيها الرجل وسلمها له بغير اذن الشريك هل يضمن حصته ان هلك
ويجب عليه ردها الشريك ان كانت باقية ام لا **اجاب** نعم الشريك بتسليمها للمشتري
ضامن لخصته شريكه وان كانت قايمة يجب ردها عليه وان شاء الشريك ضمن المشتري في صورة
الهلاك والله اعلم **مسألة** في فرس في ذوالربع الشريكين انتجت نتاجا كالمطبخ شريكا
من نتاجها ليكون في يده ونوبته يمنعه منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عنده مشترك منه

بغير اذن شريكه وبعضه وجهه لذي ولاية عليه لا يمكن خلاصه من يده فهل يضمن بالبيع والتسليم
 للغير بغير اذنه ام لا **اجاب** نعم يضمن ان الشريك حكمة في حصة شريكه حكم المودع والمودع ضمان
 لما هلك عنده بعد المنع ولما باع وسلم المشتري بلا اذن شريكه او وهبه وسلك كذلك وهو ظالم
 متعدي فيضمن والله اعلم **سئل** في فرس مشتركة بين ثلاثة اركبها اربعة اخر بغير اذن الثالث
 فهلك تحت هل يضمنان ام لا **اجاب** نعم يضمنان ويختار في اتباع احدهما حيث كان ذلك
 بغير اذنه اذ قد تقرر عند العلماء رحمهم الله تعالى ان في شركة الملك كل واحد من الشركاء اجنبى قسما الا
 وفي الهداية الدابة المشتركة لا يركبها الشريك بغير اذن شريكه يعني فيضمن بالركوب لتعديده
 والله اعلم **سئل** في فرس بين ثلاثة لواحد نصفها واكثر واحد من الاثنين ربحها وقع على احد
 جريته لحاكم العرف فوقع الرض بامر شريكه له وهلكت عنده هل يضمن الشريكان اما الدافع
 فلا توقف فيه واما الاخر فلصحة امره فيما يملك فكانها سلباها معا والله اعلم **سئل** في فرس
 اتفق الشركاء فيها على وضعها عند احد من تجار واحد منهم واخذها من عنده بغير اذن الغائب
 فهلكت عنده بواء خرج بها للغائب تضمنه ام لا **اجاب** نعم له ذلك فقد صرحوا في الدابة
 المشتركة بان يصير غاصبا باستعمالها فلا يبرأ عن الضمان الا بالرد والله اعلم **سئل**
 في شريكين في فرس لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث باع صاحب الثلثين ثلثا منها لاجنبى ولم
 يسلم ولم ياذن له باخذها فذهب اليها فوجدوها في الصحراء فاخذها بغير اذن البايع
 وبغير اذن الشريك فهلكت عنده هل على البايع ضمان حصة الشريك لذي لم يبيع ام الضمان
 على المشتري **اجاب** حيث لم يسلم البايع الفرس للمشتري لا ضمان عليه وانما الضمان على
 المشتري خاصة اذ البايع لم يتعد بمجرّد البيع على حصة الشريك وانما يثبت التعدي لو سلم
 وما يثبت الحكم المذكور ما في البرازية في الوديعة قال بعث الوديعة وقبضت عندي لا يضمن
 ما لم يقلد فاعترا الى المشتري وقد سئل قارى الهداية عن جماعة مشتركين في فرس باع احدهم
 حصة من اجنبى وسلم الفرس للمشتري بغير اذن بقية الشركاء فهلكت عنده **فاجاب**
 الشركاء بخير وان شاء ضمن الشريك وان شاء وضمنوا المشتري منه انهم وانما كان كذلك
 لوجود التسليم ولا تسليم من البايع في مسئلتنا والله اعلم **سئل** في دار معدة للاستغلال
 بين بالغ ويتيم وامرأة تسكنها الشريك بالغ بلا استئجار حصة اليتيم ام لا **اجاب**
 قد افق كثير من المتأخرين بوجوب اجرة المثل في ذلك صيانة للمال اليتيم والله اعلم **سئل** في شجرة
 قطن بين رجلين قسم احدها في غيبة الآخر وحرث على حصة وترك حصة الاخر فخرج قطن واخذ
 هل هو مخصوص به ام مشترك بينهما **اجاب** القطن مشترك بينهما ولا يختص به الشريك
 الخارج والله اعلم **سئل** في زوجة امرأة وابنها اجتماعا في دار واحدة واخذ كل منهما يكتب على
 حدة ويجمعان كسبها سواء فحصل لكسبها ام لا ولا يعلم التفاوت ولا التساوي فيه ولا يمكن

حصة صاحب النصف ام لا
اجاب نعم يضمن الشريكان

اليتين فهل والحال هذه يكون المال المجمع بانواعه بكسبها ام لا **اجاب** نعم هو بينهما
 سوية حيث لم يترك كسب هذا من كسب هذا ولا يختص احدهما به ولا زيادة على الاخر اذ التفاوت
 ساقط كالمقتضى لسبب اذا اخطأ ما التقط وحيث كان كل منهما صاحب يد ولا يكون القول
 قول واحد منها في قدر حصة الاخر فلو كان احدهما صاحب يد والاخر خارج واختلفا فالقول قول
 لذي اليد والبنية بينة للخارج والله اعلم **سئل** في اخوة اربعة تلقوا عن ابيهم شركة فاخذوا
 في الاكتساب والعمل فيها جملة كل على قدر استطاعته هل تكون جميع الشركة وما حصلوا بالاكتساب
 بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والراي كثرة وصوابا **اجاب** نعم يكون الجميع بينهم ارباعا لكل ربح
 وان اختلفوا في الراي والتدبير والقوة اذ كل واحد منهم يعمل لنفسه ولا حصة على وجه الشركة والله اعلم
سئل في اخوين سعيهما واحد وعاليتهما واحدة حصلا بسعيهما اموالا من مواش وغيرها والآن
 يريد احدهما منارقة الآخر ومقاسمة المال مناصفة ويأبى الآخر فهل والحال هذه جميع ما حصله بسعيه
 وكسبه مشترك بينهما تجب قيمته بينهما مناصفة ام لا **اجاب** نعم ما حصله بكسبه مشترك بينهما لا يجوز
 ان يختص به احدهما دون الآخر والله اعلم **سئل** في رجلين اشتركا شركة وجوه واشتريا من جماعة
 بضاعة مناصفة والربح كذلك فخرت تجارتهما فهل يكون الخسارة عليها سوية ام لا **اجاب** نعم ما خسر
 فهو عليها بقدر ملكهما في المشتري وهذا الحكم ثابت عليها سواء باشر اعدوا الشراء او باشره احدهما تضمنها
 الوكالة والله اعلم **سئل** في رجلين لما اذنا انفقنا على ان كل ما يلقى في الارض من بذرة يطبخها فصار
 كل منهما يطلب من شريكه البذر ليلقيه في الارض بينهما فيسلم له بعد كيله حتى يذرا قنور معلوما منهما فالتفق
 ان احصوا احوال البذر من وضعف الاخر والآن احدهما يقول لشريكه بذري لي وبذرك لك فهل يكون
 مقترضا من الاخر والذرع كله بينهما ضعيفة وخسبه ام لا **اجاب** الخارج بينهما والحال هذه والله
 اعلم **سئل** في مؤخرين اشتركا على ان يغربوا للناس بقايا جر ونهم ويكون المتحصل بينهم
 سوية فمرض احدهم وتقيده به واحد منهم يمرضه هل ما تحصل يعمل بقيتهم يقسم بينهم على
 ما شرطوا ويكون للمريض قدر واحد منهم وكذلك للمريض ام لا **اجاب** المتحصل بينهم على ما
 شرطوا العامل وغيره فيه سواء لحذر ولغيره كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح
 والفتاوي والله اعلم **سئل** في شريكين في تجارة هل يقبل كلام شريكه في حقه ام لا يقبل ولا
 يلزم المترهم بين **اجاب** لا يقبل قول شريكه في حقه ولو اراد تحليفه على الخيانة المبينة لم يخلف كما في
 الاشياء والنظاير لكن في فتاوى قارى الهداية ما يخفى الله والله اعلم **سئل** في ثلاثة اشتركا شركة
 قاسدة وصحيحة مات احدهما فادعى الذي بيده المال عند ايرادة قسمه ان كل واحد صدقة شريكه وكثير
 ورثة الميت هل يقبل قوله بيمينه ام لا **اجاب** نعم القول قول من بيده المال ان فيه كذا وكذا
 اذ اليد له فيصدق في كل ما يقول والله اعلم **سئل** في رجلين لكل منهما اولاد نحاس معدة لطبخ
 الدبس اتفقا على ان يواجر ذلك والاجر بينهما فتعطلت ائنة احدهما واعانة الاخر على الطبخ في ائنة

ومثل الذي تعطلت فيه ما طبع فيها
قبل ان تعطل فاجرة لصاحبها
والاخر جرة المثل لصاحبها

فما لكم في ذلك **اجاب** الشركة المذكورة فاسدة وما طبع في اية احداهما فاجرة لصاحبها وللآخر
اجرة المثل لعله معكس دفع للاخر دابة لبيع بر اعلى ظهرها على ان الزبح بينهما الشركة الفاسدة
بمنزلة الشركة بالعروض فالزبح ملكا للبر وملك الدابة اجر مثلها وكرجلين لاحدهما بغل وللآخر بعير اشركا
على ان يوجرا ذلك والاجر بينهما فهو فاسد ويقوم على عمل البغل والبعير ويقوم على عمل البغل والبعير
والفروع الشاهدة لذلك كثيرة والله اعلم **سئل** في ثلاثة شركاء متفاوتين من المشركون بينهم
قاش مصري باع احدهما الرجل في ثمن ثمنه ثم دفع الثمن لاحد الشركاء فادعى واحد من الشركاء
المذكورين على الذي بمصورته ادعى فلان ابن فلان على فلان ان من المشركون بينه وبين كل من فلان
وفلان قاشا مصرياً وان باعه للمدعي عليه بكذا من الثمن وتسلم منه وان المدعي عليه دفع ثمنه لفلان الذي
هو احد شركائه بغير اذنه وبطلان بؤله نزعاً له لا يلي قبض الثمن الا بالمباشر للبيع وسال سواهم عن ذلك
فاجاب باقي اشترائه بكذا من شركائه فلان الذي ادعت ان دفعته له الثمن بغير اذنه فرفعت
له الثمن وبرئت بسبب ذلك ذم متى هل تسمع من المدعي هذه الدعوى المذكورة ام لا تسمع لكونه
دفعه لشريكه المتفاوت بغير اذنه موجبا للبراءة ذمته وان لم ياذن له بالدفع ويؤخذ بقراره
في الدعوى وقوله دفع لفلان الشريك بغير اذنه وان كان هو المباشر لعقد البيع ام لا **اجاب**
المقرر في سائر الكتب متونا وشروحا وفتاوى ان كل واحد من شركاء المتفاوتة وكيل عن الآخر وكل
فكل دين لزم احدهما بتجارة وغصب وكفالة لزم الآخر حتى ان احدهم لو اجر عبداً فان المستاجر
مطالبة الآخر بتسليم العبد كما ان للاخر اخذ الاجر فان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في قبضة العبد
الواجبة في التجارة وكفيل بما وجب عليه بسببها فصارت كل واحد منهما مطالبا ومطالبا فاذ علمت
ذلك ظهر لك فساد دعوى الشريك المدعي بدین قبضه شركه وان توهمه بسبب عموم اذنه له وان كان
مباشر العقد البيع ان له الرجوع على المشتري توهم باطل واحض لا يسقح له الدعوى بذلك
وكيف والحكم بان الدفع لاحد الشركاء المتفاوتة موجب لبراءة ذمة المدعي لكونه وكيلاً عنه كما
هو مستفيض في كلام علمائنا قاطبة والله اعلم **سئل** في اخوين شقيقين شريكين متفاوتين
والكبير مفوض للصغير في التصرفات المالية والعقود البيعية فهل كل شيء اشتراه الصغير
يكون مشتركا بينهما وان كتب اسمه فهو عارية ام لا **اجاب** نعم يكون مشتركا بينهما الاطعام اعلمهم
وكسوتهم كما هو صريح كلام المتون والشروح والفتاوى والله اعلم **سئل** في ملاحين يعمل
كل واحد منهم في سفينة اخبره اشركوا على ان كل ما يتحصل في كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن
قل حبلها او اكثر هل تصح هذه الشركة ام لا تصح وتختص كل سفينة بجرة حبلها **اجاب** لا تصح هذه الشركة
فلا يتم المتحصل على عدد السفن بل اجرة كل عمل سفينة لرهبها ولا يشركه غيره نعم والله اعلم
سئل في دباغين اشتركا فاسلم احدهما رجلا في جلوده هل للاخر المطالبة بها ان صلح السلم
او برأى السلم ان لم يبيع وهي منصفة بشركة العناه ام لا **اجاب** الطلب للمسلم والمسلم

اليه الامتناع عن الدفع لشريكه والله اعلم **سئل** في اسكا في اشرك مع اخر على ان يشترى
له الجلود بماله وهو يصنعها نعالا والربح بينهما انصافا لهذا النصف بجملة وللآخر النصف بماله
هل تصح هذه الشركة ام لا تصح واذا قلتم لا تصح فما الحكم في الاصل من ذلك **اجاب** لا تصح هذه الشركة
والاصل لكل لصاحب الجلود والمعامل اجرة مثل عمله لانه عمل فيها باذنه على ان يكون له نصف ما زاد
في ثمنها وهذا فاسد كما اذا دفع جارية مريضة للطبيب وقال عالجها فان برئت فما زاد في قيمتها
بالصحة فهو بينهما فان لا يصح والطبيب اجرة المثل وقدر ما انفق في ثمن الادوية والله اعلم **سئل**
في ستة نفر اشركوا شركة وجوه على ان يشترى البنا من رجل بوجوههم ويبيعوا والربح بقدر
الشرى ففعلوا وادخل اثنان منهم رجلا ثالثا يعينها بغير اذن البقية هل يكون شركا للستة
ام لا لاثنين ام لا ولا وان عمل مع اثنين مالا يستحق معها **اجاب** لا يكون شركا لمن لم ياذن
له بالاجماع اذ بالشراء من البائع يصير له الملك في سدس المبيع ولا يجوز لشريكه بيع شيء من نصيبه
باذنه في شركة ومزجته له فيه وان قال له ما اشتريناه من الدين من فلان فلك فيه ثلث ثلثا
صح وصاروا وكيلين عنه في ذلك وان لم يذكر اذلك او ما هو في معناه لا يصح وان لم يمتنع مشقة
في العمل معها طمعا فيما عينا له فله اجر مثل عمله فافهم والله اعلم **سئل** في فرس مشتركة
باع احد الشركاء حصته منها بثمن معلوم لرجل بذمته واشترى منه كرا وقاصصه والان شركاؤه
يقولون الكرم للشركة لا شركا في الفرس وهو يقول ما باعت الاحصتي وما اشترت الآسلي
خاصة هل القول له ام لهم **اجاب** القول قوله انه ما باع الاحصته ولا اشترى الكرم الا له
ببينة ان صحت دعواه بان قالوا باعت الشركة واشترت الشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك
لكونه الفرس مشتركة لا يلزمه يمين لفساد الدعوى والحال هذه والله اعلم **سئل** في اخوين متفاوتين
تزوج احدهما زوجة بمهر وزوج ابنة ايضا زوجة بمهر وقضى المهرين من مال الشركة هل للاخر
الاخر ان يطالبه بنصف ما وفاه وله ان يحبس عليه ذلك ام لا **اجاب** نعم له ان يطالبه بنصف
المهرين ويحبسه لان ذلك ملحق بكسوته وكسوة اهله فيضمن حصته اخيه واذا ترتب ذلك بذمته
يحبس فيه ان لم يوفه والله اعلم **سئل** في فرس مشتركة بين اثنين تعدي عليها رجل فركبها بغير
اذنهما ثم سلمها لاحدهما فماتت عنده قبل ان تصل الى الآخر هل له ان يضمن المتعدي ام لا
اجاب لا يخلص من الضمان في حصته بعد ان تعلق به الا بوضوئها اليه او باجازة فعل
المتعدي على القول بان الاجازة تلحق بالافعال وهو الصحيح صرح به في اخر الرابع والعشرين من
جامع الفصولي وذلك لئلا يقرر ان شريك الملك اجنبى عن حصته شركه فانه دفع الاجنبى فيضمن
كما اشار اليه في جامع الفصولي ايضا في اواخر الخامس بقوله فتم مثل مولانا عن مواسطها غايب
احدهما فدفع الشريك الاخر كلها الى الراعي هل يضمن نصيب شريكه **اجاب** انه يضمن اذ يمكنه
بيد اجيره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغايب في الصحراء ولم يتركها بيده يمكنه ان يرفع

الى القاضي فينبغي ان يثبت قيمته الحفظ كذا اجاب والله اعلم **سئل** عن رجلين اشتريا خسين قرية ليبيها
في المذاريب على الحج فباعا عشرين وكسرا الباقي فاسفروا به احدهما الى دمشق الشام وقابض بفرس
وركبها الى بيت المقدس وهلكت معه ولم يوجد من شركه اذن بذلك فهل يضمن قيمته حصته الشريك
من القرب ولا ينفذ عليه ما فعله شريكه ام يضمن قيمته حصته من الفرس **اجاب** نعم يضمن قيمته حصته
شريكه في القرب وان كانت شركة ملك ولم ياذن له بالبيع وان كان اذن له بالبيع يضمن قيمته حصته
في الفرس لتعدي به ركوبها اذ كل واحد من شريكي الملك اجنبي في حصته الاخر فيمتنع عليه ركوب
الدابة المشتركة وذلك لما تقرر من مذهب الامام ان وكيل المبيع له البيع بما عزمه وان وبائين
كان فينفذ بالفرس كما ينفذ بالنقد لما صرحوا به من جواز البيع بالعرض وان كان متايضا واما
ان كانت شركة عقد وعين له مكانا فتجاوزته ضمن فاذا عين له المذاريب وتجاوزته الى دمشق ضمن
لتخصيص الشركة بالمكان كما نصوا عليه قاطبة والله اعلم **سئل** في فرس بيد واحد الشركاء باء منها
حصته وسلمها المشتري ثم ردها المشتري ليد بايعة فماتت عنده قبل وصولها الى ارض هل على واحد
منها ضمان ام لا **اجاب** لا ضمان على واحد منهما لانه بردها له زال التعدي فارتفع الضمان
والله اعلم **سئل** في اربعة شركاء عتقوا نارا الذي بيده المالك استوتت من فلان كذا للثلاثة
ودفعت له دينه هل القول قوله بيمينه ام لا **اجاب** نعم القول قوله في ذلك بيمينه وقصر جوابان الشريك
اذا قال قد استقرضت مائة دينار واخذ عوضها ان كان المال في يد المقرض لا لقرضه وان ياذن
المائة صرح بذلك في شرح تنوير الابصار نقلا عن جواهر الفتاوى والله اعلم **كتاب الوقف**
سئل في وقف صورة وقف على قريش وصالح ولدي المرحوم حرب بن مزاحم ثم من بعدهما على صالح
للجامع المعروف بجامع الساطور بن بابل يجرى ذلك اباؤا بالدين الاخ مات فخرج فهل ترقى غلته
لاخيه ام لمصالح الجامع ام لا **اجاب** لا تصرف لاختيه ولا لمصالح الجامع بل للفقراء الى
ان يموت الاخ الثاني فيصرف الى مصالح الجامع جميع غلته الوقف لان صرفه لمصالح مشروط ببقاء
وصرف حصته الاخ بعد وفاته مسكوت فلا تصرف لاختيه الا اذا كان فقيرا بجهة كونه من الفقراء
والله اعلم **سئل** في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الوقف اماكن الوقف فجعل منها اولاد
ما هو مخصوص بالاولاد الظهور ومنها ما هو مشترك مرتباً ثم عقب ذلك بقوله وشرط في وقف
هذا شرطاً منها اذا مات احد الموقوف عليها عن ولد وولد انتقل نصيبه له واذا
مات عن غيره فالى من في درجته ومنها ان الطبقة العليا تجب السفلى فهل حصته من مات
عن ولد او ولد ولد فيه تنتقل له عملاً بقوله المذكور ان تكون لدى الطبقة العليا عملاً بالترتيب
السابق بتم واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تجب السفلى ويكون حكم المخصوص بالاولاد الظهور
والشركة واحدة هذا ام حصل اختلاف الاثنين فيه بهذا التفصيل كيف للحال **اجاب** قوله
وشرط في وقف هذا شرطاً يرجع الى المشترك والخاص لانهما واحد باعتبار مستحق الوقف والحكم

فيها باعتبار الانتقال الى الولد او ولد الولد واحد ولا ينافيه اشتراط الترتيب بين الطبقات
لان عام خص بقوله على ان مات عن ولد الاخ وفيه احوال الكلامين واللاحق مؤكدة على عادة الواقفين
من اتيانهم بالمكولات كقولهم طبقة بعد طبقة ويطن بعد بطن ونسب بعد نسب والمراد
ان الاصل تجب في فرع نفسه لا فرع غيره والله اعلم **سئل** في حدود وقف واقف وصي حدوده
الاربعة وداخلها مشتمل على فاخورة ومعصرة زيتون اثنى عشر اغير ان كتاب الوقف فيه اسم
الفاخورة وليس فيه اسم البذر فهل يشتمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود وعملاً بالتجديد يوم يخلص الفاخورة
دون البذر عملاً بالتسمية وما الحكم **اجاب** يشتمل الوقف ما احاط به الحدود اذ الحدود واقع
على الوقف وهو اسم لما يدخل الحدود غاية انه ترك شيئاً لا يشترط ذكره اجماعاً ايضاً قد تقرر
ان العقار تقع المعرفة به بحدوده لا باسمه حتى اشترط ذكرها في الدعوى والشهادة وهذا ظاهر
والله اعلم **سئل** فيما اذا ولي السلطان ناظر على الوقف هل له عزله بغير جنة ولا مصلحة ام لا
اجاب منسوب السلطان ومنسوب القاضي سيمان وقصر في الثانية ان منسوب الثانية لا
ينعزل بغير جنة ولا مصلحة فكذا منسوب السلطان اذا القاضي كالكيل عن كما افاده في البحر
 وغيره والله اعلم **سئل** في وقف اشبهت مصارفة كيف يفعل في غلته **اجاب** ان لم يوقف
على شرط واقفه يجعل فيه بما كانت تفعله القوام سابقاً فان لم يعلم فعل القوام ايضاً وعلم اصل
المصرف على الذممة يصرف الى الكل من غير تعيين ذكر على ان لا تقويم بطن على بطن اسفل والاعلم
سئل اذا كانت القوام فيما سبق تصرف الى كاتب الوقف معلوما هل يصرف عليه معلومة ويبقى
في وظيفة الكتابة ام لا **اجاب** نعم يصرف له ويبقى في وظيفة الكتابة والله اعلم **سئل** في وقف
فقو شرط واقفه واشبهت مصارفة فادعى شخص على المتكلم عليه استحقاقاً فيه فما الحكم حيث
اشبهت مصارفة ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام **اجاب** لا بد للمدعي من ان يثبت
دعواه باليمين والا لا يصرف له شيء والله اعلم **سئل** في رجل وقف وقفاً على نفسه ثم من بعده
على ولديه لصليبه الموجودين الآن هما الخواجا زين الدين عبد القادر والزيني اسحق البالغ الرشيد
الحال العارفين وعلى من يستحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على حكم الفريضة الشرعية
ما دامت البنات قاصرات عن درجة البلوغ ثم من بعد اولاده الذكور على اولادهم ثم على اولاد
اولادهم ثم على انسابهم واعقابهم يشترك فيه الاثنان فافوقها بالسوية ويفرد فيه الواحد
عند عدم المشاركة تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد او ولد
ولد او اسفل منه فنصيبه لولده او ولد ولده ونسبه وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين
اعلاه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل وعقب فنصيبه لمن يوجد في طبقة
وذكور درجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاق هذا الوقف اول شيء منه وترك
والد او ولد ولداً او اسفل من ذلك قام في استحقاق مقام اصله واستحق ما كان يستحقه ان كان

حيث وبعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفا على اولاد اخيه المرحوم
 خمس الدين ابي اليسر ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولادهم ونسلهم وعقبهم اولاد الذكور
 دون اولاد الاناث على الشرط والترتيب المنصوص عليها اعلاه وشرط الواقف شروطا منها ان يصرف المال
 على وقف والمتولي عليه لبنى الواقف الموجودين ان الوقت هو اصل وعائنه في كل سنة ثمانين قطعة
 فضة سليمانيه والكرنت ستحدث للواقف المذكور في كل سنة ثمانين قطعة واذا انقضت بنات الواقف
 فلا استحقاق لاولادهم في الوقف المذكور ولا اولادهم سواء كانوا ذكورا واناثا فان
 اولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور هذا لفظ الواقف مات الواقف وولده المذكوران
 وبناته الصلبة ولم يحدث له اولاد بعد الوقف وبقي ابناؤه وبنات ابناؤه واولاد بناته
 فهل لاولاد بناته الذين اباءهم من الاجانب استحقاق في الوقف ام لا وهل لبنات ابناؤه استحقاق
 ام لا واذا قلتم هل استحقاق اولادهم من الاجانب استحقاق ام لا وهل ينقطع
 استحقاقهم بالبلوغ لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وقد ذكر فيه في حق
 البنات الطيبات ما من قاصرات وهل استحقاقهم بعد البلوغ يصرف الى من ساواهن في الدرجة
 من اخوتهم وابناء اعمامهم واخوانهم وبنات اعمامهم القاصرات حيث لا درجة فوقهن لعدم
 صرفه الى بناتهن وينزل نزعهم من الوقف منزلة مرتين فيصرف الى ذوي درجاتهم ام يختص
 به اخوتهم عملا بقول الواقف على ان من مات عن ولد او ولد لغيره نصيب لولده او لولده
 ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيب لمن يوجد في طبقة فيكون صرف
 نصيب الميت الى ذوي الطبقة مشروطا بعدم الموت عن الولد او ولد الولد وهذا الغنى والدين ميت
 عن ولد ولا يصير تراخي الاستحقاق الى حين بلوغ الاخت وكما هو اقرب الى عرض الواقف من صرف
 نصيب الميت الى ولده او ولد ولده كيف الحال **اجاب** لا استحقاق لاولاد البنات الذين اباءهم
 من الاجانب للشرط المصريح بعدم استحقاق في قول الواقف ان اولاد البطون ليس لهم استحقاق
 في الوقف المذكور واما بنات الابناء فلهن استحقاق لانهم من اولاد الظاهر لكن ما من قاصرات
 لقول الواقف بعد ذكر الاولاد والاولاد والاولاد على الشرط والترتيب المشروحين اعلاه وقد شرط
 في الصلبيات داوم القصور عن درجة البلوغ اذ لا وصف شرط فلزم في غيرهن به واذا بلغن
 صرف استحقاقهن الى من ساواهن في الدرجة ولا يختص به اخوتهم اذ صرف استحقاقهم بعد
 البلوغ مسكوت عنه لم يبين الواقف لمن يصرف بعد البلوغ فهل فيه بصور العبارة المتقدمة و
 مؤداها انه اذا وجدت درجة اعلا من درجاتهم فهو مقسوم بين اهلها على الفريضة والا وجدت
 درجة مساوية فهو مقسوم بين اهلها كذلك واما القوم المذكورين في التوجه لاختصاص اخوتهم
 باستحقاقهم فغير ملتفت اليه لان ما دخل في استحقاقهم انتطعت نسبة الميت عنه فلم يبق
 من نصيبه فلم يدخل في قول الواقف على ان من مات عن ولد او ولد ولد نصيب لولده الخ هذا

استحقاق مستقل ارتفعت عن صاحبه صفة الاستحقاقية بالبلوغ فيرد في الوقف على ما اقتضت
 عبارة الواقف المتقدمة ولو اعتبرنا هذا القوم لما استحق شخص مع وجود من هو اعلاه كما هو ظاهر
 فهذا اقرهم ساقط الاعتبار فليتأمل والله اعلم **سئل** في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم
 بعده على اولاده الموجودين الآن وهم عبد الكريم وشهاب الدين وامث وصاوية وام الفرج وعلى
 من يستحدث له من الاولاد على الفريضة الشرعية ثم بعد ذلك المذكورين اعلاه على اولادهم ثم على
 اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم على الفريضة الشرعية اما الاناث من بنات الواقف وبنات
 اولاده المذكورين الموقوف عليهم اذ كن خاليات عن الارواح يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحدة
 منهن فاذا تزوجن سقط حقهن واذا تعزبن عاد حقهن على الشرط والترتيب المشروح اعلاه فاذا لم يكن
 ذكرهن الموقوف عليهم واولادهم ونسلهم يعود الوقف الى الاناث متزوجات او غير متزوجات
 واذا انقضت الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصبات الواقف
 على الشرط والترتيب المشروح اعلاه هذه عبارة الواقف مات الواقف واولاده بالجميع ما عدا
 ابنته ام الفرج وبنات ابن ابنته عبد الكريم امرأة تسمى حجازية متزوجة ولها ابن فهل ينضم اليه الوقف
 الآن في ام الفرج التي هي بنت **الواقف** ام يقسم بينهما وبين ابن حجازية التي هي بنت ابن الواقف
 وهل حجازية نصيب في الوقف ام الاستحقاق خاص بام الفرج لكونها عازية وكيف الحال **اجاب**
 يرجع الوقف منحصر الآن في ام الفرج ولا شيء لحجازية ولا لابنها اما هي فلكونها متزوجة مع وجود ذكر
 من الموقوف عليهم وهو ابنها فانه منهم وان لم يستحق من بعد اذ المراد من اهل الوقف من دخل اللفظ
 السابق من الواقف ان الوقفية وان لم يستحق بعد واما ابنها فلشرط الترتيب المستفاد من بين الطبقات
 فالاولا لا استحقاق مع وجود بنت الواقف اذ لا ترتيب بين بنات الواقف وبين اولاد بنات الواقف لكونه
 افراد من حكم مستقل حيث قال اما الاناث الخ ولولاه لاستحققت لعدم وجود ذكر من الموقوف
 عليهم فكل منهنما حاجب محجوب بالاخر فان قلت كيف دخل ولد البنت الذي هو حجازية في الوقف قلت
 بقوله على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم كما هو ظاهر لمن صبغ اصبعه من اصابعه
 في علم الفقه والله اعلم **سئل** في واقف وقف وقفا وشرط في كتابه وقفه مانعة انشاء الواقف انا به
 الله هذا منجزا على ولده الطفل المدعو حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد المذكور خاصة دون
 الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم واعقابهم
 المذكورين الاناث على ان من مات منهم ومن اولادهم وانسا لهم واعقابهم عن ولده واسفل
 منه انتقل نصيبه الى ولده واسفل منه وعلى ان من مات من اولادهم واولاد اولادهم عن غير
 ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجة وذوي طبقة يقدم في ذلك
 الاقرب فالاقرب للمتوفى وعلى ان من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسا لهم
 واعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا واسفل منه استحق ذلك المترك

ما كان يستحق والده ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقرضوا المذكور
على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا على اولاده الا ان كان من موجودات فان لم يكن فعلى
الموجود من اولادهن وذريتهن ونسبهن وعقبهن على الشرط والترتيب المذكور ثم ان اولاد
المذكور المدعى مات صغيرا في حيات ابيه وحدث للواقف ولدا اسمه محمد وانحصر استحقاق
الوقف فيه ثم مات واعقب بنتا فماتت واعقب ولدا ذكرا اسمه محمود وانحصر ثم مات
واعقب ولدا ذكرا اسمه محمد فمات استحقاق محمد المذكور هذا الوقف بجهة دخوله في عموم المذكور
في قول الواقف ثم على اولاد اولادهم المذكور ام بجهة دخوله في ذكور النسل والعقب بقوله
ثم على انسالهم واعقبهم المذكور ام بالجهتين ام لا يستحق بجهة **اجاب** كل من الفريقين
لو انفرد لكفي علة في دخوله بمحمد المذكور وقد تقرر ان لا مانع من تراحم العلل والاضافة هنا
الى الاولاد لا الى الواقف نفسه قال ثم على اولادهم النكح وكذلك لاضافة في الانسالي والاعقاب انما
هي اليهم لا اليه ولا شكا في ذكر من الاولاد اولادهم كما انه ذكر من انسالهم واعقبهم
وان كانت جدته محتزرا عنها بقيد المذكور فيستحق الموقوف بلاد شبره والخال هذه والله اعلم
سئل في وقف مسجد ابطله نائب قاض مستندا الى عدم لزوم عند الامام الاعظم في الناياب
ولاية ابطال المعنى المذكور ام ولاية ابطال خاصة بالقاضي الاصل **اجاب** قال في البحر الرائق
وهذا تعبيه لا بد منه وهو المراد من القاضي الذي يملك نصب الوصي والتولية ويكون النظر
على الاوقاف **قلت** هو قاض القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فقوله بام القاضي المراد به قاضي
القضاة وفي كل موضع ذكر والقاضي في امور الاوقاف انتهى في موضع آخر في ان نائب القاضي لا يملك
ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره السلطان في منشوره نصب الولاية والاوصيا
وفوض له الامور الاوقاف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث فيه شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحائري
لما في اطلاق مثله للنواب في هذا الزمان من الاختلال والمسئلة لانص فيهما بخصوصهما فيما اطلعنا
عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ زين صاحب البحر وانما استخرجها فقها والله
سبحانه وتعالى اعلم **سئل** فيما اذا وجد دفتر سلطان جديد ان الطاحونة الفلانية وقف
على زيد ثم على اولاده واولاد اولاده ثم ثم واذا انقرضوا كان للحرمين الشريفين وكتاب وقف
ان زيدا وقف ثلث الطاحونة على اولاده الظهور دون اولاد البطون ولا تعرض فيه الثلث الثالث
وهذه الحجة الملتصقة بها هذا السؤال للجهة الصديق بها سؤال كتب عليه الجواب فلو ثبت وقف الطاحونة
المذكورة جميعها بموجب دفتر السلطان وتنع اولاد البنات بموجب قوله فيه ثم على اولاده النكح
الموجب لاجراء اولاد البنات كما صرحوا به ام يعمل بهذه الحجة ام لا يعمل بشي مما ذكرنا
قلتم بالاخير ولم يوجد في الثلث الثالث تمسك يعمل به شرعا واشبهت مصارفها
للحكم فيه **اجاب** لا يعمل بمجر دفتر ولا بمجر الجهة لما صرح به علما ونا من عدم الاعتماد على الخط

وعدم العمل به كمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الما نصيبين وانما العمل في ذلك بالبيضة الشرعية
وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من وجوه الاول ان اعتراف الناظر المذكور على بقية المستحقين من
اولاد الظهور لا يجوز ولا يبطل صفهم الثاني انه جعل الذي يخص عرفان المدعى المذكور مع من يشركه
من الاولاد بتركة المزبورة قيراطا واحدا ونصف قيراط والذي يخص عبد القادر وابراهيم المزبورين
قيراطا واحدا ونصف قيراط وهذا لا يقول به احد بل هو مخالف لاجماع المذاهب باسمها اذ لو ثبت
دعوى المدعين المذكورين الذين هم عرفات وعبد القادر بالبيضة الشرعية لوجب ان يقسم ربيع
هذا الثلث على عدد روس اولاد الظهور واولاد البطون سوية لا يفضل فيه الذكر الاثني وذلك
يختلف بكثير منهم وقتلهم فمن اين اخذ هذه القسمة التي قسمها حتى اعطى عرفات ومن يشركه قليلا
كانوا اكثر من قيراطا ونصفا وعبد القادر وابراهيم بافرادهما قيراطا ونصفا وبقية الاولاد
الظهور اكثر وام قيراطا خمسة قراريط فهذه قسمة تخالف اجماع المسلمين فكيف يعمل بها شرعا
والحكم بما خالف الاجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه الى دليل شرعي الثالث ان اصل دعوى
المدعين غير مسموعة شرعا لجرالة المدعى بقوله وان استحقاق عرفات المذكور مع يشركه النكح وقد
تقرر ان من جملة شروط صحة الدعوى معلومية المدعى ومدعا لنفسه مجهول لا يدري مقداره وليس
خصما عن غيره الى غير ذلك من الوجوه التي لا تخفى على اهل العلم فاذا علمت ذلك فالاصل ان من اثبت
بالبيضة حقا فله فوجب على القاضي ان يطلب من اولاد البنات بيضة تشهد بمدعىهم لان استحقاق
اولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مضمون فكانوا مدعين والبيضة على من ادعى فاذا
عجز واعين اقامة البيضة يطلب من الاخرين بيضة فاذا عجزوا واشتبهت مصارف هذا الثلث فقد
صرح علما ونا بان ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه
والى من يصرفون فيستعمل على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف
وهو المنطوق بحال المسلمين فيعمل على ذلك واذا لم يعلم كيف كانوا يعملون لا يعطى لاولاد البطون
شيء لشك في استحقاقهم ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشي هذا وقد اطلعت على ما في ايدي الفريقين
من الحجج والتمسكات فلم اجد ما يسوغ للقاضي الحكم بدخول اولاد البنات في هذا الثلث الا البيضة الشرعية
فليت القاض نواجذه على طلبها منهم فان لم يقيموها يمنعهم وليست برخصة الاقتحام فيما لا يجوز
من الاحكام والله سبحانه وتعالى ولي العتمة والتوفيق نشله الهداية الى سواء الطريق بمحمد وكرمه وسواي
نعم والله اعلم **سئل** في عقار بيد جماعة تلقوه بالارث عن ابيهم عن جدتهم بزر لان رجل يورثه
جده مستندا بان موجود بالدور السلطان في وقف جدهم هل يجوز وجوده في دفتر السلطان
كافة في ثبوت كونه وقفا ام لا **اجاب** حج الشرع ثلث البيضة والاقرار والتكول لا يجرى الخط لانه
علامة لا تبني عليها الاحكام والله اعلم **سئل** في قسمة اهل الوقف هل يجوز ان لا **اجاب** ان كانت
قسمة تملك فهي باطلة وان كانت قسمة تناوب يجوز صرح به في الفتاوى الجبلية وفي الاسعاف ما يورثه

والله اعلم **سئل** في ارض وقف على الذرية هل يجوز ان تقسم قسمة حفظ وعمارة ليعمل كل ما
يميزه لنفسه لا قسمة تملك ام لا **اجاب** صرح في الاسعاف ان اهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم
ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر استاذنا الشيخ شهاب الدين الحلي في فتاواه
ان قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد له بمسئلة الارض المذكورة وفي القنية ضيعه مؤلفه
على المولى فلم يقسمها قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تملك فيجوز ما في الخصاف والموتون والشرع
من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعمارة توفيقا بين الكلامين
والله اعلم **سئل** في ناظر وقف وكل رجل باجارة مستغل الوقف وقبض اجرة ودفعها
له ففعل وغزل الناظر هل للناظر الجريد ان يدعي على الوكيل بما قبض ام لا وهل اذا انكر المعزول
ايصال الغلة اليه يقبل قوله ام لا **اجاب** قد تقرر صحة توكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر الغلة
اذا عمل له وقبول قوله الوكيل في دفع ما قبضه لموكله مع يمينه فلا عبرة بانكار المعزول والقول
قول الوكيل في الدفع يمينه لان الوكيل امين وقد اخبر عن ايصال الامانة فيقبل قوله يمينه
سئل في اصطبل وقف منه دم جدرانه واسقفته سلم ناظر وقفه لرجل ليعمره بماله وينفع
به سكنا واسكنا باجارة معلومة في كل سنة فتلم المستاجر وابني فيه بناء وصحة صار زاوية
فزاد انسان عليه من غير زيادة الاجرة في نفسها هل تنقص الاجارة ام لا **اجاب** قال البخاري
نقلنا عن المحيط وغيره حانوت وقف وعمارة ملك لرجل ابى صاحب العمارة ان يستاجر باجر
مثله فيظن ان كانت العمارة لورفعت يستاجر باكثر مما يستاجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة
ويجوز من غير لان النقصان عن اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستاجر باكثر
مما يستاجر لا يكلف ويترك في يده بذلك لاجل ان فيه ضرورة انتهى والله اعلم **سئل** في ارض
وقف بيد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدر ما من المال والآن في الاشجار
وصارت الارض ملسا تزرع وتستغل في كل سنة والمالك يطلب القسم لكونه انفع لجهة الوقف
هل له ذلك للضرر البين على الوقف ام لا **اجاب** نعم له طلب القسم لكونه انفع للوقف وقد
ترادفت كلمة العلماء قاطبة على ذلك وصرحوا بان يفتي بكل ما هو انفع للوقف ولا قائل بذلك
وقد صارت الارض ملسا تزرع وتستغل في كل سنة لانه يؤدى الى الضرر الكلي على الوقف ولا
قائل به والله اعلم **سئل** في ارض وقف بايدي مزارعين متعددة لكل قدر منها في يده من
قديم الزمان ادعى احدهم على اخر ان مقدار ارضه دون ارض الآخر ويريد ان يقاسمه في ذلك هل له
ذلك ام لا ويبقى القديم على قدمه ام لا **اجاب** ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه ولا يصح للمدعي
شيئا مما يدعى الا اذا ذلك وان كان زائدا فقد يكون لعني راء المشكك على الوقف والاصل
الصحة والله اعلم **سئل** في رجل وقف وهو بحال الصحة بنينا وقف على نفسه ثم من بعده على
ولده محمد وعلى من سجد له من الذكور والاناث على الفريضة الشرعية اما الاناث فلمن

الاستحقاق بالوقف اذا كن خاليات من الازواج فاذا تزوجن سقط حقهن وكما تأمن
عاده حقهن وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ثم من بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم
ونسلمهم وعقبهم ابوا ما تناسلو واما ما تعاقبوا طبقه بعد طبقه بشرط الوقف المذكور
شرطا في وقف هذا منها ان يكون النظر في وقف هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده الارشد
فالارشد من الموقوف عليهم له ان قال واذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم احد كان
وقفا على اقرب العصبات الواقف واذا انقرضت عصبات الواقف ولم يبق منهم احد كان وقفا
على مصالح حرم سيدنا الخليل عليه الصلوة والسلام ما تخرج في حيات ابية الواقف بعد ان
احدث الله له ثلاث بنات فتزوجن واحد الله لهن اولاد فهل يصرف ربع الوقف لهن
ام لا ولادهن ام العصبة الواقف ام لحرم سيدنا الخليل عليه الصلوة والسلام ام لغير ذلك
وهل تجوز شرط القاسم في النظر كما تجوز في الصرف ام لا وهل يحل قنا ولهن من ربع الوقف
وجه وما الحكم في ذلك وضحو النالجواب مفصلا معلا **اجاب** اعلم انه قد قام بكل من المذكورين
ما يقع للصرف اما بنات الواقف فليست حقن بالازواج واما اولادهن فليست حقن من الوقف
بقول الواقف وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلامه البتة
على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود امهاتهن لان مراعات شرطه لازمة فيه وهو انما جعل الاولاد
اولادهم بعدهم فلا يصرف لهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبة الواقف وحرمة حرم سيدنا
الخليل عليه الصلوة والسلام فاذا كان كذلك فالصرف الى الفقراء كما صرح جوابه في كثير من الفروع المساوية
لهذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال على ولدي هذين فاذا انقرضت فلهي على اولادهما ابوا ما تناسلا
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض احد الوالدين وخلف والدا تصرف نصف الغلة لهما البتة
والنصف الاخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد الاخر تصرف جميع الغلة الى اولاده لان مرعا
شرطه لازمة في الوقف وهو انما جعل الاولاد الاولاد بعد انقراض البنين الاول فاذا مات
احدهما يصرف نصف الغلة الى الفقراء وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد بن سراج الدين
الحائري في مثل هذه الواقعة صرح بالصرف الى الفقراء مستدلا بما نقلناه عن الاسعاف قائل
والمسؤول عنه مساو وهذا يعني فكان النصف فيه تقاضا في مساوية فصحة الاستنباط ومثل
ما في الاسعاف في الثانية والخلاصة والبرازية والتاثيرانية وغالب كتب الفتاوى والشرح
المطولة فاذا علمت ذلك وان الصرف امتنع بجهة الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكذا هن وازواجهن
بصفة الفقير على جواز الصرف اليهن والى ازواجهن واولادهن بجهة كونهم من الفقراء
وضموا والوقف مجزأ في الصحة غير منضاف الى ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا
في مثل يجوز تناول اولاد الواقف الفقراء من فقير او فقيرة او فقيرة فلا شك في الارشاد
منه بلا شبهة اذ شرطه للارشد فالارشد من الموقوف عليهم ولا شبهة في كونهم من الموقوف عليهم

وان قام بهن مانع عن الصرف ولذلك اذا زال المانع استحققت بالشرط المتقدم وهذا ظاهر
لا عيبا عليه والله اعلم **سئل** في دكان وقف وضع رجل يده عليه مدعيه الملك بالشراء
من زيد وبنى على ظهره بيتا وفي جوفه بئر وانتمتع بالدكان وبظهره وجوفه مدة سنين
ثم اثبت وقفه ناظره لولي الحاكم الشرعي بالبينة الشرعية حيا وميتا في كتابه المسجل بالسجل
المحفوظ وحكم الحاكم الشرعي ورفع يده واضع اليد المذكور هل تلزمه اجرة المثل لذلك مدة
وضع يده عليه ويهدوم بناؤه ام لا **اجاب** نعم تلزمه اجرة المثل اذ منافع الوقف مضمونة
صيانة له عن ابدى الظلمة ويهدم بناؤه لولم يضرب بالوقف فان ضربه فهو اعنى الباني المضيع لاله فليترفع
الى انهدامه وعلى اجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين وفي بعض الكتب لناظره مملوك البناء باقل القيس
الوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف بمثل صرح به في الاشباه والنظائر وكثير من الكتب والله اعلم
سئل في تقرير الوظائف والعزل عنها هل ذلك للقاضي ام للمنتولي الذي لم يشترط له الواقف ذلك
اجاب تقرير الوظائف للقاضي لا للمنتولي الذي لم يشترط له الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط
الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرط الواقف له كما صرح به في البحر اخذ مما في الفتاوى الصغرى والله اعلم
سئل في رجل وقف موقفا على اولاده واولاد اولاده ثم ورثه ومن جملة الوقف دار ودكان ادعى
رجل بطريق الوكالة عن ابيه ورجل آخر الدار بالاصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على وكيل احد المستحقين
في اجارة دار الوقف بانه اي وكيل اجارة الدار المدعى عليه اجر الدار ونصف الدكان ثمانية قروش
وان الاصيل والموكل يستحقان في الغلة الربع ويطلبان وكيل الاجارة المذكور بقرشين
منها فاجاب الوكيل بان خليلا لرجل من ذرية الواقف كان قد منع الاصيل والموكل من ربع
الوقف بحكم نائب الحكم بعد دعوى صحيحة ثم احضر المدعيان شاهدين شهدا ان الاصيل واخوته
اولاد ابراهيم وان الموكل من ذرية الواقف فحكم نائب الحكم باستحقاقها ربع الوقف وامر الوكيل بدفع
ما يخص الاصيل والموكل ومن بشرهما من الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح ام لا **اجاب**
هو غير صحيح لان وكيل اجارة الدار والدكان لا يصلح خصما لمن يدعى استحقاقا في الوقف لانه ليس مالوك
فيه ففي جامع الفصولين وكيل اجارة الدار اذا ادعى السأكي انه عمل الاجرة لموكله وبرهن بوقف ولا
يحكم بقبض اجرة حتى يحضر الغائب بل ولا المستحق يصلح خصما المستحق اخر والدعوى في اثبات الوقف
او الملك للدعوى انما هي على ناظره لا على وكيله في اجارة او قبض غلة او عمل من اعمال الوقف فكيف
تسمع الدعوى على وكيل احد المستحقين في اجارة دار الوقف وقبض للدعوى وشرط صحة القضاء
مفقود وهو ان يقيم القاضي عليه وايضا شهادة الشاهدين بان الاصيل واخوته والموكل من ذرية الواقف
لا تكفي حتى تبين ان ابن البنت لا يدخل مع ان الذرية لمطلق النسل فلا يصح حتى تبين بياضا
لا يتخلل فيه انثى ولا تكفي الشهادة بانه من ذرية كما لا تكفي الشهادة بانه من قرابة حتى يفسر والقرابة
والعجب من امره بان يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن بشرهما وللان من يشرهما لم يسأل الدافع

ولم يدع الاستحقاق وهو مضى له وايضا الوكيل عن ابيه لم يظهر من عبارة الحاكم هل هو
وكيل يقبض استحقاقه او يدعوى استحقاقه فان كان الاول وهو الظاهر من قوله وامر الوكيل
بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن بشرهما وهو قرشان لا يصح كونه مدعيا لاستحقاقه في الوقف
لانه وكيل في مجرد القبض وهو خصم فيه لان اثبات استحقاقه فافهم والله اعلم **سئل** في وقف
اعلى وقفه ابو الوفا على نفسه ثم على اولاده الذكور والاناث تعاقبت عليه نظارة يصرفون ربعه وبين
اولاد الظهور والبطون المذكور مثل خط الانثيين ناظر بعد ناظر مدة تزيد على مائة واربعين
سنة الى ان تولى عليه الان ناظر صرف على اولاد الظهور والبطون كما جرت عليه النظارة من قبل مدة تزيد
على عشر سنوات اتباعا لما هو في كتاب وقفه المسجل في السجل المحفوظ فنع الان من الصرف على
اولاد البطون منكر كون الوقف صادرا عن ابي الوفا المزبور ومدعي ان الوقف من قبل الشفي يونس
عم ابي الوفا المزبور وانه خاص بالذكور دون الاناث واولادهن وابرز من يده لدى نائب الحكم
حجة عليها تنافذ القضاة الماضين واحدا بعد واحد بها مكتوب ان الشرع يونس وقف الاماكن
المذكورة على نفسه ثم على ولد اخيه ابي الوفا وشقيقه ابي البقا وولده ابي السعادة ثم على انسا لهم
الذكور دون الاناث فقرئت بوجه وكيل شخص من اولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت
الوكيل ولم يبدد دفاعا فكتب نائب الحكم لناظر حجة يمنع اولاد الاناث بمجرد الحجة المقررة لديه ومن
جملة ما كتب به اعترف يعني نائب الحكم الوكيل ان وقف الشرف يونس يخص بالذكور ولا شئ للاناث
ولا لاولادهن بموجب شرط الواقف الحكمي والشرع في الحجة المذكورة ولم يكن بيد الناظر كتاب وقف
ثابت بذلك ولا اقام بينة تشهد على ما ادعاه فحكم نائب الحكم في وجه الوكيل المذكور بمجرد الخط بانه
وقف يونس وانه خاص بالذكور دون الاناث واولادهن عملا بمجرد الحجة المقررة لديه وكتب له
بذلك حجة وانه سري حكمه الواقع على الوكيل المزبور على من يوجد من ذرية الاناث معللا بات
الواحد منهم خصم عن الباقيين فهل حكم القاضي عليهم جميعا بمجرد هذه الحجة صحيحة ام غير صحيحة ويعمل
بكتاب الوقف الموجود المسجل بالسجل المحفوظ ويصرف النظر عليهم بموافقة ولا يعمل بمجرد
الحجة التي تناقض ذلك **اجاب** حكمهم بمجرد الحجة لا يصح لا سيما مع صرف النظر السابقين الموافق
لكتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فقد صرح في الاخير بانه اذا اشتبهت مصارف الوقف
ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوله كيف كانوا يعملون فيه والى من يعرفونه
فيبنى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المشنون بحال المسلمين
فيعمل على ذلك انتهى وفي كتاب الوقف للخصاف وهذه الاوقاف التي تقدم امرها ومات الشهود
عليها فكان لها رسوم في ذواوين القضاة وهي في ايدي القضاة اجريت على رسوم الموجودة
فقدوا بينهم استحسنوا وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة فاجاب بقوله اذا وجد شرط الوقف
فلا سبيل الى مخالفة واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستيتمارات العادية المستمرة من تقدم الزمان

والى هذا الوقت انتهى وقد صرحوا بان يحل حال المسلم على الصلح ما لم يكن في حله من سبق
من النظر على انهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف ولا يحل فعلهم على مخالفة لانه فسق
فيبعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في خلافه التي كتبها نائب الحكم لانه جعل وكيل المسكن
في الوقف بقبض استحقاقه خصما فيما ليس وكيله فيه وهو اثبات وقف عن الشرقي يونس وابطال
كونه عن ابيه الوفا واختلاف المصارف ومنع الاناث واولادهن فهو شبه بوكيل قبض ثلثة اوراق
من ساكنها زيد الساكن اذا ادعى الساكن انها ملكه وقام عليه بينته انها ملكه فانه لا يكون خصما
في ذلك اجماعا ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس خصما في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه على سائر
من يوجد من ذرية الاناث معللا بان الواحد منهم خصم عن الباقيين ما هذا الا جهل عظيم
نعوذ بالله من الزيغ والضللال ونسبنا الى الله تعالى عن جهل الجهال والله اعلم **سئل** في ارض
وقف معدة للزرايع بالحصص مات مزارعها عن ابنتين وبنات وابن ابن فاختار ابن الابن
يزرعها بالحصص كما كان جده يفعل مدة تبلغ اربعين سنة بعد ترك البنين لمزارعها
باختيارهم والآن يريدون رفع يد ابن الابن عن مزارعتها هل لهم ذلك مع تركهم الاختيار
هذه المدة ام لا **اجاب** ليس لهم ذلك فقد صرح علما بان حق المزارع يسقط بتركه لارض
اختيارا في الارض التي هي بالحصص سواء كانت ارض وقف او ارض بيت مال ولا يجوز فيها
الارث والله اعلم **سئل** في رجل استهلك من مهر ابنته خمسة واربعين قرشا ثم فرغ لها من نصف
ارض وقف مخزجة بيده نظير المبلغ المذكور هل يصح ان تكون ارض الوقف عوضا عما استهلك
ام لا **اجاب** لا تصح ذلك والحال هذه اذا الاعتياض بارض الوقف المحكوم به لا يجوز لزوال
بالحكم عن ملك الواقف الا في مال لا يجوز ان يكون عوضا عما استهلك من مهر ابنته والله اعلم
سئل في اماكن متعددة تعود الباعة فيها واحدا بعد واحد ومضى على بيع البائع
الاخير منها مدة سنين والآن ادعى هذا البائع انها وقف على جماعة معلومين من قبل جدهم
فلان ابن فلان هل تسع دعواه بعد بيعه ام لا وهل يستوى الحال بين ان يكون البائع
وكيلا واصيلا **اجاب** لا تسع كما نص عليه اكثر علما قال القاضي خان رجل باع عقارا
ثم ادعى انه باع ما هو وقف واختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا تسع وفي الزيلعي لا تقبل
وهو صواب واحوط وفي فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن انه ما باعه
وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك وفي التاتارخانية ولو باع عقارا ثم برهن
انه باع وهو وقف لا تقبل وفي فصول العادين رجل باع دارا ثم ادعى انها كانت وقفا فان
اراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك لان التحليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تصح وان
اقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قيل لا تقبل لانه تناقض وقيل تقبل ثم قال وينبغي
ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعيا منهم لا تقبل البينة بدون الدعوى

عند الكل وان كان على الفقهاء والمجد عندها تقبل وعند ابي حنيفة رجلا تقبل وذكر رشيد
الدين هذا التفصيل وهكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فتوى ابي الفضل الكرماني
والنقل في المسئلة مستفيض ولا شبهة ان الوكيل في البيع اصيل في حقوقه فلا فرق في ذلك
بين كونه وكيله واصيلا ولذا اطلقوا الجواب في المسئلة ولم يفرقوا بينها وهذا لا غبار
عليه والله اعلم **سئل** فيما اذا قرر المتولي في وظائف الاوقاف هل يصح مع وجود القاضم لا
اجاب بما في الاشياء والنظائر القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اقوى من الولاية
العامة وقرع عليها فروعا ثم قال وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظر
ولو من قبله انتهى وقال في الجرو في الفتاوى الصغرى اذا مات والواقف حي فالراي في نصب
قيم اخر الى الواقف لا الى القاضي فان كان الواقف ميتا فوصية اولى من القاضي فان لم يكن اوصي
الى احد فالراي في ذلك الى القاضي انتهى فافاد ان ولاية القاضي متاخرة عن الشروط له وصية
ويستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في وظائف الاوقاف اذا كان الواقف شرط التقرير للمتولي وهو
خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله ببين انتهى كلام البحر وفي النهر وظاهره انه لو كان المسكن
للقوف ناظر ملك الاجارة والدعوى فان ابي اجرها الحاكم بقي حال له ولاية الاجارة مع عدم
ايباء حكم الولاية العامة جزم في الاشياء والنظائر بان ليس له ذلك اخذ اما افتي الشيخ قائم
من انه لو شرط التقرير للناظر ليس لغيره ولاية ذلك ولو كان قاضيا وبولي عليه ما في القينة القاضي
لا يملك التفرق في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوب انتهى وفي الجروش الجواب في
مسئلة الاجارة والحاصل ان المسئلة مخصوصة بالنص فيها ولكن القاعدة المشهورة وهي الولاية
الخاصة تلج تنطق بان الناظر المشروط له التقرير لو قرر شخصيا فهو المعتمد دون تقرير القاضي
اذ لا يملك ذلك معه اما لو لم يشترط له ذلك فلا ولاية له في التقرير فلا تشمل القاعدة كما هو المفهوم
من قولهم اذا كان الواقف شرط التقرير للمتولي ومفاهيم التصانيف معمول بها فاذا ارفع للمفني ذلك
يجيب بانه ان كان الواقف شرط له التقرير في الوظائف فتقريره هو المعتمد لا تقرير القاضي
فان لم يشترط له فالمعتمد تقرير القاضي والله اعلم **سئل** واقف نص في كتاب وقفه على ان تقرير
الوظائفية للناظر بقوله يقرر الناظر فهل يكون التقرير المذكور للناظر ام لا **اجاب** ولاية
القاضي في تقرير الوظائف متاخرة عن الناظر المشروط له التقرير من هذه الواقف فلا يصح
تقرير القاضي معه والله اعلم **سئل** في وقف صورته انشاء الواقف وقفه هذا على ولده الصغير
حسن وعلى من سيحدث لغيره الاولاد المذكور خاصة دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على انسابهم واعتبارهم المذكور دون الاناث
على ان من مات منهم ومن اولادهم وانسابهم عن والده او سفل منه انتقل نصيبه الى ولده او لاهل
منه وعلى ان من مات من اولادهم واولاد اولادهم عن غير ولد ولا اولاد ولا نسل ولا اعتبار نصيبه

مطلب في الوقف

الحق من هو في درجة يقومهم في ذلك الاقرب فالأقرب للمتوفي وعلى ان من مات منهم ومن اولادهم
واولاد اولادهم وانما لم يبق استحقاقه لشي من مضاف الوقف وترك والدوا او اسفل من استحقاق
ذلك المتروك ما كان يستحقه والده ان لو كان حياته تمام مقامه في الاستحقاق فاذا انقضت المذكور على
الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا شرعيا على اولاده الاناث ان كن موجودات فان لم يكن فيل
الموجود من اولادهم وذرياتهم ونسبهم وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور اعلاه فاذا
انقضت من اخرهم وخلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفا على سبطه
للخليل على الله على منبينا عليه وسلم فاذا انقضت الصرق على السباط المذكور عاد ذلك وقفا
على الفقراء والمساكين من امة محمد صلى الله عليه وسلم فلو لم يبق في الوقف ولد اسمه محمد ثم مات
اخوه حسن المذكور ونصرف محمد المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت
عن ابن اسمه محمود وعن بنت اسمه صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد وصفية ابن اسم
صالح في رتبة محمد المذكور اذ هم بهذه الصورة ابن ابن بنت ابن ابن بنت وقد اسفل
محمد المذكور بالوقف ومنع عنه صفة وابنها عنه فله الاستقلال به ومنعه لها عنه وجه ام لا
لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد بالوقف الذي ترتب عليه استحقاق اولادها واولاد اولادها
مع قول الواقف واعتبارهم المذكور وقوله فاذا انقضت المذكور على هذا الترتيب وورثتهم
او رثتهم للحكم في ذلك وعلمتم بما تنافس فهمه عن بعض الناس فالمسؤول الان ايضا
ذلك ليزول الوهم **اجاب** اما استقلال محمد بن محمود بالوقف دون عمته فلا يثبت
اليه فهم فاهم خلقته عن هو بفروع الفقه المستنبطه من اصوله عالم وان سبق الي فهم
انه ذكر ابن ذكر فقف فانه ان جدته المدعي بها انثى واذا اعتبرنا المذكورية قبل الاباء والابناء
فلا استحقاق لها ولا لابنها ولا لبنتها اما هي فكلونها انثى وكذا ابنتها واما ابنتها فكلونها ابن انثى
واذا لم تستحق هي ولا ابنتها ولا بنتها فمن اين ياتي استحقاق ابن ابنتها والشرط انتقال
نصيب من مات من اهل الوقف عن ولد او اسفل منه له وليس على هذا النزاع الذي سبب فيه
محمود وصفيه وامرنا من اهل الوقف وعلى هذا النزاع الفاسد يكون الوقف لجهة السباط لا لغيره
المذكور المنسوبين الي الوقف اذ محمود ليس منسوب اليه واما منسوب لابيها وابوه ليس من ذرية الواقف
بل هو اجنب عن ولو اعتبرنا هذا النزاع صرف الوقف الي السباط بموت محمد بن الواقف لكننا نظرنا
اصولنا موافق لغرض الواقف وهو ان العام نص في افراد يعارض الخاص فيستحق اذا كان متاخرا
شبه فقلنا ان قوله واعتبارهم المذكور في انثاه متقدم على قوله على ان من مات منهم ومن اولادهم
وانما لهم عن ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الي ولده او الاسفل منه فستحقه به فاعطينا
بنت محمد الذي هو ابن الواقف استحقاق ابها عملا بهذا العام المتاخرا اذ لا يشك في ذلك في قولنا
تحت قوله على ان من مات منهم الخ اذ محمد منهم وبنته داخل في سبطه الولد اذ هو من الذكور والانثى

اولاد هذا الاعتبار لم يكن الاستحقاقا وجوب كانت تنقطع هذه الجهة لان الوقف والمال هذه
يكون على الذكور من الاولاد المذكور وبموت محمد انقطع الذكور من اولاد المذكور والجهة الثانية التي هي
جهة اولاده الاناث فان لم يكن فيل الموجود من اولادهم معدومة فتعين السباط على هذا الاعتبار
لكننا لما نظرنا الي اعتبار المتاخرين الشروط كما صرح به الامام الحنفى ابو يونس ان الاعتبار عاقد
خصوصا وغرض الواقف اختصاص الوقف بمن ينسب اليه اولاد من كل جهة فاذا انقضت فمن ينسب اليه
ما يورثه قوله في اخره فاذا انقضت عن اخرهم وخلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد
ذلك وقفا شرعيا على سباط سيدنا للليل وبيعت بنت محمد بن النسل فلا يعرف السباط معها
واذا استحق استحق اولادها واولادها محمود وصفيه فانقسم عليهم ما منصف لعدم اشتراط
منية الذكور وبموت محمود انصرفت حصته لولده فقط عملا بقوله على ان من مات منهم ومن اولادهم
الخ ولو اعتبرنا قيد المذكورية في الاباء والابناء شرطا فيهم للاستحقاق لنزح استحقاق ابن
ابن بنت بنت بنت ابن الواقف وان سفلت بنت البنت المتخلكة وحرمان بنت ابن الواقف
وهو لا يوافق غرض الواقف وقدره حوا بوجوب مراعات غرضه حتى نص الاصوليون ان الغرض
يصلح لمخصصا وقد كان غرض على هذا السؤال مرة وليس لصفيته فيه ذكر فافتيه باحصار الوقف
في محمد بن محمود لعدم المزاحم وكذلك افته الشيخ حسن الشربلاني وبتقديم جهة السباط ولم
ينعز لجهة صفة لعدم ذكرها فلا يتوهم اختصاصه بالوقف ومنها ذلك كيف وهي اقرب للواقف منه
وقد قال يقومهم الاقرب فالاقرب للمتوفي فاذا اعتبر الاقرب فالاقرب للمتوفي فاعتباره الاقرب
فالاقرب اليه اولى ولولا قوله على ان من مات منهم ومن اولادهم الخ لحجب بها واما قوله فاذا
انقضت المذكور على هذا الترتيب المذكور فعناه اذ انقضت عنهم وانما لهم واعتبارهم على ما سبق
من الترتيب المشروط وقد ذكر في شرطه ان من مات ومن اولادهم وانما لهم عن ولد او اسفل
منه انتقل نصيبه لولده او الاسفل منه فهذا هو الترتيب المذكور فتأمل ترشد ومن تأمل فيما
قلناه وراعى الانصاف وجانب الاعتدال فظهر له الحق الذي لا يحيد عنه والرجوع الى الحق خير من
التماهي في الباطل والحق احق ان يتبع وانه اعلم **مسئل** في وقف حكم حاكم حنفى او غيره بلزوم
بعد استيفاء شرائط الحكم من وجود المدعي الشرعي والمدعي عليه كذلك حكم حاكم حنفى او غيره
ان يحكم بنقصه وجواز بيعه للواقف او غيره ام لا وهل اذا كان في كتاب الوقف ما يصح باعتباره
الحكم بنقصه وكان الواقع في نفس الامر لا يصح معه النقص كما شرح ولم يكتب ذلك فيه وقامت
بينه شرعية عليه من بيع ونحوه **اجاب** بعد ان حكم باللزوم على وجه حاكم شرعي لا سبيل الى البطلان
ونقصه لان ملك الواقف زال عنه بالتضا لا اياها له وهو بعده لازم نافذ ماض لا يرد عليه
انتفاض فلو نقصه حاكم بناء على انه لم يقع فيه حكم حاكم باللزوم ثم تبين انه وقع فيه ذلك بالبرهان
الواقع البيان انما الحكم فيه بالبطلان وعاد الوقف على ما كان كما كان وانتقض جميع ما ترتب عليه من بيع

ونحوه بالا جماع وقد صرحوا بان الاعتبار في الشروط لما هو واقع لا لما كتب في مكتوب الوقف
فلو اقيمت بيعة بماله يوجد في كتاب الوقف عمل بها لا ريب وذلك لان المكتوب خط مجرد ولا
عبارة مجرد للخط ولا عمل به بل هو خارج عن حجج الشرع الشريف والاعتبار لما قامت به البيعة
ومن المصريح به عند علمائنا ان الدفع يصح بعد الحكم كما يصح قبله على الصحيح المنع به ودون
الوقف او الناظر للزوم بحكم حكم شرعي على وجهه بعد الحكم بالبطلان دفع وهو مقبول
كما شرحنا وهذا مما لا شبهة فيه والله اعلم **سئل** في وقف لم يحكم بلزومه حاكم اذا بيع
وحكم ببيعة بيعه قاض يصح ويكون ابطاله ام لا **اجاب** نعم يصح ويبطل الوقف كما في غالب
كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كما في الثانية ان يسلم الوقف ما وقفه له ثم يرد
الرجوع فينازع المتولى بعدم اللزوم ويختصمان الى القاضي فيقضي بلزومه فاذا فعل ذلك
فليس للقاضي ابطاله واذا لم يكن كذلك فله ابطاله اذ الحكم بلزوم الوقف بلا منازع لا يوجب
لزومه قال في البحر فتلا عن البرازية اما اذا بيع الوقف وحكم ببيعة قاض كان حكما ببطلان
الوقف انتهى ثم قال بعده **قلت** انه في وقف لم يحكم ببيعة ولزومه بدليل قوله في الخلاصة ان لم
يكن مسجلا اي محكوما به وتما فيه والله اعلم **سئل** في وقف عقارا كاملا ومشاعا صفة
واحدة وكتب الموقوف في كتاب الوقف وحكم بالحكم المشار اليه اعلاه ببيعة ولزومه بعد تقدم ذكر
صحة شرعية صدرت في ذلك ورد الجواب عنها فهل هذا حكم بالصحة واللزوم ام لا بد من بيان
الدعوى والمدعى والمدعى عليه والحادثة والحكم الشرعي وهذا اذا باع القاضي شيئا من عقاره او
يكون حكما بابطال جميع الوقف ام بما باعه **اجاب** الاصل الصحة واستيفاء شرائط مطلقا
وغیره والنفي لا يحيط به الا علم الله تعالى فاذا تفرغ في صحة واستيفاء شرائط فالقول بغيرها
القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح والا لا والاصل ايضا الاستبدال
استيفاء شرائطه على حسن الظن الذي هو الاصل في المؤمن ولا يكون بيعه حكما بابطال جميع الوقف
اذا لا وجه له والله اعلم **سئل** فيما لو اطلق القاضي لوارث الوقف بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه
حكما على وجهه بان لم يقع بعد حادثه من خصم شرعي على خصم شرعي فباع الوارث الوقف هل يصح
ام لا **اجاب** نعم يصح قال في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضي اذا اطلق بيع
وقف غير مسجل ان اطلق لوارث الوقف يكن ذلك منه حكما ببطلان الوقف ويجوز البيع وان
اطلق لغير وارثه لا لان الوقف لو بطل يعود الى ملك وارث الوقف وبيع مال الغير لا يجوز
وفي الخلاصة واما اذا اطلق القاضي واجاز بيع وقف غير مسجل هل يوجب نقض الوقف
اجاب شيخ الامام ظهير الدين انه لو اطلق لوارث الوقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان
اطلق لغير الوارث فلا انتهى وشدة كثير من كتب علمائنا والمراد بقولهم اذا لم يكن مسجلا اي محكوما
به على وجهه واصل ظاهره وهو ان قضاء بقول الامام فينفذ وكيف لا وقد جزم بقوله اصحاب المتون

سئل في رجل وقف عقارا وشقصا من عقار لوى حاكم شرعي وكتب ما حاصله وقف على نفسي
ثم على ولدي وابني اخيه ثم على اولادهم الذكور دون الاناث ثم على اولادهم كذا كذا ثم جعل
النظر لنفسه ثم لا ارشد فلا ارشد الى ان كتب ورفع الوقف يدملكه ووضع يد نظره ثم ذكر وحكم بحجبه
حكما شرعيا ولم يكن الحكم بعد رجوع عنه ونزاع فيه مات الوقف فلحق ابنه الديون القادحة فباع
الشقص بعد ان اطلق القاضي الشرعي له بيعه فباع وحكم ببيعة البيع وتسليم المثل ترقى قسمة
فهل حيث لم يحكم بلزوم الوقف حاكم بعد دعوى صحته وكان على نفسه وكان مشاعا لم يقض حاكم بجوازه
قضاء مستوفيا للشرط يصح البيع ويبطل الوقف فيه ام لا **اجاب** نعم يصح البيع ويبطل
الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه حكما مستوفيا للشرط وفي الخلاصة اذا كتب يعني القاضي شيئا من ذلك
وفي الصك باع بيعا جائزا صحح كان حكما ببيعة البيع وبطلان الوقف واصل هذا في بيع
لجامع الصغير واما اذا اطلق القاضي واجاز بيع وقف غير مسجل يعني غير محكوم بلزومه
هل يوجب نقض الوقف **اجاب** الامام ظهير الدين انه لو اطلق يعني القاضي لوارث الوقف
يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان اطلق لغير الوارث فلا اما اذا بيع الوقف وقضى القاضي
بيعة البيع كان حكما ببطلان الوقف انتهى وقد سئل شيخ الاسلام مفتي الانام ابو السعود
العادي مفتي الروم عن واقف باع شيئا من وقفه الصحيح وسلم اليه المشتري ومضى سنون
هل يبطل الوقف بيع ذلك الشيء ام لا **اجاب** ان لم يكن مسجلا يعني محكوما بلزومه وقد باع
برأي القاضي تبطل وقفيته ما باعه والباقي على ما كان نقلا في منح الغفار وفي فتاوى صاحب
المنهج سئل عن وقف لم يسجل اصله اذا حكم قاض ببيعة حكمه ويبطل الوقف **اجاب** نعم يصح الحكم
وبطلان الوقف قال في البرازية اذا بيع الوقف وحكم ببيعة قاض كان حكما ببطلان الوقف قال وذكر
شمس السلام افتقر الوقف واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم حتى يفتي ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر
على مذهب الامام واما على مذهبها فيصح ايضا الوقف في فصل تحت يديه ونحوه في خلاصة الفتاوى
والمسئلة شهيرة والنقول فيها كثيرة والله اعلم **سئل** فيما اذا وقف شخص وقفا وحكم به القاضي ثم لم يلقه الوقف
بعد عقارا او مات الوقف فباع ابنه الوقف المحقق وحكم القاضي ببيعة بيعه هل ينفذ ببيعة ولا يكون حكمه حكم
الاول ام لا ينفذ ببيعة ويكون حكم القاضي في الوقف السابق حكما في اللاحق **اجاب** لا يكون الحكم في الوقف
السابق حكما في اللاحق باجماع العلماء فيثبت له اي للاحق احكام الخالي عن الحكم فاذا باع الوقف
او وارثه وحكم القاضي ببيعة بيعه نفذ اذ الوقف لا يزول عن ملك الوقف الا بقضاء القاضي والقضاء
في التقدم لا يكون في المتأخر فينفذ ببيعة حيث قضت ببيعة القاضي لانه في فصل تحت يديه والله اعلم
سئل عن حاكم قضى حكم ببيعة بيعه مبيعة موقوفة على جهة بترية وقف اخر اشترىها
ناظره الشرعي لها على قاعدة مذهب الشريف بسوغ له فيه ثم رفع الى حنفية فامضاه في وجه ناظره البائع
المقوم بعد المرافعة واستيفاء شرائط صحة الحكم المقررة والان البائع يدعي فساد البيع ويبطل الفسخ به

هل له ذلك بعد حكم الخبلي وامضا للمنفق وتنفيذ الحكم على وجه الشرعي ام لا **اجاب** الذي
يجب ان يعول عليه في ذلك انه لا يصح دعواه بعد ما ذكرنا اذ هو فصل مجتهد والحكم برفع الخلاف فيه
حيث كان الخبلي براه وقد قال علماؤنا في مسألة الاستبدال اذا كان القاضيه فيها من اهل الملة
فالنفق به مطمئن والله اعلم **مسئله** في واقف الكره على بيع وقفه المحكوم به هل ينفذ بيعه ام لا
ينفذ وعلى تقدير عدم الاكراه بان باع طائعا هل ينفذ بيعه ام لا وهل تقبل بينة بالوقف بعد
بيعه ام لا **اجاب** ببيع المكره غير نافذ مطلقا وبيع الوقف المحكوم به غير جائز فاذا ثبت احد
الامر من اعني الاكراه والوقف المسجل بوجه الشرعي ردت الوقف الى جهة ودفعت يد المشتري عنه
باجماع من العلماء رحمهم الله تعالى وقد تقدم منا الافتاء في مسألة البيع ثم دعوى الوقف بعده
واجبا باع عليه المعول في الافتاء والقضاء وهو التفصيل بين دعوى الوقف المحكوم وبين
غير المحكوم به فتقبل بينة البائع في المحكوم به دون غيره قال في فتح القدير من باب الاستحقاق
باع عقارا ثم برهن ان ما باعه وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتراف
ولو برهن انه وقف محكوم يلزمه تقبل انهم قال في منحة الغفار بعد نقله ما في فتح القدير
وهذا لتفصيل حكمه عن بعضهم وعزاه المفتاوى رشيد الدين فينبغي ان يعول عليه
في الافتاء والقضاء انتهى فالجواب انه اذا ثبت الاكراه في البيع وحده فهو كاف في رفع البيع ولا
ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كاف في دفعه فافهم والله اعلم **مسئله** في عقار موقوف من
قبل زيدا الى اولاده وذريته ثم على جهة بتر لا تنقطع آل الوقف الى مزيد من اولاده نظرا او
استحقاقا فباع حصته منه من رجل والآن يريد الدعوى بذلك فهل تسمع دعواه وينقض
البيع ولا المطالبة بالاجرة في المدة الماضية ام لا **اجاب** لا تسمع دعواه ولكن اذا قام البينة
اختلفوا في قولها والاصح القول بنس عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلوه بان الوقف حوالته
فتسمع فيه البينة بدون الدوى ووفق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره
فلا تقبل والاصح قولنا انه الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة له في تلك المدة لان منافع
الوقف مضمونة على المنفق به والله اعلم **مسئله** في مدرسة احتاجت الى نفقة لعمارة ما حارب
منها وليس هناك ما يعمر به من **مسئله** الوقف هل يجوز ان توجر قطعة منها بقدر ما ينفق
عليها ام لا **اجاب** مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فانه قال ولا يوجر من السبيل الا اذا احتج
الى نفقة فيوجر بقدر ما ينفق عليه وهذه المسئلة دليل على ان المسجد المحتاج الى النفقة تاجر
قطعه منه بقدر ما ينفق عليه انتهى وبه يعلم الحكم في المدرسة بالاوية وقد بحث فيه الطرسي
بخلاف يوجب ردة ولا اعتبار ببحث فقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسي لم يكن من اهل
الفقه وقد نقل كثير من علمائنا عن الناطقي الاستدلال المذكور وسأله عن تزجيجه ومعلوم ان الفرق
بين الناطقي والطرسي كما بين السماء والارض وحيث كان الناظر مصلح لا نحش الفساد والله

يعلم

يعلم المفسر من المصلح **مسئله** في مسجد انهدم منه جانب وليس له ما يعمر به هذا المنهدم
وان ترك انهدم جميع المسجد وله قاعة وقفا الواقف لا غلة لها في السنة الا ما قبل وليس هناك
من يرغب في استيجارها مدة هل تباع لاجل بناء هذا المنهدم ام لا **اجاب** ان امكن عمارة
المسجد بغلته شيئا فشيئا ولا يحسن انهدم المسجد بحج عمارة منها وان لم يكن تباع ولا يجر المسجد
من ثمنها قال في التاتارخانية نقلنا عن فتاوى النسخة **مسئله** عن اهل محلة باعوا وقف المسجد
لاجل عمارة المسجد قال يجوز باع القاضيه وغيره انتهى وهو موافق للقاعدة المشهورة اذا جتمع
ضرران قدم احدهما وما نعلم ان احدا من علمائنا خالف في هذه المسئلة لاسيما والواقف لها
منفعة **مسئله** في خان مسبل احتاج الى المرامطة هل يجوز اجارة جانب منه لينفق على عمارة من
اجرة ام لا **اجاب** نعم يجوز اجارة جانب منه بل يجوز اجارة جميعه لذلك كتبه المصلي
في ذلك بصرح في الخلاصة وكثير من الكتب ان مثل ذلك اي اجارة بقعة من المسجد لعمارة جائز
فما بال الخان وفي المجتبى قال محمد في الدار لكتبة الغزاة والمرابطين والرباط والخان
اذا احتاج الى المرامطة يوجر منها بيتا او بيتين او ناحية فينفق من غلته في عمارة وعذانه
ينزله الناس سنة ويزم من اجرة انتهى وفي جامع الفصولين في اخر الفصل الثالث عشر
لولا لم يكن للمسجد اوقاف واحتاج الى العمارة لابس بان يوجر جانباً منه انتهى بر من المحيط
وفي المجتبى ايضا قال الناطقي وقياسه يعنى في الفرس الجيش حيث جازت اجارته بقدر نفقة
في المسجدان تجوز اجارة **مسئله** في ممر لمرمته والنقل في المسجد مستفيض وهو مما يجب احترامه
فكيف في الخان المسبل للمسافرين والمارة في جوار ذلك في متالا يشك في فقيه والله اعلم **مسئله**
في سفيل موقوف على جهة بتر من واقف معلوم وعلوه موقوف على جهة بتر اخرى من واقف
اخر انهدم السفيل فانهدم العلويان نهامة فتعمر بعمارة ناظر العلوي من ماله متبرعا ثم عزل
قبل ان يعمره بالفراغ عن النظر لولده ثم ان ولده عمره باذن القاضيه ليصل الى عمارة العلوي
راى في ذلك من المصلحة هل يكون متبرعا بتعمر والده المذكور ان بينه متبرعا ام لا يكون
متبرعا بتعمر والده ويرجع بما انفق **اجاب** فتقر بان ولاية القاضيه عامة وان له ولاية
الامر بالاتفاق في كل موضع له ولاية الجبر قال في البحر للائح الخاص اذا امتنع بيع الناظر
من العمارة وله اي للوقف غلة اجبر عليها فان فعل فيها والاخرجه من يده انتهى واذن القاضيه
موجب الرجوع في مسئلة الحايط المشترك والقن والزرع المشترك وفي الجرادن الشريفك
كاذن القاضيه فيرجع بما انفق كما حرره ابن الشحنة في شرح المنظومة والفروع الدالة على الرجوع
في مثل هذه المسائل اذا كان الاتفاق باذن القاضيه اكثر من ان تعدد والله اعلم **مسئله** في داير
وقف آجر بعض المستحقين حصته فيها للناظر عليه هل تصح اجارته **اجاب** لا تصح لامور ثلاثة
الاول المستحق في غلة الوقف لا تصح اجارته الثاني ان ناظر الوقف لا يملك استيجار دار الوقف نفسه

الثالث انها اجازة مشاء وهي لا تصح كاجرت عليه متون المذهب الموضوع لظاهر المذهب
 والله اعلم **سئل** في ناظر وقف اهل جعل طاحونة للوقف متبينة وادعى انه انفق عليها مالا من
 مال نفسه بغير اذن القاضيه ويريد الرجوع بما انفق من غلته اهل ذلك ام لا وهل يقبل بحجوه
 انه فعل ذلك باذن القاضيه ام لا **اجاب** ليس له ذلك لانه يدعي ديناً على الوقف لا وجه للزوم له
 بغير اذن القاضيه قال في البحر لو كان الواقف ان لم يستاذن القاضيه يحرم عليه ان ياخذ من الغلة
 لما انه بغير الاذن متبرع انتهى والله اعلم **سئل** في متولي على وقف من جانب السلطنة العلمية
 باشره بنفسه وباتباعه وتعاطى ما فيه نفع للوقف مدة ثم عزل وتولى غيره وفي ربيع الوقف
 عوائد قديمة معروفة يتناولها المتظار بسعيهم هل له طلب تناولها كاجرت العادة القوية
 ام لا **اجاب** نعم لطلبها وتناولها اذ المعهود كالمشروط قال في البحر في شرح قوله وان جعل
 الواقف غلة الوقف لنفسه الخ القيم يستحق اجر سعيه سواء شرط له القاضيه او اهل المحلة اجرا
 اولاً لانه لا يقبل القوامه ظاهراً لا باجراً والمعهود كالمشروط وقال في الاشباه والنظائر
 نقل عن اجادة الظهيرية والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً انتهى فهو صريح في استحقاته لما جرت
 به العادة والله اعلم **سئل** في شخص وقف عقاراً على جهة تبرع وشرط في كتاب الوقف النظر والتولية
 لنفسه مدة حياته ثم من بعده الى زوجته ثم الى اولاده ثم الى الارشد من عتقائه ثم الى اولادهم
 ثم وشم الوقف الى عتقائه وتولية النظر والتولية عليهم حسب حصة فانتدب له شخص اجنبي
 وطلب من القاضيه ان ينصبه ناظراً ثانياً والحال ان الناظر المشروط بنصب الواقف عدلي كاف
 هل يجيبه القاضيه الى ذلك ام لا وعلى تقدير نصب القاضيه له هل لقاض آخر رفعه وايقاء الناظر الذي
 شرطه الواقف حيث كان عدلاً كافياً ام لا **اجاب** ليس له نصبه قال في البرزانية وفي الاصل
 الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام في اهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم
 من يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنه الى اهل بيت الواقف ومثله في
 جامع الفصولين وفي البحر نقل عن جامع الفصولين معزياً الى فتاوى شيخ الاسلام برهان الدين
 شرط الواقف ان يكون المتولي من اولاده واولاد اولاده هل للقاضيه ان يولي غيره بلاحيات
 ولو ولاه هل يصير متولياً قال لا انتهى فقوا فادحرمة تولية غيره وعدم صحته بالوقفا انتهى
 فالخاضع ان تصرف القاضيه في الاوقاف متبينة بالمصلحة لا انه يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف
 شرط الواقف فانه لا يصلح المصلحة ظاهرة والنقل في المسئلة مستفيض والله اعلم **سئل** فيما
 اذا صرف المتولي على المستحقين واخر العارة الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين
 ام لا **اجاب** لا يلزم المتولي بذلك حيث لم يخشى ضرر ربيته قال في الغانية اذا اجتمع من غلة الوقف
 في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة ايضا وخاف القيم
 انه لو صرف الغلة الى العمارة يفوت ذلك البر فانه ينظر ان لم يكن في تاخير اصلاح الارض ومرة

الى الغلة الثانية ضرر ربيته يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر الممرة الغلة الثانية
 وان كان في تاخير الممرة ضرر ربيته فانه يصرف الغلة الى الممرة فان فضل شيء يصرف الى ذلك البر قال في البحر
 وظاهره انه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العارة الى الغلة الثانية اذ لم يخش ضرر ربيته
 فاذا اقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولي المعزول بما دفع للمستحقين والحال هذه ومعه
 وقعت الاستراحة من حيث الرجوع عليهم وعدمه فانه قد وقعت المناظرة بين بعض الاعمال
 من اهل التصنيف في ذلك فمن قائل بعدم الرجوع مطلقاً وهذا لا يصح على اطلاقه ومن قائل
 يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائماً لاها لهما او متبينة لانه ما دفعه على وجه الهبة واغنا
 دفعه على ان حق المدفوع اليه وهذا اصح الوجه ففي شرح النظم الوجهان في شيخ الاسلام عبد البر
 ان من دفع شيئاً ليس بواجب له استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابل انتهى
 وقدر جوابان من ظن ان عليه ديناً فبان خلافه يرجع بما ادعى ولو كان قد استهلكه رجع
 ببطله والله اعلم **سئل** فيما اذا استدان متولي الوقف باذن قاض الشرع الشريف في غارة الوقف
 ولو ازمه ومهراته حيث لم يكن فيه غلة حين الاستدانة هل يجوز له ذلك والمستدان منه المطالب بدينه
 ام لا **اجاب** الصحيح من المذهب انه ان شرط الواقف في وقفه جاز ذلك لناظره وان لم ياذن القاضيه
 لان شرط الواقف كنص الشارع وان لم بشرط الواقف يجوز باذن القاضيه واذنه وان لم يوجد احد الاثني
 فالاستحسان جوازه للضرورة اذا القياس يترك فيما فيه ضرورة هذا هو المعتمد كما صرح به في
 البحر وغيره واما مطالبة الدائن للناظر بدينه فلم يمنع منها احد من العلماء والله اعلم **سئل** فيما لو صرف
 متولي الوقف في عمارته مبلغاً معلوماً باذن الحاكم الشرعي هل له ان ياخذ جميع غلة الوقف التي حصلت
 في السنة للتمتع فيها الوقف ولم يدفع لمستحق الوقف شيئاً حتى يستوفي ما صرفه وهل الوقف
 الاهل كغيره في تقديم العارة ام لا **اجاب** العارة مقدمة في الوقف الاهلي وغيره الا في الامام
 والخطيب في المسجد ومن لا يمكن تركه الا بضرر ربيته والوقف الاهلي كغيره والله اعلم **سئل**
 في متولي على وقف استدان باذن القاضيه مبلغاً للصرف على مستحقه الذين ليسوا من ارباب الشعار
 كدروس المسجد ونحوهم وباع زيتاً موقوفاً على التنوير بخصوصه ووفى بمثل ذلك الذين هل هذه الاستدانة
 جائرة له ام لا ويضمن ما باعه من الزيت واذا علم يضمن هل له الرجوع على المستحقين المذكورين
 ام لا **اجاب** المعتمد في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لماعنة بقر لا يجوز له ان
 يستدين مطلقاً وان كان لما لا بد له منه فان كان باذن القاضيه جاز والالا والعارة مالا بقرته
 فيستدين لها باذن القاضيه واما غير العارة كالمصرف على المستحقين فانه لا يجوز ولو كان باذن
 القاضيه لان له منه يذو كذا في البحر واستفيد من قوله له منه يذو ان مالا بقرته منه كالا مام ومن يتعطل
 المسجد بسببه ملحق بالعارة واما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتنوير لو فادى صرفه على المستحقين
 المذكورين فهو جائز اجاباً ويضمن لمخالفه شرط الواقف وهو كنصل الشارع وله الرجوع بما دفعه

ومنهم من قال انه يرجع بما باعاً ويضمن
 بطله مستهلكاً صح

على المستحقين المذكورين كمن دفع مالا لاخر زاعا انه لم يظفر له لغيره فانه يرجع به عليه
بلا شبهة والله اعلم **سئل** في متولي وقف طلب منه ارباب شعاب الوقت معلوما منهم بعد تمام
الحول فادعى ان لا شئ تحت يده من غلات الوقت فاستاذن القاضي في الافتراض لصرف الحول
فاذن له فاقترع وصرف ثم عزل هذا المتولي قبل دفعه بدل الرض الى المقرض فعمل هذا الافتراض
صحيحا بحيث يثبت اخذ بدل من غلت الوقت بالآخرة ولو من غلة سنة اخرى ام لا واذا
قلع لا فله اذ ادفع المتولي للبدل شيئا من غلة الوقت الى المقرض طنا منه لزومه ذلك في غلة
الوقف يرجع عليه بما دفع اليه ام كيف الحال **اجاب** حيث اذن له القاضي بالاستدانة لارباب
الشعاب وقعت الاستدانة صحيحة فيرجع في غلة الوقت وارباب الشعاب الامام والخطيب
والمؤذن والمدرس للمدرسة ومالايعة للمسجد فلا رجوع عليه ولا على المتولي للبدل والله
اعلم **سئل** فيما لو اذن متولي الوقف مستأجر مستغل من مستغلات الوقف في الصرف على مرتبة كذا
ما يصرفه دينه على جهة الوقف فصرف مالا معلوما واستقر له ذلك الدين اجر المتولي ذلك المستغل من
زيد بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولي فاعتذر بان لا مال للوقف تحت
يده يوفي منه فاذن للمستأجر الثاني ان يدفع اليه دينه ليكون دينه على جهة الوقف كما كان الاول
فدفع اليه بول ذلك الدين وكتب له بذلك صك عند القاضي مات المتولي وبني زيدا الرجوع بمثل
ما دفع الى الدين الذي هو المستأجر الاول فهل له الرجوع على المتولي للبدل في مال الوقف الذي
تحت يده او في تركت المتولي الاول وترجع الورثة على المتولي للبدل في مال الوقف ام كيف الحال **اجاب**
المصرح به ان الوقف لا ذمة له وان الاستدانة من القيمة لا تثبت الدين في الوقف اذ لا ذمة له ولا ثبت
الدين الا عليه ويرجع به على الوقف ورثته وتقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم رجوع
في غلة الوقف بالدين من وجه الوقف بعده قال الفقيه ابو جعفر ان القياس بتركه فيما فيه ضرورة والعلة
ان تكون الاستدانة بامر الحاكم لان ولاية ائمة في مصالح المسلمين من ولاية الحاكم ان يكون
بعيد اعني الحاكم فلا يباين ان يستدين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير والفتوى
على ان الاستدانة فيما لا بد منه كعارة تجوز والاول ان تكون باذن القاضي وقيل الاول خلافه
لما علم من تغير الاحوال والمخاض ان الرجوع في تركه المتولي الاول وترجع ورثته على مال الوقف
بخطابة المتولي للبدل والحال ما ذكر والله اعلم **سئل** في ناظر على وقف اذن للرجل ان يصر في
عمارة مكان من اماكن الوقف فاستقرض الرجل من الناس عشرة برنج وعقد في الرخ عقد
شرعا وزعم انه صرف هذا القدر على العمارة فهل تلزم تلك الزيادة الوقف ام لا تلزمه بل يضمنها
من مال نفسه **اجاب** اعلم ولا ان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط الاول ان يكون
لضرورة كنعير وشراء بذل الثاني اذن القاضي الثالث ألا يتسبب اجارة العين والصرف من
اجرتها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت الشروط فاستدان

العشرة مثلا باثني عشر وثلاثة عشر وعقد في الزيادة عقدا شرعيا بان اشترى من المقرض شيئا
يسير بها فقد صرح في التاتارخانية والقنية انه يرجع بالعشرة الاصلية في غلة الوقت ويضمن
الزيادة من مال نفسه والله اعلم **سئل** في رجل وقف منقولا فيه تعامل على اولاده الصغار
ثم من بعدهم لجهة بر غير منقطعة ثم اقام وصيا على اولاده المذكورين وامره بتجهيل الوقف
وحفظه الى ايتاس الرشدة احدثهم ثم مات الواقف وقام الوصي بما فوض اليه ثم مات مجهلا وصاح
الموقوف واوفس الرشدة احدثهم فمهل يضمن بموته مجهلا ويؤخذ ضمانه من تركته ام لا وهل اذا
اختلف مع ورثته الوصي فادعى انه مات مجهلا وادعوا له بيتي ولم يمت عن تجهيل بقبل قوله
ام قولهم **اجاب** اعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف الى وصي الوقف اذ انصبه عند موته وصيا
ولم يذكر من امر الوقف شيئا ولو جعل ولاية وقف لرجل ثم جعل اخروصية يكون شريكا للمتولي
في امر الوقف الا ان يقول وقفت ارضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلانا
وصي في تركته وجميع اموري في ينفرد كل منها بما فوض اليه كذا في الاسعاف فاذا علمت ذلك علمت
ان هذا الوصي متول على الوقف المذكور وقد نصوا على ان المتولي اذا مات مجهلا لغلات الوقف
لا يضمن واذا مات مجهلا لمالك البدل يضمن وقد استفيد من ضمانه مال البدل ضمانه للدين انين
الموقوفة وهو يتبادر في مسئلتنا بالضمان فنقول انه ضامن بالموت عن تجهيل للمنفق الوقف
فان قلت ما تضع بقولهم الوصي اذا مات مجهلا لا يضمن وهي في الفصول العمادية وجامع النسخ
وكثير من الكتب قلت هو مع كونه احد القولين لا يعكس علينا لان القياس التصيين بالموت عن
تجهيل مطلقا لكن استثنى بعض المسائل واخرج من هذا الاصل فاذا لم يضمن باعتبار كونه
وصيا يضمن باعتبار كونه متوليا وترجح الثاني بقيام السبب الموجب للضمان وهو صيرورة
مستهلكا له بالتجهيل وايضا هو داخل في عموم قولهم يضمن المتولي مال البدل بالموت عن تجهيل
فاذا متول مات مجهلا لعين الموقوف ولا يضرنا في ذلك كونه مع ذلك وصيا ولئن قلنا بالتعاض
الموجب للتناقص فالرجوع عنده الى الاصل وهو قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن
تجهيل متعيتين وهذه امانة وقدمات الامين فيها عن تجهيل فيضمن والامر فيه للمصالح من الفقه
مكتشف ظاهر وانما اثبت بهذا الكلام لئلا تسبق بعض الافهام الى ما ذكر من الايهام بخصوص
مسئلة الوصي المستندة في كتب ائمتنا الاعلام واذا تقر هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين
المدعي والوارث فقال المدعي مات عن تجهيل وقال الوارث بيتي ولم يمت عن تجهيل وادعى انها
كانت قائمة يوم مائة مائة مائة ثم هلكت او انه مردها في حياته لمستحقا فالقول للطالب بحجته وعلى
الوارث البينة كما صرح به في الاشياء وغيره ووجه ان الوارث بدعواه البيان يدعي امره انما سقطا
للضمان بعد تفرقه بالموت والاصل عدمه فهو يدعي خلاف الظاهر والبينة على من يدعي خلافه والله اعلم
سئل في رجل وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده الموجودين يومئذ والمجاورين من تاريخه



Copyr versity

الذكور والانات المذكور مثل حفظ الانثيين ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاده ونسلم
وعقبهم ابد ما تناسلوا بطن بعد بطن تحت الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى اولاد الظهور
دون اولاد البطن ومن توغ من المستحقين ولد اولاد اولاد ولد اولاد اولاد اولاد
ولده مع وجود بقية الطبقة العليا واستحق ما كان يستحق والده اوجده هذه عبارة
الواقف مات واحد من الطبقة الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده هل ياخذ
نصيب الميت ابنه ولا يستحقان لولدهما معه او يستحقان معه مع وجود طبقة هي اعلا منها
ام لا واذا قلتم لا فكيف القسمة **اجاب** ياخذ نصيب الميت ابنه ولا شيء لولديه من مات قبل
ابيه مادام واحد من الطبقة التي هي اعلا من طبقة والدها انقضت استحقاقه ولم يعلم باشتراط
انتقال نصيب الميت الى ولده حيث يكون الواقف قال اولاده ثم على اولاد اولاده فيلزم دخول
اولاد من مات قبل الاستحقاق في الوفاق فيلزم نقض القسمة كما هو صريح كلام الخصم في حسابها
لنقله في الاستنباه والنظائر والله اعلم **سئل** في رجل حصل بينه وبين اخيه شقيقة منازعة في
شروط واقف موصوفات وانتهى في الاستحقاق وكان قد استهلك ما يخصه مدة سنين فوق
المستلزم واجبر والصلح بينهما وكتب الصك بالمساواة بموجب الشرط وكتب فيه ابراء الاحب
للاخر واقربها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة بان موجب شرط الواقف ان يكون
الذكر مثل حظ الانثيين هل يبطل ابراء والاقارب الجاريين في ضمن عقد الصلح الفاسد وطا
الدعوى ام لا **اجاب** الابراء والاقارب في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال في البرزلية
في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح جرن الصلح بين المتواحيين وكتب الصك وفي ابراء كل
منها الاخر دعواه او كتب واقرب المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة وبراء
المعود الى دعواه قبل لا تصح للابراء السابق والحتم ان تصح الدعوى والابراء والاقارب
في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن بول عن بطلان المتضمن ولا منع
هذا اختار اية خوارزم ان يرسم الابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستيفاء
بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول لبراء ابراء عما غير داخل تحت الصلح او يعربان العين له ابراء
غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حالما لو حكم ببطلان هذا الصلح لا يمكن المدعى من اعاده
دعواه والحيلة لقطع الخصومة واطفاء ناريرة النزاع حسنة فاما ما شرحت للمعاملات
والتمكيات لا تقطع الخصام واطفاء النيران الدفاع انه في علمي انه حيث لم يوجد
ما يدل على استيفاء الابراء والاقارب ببطلان الصلح والحال هذه والله اعلم **سئل**
في رجل بنى في ارض الوقف بغير مسوغ شرعي فما حكم **اجاب** ان كان البناء هو المتولي فان
كان من ماله الوقف فهو وقف فان كان من ماله الوقف او وقف فهو وقف وان لم يكن
له ويكون متعديا في وضعه فيجوز دفعه لو لم يضر فان اضر فهو المضيع لما له لانه لا يملك رفعه لما فيه

من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لما فيه من التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه
الصورة يفسد المتولي ويستحق العزل التعدي بهما التصرف وافق كثيرا به تلك الوقف باقل القيمة
منزوعا وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وان كان البناء غير المتولي فان كان كان باذن
المتولي يرجع فهو وقف وان لم يكن باذن المتولي فان بنى الوقف فهو وقف وان لم يكن باذن
رفعه لو لم يضر بارض الوقف فان اضر الحكم ما تقدم ذكره فقد عطلت الاحكام كلها في هذه المسئلة
والله اعلم **سئل** فيما اذا بنى احد المستحقين في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف
لنفسه بغية اذن ناظر بحجارة من نقض الوقف بحيث لو هدمت لا يكون لغيرها قيمة هل
لناظر منع من الانتفاع بها وتجري من جملة الوقف على شرايطه ام لا **اجاب** نعم لناظر
منع والحال في جملة الوقف واجراؤه على ما شرط الواقف وليس للبناء الرجوع بما انفق على الجدران
والطين كما هو صريح كلامهم في باب الاستحقاق والله اعلم **سئل** في عتبة جارية في وقف
تهدمت فاذا ناظر الوقف لرجل ان يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن واشهد ان العتبة
الوقف بعد منازعة الناظر فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها **اجاب** اعلم
ان عماره الوقف باذن متولي يرجع بما انفق توجب الرجوع باتفاق اصحابنا بالنفق واذ لم
يشترط الرجوع ذكره جامع الفصولين في عماره بنفسه قولين وعماره مادونه كعمارته فيقع
الخلاف فيها وقد جزم في القينة والحاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع
معظم منفعة العماره الى الوقف والله اعلم **سئل** في جماعة وضعتوا حايطة على بناء
وقف تعديا هل يؤمرون بهدمه **اجاب** نعم يؤمرون بهدمه ان لم يضر بالوقف فان اضر
فهو المضيع لما له فليترخص الى زواله وقد صرح علما واننا لناظر تملكه الوقف منزوعا
وغير منزوع بمال الوقف وقد اتفق علما وانما على انه يفتى بكل ما هو انفع للوقف وافق علما
المتأخرون باجرة المشل في منافع الوقف اذا غصب فيقتضي بها في هذه المسئلة والله اعلم
سئل في رجل اشترى من آخريتا مملوئا بالقيمة بثمن معلوم فاشتغل بتعديلهما منه
ولم يكن به لعدم صلاحية السكن وباعه واستحق لجزءه وقف فهل يلزمه اجرة له ام لا
لعدم تصور الانتفاع به مع ما ذكر **اجاب** لا يلزمه اجرة والحال هذه لان قولهم يقتضي
منافع الغصب صريح اشتراط تصور المنافع ومع ما ذكر لا تصور والله اعلم **سئل** في رجل
وقف وقف على نفسه ثم من بعد وفاته يبداء الناظر على ذلك والمتولي عليه بعمارة ثم يجزأت
العين لكل واحد من اصحابها قدر معلوما وما فضل من الربح لبيتة فلانة ولبن وجد
من اولاد الواقف حينئذ ثم لاولادهم واولادهم ونسلمهم ولد الظهور دون ولد البطن
ثم لبيت لا ينقطع شارطا النظر لنفسه وبعده لشقيقه وبعده لبيتة المذكورة ثم للابن من ذريته
الاستحقاق آل النظر لرجلين من ذريته لا يرشدتها فقر القاضي معها من الذرية

متوليا غير الناظر بعلمه نظري ان قول الواقف يبذل لناظر على ذلك والمتولى عليه عبارة
اقتضى ناظر او اقتضى متوليا غيره فهل يصح تقريره متوليا غير الناظر بعلمه بناء على ذلك
ام لا ويرجع عليه بما تناوله من الوقت بناء عليه لجعل الواقف الفاضل عن المصارف المعتبرة
للاولاد الذرية ولم يصح بمثل غير الناظر عليه بعلمه وهل يستفاد من كلام الواقف المذكور
جواز نصب متول غير الناظر ام لا **اجاب** لا يصح تقرير متول بعلمه مع الناظرين المبرزين لانه
احداث وظيفة في الوقت بدون شرط الواقف وهو لا يجوز ولا تقتضي عبارة الواقف
مغايرة المتولى للناظر لان هذا من باب عطف النعت على النعت والمنعوت متحد كما لا يخفى
ولذلك اقتصر على ذكر النظر في شرطه ولانه لا يجوز للقاضي التصرف الا بما فيه مصلحة الوقف ولا مصلحة
في جعل متول بمال مع ناظر يقوم بمصالحه بغير مال وقصر جوابان منه بطلان القاضى لا يستحق
ما قبله الا على جهة الاجرة لعلته لولم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يزاد على اجرة المثل
هذا ولم يعين الواقف ناظرا اذ عين لا يجوز للقاضي تعيين اخر ماله باجر بغير خيانة او
بغير معة فكيف مع ناظرين يستحقان **النظر** بشرط الواقف ويعملان بلا اجرة وكونها
من اصل الاستحقاق في الوقف بجوابان على القيام بمصالحه من غير مابة يقر متول بعلمه هذا
لا يقول به احد من العلماء فيجب رد ما تناوله من العلوقة على ذلك لجهة الوقف لعدم اختصاص
الشرع والله اعلم **سئل** في ارض قراج وقف على العمارة العامة بالقدس الشريف يزرها
رجل ويؤدى حصه الوقف من الخارج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة وما من المزارع
وصار وارثه يفعل فيها كنعله والآل برز شخص يزعم انه كان مزارعها فيما غير من الزمان
ويربو انتزاعها من يده واعطاءها لغيره هل له ذلك بغير اذن متولى الوقف المذكور ام لا
وهل تملك ارض الوقف بوضع اليد عليها مزارعة ام لا **اجاب** ارض الوقف لا تملك مثل ذلك
فلا تباع ولا تورث ودفعها للمزارعين مفوض الى متوليها وليس لمن ذرعا مدة ثم رفع يده
عنها ان يتصرف فيها بالدفع لمن شاء لولا حق له فيها كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في ارض
وقفها مالها على ذرية ثم على جهة بر لا تنقطع غلة واستغلالا وسائر الانتفاعات الشرعية
دفعها الناظر لمزارع يزرها بالحصص هل يملك المزارع دفعها لمزارع اخر بمال ياخذ منه
في مقابلتها ام لا والناظر رفع يده عنها ولا يصح بيعه ولا فرائغه ويرجع المزارع الثاني على الزمان
الاول بما دفعه من المال **اجاب** ارض الوقف لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا يملكها المزارع ولا
تصرف فيها بالذرية عن منفعتها بمال يدفعه له مزارع اخر لانه معها لنفسه لان انتفاعها الثابت
باذن ناظرها لا يجرى للاحق لا يجوز له الاعتياض عنه بمال فاذا اخذ مالا في مقابلة الاعيان
عند استرده منه صاحبه شرعا والوقف محرم بحرمات الله تعالى مصان عن ذلك والله اعلم **سئل**
في ارض وقف جارية في مفتاح ذبي بنى بها بيتا وخرس اشجارا وصار يزرها اشتوا وصيفا

بازن ناظر الوقف وهي تصرفه زيادة عن عشرين سنين هل لاحد ان يرفع يده عنها ازا
ان كان يزرها قبله ام ليس له ذلك **اجاب** ليس له ذلك قال في القنية بيج له حق القرار في ارض
وقف او سلطانية ويتصرف فيها بغيره ليس له حق الاسترداد ثم قال رضي الله عنه قول بيج احوط
وقد ذكر انه ثبت حق القرار في الوقف في ثلاث سنين فكيف بمن له المتصرف باذن ناظر الوقف
هذه المدة وله فيها كبردار وهو البناء والاشجار فلا شبهة في منع الغير وان كان فيها
تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدمية اذ تركها اختيارا لخالصا انه احق بالانتفاع
بها من غيره والحال هذه والله اعلم **سئل** في وقف على قريبات له متول وكله وكيل لا يقوم
مقامه في التقاضى ومباشرة قسم الغلال الصيف والشتوى وفي كل شئ يتعلق بالوقف من الوقف
على الحكم وارسال القضاة ونصب المباشرين وصلاح الحقوق واعطاء كل ذي حق حقه وجعل
له الرأى في كل ما يحدث للوقف وعليه واطلق له التصرف وكالة عامة مفوضة لرايه وافر
الموكل وتصرف الوكيل كما هو مفوض اليه فهل يكون يده يدا مائة فلا ضمان عليه وهل القول
قوله فيما قبض وفيما صرف وهل اذا دفع مالا باذن حاكم الشرع الشريف لرجل قصد اخذ الوقف
والتصرف فيه ولم يكن دفعه الا ببذل ذلك المال يكون ضامنا له ام لا **اجاب** صرح الخضاف
بان للقيم ان يوكل وكيل لا يقوم مقامه وكذلك في الاسعاف كما نقله عنه في البحر وفي فتاوى
شيخ الاسلام الشيخ احمد الحلبي صرح به في موضعين وقال يكون المالك في يده امانة ولا
يلزم الضمان بالهلاك والقول قوله فيما قبض وفيما صرف لوكله وفي دعوى الهلاك وحيث علم التوكيل
وناب الوقف نائبة ولم يكن دفعها الا بشئ من مال الوقف فدفع لاضمان عليه قياسا على الوصي
ومن المعلوم ان الوقف يستحق من الوصية خصوصا وقد اذن له حاكم الشرع الشريف ومبنى
امر الحاكم على الصحة فنقول اذن لما راي من المصلحة للوقف والمفاتيح به في الوقف ما هو الاصل
في جميع احواله والنقول على ما ذكرناه كثيرة مستفيضة في كتبهم والله اعلم **سئل** في رجل وقف وقفا
على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على اولاده ما ثم وقف اشجار وقف السيد خليل عليه وعلى
سائر الانبياء الصلاة والسلام افتقر الواقف اضطرار بيع الواقف ولم يكن تقدم حكم بلزومه
بعد دعوى شرعية فباعه او شيئا منه فهل اذا حكم قاض يرى بطلانه بسبب عدم جوازه على النفس
او بسبب عدم لزومه اصلا كما هو مذهب الامام الاعظم ويجوز بيعه بغير اذنه ام لا **اجاب** نعم
اذا حكم حاكم يرى ذلك نفذ لان هذه فصول اختلف العلماء فيها وليست بخالفه لكتاب ولا سنة
مشهورة ولا لاجماع كمانص عليه علما ونا قاطبة والله اعلم **سئل** في ناظر على ارض وقف جرت العادة
بزرعها بالحصص كالربع مثلا وهب لبعض مزارعيها حصه الوقف منها هل يجوز ذلك ام لا **اجاب**
لا يجوز الا في موضعين عند تعذر عود المحل وعند خوف هلاكه صرح به في البحر عند قوله ويعرف
نقصه الى عمارة فراجع ان شئت والله اعلم **سئل** من قاض دمياط في حادثة اختلف فيها فتيا

Copy

iversity

جماعة بمصر في واقف وقف وقف على نفسه ثم على اولاده فريد وبكر وعمر ثم على اولادهم ثم على اولادهم
اولادهم طبقة بعد طبقة وسلا بعد نسل نجيب العليا السفلى على ان مات عن ولد او ولد ولد او ولد انتقل
نصيبه اليه وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد انتقل لاخته واخواته المشاكرين له في الاستحقاق
ثم على برعيه مات الواقف وتناقل الوقف ذرية بطنا بعد بطن وكان من جملة المستحقين
هذه فماتت عن بنتين زيب وفاطمة ماتت زيب عن ابن ثم مات غير ولد ولا ولد ولد ولا
اخوة ولا اخوات وكان من جملة المستحقين حالا فاطمة خالة زيب وعمرة وحفصة وطبقة فاطمة
طبقة فاطمة فتنازعنا فاطمة معها في حصه تدعى فاطمة انما اقرب لزيب فيها احق وعمرة وحفصة
تدعيان علو الطبقة وانما بسبب احق منها كما هو مقتضى قول الواقف نجيب العليا السفلى وانما
بمعالم متمسكا بعلو الطبقة وافق عالم اخر بان تقام الى فاطمة متمسكا باقربيتها له وكونها مشاركة
له في الاستحقاق خاصة لكونها من اصل واحد هو هند وان ما تدعيه حفصة وعمرة من علو
الطبقة ممنوع بان حجب الطبقة العليا للسفل على حجب اصل الفرع دون فرع غيره فياذا
شرط الواقف على ان مات منهم عن ولد انتقل نصيبه اليه كما بينه العلامة بن نجيم في الاشياء
وان انتقل حصه زيد اليها دون حفصة وعمرة وان كانتا اعلا طبقة لكون ذلك شبه بعض الواقف
من عدم خروج استحقاق احد من اهل الوقف عن فرع ولعدم تمتع حجب حفصة وعمرة بغير مشاركة
للأشياء وكون كل من حفصة وعمرة وفاطمة مشاركات لزيب في الاستحقاق غير ان مشاركة
حفصة وعمرة عامة ومشاركة فاطمة خاصة فجعل الحال كات زيب والدة زيد لم توجد وان
حصه هذا انتقلت الى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وافق بعض العلماء بنقض القسم
في هذه القضية ورجوع حصه زيد لاصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين في الاستحقاق
هذا الحادثة واختلاف هذه الاقوال **اجاب** لا يشك شك ولا يرتاب في ان نصيب زيد بموت انتقل
الى اعلا الدرجات من اهل الوقف المترتب المستفاد بتم الموكر بقول الواقف طبقة بعد طبقة و
سلا بعد نسل ولم يستثن من سوى من مات عن ولد او ولد ولد وان سفل ومن مات عن
اخوة واخوات وقد صدق على زيد ذلك لانه لم يميت عن ولد ولا ولد ولد وصريح كثير في مثله
بعوده الى الطبقة العليا تجب البطن الاعلا للبطن الاسفل في غير ما استثناه الواقف فينظر
اليه ويعود عليه بصرح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد شرط الترتيب في
الطبقات واكد وهو عام خصته بقوله على ان مات عن ولد او ولد ولد الى قوله انتقل لاخته
واخواته المشاكرين له في الاستحقاق فيبقى ما وراء هذا من العموم وهو استحقاق من لم يميت عن
ولد او ولد ولد ولا عن اخوة واخوات فيكون معروفا لعل الدرجات كائنا من كان والعالم
في كل فرد من افرادها فان كانت حفصة وعمرة من اعلا الدرجات ولا شريك لهما في ذلك اختصاص
وان كان لهما شريك دخل معها في الاستحقاق وان كان هناك طبقة اعلا من طبقتها فلا شئ لهما

فيه للترتيب المشرح وقد صرح السبكي بان ترتيب الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب الوالد
لولده فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان النسل بالاصل اولى من الفرع فقوله المقتضى الاول وانما اي
عمرة وحفصة اعلا منها فيها احق كما هو مقتضى قول الواقف نجيب العليا السفلى على اطلاقه بل يقيد بكونه
علا ورجعنا على سائر المستحقين للوقف وليس في كلام ما يدل عليه وحده ان يقول ان الحصة لعمرة وحفصة
فيها ويفصل كما فصلنا في قولنا فان كانت حفصة وعمرة من اعلا الدرجات ولا شريك لهما اختصاص
وان كان لهما في ذلك شريك دخل معها في استحقاق ما كان لزيب وان كان هناك طبقة اعلا من
طبقتها فلا شئ لهما من ذلك ويعرف الى اعلا الطبقات عملا بالاصل وقوله الثاني بان تقام لهما حصه
زيد الى فاطمة لا قربيتها له وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها من فرع واحد هو
هند وان ما تدعيه حفصة وعمرة من علو الدرجة ممنوع بان حجب الطبقة العليا للسفل على حجب
حجب الاصل لفرع دون فرع غيره الخ كلامه غير مستقيم لان الواقف خص صرف حصه من يموت
لولده ان كان او ولد وله فان لم يكن فلا اخوة ولا اخوات وفاطمة ليست كذلك والشركة
في الاستحقاق بمجرد هال لا توجب مطلقا صرف حصه من مات لاهن ولد ولا ولد ولد ولا عن اخوة
ولا عن اخوات لا اقرب اليه وهو خال عنها اي عن قرابة الولاد والاخوة والاخوات وقد عين الواقف
الصرح فيها وهما منتفان عن فاطمة وما دخل المشاركة المذكورة مع كونها مقيدة بالقرابة الاخوية
ولادخل لكونها من فرع واحد ولا لقوله وان ما تدعيه عمرة وحفصة من علو الطبقة ممنوع الخ
اذ اهل ولا فرع يوجب استحقاق فاطمة لاستثناء الوصفين المصريح بهما في كلام الواقف الولادة
والاخوة فكانا شرطا لاستحقاق حصه من مات لاهن ولد ولا ولد ولد ولا اخوة ولا اخوات
والاشياء ليس فيها ما يشهد بشئ مما ذكر ولا يظهر كونه اسبب بغرض الواقف لان اعتنا
بالدرجة التي هي اقرب اليه اكثر من الدرجة التي هي بعد عنه واجب من ذلك قوله فجعل الحال كات والدة
زيد لم توجد اذ هذا الجعل لا اضطرار اليه ولا مرجع لادعاء عدم وجود من وجده واجبه الجود
فتدل به على البطالة وقوله الثالث بنقض القسم ورجوع حصه زيد لاصل الوقف وتوزيعها على
سائر المستحقين غير جار على اطلاقه بل على المستحقين من اعلا الطبقات فان نقض القسم لا يجوز
الا بانقراض الطبقة العليا بالكلية على احد القولين في نقض القسم كالا انقضت طبقة فتم على الاحياء
والاموات فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصابت الاموات كان لا ولا وهم واولاد اولادهم واخوات
كثيرا ما في من مراعات العدل في الذرية والله اعلم **سئل** في رجل نصيب السلطان ليصل بالناس عن الامنة
المفسوبين للامانة بالسجد الا يقص عن ضرورة شرعية باجرهم مانعة من حضور الجماعة واخفى
هذا الاسم باسم الحسين رفعا من السلطان بالكلية لا يمت فاذا سافر احد منهم تقاطع الى النيابة عن حكام
الشرع في بعض البلدان لاجل التكسب بذلك وتحصل الاموال او سافر الى مدينة اصطبل بول
ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف والتكدي من الناس استكسارا من حطام الدنيا

Copyrighted material

فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لان الواقف لم يبين مصرفه مع من هو علامته وقد
 قال ثم من بعدهم وذلك صريح في بعدية الكل وموت واحد منهم لم يبق جد حتى ينقطع الواسع
 وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء وامامه هذا الثاني فالمشهور انه يصرف الى اقرب الناس
 الى الواقف والله اعلم **سئل** فيما اذا ادعى ناظر وقف على من كان ناظر قبله بمبلغ معلوم
 للوقف من النقود وسماه في دعواه وانه استهلكه فبقي في ذمته لجهة الوقف وطالب به له
 فاجاب بالانكار قائلا كان للوقف تحت يدي مائة قرش بولس عن بستان له خمسة وسبعون
 سلطانيا كانت بذمة رجل وقد اخذ القاض الفلاني وجوزداره جميع ذلك بغير حق وبغير
 وجه شرعي وما امكن دفعها عن ذلك هل القول قول بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه ام لا **اجاب**
 نعم القول قول بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علماؤنا قاطبة بان يد الناظر على الوقف يد
 امانة لا يد عدوان قال في الذخيرة نقبض الثمن فملكه في يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده
 امانة واخذ القاض وغويرة المال كخذ اللصوص وقول كثير من علمائنا المتأخرين عن قضاء
 زمانهم تسعوا باسم القضاة وهم باسم اللصوص احق فلا يضمن حيث لم يمكن دفعها والاداء
سئل في ناظر الوقف اذا تعذر عليه خلاص الدين لعسر المستقبل يلزمه ضمان ذلك ام لا **اجاب**
 لا يلزمه ضمان باجماع العلماء لانه فعل ما هو مفروض عليه شرعا فكيف يضمن والله اعلم **سئل**
 في الناظر على الوقف الذي هو من جملة المستحقين فاقترع بما ادعاه وانضمهم بما سلف له ان ينفذ
 اقراره عليه خاصة ويشاركه في ما يخصه هل اذا مات المقر وانقطع استحقاقه منه يبطل اقراره له
 ويقيم على الباقيين حسبما شرط الواقف ولا يدفع له من ريعه شيء ام لا **اجاب** نعم يبطل اقراره
 له ويعطى ما كان له وللمقر له باقراره الى من يستحقه من اهل الوقف المعلومين والمحققين كما
 صرح به الناصحي في مختصره ومثله في التاتارخانية عن المحيط وكذلك في الاسعاف وغيره وينبع
 المقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه في ما يستحقه في الوقف وبموت ينقطع استحقاقه وينتقل
 الى غيره فيبطل اقراره والله اعلم **سئل** في رجل وقف وقفا على نفسه وزوجته ابنة عمه ثم من
 بعدهم على اولادها الذكور والاناث المذكورين مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم الذكور
 دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم اولاد اولادهم ثم على نسلهم واعقابهم المذكورين دون
 الاناث ثم قال على ان من مات لا عن ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه الى من في درجته فان
 انقرض اولاد الذكور عاد ذلك وقفا على اولاد الاناث من ذرية الواقف مات الواقف وزوجته
 والوقف الى ابن ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين ومن
 ابن اقر لم يولد لا يعرف له استحقاق فيه بان له في الوقف كذا فشاركه في حصته وبطل اقراره بموت
 عن اخيه وعمته فهل يعرف ما كان يستحقه هو والمقر له الى عمته ام الى اخيه ام يستحق المقر له
 استحقاقه كيف الحال **اجاب** يصرف ما كان يتناول المقر والمقر له للاختين لانها في درجته والعمه

من درجة ابنتها فلا يستحق معها للشرط المذكور فاستحقاقه مضافا لما كان استحقاقه قبل موته
 ولا شيء للمقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه في ما يستحقه في الوقف وبموت ينقطع استحقاقه
 الى غيره فيبطل اقراره كما صرح به الناصحي في مختصره ومثله في التاتارخانية عن المحيط وكذلك
 في الاسعاف وغيره والله اعلم **سئل** فيما اذا كان نصف الوقف الاصل مختصا بابنة الواقف المدعوة
 فرج وبذريتها والنصف الاخر مختصا بابن ابن الواقف المدعو منصور وصدق جماعة من ذرية
 منصور وذرية فرج لرجل اجنبي منها ومن ذريتها بان له من نصيبها المختص بها وبذريتها
 استحقاقا قدره كذا وكذا منتقلا اليه من امه فاطمة والى فاطمة من امها خديجة بنت فرج ابنة الواقف
 المذكور ثم مات المتصدقون جميعا عن اولادهم وظهر كتاب وقف متصل المدعوة سهابة بنت
 خديجة الزبورة متضمن لكون فاطمة المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي ابنة زوجها من
 غيرهما فهل يعمل به وتكفل اولاد الاجنبي الى اثبات نسبهم ولا عبرة بتصرفهم وتصرف
 ابهم بنجر المصادقة المرقومة ام لا **اجاب** المقر له انما ينفذ اقراره على نفسه خاصة قال
 في الاشباه والنظائر اقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا وانه يستحق الربع دون
 وصدة فلان صح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو كان كتاب الوقف مخالفا
 له حلا على ان الواقف رجع عما شرط وشرط ما اقر به المقر انتهى وقال الناصحي في مختصره قال
 الخصاص اتوهم ان ابي يروي ذلك عن محمد بن الحسن رجل وقف وقفا على زيد وولده وسله
 فاقترع زيد بانه وقف عليه وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث من الغلبة يقسم فما اصاب زيدا
 يشاركه المقر فيه ولا يصدق زيد فيما يصيب ولده ونسله واذا مات زيد يبطل اقراره وكانت
 الغلة لولد زيد ونسله ولم يكن للمقر له شيء انتهى وبذلك يعلم الحكم فيما رفع اليه والله اعلم
سئل فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه الثابت المضمون المحكوم بصحة ما صورته انشاء
 الواقف وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه الموجودين حالا وهم
 هبة الله وداود وامة الله ومن سيرة الله تعالى من الاولاد ذكورا واناثا
 او ذكورا واناثا بيمينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم
 واولاد اولادهم وانسا لهم واعقابهم ابدًا ما عاشوا ودايمًا ما بقوا الطبقة العليا
 تجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد او نسل او عقب عاد
 نصيبه الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه ومن مات منهم عن غيره فغيره وولد ولده
 ولد ولده ونسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته من اهل الوقف
 يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم اجمعين قبل استحقاقه شيئا من الوقف
 وعقب ولده استحق ولده ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا ثم من بعدهم على حرة بر متصلة
 ثم ان الواقف انتقل الى رحمة الله تعالى ولم يترك سوى هبة الله وداود وما عداهم من الاولاد

مات حال الحياة الواقف عن غير نسل فاقسم كآمن هبة الله وداود غلة الوقت مناصفة
ثم مات داود عن بنتين دحري ومريم فانتقل نصيبهما ثم ماتت هبة الله عن ولدين
محمود وكريمة فانتقل نصيبهما ثم تزوج محمود بدخري ثم ماتت عن ولدين منها هبة الله
الدين فانتقل نصيبها ثم ماتت محمد عن اربعة بنين هبة الله ومصطفى الدين ولد دحري ومحمود
واحد من امراء اخرى فانتقل نصيبهم ثم ماتت مريم عن مصطفى بن مريم وابن عمه وهو علي بن كريمة فكلوا
مات مصطفى الدين عن غير نسل وفي درجة من اهل الوقف اخ شقيق هو هبة الله المذكور
واحد وهما اخوان لاب وابن خالة وهو مصطفى بن مريم وابن عمه وهو علي بن كريمة فكلوا
نصيب مصطفى الدين من ابيه واقمة مقسوما بين هؤلاء الثلثة لكونهم كلهم في درجة وهم كلهم في
القرب الى الواقف سواء لان كلاهم يولد الى الواقف بواسطتين فان الاخوة اولاد محمد بن
هبة الله بن الواقف وعلي بن كريمة بنت هبة الله بن الواقف ومصطفى بن مريم بنت داود ابن
الواقف او يخص به الاخوة لكونهم اقرب الى الميت ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف
او يخص به الاخ شقيقا لكونه اخا شقيقا فتكون القوة بمنزلة القرب ويكون القرب الى
كالقرب الى الواقف او لكونه يولد الى الواقف بجهتين بالابوة والامومة فيكون اقرب الى
الواقف فان الاخ شقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله بن الواقف وهو ايضا في درجة
بنت داود ابن الواقف وما عداه ليس كذلك **اجاب** اما صرف نصيب فهو لم يرد في درجة
بالاجماع لامن فوقه ولا من تحته بشرط الواقف لكن هل يقدم ذوجهتين على ذي جهة يقولون
يقدم الاقرب فالاقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوي الكل لان زيادة الجهة قوة لا قرب وهم
يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لان الاقرب تارة يكون بقرب الدرجة وتارة بزيادة القرب
وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لاب ولاخ لأم وعند عدم الاخ لابوين يسوي بين الاخ
لاب والاخ لأم قائلا ان الذي من قبل الاب ارتكض معه في صلب الرجل والذي من قبل الام ارتكض
معه في رحم الام فليس احدهما اقرب من صاحبه ولا يكون هذا على الموارث قال ابن الصباغ في حديثه
احداها من جهة والاخرى من جهتين فيه وجريان اصحهما انهما يستويان وقال بعضهم في تعارض
الدرجة ومعنى الاقربية تقف المسئلة ولا تجدر مرجحاً فاشكلت المسئلة علينا فرجعنا الى المعنى
فراينا ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد اهل العرف وبعضهم
قال لا ولي ان يصطلحون اقرب افضل تفصيل من اقرب ضد البعد فاصل معناه باعد من قال
بالمساوات والذي يظهر ترجيح من اقوالهم في قرابة الولد المساواة على الحقيقة المعنى في الاقرب
لا سيما في قرابة الولد قال في مختصر الناصح في باب الوقف على الاقرباء يبدأ بالاقرب فالاقرب
ابو يوسف رحمه الله قوله ارضى صدقة موقوفة على اقربى الاقرب فالاقرب بعد نقله من جهة
ذهب هلال وهذا القول عندنا ليس بشي والقول هو الاول من قولنا وقول محمد انتهى والاب

لها ثم ماتت كريمة عن ولد
يقال له علي فانتقل نصيبها

كان العبدان في رابع
الواقفين بالسوية قال
هلال

يظهر ربحته حيث رجعت الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهي قرابة الولادة لا قرابة الاخوة
المستقرين مساواة للجميع من يولد من قبل الولد او ابيه لانه ياتهم من اعتبار اربحية ذمي الحسين
على ذي جهة في ابن هو ابن ابن عم واخر من اجنبي كامراة تزوجت بابن عمها ولها منه ابن ومن
اجنبي ابن آخر ووقفت على الاقرب فالاقرب اليها من اولادها ونسلها وذريتها ترجح احدا
بينها وهو الذي من جهة ابن عمها على الاخر وهذا بعيد جدا عن اغراض الواقفين واما من
ادى بالام فقط فعينه تردد ولو قضي القاضي به عن اجتهاد نفذ قضاءه لانه محل اجتهاد وموضع
نظر كما قد قررت لك وفي شرح المنهاج للملح في شرح قوله وان مصرته اقرب الناس رجحالا ارفا فقدم
وجوب ابن بنت علي ابن عم ويؤخذ منه صحة ما انقضى به العراق ان المراد بها في كتب الاوقاف ثم الاقرب
الى الواقف او الموقوف قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجح ما في مستويين في القرب
من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله في شرح المنهاج لابن حجر
والله اعلم **سئل** في ارض موقوفة من قبل زبديها اشجار زيتون وقف من قبل عمر وعليه جهة برعنة
وان القيم على وقف عمر ويودي ما عليها من المعين في كل سنة لجهة وقف زيد المعين بدفتر زيد
المزبور وان القيم على وقف زيد تعدي وتزرج ذرعابين اشجار الزيتون الجاري في وقف
عمر وبغير طريق شرعي وحصل للاشجار المزبورة تلاف وضرب بسبب ذلك وصارت غلتها
اقل مما تحصل منها سابقا فهل على قيم وقف زيد الزرع بين الاشجار الجارية في وقف عمر
ارث الاشجار المزبورة وهل له زرع الارض المزبورة وهل قسم الزرع المزبور يكون لوقف
زيد والجهة وقف عمر وام كيف الحال **اجاب** نعم يضمن القيم على وقف زيد المتعدي لما يمس من
الاشجار الجارية في وقف عمر وبغير طريق شرعي حيث ثبت بسبب زرعه والقيم على اشجار
باحد الخيازان شاء اخذ للخطيب لجهة الوقف واستكمل قيمة قبل يسه وان شاء دفع له وضمنه
جميع قيمة قبل يسه لانه متعدي بالزرع اذ ليس للقيم ان يزرع في ارض الوقف كما صرح به في جامع
الفصولين وغيره ويضمن ما نقص من قيمة الارض ايضا ان انتقصت بذلك وقد صرحوا بذلك
في غير المتكررة فابالك بالمتكررة وما قابل ضمان الاشجار فهو راجع الي وقفها فيصرف الى
ما يعود اليه عوضا واصلاحا حتى تعود لما كانت لا الى الصرف على المستحقين لانه ضمان عين
الوقف ولا يصرف شي من عين الوقف لمسحقي غلته وما قابل ضمان نقصان الارض مصروف
الى اصلاح الارض لا الى المستحقين لما قلنا صرح بذلك هلال وغيره ولا يابن بايراد ما يوضح
الوجه فيما افيناه فذكر مسألة الاحتكار وقد نص عليها الخصاص والزاهوي في قنية وحادية
وهي ايضا في فتاوى شيخنا العلامة شهاب الدين الحلبي قال فيها جري عرف الديار المصرية
به وعلم القضاة بصحة لزومه ومنهم شيخ الاسلام السعد الديري واطالة ذلك اطلالة حسنة
ويكفي في ذلك كلام الخصاص وقد صرحوا بان الاحتكار الاستيفاء وان ابي الموقوف عليهم الاقلع حيث

وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون
بأنهم أجروا مثلها

كان ذلك باجرة المثل وفي الاسعاف في فصله انكار المتن في الوقف وفي غصب الغنایا له لو استغنى
الغاصب الارض سنين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة ما نقص من الارض ولا يلزم له اجرة مثل
واجر مثل مال البيت وماعذ للاستغلال ومنه يعلم مسئلة قسم الزرع وفيه قبل هذا بيسير ويضمن
الغاصب النقصان ويصرف بدله في عمارتها ولا يصرف لاهل الوقف لكونه بدل العين التي وقع عليها
عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذلك انما قام مقامها وانما حقهم في الغلة خاصة انتهى فهو صريح فيما
قلنا ومثله في هلال وكثير من الكتب واما اذا صارت غلتها اقل فلا قائل بضمانه لانه لم يقع الغصب على
عينها ولو وقع الغصب على الاشجار وقد اخلت فتلغت ضمنها لوقوع الغصب عليها مع الاصل بخلاف
ما اذا اخلت في يده فافهم والله اعلم **مسئله** فيما حل بوقف اهل الانبياء والكرام السيد الخليل عليه السلام
وعليه وعلى ساير الانبياء افضل الصلوة واكمل السلام من احداث المرتبات فيه فلزم من ذلك اخلال
سباط الشرف وما هو المشروط فيه وانتقاص حق السدنة والفريشين وائمة وموذه لصدغير
مستحقه فهل يجب على الولا الامور اجز الله تعالى لم لا يجوز منع تلك المرتبات المحرقة وقطعها
وحسم ما دثرها ام لا **اجاب** نعم يجب على الولا اصلهم الله تعالى حسم مادة تلك المحرقات
وقطع تلك المرتبات فقد صرحوا بحرمها وعدم حل تناولها فيكون قطعها من باب ازالة المنكر
وهو واجب خصوصا على من كان له بسوطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القضاة
في الاوقاف مقيدين بالمصلحة لانه يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال
في الذخيرة وغيرها القاضي اذ اقر فراشا في المسجد بغير شرط الواقف وجعله معلوما لا يحل
للقاضي ذلك ولا يحل للفراش تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف
بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المرتبات بالاولى وفي الاشياء والنظر
بعد مسئلة الفراش وبعلم حرمة احداث الوظائف بالاقافي بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى
من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتنا
بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة هذا ولو وقف السيد الخليل عليه السلام
الصلوة والسلام زيادة الاعتناء بشأنه يفقه ذلك من كان له قوة في ايمانه واعتقاده صحيح في
اسلامه واحسانه وفقنا الله لما يحب ويرضاه بفضل العظيم وفيضه العجيم والله اعلم **مسئله**
فيما حل بوقف المسجد الاقصى الذي نطق القرآن بفضل بلرك حوله وورود الاحاديث الشريف
باسرجه تفضيها لثامه وتوقيره من احداث الوظائف بكثرة الفراشين له بغير شرط من واقف
وغيرهم من المتصدين والوقادين والمعينين لاداية والاطباء بغير حاجة اليهم وكذلك من الجواب
والكتبية والسدنة والموذين والشحنة وغيرهم من الاحداث التي لم ينص عليها الواقف
فهل يجب على الولا الامور اصلهم الله تعالى ووفر لهم الاجور حسم مادة تلك المحرقات وقطع
تلك المستدعات لا سيما مع احتياج المسجد المذكور لعمارة ما نههم وترميم ما استمر وعمارة

مستغانة وتلا في ما اشرف على الخراب من مستغلاة وهل مع احتياج ما ذكر يجوز صرف
بعض غلاته الى نقشه وزخرفته بماء الذهب والفضة واللازورد ونحوها من الالوان ام لا
اجاب نعم يجب على الولا حسم مادة تلك المحرقات وقطع تلك المرتبات فقد صرح العلماء بحرمها
وعدم تناول غلاتها فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو فرض على من له بسوطة يد وقدرة
على ذلك قال في البحر تصرف القاضي في الاوقاف مقيدين بالمصلحة وليس له ان يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف
شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيرها اذ اقر القاضي فراشا في المسجد بغير شرط الواقف
وجعله معلوما لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفراش تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير
القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المرتبات بالاولى
بالاولى وبعلم ايضا حرمة المرتبات بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي
القاعدة الخامسة من النوع الثاني وفي كتاب الوقف والدعوى اعتنا بشأنها وهي من المسائل الشهيرة
والنقول فيها كثيرة فلا تحفه على من له بالفقه اذ في المأمور وما اظن ولا على العوام وسواء كان المسجد
مستغنيا عن العمارة او محتاجا لها فكيف مع احتياجه الى العمارة والترميم وتلا في ما هو اشرف
على الوقوع من بنائه للحادث والقديم او بناء مستغفاته وترميم مستغلاته والموقوف فاطمة قد توافقت
على انه يبداء من غلة بعمارة بلا شرط لان قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا يبق دائمة الا بالعمارة
وكذلك الشروح والفتاوى فلا ينكر ذلك الا من اضله الله تعالى وابعدته واقصاه عن رحمة وطرده
فلا يحتاج الى الاطباء بزيادة على هذا الجواب واما نقشه وزخرفته بما ذكر من مال الوقف فحرام
مطلقا كما صرح به علما وافي ويضمن الناظر المال الذي صرف فيه قال في الكافي وهذا الذي نفى
الكرامية في نقشه اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فيفعل من مال الوقف ما يحكم البناء
دون النقش فلو فعل ضمن لما فيه من تصنيع المال فان اجتمعت اموال المسجد وخاف الضياع
بطمع الظلمة فيها فلا بأس به حينئذ انتهى وقوله فان اجتمعت اموال المسجد التي يعني وهو
مستغن عن العمارة وقوله لا بأس به يعني ولا يضمن وبدون ذلك يضمن لعدم الجواز والحال
هذه والله اعلم **مسئله** في رجل بنى مسجدا لله تعالى واذن للمسلمين بالصلوة فيه ففصلوا
والانشاء مدرسة ايضا وقفها على المشتغلين بالقران العظيم والاحاديث النبوية والعلم الشريف
وعلم شئ بقرانها القرآن ويورد بها الاحاديث النبوية ومسائل العلم الشريف وشرط ان يكون
الامام بالمسجد المذكور وجميع المستحقين في وقت المسجد والمدرسة من اهل مذهب الامام المجمل
احد بن حنبل يقيم القيم ربيع الوقف بينهم على ما يراه وان تعذر الصرف على بعضهم يصرف الى بقيةهم
وماله لفقراء المسلمين وشرط الناظر في ذلك لنفسه ايام حياته ثم من بعده لابن اخيه ثم لارشد
فالارشد من ذرية ابن اخيه فان عدوا ولم يكن فيهم من يصلح للنظر فالنظر في شيخ الخنازير الغلاني

ولم يقدّر الواقف للناظر شيئا من الغلة قبله شيئا من ذلك لم يعطى للشيخ المذكور من بعد العارة
علا بموجب شرط الواقف وهل اذا تعذر الصرق الى بعضهم يصرف الى بقيتهم كما شرط وهل اذا ارسل
رجل ان من ذرية ابن اخي الواقف وانه يصلح للنظر يجعل مجرد قوله وهل يجوز تخليق باب
المسجد دائما ومنع المصلين فيه وفتح في كل يوم جمعة للنساء يضررن فيه بالدفوف ويرفعن
اصواتهن فيسعين كل من مر عن المسجد ام لا واذا قلتم لا فماذا يترتب عليه بالطريق الشرعي
وهل اذا ثبت اختلاسه في الوقف ترفع يده عنه ويقام شيخ الخنا بلة ناظر او يولي حاكم
المسلمين من شاء **اجاب** حيث لم بشرط له الواقف شيئا ولا فرض له القاضى لا يستحق شيئا
واذا نصب القاضى ناظرا ولم يعين له شيئا فجعل فيه وسعي سنة مثلا قيل لا شيء لان النية
لا تنقوم الا بالعقد ولم يوجد وقيل يستحق اجر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهرا لا باجرا والمعهود
كالمرطوب فيجوز الاول على ما اذا لم يكن معهودا لاجتماع القولين فعلم بذلك انه بدون العمل
لا يستحق شيئا بدون شرط الواقف واذا لم يعط شيئا يعطى للشيخ المستحقين المنصوص عليهم
ويصرف ما تعذر صرفه على بعضهم لبقيةهم على ما يراه القيم بعد العارة واذا لم يكن نسب الرجل
المذكور من ذرية ابن اخي الواقف معروفا به لا بد من بينة تشهد له بمدعاه ولا يعطى مجرد
دعواه ويحرم عليه قفل باب المسجد في اوقات الصلوة قولا واحدا ويؤخذ بذلك في عموم قوله
تعالى ومن اظلم من منع مساجد الله الآية ويؤدى به على ذلك لاسيما وقد مكنت النساء
من ضرب الدق ورفع اصواتهن واذا ثبت خيانتته وجب على القاضى عزله وان شرط الواقف
ان لا يعزله القاضى والسultan لانه شرط مخالف لحكم الشرع فبطل قال في البحر ومقتضاه
اي مقتضى ما صرح به البزازي بقوله ان عزل القاضى للخائين واجب عليه الا ثم بتركه فاذا عزل القاضى
ولم يوجد احد من ذرية ابن اخيه او وجد وكان ممن لا يصلح فالنظر فيه الشيخ الخنا بلة الذي
شرط الواقف اذا شرط الواقف كنص الشارع وكل ما اتينا به نصت عليه علماءنا وانا والله اعلم
سئل في احد المستحقين في الوقف اذا ساقى على كرم موقوف او اجر عقار الوقف وكتب في صك
المساقات والاجارة انه ساقى او اجر بماله من الولاية الشرعية على ذلك والحال ان الناظر على الوقف
غيره بشرط الواقف انه لا يرشد فالرشد هل يصح مساقاته واجارته مع كونه ليس ناظرا على
الوقف ولا ولاية له عليه انما هو من احد المستحقين ام لا واذا قلتم لا تصح فما الحكم في بيع الوقف
اجاب لا تصح مساقات المستحق في الوقف ولا اجارته انما ذلك للناظر لا للمستحق في غلته باجازه
علانيا ولو كتب في صك المساقات والاجارة انه ساقى او اجر بماله من الولاية توهم ان استخفاف
في الوقف يوجب له ولاية على الوقف اذا العبرة لما في نفس الامر لا لما كتب في صك واذا قلنا
بفساد المساقاة فالربيع كله يوضع في الوقف ولا شيء للعامل لانه غاصب على الوقف بغير
اجارة نافذة بل ترد برده ناظره فكيف اذا لم يجعل كما ذكر في السائل بلسانه فيما تناوله والحال

هذه من ريع الوقف حرام سحت يجب برده الى مصادر في الوقف والله اعلم **سئل** فيما وجهت
مشيخته على قراء كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من هو اهل لذلك هل
يجب على الحاكم اخراجها عنه وتوجيهها للمستحق ام لا **اجاب** نعم يجب على الحاكم ذلك وقدره
بان الحاكم اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة باعطاء غير المستحق ومرة بمنع الحق عن
المستحق والله اعلم **سئل** في قرية خراجية يصرف تسعة اعشار خراجها للمدرسة مخصوصة و
العشر العاشر لبيت المال مصروف للجندي هل اذا تناول المتكلم على المدرسة تسعة اعشار
وبقي التسع بؤمة من ارضها يطالب المتكلم على المدرسة بحصة بيت المال ما قبض ام لا **اجاب**
لا يطالب بذلك وانما المطالب به المزارع الذي للخارج لا زرع شرعا وليس ذلك شركة بوجه من الوجوه
حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة بل القبض نصيب المدرسة ولا شركة للجندي فيه
فلم يكن المتكلم على المدرسة متعديا في قبضه وصرفه المستحق فلا ضمان عليه لعدم تعديه بقبض
ماله قبضه شرعا وصرفه المستحق كما لا يخفى على فقيه والله اعلم **سئل** في الوقف هل يبوء الناظر من
غلته بعارة ام لا وهل القول قوله في الصرف الى المستحقين ام لا واذا وجب كل فرد منهم شيئا من
متعينة المقبوض ببوءه للناظر هل لهم الرجوع فيه ام لا واذا اخذ كل واحد من المرتزقة
يعلو فنة قرية متحصل من غلته اضعاف ما يستحقه هل لهم ذلك ام لا **اجاب** نعم يبوءون
غلته بعارة بلا شرط لان قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا يبقى كذلك الا بالعارة و
القول قول الناظر في الصرف على الموقوف عليهم لانه امين يدعى ايضا الامانة الى مستحقها
واختلاف في تحليفه واعتماد الشيخ زين في فوائده انه لا يخلّف وقيل يخلف في هذا الزمان
وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له وقبضه واسمهاك وليس للمستحقين اخذ
القرى بالهم من المعين اذ هم لهم ليس في عين الوقف لاسيما مع كونه اضعاف اضعاف
والله اعلم **سئل** في دار الوقف المعدة للاستغلال اذا ضرب صهر يجهل المعدل ما
الاشيئة هل تجب عمارته من اجرتها ام لا **اجاب** نعم تجب عمارته من اجرتها فقد صرحوا
بوجوب العارة في الاوقاف على الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتى قالوا البياض
والحمرة في الحيطان ان لم يكن على زمنه لا يُفعل الا افعلا والله اعلم **سئل** في رجل
وقف وقف على ولده امين الدين ومحمود وعلى من سيحدث له من ذكور وانا على الزينة
الشرعية ثم وم على ان من مات عن ولد او ولد له فوضيه له مات الواقف عن ابنه المذكورين
ثم مات امين الدين عن بنت فاكل جميع الغلة اخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين فما الحكم
فيما اكل وفي قسمة الوقف بعد موته **اجاب** اما ما اكل محمود من حصة بنت اخيه وهو النصف
تضمنون عليه يوحضمانه من تركته ويدفع لها واما قسمة الوقف بعد موت محمود فهي على
رؤسهن اثلاثا فانما تنقص القسمة بموته كما نص عليه الخصاص ونعطي كل واحد ثلثا ولا ننظر

الى قول الواقف من مات عن ولد او ولد له انتقل نصيبه وقد غلط من افق بعدم نقص
 القسمة لما فيه من مخالفة غرض الواقف فانهم والله اعلم **سئل** من دمشق فيما اذا انشا رجل
 وقف على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده المذكور والاناث بينهم على النصفية الشرعية
 للمذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد اذا انفرد واويش ترك فيه الاثنان فافوقهما ثم من
 بعدهم على اولادهم كذلك على اولاد اولادهم نظير ذلك ثم على انسابهم واعقابهم مثل ذلك
 على ان من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسابهم واعقابهم عن ولد او من ولد
 وولد او نسل او عقب انتقل نصيبه من ذلك الى ولد ثم الى ولد وولد ثم الى نسل وعقبه على النصف
 والترتيب المذكورين اعلاه وعلى ان من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسابهم
 واعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من ذلك الى من هو في درجة
 وذوي طبقة من اهل الوقف المستحقين له المتناولين لريعه واجوره يقدم في ذلك الورثة
 فالاقرب الى المتوفى منهم زيادة عما بيده من ذلك ثم على ولد من انتقل اليه ثم على نسل وعقبه
 على الشريطة والترتيب المذكورين اعلاه وعلى ان من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم
 وانسابهم واعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولد او ولد اولاد او نسل
 او عقب استحق ذلك المترك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه
 كل ذلك على الشريطة والترتيب المعين اعلاه ثم مات الواقف المذكور عن ابن يسمى عمر وعن اولاد
 ابن مات في حياة الواقف ثم مات عمر عن ابنين وبنتين ثم مات ابن عمر واحد بنيتي عن غير
 ولد والموجود الآن اختهم واولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل ينتقل نصيب
 الميتين الذين ماتوا عن غير ولد الى اختهم المذكورة بفردا ولا يشترط فيها اولادها
 المذكورون ام لا **اجاب** نعم ينتقل نصيبهم الى اختهم واولادهم المذكورين لاستواءهم
 في الدرجة وهم من اهل الاستحقاق المتناولين لريعه قطعاً للمذكر مثل حظ الانثيين زيادة
 عما بيدهم وهذا مما لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هذه والله اعلم وفي زيل السؤال ما صورته
 وفي هذه الصورة اذا مات احد المستحقين الوقف عن ولده واولاد اولاد ما تولاه حياة
 ابهم قبل استحقاقهم لشي من منافع هذا الوقف فهل ينتقل استحقاقه الى ولده دون اولاد
 اولاده الذين ماتوا في حياة ابهم ام لا **اجاب** يقسم استحقاق الميت على ولده الحي وعلى
 اولاده الذين ماتوا في حياته فما اصاب الحي اخذه وما اصاب الميتين دفع لا ولادهم على بقوله
 على ان من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف
 وترك ولد او ولد اولاد استحق ما كان يستحقه لو كان حيا والى وهذا ايضا ما لا يشك فيه
 والحال هذه والله اعلم **سئل** فيما اذا وقف نزيل حصته حصته من بستان في مرض مات فيه على
 مدة حياته ثم من بعده على ابنته صادقة وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم على اولاد اولاده ثم

على ذرية ثم على انسابهم واعقابهم ثم على جهة بتر متصلة وسبل لا عمر وبعوان جعله مع شريفاة النفل
 على وقته المصور وبعادته الرجوع عنه حكم الحاكم الخفيف غيب الترافع لديه وبلزومه ونفوذ ثبات
 زيد بعد التسجيل عن بنته المذكورة وزوجة واخت فادعى الاخت عدم لزوم الوقف المذكور
 لصدره في مرض الموت وعلى تقدير نفوذه من ثلث المال فخلعت تقسم ميراثا مدة حياة صادقة
 بنت الواقف فهل اذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكون الوقف لازما وتحقق بنت الواقف المذكورة
 بغلته لكون الواقف نحر الوقف وسلمه في حياته وليس في حكم الوصية بعد وفاته ام لا **اجاب**
 المنصوص عليه في كتبنا ان الوقف في المرض وصية ولا فرق بين ان ينجزه المريض بان يقول وقتت على
 كذا او يصح به نقض صريح هلال في اوقافه بان قوله ارضي صدقة موقوفة على ولدي الى وصية والوصية
 للوارث لا تجوز الا باجائة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث ولغير الوارث تجوز من الثلث وقد
 جمع الواقف المذكور بين الوارث وغيره بقوله ثم على بنته ثم على اولاد اولاده الى فجاز على اولاد اولاده
 من الثلث ولم يخرج على البنت مطلقا فاذا لم يخرج بقية الورثة ذلك خرج القدر الموقوف المعلوم بصحة من
 ثلث المال ولم يخرج تقسم غلته جميعا على فرايض الله تعالى ما عاشت صادقة فاذا ماتت صرفت غلته كلها
 الى اولاد اولاده ان خرج من الثلث والابحار لجواز الوقف عليهم والذي يوفق على ذلك صريحا
 ما ذكره في الثانية وغيرها امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم من بعدهن على اولادهن
 واولاد اولادهن ابدا ما تأسلوا فاذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك
 وخلفت ابنتين واخنا والاخت لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ
 الامام رحمه الله جاز الوقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا
 للورثة على سواهم وقدر الثلث يصير وقفا خارجا من غلة المنزل تقسم بين الورثة جميعا
 على فرايض الله تعالى ما عاشت الابنتان فاذا ماتت صرفت غلته الثلث كلها الى اولادها
 واولاد اولادها ولا شيء للاخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصية واذا لم يخرج الاخت
 بطلت الوصية للورثة وتجوز لا ولادهم واولاد اولادهم غير ان الواقف انما رضى لا ولاد الاولاد
 بعد موت الورثة فانه قال او وصيت لا ولاد اولادى بغلة هذا المنزل بعد خمس سنين وذلك جائز
 والوصية بالغلة لابنتين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فاذا جاءت نوبة اولاد الورثة
 صرفت الغلة اليهم والله اعلم **سئل** في قطعة ارض بقرية موقوفة من جانب السلطنة على مصالح
 زاوية منسوبة لوطي وقفا لرضاها ليل ولادة السلطان على تلك القرية ان يتعرض لطلب شي على
 تلك الارض مع ان غيره من تقدمه من الولاة لم يتعرض بطلب ذلك من متولي التولية البقية ام لا
اجاب ليس له ان يتعرض لطلب شي اذا السلطان نصره الله تعالى اطلق له فيها ما خرج عن
 اوقاف المساجد والزوايا والرباطات والمقابر واما اوقاف هذه المواضع الخيرية فمن مستثناة
 اما صريحا او دلالة وفي رسائل ابن نجيم فان قلت هل ليعني السلطان نصره الله تعالى ان يجعل ايضا

وقفا على مسجد قلت نعم ذكر قاضي خان ان من لم يصادف الخراج بناء المسجد والتفقه من على
تعويضها وفيه الوفاق السلطان ارضا من بيت المال على مصلحة المسلمين جاز الوفاق ومن لم يصادف
ابن وهبان ولو وقف السلطان من بيت مالنا لمصلحة تحت يجوز ويؤجر وحاشا السلطان
الاسلام لما حفظ لدين الملك العلامة ان يطلق لاحد من الانام ان يتناول السحت الحرام والاعلم
سئل فيما اذا اسكن ناظر الوقف او احد مستحقه رجلا عقارا الوقف بلا استيجار وسكنه
مدة هل عليه اجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر والمستحق له ام لا **اجاب** نعم يجب عليه اجرة مثله
ولا يصح ابراء الناظر ولا المستحق منها اذ هي ثابتة في ذمته ولا يملك واحد منهما ما في ذمته حتى يصح
ابراؤه له ولان الوقف قد يطرا عليه ما هو مقدم عليه كالعمارة فابراؤه باطل والله اعلم **سئل**
في رجل وقف وقفا على جهة بر عينها ومنها فضل من ربح الوقف بعد مصارف البر التي عينها
يقسم على اربعة اقسام يعطى لاولاد ابنته وهم زيو وبكر وفاطمة الربع من ذلك ثم لاولادهم
ثم لاولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم ابوا ما تناسلوا واما ما بقوا لاولاد الظهور منهم من
اولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد
انتقل نصيبه لولده او ولد ولده فان لم يكن له ولد او ولد ولد ينتقل نصيبه لمن هو في درجة
وذكور وطبقة ينتقل نصيبه لمن هو اقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية وفيه
ذلك وقدره ثلاثة ارباع لبنات الواقف المشار اليهن وهن حمرة وبكره وزينب بنتين كونه
لكل منهن الربع ثم من بعدهن لاولادهن ثم لاولادهن ونسبهم وعقبهم ابوا ما تناسلوا
ودائما ما بقوا للطبقة العليا منهم تحجب طبقة السفلى على من مات منهم عن ولد او ولد ولد انتقل
نصيبه لولده او ولد ولده ومن مات عن غير ولد او ولد ولد انتقل نصيبه وما كان يستحقه في
ذلك لمن هو في درجة وذوي طبقة فان لم يوجد له درجة ولا ذور وطبقة ينتقل من هو اقرب
اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية فاذا نفرضوا باجمعهم كافة وقفا على الفقراء والمساكين
ثم ان زيو وبكره ولم يعقبوا ثم ماتت فاطمة واعقب اولاد فانتقل نصيبها لاولادها ومن
هو في درجة من الموقوف عليهم لكون اولادها ليسوا من اولاد الظهور وهل المراد بقوله لمن هو
اقرب اليه قرب النسب وان كان من غير الموقوف عليهم او يختص القريب بالموقوف عليهم **اجاب**
ينتقل ما كان فاطمة وهو الربع ما فضل من الربع عن مصارف الحصة لاولادها الذين هو في درجة
على بقول الواقف على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد الخ فانه وان رجع الضيق في قولهم
اولاد الظهور فاطمة من اولاد الظهور وقد شرط ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد انتقل
اليه ينتقل نصيب فاطمة لاولادها للذكر مثل حظ الانثيين والوضوح في استحقاقهم الربع كمالا ان زيو وبكره
لما ماتا ولم يعقبوا صرف ما كان لهما لفاطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيب
من هو في درجة فصار الربع باسره نصيبها فيصرف لاولادها ولا دخل لاهل الثلاثة الاربعة فيه

بل هو وقف مستقل على اولاد ابن الواقف المعينين فيه ثم لاولادهم حتى ان من مات من اهل هذا
الوقف ولم يكن له ولد ولا ولد ولد ولم يصادف في درجة من اهل هذا ينتقل نصيبه لمن هو
اقرب اليه نسبيا فان قلت ما تفعل في قوله اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون قلت قد قرر ان
الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعول بالمتأخر منها وقوله على ان من مات منهم عن ولد الخ متأخر عن
قوله اولاد الظهور الخ فتأمل هذا ما ظهر لفهم القاص ومن ظهري خلاف ذلك فليعده ولد الاجر الوافر
وما ابرزت هذا الجواب الا بعد النظر في كلام الاصحاب والاخذ المذكور من عباراتهم نعم والله اعلم
سئل في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده واولاد
اولاد اولاده ونسبه وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من له
استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدعي به حيث لم يشترط الترتيب ام لا **اجاب**
نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قلة كل واحد وكثرة نصيبه فيستحق الابن مع وجود ولده وللحال هذه
والله اعلم **سئل** في الوقف على الاولاد واولاد الاولاد واولاد الاولاد هل يدخل ولد
البنات في ذلك ام لا **اجاب** لا يدخل ولد البنات في الوقف على الولد مفردا وجمعا ظاهر الرواية وهو
صحيح المفتي به كما في البحر وفيه بعد هذا وصح قاضي خان دخول اولاد البنات فيما اذا وقف على اولاده واولاد
اولاده وصح عدمه في ولدي انهن فقد فرق قاضي خان بين الجميع كما في واقف الحال فصح دخول اولاد
البنات فيها والمفرد فصح عدمه في المسئلة اختلاف في تصحيح وترجيح القول بعدم الدخول
بكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه اصل المذهب خصوصا في اكثر الكتب ان المقتضى بعدم
الدخول والله اعلم **سئل** في رجل وقف على نفسه مدة حياته ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده
ثم على اولاد اولاده ثم على ذرية ونسبه وعقبه الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية طبقة
بعد طبقة ونسلا بعد نسلا الى حكم بصحة والزود حاكم شرعي هل يدخل في الوقف المذكور اولاد
البنات ام لا يدخلون واذا افدتم ان في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول
مختار الرواية هلال والخصاف ينفذ ويرفع الخلاف ام لا **اجاب** هذه المسئلة مشهورة
وفي غالب كتب الاوقاف المذكورة وفيها روايتان فرواية هلال والخصاف ان اولاد البنات يدخلون
وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيرا فتي بظاهر الرواية وكثيرا خذ برواية هلال والخصاف قال
العلامة عبد البر في شرح الوهبانية في لفظ الذرية وينبغي ان ترجح الرواية القائلة بالدخول
في هذه الاعصار لان عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يسرى اليه اذهانهم غالبا سواء وقال
فيه في لفظ الاولاد قلت نقل صاحب الذخيرة عن حمى الائمة اذا وقف على اولاد اولاد اولاد اولاد
تحت الوقف اولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن علي السفي والشيخ الامام في الاسلام هذه المسئلة
على الروايتين وكذا ذكر الخصاف رواية الدخول عن اصحابنا ونقل عن محمد بن ابي بكر في كتابه حجة
على مالك وهذا عندنا احسن والله اعلم قلت وينبغي ان تصح رواية الدخول قطعا لان فيها نص الدخول

عن اصحابنا والمراد بهم في مثل هذا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وقد انضم اليه الذين الناس
 في هذا الزمان لا يفتون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما هو متعارف
 والله اعلم انتهى وفي فتاوى الشهاب الجليلي سئل قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن اولاد البنات
 هل يدخلون في لفظ الاولاد فيخرج الى ما اختاره الخصام من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما
 اختاره كما نص عليه في انفع الوسائل وغيره وتقدمت المحاورة بيننا فيرد في الدروس فقال لي ان كل
 الناس في جميع مكاتبتهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصام في نسخي الانشاء بما اختاره
 مع التنصيص على اختياره والله الموفق وفي فتاوى الشيخ زين الدين القنطاري ولد له الشيخ احمد بن خط
 ولده المزبوران اولاد البنات من الذرية على القول الرابع انتهى وقد جزم في الاسحاق بان النسل
 الولد وولد الولد ابدان متساوية ذكر او انثى فاذا علمت ذلك وتحققت قوة رواية ابي حنيفة
 والخصام فلا شبهة ان اذ اقصى قاضي ابراهيم مقلد بدخول اولاد البنات نفوذ وارفع الخلاف
 حيث توفرت شرايط القضاء وقضى على ذلك الزاهدي في الحادي والقينة وهو جار على القواعد
 فقد صرحوا بان قضاء القاضي في مسائل الخلافية الاجتهادية يرفع الخلاف ولا يجوز بعده نقضه
 والله اعلم **سئل** في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده وهم مصطفى وعمر وحمنة وست ناوية
 وعليه من يحد من ان يتكلم من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
 ثم على نسلهم وعقبهم المذكورين حلف الانثيين اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون الطبقة العليا
 منهم تحجب الطبقة السفلى على ان مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا انتقل نصيب لمن هو في درجة فاف
 انوفوا باجمعهم عاد ذلك وقضا على اولاد البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل آخره محبة برزخها
 مات الواقف عن اولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله اولاد ذكور وانثى هل الاولاد
 شبي في الوقف مع وجود اولاد الواقف المذكورين ام لا شئ لهم مادام واحد منهم موجود لكونهم
 يتعرضون لذكر من مات عن ولد انتقل نصيب اليه وما الحكم في ذلك **اجاب** لا شئ لاولاد الاولاد
 الواقف مادام واحد من اولاد الواقف ذكرا كان او انثى لترتيب الاستحقاق بشئ موكد له بقوله
 الطبقة العليا منهم تحجب السفلى ولا ينافيه قوله على ان مات عن غير ولد كما لا يخفى بل هو عزله
 فان مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق الا اذا كان في درجة ليست محجوبة باعلا فيصير
 نصيب لمن في درجة وهم اهل درجة العليا فبان من ذلك ان لا شئ لاهله درجة سفلى مادام واحد
 من اهل درجة عليا يحري الحكم كذلك مادام واحد من اهل الاستحقاق موجود والله اعلم **سئل**
 في رجل مورث في وظيفة خطابة وامانة عن له سفر لضرورة فاستتاب رجلا يقوم فيها فباشرة
 اشهر ثم اخذها عنه باعانة المتولي بغير جنته فاستردوها بتغري من السلطان واعادها السلطان
 عليه كما كان فاخذها النائب ثانيا كاخذه الاول هل يصح اخذه ام لا لكونه بلا جنته واذ انتم
 لانما الحكم في معلومها **اجاب** صرح العلماء رضي الله عنهم بانه لا يجوز ولا يصح عزل صاحب

وظيفة بغير جنته والمسئلة في البحر وغيره وقد اشهرت اشتها را فلا يحتاج الى ان يربوها
 اظارا وصرح في البحر ايضا بعد كلام كثير في مسئلة الاستنابة في الوظائف ان عمل الناس
 بالقاهرة على جواز الاستنابة في الوظائف وعدم اعتبارها شاعرة مع وجود النيابة قال
 ثم راي في الخلاصة من كتاب القضاء ان الامام يجوز استنابته بلا اذن بخلاف القاضي وعلى هذا
 لا يكون وظيفة شاعرة ونصب النيابة وقدر على الطر سوسي في استنابته عدم جواز الاستنابة
 فراجع ان شئت والمسئلة وضع فيها رسائل ويحب العمل باعلى الناس وخصوصا مع قيام
 العذر وعلى ذلك جميع المعالوم المستتب وليس للنائب الا الاجرة التي استأجره بها في مدة اتمية
 عند لا غير واستحقاقه الاجرة لكونه في العمل استأجره عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون
 وعليه الفتوى ان الاستيجار على الامانة والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله مائة المسئلة
 من الكلام الواقع بين علماء الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله اعلم **سئل**
 في رجل بيده وظيفة تولية على مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم ان بكرا ذهب الى وكيل
 السلطان وذكر له ان المتولي المذكور لضرب الوقف المزبور فاعطاه التولية بناء على ذلك ثم ان بكرا
 براءة شريفة تتضمن الاعطاء بناء على ما ذكر وعرضها على قاضي القضاة فلم يقرب في ذلك لعدم
 ثبوت ما انتهاه وابقى المتولي السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل ليكر برآته ولا اذن له
 في التصرف ولا قرئت البراءة على المتولي السابق ولا احد من قضاة الشرع الشريف منهم من التصرف
 فهل يجوز اخراج الوظائف عن ابراهيم بغير جنته شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة ام لا وهل
 والحال ما ذكر اذا تصرف المتولي السابق في الوقف يكون متعديا ام لا بسطوا لنا الجواب **اجاب**
 قال في البحر الرائق واما عزل القاضي له فشرطه ان يكون بجنته واستدل عليه بما نقله عن الاسحاق
 وجامع الفصولين ثم قال فقد افاد حرمه تولية غيره بلا خيانة وعدم صحة الوفاة ثم قال
 واستفيد من عدم صحة عزل الناظر بغير جنته عدمها لصاحب وظيفة في وقف واستدل
 بما نقله عن البزازي وغيره فاذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز عزل من السلطان بنفسه
 ومن وكيله وزيار كان او قاضيا لما ان القاضي وكيل عنه ولا يثمة مستفاد منه كما هو اظهر
 من ان يبحث فيه ويقرر عنه وان يوصف المتولي السابق بالتعدي في التصرف والحقوق والوظيفة
 لم يخرج عنه وتصرفه صادر من الاهل واقوع في الحال وعلى الاول واعطاء الثاني بناء على صحة
 ما ذكر وهو ناسد والمبني على مثل حيث بني على ما انتهى في الظلم والقوى لا اخذ لا الممن فيه
 ولا السعطي اذ هو وقعة في عرض المسلم الثابتة حرمة بالكاتب والسنة خصوصاً في الحكم وولادة
 الانام فلهذا معصية عظيمة في الاسلام وخليفة ذميمة بين الخواص والعوام وحسب في تعهيد
 هذا الامر وتقرير شانه ما ورد الملم المسلم من سلم الناس من يده ولسانه والله اعلم
سئل في مسجد تولى عليه ايدي النظائر من اهل الشام الذي المسجد مدة سنين متعددة

انهم رجل مغربي للسلطنة العلية ان نظره مشروطه للبخارية والحال ان النظر قدوما وحديثا
 الى الآن لا يعرف الا اهل الولاية المذكورة فوله السلطان بناء على ذلك هل اظهر الامر بخلاف
 ما انهم ينزع الاول ام لا ينزع **اجاب** نعم اظهر الامر بخلاف ما انهم لا ينزع الاول لان تولية
 الثانية معلقة بالشرط والمعلق بالشرط ينتفي بانتفاء ما انتفى فانتهى ما انتفى فانتهى ما انتفى
مسئل في شخص قرر عليه السلطان وظيفة والده بعد وفاته فانهم آخر السلطنة العلية
 على شخص غير من انهم انما عليه في الواقع فعزله واعطى المنزلة حسب انما كان حاله حيث كانت الوظيفة
 على شخص غير المنزلة فيمن لم يصادف كل من العزل والتولية محلا ام لا **اجاب** نعم لم يصادف كل
 من العزل والتولية محلا اذ اعطاه بناء على انما كان حاله حيث كان انما كان خلاف الواقع فالاعطاه
 لم يصادف محلا والوظيفة باقية على من وجهت اليه اولا والله اعلم **مسئل** فيما اذا اقر السلطان
 رجلا في وظيفة كانت في يومه من غير ان يكون له حق في امره او لم يفرغ له عنها
اجاب انما تكون لمن قرره السلطان اذ الفراغ لا يمنع تفرغه سواء قلنا بصحة المنافع فيها
 او بعد ما الموافق للقواعد الفقهية كما حرره العلامة الشيخ علي بن غانم المقدسي ثم رأت المسئلة
 في شرح منهاج الشافعية لابن حجر في كتاب الوقف ما صورته لوفات ذو وظيفة فقررنا انما كان
 انه نزل عنها لا لم يدرج ذلك في التقدير كما افق به بعضهم وهو ظاهر بل يقرره مع علمه بذلك
 لان جرد النزول بسبب ضعف لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد فقررنا انما كان
مسئل في رجل بيده وظيفة نظر بتقريب قاض اخذ عنه رجل وظيفة التولية ببراءة شريفة
 فهل ينزع عن النظر ام لا **اجاب** ان شرطها الواقف وظيفتين كل واحدة منهما وظيفة
 مستقلة بذاتها بان عين النظر الشخص والتولية لاخر او جعل له هذه معلوما وهذه معلوما لا
 عن النظر لان الماخوذ ليس ما عليه والا كان الاخذ لما عليه فينزع له حيث اجتمعت شروط العزل
 لا لاطلاق اللفظين على الاخر كما يعلم ذلك من لادق المأم بالفتنة وقد تقرر ان احداث الوظائف
 لا يجوز فلا يجوز ان يجعل مترا بعلاقة مستقلة مع ناطر شرطه الواقف بعلاقة مستقلة
 لانه احدث وظيفة في الوقف وهو لا يجوز والله اعلم **مسئل** في رجل عزل عن التولية على سبب
 بخسنة وولي رجل غيره شهد اهل المسجد بعد الله وعفته ثم ولي الاول بانها ما هو غير الواقع وعزل
 المشهود به بخسنة هل ينزع الام لا وللقاض ابقاؤه على التولية **اجاب** قد صرح العلامة بانه
 لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بخسنة ولو عزل الحاكم لا ينزع بخسنة وللقاض
 ابقاؤه على وظيفته والله اعلم **مسئل** في رجل مات فقرر القاضي في وظيفة جاعة ثم ات رجل اخر
 الى السلطان امر الميت فقرره في وظائفه على مشغوره بما لموت غير عالم بتقرير القاضي التولية
 العبرة لتقرير القاضي ام لتقرير السلطان مع انه انما قرره بناء على ما انهم غير عالم بما فعل القاضي
 العبرة لتقرير القاضي لا لتقرير السلطان بناء على ما انهم اليه كسلة الوكيل اذا اخبر ما وكل فتم

خمس مالم يوجد من السلطان تنصيص على عزل المقر فالصا ومنه مبنى على امرين خلافا فلا
 يصح والله اعلم **مسئل** في ناطر وقف اراد السقفا ودع كتاب الوقف لرجل والرجل اودعه الى آخره فطفت
 الاخر في الوقف بخسنة وبقية والاجر وبصرها كذلك غير اذن القاضي ومات
 الناطر فهل يجوز تصرفه ام لا يجوز ويرجع على من عليه الغلة ويكون المتصرف متبرعا في ذلك **اجاب**
 تصرفه بغير اذن القاضي والمتولي لا يجوز فان كان بنى الوقف فهو وقف لكن يغرم ذلك من ماله ولا
 تبرأ ذمة المتبرع عن الاجرة بالدفع له فلما نظره الرجوع عليهم وهم عليه حيث استهلكه في ذلك
 او غيره وان بنى نفسه او اطلق رفقته لم يضر ولا يتملكه القيم باقتل القيتين منزوعا وغير منزوعا
 بما لا وقف فان ابد يترتب الحان يخلص ماله كما تقرر في مسئلة تعين الاجنبي في الوقف بلا اذن
 والله اعلم **مسئل** فيما لو وقف انسان على العلية الكنية بيت المقدس هل يجوز الوقف
 ام لا واذا قلتم يجوز فهل اذا ثبت رجلا منهم ان علموا بوجه الواقف بشهادة رجلين شهدوا بانه
 علوي لشهرته عندهما بذلك يثبت نسبة ويدخل في الوقف ام لا **اجاب** نعم يجوز الوقف عليهم كما
 صرح به في الاسعاف وكثير من الكتب قال في الثانية وهو المختار فاذا ثبت رجل منهم انه علوي
 بوجه الواقف بشهادة رجلين او رجل وامرأتين يثبت نسبة ويدخل في الوقف والمسئلة مصرح
 بها في كثير من الكتب والله اعلم **مسئل** في الوقف على الصوفية هل هو جائز ام لا واذا قلتم غير جائز
 هل اذا وقف خاتمة على الصوفية ومات لادن وارث ورأى السلطان نصره الله تعالى ان يجعلها مدرسة
 ويقيمها مدرسا فافاد المدرس ان يدرس وباخذ القدر المتعارف هل له ذلك ولا يجوز منعه عن
 التدريس واخذ ذلك **اجاب** المصريح به في كتب اصحابنا ان الوقف على الصوفية وصوفى خاتمة لا يجوز
 كما هو الرواية المرجوعة اليها من جانب الكل قال في الخلاصة واليزانية وكثير من الكتب اخرج القاضي الامام
 على السفوي الرواية من وقف الخصاف انه لا يجوز على الصوفية والعيان فرجع الكل اليه فاذا علم
 ذلك علم ان السلطان ان يجعلها مدرسة ويقيمها مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس ولا اخذ
 ما هو مذكور حيث لا مانع من موافق الشرع الشريف اذ ولايتها والحال هذه قطعاً للسلطان كما هو
 ظاهر والله اعلم **مسئل** في متول على زاوية ادعى حصة في عقار بيد رجل على انها وقف على مصالح الزاوية
 من قبل عم المدعى عليه وانه بكتاب وقف ينطبق بذلك هل يجعله ام لا **اجاب** لا يعمل بكتاب الوقف
 ولا يلتفت اليه لان حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والمنكول فلا يفتي القاضي بغير واحدة منها والله اعلم
مسئل في وقف صفاق ربيع عن العربي المستحق من خطباء وائمة وموزنين ومطالين وبوابين
 وتوابع وغير ذلك فهل يقدم احد منهم في الصرف ام هم فيه سواء **اجاب** الذي تخرج من كلام صاحب البحر
 فتدعون الحادي القدسي ان الذي يبدأ به بعد العجالة ما هو اقرب الى العجالة واعلم للمصلحة كالامام
 للمسجد والمدرس والمدرسة وينبغي للحاق المؤذنين بالامام وكذا الميفات لكثرة الاحتياج اليهم كما في الآ
 والخطيب ملحق بالامام بل هو امام المجتهد قال في البحر ثم السراج بكسر السين اي القناديل ومراد به مع زيتها

لا أحد ولا مت ولا أحد للذكر ضعف ما للأنثى بالشرط المذكور حيث كانوا من أهل الوقف والنظر
لما قال سبكي لو أن رجلا وقف عليه ثم على أولاده ثم أولادهم ونسبه وعقبه ذكر أو أنثى للذكر مثل
خط الأنثىين على أن من توفي منهم عن ولد أو نسل عاد ما كان جارية عليه ولده ثم على أولاده
ثم على نسبه على الفريضة وعلى أن من توفي عن غير نسل عاد ما كان جارية عليه على من في ذرية
من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب إليه ويستوى الأخ الشقيق والأخ من الأب الآخر
ما ذكر والمراد من أهل الوقف من لحق ما حالا أو مالا وقد احتسبنا بقولنا من أهل الوقف
عن الرواية التي لا تدخل أولاد البنات وإن صرح كثير بدخولهم إذا ذكر وأبصفه للجمع
المنسب للواقف لا إلى أولاده كما هنا ويدخل البطن الرابع وإن لم يذكر استحقاقا ووجه كتمان
فيه أنه قال على أولادهم فقد ذكر أولادهم على العموم بصيغة الجمع فيقع ذلك على البطن كلها
فيدخل فيه أولاد البنات لأنه قال على أولادهم وأولاد البنات من أولادهم ذكره في النسخ الواسع
في المسئلة الثلاثين عن ابن مازة وإنما اطلنا في ذلك لكثرة الاشتباه في دخول أولاد البنات
في الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد وإنما علم **مسئلة** في واقف وقف وتوفي صحته وعاقبه
على أولاده وأولاد أولاده ثم مات ما نسلوا وما تعاقبوا وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع
هل يكون الوقف سوية بين الذكور والإناث **الاجاب** نعم يكون بينهم كما صرح به هلال
وصلاحه وفراجهما والله أعلم **مسئلة** في واقف شرط في وقفه المعين على مسجده الغلابي النظر
والولاية عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لمعتوقه أو غون شاه من بعده لا يشترط أكثر
من ذرية عتقاء الرجال دون النساء فإن لم يكن منهم رشيدا أو انقرضوا كان النظر في ذلك
والولاية عليه لمن يكون نائب السلطنة الشريفة بغزة المحروسة وشرطه أن تعذر الصرف لحراب
المكان كان مصروفه على الفقراء والمساكين أين ما كانوا وإن ما وجدوا هذا حاصله
انقرض الرجال من ذرية عتقاء دون النساء وحراب المسجد وشرطه أن تعذر الصرف لحراب
يصل في تعذر الصرف عليه لحراب وتعطلت أوقافه وتعذر استغلاله وصارت بحال الجحود
فيها الاستبدال فمن الذي يتبعين للاستبدال هل هو أمين بيت المال أم الكرخ من النساء
أو نائب غزته وما الحكم في نفس مسجد المذكور **الاجاب** النظر لنائب السلطنة الشريفة بغزة المحروسة
ولا نظر للنساء من ذرية العتقاء لقوله دون النساء فهو صريح في المنع من النظر لغيره
لأن الصرف إلى الفقراء والمساكين كما هو ظاهر فإذا علم ذلك فمناصب السلطنة بغزة هو الذي
يأتي تصرف في الوقف بالامر والنهي والتدبير والعقود وقبض المال ونحو ذلك فإن هذه الأشياء
هي وظيفة الناظر وأما الاستبدال فهو للقاضي أو نائبه لا للناظر ولا لأمين بيت المال فلا دخل
لوكيل بيت المال في التصرف في الوقف بحال فإذا صار الموقوف بصفة مجوزة للاستبدال فالقاضي
أو نائبه هو الذي يلي ذلك وقد صرحوا بأن أرض الوقف إذا قلّ نزلها لأفة أو صارت بحال

لا شيء للزراعة أو لا تقتصر غلتها عن مؤنّها وصلاح الوقف في الاستبدال الجواز الاستبدال
لقاضي الجبة المنسب بغير العلم والعدل ومسئلة الاستبدال الشريفة المذكورة في آخر كتاب الذهب
والعقد المذكور ما ذكرناه وما حكم المسجد بعد حرابه وتفريق المصلين عنه فقد اختلف الشيوخ فيه
فقال محمد رحمه الله تعالى إذا حارب وليس له ما يعمره وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر
أو الخراب القريبة أو لم يحارب لكن خربت القرية ينتقل أهلها واستغنوا عنه فإنه يعود إلى مكانه الواقف
إن كان موجودا أو لم ير أنه لم يكن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو مسجد أبوا الواقف السابعة
لا يعود ويؤثقا ولا يجوز نقله ونقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أولا والفتوى على قول
محمد في الأثر المسجد كالتقديرات والحصير والوارثي وعلى أبو يوسف في ذات المسجد من حيث التأييد
والمسئلة طويلة الزيل ولكن فيما ذكرناه الكفاية لأنه زبدة كلامهم والله أعلم **مسئلة** في وقف
على شعيرة مؤنسة ولم يعلم بينة شرعية مقدار ما شرط الواقف للفقراء وأرباب الشعائر من العاقل
انصب على هذا الوقف ثلاثة متولين وكاتب وجبايان يقول كل منهم قد نصي السلطان في برأيه
على أن من العلوقه كل يوم كذا وكذا من الدراهم فاستغنى فوصف غلة الوقف مع أن علمهم
في الوقف عمل حقيق جدا فإن استغل الوقف أرض توجب المقاطعة الشرعية وتؤخذ جرتها من
المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكاتب دفتر الوقف في أقل من درجة رملية فهل يجابون إلى
ذلك فما فضل عنهم ولو أقل قليل يصرف إلى المدرس وباقي أرباب الشعائر أم كيف الحال **الاجاب** حيث
لم يعلم قدر ما كان الواقف يصرف لهم ينظر إلى ما كان معهودا من حاله فيما سبق من الزمان
من قوامه كيف كانوا يعملون فيه فيسبى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة
شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيجعل على ذلك وحيث لم يعلم ما كان يصرف لهم بشرط الواقف
وكان المصروف باذن القاضي فالواجب اجرة مثلهم ومنع عنهم الزايد عن اجرة المثل هذا أن علموا
وإن لم يعملوا لا يستحقون اجرة وإن نصيبهم القاضي ولم يعين لهم شيئا ينظر إن كان المعهود
أنهم لا يعملون إلا باجرة المثل فلم اجرة المثل لأن المعروف كالشرط والافلاشي لهم والله أعلم
مسئلة فيما إذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه البرهاني إبراهيم
ثم من بعده إبراهيم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ابنه وأعقابهم على الفريضة الشرعية
لذكر مثل حظ الأنثيين يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشاركه الاثنان فافوقهما فإن
مات إبراهيم ولم يعقب أو عقب وانقرضوا عاد ذلك وفقا شرعيا على من يوجد من أخوته
لا يبر ذكرا كان أو أنثى ذكر أو كانوا أو أنثى بينهم على الفريضة الشرعية على الحكم العيني أعلاه
فإذا انقرضوا باجمعهم وأبادهم الموت عن آخرهم عاد ذلك وفقا على الزاوية الكاين باطن وثقت
المروفة بانشاء الواقف وعلى سائر مصارفها الشرعية فإن تعذر فعلى الفقراء والمساكين
المسلمين فإن أمكن العود عاد وشرط النظر لنفسه ثم من بعده لولده إبراهيم المذكور ثم لا يشترط

Copy

من ذرية ابراهيم ونسله وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب بذلك وقفه ناطقه بذلك ثم مات الواقف
ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم اخوة لاب نقتادوا الواقف ثم انقضوا
عن آخرهم ولم يولدوا اولاد الا اولادهم ينقل الوقف الى ذرية المزبورة بالنقض اخوة
ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف احد من اولاد الاخوة وذريتهم ام لا **اجاب** لا
الى غرض الواقف انتقاله الى اولاد اخوة ابراهيم لامر من الاول الاقربى الى غرض الواقف كما في
والثاني تواعى الحكم المعين اعلاه فانه عرفه باللام وذلك للعموم والاعتبار للعموم اللفظ والعموم
يبقى على عمومته حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكرنا لكل ذلك في الفقرة شرح الهداية في كتاب
الصحيح عند قوله والصحيح صحيح مع اقرار وسكوت او انكار كل ذلك جازي بقوله تعالى والصحيح
فان باطلا لا يتنازعا بها يعني الثلاثة وان كان في صحيح الزوجين قال لان اعتبار العموم اللفظ والعموم
السبب فهو مناد في مسئلتنا باسحقاق اولاد اخوة ابراهيم لذريته الامر من الذين هما
غرض الواقف واقادة اللفظ له وللحق احق الاتباع والله اعلم **سئل** في النزول عن الوظائف
بما يعطى لصاحبها هل يجوز ويلزم ام لا يجوز ولا يلزم **اجاب** قد صرح في الاشياء
والنظائر ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وفيه عليه فروعا منها النزول عن الوظائف
بما يعطى لصاحبها فعلى اعتبار ما ينفي الجواز اقول قوله قبل والمذهب عدم اعتبار العرف
الخاص فيبدان الصحيح خلافا وقد قال العلامة المقدسي الفتوى على عدم جواز الاعتراض
عنه كالاغتياض عن حق الشفعة انتهى والله اعلم **سئل** في رجل فرغ لأخر عن وظيفة
فاعطاه مالا مجازاة على صيفه من باب المقابلة ثم بعد مدة اخذها شخص عن جكم
السلطان يحرم انما هي حل للمفروغ له ان يرجع بالمال المدفوع والحال هذه ام لا **اجاب**
ليس للمفروغ له ان يرجع على الفاعل والحال هذه اذا عقبه اى الفاعل ابراهيم او خاص منه
وهذا بالاتفاق واذا خلاصتها فلم يمتنع من كلامه في الرجوع بما بذله من الخط عوضا عن الوظيفة
منهم من منعه بناء على اعتبار العرف الخاص ومنهم من قال بمعللا باحق مجرد الحق
الجواز لا يجوز الاعتراض عنه واما اذا جعله من باب المجازاة على الصنيع او لخدمة ابراهيم
او ابراء منه خاصة فلا قائل بالرجوع والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل له وظيفة فرغ عنها
لأخر بعوض وقرره القاضي لاهلية ونذر المفروغ له للفارغ اذا رآه في نظير المدفوع بتفرغ له
فرغ المفروغ له لا يفرغ فقرر القاضي كذلك والان ينازع الفارغ الاول متعللا بالنذر السابق
فهو للمفروغ له بعد الفرائض صحيح نافذ حيث كان اهلا ولا يقضى بالنذر المذكور ولا يمانع الاول
به شرعا ام لا **اجاب** تقرر ان القاضي للنزول عن الوظيفة صحيح بلا شبهة فانهم صرحوا بان من
فرغ عن وظيفة الشخص فقد عزل نفسه عنها وافق العلامة قاسم ان من فرغ لانسان عن
سقط حقه منها سواء قرر الناظر المنزول له او لا قال في البحر فالقاضي بالاول ولا يلزم

بما نذر

بما نذر اذا نذر لا يلزم الوفاء به الا بشرط وهو متخلف في هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه
فالقاضي لا يقضى به على النافذ كما صرحوا به قاطبة اذ وجوب الوفاء به في حال اجتماع شرائطه فيها
بين الناذر وبين المأتمن اما الحكم فمتخلف فيه شرط وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى
عليه كما قرر في محله واما صحة الفرائض من اصله بمعنى جواز الاعتراض عن هذا الحق فقد تكلم فيها
بعض اهل الخبر من المتأخرين وحاصل ما وقف عليه انه لا يصح ولا يستحق به العوض وانه حاصل
اذ عزلت عنها وفضها لغيره بعوض فصيح العزل وبطل ما سواه واما تقرير القاضي للنزول
له فيما تنازع في صحة هذا هو المتحور في هذه المسئلة والله اعلم **سئل** في رجل نزل الآخر
عن وظيفة معلومة فتبين ان ليس عليه تلك الوظيفة هل للاخر ان يرجع بالمبلغ الذي دفعه
له **اجاب** لا ان يرجع به بل ولو لم يتبين ذلك لانه اعتياض عن حق جرم وهو لا يجوز صرحوا
بقاطبة ومن افتى بخلافه فقد افتى بخلاف المذهب لبناء على اعتبار العرف الخاص وهو
خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها للمتأخرين رسائل واتباع الحادة اولى والله
اعلم **سئل** من دسق فيما اذا وقف رجل وقف على نفسه ايام حياته ثم من بعده على جهة
برمعيه وما فضل بعد ذلك يعرف لزوجته الواقف ان كانت موجودة ولمن يوجد حين ذلك
من اولاد الواقف المذكور والاثاث بينهم المذكور مثل حظ الانثيين يستقل بذلك الواحد من الاولاد
والزوجة المذكورة عند الانزاد ويشتر فيه الاكثر منهم عند الاجتماع ابدان ما عاشوا وادائما
ما بقوا ثم من بعدهم لا ولادهم ثم اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من اولاد الظهور
خاصة للمذكر مثل حظ الانثيين طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وعلى انه توفيت الزوجة
انتقل نصيبها لمن يوجد من الاولاد الواقف فان لم يوجد من اولاد اولاده وعلى ان من توفي
منهم انتقل نصيبه لمن يوجد فان لم يكن له ذلك فلا ولاد اولاده وذريتهم فان لم يكن له ذلك فلمن
يوجد من اخوة واخواته المشاركين له في الوقف فان لم يكن له ذلك فلا قرب الطبقات الى الواقف وعلى
انه من مات من اولاد الواقف ونسلهم من اولاد الظهور قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه
لشي من منافعه وترك ولدا او ولدا او اسفل من ذلك من ولد الظهور والواقف في حال
لو كان المتوفى باقيا لاستحق ذلك وبعضه قلم من تركه من الظهور مقامه واستحق ما كان اصله يستحق
لو كان حيا وعلى انه من توفي من اهل طبقة مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه من ظهره وآل الوقف
ان تزاد اهل تلك الطبقة المستوية وكان قد انتقل الى من هو اسفل منها استحقاق من مات قبله
بالتفاضل واستحقاق نازله وجود اعلانه نقصت القصة السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف
لمن يوجد من اهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر واذن فان لم
يوجد احد من اولاد الواقف وتروجه بعده صرف ذلك لمن يوجد من ذرية من البطون حين ذلك ثم من
بعدهم لا ولادهم وذريتهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشرع ذلك اعلاه فان لم يوجد احد من نسله

من البطون وانفقوا كان ذلك مصروفا الى ما صرفه من جهة البر المستقلة فانفقوا في الوقف ثم مات الواقف عن ابنة سنية وعن ابن ابنة بورد الدين ثم ماتت سنية المذكورة عن ابنها محمود وانفق الواقف في بورد الدين المذكور ولا شيء لمحمود كونه من اولاد البطون ثم مات بورد الدين المذكور عن بنت اسمها عابدة وانفق الواقف فيها ثم ماتت عابدة المذكورة عن ابنها سليمان وعن بنتها باقية بنت زين الدين وانقضت اولاد المذكورين موت عابدة المزبورة ووجد اولاد بطون من اثنين من عابدة المذكورة ابنها سليمان وبنتها باقية المزبورة ابنها محمود المذكور ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنه خليل وعنه بنت عابدة ثم مات خليل المذكور قبل استحقاقه عن اربعة اولاد ذكورهم احمد ومحمد وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن المذكور قبل استحقاقه عن ابنه سليمان المذكور قبل استحقاقه بنت محمود المزبور وهي عابدة المزبورة واولاد اخيهما خليل المذكور ابن محمود المذكورين سنية ما كان يستحقه محمود المذكور لقول الواقف على ان من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم واولادهم قبل استحقاقه شيء من منافع هذا الوقف وترك اولادهم واولاد اولادهم واولادهم واولادهم من ولد الولد يستحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وقتل مقامة لاقتتلا اولادهم وقدرت هذه السوال بعينه ثانيا له ادام الله حياته وصورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموجودين المذكورين حين موت عابدة المذكورة اولاد بطون ويصرف الوقف عليهم جميعا على الفريضة الشرعية من غير مراعات ترتيب بين الفروع واصلا وفروع غير علا بعدهم قول الواقف فان لم يوجد احد من اولاد الواقف الخ صرف ذلك لمن يوجد من ذرية من البطون حين ذاك ولا يجرى الحكم في اولاد البطون كما يجرى في اولاد الظهور استحقاقا وحرمانا وجها ونقصانا وكل شرط شرط في اولاد الظهور تجب مراعاته في اولاد البطون عملا بقول الواقف بعد ذكرهم وذكر اولادهم ونسبهم على الشرط والترتيب المشرع اعلاه **اجاب** لا وجه للقول بعد مراعات الترتيب مع قوله تلو ذكرهم وذكر اولادهم ونسبهم على الشرط والترتيب المشرع اعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب ان يجرى كل شرط شرط في اولاد الظهور في اولاد البطون فاذا قلنا ذلك فاعلم انه بانقراض اولاد الظهور الموقوف عليهم صار وقف على اولاد البطون على حسب ما شرط الواقف فيقسم اولاد علي خليل وعابدة ولدي محمود على الفريضة الشرعية فما اصاب خليل عابدة من الاربعه محمود واحد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما اصاب عبد الرحمن لولده سليمان ونسبهم من عابدة لعابدة اشان ومحمود واحد ولاخيه احمد كذلك وزين الدين مثل ذلك وسليمان ما صرفه من عابدة ولا شيء لا اولادهم مع وجودهم لم يجز لهم بموجب الترتيب المستفاد فيهم بنص الواقف فقد وجب لهم في اولاد الظهور وفي اولاد الظهور لا ينال الفروع شيء من منال الوقف مع وجود اصله واولاد عابدة ينتقض القسمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجة صاحبها شرط الواقف وهذا ما يقع

في هذا الوقف اعني حجب الاصل فرعه ولا يجوز خلافة والمحال هذه وقد بحثت في الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لاهل القنوى فلا اعتراض على الجيب في الجواب فلما وصل الجواب الى دمشق الشام رجوع في ذلك بان اهل الوقف اختلفوا في حصة خليل وخذت اهل وصالت اليها بالتلقي من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبقة ام بغير تلق قلب ما صورته لا يقسم على محمود لانقرض من طبقة واندراس اهل درجته اذ بانقراضها انقطع النظر عنها وقطع على اهل الدرجة النازلة عنها لعدم انقراضها بوجود عابدة وقد صرحنا العلماء في مثل هذا الوقف بانقراض القسمة بانقراض كل بطون وقسمة الوقف على البطون الذي يليه على الاحياء والاموات منه فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الاموات يصرف لاولادهم ان كانوا اولاد اولادهم او الاسفل منهم ان لم يكونوا فلذلك قسم عليها الثلاث لخليل ثلثان ولعابدة ثلث عملا بالشرط الموجب لتفضيل الذكر على الانثى فما اصاب عابدة منها ما دامت حياتها وما اصاب اخاه خليل المذكور صرف لاولاده الاربعة بالسوية فما اصاب عبد الرحمن صرف لولده سليمان ولم تحكم لانقضاء نصيب عابدة لولدها سليمان وباقية لان الشرط المقرر في الاستحقاق اولاد البطون ان مات منهم اي من اولاد البطون عن ولد او ولد ولد الخ نصيب له وعابدة ليست من اولاد البطون فلم يشهدا الميراث ولم يصدر على ولديها المذكورين انهما ولدوا ولو يظن لها فلا يتضح صرف ما لها لولديها لانقطاع الحكم عن اولاد الظهور موتها واستقلال اولاد البطون بالوقف بشرط استقلال فاهم والله اعلم **سئل** في وقف اهل بيتي ومشارف والامر نظره بشرط الواقعة الى ابنتها وارادت الناظرة ان تוכל مشارف الوقف الايل اليها في مصالح وقفها والدعاوي لدى السادات للحكام فيما خلتس منه والتصرف عنها في امورهم فهل للمتولي معارضة المشارف الذي هو وكيل الناظرة اوله التعريف بغير رضا المتولي اذ هو انتفع بجهة الوقف **اجاب** ليس له التصرف بغير اذن المتولي اذ ليس بنت الواقفة الناظرة نفسها ذلك مع المتولي وقد صرحوا بان لا يجوز تصرف الوصي الا بعلم المشرق فكيف المتولي واما اختلاس المتولي فالقاضي ان ينظر في ذلك او يفوض الامر الى من يثق به في النظر فان تبين له اختلاس وخيانة يعزله والله اعلم **سئل** في ساقية مستلة يتعاطى اوارثها او مصالحها رجل باذن ناظرها يسمى سيارتا دفع له الناظر مبلغا يترتب به شعيرا يعلفه لبغالها فاشترى وصرفه لما امر به وعزل وتولى ناظر غيره ودماره الرجوع بما دفع هل يرجع على البيارى ام على الناظر ام لا رجوع له بشيء **اجاب** ان كان المبالغ من مال الوقف فلا رجوع له على احد مطلقا وان كان من مال ودفعه لا باذن القاضي فكذلك لانه لا يملك الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي وان كان باذن القاضي ليرجع في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر الجديد ولا على البيارى فينظر له دخول مال الوقف ويؤخر منه والله اعلم **سئل** في مدرسة انتقل مدرسها بالوفاة الى جهة له ثمنه ويربو متوليها ان يدعى على ورثته بانه لم يباشر التدريس مدة حياته ويطلب ما هو مشروط له ومعين من ورثته

ما تملك ليعمره ما يزعم انه محتاج الى العارة منها والحال ان طاريعا من القرى والمزارع
الموقوفة عليها هل له ذلك وقيل بحج قوله انه لم يدرس **اجاب** اعلم ولا انه اذا دخل الموقوف
على ورثة المدرس ان لم يباشروا وظيفة التدريس وادعت الورثة انه باشر القول في المباشرة
مع اليقين يعني على العلم بعدم المباشرة لانهم قايمون مقام مورثهم والقول قوله المباشرة
مع اليقين لانه امين فكذلك ورثته كما صرح به من جملة من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الطائي
في فتاواه فاذا علمت ذلك فاعلم ان العارة اذا تقدم اذا ضاق المحصول فلم يجد سوى ما يعمر به بقدر ما
يبقى الموقوف على الصفة التي وقف عليها وكان في تاخير العارة ضرر بين اما اذا لم يضيق بان كان
هناك محصول من ربيع قوى الوقف ومزارعة فيؤخذ منه ويعمر وكذا اذا ضاق ولم يخش ضرر بين
يجوز الصرف على المستحقين وتاخير العارة الى الخلة الثانية خصوصا على مدرس المدرسة لانهم قالوا
الذي يبوء به من ارتفاع الوقف عارته شرط الوقف ام لا ثم ما هو اقرب للعارة واعلم القاضي
كلاما مام للمسجد والمدرس للمدرسة ثم وثم وقد علم بذلك عدم جواز اخذ ما تملكه المدرس من
المعلوم المشروط واخذ العطية المبيعة له من بيت المال لانه حق وصل الى مستحق فلا يؤخذ
من ورثته والحال هذه والله اعلم **سئل** في ارض محتكرة فني اشجارها وذهب كرها
ويريد محتكرها ان يستمر تحت يده بالحكر الباقى وهو دون اجرة المثل وكانت
قوى قبل الاحتكار تدفع للمزارعين بالربيع على طريق المزارعة هل يحكم له ببقائها تحت
الحكر الباقى على الناظر ام لا والناظر ان يتصرف فيها بما فيه المصلحة في ابناء الوقف من غير
بالحصة المذكورة على الطريقة المزبورة او اجازتها بالدرهم او الدينارين او غيرهما بما يرى في المصلحة
والعطية لجانب الوقف ام لا **اجاب** لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناظر يتصرف بما فيه المصلحة
لجانب الوقف من اجازتها باجرة المثل او دفعها بالحصة والحكر لا يوجب استيفاءها في يده
ابدا على ما يريد ويستمر وقد صرحوا بان يجب الافتاء في الوقف بكل ما هو الانفع له فيجب فعل
ما هو الانفع على الناظر من الاجارة او الدفع بالحصة على طريق المزارعة والله اعلم **سئل**
في متول الوقف اذا صرف حال ولا يته عليه زيادة عما قبضه من ربيع يصير له ذلك وينال على
الواقف ويرجع به عليه ام لا يرجع ولو كان باذن القاضى حيث لم يكن لضرورة عارة الوقف
وتحريمها **اجاب** الذي تحريم هذه المسئلة من كلام علمائنا ان الصحيح من المذهب انه
لا يصير ذلك دينا له على الوقف قال في البحر والمعتد في المذهب ان له منه بدلا يستوفى سلطانا
وان كان لا بد له فان كان باذن القاضى جاز ولا فلا والعارة لا بد منها فيستدين لها بما
القاضى وما غير العارة فان كان للصرف على المستحقين لا تجوز الاستدانة ولو باذن القاضى لانه
له منه بد كما صرح به في القية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله مالا
بومنه بغير اذن القاضى لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للموقف بعد حيث لمال جسد الوقف

43
واذا صرف من ماله فيما له بد عنه ولو باذن القاضى لا يرجع ايضا على ما هو الصحيح من المذهب
والله اعلم **سئل** في واقف شرطه وقفه ان تكون وظيفة الامانة والاذان بالمسجد الكائن بالبلدة
الخلافي لواحد وان يعطى من المعلوم في كل يوم درهمين رايحين فما المراد بالدرهم الرابع هل هو
الدرهم الشيعي الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبعة مثاقيل بوضع سيدنا عمر رضي الله عنه ام الدرهم
الذي اصطلح عليه اهل زمان الواقف وانصرف اليه الفهم عند الاطلاق ان كانوا قد اصطالحوا
على درهم مخصوص في ذلك الزمان وهل اذا اشكل الامر فلم يعلم واختلف المستحقون مع الناظر
في ذلك القول لمن منها **اجاب** ينصرف الى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف مالم يثبت بالنية
الشريفة اعني الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه واذا اشكل ولم تكن
بينه والقول قول الناظر بلا عين لان تكملة اقراره على الوقف لا يضح ولا ينظر الى ما يجدد بعرض
الواقف ولا الى مكان قبل اصطلاح اهل زمانه مما لا يسبق الفهم اليه لان الالفاظ المجردة في الوقف
تحتل على العرف الجاري في الخطابات القولية وقد اشتهر من قواعدهم المعروفة عفا كالمشروط
شرطا وهذا مما لا ريب فيه والله اعلم **سئل** في حمام وقف على الحجرة النبوية على الحال بها افضل الصلوة
واتم النجاة هل للقاضى ولاية ايجاره مع حضور المتولي عليه وعدم اباؤه عن ايجاره ام لا **اجاب**
صرح في الجرائد مع حضور المتولي ليس للقاضى اجارة الوقف الا اذا ابى وغاب غيبة منقطعة
لان الولاية الخاصة اقوى من ولاية العامة هذا ما تجوز من كلامهم والله اعلم **سئل** في وقف
انشاء وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولده المسمى باحمد ثم من بعده على اولاده
واولاد اولاده ثم على اولادهم واولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم اولاد الذكور دون اولاد الاناث
مات احمد الذي هو ابن ابن الواقف عن ذكرين مما يجي وتجد وانثى هي امته فهل تسحق امته المذكورة
شيئا مع قول الواقف اولاد الذكور دون اولاد الاناث الذي هو بدل بعض من قوله ثم من بعده
على اولاده ام لا **اجاب** لا شك في استحقاق امته لقوله اولاد الذكور وهي بهذا الوصف لانها
بنت ذكر واما اولادها فهي فلا استحقاق لهم لكونهم ليسوا من اولاد الذكور بل هم اولاد انثى فخرجوا
بهذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاستحقاق واولادها بالصفة الموجبة لحرمان وقوله اولاد
الذكور قيد في جميع اولاد الذكور والانثى التي هي بنت ذكر تسحق لكونها بنت ذكر واولادها
يكونون بكونهم اولاد انثى فالخروج ابن الانثى لا الانثى التي هي بنت ذكر من اولاد اولاد الواقف
المذكور وان بعدوا والامر ظاهر في ذلك لا شبهة فيه والله اعلم **سئل** في مدرسة لها مدرس حنفى
قائم بشايرها ومدرس شافعى صغير بعد في الكتب وفي دفاتر الوقف التي هي بيد المتولين
سابقا ولاحقا التسوية بين المدرسين في العلوقة هل يعمل بما في تلك الدفاتر ويستوى الذين
يعلمون والذين لا يعلمون او يصرف الى ذلك المدرس الحنفى ما يكتسب من غلة الوقف ولا يدفع الى المدرس
الشافعى شي لعدوم اهليته ومباشرة وهل اذا علم شرط الواقف في قدر علوفة المدرس لكنه لا يقوم

بكتفية يخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما المراد بما يكفيه **اجاب** لا يعطى الصغير الحادى
العالم الذى هو بعد في الكتب ولو وجد في دفتر الوقف التسوية بينهما في العلوقه لان ذلك يكون
حال اهلية الاثنين لا لقاء الدروس وما لا زمة المدرسة باقائها واتيانها ما شرط عليها وقد امكن
تجيم في الاشياء على كثير من فقهاء زمانه باستباحتهم تناول المعاليم بغير مباشرة او مع غلبة
الشروط واذا علم ان علوقه المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تتعطل بغيبه عن الدرس
وفي الوقف سعة يجوز زيادته ما يكفيه بلا اسراق ولا تقتير والله اعلم **سئل** في مدرسة طاموس
حنفي وشافعي وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشف وثلاثة جباة وثلاث ناظرين
ومؤذن ضايق ريع الوقف عن الوفاء بعلوفاتهم على وجه التمام هل يجوز بيع ريع الوقف على وجه
على قدر سهاهم في العلوقه المذكورة في الدفاتر التي بيد المتولين او على الرؤس يستوى الرؤس والري
او يصرف الى المدرس القايم بشاير المدرسة من اقرء الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته
ولو استغرق غلة الوقف بعد العارة الواجبة ويحرم غيره من مدرسين لم يباشروا وظيفة
او غيره من ذكر آنفا **اجاب** يقدم المدرس الملازم للدروس فيها اذا كان عالما بتقيد وكانت
تتعطل بغيبه اذا هو غاب عنها فيدفع له المشروط بنص الواقف فان كان لا يكفيه وكان غيره
مثله في العلم والدين يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا المساوى الدرس بقره على فان
لم يوجد مثله يدفع اليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العارة لانها تتعطل وغرض الواقف بالاداء
ولا يرضاه وليس لمن لم يباشروا وظيفة استحقاق المشروط بالعلم وهذا التقرير مختص بما صح
به علماؤنا وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله اعلم **سئل** فيما اذا انشاء الواقف
وقفه على ولد بها احمد وغايده وعلى اولاد ولده ابي بكر وهم شمس الدين محمد وزين العابدين
وزينب بينهم على الفريضة الشرعية على ان من مات منهم ومن اولادهم وان اهلهم عن ولد او اولاد
منه عاد نصيب من ذلك لولده ثم الى الاسفل منه وعلى ان من مات منهم ومن اهلهم عن غير
ولد ولا اسفل منه عاد نصيب من ذلك من هو معه في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف
وعلى ان من مات منهم ومن اهلهم واعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف
وتركه ولدا او اسفل منه استحق ذلك المتركة ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا
مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وبعد الاغراض على وجه
يرتصفت فمات ولد الواقف احمد وغايده عن غير ولد ولا اسفل منه والخصم الوقف في اولاد
ولادة شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن
ولدين عمر ورتبه ثم مات زين العابدين عن ابن وبنتين هم محمود وجبيرة وخديجة ثم
مات كل من محمود وخديجة عن غير ولد ولا اسفل منه ثم مات رتبه بنت شمس الدين
ثم مات زينب المذكورة عن غير ولد ولا اسفل منه والموجود حين موته عن ابن اخيه

93
المذكور وجبيرة بنت عمه المذكورة وفاطمة بنت اخته المذكورة وهما الباقيات من اهل الوقف
الا غير كيف تقسم غلة الوقف بينهما **اجاب** لفاطمة بنت رتبه نصيب امها وهو ثلاثة ارباع
وخمس قيراط والباقي وهو عشرون قيراطا واربعه اخماس قيراط لجبيرة اذ يموت محمود وخديجة
لا عن ولد انتقل نصيبها لجبيرة لكونها في درجتها ويموت زينب لا عن ولد انتقل نصيبها لجبيرة
وعمر للاقطاع المصريح فيه بان يصرف الى الاقرب للواقف لانه اقرب لعضد على الاصح ويموت عمر
لا عن ولد انتقل نصيبها لجبيرة لكونها في درجته ولا شيء لفاطمة بنت رتبه اخت عمر من نصيب بعد
درجتها عنه والله اعلم **سئل** في جامع كبير انقطع اتصال عمارة المدينة به ودفن وانهدمت
سقوفه المعقودة بالطين والحجر وصارت تدخل السيول شتاء وتستخرج الشمس صيفا
صيفا فتعطل فكره الناس لذلك بحيث ان من دخله لا يامن على نفسه ما هناك وتفرق الناس
عنه ولا يتوقع عوده ولا يطرح في ان يخضر بعد جفاف عوده ومن داخل المدينة جامع مجاور
بالصلوات وشعايره قائمه في كل الاوقات تدلفه المصلون ورغب فيه المتعبدون الا ان ريع وقفه
قليل ويحتاج الى مصرف جليل فهل يصرف ريع الجامع المتعطل الخراب الى مصالح الجامع المجاور
بذكر الله العزيز الوهاب حيث لم يتوقع عوده باعادة تلك المباني ام يكون ميراثا لورثة الباني
ام لا وللجواب مضافا **اجاب** تحريم هذا المقام بالا مزيد عليه من الكلام ان المسئلة في الاختلاف بين
الائمة الاسلاف فقال ابو يوسف يبقى مسجد ابي القيلم الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله
ولا نقل ماله الى مسجد آخر سواء كان يصاون فيه اولا وعند محمد يعود الى صاحبه ان كان حيا
والي ورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف بانيه او عرف ومات ولا وارث له واجتمع اهل
المحلة على بيعه والاستعانة بثمنه في مسجد اخر فلا بأس به وتصرف اوقافه اليه وفي الاسعاف
وكثير من الكتب ان بعضهم ذكر ان قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى كقول ابي يوسف وبعضهم ذكر
ان قوله كقول محمد رحمه الله تعالى كقول محمد يقول ان الباني اخرجه عن ملكه لجهة من المنافع فاذا
بطل الانتفاع لتلك الجهة لا يمنع عوده الى ملكه كالكنز اذا افتقر من الميت البيع عاد الى
ملك الورثة وابو يوسف يقول انه اسقاط للملكه فلا يعود اليه كالعقار الا ترى ان المسجد
الحرام استغنى عنه في زمن الفتوة ولم يعد الى ورثته الباني والفتوى على ابي يوسف كماله في
القدس ورجحه في فتح القدير بانه الاوجه وصح قول محمد وفي الوقاعات للصدر الشريف المسجد
اذا خرب وهو عتيق لا يعرف بانيه وبني اهل المسجد مسجد اخر فباع اهل المسجد المسجد
الاول واستعانوا بثمنه في بناء المسجد الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وان كنا
لا نفقه بجواز وفي الخلاصة والبرازي عن الحلواني اذا خرب وتفرق الناس عنه تصرفه اوقافه الى
مسجد اخر وفي النوازل وكثير من الكتب انه لا بأس به وهذا كله على قول محمد رحمه الله تعالى فتحرر من
هذا التقرير ان المسئلة اجتهادية ولا اختلاف فيها مجال ولا اجتهاد فيها مبالغ فاذا توفرت

شروط الحكم على قول الامام الثالث الذي رويت موافقة فيه لقول الامام الاعظم بعد النظر في
المصلحة والاعتناء بالتعديدين فلا شك في صحة ونفاذه وارتقاء الخلاف فيه فانظر الى قول
في الواضحات وان كنا لا نفتي به جاز وما ذاك الا انه قد تكون المصلحة فيه متعينة واذا علمت
خلوص النية وصفاء الطوية وقصد الدار الآخرة والاجور الوافره والاخذ بما هو يسر وطول
ما هو عسر فهو خير محض ونفع صرف فان الدين كله يسر وان خشى عاقبة سوء او انقلا بغيره
فالعمل بما عليه الفتوى اولى والامور بمقاصدها وكلم من شيء واحد يكون طاعة بالنية الخيرية
ويكون معصية بالنية الشريفة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **سئل** في زاوية
معطلة خربة ولها وقف هل ينقل ما يتحصل منه ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه الصلوة
للخمس ام لا يصرف احد الوقفين الى الاخر **اجاب** لا يصرف احد الوقفين للآخر صريح به في البحر
وغيره والواجب صرف ما يتحصل منه للزاوية فيبداء بعمارتها من على الحالة التي كانت عليها
سابقا والله اعلم **سئل** في وقفين اتحد وقفهما وجهتها خرب احدهما هل يجوز من ريع الاخر
اجاب نعم اذا غرض الوقف احياء وقفه وفي منع ذلك ما نته وقد صرح بذلك صاحب البزالية
انفلا عن الفتاوى الخوارزمية والله اعلم **سئل** في وقفين اتحد وقفهما واختلفت جهتهما وكل
ناظر مستقل هل تصرف غلة احدهما للآخر ام لا ويضمن فاعل ذلك ويرد الى جهة ليعرف عليها
اجاب لا تصرف غلة احدهما للآخر حيث اختلفت الجهة بل يراعى شرط الوقف في كل منهما ويضمن
والله اعلم **سئل** في ناظر يستخرج صرف غلة وقف في وقف آخر من غير اتحد وجهتهما ووقفهما
فما الحكم في ذلك **اجاب** لا يجوز ذلك لانه بمنزلة ماليين اختلاف ما لهما فيكون صرفه للآخر تعديا
محضا وفي البحر في شرح قوله ويبداء من غلته بعمارته بعد ان تقدم نقولا في المسئلة وقد علمت
انه لا يجوز لتولي الشيخونية بالقاهرة صرف احد الوقفين للآخر وقال في شرح قول وان جعل
الوقف غلة الوقف لنفسه وفي القنية قيم يخلط غلة الدهن بغلة البوارى فهو سارق خاين انما
ومثل في الحادى الزاهدى له بمرزغلا التاجرى ولا ريب في انه لما حكم تاديبه على ذلك لا ريب في معصية
لاخذ فيها مقدرا والله اعلم **سئل** في قيم المسجد هل القول قوله فيما لا يكتسبه الظاهر فيه كالعارة
والصرف على مصالح المسجد التي لا يبو منها ام لا **اجاب** نعم يقبل قوله في ذلك وفيما حصل
في يده من غلة الوقف وصرفها فيما لا بد منه كالخصير والاهن واجر الخادم ونحوه وفي ما
على العارة من لا يكتسبه الظاهر فيه وجميع مصالح المسجد والله اعلم **سئل** في رجل وقف
على نفسه وزوجته ابنة عمه ثم على اولادهما للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولاد الذكور ومن بعده
على اولادهم ثم اولاد اولادهم ثم وشم شارطان من مات لاهن فلان نصيب لمن في ربيعة ومن
انقرض اولاد الذكور على اولاد الاناث الى الوقف الى ابن ابن ابن ابنة ثم مات هذا الابن
عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين فاقر هذا الابن لمن لا يعرف له استحقاق بان

لديه كذا فتقدم عليه لا على عمته واخوته ومات لاهن اولاد وبطل اقراره فنصفه فادعى المقر
على الاخنتين بما كان اقر به الميت واتى بجاعة شهيد وعندي نائب الحكم بالفظ انه هو والاه
وجده متصرفون في اربعة قراريط من قديم الزمان الى الان لكونهم من اولاد خريص وزاد احوالهم
ان الاربعة قراريط المذكورة من الستة عشر قراريطا الموقوفه على اولاد الذكور وزاد احوالهم
آخرا ن علوان يعنى بالمدعى ابن عطاء الله حد المدعى وهو ابن عم لزم لمحمد يعنى والد المدعى
المقر فالنائب الحكم المذكور من حضر عن هذه الشهادة والاتصال فاجابوا انها حق وصدق
واما اتصال الشهادة الى الواقف فستحل وان هذه الطائفة لا يمكنون الا بتحصين هذا حال
ما وقع فهل يكون ما وقع عن الشهادة وسؤال الشهود الحاضرين والا عطاء والمنع واقعا
موقعه ام لا **اجاب** كل ما ذكر فيه ليس واقعا موقعه الذي يوافق المنقول للمنصوص عليه لان الشهادة
بانه هو والاه وجده متصرفون في اربعة قراريط لا يثبت به المدعى اذ لا يلزم من تصرف الملك ولا الاحتياق
فيما يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور اوقية الطريق على آخر وبرهن انه كان يمر بهذه
لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علماونا ومما تلاه به بطون الدفاتر ان المشاهد اذا فسر
للقاضى انه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل شهادته وانواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاحتقاق
في غلة الوقف بالشهادة بانه هو وابوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية او وكالة
او غصب او نحو ذلك وما صوروا به ان دعوى بنوة العم تحتاج الى ذكر نسبة الاب والام الى الجدة ليصير
معلوما لان نسب به هذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيستلزم البيان ليعلم لانه لا
يحصل العلم للقاضى بدون ذكر الجدة والمقصود هنا العلم بالنسبة الى الوقف وكونه ابن عم لمحمد
لا يتحقق به استحقاقه من وقف الجدة الا على تحقق العمومة بانواع منها العم للام والسؤال من
حضر عن هذه الشهادة والاتصال وجوابهم انها حق وصدق مع كون الحق لا يظهر بالشهادة
والله سبحانه المتصرف يعلم الحق ولا علم لهم بذلك خلافا للمحض لا سيما مع قولهم اتصال الشهادة
مستحيل وان هذه الطائفة لا يمكنون الاحتياط فان اقرى دليل على اشتباهه مسمى خريص فاي خريص
هو الواقف منهم هذا مع تصريح علمائنا بان المستحق لا يصلح خصما وهذه دعوى على المستحق
ولا تسمع الا على الناظر وفي البزالية وكثير من الكتب الفتوى على انه لا تسمع الدعوى على
المستحق وهذه لم يذكر فيها ان المدعى عليه ناظر او غير ناظر والحاصل ان خلافا للمحض المستحق
على ما ذكرنا هو والله اعلم **سئل** في وقف اهل قرية اقرضه الذي هو من جملة المستحقين
لرطب بانه يستحق في الوقف المذكور اربعة قراريط فنفاذ اقراره على نفسه وطفق يتناول الاربعة
قراريط من استحقاق الناظر المقر ثم مات الناظر المقر فبطل اقراره بفتوى المفتى وخلف الوقف
جميعه لامرأة وبنتي شقيقتهما فادعى المقر انه متصرف في اربعة قراريط بالتلفي عن والده فلان
ووالده عن جده وان الوقف الان انحصر فيه وفي المدعى عليها التي هي الناظرة المذكورة وفي بنتي

شقيقتها وان له ثمانية قراريط ولهن ثمانية قراريط ويطلب المناظرة المدعى عليها بالثمانية
 قراريط فانكرت كونه من اولاد الظاهر وكونه من اهل الاستحقاق فاحضر شاهدان
 المناظرة المذكورة المدعى عليها هي مير بنت محمد بن حمود وعلى المدعى ابن علوان ابن عطاء
 بن عبد القادر وان حمود بن عبد القادر اخوان ولد الخليل بن خريص فهناك شهادة
 هذا الشاهد يثبت مدعى المدعى المذكور **لا اجاب** لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور
 المدعى حق باجماع العلماء لعدم صدورهما على المدعى اذ لا يلزم من كونها اخوين الاستحقاق
 في غلة الوقف فلا اعتبار بها فافهم والله اعلم **سئل** في قدور وقف معدة للجارة
 استعملها رجل زاعما انه استبدلها من ناظره فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاكتمال
 فالحكم **اجاب** يلزم اجرة مثلها ما لم يكن نقصان قيمتها انفع للوقف فيجب والمحال ان لا ينع
 منها للوقف يجب والله اعلم **سئل** في حانوت وقف اهلي يوجر في كل يوم بنصفه اجرة
 ناظره سنة كاملة بنمانية قروش اسديه هل يكون غنبا فاحشا فلا يجوز اجارته ام لا يجوز
 لاسيما اذا كان لمصلحة **اجاب** الاجارة المذكورة صحيحة والمال هذه والله اعلم **سئل**
 في وقف على مصالح مسجد بني مكتوب في شرط واقعه انه يصرف على الواردين والمجاورين له
 وولادة تصرف ريعه للواردين فقط لا للمجاورين والملاصقين له على هذا مدة سنين وكتاب
 الوقف منقطع الشئ فربما جعل كتاب الوقف فيصرف على المجاورين ايضا ام يجعل مكانه
 تجعل به النظر المتقدمون **اجاب** حيث كان له رسم في دواوين القضاة وهو محفوظ في الدوام
 اجري على رسم الموجود في دواوينهم استحيانا ويصرف ريعه على مقتضى ذلك عند التنازع وبالا
 ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرف
 فيبني على ذلك والله اعلم **سئل** في وقف صورته انشاء الوقف وقفه هذا على نفسه ثم على
 ولده احمد وعلى بنته عايشة ورحمته وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم
 ثم على اولاد اولادهم المذكور مثل حظ الانثيين على ان من مات عن ولد او ولد اولاد او طفل
 منه انتقل نصيبه له ومن مات عن غير ولد او ولد اولاد او اسفل منه انتقل نصيبه له
 ورجعت على اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون فاذا انقرض اولاد الظهور ولم يبق لهم
 نسل عاد على اقرب عصبات الوقف ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسبهم على الشرط
 والترتيب المنصوص فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقف على سباط سيدنا الخليل فاذا انقرض
 ذلك عاد وقفه على فقراء المسلمين وشرط شروطها ان النظر على وقفه نصف مدة حياته
 ثم من بعده للارشد فالارشد من الوقوف عليهم واذا آل الوقف للسباط فلناظره واذا
 آل للفقراء فلنقاضى الشريف بمدينة السيد خليل على بنينا وعليه وعلى بقية الانبياء صلوات
 الملك الجليل ومنها ان من تزوجت من الاناث من بنات الظهور يسقط استحقاقها من الوقف

فاذا تابت عاد استحقاقها هذه الصورة مات الوقف عن ذكر من احمد ورحمته وعائشة ثم ماتت
 رجة ثم مات احمد ولم يعقب وانحصر الوقف في عائشة وقام بها مانع التزوج الموجب لهما نكاحا
 ولها اولاد وعم لاب هو اقرب عصبات الوقف فهل يصرف ريع الوقف لها اولادها او لابيها
 المذكور او لسباط الخليل وللفقراء من يكون ناظر اعليه هل هو حي اذا ثبت ارشدها او احد اولادها
 او اخو الوقف **اجاب** اعلم انه قوام بكل مانع من التصرف اما عارضة بنت الوقف فلتر ورجها
 اذ هي داخله في عموم قول الوقف من تزوجت من الاناث من بنات الظهور كما هو ظاهر وما
 اولادها فلا اخرجهم من الوقف باشرط لا اولاد الظهور دون اولاد البطون وهم
 من قسم اولاد البطون ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلام الوقف والبقاء على حاله فذلك
 لا يصرف لهم مع وجود امهم لم يجزهم بها ومثل هذا نقول في جرة العم وسباط الخليل فاذا علمت
 ذلك فاعلم ان علماءنا صاروا بان اذا قام مانع من استحقاق الموقوف عليهم يصرف الوقف الى الفقراء
 حتى يزول المانع فيعود الاستحقاق واذا علمت ذلك فاعلم انه يجوز صرف الربيع لعائشة و
 اولادها اذا كانت وكانوا فقراء بجهة كونهم من الفقراء وقد صرح علماءنا بان الوقف حيث
 كان منخرافا في الصحة يجوز لا اولاده الفقراء تناوله فللفقهاء ان يجعل ذلك فيها وفي اولادها حيث
 كان في اقل او اما النظر فلا شك انه لا ارشاد من الموقوف عليهم ومن الموقوف عليهم وان قام
 بها مانع لذلك اذا زال المانع استحققت فاذا ثبت انها ارشدها فمن الناظر بشرط الوقف كما هو ظاهر
 والله اعلم **سئل** في مدرسة جهل شرط واقفها قري السطان رجلا في النظر عليها ونفوس له
 السكن بيت معين منها معد للشيخ وهو بيده وظيفة الشيخ والمدرسة بواب يريدها ان يسكن
 بالبيت المعد للشيخ وقد جرى العرف ان البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معد له فهل
 للبواب السكن في بيت الشيخ ام لا وهل له التجار وفي السكن الى غيره من المدرسة وهل له
 ان يسكن في بيت ركب على المسجد الاقصي بنساء ام لا **اجاب** صرح علماءنا ورحمهم الله بان
 الوقف اذا اشتبهت مصارفه بضياع كتابه ينظر الى المعهود من القوام فيما سبق فينبغي
 فتح جري العرف ان البواب يسكن في محل مخصوص ليس له ان يتجاوزه الى غيره وليس
 له منازعة في البيت المعد للشيخ وليس للبواب ولا غيره ان يسكن بنفسه او بنساء
 في بيت ركب على المسجد الاقصي لانه مسجد الى عنان السماء فلا يجوز اتخاذه مسكنا لانه يودي
 الى المنع وقال تعالى ومن اظلم من منع مساجدا لله ان يذكر فيها اسمه وبه ثبت
 وجوب اذالة ما بني في المسجد المذكور لغير السجودية كما هو ظاهر للفقهاء من الشافعي
 وحيث وافق تفويض السكن للمعهود فيما سبق لا يجوز التعرض له بالمنع والله اعلم **سئل**
 في مدرسة البواب يسكن في خلوة من خلوة بها خرج منها المصلحة فسكرها نائب المفتي فلما
 اراد البواب الرجوع اليها منع منها واستمر ساكنا فيها هل ذلك ام لا **اجاب** ان عرفها شرط

ثابت من الواقف فهي على ما شرط ولا ينظر إلى المعهود فيها سبق فيسبى على ذلك وان لم يعرف
المعهود فيها فلا سكن لهذا ولا لهذا ابرها اذ ليس من لوازم وظيفة من الوظيفة من ذلك وقد
اخذت ذلك من الذخيرة فيما اذا اشتبهت مصارف الوقف فراجع وتدر به ان شئت
والله اعلم **سئل** في امرأة وقفت وقفا على بنتها فاطمة ثم على اولادها ثم على اولاد اولادها
ثم على نسائها ثم من بعد انقراض علي ابن اخيها فلان ثم على اولاده ثم لجهة بئر لا ينقطع ماء
فاطمة عن بنتها منا وليلى ثم ماتت مناع اولادها احمد وعلي وابراهيم وستيتة وفان
ثم ماتت ليلى عن ولديها عبد الجواد وفاطمة ثم مات احمد بن مناع اولاده علا الدين
واسماعيل وفاطمة ثم مات ابراهيم عن اولاده سليمان وخليل ورضية وغز ثم ماتت فاطمة
بنت منا ولولها يوسف وامن ثم ماتت آمن عن بنتها قادريه ثم مات عبد الجواد عن اولاده
ابن بكر وصالح وفاطمة وصفيه فماتت ربيع الوقف على المذكورين جميعا بالسوية ام يختص
به اعلاهم بطنا **اجاب** يختص به اعلاهم بطنا وهم على وفاطمة بيت ليلى وستيتة فكل
ربيع الوقف بينهم اثلاثا لكل منهم الثلث للترتيب بتم وعدم التخصيص على التفضيل
هذا وقد ذكر في ان عليا المذكور اقرانه مشترك بين الجميع وانهم يستحقون سوية هل نفذ
اقراره على نفق لعل فاطمة وستيت فاجبت بانه ينفذ على نفسه مواخذه له باقراره فيقسم ربيع
الوقف اثلاثا لفاطمة وثلث لستيت والثلث الثالث بين علي وبين المتركهم سوية كما علم
من باب الاقرار والله اعلم **سئل** في طاحونة ثلثاها وقف ثابت على ذرية واقفها من اولاد
الظهور وثلثاها تقارع معهم فيه اولاد البطون فهم يدعون انهم شركاء معهم فيه بالسوية
ولا تسك يقطع لاحدهم بل هناك حج مع كل منهما لا يقوم بها حكم شرعي لما فيها من الخلل عند
اهل العلم واشتبه الامر في المصروف فالحكم **اجاب** حيث لم يكن لحد الثلث رسوم في دواوين
القضاة وتنازع فيه اهل فن اثبت من الفريقين حقا بالبيعة الشرعية فهو له هذا اذا علم
حاله فيما سبق اما اذا علم حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من
يعرفونه فيسبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو الظن
بحال المسلمين فيجعل على ذلك قال في التاثر ارضانية في الاوقاف التي تقادم عهدها ومات الثمن
الذين يشهدون عليها وتنازع فيها اهلها تجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم
يعني القضاة وان لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفة فمن اثبت في ذلك حقا يفتي
له به ونحوه وانما الناطق فان اصله في الفريقين على شيء فيما بينهم فالقاضي ينفذ ذلك ويقتضيه
بالغلة بينهم انهم وفي النفع الوسائل ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف
مشهور اشتبهت مصارفه وقد ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق
من الزمان من ان قوامه كيف يعملون الى اخر العبارة التي قد منا فيها ذكر علم الحكم في المسئلة

والله اعلم **سئل** فيما اذا سكن احد مستحق الوقف في دار الوقف فعمد الى كنفها ورفعها
وبنى مكانا جاما معظم منفعتها ترجع الى الساكن لا الى الوقف وصارفة الناظر وبقي المستحقين
هل يرجع الباقي بما انفق على الناظر وعلى المستحقين او لا **اجاب** لا يرجع على احد
لما صرح في البحر نقله عن القينة انه اذا اذن الناظر للمستاجر بالعمارة ان كان معظم
منفعتا ترجع الى الوقف رجوع على الناظر والا بان كان ترجع الى المستاجر وفيه خبر بالدار
كالبا لوعة او شغل بعضها كالشور لا يرجع مالم يشترط الرجوع والله اعلم **سئل**
في صانعة وقف عليها ببناء لرجل انهم فجدده ومات هل تطالب ورثته برفعه واجرة
المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن السفلى وانما هو حق الوقف **اجاب** نعم تطالب
ورثته برفعه واجرة المثل في تركته مدة وضعه حيث لم يكن له بل كان الوضع بطريق التعدي
والرفع مشروط بما اذا لم يضر بالوقف واذا اضر فهو المضيع لما له فليترص الى خلاصه
مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح علما وان الناظر تملكه باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير
منزوع بما الوقف والله اعلم **سئل** في مدرسة موقوفة سكنها رجل بالغلب مدة من غير
عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة لورثته الساكن مدة سكنه بها باجرة المثل
وتوخذ الاجرة من تركته ام لا **اجاب** نعم لناظر ذلك فقد افتى الشيخ علي بن غانم المقدسي
بذلك في مسجد تعدي عليه رجل وجعله بيعت قهورة فقال يا لزمه اجرة مثله مدة شغله بما
فعله ويحاذ كما كان والا صل ان منافع الوقف مضمونة عندنا بالغصب صيانة له والله
اعلم **سئل** في مستاجر خان وقف استمر فعمه المستاجر باذن الناظر والقاضي من ماله
ليكون دينه على جهة الوقف فتبين الخبن في الاجرة فن ادخله رجل اخر واستاجر له باء الاول
عنه ورفع لناظر ماله من الدين باذن الحاكم ليدفعه له فدفعه الناظر ومات وولي عليه غيره
وانقضت مدة اجارة الثاني فطلب دينه من ورثته الناظر المتوفى هل له ذلك ام لا **اجاب**
ليس له ذلك والحال هذه اذا الناظر رسول عن المستاجر الثاني فلم يتعلق بزمته دين له
لكن حيث اذن الحاكم الشرعي به يرجع على الوقف فيؤخذ من غلته لان القاضي يملك الاستدانة
على الوقف فيملكها المتوفى عليه اذا اذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كثير
من علماؤنا والله اعلم **سئل** في وقف شرط واقفه صرف فاضل وقفه لا اولاده فلان وفلان
وفلانة ومن عساء يحدث للذكر مثل حظ الانثيين خلا بنة لصلبه فلانة فان لها مثل
بنصيب ذكرهم لا اولادهم ثم لا اولادهم ثم لانسا لهم واعتابهم على انه من توفى منهم من
ولد وان سفل عاد نصيب لولده وان سفل وعقبه ومن مات لا عن ولولا اسفل منه
ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك لانه من هو في درجة وان لم يكن في درجة احد فلا قرب
الموجودين الى الواقف من اهل الوقف على ان من مات منهم اجمعين قبل ان يصل اليه شيء

من الوقف وترك ولدا او ولدا واسفل منه يستحق ما كان يستحق المتوفى ان لو بقيت
ابا كان او اما او جده ويدخل فيه اولاد البنين والبنات وبعد الانقراض على جهة
عميتها مات احد المستحقين عن ابن وعن ابن بنت ماتت امه في حياة امها المذكورة
قبل وصول شئ من الوقف اليها هل ينتقل نصيبها لابنها دون ابن بنتها المتوفى في حياتها
قبل استحقاقها الشئ من الوقف ام لا **اجاب** اعلم ان البنت التي ماتت في حياة امها
المذكورة لو كانت حية لشاركت اخاه بمقتضى قول الواقف ان من مات منهم قبل وصول
شئ اليه من الوقف وترك ولدا او اسفل منه استحق ما يستحق المتوفى لو بقي حيا ابا كان او اما
فابن البنت المذكورة يستحق ما كانت تستحق امه لو كانت حية اذ لو كانت موجودة لشاركت
اخاه ولا ينافي هذا اشتراط الواقف بهم لان ذلك عام خصصه قوله على ان من مات عن
ولده فلو علمنا بعموم اشتراط الترتيب للزم منه الفاء هذا الكلام اعني كلام الواقف
بخلاف ما اذا علمناه وخصصناه بعموم الترتيب فانه فيه اعمال الكلامين والجمع بينهما
وهذا امر ينبغي ان يتطعم به وقد اختلف افتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة اجاب بعدم
الدخول وتارة اجاب بالدخول وهو الذي جزم به السيوطي قال الشيخ زين بن نجيم
في اشباهه اما مخالفة في اولاد المتوفى في حياة امه فواجبة لما ذكره فعلم به استحقاق ابن
البنت التي ماتت في حياة امها ما كانت تستحق امه لو كانت حية ولا يتقبل به ابن المرأة
المتوفية اخرا والله اعلم **مسئل** في وقف تقادم امره ومات شهوده وله رسوم في وادى
القنطرة وقد عرف من قوامه صرف غلة الجماعة مخصوصين على وجه مخصوص جيل بعد
جيل هل يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلفون الى بيته الى اتصال
نسبهم والحالة هذه ام لا **اجاب** نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلفون
الى بيته حيث كان في ايديهم جيل بعد جيل قال في النفع الوسائل واما مسئلة استتباب
مصارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكره في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام
عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه وقد رما يصرف الى مستحقية قال ينظر الى المعهود من
حالته فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبغي على ذلك
لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين
في ذلك على ذلك انتهى ومن القواعد الفقهية ان اقصى ما يستول به على الملك اليد والاف
في ذلك بين الملك والوقف والله اعلم **مسئل** في ناظر وقف عزم لقضاة العهد ما لا بد منه
في انتزاعه من يواهل الشوكة هل له اخذ ذلك المال من ارتفاعاته ام لا **اجاب** نعم له ذلك
ولمخالفة هذه في البحر وكثير من الكتب القيم صرف شئ من مال الوقف الى كتب الفتوى ومصارف
الدعوى لا يستخلص الوقف من ايدي ذوي الشوكة والله اعلم **مسئل** في ناظر على وقف لزوم الدعوى

والسكون

والسكون واستأجرنا ساسا من خربة للعجل الواجب على القيام بنفسه في باجرة فاحشة
وطالب اجرا على عمله الفقرش احدثت لكل ناظر ولم يكن له ذلك فيما سبق هل يسوغ له ذلك
ام لا يسوغ وماذا يلزمه **اجاب** اعلم اولان علماء ناصروا بان الناظر اذا لم يشترط
الواقف لشيئا لا يستحق شيئا ما لم يعمل لان ما ياخذ به بطريق الاجرة ولا اجرة بدون العمل
واذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم فيدفع له ما شرط قال في البحر وقد تسك بعض من اخيرة
له بقول القاضي خان وجعل عشر الغلة في الوقف على ان للقاضي ان يجعل للمتوفى عشر الغلات
مع قطع النظر عن اجرة المثل وهو غلط ثم قال فقد افاد ان القاضي الثاني يحيط ما زاد على
اجر المثل فاذا عدم صحة تقرير القاضي للناظر معلوما اكثر من اجرة المثل فالجواب انه
لا شئ له ما لم يعمل واذا عمل فله قدر اجرة المثل لا زاد عليها والزائد سحت حرام لا قابل
بجل ويلزمه رد ما اخذه زائدا عن اجرة مثله والله اعلم **مسئل** في واقف وقف وقفا على
نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده ثم على اولاد اولاده وعلى نسبه وعقبه وذريته
ذكورا فاذا انقرضوا كان ذلك على الاناث الطبقة العليا تحب الطبقة السفلى فاذا انقرضوا
كان ذلك على اولادهم ذكورا واناثا فاذا انقرضوا كان ربع ذلك معروف بالجهة بر لا تنقطع
الى اخره فهل قوله الطبقة العليا تحب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث ام عام في الجميع **اجاب**
هو عام في الجميع الذكور والاناث بقوله الواقف الطبقة العليا تحب الطبقة السفلى بعد ذكر
للجنسين الذكور والاناث والمعطوف حكم حكم المعطوف عليه فاذا جاءت نوبة الاناث
فالحكم فيهن حكم الذكور واذا انحصر الوقف في الذكور للتساوي في الطبقة ومات واحد منهم
عن ذكر انتقل نصيبه الى السواوين له في الدرجة لا الى ابن المتوفى حتى تنقطع الدرجة ويعطى
الى اهل الدرجة بالسوية وهكذا في كل درجة لا يستحق النازل عنها شيئا حتى تنقطع الدرجة
ولا خلاف في علمنا في ذلك والله اعلم **مسئل** في وقف اهل قديم لم تعلم شروط واقفه من ترتيب
وتفضيل وصناتها ولم يعلم الا ان ما كانت تصنع قوامه الى هذا الوقف الى شخص بغيره عفيف
واخصر فيه ثم مات عفيف عن بنتين هما ام كلثوم وعائشة فتصرفتا فيه ثم ماتت ام كلثوم
عن ابنتين هما حافظ الدين وفخر الدين فتصرفتا في النصف الذي تصرفت فيه امها انصافا
وماتت عائشة عن ابن اسمعيل تركيا فتصرف في الذي تصرفت فيه امها عائشة ثم مات حافظ الدين
عن ابنتين هما محمد وابراهيم ومات فخر الدين عن ابنتين هما عفيف وعبد الله فتصرف هؤلاء
الاربعة في النصف ارباعا ثم مات عبد الله وترك اربع بنات غير ولد ولا ولد ولم يبق من نسل
عفيف الا اول سوي محمد وابراهيم وعفيف فكيف يقسم ريع هذا الوقف عليهم **اجاب** يصرف
نصيب عبد الله لاختيه شقيقة لكونه مقدما على ابني العم وهو الظاهر مما تقدم من الصرف للاقرب
للبيت فالاقرب ويصرف نصيب تركيا بموت لاعن ولد ولا ولد ولا بنات خالته عفيف وابراهيم

وتعد سوية لتساويهم في الدرجة وقرابهم من المتوفى قال في التاتارخانية الاوقاف التي تقدم امها
ومات اليهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها قوم فقال فريق هي وقف علينا ووقفها فلان لفريق
الرجل الذي ادعى الفريق الاخر الوقف من جهة هذه المسئلة على وجهين احدهما اذا كان الواقف
ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان لها رسوم في دواوين القضاة يعملون
عليها او لم يكن فاي فريق عينه الورثة فالقاضي يجعل الوقف له وان لم يكن للواقف ورثة القضاة
يعملون عليها فاذا تنازع فيها اهلها فانها تجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن
القضاة رسوم يعملون عليها فالقاضي يجعلها موقوفة فمن اثبت في ذلك حقا يقض له انتهى وهو
صحيح فيها اذا كان الوقف على الورثة واختلفوا فيه يقسم على ما كان في الورثة قبلهم وفعل الورثة في هذه
المسئلة تقديم الاقرب فالاقرب من الميت فيجوز في الوريثات كلها ذلك فافهم والله اعلم **مسئل** في نظر
وقف اهل يتصرف فيه بالنظر حسب ما شرط الواقف بتقرير القضاة الماضية واحكام السلاطين المتقدمة
مدة تزيد على عشرين سنة وتقسّم الغلة بينه وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين
عليه ان ليس من الورثة ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقامرة
هل تسمع دعواه مع ذكر ام لا تسمع **اجاب** لا تسمع مع ما ذكرنا من المنازعة في الاستحقاق فليس
لا في نفس الوقف المستثنى بالتمايم والنفي لا يحيط به الا علم الله تعالى والله اعلم **مسئل** في دعوى
مستحق في الوقف على مستحق فيه هل هي مسموعة ام غير مسموعة الجواب مصرح فيه بنقول الاصحاب
اجاب المصريح به ان الدعوى من الموقوف عليه لا تصح قال في البحر الدعوى من الموقوف عليه غير مسموعة
على الصحيح وبه يفتي كذا في جامع الفصولين قال في التاتارخانية ولو ادعى انسان في الوقف لا تسمع
الدعوى على ارباب الوقف وانما تسمع على القيم او على الواقف انتهى وفي فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن ابراهيم
الحائري واما الدعوى على المستحق فهي جائزة حيث كان واضعا يده لوضع يده نعم الدعوى من
المستحق قبل التجوز والحق ان الوقف اذا كان على معين تصح الدعوى منه انتهى لكن قال في جامع
الفصولين في هذه المسئلة ويفتي بانه لا يصح لان حقه اخذ الغلة لا التصرف في الوقف انتهى
وفيه ايضا ان مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى وفيه راسخ العدة
لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه ثم رخص لنواديرين رستم تسمع قال وبالاول يفتي انتهى فقد
علمت انه فيه روايتين وان الاصح عدم الصحة فما خالفه يحل على الرواية الثانية والله اعلم
مسئل فيما اذا كانت امرأة وضعت يدها على قدر استحقاق معين في الوقف معلوم وقدر
فيه مدة ثم ماتت المرأة المقومة عن ابن فوضع الابن يده على الحصة المرقومة مدة ثم
مات الابن المزبور عن اولاد فجاء رجل وادعى على ناظر الوقف المزبور ان المرأة المقومة جددت
لامه واثبت ذلك بالبينة لدى القاضي والآن يطالب ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف
من حين موت جدته لانه زاعما ان له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الا من حين ثبوت

ان المرأة جددت لامه ام لا **اجاب** نعم يستحق من حين موت جدته بلا شبهة وطلبه على من
تناوله لا على الناظر اذا الناظر دفع مالا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحق المدفوع اليه
فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعدي به عدم علمه المستحق وله مطالبته به شرعا مع عدم الضمان فانهم
والله اعلم **مسئل** فيما اذا وقف على اولاده لصلبه الموجودين يومئذ وهم محمد وعمر وعبد الرحمن
وعلى من سجدوا له تعالى من الاولاد الذكور والاناث ثم على اولاد الذكور ثم على اولاد الاناث
واولاد بينهم وبينه بينهم بطنا بعد بطن على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد انتقل
نصيبه اليه وان لم يكن له ولد ولا ولد ولد لعنه نصيبه اليه من هو مستحق الوقف هذه عبارة الوا
انحصر الوقف في عبد الرحمن بموت اخويه قبله لا عن عقب ومات عبد الرحمن عن ابن يقال له
عبد الله وعن ابني ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما انحصر في عبد الرحمن
لابنه ولا شيء لابني ابنه منه وكذا الحكم في بينهما مادامت طبقة تعلو عليهم من اولاد عبد الله
المستحقين له بالشرط للترتيب المذكور في الوقف لا **اجاب** بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر
فيه في ولده عبد الله بقوله من مات منهم عن ولد او ولد ولد انتقل نصيبه اليه ولا نصيب لابن
الذي مات في حياة والده حقيقة حتى ينتقل الى ولديه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها مجرد
غرض لم يساعده اللفظ فلا يحل النصيب في كلام الوقف على ما هو بالقوة فلا شيء لاولاد الابن
الذي مات في حياة والده ولا لاولاد اولادهم وان سفلوا ماداموا في الحب بطبقة ما تحجبهم
من المستحقين للانصبا بالفعل والحال هذه والله اعلم **مسئل** في رجل استجار ارضا وقفا
للبناء والغرس فيها فبنى بناءا تبليغ اضعاف قيمة الارض والمقرر لها اجرة المثل هل اذا مضت
مدة الاجارة او مات المستاجر عن ورثة وابي الموقوف عليه لا القلع يقلع ام يبقى باجر المثل
حيث لم يكن في ذلك ضرر رعاية لحاجب الوقف بدفع اجرة المثل ولحاجب المستاجر ورثته
بعدم اتلاف البناء خصوصا وقد ابتلى الناس بمثل ذلك كثيرا **اجاب** قال في البحر خرج
قوله فان مضت المدة قلحها يعني البناء والغرس وسلمها يعني الارض فارغة في القنينة
استجار ارضا وقفا وخرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستاجر ان يستبقها
باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك انتهى وبهذا
يعلم مسألة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص انتهى كلام البحر ومثله
في شرح التنوير المسمى بمخ الغفار وفي الحاوي الزاهدي بعد ذكر ما في القنينة راسخ الاسرار
لنجم الدين العلامة بخلاف ما اذا استجار ارضا ملكا ليس للمستاجر ان يستبقها كذلك
ان ابا المالك الا القلع بل يكلفه على ذلك الا اذا كانت قيمة الاخراس اكثر من قيمة الارض
فان الا يكلفه عليه بل يضمن المستاجر قيمة الارض للمالك فتكون الاخراس والارض للغارس
وفي العكس يضمن المالك قيمة الاخراس فتكون الارض والاستجار له وكذا الحكم في العارية انتهى

وانت على علم بان الاجارة تنتهي بمدة ولا يبق لها اثر اجماعا وبموت المستاجر تنفسح عقود
خلافا لما في الشافعي فلا يظهر اثر الانساح معه كما نص عليه القاضي خان بقوله قال مولانا رحمه الله تعالى
وينبغي ان لا يظهر اثر الانساح هنا الى اخره فالحكم في استبقائها باجر المثل في صورة الورثة
على ما نص عليه النصارى والزاهدون اولون دفع الضرر لاسيما فيما ابتلى الناس به كثيرا مع
رعاية جانب الوقف بدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت لا تخرج كالمثل
من ذلك ورعاية جانب مالكا البناء بعدم اضراره باتلافه بنائه ولعمري انه في
ظاهر مستقيم وقد اختلف من له قلب سليم والله اعلم **سئل** في ناظر وقف على ذرية محمد
بنى بيتا بماله لنفسه هل يكون البناء ملكا له فيورث عنه اذا مات ام لا وهل اذا ادى ناظر
الوقف حالا على الورثة او على بعضهم ان البناء المذكور بناه بانقضاء الوقف فيرجع
الى الوقف يقبل قوله بلا بينة ام لا وهل اذا اقام بينة من الذرية المستحقين قبل
ام لا **جواب** نعم يكون البناء له فيورث عنه ولا يقبل مجرد قوله الناظر بناء
من انقضاء الوقف بلا بينة واذا اقام بينة من الذرية المستحقين لا تقبل لان
الوصف الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا ينفك عنهم بخلاف فقهاء المدرسة والجار
ومن له ولد في مكتب الوقف فان الوصف فيهم ينفك واما مسئلة نقض البناء فلم يسمعها
وحكمه النقض لخص من ارض الوقف والله اعلم **سئل** في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على
اولاده وهم مصطفى وعمر وحسن وست انا وحسينه وعلى من يسجد له بعد ذلك من الاولاد
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم
للكم مثل حفظ الانثيين اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون الطبقة العليا منهم تجب
السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجة فاذا انقرضوا
باجمعهم عاد ذلك وقفا على اولاد البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل آخره لجهة برعها
مات الواقف عن اولاده المذكورين من بعده مصطفى وله اولاد ذكور واناث هل الاولاد
شي في الوقف مع وجود اولاد الواقف المذكورين ام لا شي لهم ما دام احد منهم موجودا
لا شي لاولاد اولاد الواقف ما دام واحد من اولاد الواقف ذكر كان وانما لترتيب الاغنى
بهم مؤكدا بقوله الطبقة العليا منهم تجب السفلى ولا ينافيه قوله على ان من مات عن غير ولد كما
لا يخفى وكذا الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المقيسون الحنفيون بغرض جواز
كذلك هذا وقد اختلف برهان الدين الطبراني الحنفى في مثله باستحقاق اولاد الميت مع
وجود من بقي من اولاد الواقف قال المفهوم القيد المسكوت عن تنميته بمعلومية الوقف
الكاتب عنه ولضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم انتهى ولا يخفى
ما في ذلك لما علم ان المفاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير ان استحقاق اولاد الميت هو

وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الاولاد لا يكون لمن في درجة
الموت ولا يلزم منه ان يكون لاولاده والاصل عدم الغفلة وضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية
الواقف ما بقي منهم احد لا يلزم منها استحقاق اولاد ولد الواقف مع اولاده لصلبه كما هو ظاهر
ثم راي شيخ الاسلام زكريا الشافعي الانصارى افترقا بما افترقت في واقعيتين وان لا يرجع
استحقاق الميت الى اولاده مع ما ذكر قال وان افترقا به اي برجع الاستحقاق لاولاد
الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى عملا بمفهوم الشرط اذ مفهومه ان الاستحقاق
عند وجود الاولاد لا يكون لمن في درجة الموت ولا يلزم منه ان يكون لاولاده بل
يرجع استحقاق الميت لاهله لا لشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع الوسط واخوه
اقرب الناس الى الواقف انتهى وقد اختلف مولانا الشيخ احمد شهاب الدين الرملي الانصارى
الشافعي بمثل ما افترقا به الشيخ ولي الدين العراقي والله اعلم **سئل** في رجل وقف وقفا على
نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه وهم عبد الرحمن وسليمان ورضوان وام
الاخوة وام الخير وعلى من يسجد له من الاولاد ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
ثم على نسلمهم وعقبهم يدخل في ذلك اولاد الظهور دون اولاد البطون المذكور مثل حفظ
الانثيين على ان من مات من الاباء عن ولد او ولد ولد انتقل نصيبه اليه ومن مات
عن غير ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه الى من في درجة وذوي طبقة تجب فروع الطبقة
العليا دايما منهم فروع الطبقة السفلى ويجب الاصل فرعه لا فرع غيره بحري الخالف في ذلك
ابوامامد موافقا فانقرضوا باجمعهم عاد وقفا على اقرب عصبات الواقف مرتبا على ما
سبق هذه عبارة الواقف مات عبد الرحمن في حال حياة ابيه الواقف عن ابن يدعى عبد الرحيم
ثم مات رضوان في حياة ابيه ايضا ولم يعقب ثم مات الواقف عن ابنه سليمان المذكور
وعن بنتيه ام لاهية وام الخير فهل يستحق عبد الرحيم المذكور اعلاه في ريع الوقف شيئا
مع سليمان واخيه ام لا **جواب** لا يستحق شيئا معهم وقد اختلف في نظيره بذلك
الشيخ زين بن نجيم والشيخنا امين الدين بن عبد العال وغيرهما لان والده
لا يستحق شيئا مع حياة والده حتى يصرف اليه لانه انما ينتقل اليه نصيب ابيه ولا
نصيب له وقت موته لموت قبل الاستحقاق والله اعلم **سئل** في واقف وقف وقفا على
نفسه ثم على ولديه محمد ومحمد ومن يسجد له من الاولاد المذكور والاناث المذكور مثل حفظ
الانثيين ثم على اولادهم ثم على اولاد الظهور دون البطون على ان من مات منهم عن ولد
او ولد ولد او اسفل منه انتقل نصيبه لولده او ولد ولده ونسله وعقبه على الشرط والترتيب
المشروعين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب نصيبه لمن يوجد
في طبقة من مستحق الوقف المزبور ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف اول شي منه

ونك ولد او ولد او اسفل من ذلك قلم في الاستحقاق مقام اصله واستحق ما كان
يستحق ان لو كان حيا ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن غور وقد المذكورين
مات غور عن ستة اولاد احمد وصالح وسعد الدين واصيل وعز ونعيم وعين اولاد
ابن يحيى المتوفى قبل ابيه خليل و ابراهيم والفي ثم مات محمد عن ذكر ثم مات سعد الدين
عن بنتين فاطمة ونور الهدى ثم مات فاطمة عن اختها نور الهدى ثم مات نور الهدى
عن اولاد عنها يحيى المذكورين وعن اعمامها وعماتها المذكورين هل ينتقل استحقاق نور الهدى
لاولاد عنها يحيى لكونهم في طبقته ام لا اعمامها وعماتها المذكورين **اجاب** هو لا هل
طبقته المستحقين لا للاعمام والعمات المذكورين لقوله من مات عن غير ولد الخ في
لمن يوجد طبقة من المستحقين فخرج الاعلى والادنى وغير المستحقين والله اعلم
في ارض وقف بقرية تغلب عليها متغلب وغرس فيها اشجارا واشترى شجرة ومات المتغلب
فوضع اهل القرية يدهم على الاشجار هل للمتكلم على الوقف الدعوى عليهم واثبتت الادوى
للووقف ونزعها من يدهم ويلزمهم اجرة مثلها مدة المتغلب في تركته فتوخذ منها ومدة
الفلاحين فتوخذ منهم وهل تبقى الاشجار ام تعلق **اجاب** نعم للمتكلم على الوقف الدعوى على
المتغلب بوضع يده على ارض الوقف واقامتها لبرهان عليه ورفع يده عن الارض
ومطالبة باجرة المثل مدة وضع يده عليها بالغة ما بلغت وقلع الاشجار الموضوعة بغير
حق ماله يضر ذلك الارض فان ضره فهو المضيق لماله وافتى بعض علماءنا بتكليفها للوقف باقل
القيمتين منزوعا وغير منزوع وهذا الذي ينبغي التعويل عليه وفي جامع الفصولين ولو
اصطغر على ان يجعل للوقف ثمن هو اقل القيمتين منزوعا ومبين فيه صح والله اعلم
في ارض وقف غرس فيها المتولي عليه باغراسا لنفسه ثم ملكه لزوجه مالهها عليه واجرها الارض
ليست لها حق بقاء الغراس فيها ومات المتولي وهكذا غالب الشجر ثم ماتت الزوجة وطأت
ذرع ابنها الارض بغير ان المتولي على الارض زاعما ان امه لها حق الزرع وانها حق بالاشجار
من غيرها لما بها من الشجر فهل زعمه صحيح ام غير صحيح واذا قلتم صحيح هل تكلف المرأة وابنها
الى قلع الزرع وما بقي من الاشجار ولا تملك ان تمنع الارض عن المتولي بسبب ما بقي لها من الشجر
ام لا **اجاب** يجب قلع الشجر والزرع وسليم الارض للمتولي فارغته عنها اذا ابتداء الفعل
وقع ظلما وهو واجب الاعدام الا التفرير قال عليه الصلوة والسلام ليس لعرق ظالم حق
وعلى تقدير ان يكون اصل الغرس وضع بحق فيموت المستاجر تبطل الاجارة ويجب رد
الارض الى ما كانت له وهذا اذا لم يضر القلع بالارض فان ضره فله المتولي ان يملكه بثمن متفق
لجهة الوقف والله اعلم **سئل** في غراس وضع في ارض وقف بدون اجر المثل واستمر مدة سنين
عديدة وباعه واضعه لآخر وفي خلا له ارض قراع للوقف يزرع المشتري بها بقولا وينتفع

بها هل يلزمه اجر المثل في القراع والمشغول بالغراس ام لا **اجاب** صرح علماءنا بان
القيم لو اجر الموقوف بدون اجر المثل قدر ما لا يتغلب فيه حتى لم يجز فقبضه المستاجر
وانتفع به لزمه اجر المثل بالفا ما بلغ على ما اختاره المتأخرون والفتوى عليه وسواء
في ذلك القراع والمشغول بالغراس اذ منافع المخصوصة مضمونة على ما افتى به علماءنا والمتأخرون
صيانة للمال الوقف وان امتنع من اجرة المثل يكلف له قلع غراسه وسليم الارض للمتولي خالية عن
غراسه ان لم يضر الوقف فان اضره فهو المضيق لماله فليترخص له خلاصه مع ادائه اجرة المثل
لان مشغول بغراسه وعلى ما عليه الفتوى يجب القضاء والافتاء فعلى المفتي ان يفتي به وعلى
القاضي ان يقضي به والله اعلم **سئل** فيما اذا وقف بعض الورثة حصته في دار ليس للمتوفي
تركة غيرها وعليه زوجة المستغرق لها هل يصح وقفه ام لا **اجاب** لا يصح لان استغراق
التركة بالدين يمنع الوارث عن الملك لها والوقف لا ينفذ الا في الملك ولا ملك له والحال هذه والله
اعلم **سئل** في واقف وقف عقارا على نفسه ثم من بعده على اولاده محمد وعلى وموت وابي الخير
ثم من بعده كل منعه على اولاده ثم على اولادهم ثم ثم الذكور دون الاناث ثم على جهة بر لا تنقطع
مات الواقف عن الاربعة بنين المذكورين ثم مات ابو الخير عن ولده نور الدين ومات محمد
عن ابنيه حسن وكريم الدين ومات علي عن ابنيه خليل وحسين ومات محمد عن ابنيه طه وعن ابن
ابن عوض مات ابو له في حياة ابنيه ثم مات طه عن ابن اخيه عوض ثم مات عوض لاهن ولد ومات
كريم الدين عن غير ولد ومات خليل بن علي بن الواقف عن ابنيه الثلاثة شمس الدين ومحيي الدين
وعلى ومات حسين اخو خليل عن ابنيه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه غفر الدين مات ابو له
في حياة ابنيه ومات محمد هذا عن ابنيه مصطفى وحسين فالوجود الآن ما عين فكيف
يقسم الآن الوقف **اجاب** يقسم الآن ريع الوقف على من سيدكر فيصيب نور الدين ابن
ابن الخير الربع ويصيب حسن بن موسى الثمن ويصيب شمس الدين وعلى ومحيي الدين ابنا خليل
الثمن ويصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين الثمن ولا شئ للخز الدين ابن ابن حسين لموت ابنيه في حياة
جده ومصطفى حسين ابني محمد بن حسين حصته ابوها وهي نصف الثمن وما عدا ذلك وهو ثلاثة
اثنان منقطع وحكم المنقطع مختلف فيه واصح الاقوال فيه ان يصرق الاقرب الناس الى الواقف
واستدلوا له بان الصدقة على الاقارب افضل لانها صدقة وصله واقربهم هنالك الواقف
نور الدين بن ابني الخير ابن الواقف حسن بن موسى بن الواقف فهذا اصح ما قيل والله اعلم
سئل في متولي وقف ولاه السلطان تولية ذلك الوقف من ابتداء ما تيسر السنة التي جعلها
واذن له ان يتصرف في جميع ما يتحصل لجهة الوقف في تلك السنة ويصرف في المصارف الواقعة
بها فاستقر عند رعايا الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة المشروط ما يتحصل منه لتقريب
ذلك الوقف وكان صرف من ماله باذن الشرع الشريف زيتا في تنوير ذلك المسجد ليجمع بنظيره

على ما استقر عند الرعايا من الزيت المترتب للوقف المشروط بالتنوير وكتب في حاسبة الوقف
لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور ايرادا ومصرفا في الوقف المذكور وعين مقدار الله
من الزيت نظير الزيت الذي صرفه في تنوير المسجد وبقى الزيت المتول في عند الرعايا بمصر
دفتر الحاسبة ثم بعد ذلك غل المتول المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا فقبض المتول المذكور
المنسوب للزيت المذكور من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف التي في مودة فعرض المعزول امره
على السلطان فبرز امره بتخليص الزيت المذكور ودفعه للمتول المعزول نظير ما صرفه
في التنوير ان كان عند الرعايا يؤخذ منهم وان كان قبضه المتول الجديد وصرفه في مودة
في الوقف وتبين الآن ان المتول الجديد قبضه وصرفه في مصارف الوقف في مودة فهل
حيث نص السلطان ان كل متول يقبض ما السنة ويصرفه في مصارف سنة وتصرف المتول
المعزول باذن السلطان وقاضي الشرع الزيت من ماله في التنوير ليرجع بنظيره وجعل الله
عند الحاسبة الزيت الذي عند الرعايا له نظير ما صرفه من الزيت وكتب في دفتر الحاسبة
ليس المتول الجديد قبضه وصرفه في مصارف سنة لانه ما مور يقبض ما يتحصل في سنة
ومنوع عن قبض ما يتحصل في سنة غيره بامر السلطان وهل اذا قبض المتول الجديد
المذكور وصرفه في مصارف الواقعة في مودة وجعل ايرادا ومصرفا في دفتره يكون للمول
العقيق الرجوع بنظيره على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف ام لا **اجاب** هذا
السؤال يتوقف جوابه على اشياء تقدمت وهو ان التولية على الوقف هل تخصص بالزمان
ام لا والثاني اذا صرف المتول باذن القاضي ليرجع هل له ان يرجع ام لا الثالث هل
للزيت من جملة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة لها باذن القاضي ام لا الرابع هل
للمتول ان يصرف ريع سنة في سنة اخرى ام لا والجواب عن الاول انه يخصص
بلا ريب كساير الولايات من القضا والامارة وغيرها وهذا بخلاف بين العلماء والوجوه
عن الثاني انه يرجع قال البرازية قيم الوقف اشترى شيئا لمونة المسجد بلا اذن الحاكم
بماله لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره انه لا رجوع له مطلقا الا باذن القاضي سواء
كان انفق ليرجع او لا سواء رفع الى القاضي او لا سواء برهن على ذلك ولا انتهى في
الذخيرة نقل المسئلة قيا ما واستحسننا وجعل الاستحسان الجواز باذن القاضي
والعمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث ان الامام
انه من جملة مصالح المسجد والجواب عن الرابع انه لا يجوز صرف ريع سنة في سنة الا
اذا شرطه الواقف او نص عليه السلطان في تولية صريح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحليم
في فتاواه فاذا اقرر ذلك علم انه ليس للمتول الجديد تناول ما هو متحصل في سنة العقيق
لمنع السلطان له من تناوله ويضمن لتعديده بالاختلاف ليس له اخذه ويضمن الدافع

له ايضا

له ايضا والمتول العقيق بالحيا في تضمين اربها شاء لوجود التعدي من كل منها كما هو
ظاهر والله اعلم **مسئل** في كرم مشتمل على غن وبعض من التين وارضه وقف سيدنا
الحليل عليه وعلى نبينا وعلى ساير الانبياء افضل الصلوة واتم السلام من الملك الحليل
تذوا ولله الا يروي بالشراء ثم ادعى رجل هو احد المستحقين على ذي اليد باذ وقف جدّه
هل تسمع دعواه ام لا **اجاب** الفتوى على انه لا تسمع الدعوى من المتوقف عليه قال في جامع
الفصولين رامن الدعة لا تسمع الدعوى من المتوقف عليه ثم رمن النوادر ابن رمن مسمع قال
وبالا وليني وقال قبله رامن الفتاوى رشيد الدين مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة
الوقف وانما يملك المتول ولو كان الوقف على رجل معين قبل يجوز ان يكون هو المتول
بغير اطلاق القاضي اذ الحق لا يعود ويغنى بانه لا يصح لان حقه اخذ الغلة لا الفرق
في الوقف فغيره روايتان والاصح انه لا تسمع دعواه بغير اذن القاضي هذا ودعواه ان الكرم
وقف جدّه لا تصح اذ الكرم اسم للارض والشجر في عرف بلادنا وفي اللغة ايضا يطلق الكرم
على الارض المنقاة كما صرح به في القاموس فان اريد به الشجر فوقف الشجر على جهة غير جهة
الارض مختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الارض لم يجز هو الصحيح
لان منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالارض والتبعية بحكم الاتصال
وان اريد كل من الارض والشجر فبطلانه بوجه التصور وان اريد الارض فبطلانه بطلان
اوله وايضا ما صرح به لخصاصه لو ادعى رجل على اخوان هذه الارض التي في يده وقراها
زيد بن عمرو علينا وذو اليد يحجج الوقف ويقول هي ملك واقام المدعي بينه ان ازيد او قراها
عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت البينة انها كانت في يده يوم وقفه لان الانسان
قد ينفق ماله لا يملكه وقد تكون في يده بعقد اجارة او اعارة ونحو ذلك وفي مسئلتنا ادعى
انه وقف جدّه وقد ينفق ماله لا يملكه فلا تصح الدعوى به ولا الشهادته **مسئل**
في ارض موقوفة على مصالح حرم سيدنا الحليل عليه السلام لم يمس بها رجل غراسا ثم وقفه
على نفسه ثم ولد له ولد وعلم من سيحدث له ثم وثم بجميع حقوقه وطرقه وجدره وما يعرف به
وينسب اليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه شامل للارض والغراس ام لا **اجاب** الحقوق
الشرب والمسيل والطرق جمع طريق وهو معلوم فكيف يصح للواقف وقفها على نفسه وهو وقف
الحليل عليه الصلوة والسلام فلا يصح الوقف منه على هذه الكيفية لا سيما وقد قال القاضي خان
لوقال وقف على نفسه ثم على فلان او على فلان ثم على نفسه لا يصح انتهى فتدبرم بقول محمد الذي
هو اقرب الى الواقعة الا ان اثار وصرح في شرح الجمع ان اكثر فقهاء الامصار اخذوا بقول محمد
والله اعلم **مسئل** في رجل استاجر من المتول على اوقاف الحرمين الشريفين جميع حرات وقف
الحرمين بغرة والقدس الشريفين ولد والرملة وبابلس بيوت الوقف دكاكينه وحماماته

وبسبب تنبيهه والخصص التي له في الجواهر المذكورة والمزاوي المعلوم ذلك سنة سبع مائة
قرش تحل في رجب شادطا عليه انه ان زاد عليك احد وقيل الزيادة يرفع لك من يزيد
عليك دينك الذي لك على الوقف سابقا وهو كذا عدد سمي وان معلوم الوظائف المترتب
على جهات الوقف في النواحي المذكورة او الجماعة معلومين بموجب الدفاتر يرفع لهم خارجا
عن الاجرة المعينة من مال وصلى حاله لا غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزمه
بالشرط الذي شرط المتولي عليه ام لا يلزمه ولم الرجوع على المتولي او على المدفع لهم ام لا ولا
اجاب لا يلزمه ما التزمه اذا الاجارة المذكورة مع الا التزام المذكور فيها فاسد بلا
ولاشك والواجب في الاجارة المذكورة اذا اباشرها المستاجر اجر المثل وشرط الدفع خارجا
فاسد وقد شرط الدفع لا تمام المنفعة بالمستحق والمسمى قد بطل بوجوب اجرة المثل فلم يبق للمستاجر
المذكور غرضه بالاقتصار على المسمى وقد بطل والشئ اذا بطل بطل ما في ضمنه اذا بطل الا
ما تفرج عليه فيرجع به على المتولي لانه دفع باذنه وامره له المشروط عليه فكان من جملة الاجرة
بالشرط والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة المثل لا المسمى واذا اختلفا اعني المجر
والمستاجر فيها فالقول قول المستاجر لا ذكارة الزايد والله اعلم **سئل** في رجل يري ان يقد
نصف داره على نفسه وزوجه مدة حياتهما ثم من بعدهما على ولدهما الذكر وولد ولده على
اذا قضى بجوانزه يصح وينفذ ام لا **اجاب** نعم وقف المشاع اذا قضى القاض بجوانزه جاز
وارتفع به الخلاف وسواء فيه قضاء الخفي وقضاء الشافعي والمالك والحنبلي لان قضاء
في فصل بغيره وصحوا بان للقاضي الخفي المقلدان يحكم بصحة وقف المشاع لا خلاف
الترجيح في ذلك والمسئلة فيها قولنا مستحان فيجوز القضاء والافتاء باحدهما وينفذ
القضاء بذلك والله اعلم **سئل** في مسجد احتاج الى العمارة ولناظره معلوم شرط
الواقف هل يصرف له اجرة عماله المباشرة لها ام لا وهل يحق ما شرط له الواقف في
وقفه عمل او لم يعمل **اجاب** لا ريب ولا شبهة ان الناظر حيث شرط له الواقف استحقاقا
كان من جملة الموقوف عليهم قال الكمال بن الهمام فاذا قطعوا قطع الا ان يعمل فباخذ
قدرا جرة وان لم يعمل لا ياخذ شيئا انتهى وفي البحر بعد نقل كلام الكمال وظاهره ان
عمل من المستحقين من العمارة ياخذ قدرا جرة لكن اذا كان مالا يمكن تركه على البصريين
كالامام والخطيب ولا راي المعلوم بالشرط من العمارة فعلى هذا اذا عمل المباشرون
ومن العمارة يعطيان بقدر اجرة عملها فقط واما ما ليس في قطعه ضربين فان كان
شياء اصلا من العمارة قال في الاشباه والنظائر وما هو من معنى الامام المسجد والمد
للمدرسة الناظر انتهى فالحاصل ان العلماء رحمهم الله تعالى قد موافقوا العمارة على العمل حيث كان الاعمال
لغيرها يعطونها وان فعلوا ما هو خلاف الشرع ضمن لكونه فعلا خلاف الشرع الذي هو

في هذا الجواب مشروع والله اعلم **سئل** في مدرسة لها خلوة متعده هل المتكلم عليها
ان يسد باب خلوة من خلوة بها التي بداخلها ويفتح لها بابا الى سكة غير نافذة بغير
رضا اهل السكة ام لا لانه من تفسير معالمها **اجاب** ليس للمتكلم ذلك لانه من تفسير معالم
الوقف وقد افق بعض العلماء بعدم جواز فتح شباك التبريد في جدار الجامع الا وهو
اذ لا يصلح للجامع فيه فكيف يفتح باب الى السكة غير نافذة بغير رضا اهلها هذا الاقبال
به والله اعلم **سئل** في الرجل الصالح للنظر على وقف تام من هو هل صرح به علما الخفية
ام لا **اجاب** نعم صرح به علما الخفية رحمه الله تعالى فقد صرح في البحر فقلنا عن فتح القدير بقوله
الصالح للنظر من لم يسأل الولاية الموقوف وليس فيه فسق يعرف قال وصرح بما يخرج به الناظر
ما اذا ظهر به فسق كشر به الخمر ونحوه انتهى وفي الاسعاف لا يولى الامين قادر بنفسه
او بناء لان الولاية مفيدة بشرط النظم وليس من النظر قوليت الخاف لان يحل بالمقصود
وكذا قوليت العاجل لان المقصود لا يحصل به ولا تشترط الحرية والاسلام للصحة قال
في البحر والذي في الحكم كالعبد وغزاه له الاسعاف ولا شبهة ان قوله ما يخرج به الناظر اذا ظهر
بفسق كشر به الخمر خاص بالمسلم الذي يترك وما يدين الحديث الشريف تركهم وما يدعون
والله اعلم **سئل** من وشق بما صورته بالحرف اذا وقف رجل في صحة وسلامة وطواعية و
اختياره ما هو جاز في ملكه كروما على مساجد وغيرها وكتب بذلك وقف مشاهد بصحة
الوقف وصحة الواقف وحسن اختياره وسلم الواقف حاله كجيرة الموقوف عليها وتضمن المتولي
بالوقف على مقتضى شرط الواقف ومضى على الوقف المرقوم مدة تزيد على سنتين واستفاض الوقف
شجرة والواقف المرقوم ورثة واستاجرت الورثة كروم الوقف الذي وقفها مورثهم من
المتولي والان تدعى الورثة المزبورون ان مورثهم وقف هذا الوقف فمرض وموت واقامت
على ذلك بنية حكم الحاكم بابطال الوقف والغائه ونفاذه من الثلث لكونه في مرض الموت فهل
يكون الوقف صحيحا لمضى المدة المذكورة وللإستفاضة والشهرة في ذلك ويكون اجارة
الورثة ككروم الوقف تصديقا منهم على وقف مورثهم ام لا **اجاب** حيث اقرت الورثة
بالوقف او استاجرت من المتولي الموقوف لجبرته لا تصح منهم بعده دعواهم للتناقص
واذا تعارضت البيتان بينة كونه في الصحة وبينه كونه في المرض قدمت بينة الصحة صرح
به غير ما واحد من علمائنا وفي جامع الفصولين الاقدام على الاشتراء والاستيها ب
والاستبداء والاستيجار اقرارا بانه لا ملك له فيه باتفاق الروايات حتى يرهن المدعي
عليه ان المدعي فعل معه شيئا من ذلك تنفذ دعوى المدعي والورثة هنا مدعون ومثلي
الوقف هو المدعي عليه ولا يخفى ما في السؤال من الخشوع وتشويش العبارة كذكر الشهرة والاستفاضة
والقطع في يده بقوله وقف في صحته وسلامته وطواعية واختياره الى غير ذلك من العبارات

وكان يكف في ذلك رجل وقف محدودا على جهة بر وسلم المتونة واستاجر الورثة منه
ثم ادعوا ان كان في مرض الموت هل تسمع دعواهم لا والجواب لا تسمع لان اقدارهم
على الاستجارة اقرارا بان لا ملك لهم فيه لكنا كتبنا عليه لوروه من مسافة بعيدة اجابة
للسائل ورعاية الحامل والله اعلم **سئل** فيما اذا باع احد مستحق الوقف الا على المحكوم
الثابت الذي جعل آخره للمجد المجدي على مشرفة افضل الصلاة والسلام يصح بيعه لا
ولو مكث في يد مشتريه مدة طويلة **اجاب** لا يصح بيعه ويرد الى الوقف وتجب اجرة المثل
كما هو المفتى به صيانة الوقف فان الفتوى على وجوب اجرة المثل باي طريق سكن الوقف
والله اعلم **سئل** في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في الخوازيق
وغيرها هل يصير حقا لا زما لصاحب الخلو ويجوز بيع سكنه وشراؤه واذا حكم
به حكم شرعي يمنع على غيره من حكاهم الشرع الشريف نقضه **اجاب** ذكر في الاشياء
والنظائر في القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه اذ في كثير باعتبارها قالت
فعله اعتباره ينبغي ان يفتح بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلو الخوازيق
لازم ويصير الخلو في الحانوت حقا له فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها
لغيره ولو كانت رقفا وقد وقع بخوانيت الخلوون بالغورية ان السلطان الغوري
لما بناها سكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا اخذه منهم وكتب ذلك بكنوز الوقف
انتهى وقد صنف محمد بن عبد بن بلا الخلف في جواز الخلو رسالة مستقلة واستدل باشياء اوضحها
في الدلالة ما نقله عن واقعات الضريري بقوله وفي واقعات الضريري رجل في يده دكان قناب
فرفع المتونة اسرلا القاض فامر القاض بفتح واجارته ففعل المتونة ذلك ثم حضر الغائب فبواها
بدكانه وان كان له خلو فهو الحق بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن
في دكانه وان شاء اجاز الاجارة ورجع بخلوه على المستاجر ويؤثر المستاجر باء ذلك ان في
به والا يوم بالخروج من الدكان بتسليم الدكان اليه انتهى كلام صاحب واقعات الضريري قال
صاحب مخ الغفار بعد نقله لما قال في رسالته والمثله نقلها شيخنا في قواعد لكن
عبارة واقعات الضريري ربما تدل على المدعى والله اعلم هذا وقد صرح علما ونايانا
الكردار حق القرار وهو ان يحدث الزارع والمستاجر في الارض بناء او غرسا او كسبا بالزراعة
باذن الواقف او باذن الناظر فتبقى في يده وفي البحر ومنع الغفار نقله عن القينة وهي
في الحاد الزاهد ايضا استاجر ارضا وقفا وغرس فيها اوبن ثم مضت مدة الاجارة
فلما استجر ان يستبقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا القاع
ليس لهم ذلك انتهى قال في البحر ومنع الغفار وبهذا نعلم مسئلة الارض المحكمرة هي منقولة
ايضا في اوقاف الخصاص انتهى وصورة ما في اوقاف الخصاص حانوت اصله وقف وعارته

لرجل

لرجل وهو لا يرضى ان يستاجر ارضه باجر المثل قالوا ان كانت العارة بحيث لو رفعت يستاجر
الاصل بالكثر ما يستاجر صاحب البناء كلف رفعه ويوجب من غيره والا يترك في يده بذلك
الاجازة وقد ذكر في الثانية مسئلة بيع كني الحانوت في مواضع متعددة وذكرها في جامع
الفصولين في الفصل السادس عشر نقلا عن الذخيرة ونص عليها في الفتاوى الكبرى والاختلاف
والبازية واغلب كتب الفتاوى وهي شري دكان وقف وفي بعض النسخ شري سكني في دكان
وقف فقال المتونة ما اذنت له بالسكن فامر بالرفع فلو شراه بشرط القرار يرجع على بايعه
والا فلا يرجع عليه بمثله ولا ينقصانه انتهى وفي جامع الفصولين والقينة والاختلاف وغيرهما
بن المستاجر او غرس في ارض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار له الاستبقاء
باجر المثل انتهى اقول ليس الغرض بايراد هذه الخلل القطع بالحكم بل يقع اليقين بارتفاع الغلاء
بالحكم حيث استوفى شرائطه باجتماع الاطراف البيت التي هي الاركان في كل حادث كان وهي
المنظورة في هذا البيت اطراف كل قضية حكينة ست يلوح بعدها التحقيق حكمه وحكمه بقره
تكمولهم عليه وحكم وطريق فاذا انصب الحكم بعد استيفاء شرائطه لصحة ولزومه من مالك يراه
اخره صح ولزم وارتفع الخلاف كما في مثله علم لانه لم يكن مخالفا للكتاب ولا للسنة المشهورة
ولا الاجماع خصوصا فيما للناس اليه ضرورة لا سيما في الحافل والمدون المشهورة كصر ومدينة
الملك فانهم يتعاطونه ولهم نفع كلي ويضرهم نقضه واعداه فلزم ما يفعله تكثر الاوقاف
الاتري الى ما فعله الغوري باخذه من كل تاجر قدرا معلوما بحسن الاختيار منهم
وكتبه في مكتوب الوقف فهو دائر معه اينما دار بحيث لو اراد ان يخليه لتاجر اخر يرفع
له ذلك المقدار ومما بلغني ان بعض الملوك عمر مثل ذلك باموال التجار ولم يصفى عليه
من ماله الدرهم والدينار بل قاز بقرية الوقف وفاز بالمنفعة التجار وكان صلى الله عليه وسلم
يجب تخفيفه عن امته والدين يسر ولا مفسدة في ذلك في الدين ولا عادية على الموحدين
والله اعلم **سئل** من طر بليل الشام **سئل** في وقف على شرط واقفه ان يكون على نفسه
مدة حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه وهم فلان وفلان وعلى من يحدثة الله تعالى
له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم كذلك على اولاد اولاد اولادهم ثم
على اولاد اولاد اولادهم مثل ذلك ثم على انسا لهم واعقابهم وان سفلوا بطنا بعد بطن
الطينة العليا منهم ثم على الطينة السفلى على ان من توت منهم عن ولد وولد وولد وولد وولد
او عقب عادم ما كان جاريا عليه من ذلك ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله وعقبه بينهم
على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير ولده ولا ولد وولد
ولا نسل ولا عقب عادم ما كان جاريا على المتونة من ذلك لانه من هو معه في رتبة وذوي طينة

Copyright

iversity

من اهل الوقف يقوم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب ويستوي فيه الاخ الشقيق والاخ لابر
فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف مات
رجل من اهل الوقف واستحقه وهو في الدرجة الخامسة عن غير ولد ولا ولد ولا
نسل ولا عقب بل ترك ابن خالة له وهو معه في درجة وترك ايضا اولاد خال لأمه
وهو في درجة ايضا لكن فيهم من اصله موجود يستحق في الوقف بغير تلك الدرجة فلمن
يعود نصيب ذلك الميراث واستحقاقه من المذكورين فهل ينفر ابن خالته وجده في ذلك
الاستحقاق او يشترك هو واولاد اولاد خالته في على الفريضة الشرعية او ينفر اولاد اولاد
خالته في دون ابن خالته وهل اذا استحق اولاد اولاد خالته في ذلك يدخل فيهم ابوه مؤثرا
وهو مستحق في الوقف المذكور او لا يدخل وهل تجب بابيه او لا تجب وهل سمي من اهل
الوقف او لا سمي وما المراد بقول الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجة وذوي طبقة
من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب وما المراد بقول الواقف ايضا فان لم
يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف افيد والمناجاة
وابسطوه وافصحوا لنا وبينوا لنا الدرجة ما تكون والطبقة والنسل والعقب والقرب
والبعد كثراته فوايدكم ونفع في مدتكم ونفع المسلمين بعلومكم شفو الجواب في قوله
ايضا حايث لان هذه المسئلة موقوفة على قولكم احسن الله مقبلكم ومثوكم وجعل
في اعلا الفردوس ممركم وما واكم **اجاب** اعلم ان شرط الواقف كنص الشارع وقد نص الواقف
ان يمات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا على المتوفى
الى من هو في درجة وذوي طبقة من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب فوجب
مراعات ما شرط وهي في نصيب المتوفى المذكور الى من هو الاقرب اليه وفي درجة وهو
ابن خالته حيث كان من اهل الوقف لا اولاد ولا اولاد خالته الذين هم ابعد
قربة وان اتحدوا معه درجة لان قرب القرابة ادعى الى غرض الواقف في الصرف بسببه وقد
نص عليه بقوله يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب وذلك صريح في اعتبار القرابة التي
الراجحة الى الشفقة ومزيد الرحمة بذلك المال بلا اشكال مع استواء الدرجة فكان اوقف لغرض
المعتبر عند العلماء حتى صرحوا بان يصح تخصيصا فظهر بما تقرر ان اولاد اولاد خال لأمه
لا يستحقون مع ابن خالته شيئا في نصيبه واما تسمية من لم يتناول شيئا من اهل
الوقف في اية كاستخرج به السيوطي واختاره في الاشياء والنظائر ومنع قول القائل
بعدم جواز وقوله في السؤال ما المراد بقول الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجة
وذوي طبقة من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب انه يستحق بالشرط ولا
يمنع ما هو له عما صار بعده له بموت من كان يستحقه لوجود سبب الاستحقاق بالشرط

الذي شرطه الواقف والمراد بقوله فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب
الموجودين اليه من اهل الوقف انه لو لم يوجد من يستحق من اهل درجة يصرف لاقرب الموجودين
من اهل الوقف له وتقدم شرطه واما الطبقة فمن الجماعة والدرجة في معناها هنا قال
في الغوب درج السلم رتبة الواحدة درجة واستعين للموقوف عليهم والنسل والعقب
بمعنا والقرب والبعد احدهما خلا في الاخر قال في المغرب قريخلاني بعد وقال فيه وقيل
القرب في المكان والقربة في المنزلة والقرابة والقرب في الرحم والله اعلم **مسئل** من بيت
القدس في رجل وقف على نفسه ثم على ولده زيد ثم على اولاده واولاد اولادهم ونسل على
الفريضة الشرعية الطبقة العليا تجب السفلى وشرط النظر لنفسه ثم لا يرشد فالارشد من الموقوف
عليهم فهل النظر لا يرشد من الطبقة للحاجة للمستحقين الآن ام مطلقا وكل من وجد من
الطبقتين موقوف عليه **اجاب** النظر لا يرشد مطلقا وان لم يدخل في الاستحقاق بالكلية فهو
بصدوان يصير اليه قال في الاشياء والنظائر وما ذكره السبكي في ما قيل قبل استحقاقه خلا في
الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صرح بكلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي
مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه بصدوان يصير اليه انتهى قول
والسبكي في موضع آخر ان اولاد الاولاد موقوف عليهم في حياة الاولاد بمعنى ان الوقف شامل
لهم ومقتضى الصرف اليهم وله شرط اذا وجد عمل المتقضى عليه وهذا اقرب الى قواعد اللغة والفق
والله اعلم **مسئل** فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه شروطا ومن جملة شروطه ان من مات
من اولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا
شرعا على من هو في درجة وذوي طبقة يقدم في ذلك الاقرب اليه المتوفى ومات
واحدة من اولاد اولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب ولها اولاد
عم وابن اخت من ابها من اهل الوقف فهل ينتقل نصيبها لابن اختها لكونه اقرب اليها
ام لا **اجاب** ينتقل نصيبها لابن اختها من ابها الذي هو من اهل الوقف حيث كان
الوقف على الاولاد ثم على اولاد الاولاد ثم وثم على من مات منهم عن ولد او ولد ولد
او اسفل منه فنصيبه ومن مات منهم لاهن ولد لا عاد ذلك على من هو في درجة
وذوي طبقة يقدم في ذلك الاقرب اليه المتوفى ومات من هذه الصورة تقع كثيرا
في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ قوله عاد ذلك على من هو في درجة يقتضي اعتبار الدرجة
مطلقا سواء كان من غير ام لا وقوله الاقرب الاقرب الى المتوفى يقتضي عدم اعتبارها
وصرفها الى الاقرب اليه وان كان انزل درجة لكن راينا قوله الاقرب الاقرب الى المتوفى
مناظر من قوله يصرف على من كان في درجة فيفسخ او نقول بتقييد الدرجة بالفخذ ولا
يكون ناسخا اعمالا للكلام بها امكن هذا وقد ذكر في ان صاحب الواقعة يطلب نقلا في السئلة

ولا يقتصر على الجواب وان كان معللا لشدة في خصم فنقترت عن المسئلة فرائد السبل
وحدة معك قال في مثلها فاذا تعارض هذان الامران وتعارض معنى الاقربية مع معنى
تقف المسئلة ولا نجد مرجحا فاشكلت المسئلة علينا فخرجنا الى المعنى فرائدنا ان
الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد الواقفين ولا مقاصد اصل العرف ما لم يقصد الاقرب
الى الواقف وهم هنا لم يقصد الاقرب الى الواقف فلذلك ترجح عندنا استحقات هذا الاقرب
الى المتوفى والله اعلم لكنه قد وقع حكم لذي الدرجة مبني على شهادة انه هو المستحق فحكم القاضي
بموجب ذلك من غير ان يحيط علمه بما ذكرناه وانا متوقف في صحة هذا الحكم فان الشهادة
على ما اراه ليست بصحيحة وايضا شهادة الشهود بالاستحقاق في قبولها نظر لان حكمهم في
وهم انما تقبل شهادتهم بالا سباب نشرها عنهم بانه في الدرجة صحيحة والاستحقاق ليس لهم
حكم القاضي بموجب ما شهدوا به عندي فيه نظر لكونه لم يتامل اطراف الواقعة حتى يظهر له
الصواب فيها وعندي في نقضه ايضا نظر لاجل الاحتمال وقرب المأخذ وانه لو نظر في ذلك
وخالف ما قلناه وحكم بخلافه عن علم وترجيح كنت اقول ان حكمه صحيح يستغنى نقضه
فهذا الذي عندي في هذه المسئلة ادى في هذه الوقائع لاجل الحكم ايضاحا الى ان
ينقض الحكم له ويرجعوا الى ما قلناه وبنته لمثل ذلك في غيره من الاوقاف فان مثله
يتبع كثيرا في كتب الاوقاف ولا يثبت الناس له بل يكتفون بما حصل في اول وهلة من ان من
مات انتقل نصيبه الى ولده ولا ينظرون الى قوله ثم الى ولد ولده ونسله وانا ايضا ما كنت انظر
في ذلك الا في هذه الايام وهذه الامور بحسب ما يقدره الله في القلب والله اعلم انتهى كلامه اقول
والمرجع بكتبنا متونا وشروحا وفتاوى انه لا يدخل في اسم القرابة الا ذوالرحم الحرم عندنا
حينئذ رحمه الله تعالى فلا يدخل ابن عم في قوله الاقرب الا اقرب الى المتوفى لانه رحم غير محرم وابن الاخت
رحم عم فيدخل فيه ويصرف اليه بصريح كلام الواقف والله اعلم **مسئلة** في خربة نصفي واقف لادب
والنصف الآخر ملك لاهل قطية صاحب الملك قسم حصته في جهة وتميز الملك من الوقف ليعرف وينفع
به كيف شاء وكما شاء فامتنع الناظر على النصف الموقوف عن القسمة ولبه التميز المذكور فهل القسمة
ان يجبر الناظر على القسمة وعلى تميز الملك من الوقف لينتفع صاحب الملك بملكه كيف شاء وكما شاء
ام لا **اجاب** نعم يجبر على القسمة لتمييز الملك من الوقف فينتفع كل بما يخصه وقد صرح بالمسئلة
في كثير من الكتب والله اعلم **مسئلة** فيما اذا بنى نزيل مسجدا وسبيلاد ووقف على مصالحه الا انه
لها اراضي بها غراس زيتون مع الزيتون المذكور وشرط النظر لشخص مخصوص فنقر السلطان
كاتبنا لضبط غلاته وبوابا للمسجد لشدة احتياج المسجد الى ذلك وعين الكرام معلوما في
سنة فعمل بقرار السلطان حيث راي المصلحة تعينت في ذلك ولو لم ينص الواقف على
بخصوصه ويجل للبعين له تناول ما عين له وان امتنع الناظر من دفعه اجبر عليه **اجاب**

نعم يعمل بقرار السلطان ويجبر الناظر على صرفه من غلة الوقف ولو لم ينص الواقف على تخصيصه
وطالة هذه والله اعلم **مسئلة** في وقف صورة انشاء الواقف وقصد هذا منجزا على ولده الطفل
المذمومين وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور خاصة ثم على اولادهم ثم على اولادهم
اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على انسابهم المذكور على ان من مات منهم ومن اولادهم
وانسابهم من ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الى ولده او الاسفل منه وعلى ان من مات من
اولادهم واولاد اولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولا نسل عاد نصيبه الى من هو في درجته
يقدم منهم الاقرب فالاقرب وعلى من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسابهم قبل
استحقاقه لشيء من هذا الوقف وترك ولد او اسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا
فاذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا على الموجود من اولاد الاناث ثم من اولادهم
على النظم والترتيب فاذا انقرض الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقفا على سباط
للخيل ثم ان حدث للواقف ولد اسمه محمد ثم مات اخوه حسن المذكور عن غير وجه في جميع
الوقف ثم مات عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمد ثم مات محمد عن ابن اسمه محمد
فنصف في الوقف مدة حكم قول الواقف المتقدم ثم على اولادهم الذكور وبخوله في ذكوره النسل
ثم ناظر وقف الخليل الان ادعى على محمد بان الوقف الى جهة وقف الخليل محتج بان اياه محمد
اخا حسن بن الواقف لم يدخل في الوقف لان الضمير في قول الواقف على ولده الطفل حسن وعلى
من سيحدث له من الاولاد يرجع الى حسن لانه اقرب الى الواقف فحكم القاضي برفع يده محمد
وتسليمه الى ناظر وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل متقدمة على من يحدث
لواقف من الاولاد ام يتعين ارجاءه لواقف القرين الدالة على ذلك فتكون جهة وقف
الخليل متاخرة عن جميع من ينسب الى الواقف واذا قلتم يتعين رجوعه الى الواقف
ودخول ولده محمد فهل يتمتع بدخول محمد بن ابن بنته ام يدخل ويستحق بالجهتين المذكورتين
وينقض حكم القاضي المتقدم **اجاب** قد اجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي
بقوله الضمير في قول الواقف وعلى من سيحدث له راجع الى الواقف لا الى ولده حسن ولا يتوهم رجوعه
الى حسن احد من له نوع المام بمسائل الفقه وحيث حدث محمد بن الواقف بعد صدور الوقفية
بان لم يكن سابق الحدوث على ابنه حسن صارا الاستحقاق الآن خاصا بمحمد بن محمود متدما على
جهة سباط الخليل والا فهو مقدم عليه وقد استفتي في هذه الحادثة بما هو مختلف الموضوع في السؤال
فاختلف الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم معارضة الافتاء فيه بين المشايخ وينظر من له الامر
في حقيقة الحدوث والتبقي بين محمد بن الواقف وبين ابنه حسن فان كان محمد سابقا فالحق
في الاستحقاق الآن لسباط الخليل وان كان حسن سابقا على محمد في الوجود فالحق بمحمد بن محمود
متدما على سباط الخليل عليه السلام انتهى واقول ما ارجاه الضمير الى الواقف فيما لا يشك وفيهم فيه

Copyri

iversity

اذ هو الاقرب الى غرض الوقف مع صلاحية اللفظ له وقوة تقرر في مشروط الواقفين انه اذا كان
لفظا محتملا ان يجب تعيين احد احتماليه بالغرض واذا رجعنا الضمير الحسن لمزجهم بان
ولد الواقف لصلبه واستحقاق اولاد اولاد اولاد بناته وفيه غاية البعد ولا شك في كونه
اقرب مذكور لما ذكر من المخطوط وهذا غاية ظهوره غنى عن الاستدلال له واذا كان حكم
القاضي مبنيا على ذلك يجب نقضه لكونه على خلاف الصواب اما اذا كان مبنيا على وجوده
ان الوقف فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذ الوقف على من سيحدث ومحدث لم يحدث بعد الوقف فلم
يقنا وله لفظ الواقف هذا وقول المجيب في جوابه وان كان حسن سابقا في الوجود فالحق
لمحدثين محذور مستدرك عليه من حيث انه اناط الحكم بسابقة له في الوجود وليس كذلك
اذ لو فرضنا سابقا بيقينه حسن عليه في الوجود غير انه كان ان الوقف موجود وليس له حق لما قلنا
انه لم يقنا وله لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف على حسن وعلى
من سيحدث فليتنبه لذلك وفلت وما رمت ذمما للمجيب وانما خشيت اقتضاها فاف
بحرم وكيف واحكام الشريعة واجب صيانتها عن كل مصل مذموم والله اعلم **سؤال**
في اخوين وقفاد اراشتركة بينهما وكتب ماصورة انشاء الواقفان المذكوران وقفهما
هذا على انفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على اولادهما الذكور والاناث منهم على حكم الفريضة
الشريعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون الاناث وجعلنا بعد
النراض اهل الوقف باسرها ذلك وقفا على مصالح المسجد الفلاني بمدينة نابلس وسجل حكم
به مات الواقفين عن ولد ذكر ثم مات الولد الذكر عن عمه الواقف الثاني وعن اولادهم
فهذه حصة الواقف الميت تصرف لاهيه او اولاد اخيه او للمسجد او الى الفقراء **اجاب**
لا تصرف الى الاخ لعدم اشتراط صرف حصة اخيه له بعد موته ولا اولاده ولا الى المسجد
لانه مشروط بعد النراض اهل الوقف فتعين صرفه الى الفقراء وقد رفع شيخنا السراج الحافظ
سوال صورة ما قول سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام في اخوين شقيقين لهما غدا
سوية بينهما وقفاه على انفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على اولادهما الذكور والاناث
بينهم على حكم الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون
اولاد الاناث كذلك ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على نسلهم وعقبهم كذلك فاذا انقضوا
ولا عقب عاد وقفاه على مصالح مسجد عينة الواقفان ثم مات احد الاخوين الشقيقين
ولده وعن اخيه الواقف فهل يستحق الولد في حياة عمه من الوقف المذكور شيئا ام لا ثم
اذا مات الولد ايضا ولم يكن له عقب ولا نسل هل يعود وقفاه كما عتياه المسجد المذكور
او يستحق الوقف المذكور جميعه شقيق الواقف احد الواقفين لكون انهما وقفاه على انفسهما مدة

حياتها

حياتها ثم من بعدهما على ما شرطاه فاجاب المصريح به ان الشخص لو وقف وقفه وقال وقفت
على ولدي هذين فاذا انقضوا فهو على اولادهما الخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقضوا
احد الوالدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الآخر يورث الفقراء فاذا
مات الاولاد انصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده الى آخر ما ذكره اقول والسؤال عن مسأله هذا
الآن قول الواقف وقفت على ولدي هذين ثم من بعدهما على اولادهما بمنزلة قول الواقفين
وقفتا على انفسنا ثم من بعدهما على اولادنا هذا ما ظهر والله اعلم انتهى كلام شيخنا في علم
انه مادام شقيق الواقف الذي هو واحد الواقفين فالنصف مصراف للفقراء والنصف له فاذا
مات يصرف جميع الوقف لا ولاده لعدم المانع حينئذ واقول قد عرض على هذا السؤال من نحو
سنتين واطلعت على اجوبة فيه لمشايع متعددين وكل واحد منهم شيئا فاجاب على
قدور ما قرئهم والتجده ما ذكر فانه المتبادر والاقرب الى غرض الواقفين كما يظهر بالتأمل
ثم ظهر لي بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور على المصريح به لانه وقف واحد
بخلاف السؤال عنه فانه وقف اثنين في مسئلتنا فيعبر عن واقف واحد لا يخصه على اولاده
وقفا مستقلا لا مشاركة له مع الآخر فيستحق المسجد والله اعلم **سؤال** في سلطان
جعل جزءا من المصالح مسجد وانه بعده سلطان آخر وجعلها الى ايمته وخطباءه هل
يتبع ما امر به شرعا وليس لغيرهم من ارباب الشعائر مضايقتهم في ذلك لكون الامر
في ذلك للسلطان نصره الله تعالى والحكم **اجاب** نعم للسلطان ان يخص به من شاء
بعد وجوبه وصلة الاستحقاق اذ ذلك مفوض اليه والخيار له في المنع والاعطاء والحالة هذه
والله اعلم **سؤال** من الشيخ ابراهيم الخياري المدني في وقف معين باسم خطباء المسجد
البنو ائمة وحال الوقف كان للخطباء والائمة نحو خمسة مثلا فنعين السلطان خطباء
وائمة آخرين غير الائمة واشركهم معهم في المباشرة في الخطابة والامامة فهل يدخلون في الوقف ويشتركون
في الغلة ام لا **اجاب** حيث لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عددا مخصوصا بل اطلق وقال على
خطباء المسجد النبوي وائمة يدخل من اتصف بهذا الوصف من حيث بتولية السلطان كما يدل
على كلام الناصح وعبارته لو قال وقفت على ولدي زيد وهم فلان وفلان وعد خمسة لم يدخل فيه
سائر اولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفى الدخول بالتعيين والعدد المنتهين في واقعة
الحال وفي اوقاف هلا رقت ارايت ان كان له يوم وقف الموقف مولى وحديث له بعد ذلك مولى
قال بالغلة لهم جميعا والله اعلم **سؤال** في وقف موصوثة وقف على نفسه ثم على اولاده ومن
يحدث له المذكور مثل حظ الانثيين ثم على اولادهم ثم وشم على ان من مات عن ولدا اسفل منه عاد نصيب
له ومن مات لا عن ولدا اسفل منه عاد نصيب لمن في درجة يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف
ومن مات منهم قبل استحقاقه شيء منه وترك ولدا اسفل منه استحق ما كان يستحقه

لو كان حيوات الواقف والخصر وقفه في اثنين له فاقسمه مناصفة ثم مات كل منهما
 اولاد واولاد اولاد والخصر الوقف ستة اولاد ذكور واثلاث من نسلها متساويين
 في الدرجة فمات واحد من الستة عن اخ شقيق واخوين لاب وابن خالة من ذرية الواقف
 وابن عمه كذلك فهل يكون نصيبه مقسوما بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجة واحدة
 وفي القرب الى الواقف سواء غير انهم يختلفون في قوة القرابة للمتوفى ويختص بالاخ
 الشقيق دون البقية **اجاب** نصيب يكون مقسوما على الخمسة المذكورين للذكر مثل
 حظ الانثيين لكونهم في القرب الى الواقف سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها الا
 نظر لها مع قول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ولم يقل الى الميت فقد اعتبر
 الواقف الاقربية اليه لا القوة وهذا مما لا يشك فيه وقد تقرر عند العلماء تأخير القوة
 عن القرب وان كان ضعيفا وجه الاستحقاق في الوقف واحدة وقد شرط الواقف تقديم
 الاقرب ولم يقدم فيه ذاهبين على ذن جهة في شرط وهذا واضح جدا لا يحتاج فيه الى زيادة
 ايضاح ولا اطنا ب والله اعلم **سئل** في ناظر وقف غزل عن بعد جمع الغلات وقبض المتحصل
 ووضعها في اماكن معلومات فطلب منه الناظر حالا ان يسلم ما جعه من ذلك ليعرفه فيما
 شرط الواقف من الجهات والمصارف فابى قائلا ان ذلك كله في لافى ملتزم به وقد وفيت
 المصارف من ماله فالغلات حق هل يكون ذلك دفعا شرعيا يمنع المتولى حالا عن التعرض له
 ام لا يكون ويطلب بتسليم جميع ذلك لكونه حق الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله اذا يصح
 الا الالتزام **اجاب** لا يكون قوله هذا دفعا شرعيا ولا امرا شرعيا بل خطبا جليا وشيئا
 فريعا عن الشرع اجنبيا اذ لا قاييل من فقهاء الاسلام بصحة الالتزام في اوقاف الانام
 لانك ما اعتبرته كان باطلا وكيف **سئل** قومت كان مائلا فان قدرته ببيعها فبيعها
 او المجهول وان قدرته اجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان المعدومة الاثنية فيما
 يؤل وهي في الموجودة لا تجوز فكيف يستاجر منها ما يجوز وان اعتبرته واحدا لما
 سيفرق ومقتبسا لما سيقبض فالهبة في مال الوقف لا تجوز ولو بعوض كهبة الاب مال وولد
 الصغير مع تخلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان اعتبرته ذلك صدقة منه على الوقف
 وتصدق عليه به فهو اخرى بالبطلان لما سبق ولما انه يؤدي الى ابطال العمل بشرط الذي
 هو كفض الشارح وبقية الاعتبارات بديهية التصورات فالحق الجمع على حقيقته
 والحكم المتفق على شرعية الحكم للمنوط حالا باخذ الغلات وقبض المتحصلات ليعرفها
 فيما شرط واقفها وان امتنع المعزول تؤخذ منه قهرها وترفع يده عنها جبر كما
 هو العمل المأمور به لا سيما في اموال الاوقاف التي نص على وجوب صيانتها والاعتناء
 بشأنها اكابر الاسلاف والله اعلم **سئل** في رجل وقف دارا على اولاده ثم على اولادهم

ثم وشم وجعل اخره لجهة بر لا تنقطع صل تكون وقفا عليهم سيكونها ويستغلونها
 اولهم السكنى والاستغلال وهل اذا سكنها احدهم لبقيةهم مطالبة باجرة المثل **اجاب**
 في عند الاطلاق للاستغلال كل ليس لهم سكنها ففي فتح القدير وليس للموقوف عليهم
 الدار سكنها بل لهم الاستغلال كما ان ليس للموقوف عليهم السكنى الاستغلال وصرح
 في البحر بوجوب اجرة المثل للشريك اذا سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز
 والحاصل ان الواقف اذا اطلق او عين الاستغلال كان للاستغلال وان قيد بالسكنى
 قيد بها وان صرح بها كان للسكنى والاستغلال جريا على كون شرط الواقف
 كنص الشارع فمن له الاستغلال فقط لاحق له في السكنى ومن له السكنى لاحق له في الاستغلال
 واذا سكن الشريك بالغلبة وجب عليه اجر المثل مطلقا سواء كان الدار للسكنى او للاستغلال
 وان سكن في دار السكنى والشريك الاخر لم يسكن للضيقة لا يستحق لنصيب اجرة لان المتضيقة
 ليس له الا السكنى ولو كان له جنب لاخر وليس له طلب اجرة لحصته وهو محل كلام للضاف
 بان لا اجرة على الساكن يعني للذي امتنع عن السكنى للضيقة او لغيره حيث لم يمنع الشريك
 عنها فتدبر ذلك وافهم فقد اختلط على البعض كلامهم في هذا المحل فلم يعلم والله اعلم **سئل**
 في دار موقوفة على اولاد الواقف الاربعة وسماهم سكنوا واسكانا ثم من بعد كل منهم على
 اولاده ثم وشم ثم على جهة بر لا تنقطع هل اذا سكنها احد الموقوف عليهم بماله من حق
 السكنى الشروط له بهذا الشرط يستحق عليه الباقي اجرة ام لا يستحقون **اجاب**
 لا يستحق الباقيون عليه اجرة اذا سكنها بماله من الحق المشروط له بنصف الواقف الذي هو في وجوه
 العمل كنص الشارع قال في البحر ناقل عن فتح القدير ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى
 ان يكرهها ولو زادت على قدر حاجته سكنها نعم له الاعادة لا غير ولو اكثر اولاد الواقف
 وولد ولده ونسله حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الا سكنها تقسط على عددهم
 ولو كانوا ذكورا واثنا ان كان فيها حجر ومقاصير كان للذكر ان يسكنوا نساءهم
 معهم وللنساء ان يسكنوا ازواجهن معهم وان لم يكن فيها حجر لا يستقيم ان تقسم بينهم ولا
 تقع فيها ما يراه انما سكنها من جعل الواقف له ذلك لا غيرهم ومن هنا يعرف ان
 لو سكن بعضهم فلم يجد الاخر موضعاً يكفيه لا يستوجب الاخر اجرة حصته على
 الساكنين بل ان احب ان يتقدم معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة او زوج ان كان
 لاحد من ذلك فعل ولا تترك للضيقة وخرج او جالسوا معا كل في بقعة في جنب الاخر
 والاصل المذكور في الشرح والفروع في اوقاف النصفان ولم يخالف احد في ذلك وكيف
 يخالف وقد نقلوا اجماعهم على الاصل المذكور انهم واشترطوا الاسكان لا يجزئ احقاق
 الاجرة على من سكن منهم لانه قد استوفى حقه المشروط له وهو السكنى فلم يكن غاصبا

لنا نفع الوقف حتى نقول بوجوب الاجرة عليه على قول من قال بوجوب الاجرة على غاصب الوقف
فتنبه لذلك وادع علم **سئل** في دار موقوفة على جهة شرط الواقف السكن فيها **لا** امرتين مدة
حياتها فسكنت احدهما وطلبت الاخرى السكن فلم تمتنعها وابت الا للمهاياة والقسمين
باب آخر فهل للثانية ان تجبر اخيرا على القسم وفتح باب آخر او على المهاياة ام ليس لها ذلك
حيث ان الواقف شرط السكن لهما والحل قابل السكنها معا من غير قسمية حيث لم يوافق
الثانية على القسم ولا على المهاياة وهل اذا كان الواقف شرط السكن للامرتين بهذا
مدة حياتهما هل لهما ان يسكنوا ازاوجهما معا من غير رضه المستحقين في الوقف ام لا
وهل اذا تراضيا على القسم وفتح باب آخر للدار الموقوفة هل لهما ذلك من غير رضه المستحقين
ام لا اجاب ليس للثانية ان تجبر اخيرا على القسم ولا على المهاياة ولكل منهما ان تسكن زوجها
معا وتمتنع القسم وان تراضيا على الوجه المذكور وقد صرح بالسئلة صاحب البحر
نقل عن فتح القدير في كتاب الوقف في قوله ولا يقسم وان وقف على اولاده والله اعلم **سئل**
في احد الشركاء في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف بدون اذن البقية هل يجب لهم على الاخر
ام لا اجاب نعم تجب عليه قال في البحر نقلا عن القنية احد الشريكين اذا استعمل الوقف
بالغلبة بدون اذن الآخر فعليه اجر حصته الشريك سواء كانت وقفا على سكنها او موقوفة
للاستغلال والله اعلم **سئل** في وقف صورة انشاء الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على بناء
عمرة وزاهدة وشمية وانسية يعنيهن بالسوية شارطا السكن لهن عند حاجتهن اليها
الوقوف الزاهدة وشمية وانسية فتغلب زوجا زاهدة وشمية على دارين من دار
الوقف وسكن بهما مع زوجتيهما مع الغنية عنها وانسية قاصرة لازوج لها نحو احد
عشرة سنة فلما تزوجت انسية سكن زوجها بها كذلك في دار من دار الوقف ايضا
والدور متفاوتة فما الحكم الشرعي في ذلك بسطوا لنا الجواب جازين في الثواب **اجاب** اعلم
اولا ان من المقرر في المذهب ان من له سكن دار ليس له ايجارها واخذ غلتها الا
بتنصيص من الواقف ومن له ايجار دار واخذ غلتها ليس له سكنها الا بتنصيص
من الواقف وحيث قصر الواقف السكن على حالة الحاجة ليس لهن عند عدمها السكن
انما لهن الاستغلال فقط فاذا سكن مع عدمها فاجرة المثل لتلك الدور واجبة لهن
على ازاوجهن لاعيلهن لما تقررانها على المتبوع لا على التابع كما قرر في الغصبة فالحق
الناظر منهم ويصرفها على العمارة ان كانت هناك عمارة والا يوزعها عليهن فان قلت
ما فائدة الاخذ منهن والرد عليهن قلت كانت الدور متفاوتة اعتبرت كل دار على
حدة في اجرة مثلها لاجل الشركة الحاصلة في الوقف فاحص غير الساكن يؤخذ من الساكن
في دفع له قال في البحر نقلا عن القنية احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون

اذن الآخر فعليه اجر حصته الشريك سواء كانت وقفا على سكنها او موقوفة للاستغلال
انتهى وهذا صريح في ان السكن بالغلبة مع الحاجة بدون اذن الشريك موجبة لاجرة المثل
لحصته الشريك وقد علم الجواب مما قررناه على كلامنا السابق فتأمل ذلك واعتنه فقل من حرر
الجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه والله اعلم **سئل** في منزل وقف على ذرية شخص
سكنه احد الموقوف عليهم بالغلبة فصار يدفع عنه مغارم سلطانية كالعواض ونحوها
بغير اذن شريكه طلب منه اجرة المثل لخصته فاقى وتعلل بوضع المغارم هل يجب عليه اجر المثل
خصته ام لا وهل تعلل بمقبول **لا اجاب** عليه اجرة حصته الشريك سواء كان وقفا على السكن
او موقوفة للاستغلال كما صرح به في البحر نقلا عن القنية وليس للسكن ان يتعلل بما ذكر اذا لا
يلزم شريكه المذكور شيء مما دفع من المغارم حيث لم ياذن له بالدفع ليرجع عليه حصته منها
كما انه ليس للذي لم يسكن ان يقول للآخر ان اسكن بقدر ما سكنت لان المهاياة انما
تكون بعد الخصومة والله اعلم **سئل** في ثلث عقار موقوفة لمستأجرة فيه عمارة زادت
بسببها اجرة مثله وقضى عليه باجرة المثل لفساد الاجارة او نحو ذلك هل يقضى عليه
بها حالة كونه عامرا بجارة او حالة كونه خاليا عنها **اجاب** يقضى عليه باجرة المثل حالة
كونه خاليا عن عمارة التي هي ملكه اذا لا يجب على الانسان اجرة ملكه اذا انتفع به والله اعلم
سئل في رجل وقف وقفا وجعل له متوليا وجعل آخر ناظرا يعني مشرفا عليه هل يجوز
ان يجمع رجل واحد بين الوظيفتين بحيث يكون متوليا وناظرا ام لا يجوز الجواب
منقولاً مصرحاً مستنبطاً موضعاً **اجاب** لا يجوز ان يجمع الوظيفتان في رجل واحد
لا على ما ذكره الناطقي ولا على ما ذكره الامام ابو بكر محمد بن الفضل والذي ورد عنهما
ما ذكره في الثانية في باب الوصي فيما يكون قبولاً للوصية من قوله رجل اوصى له رجل وجعل
غيره مشرفاً عليه ذكر الناطقي انها وصيان كانه قال جعلتكما وصيين فلا ينفرد
احدهما بالانفراد بل لا ينفرد به احد الوصيين وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي
اولاً بامساك المال ولا يكون المشرف وصياً واشركوه مشرفاً انه لا يجوز تصرف الوصي
الا بعلمه انتهى فهذا صريح في عدم جواز اجتماع الوظيفتين في واحد لانه يلزم على ما ذكر
الناطقي انفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على رأي اثنين ونظرهما تصرفاً ولم يرض بواحد
واقفاً على ما ذكر ابو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف الوصي بلا علم مشرف عليه وانت على علم
بان الوقف يستقي من الوصية وان مسائله تنزع منه وهذا ظاهر لا غبار عليه ويظهر
للقنية باذني امالة نظر اليه والله اعلم **سئل** في وقف له ناظر ومتولي هل يجوز لاحدهما
ان يتصرف في الوقف بغير علم الآخر **لا اجاب** لا يجوز لاحدهما ان يتصرف بغير
علم الآخر بل ولا يجوز له ان ينفرد بالتصرف كما هو صريح كلامنا في غير ما مصنف

والقيم والمتون والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به فروعه المتعاقبة عليها تلك الامور
يفهم ذلك من كان من اهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمل اسم الفقهاء وانه اعلم **سئل**
فيما هو الواقع في الديار الشامية من الاوقاف المعروفة بالاوقاف المصرية من ان السلطان
ينصب ناظر عام عليها والاوقاف التي بالقدر منها ناظر خاص منصوب من قبل السلطان
ايضا هل للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنسوب عن التصرف فيما يسوغ له شرعا ام لا
واذا عزل السلطان المتولي العام ونصب غيره ينعزل بذلك المتولي الخاص بيت المقدس
ام لا **اجاب** ليس للناظر العام رفع يد الناظر الخاص عن التصرف المستفاد من نصب
السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة اقوى كما هو المقرر عند اهل العلم واصحاب القضاء
والفتوى ولا ينعزل الناظر الخاص بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية منها مستقلة
بنفسها على الوجه التام ولا تلازم بينها بوجه من الوجوه ومثله لا ينعزل نائب المستيب
بعزله فكشف القناع عن هذه بل هذه بالاولوية اولى باتفاق اهل الاستحسان والوجه
والامر فيها عن زيادة التبين والله تعالى الموفق والمعين وهو اعلم العالمين **سئل**
في رجل بيده وظيفة امامة على مسجد يوم اوقات الصلوات الخمس في كل يوم بعثا في وقت
تناول جميع المعلوم من قيم الوقف والحال انه قد كان ام في بعض الاوقات دون بعض
فهل لا يستحق المعلوم الا بمقدار ما بارشه والباقي يرجع عليه به ويكون موفرا للجهة الوقف
ام كيف الحال **اجاب** الذي تحصل من كلام البحران مقتضى كلام الخصاف انه لا يستحق الا بمقدار
ما بارش به صرح ابن وهبان في المسافر للحج او صلة الرحم حيث قال لا ينعزل ولا يستحق
المعلوم مدة سفره مع انها فرضان عليه وان مقتضى كلام صاحب القنية وهو امام
يتروك الامامة لزيارة اقربائه في الرسايق اسبوعا او نحوه او المصيبة او لاستراحة
لا باس به ومثله عفو في العادة والشرع انه يستحق اذا كان كذلك للعرف وانت على علم
ان كلام الخصاف لا يصادم كلام صاحب القنية وقد نص في انفع الوسائل ان مقتضى
كلام الخصاف هو الفقه اقول ويؤيده ايضا نصهم على جواز الاجارة في هذه الطاعات
فكان شبه الاجارة قويا فيها والله اعلم **سئل** في كاتب وقف بارش الكتابة مدة ثم عزل
في اثناء السنة هل يبسط معلومه المقرر له على الكتابة فيستحق بقدر ما عمل شرعا ام لا
اجاب نعم يستحق بحسب مدته التي عمل فيها لكون معلومه في مقابلة عمل الكتابة فاذا
عمل نصف السنة استحق نصف المعلوم واذا عمل ثلثها استحق ثلث المعلوم وهكذا حتى
لوعمل يوما واحدا استحق بحسبه وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلومه في مقابلة
العزل وقد صرح بذلك الطرطوسي في انفع الوسائل ونص على ان المعلوم يبسط على المدرس
والفقيه وصاحب وظيفة مما وقد نقل في الاشباه وقرره وقال في انفع الوسائل انه

الاشبه بالفقه والاعدل لمعللا بانه في مقابلة العمل فيقسم بقدره وهو ظاهر في الكتاب
لان الكتابة عمل بالتردد والله اعلم **سئل** فيما اذا مات المدرس بعد تمام سنة مدرسا
هل يستحق ما هو المشروط في وظيفة التدريس ام لا **اجاب** نعم يستحق المشروط بعلمه ما صرح
في انفع الوسائل وتبعه في الاشباه والنظائر قال في انفع الوسائل بعد نقول رمزها
صاحب القنية فمدة الفروع التي ذكرها صاحب القنية فيما هو صريح وذلك ان المدرس الامام
والمؤذن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج الغلة وما ذاك الا لان لهذه الوظائف شوية الاجارة
وذلك لان المدرس يتردد الى مكان معين ويقراء ويفيد الطلبة ويهوي ثواب قرابة
الى الواقع وكذلك الفقيه والامام وهذا كله ليس بواجب عليه فلو كان الدور الذي يتناول
من الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة وقال في الاشباه فاذا مات المدرس
في اثناء السنة مثلا قبل مجي الغلة وقبل ظهورها وقد بارش مدة ثم مات او عزل ينبغي
ان ينظر وقت قسم الغلة الى مدة مباشرته الى مباشرة من جاء بعده ويبسط المعلوم
على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل ويعطى بحسب مدته ولا
يعتبر في حقه زمان مجي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفتقر للحاكم
بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة مما وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل كما
حرره الطرطوسي في انفع الوسائل والله اعلم **سئل** في مدرس بمدرسة مات والمدرسة
صرة معلومة وارادة في كل سنة لمدرستها وقد كان يدرس فيها مدة سنين لكن الصرة المزبورة
لم ترد في سنة من سنين ثم وفي السلطان مدرسا بها فاتت الصرة بعد سنة من موت المدرس
المذكور ولا تتنازع ورثة الميت مع المدرس حالا فهل يحكم بالصرة الواردة في زمان المجي
لورثة الميت او يحكم بها للمدرس حالا واذا حكم بها لورثة الميت فهل الحكم المزبور باطل
لخالفة للشرع الشريف ام لا **اجاب** يحكم بها للمدرس حالا لان الاصل صرف ربع كل سنة
لمستحقين فيها وقد وردت في مدته فلا تتعداه وقد شهد بذلك اصول كثيرة وفروع منها
الحادث ايضا في اقرب اوقاته ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن الشيخ سراج
الدين الخاوري في فتاواه انه لا يصرف ربع سنة في سنة قبلها خصوصا اذا ضاقت عن
السنة التي لم تصرف للمتوفى والصرة بمنزلة قطعا فتعينت للسنة التي وردت فيها بلا
شبهة واذا حكم بها للمدرس حالا لا يجوز مخالفة الشرع بترك المحقق لاجل الموهوم
اذ هي سنة محقق والحالة هذه واحتمال كونها عينت لسنة المتوفى موهوم وهذا ظاهر
والله اعلم **سئل** في امام عزل ومات في اثناء السنة هل يستحق بقدر ما عمل ام لا **اجاب**
نعم يستحق بحسبه كما حرره في انفع الوسائل والله اعلم **سئل** في كرم موقوف على اولاد الواقف
مات ولدهم بعد خروج زهوه وصيرورته حصر ما اهل حصته ميراث غلة لم ينزل اليه الوقف بعده

اجاب هي ميراث عنه لان المراد بطلوع الغلة او خروجها او مجزئها في كلامهم صيرورتها
ذات قيمة كما صرح به النفع الوسائل ولا شك ان الحصر لم قيمة وقدره جوابا بان اذ مات بعد
خروج الغلة فخصه ميراث عنه بل صرح كلامه في النفع الوسائل انه ميراث ولو لم يبد
صلاحه قال بعد كلام كثير فعلى هذا يحل كلام هلال يوم تجي الغلة وتاتي الغلة على ظهور
الزراع من الارض والزهون الفصون لان قيمة في الجملة كما قالوا في جواز بيع ما لم يبد
وصلاحه انتهى والله اعلم **سئل** في رجل سافر لعذر فاستناب عنه نائب في وظيفة امامة
وظايرة مقررين عليه بتقرير شرعي وجعل للنائب عنه اجرة معينة لمباشرة عنه فبأثر
مدة اشهر وسعي النائب في اخذ الوظيفة عن فوجها له بانها الذي هو غير مطابق
المواقع وبانها شاغرتان فهل تخرج الوظيفة عن المنوب عنه بذلك ام لا يخرج
عنه وان كان النائب تناول شيئا من الوقف يؤخذ منه ولا يستحق الا الاجرة التي جعلت
له مدة مباشرة ام لا **اجاب** لا يخرج الوظيفة عن المنوب عنه بذلك اذ لا تكون الوظيفة
شاغرة والحال كذلك واعطاء السلطان على ما انها فكان وجوده شرطا للصحة فتفقد
بفقدته كما قالوا في السؤال انه معاد في الجواب اقتضاء ولا ارباب في ذلك وكذا لا يخرج
منزعة به وموضحة لتفاصيله وشعبه فاذا انقرر ذلك مع تقر صحة الاستنباط كما
بيناه في افتاء سابق فانتا وله النائب من ناظر الوقف من معلوم للجهتين يجب
استرداده اذ لا حق له في جهة الوقف وانما له الاجرة المشروطة التي شرطها له المنيب
حيث وفي العمل المشروط عليه ويرجع عليه بما تناوله فان من اعطى شيئا على ان حق
ثابت له فببين خلافه يسترد منه لظهور بطلان يده بالوضع عليه والحال هذه
والله اعلم **سئل** هل للقاضي اقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره المنسوب من جهة
السلطان او القاضي خفية ضياع غلة الوقف **اجاب** نعم تصح اقامته له ويسوغ له
التصرف المفوض اليه من قبل قاضي الشرع ولا خلاف في ذلك لاحد من العلماء قال
في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب اقام القاضي مقامه رجلا الى ان يقدم فاذا
قدم ترد اليه انتهى ومثله في مختصر الناصح لوقفي هلال والخصاف وهذا في منصوب الوقف
فيا لك بمنسوب غيره وكيف لا تصح وقد تعين النظر فيه وصرحوا بان يجب الافتاء
والقضاء بكل ما هو نافع للوقف فاذا علمت صحة اقامته مقامه علمت جواز جميع القربات
السائغة للناظر لمقام مقامه له والله اعلم **سئل** في محدودات موقوفات على الرقعة
الشرفية بفسطين استمرت والناظر عليها غائب عنها بدمشق هل لقاضي الشرع الشرفي
بالمقدس المنيف ان ينصب باجرة مباشرة المرتبة ببعض غلاتها المصلحة للوقف ونفع
ضرره ان لم يحل بالمرومة ام لا **اجاب** نعم لقاضي الشرع ذلك ما فيه من المصلحة

منع علما ونايان للقاضي ان يستاجر فراشا للمسجد بلا تقرب لمصلحة وصرحوا
بجواز الاستدانة على الوقف للتعديل اذ التعديل من اهم مصالح الوقف فقد صرحوا بان
الناظر اذ اصرف للمستحقين مع الحاجة الى التعديل فانه يضمن اذ لا حق لهم في الغلة زمن
التعديل بل لا حق لهم زمن الاحتياج اليه عمرا ولا وهذا مما لا توقف فيه فاذن القاضي
بالتعديل في مستغفات الوقف واصلاح الاراض صحيحة نافذة رضى المتولي او غضب باجرة
المثل وما قاربها بجمع عليه والله اعلم **سئل** في رجل وقف جارية على مصالح المسجد
الغلاة في مرض موته فاخذها المتولي بعد موته وباعها بالغبن الفاحش فهل يجوز
وقفها وبيعها ام لا **اجاب** وقفها غير صحيح على الاصح المفتي به فلوارث الواقف
انزعها من يدهم شريها ومشتريها يرجع بثمنها على المتولي بل الذي باعه ما لم يكن
حكمه بحاكم شرعي يرى وقفها مستوفيا لشرائط الحكم لا ارتفاع الخلاف بحكمة في محل اجتهاد
والله اعلم **سئل** في اربعة اخوة وقفوا عقارا مشتركا بينهم فانشاء كل واحد ريعه
على نفسه ثم على اولاده المذكور ثم على المذكور من اولاد اولاده المذكور ثم على المذكور من اولاد
اولاد اولاده كذلك ثم على نسله وان سفل لا دخل فيه للاناث الا ان تكون فقيرة وزوجا
فقيرا فلها نصف مال الذكر فلو مات ابوها ولا ذكر له او اخوتها عن غير ولد اخوت
مال والدها واخوتها ايام فقرها وفقر زوجها على ان من توفي من اولاد كل واحد
من الواقفين واولاد اولاده ونسل المستحقين لما نفعه عاد ما عليه على ولده ثم ولد
ولده ثم نسله بينهم على ما ذكر وان من توفي من اولاد الواقفين ونسلهم المستحقين
عن غير ولد ولا ولد ونسل عاد ما كان جاريا عليه على اهل درجة ثم على ولد
من انتقل اليه من اهل الوقف ثم على نسله وان سفل بينهم على الشرط والشرط المذكورين
وان من توفي من اولاد كل من الواقفين ونسلهم وان سفل قبل استحقاقه وترك
ولدا او ولدا مستحق ما كان يستحق والده لو بقي حيا اباؤه دون امهات يحري ذلك
عليهم اباؤهم ومن انقطع نسله من الواقفين المذكورين من المذكورين توفي النسل كله ولا
ولد ذكر له عاد ما كان جاريا عليه على بناته ثم على بنات بناته ثم على بنات بنات بناته وان
سفلوا ثم على اولادهم ثم على نسلهم وان سفل ومنه انقض نسل واحد من الواقفين
الاناث ايضا عاد ما كان جاريا عليه يعني النسل على اخوة الثلاثة المذكورين ثم على
اولادهم ثم على نسلهم وان سفل بينهم على ما ذكر في اولاد المتوفى المذكور يحري ذلك
عليهم اباؤهم فاذا انقض نسل الاخوة المذكورين باسره بان لم يعقبوا عاد ذلك وقفا
على اقا ربهم من جهة ابيهم ثم على نسلهم يقدم الاقرب والاوج على غيره كذلك اولاد
بنات الواقفين المذكورين وبنات بناتهم يحري ذلك عليهم كذلك اباؤهم فاذا انقضوا

باسمهم عاد وقفا على اقارب الواقفين من جهة امهاتهم يقدم الفقير منهم على الغني فاذا
انقضوا باسمهم عاد وقفا على الفقراء والمساكين المسلمين بالقدس الشريف بينهم على ما يراه
الناظر فاذا لم يوجد بها فقير ولا محتاج عاد ذلك وقفا على مصالح المارستان بها وما
جهاد وقف ومته تعذر الصرف له كان على الفقراء والمساكين حيث وجدوا يجرى ذلك
كذلك ابدا هذه صورة كتاب الوقف مات الواقفون الاربعة وانقطع نسل ثلاثة منهم الخ
الوقف في ولد ذكر يدعى تقي الدين هو ابن بن ابن بن احمد الواقفين الاربعة ثم مات
تقي الدين عن ابنتين وبنت هم عفيف واحمد وفاطمة مات عفيف عن ابنتين كلتوم وعائشة
ثم مات احمد عن بنتين ثم ماتت فاطمة عن ابن اسمه محمد ثم مات محمد المذكور عن بنتين
مومنة ورابعة ثم ماتت عائشة بنت عفيف عن ابن اسمه زكريا ثم ماتت كلثوم عن
ابنتين وبنت هم حافظ وخز الدين وعابدة ثم ماتت واحدة من بنتي احمد عن
ابن اسمه محمد والاخرى عن بنت ثم مات محمد المذكور عن بنتين ثم مات حافظ عن ابنتين
وبنت فم مات خز الدين عن ابنتين فهل يستحق الوقف كل من نسل عفيف ونسل
احمد ونسل فاطمة على حسب ما شرط الواقف ام يحرم منهم نسل شئ اقتضته عبادة
الواقف في وقف هذا واذا قلتم باستحقاق فاستحق كل من بنتي محمد بن بنت احمد
وزكريا بن عائشة واولاد حافظ وابني خز الدين وعابدة وبنت بنت احمد وبنتي
محمد بن فاطمة بنت تقي الدين وهل يرعى وصف الحاجة فيهم كما شرط في بناء
وكذلك شرط تفصيل الذكر على الانثى وشرط الترتيب ام لا يرعى فيهم شئ من
ذلك **اجاب** نعم يستحق كل واحد من نسل عفيف ونسل احمد ونسل فاطمة ولا
يحرم احد منهم لانقطاع نسل الواقف الاربعة من الذكور وصيرورة الجميع من نسل
ابن وبنت بن بن بن الواقف بموت احمد بعد موت عفيف ابني تقي الدين فدخلوا في قول
الواقف ومن انقطع نسله من الواقفين من المذكور له قوله ثم على اولادهن ثم على
نسلهن وان سفل وقد انقطع الذكور من نسلهن وما بقي الا الاناث ونسل الاناث
والذكر والانثى داخل في مسمى اولادهن ونسلهن وان سفل فدخلوا في هذه العبارة
ما لا يشك فيه وقد رتب بنهم وشرط من توفي عن اولاد اولاد اولاد عاد ما كان عليه على
ولده الخ ومن لا فعلى اهل درجة فرجعت الى مسئلة السبكي الماخوذة من مسئلة
الخصاف ونقض القسمة بانقراض كل طبقة فيها والكلام فيها مقرر مشهور اذا علمت
ذلك فقد انتقضت القسمة باخر من مات من اهل طبقة كلثوم وهم عائشة بنت عفيف
وبنت احمد ومحمد بن فاطمة واجتمع في الطبقة التي تليها كل من حافظ وخز الدين
وزكريا وعابدة ومحمد بن بنت احمد وبنت بنت احمد ورابعة ومومنة بنت محمد بن فاطمة

نقم ربيع الوقف على اثني عشر سهما للذكور الاربعة كل واحد سهما بن ثمانية اسهم وللاناث
الاربعة اسهم لكل واحدة سهم فهذه جملة الاثني عشر سهما ثم بموت حافظ انتقل
نصيب لابنه وبنته اخا سالكا ذكر منه خسان وللانثى خمس وبموت خز الدين انتقل نصيبه
لابنه انصافا لكل واحد منها نصفه وبموت محمد بن بنت احمد انتقل نصيبه الى ابنته انصافا
كذلك والباقيون من اهل الطبقة وهم زكريا وعابدة وبنت بنت احمد ورابعة ومومنة
بانفون على انصبا ثم لذكرها سهما من اثني عشر سهما ولعابدة سهم منها وبنت احمد
سهم منها ومومنة سهم منها ويراعى وصف الحاجة كذلك تفصيل الذكر واشتراط الترتيب
في الاصل مع فرجه واعطاء الفرع ما لا يصلح بموته لصريح قوله يجرى الحال بذلك عليهم كذلك
في كل جملة من جملة واقف اعلم **مسألة** في وقف صورة كتابه الذي يبدو ناطره الذي هو
احد اولاد الظهور المستحقين لربيع المتصل بالقضاة واحد بعدد الى الآن انشاء الاخوان
الشقيقان هما محمد وابراهيم وقفها سوية على انفسهما ثم من بعد كل منهما على اولاده وهم
احمد وليلا ومنع وحلب وست الروم اولاد محمد ويحيى بن ابراهيم وعليه من سيحدهما
من اولاد الذكور والاناث ما عاشوا على الفريضة الشرعية ثم على اولادهم ثم على انسابهم
ذكورا واناثا من اولاد الظهور خاصة دون اولاد البطون بترك الاثنان فافوقهما
على الفريضة الشرعية هذه الصورة الاصلية وقد كان اولاد البطون يتناولون من
ربيع الوقف ويشتركون اولاد الظهور فيه متمسكين بصورة نقلت من التجل بتاريخ بيده
وبين الصورة الاصلية المذكورة زيادة عن سبعين سنة ليس فيها قوله من اولاد
الظهور خاصة دون اولاد البطون هذا الكاتب سهوا من عند قوله على الفريضة الشرعية
الاولى الى قوله الفريضة الشرعية الثانية بسبق نظره اليها فحضرنا طر الوقف الذي هو واحد
اولاد الظهور بالصورة الاصلية لدى الحاكم الشرعي وادعى على رجل من اولاد البطون بانه
محبوب بالشرط المذكور فيها فحكم بتمنع ومنع اولاد البطون بالشرط المذكور بعد ثبوت اذنيه
منع شرعيا بعد اعتبار ما وجب اعتباره شرعا ثم ادعى بعده ولد البطن المزبور الذي
منع الحاكم الشرعي لدى قاض آخر على الناظر المزبور استحقاقه الربع فمنع الحاكم الثاني ايضا
وامضى حكم الاول بعد ثبوت مضمون كتاب الوقف الاصل المشرح اعلاه لديه منع شرعيا
بعد اعتبار ما وجب في العول به شرعا كتاب الوقف الاصل المتصل بالنضاة واحدا بعد
الثابت المضمون المحكوم به الحالي عن الشبهة ام الصورة المنقولة من السجل الحالية على ثبت
المرجح فيها سهوا الكاتب وسبق نظره على الوجه المشرح **اجاب** لا شبهة في ان المعول به
والذي يجزى اتباعه الكتاب الاصل المتصل بثبوت بالقضاة المحكوم به الحالي عن الشبهة
لا الصورة المنقولة من السجل الحالية عن الحاكم والثبوت المخرج فيها سهوا الكاتب بسبق

نظره المذكور كما يقع ذلك كثيرا المكتبة في متشابه السطور والعدة على ما ثبت له في الحكم
الشرعي وقضى به لا على جرد الخط والكتابة وكل محتمل متشابه والله اعلم **سئل** فما اذا
كان كتاب وقف على ذرية سجيلا في سجل القاضى المصون في صندوق القضاة على
تراول الايدى وثم طبق السجل صورة في يد رجل من الذرية وكتاب الوقف تحت يد رجل
من الذرية بحكم كونه ناظرا على الوقف انتقل اليه من كان قبله من النظار لكن في هذا
الكتاب ما يخالف السجل والصورة من نحو زيادة كلمة او نقصها او تحريف كلمة مما يغير
المعنى بالنسبة للسجل والصورة وكل ما ذكر عليه خط القاضى بثبوت عنده فهل ينبغي
ان يقدم العمل بالسجل وبالصورة التي تطابقه على العمل بالكتاب الموصوفى بنا ذكره انما
بعد ان يظهر مقتضى ذلك **اجاب** نقل في التاتارخانية عن وهف الحضايف ان الارباب
التي تقادم امرها ومات الشهود الذين يشهدون عليها ما كان لها رسوم في دواوين
القضاة وفيه في ايديهم اجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسانا اذا تنازع
اهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة القياس فيها عند التنازع ان من
اثبت حقا حكم له به انتهى فمقتضاها ان يعمل بالسجل المحفوظ في ايدي القضاة وما وافقه
وطابقه لا بما خالفه وفي مثل ذلك القياس عدم العمل بها اصلا الا بالبرهان الشرعي
والله اعلم **سئل** في طاحونة موقوفة وفقا شرعيا اجراها قيراطين شهرا رجل معين
سنة في عشرة عقود كل عقد تسع سنين باجرة قدرها ثلاثون سلطانيا لادى قاض
حنبلي المذهب وكتب في صك الاجارة ما صورته وحكم بموجب ذلك ومن موجه علم ان
الاجارة بموت المتواجرين او احدهما فوضع المستاجر يده عليها مدة سنين ومات الاخر
ثم المستاجر عن ولديه محمد وعلمه فوضع ايديهما عليها وركبها دين رجل ومات
هذا الرجل عن صغيرين هما اسمعيل وتقي فاجر محمد بعد موت اخيه علمه ونصا
ارثه فيه القيراطين لاسمعيل وتقي بعقد وصيها لها ببقية سني الاجارة ووضع
الوصي يده عليها لليتين فتنا ولا غلة القيراطين مدة سنين فما الحكم في ذلك
كله **اجاب** الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة لكونها اجارة طويلة وهو لا
تصح في الوقف وكونها في مشاع وهي لا تصح في الوقف ولا في الملك وتجارة المثل على كل
من وضع يده على المستاجر بقدر موته وقد تقرر ان الاجارة تنفس بموت العاقد
او احدهما حيث عقدها العاقد لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فهي قد انفسخت
بموت المستاجر لا بعقدها لنفسه وحكم الحنبلي بعدم انفساخها بعد موت المتواجرين
او احدهما لا يفيد فائدة القضا لان الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم على وجه الشرعي لكنه
ولا يصح جارية المتواجرين فكيف يحكم بعدم الانفساخ بالموت ولم يكن ولا لادى

ان يكون في حادثة بعد دعوى صحيحة فينصب الحكم عليها الدفع الخصومة بين المتداعيين
فيما ادعى وجب حكم الحنبلي بعدم الانفساخ بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في غير حادثة فلا
يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضاء ومن المقرر ان الاوقاف تجب فيها اجرة المثل بالخز ما بلغت
وجب الافتاء بكل ما هو النفع للوقف صيانة له حتى صرحوا بان منافع الوقف مضمونة
على غاصبها وعليه الفتوى والله اعلم **سئل** فيما اذا اشترى اخوان من عمر ومكانا معا
بمن معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المكان المزبور مدة والان يدعى المشتري
بان المكان المزبور وقف فهل تسمع دعواه بان ذلك وينقض البيع المذكور بعد ثبوت
ذلك بالطريق الشرعي ام لا **اجاب** نعم تسمع دعواه على متول الوقف ان كان له متولى وان
لم يكن له متول فالقاضي ينصب متوليا فيخاضمان ويثبتان الوقفية فاذا اثبتاها
ظهر بطلان البيع فيستردان الثمن من بايعه قال في التاتارخانية ناقل عن فتاوى
التجنيس ادعى مشتري ارض على بايعه ان هذه الارض وقف وقد بعثت اياهما
البائع بخير حق قال ليس له هذه المخاصمة يعنى مع البائع انما ذلك للمتولى فان لم
يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا فيخاضم ويثبت الوقفية فاذا اثبت الوقفية
ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بايعه وقال فيها ايضا ناقل عن الشفعية
سئل عن اشترى من آخر ارضا وقبضها ثم ادعى على البائع ان هذه الارض وقف على كذا
وقد بعثت ما ليس لك ببيعة وقبضت الثمن منه بخير حق فعليك ان ترد الثمن على حال المخاصمة
وهل له ان يخافه بالله ما تعلم ان الارض التي بعثتها من ارض وقف كذا وليس عليك رد الثمن
على فقال لا ولا تصح الخصومة الا للمتولى والوجه في هذا ان المخاصمة للمتولى في ذلك وان لم يكن
له لها متول ينصب القاضي رجلا يخاضم فاذا اثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري
الثمن المؤدى الى البائع انتهى وفي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف
والشهادة عليه ادعى المشتري على بايعه ان المبيع وقف تقبل في الاصح وينقض البيع انتهى يعنى
على بايعه ان كان هو المتولى وفي الحاوي الزاهدي قع حج للقاضي عبد الجبار والحجدي اشترى
ارضا وتصرف فيها سنين ثم اقام بيعة على ان فيها كردة مسجلة فله ان يسترد ثم الكردة
قال وفي ط للمحيط ليس المخاصمة في المسجلة اليه يعنى المشتري مع البائع حيث لم
يكن متوليا انما هي للمتولى الوقف وان لم يكن له متول ينصب القاضي رجلا يخاضم فيثبت
الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد الثمن وجواب الحجدي مستقيم على قول الفقهاء بجمع
وايه الليث والصدرا الشهيدان دعواه وان لم تصح اي على غير المتولى للتناقض لكن ببقية
الشهادة على الوقف وانما تقبل على قول كثير من المشايخ بدون الدعوى انتهى وفي الخلاصة جل
باع ارضا ثم قال اني كنت وقفها او ان قال هي وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له

ان يحلفه اما الواقف البينة تقبل كما لو شهدوا على عتق الامتة من غير دعوى الامتة تقبل
فكذلك هم تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا الواجب المشتري على بايعه ان هذه
الارض وقف على مسجد كذا وفي الحاروي قال تقبل البينة وينتقل البيع عند الفقيه
جعفر قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ انتهى والنقل في هذه المسئلة كثير فلنقتصر على ما
ذكر والله اعلم **سئل** فيما اذا باع جماعة لا خوين جميع مكان معلوم بناء على انجار
في ملك البايعين بشئ معين مقبوض وعمر المشتريان في المكان المزبور عمارة جديدة
ثم ظهر ان المكان المرقوم وقف وحكم به لجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ للثمن
الرجوع على البايعين بالثمن المرقوم وبقيمة العمارة المرقومة مبنية ام لا **اجاب** لا شبهة
في انه يسوغ للمشتريين الرجوع بالثمن المودى الى البايع صرح به غالب علمائنا واما الرجوع
بقية العمارة فلها ان يرجعها بقيمة ما يمكن ان يهدمه ويسهل لها قال في المجتبى اشترى دار
وجصصها او طين سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البايع بقيمة الجص والطين وانما
يرجع بقيمة ما يمكن ان يهدمه ويسهل له انتهى وفي الاشباه والنظائر وفي بعض الكتب المتأخرة
تملكه اي برضى البايع كما صرح به في البحر في كتاب الاجارة باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير
منزوع بما للوقف فان لم يررضه البايع فهو المضيق لما له فليترتبص الى خلاصه واذا ارضى
عليه اجرة مثله للوقف على اختيار المتأخرين في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة
فيه والله اعلم **سئل** فيما اذا اشترى اخوان من جماعة جميع مكان معلوم بشئ معين
مقبوض لودي حاكم شرع حنفى بموجب حجة شرعية ثم نفذ الحجة المرقومة حاكم شرعى مالكى وحكم
الحاكم المالكى باسقاط غلة المبيع ان ظهر مستحقا للغير بملك او وقف مالم يكن المشتري
غالما بالاستحقاق للغير حين العقد على قاعدة مذهب الشريف وكتب بذلك حجة والآن ظهر
ان المبيع وقف وحكم به لجهة الوقف ويطالب اهل الوقف المشتريين المزبورين باجرة مثل
مبيع في مدة تصرفها فيه فهل يسوغ للحاكم الحنفى ان يملك المالكى باسقاط الغلة
المرقومة ام لا **اجاب** لا يسوغ للحاكم الحنفى ان يملك المالكى في ذلك لعدم وجود الحكم
عليه بعينه وليس الوقف كالحرية بل المقتب به عندنا انه لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف
الحرية فانه يكون على الناس كافة والتمسك على الوقف ان يطالب المشتريين المزبورين باجرة
المثل في مدة تصرفها فيها عليه على ما عليه الفتوى صيانة للوقف وليس هذا من باب الحكم
على الغائب بل لو علمنا به صار حكما على سائر الناس كافة وقد اشترطوا لنفاذ الحكم
المجتهد فيه ان يصير الحكم حوثة فتجزي في خصومة صحيحة عند القاضي من خصم على
خصم وما ذكر من حكم المالك لم تجز في خصومة صحيحة عند القاضي من خصم على خصم بل
حكم فيه وقد صرح في الحاروي القدس بانه يفنى بكل ما هو النفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه

وكذلك

وكذلك صرح غير ما واحد من علمائنا باختيار الانفع فالانفع للوقف الموقوف في مسائل كثيرة
والانفاد بذلك والله اعلم **سئل** في جهات معلومة يشترك فيها اثنان غاب احدهما اربع نوات
والطائر باشرها وحده فقبض جميع معلومها وحضر الشريك بعد ذلك وطلب ما يخصه منها هل له
ذلك حيث انه لم يباشر ولم ينصب نائب عنه يقوم مقامه ام لا **اجاب** ليس له ذلك والحالة
هذه وقد ذكر ابن وهبان ان الحج وصلة الرحم يسقط المعلوم ولا يستحق بهما العزل فما
بالك بغيرها والله اعلم **سئل** في وقف صورة انشاء الواقف المذكور وقفه هذا على نفسه
مدة حياة ثم من بعده على اولاده لصلبه الموجودين الآن وهم سراج الدين عمر وعبد
الرحيم وابراهيم وائمة الرحمن وائمة الكريم الشمولون الان بحجره وولاية نظره القاهرون
عن درجة البلوغ وعلى من سيحدث الله تعالى من اولاد يقسم ريع ذلك بينهم بالفريضة الشرعية
تسعة الميراث المذكور مثل حظه الانثيين ثم من بعدهم على اولاد المذكور ثم على اولاد اولادهم
ثم على اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك الى ان يرث الله الارض ومن
عليها وهو خير الوارثين تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى دائما الان من مات من مستحق
الوقف المذكور عن ولد او ولد ولد عاد نصيبه لولده او ولد ولده او اسفل من ذلك
ذكر كان او انثى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن غير ولد او ولد ولد ولا
اسفل من ذلك ذكر او انثى على نصيبه الى من هو في درجة عاد نصيبه فان لم يوجد احد
من مستحق الوقف المذكور مساو له في درجته عاد نصيبه الى اقرب الموجودين الى الواقف
المذكور وشروط الواقف في استحقاق الانثى ان تكون ايتما فان كانت ذلك ذات زوج فلا حق
لها في الوقف بل يكون لها السكن لا الاسكان فان تابت عاد استحقاقها فاذا انقرضت
المذكورين اولاده يرجع ذلك كله وقفه على بنات الموجودات حين ذلك ان كن متزوجات
او غير متزوجات ثم من بعدهم على اولاد البطون ثم على اولادهم واولاد اولادهم بطنا
بعد بن ابراماداموا ودايما ماتعاقبوا الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير
الوارثين انقرضت الاناث من اولاد الواقف وانحصر هذا الوقف في خليل وشروين وثمن
الدين وعم ابنا ابنا الواقف مات خليل عن محمد جليل ثم مات شرف الدين عن القاضي
عبد وفاطمة وصفيية ثم مات شروين عن ابنته نور الهدي ثم مات القاضي محمد بن شرف الدين
اخوفاطمة وصفيية عن غير ولد ثم مات محمد جليل بن خليل عن ثلاث بنات هن عايشة
وسمنة ورابعة ثم مات نور الهدي بنت شروين عن بنت ثم ماتت عايشة بنت محمد جليل
ابن خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما احمد ومحمد وبنتين
بهن وصفا فكيف يقسم الوقف بين الموجودين **اجاب** لصفيية بنت شرف الدين اربعة
قواريط واربعة اخماس قيراط ولبنات نور الهدي بنت شروين خمسة قواريط واربعة اخماس

قيراط وثلاث خمس قيراط ولرابعة بنت عمدا ربعة قيراط وخمس قيراط وثلاث خمس قيراط
ولاختها مومنة مثلها ولاحد بن فاطمة قيراط وثلاثة اخماس قيراط ولاختها مومنة
ولاختها صفا ربعة اخماس قيراط ولاختهم بدره مثلها وذلك لنقص القسمة بين
شروين لانقراض درجته وقسمتها على سبعة اسهم لان فيها ذكرين وثلاث اناث فيكون
القاض محمد اسحق سهم جميع اهل طبقة الموجودين فقسم المذكور مثل حظ الانثيين حسب
الفريضة الشرعية في ذلك وبموت محمد حلي اسحق سهم بنته الثلاثة وبموت نور الهدى
استحققت بنتها سهمها وبموت عابشة بنت محمد حلي اسحق سهمها واختها رابعة وبموت
وبنت نور الهدى لانهم اهل درجتها وبموت فاطمة اسحق سهمها ولادها محمد واهم وصا
وبدره بقوله اولاد اولادهم باليم وبه يقرر الدخول ولم تنقص القسمة لعدم انقراض
البطن الذي ولي البطن المنقرض بموت شروين لبقاء صفة فلو انقرض بموتها فنقصنا القسمة
وقسمنا الوقف على عدد البطن الذي يليه واعطينا سهمهم من يموت لبنه الى ان ينقرض وكان
على ما رجح اهل التحقيق واذا تأملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه من الجأ
وانه اعلم **مسئل** في ارض الوقف القراض اذا استحكمت باجرة هي اجرة المثل لا تخاذلها دار
بعون ثبت انها اجرة المثل وقيد العود لدى حكام الشرع واتخذت دارا وانتقلت من مالها
الى مالها لان ناظر الوقف يبايع في كون الاجرة اجرة المثل ويدعى بها بغين فاحش وبره
نقص البناء هل يقبل مجرد قوله ام لا وما حكم الارض المحتركة **اجاب** لا يقبل مجرد قول الناظر
ان هذه الاجرة دون اجرة المثل والقول قول صاحب العمارة لانه ينكر الزيادة كما هو ظاهر
لناظر نقض البناء مجرد دعواه انها دون اجرة المثل ومثله الاحتكاك رصدها صاحب
البحر ونحو الغفار وهي في اوقاف الخصاص وكثير من الكتب المعتمدة قالوا ان كانت
العمارة اذا رفعت منها لا تستاجر بالكثر مما تقرر تركه في يد صاحب العمارة الذي
بناؤه مقرر وان كانت تستاجر بالاكثرورض به فهو اولى برفع الضرر وان لم
يرض به رفع ان لم يلحق به برفع ضرر وان لحق الارض ضرر يترتب من قبل الناظر
ان ياخذها للوقف باقل القيمة من مقلوعا وغير مقلوع والاصل ان لا ضرر ولا اضرار
وهو باطلا يشتمل على الاحتكاك فالواجب في مثل ذلك من القضاة النظر للمعنيين بها
بين الجانبين بما لا ضرر فيه ولا تشين والله اعلم **مسئل** فيما اذا احتكر الناظر الذي هو من
جملة المستحقين بمعرفة القاض واذن لولده مكانا خرا بالبحر باجرة هي اجرة المثل
ذلك وامضاه قاض آخر وعمره وتكلف عليه جملة اموال ومات الناظر والمستحكر فهل
لبقية المستحقين في الوقف نقض بناء ام ليس لهم ذلك ولورثة المستحكر استبقاؤه
باجرة المشايخ لا ضرر على الوقف ام لا **اجاب** قوافي كثيرة بالاستبقاء اذ فيه مراعاة

لجانبين

لجانبين جانب الوقف بدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت الارض بحيث لو فرغت من البناء
لا توجد اكثر من ذلك وجانب المالك البناء بعدم اقراره بنقص بناءه وقد قال في القنية استأجر
ارضا وقفا ورث فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجران يستبقيا باجر المثل اذ لم يكن
في ذلك ضرر ولو اياه الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال في البحر وبهذا يعلم مسئلة الارض
المحتركة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص فانتهى والله اعلم **مسئل** في ناظر وقف احكام ابنه
الكبير ارض بستان للوقف وبها شجرة جوز من غراس قديم للوقف ولها شرب معلوم تسع
سنين بانقص من اجرة المثل تنصا فاحتا اذا جره مثلها اضعا فاعقد عليه الاحتكاك
لدي قاض حنفى ثم عزل الناظر بعد ان غرس المحتركة غراسا ورفع الغراس الامر للقاض شافعي
الذهب فامضاه في وجه ابنه المعزول بعد عزله فتراجع الناظر للجديد مع الغراس لدى قاض
حنفلي فامضاه ايضا لعدم اقامة البيينة على الغبن الفاحش الذي ادعاه المتولى الجديد
هل اذا اقام بيينة شرعية لدى قاض شرعي ان الاحتكاك وقع بالغبن الفاحش الموجب
لفساد الاجارة شرعا تقبل بيينة ويحل بموجبها ويلزم المحتركة اجرة المثل في الدين للامانة
ولا ينفع من ذلك التنفيذ الصادر من الشافعي والحنفلي لكونه تنفيذ الاول في وجه الخصم الشرعي
والثاني كان للمعجز عن اقامة البيينة على الغبن الفاحش ام لا **اجاب** اعلم ان اجارة الوقف
بدر ما لا يتغابن الناس فيه لا تجوز وحكم ذلك حكم الاجارة الفاسدة وتجب اجرة المثل بالغة
ما بلغت نظر للوقف بالتسليم وعليه الفتوى وقد قال علماؤنا رحمهم الله يقض بالضمان في غصب
عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلفت العلماء فيه وصرحوا بان
شرط نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد هذا الشرط
لم يكن حكما قال في البحر بعد كلام طويل وبعلم ان الاتصالات والتنافيذ الواقعة في زماننا
المجردة عن الدعوى يعنى الصحيحة ليست حكما وصرحوا ايضا بان كما يصح الدفع يصح دفع
الدفع وكذا يصح دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البيينة
يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع الفصولين بان المختار
ان الدفع اذا برهن عليه بعد الحكم يقبل ويبطل الحكم وكتبنا مشخوفة بذلك فاذا علمت
ذلك وتقرر لديك لم يقع عندك شك ولا ارتياب في قبول بيينة المتولى الجديد بالغبن
الفاحش وجوب العمل بها وابطال ما تقدم لظهور تساده بسبب وقوعه بالغبن الفاحش
الذي تنابها احوال العلماء وشروط الواقفين ولما فيه من الضرر الكلي بالوقف وهجوم اهل
العمارة عليه بالظلم والعدوان وذلك مما يغضب الرحمن ويرضى الشيطان وما شاء الله
كان وبه التوفيق وعليه التمسك والله اعلم **مسئل** فيما اذا مات المحترق وتنازل له
المستحكر على المكان المحترق من وارثه ما عليه من المحرك هل يرضى على الصحة ولا يرضى العقد

مطلب غبن الغبن في الوقف المحكر

ام لا **اجاب** اذا غرس او بنى في الارض المحتكرة وكان المحتكر يدفع اجرة المثل لها
 قبل البناء والغرس ومضت مدة الاجارة فله ان يستبقها باجر المثل اذا لم يكن
 ذلك ضرر ولو ادى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماؤنا واذا
 مات المحتكر والمحتكر فلو رثته الاستبقا لظهور الوجه وهو عدم الفائدة في ذلك اذ لو
 قلع لا توجب اكثر منه ولو حصل ضرر مما من انواع الضرر بان كان المستاجر او وارثه من
 او بنى المعاملة او متغلبا يخشى منه او غير ذلك من انواع الضرر يجب ان لا يجبر
 الموقوف عليه وفي قاضيه ان صراحت بذلك في مواضع شتى وكذلك في غيره من الكتب
 المعتمدة والله اعلم **سئل** في وقف وقف على جهة بر وعين لعشرة انفار
 كل نفر باسمه وتوفي الواقف الى رحمة الله تعالى هل يجوز لاحد ان يبدلهم بغيرهم او يترك
 غيرهم معهم او يزيدهم مخالفا لما شرطه الواقف ام لا **اجاب** لا يجوز لاحد ان يفعل
 شيئا مخالفا لما شرطه الواقف اذ شرط الواقف كنص الشارع والزيادة والتبديل والامتناع
 كل منها مخالف لما شرطه فلا يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوي التحقيق يصح ان يكون
 التشبيه في وجوب العمل ايضا من جهة التصرف في الوقف على اتباع شرطه لانه انما اوصى
 بملكه وقال علماؤنا قاطبة ان قضاء القاضى ينقض اذا كان حكما لا دليل عليه قالوا لو
 خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصا او ظاهرا ومن
 من مسائل الظاهرة الشهيرة فلا حاجة الى ذكر الكتب المصرحة بها فانها كثيرة والله اعلم
سئل في رجل اراد ان يجعل بيت شجر مسجدا ويقيم فيه مؤذنا واماما فهل اذ جعله
 ونصب فيه محرابا وكل مدة قليلة ينقل من بقعة الى بقعة في ارض موات تجرى عليه احكام
 المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من بنى مسجدا ام لا **اجاب** لا يصير مسجد
 فلا تجرى عليه احكام المساجد لانه ينقل ويحول من مكان الى مكان والمسجد ما لا ينقل
 من مكان الى مكان وصريح علماؤنا قاطبة بان وقف المنقول الذي لم يجز فيه تعامل الا
 يصح وهذا يكفي في النقل بل قد صرحوا بان المسجد المتخذ للصلاة للجماعة والعيد في زمان
 هل يكون حكم المسجد ام لا مع كونه غير منقول ولان شرطه التابيد وهذا مفقود من
 بيت الشعر واما حصول ثواب ما لم يتخذ ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لان من اعمال
 البر ولا يضر في ذلك عدم اخذه الاحكام المساجد فلا ينبغي ان يمنع من هم به لاجل
 ذلك والله اعلم **سئل** في ذي يرد على جد ويدعيه مكررا ارثا عن والده وان والده
 عن فلانة بنت عمه عصيته ويدعيه باضر وقف خارج انه وقف فلان بن فلان على ابنته
 فلانة واولادها وذريتها ثم وثم وابنته بالوجه الشرعي وحكم به حاكم الشرعي فادعى
 ذوالليدانه من جملة ذريتها وله استحقاق في الوقف وانه فلان بن فلان الى ان

مطلقا
 مطلقا غير العدل

وصل الى فلانة الموقوف عليها هل يعمل بمجرده دعواه ام لا ما لم يقيم بينة عادلة من كفاة
 على ما ادعاه **اجاب** لا يعمل بمجرده دعواه ما لم يقيم بينة تشهد بنسب معلوم يستحق به
 في الوقف ومن المعلوم المقر ان شهادة غير العدل بالاجماع لا تقبل والله اعلم **سئل** في
 رجل وقف على اولاده واولاد اولاده ومات عن بنتين ثم ماتت واحدة عن بنتين وبنت
 وماتت الثانية عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم هذه ابنة عم هل له مدخل في الوقف
اجاب لا مدخل له ما لم يثبت انه من نوافل الواقف وقد صرحوا بان اذا وقف على
 اولاده واولاد اولاده يصرف الى اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يعرف
 الى الفقراء ما دام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتنازل والكل بخلاف
 اسم الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوافل ما تناسلوا والله اعلم **سئل**
 في ارض وقف كان لرجل فيها كروا واشجار زيتون وعنب يعتد بها ناضر الوقف كل سنة
 فيأخذ على كل شجرة قدرا معلوما وقد فنت تلك الاشجار ولم يبق بها الا بعض اشجار
 زيتون والناضر يطلب ان يأخذ المقدار الذي كان يأخذه على عدد الاشجار التي فنت
 ويبقى صاحب الكروا عن ذلك وهو يتصرف في الارض بماله من حق الانتفاع بسبب الكروا
 المذكور بالزرع الشتوي والصيفي وعرف اهل تلك الجهة قاطبة ان يزرعوا الارض
 بخصه معلومة من الخارج فهل عليه اذ ذرع تلك الحصة المعروفة في مثل او اجر المثل
 الارض ام العدا الذي كان يدفعه حال وجوده الى **اجاب** اما الاخذ على حسب
 عدد ما كان من شجر الدوالي التي قوفنت فلا قائل به شرعا واما اخذ الحصة فان كان
 المتولي دفعها لذلك تعينت وليس له الا هي على وجه المزارعة واذ لم يكن دفعها لذلك
 فالقنوي يباحوا نفع الجهة الوقف ان راي اخذ الحصة انفع اخذها وان راي اخذ اجرة
 مثلها دراهم انفع اخذها وقد صرحوا بجواز دفع ارض الوقف مزارعة في قاضيه ان
 ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية بالنصف او بالثلث وفيها حاكم من جهة
 قاضى البلدة فاستاجر رجل من هذا الحاكم هذه الارض سنة بدراهم معلومة فلما
 اورد الزرع جاء المتولى وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولى ان ياخذ
 حصة الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضى البلدة ان كان جعل المتولى
 متوليا قبل تقليد الحاكم او كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل تولية الحاكم في تقليده
 وان كان قاضى البلدة جعل متوليا بعد ما قدر الحاكم الحكومة فقد اخرج الحاكم عن
 الولاية على تلك الارض فلا تصح اجارتها ويجعل وجودها كعدمها فخرج الحاكم عن
 بصير كان المتولى دفعها مزارعة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان المتولى ان
 ياخذ ذلك من الخارج والله اعلم **سئل** فيما اذا استاجر زيد من متولى وقف او

وما للوقف باجرة المثل واذن المتولي المستاجر بالخراس بالارض والماء يسقى الغراس
على شرط ان يكون يصفى الغراس تبعا لارضه وماء والنصف الثاني للغراس فمنا ونشأ
الغراس وصار له غلال فاستجره المستاجر واستاجر من المتولي اجارة جديدة وان
له بالخراس مهابا اراد واختار ووقف المستاجر حصه النصف من الغراس لا ولاده
لجهة البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما تجدد الوقف
المذكور متولى يستاجر منه ويستأذن منه بالخراس باجرة المثل بانشاء غراس جديد
جديد وسجد بعد سجد غداء عمرو وزاد زود فاحشا في نصف غراس الوقف وفي الارض
والماء فاجره والمتولي فهل يسوغ للمتولي ان يوجر نصف الغراس وارض الوقف والماء
لغير ذي اليد ويلزمه الزود الفاحش عن اجرة المثل ام لا **اجاب** كل من الاجارة
الاولى وهي الاجارة من زيد على الوجه المشروح والاجارة الثانية وهي الاجارة من
عمرو فاسو اما الاولى فلعدم ضرب مدة معلومة لها وهو شرط في الثانية رجل دفع
الي رجل ارضا مدة معلومة على ان يغرس المدفع اليه فيها اغراسا على ان يحصل
من الاغراس والثمار يكون بينها جاز انتهى ومثله في كثير من الكتب فتصريحهم بغير
المدة صريح في فسادها بعدم وجه فسادها بذلك انه ليس لادراك الثمار والحال
هذه مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها فاخرج كان
بينها تقسدا لم يذكر اعواما معلومة ولم تذكر المدة في واقع الحال كما هو ظاهر تلخيص
السؤال واما الثانية فانها اجارة نصف الغراس لاكل ثمرته وقد صرحوا بان اجارة
الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له لا تصح لانها وقعت على استهلاك العين قصدا كما في
بقرة لشرب لبنها فاذا عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز كل منها وليرجع من يشك في ذلك
الى كتب المذهب كالخانية والناظر خانية وشرح الدرر ومنه الغفار وغيرها من الكتب
ويتأمل يظهر له ذلك والله اعلم **قال** في رجل اجتمع في يده كتاب وقف ورجعة
ولاية ووجه قاض بها منازعة في استحقاق بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن الواقف
صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على اولاده وعلى اولاد اولاده وافسالة
الذكور دون الاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على اولاده واولاد اولاده وذلك
بالواو وصورة ما كتب في الحجة بعد بيان الدعوى من وكيلها ان الاناث ممنوعات
بحوجب شرط الواقف الدال عليه تذكرة كاتب الولاية التي صورتها وقف على نفسه ثم على اولاده
واولاد اولاده ذكوره بحذف الواو وفيها فموجب ذلك عرف الحاكم الوكيل ان الاناث
ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكره في العمل بكتاب الوقف ام بالرجعة التي مكتوب بها ذكوره
بالواو ام بتعريف القاض ومنعه لها بسبب الكتاب الدال عليه الرجعة المذكورة التي حذف

منها الكمايات الواو في الحجة وهي مثبتة بخط كاتب الولاية ام العبرة في جميع ذلك بما تقدم
عليه البينة الشرعية لا بمجرد الكواغد والخطوط المرقومة **اجاب** العبرة لما تقوم البينة
الشرعية عليه لا لما يوجد من الخطوط والكواغد فاذا قامت البينة على كتاب الوقف وثبتت
مضمونها وجب للحكم يمنع بنت بنت ابن الواقف لشرط المذكور وكذلك لو قامت البينة على
ما في التذكرة المنصوصة في الحجة الشاقطة الواو لكونه قيدا لازما بخلاف الاستحقاق
بعده واما مع الواو التي الاصل فيها العطف الذي الاصل فيه المغايرة لو ثبت بالبينة
وحكم بدخلها حاكم يراه نفذا وبعده نفذا اذا توفرت شروط الحكم بصير ورثة في حادثة
شرعية واذا لم تقم على واحدة من الصور بينة شرعية يرجع الى مجرد النظر الى المدعى والمدعى
عليه كما يرجع في القضايا الحكيمة فمن كان ذا يد كان القول قوله بيمينه والله اعلم **قال** في
رجل وقف على نفسه ثم على اولاده محمد وموسى وعلى وابنه الخير ثم من بعده كل منهم على اولاده
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم
وبعد لم لا يقطع مات الواقف عن اولاده المذكورين ثم مات محمد عن ابن اسمه
غرض مات ابوه في حياة جده وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن ابن اسمه حسن مات
ابوه في حياة جده طه المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانفرد غرض فخذ
منسوب الى محمد بن الواقف ثم مات موسى عن ابنيه حسن وكريم ثم مات علي عن ابنيه
حسن خليل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ومحيي الدين ثم مات حين عن
ابنيه محمد وعبد الباق وعين ابن ابن اسمه غرض الدين مات ابوه في حياة جده ثم مات
محمد هذا عن ابنيه مصطفى وحسين ثم مات ابو الخير عن نور الدين فالوجود الآن
من نسل الواقف حسن وكريم ابنا موسى ابن الواقف ونور الدين بن ابني الخير ابن
الواقف وعوض ابن ابن الواقف وعلى وشمس الدين ومحيي الدين ابنا ابن ابن الواقف
وعبد الباقي بن بن الواقف ومصطفى وحسن ابنا ابن ابن الواقف وغرض الدين ابن ابن
ابن ابن الواقف فكيف يقسم ربع الوقف **اجاب** يقسم بعد كل على اولاده فيعطى غرض
ابن ابن ابن الواقف ربعه ويختص به من غيرون يشاركه احد من اولاد اخوة ابنيه
الثلاثة ويعطى حسن وكريم ابنا موسى بن الواقف ربع ابنيها سوية ويعطى
نور الدين بن ابني الخير ابن الواقف ربع ابنيه فيستقل به ويعطى علي وشمس الدين ومحيي الدين
وعبد الباقي ابنا ابن ابن الواقف ربع جدتهم يقسم بينهم ارباعا على قدر رؤسهم و
يحبون غرض الدين ومصطفى وحسين ابنا ابن ابن الواقف لنزول رتبته عن ذكرناه
من علي ومن ذكرناه معه من اهل الدرجة التي هي اعلا من درجتهم والعلية فيها ذكرنا من الحكم
ما صرح به الاصوليون من ان كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد فاعتبر كل من الاربعة

كان ليس معه غيره في اولاده من اخوته اذ كلمة كل اذا دخلت على المنكر اوجبت
 عموم افراده بخلاف كلمة الجميع فانها توجب عموم الاجتماع دون الانفراد وهي مسئلة
 كل من دخل هذا الحصن المعروفة المشهورة بينهم فوجب بسبب ذلك صرف ما كملوا
 من الاربعة بنين لا اولاده يستقل به الواحد والاثنان فازيد ثم يقع الترتيب
 بين اولاد كل واحد منهم واولاد اولادهم لقوله ثم من بعدهم على اولادهم ثم
 فيجب فيه الاصل فرع وفرع غيره لعدم اشتراط صرف نصيب من مات لولده والله
 في ذلك ظاهر بين لا يخبر عليه والله اعلم **مسئل** في امرأة اسقطت حقها من وقف
 شرط للذرية وهي مناهل يقط ام لا **اجاب** لا يصح اسقاطها قال في الثانية في كتاب النكاح
 اما الوقف على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف انما
 لا يبطل بابطاله فانه لو قال ابطلت حتى كان له ان يطلب وياخذ بعد ذلك انهم
 في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على
 تقرير الحاكم وقد صرحوا بان شرط الواقف كنص الشارع فاشبه الارث في عدم قبول
 الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب ان يحذر والله اعلم
 في وقف وقفه واقفه على نفسه مدة حياته ثم على اولاده الذكور والانا ثم على اولاد
 ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم الذكور ثم على انسا لهم ابوا ما عاينوا
 على ان الانثى من الموقوف عليهم تستحق بشرط الرملة والحاجة واذا تزوجت سقط
 حقها من الوقف يجري الحال على ذلك ابد الابدين الى ان يرث الله الارض ومن عليها
 وهو خير الوارثين وجعل آخره على مصالح حرم النبي صلى الله عليه وسلم ثم شرط شروطا
 ان يبوا بعارته وما فضل يصر في على الموقوف عليهم على الشرط والترتيب المعين اخلا
 مات اولاده الذكور جميعا وبقي اولادهم ولم يبق من صلبه الا بنت له ارملة محتاجة
 فكيف تصرف غلته وهل اذا اطلق الواقف الوقف ولم يعينه للسكنى او الاستغلال
 كيف يكون الحال **اجاب** اما الصرف الآن لغلته فهي باسرها لا بنته للترتيب السنان
 بتم ولم يستثن بقوله غير ان من مات كان نصيب لولده فالترتيب فيه يعلم فلا شيء
 لا اولاد البنين مع ولد الصلب ذكر كان او انثى والجمع في قوله ثم على اولاده يراده
 جنس الاولاد لا حقيقة الجمع اذ الواحد ينفرد به اذا انفرد فتكون الغلته كلها لها
 لانها من اولاده لصلبه وهم من اولاد الاولاد فنجبتهم بعلود رجتهم عليهم كما هو
 ظاهر لا يخبر عليه ولا توقف فيه واما ما يكون اذا وقف ولم ينص على السكنى والاستغلال
 فالمصرح به في كتبنا ان الواقف اذا اطلق الوقف فهو على الاستغلال لا السكنى قال
 في النظم الوهابي ومن وقفت دار عليه فماله سوى الاجر والسكنى بها لا تفرق الا اذا

ابن الشخنة مسئلة البيت من التجنيس والخاص وقف منزلا على ولديه واولادها ابراما
 تناسلوا فاذا اراد السكنى ليس لها حق في السكنى لان حقها في الغلة انتهى وفي الثانية دار
 موقوفه قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 واستدل في ذلك بجواز اجارة الدار الموقوفة عليه ولو كان له حق السكنى لما جازت الاجارة
 للموقوف عليه لانه يكون مستأجرا سكنى دار له حق السكنى وذلك باطل فلما جازت الاجارة
 دل ذلك على انه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبي انتهى فتحصل من ذلك ان جميع الغلة تصرف
 على الارملة المذكورة التي هي بنت الواقف لصلبه لاحق لا اولاد الا اولاد ما دامت حية
 والله اعلم **مسئل** في من وقف وقفا وفرض نظره لشخص وتوفى الواقف ثم الناظر بعد
 ان اوصى الى ولده بالنظر هل يكون ولد الناظر المذكور احق من غيره ام لا وهل على
 تقدير عدم الوصية هل يجوز نصيب الناظر اجنبيا مع وجود من يصلح من ولد الواقف
 واقر بان ام لا **اجاب** قال في التاتارخانية نقلا عن السراجية وان مات القيم بعد
 ما مات الواقف فان كان القيم قد اوصى الى غيره فوصية بمنزلة انتهى ومثله في البرازية
 وفي الجواز اذا مات المتولي المشروط له بعد الواقف فان القاضى ينصب غيره وشرطه في المجتبى
 الا يكون المتولي اوصى به الى رجل عند موته فان كان الوصى لا ينصب القاضى انتهى ومثله
 في كثير من الكتب حتى قال في الظهيرية وفي الثانية وغيرها والعبارة الثانية ولو ان الواقف
 جعل رجلا متوليا وشرط انه ان مات هذا المتولي ليس له ان يوصى الى غيره جاز هذا الشرط
 انتهى والفقيه يفرق من هذه العبارة الابلية في اثبات الولاية لوصى الناظر المذكور
 اذ التخصيص على جواز الشرط لرفع تورم براء عليه بعدم الجواز كما يدريه من اكثر من
 معاشرة نفاس ابكار عبا راتهم اذ مثل ذلك يقال في مثل المسائل التي كثرت نظاها وودورانها
 بينهم حتى كانوا مقررة في علم كل فقيه فيستغنى عن ذكرها بذكر ما يتفرغ عليها ويتشعب
 منها وهذه المسئلة كذلك فان كتب المذهب طائفة بها كما هي طائفة بمسئلة تولية ولد الواقف
 واهل بيته فانهم صرحوا قاطبة بانه لا يجعل الناظر من الاجانب مادام يوجد من
 ولد الواقف واهل بيته من يصلح فان اقام اجنبيا لعدم صلاحية احد من اقرباء
 الواقف ثم صار من ولده من يصلح صرفه اليه والله اعلم **مسئل** في دار موقوفة مع
 حاكمة ملاصقة لها استأجر الحاكمة رجلا اجارة طويلة مضى غالبها فاستبدت
 الدار والحكومة بدار اخري في بلدة اخري استبدل الاشريع لوى نائب الشري فادعى
 مستأجر الحاكمة على مستبدل الدار والحكومة فسادا لاستبدل اهل تصح دعواه الفساد
 مع انه ليس بناظر على الوقف ولا مستحق له ام لا تصح دعواه فسادا لاستبدل
 ومالك في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي صحيحة ام لا وهل يشترط في الاستبدل ان يكون بالبلدة

بحيث يكون البلد والمبدل في بلدة واحدة ام لا **اجاب** لا تصح دعواه فساد
 الاستبدال بسبب كونه مستأجر المحكورة المذكورة لانه لاحق له في نفس الدار لا رتبة
 منفعة انما حق على تقدير صحة الاجارة في منفعة المحكورة فقط فكيف تصح دعواه
 الفساد في استبدال الدار وهو اجنبى عنها وعلى تقدير ان الدار والمحكورة معا
 في اجارة لا يملك نسخ البيع قال في الثانية ولو اجر من غيره ثم باع من غيره لا يفتقر
 في حق المستأجر ان اراد المستأجر ان يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح انه لا يملك
 الفسخ انتهى وقال بعده قبيل الكلام على الاجارة الطويلة الاجازة انما هي المستأجر
 فاراد المستأجر ان يفسخ معه اختلف الروايات فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ انتهى
 ولو قدرنا ان له الفسخ على غير الصحيح من المذهب فهو لا يتأتى الا في المحكورة لا غير
 اذ المحكورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار من جمع بين ملك ووقف
 وليست من قبيل الجمع بين الحر والعبد كما هو ظاهر من ان يقرر ودعوى فساد
 الاستبدال لا تكون الا من خصم شرعى على خصم شرعى والمستأجر لاحق له في الدار بغير
 ولا نظيره ولا ملك منفعة فظهر كونه لا يصلح خصما يدعى بطلان الاستبدال في الدار
 ظهور الشمس في رابعة النهار واما الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف فهي من المسائل
 المشهورة ومن جملة من نص عليها صاحب جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب
 الاجارة رجل اجر ضيعة ثلاثين سنة وكتب في الصك ان اجر ثلاثين عقد كل عقد
 عقيب الاخر والضيعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح وذكره النووي
 اختلاف المشايخ وقول الهندوانى واختار الفقيه ابو الليث انه لا تصح الاجارة لصيانة
 الاوقاف وعليه الفتوى انتهى يعني من دعوى المالك فيها خصوصاً في هذا الزمان الفاسد
 وذكر في الباب السادس من القاضى الامام ملك الملوك ابو العلاء الناصح لما سئل عن الاجارة
 الطويلة في الوقف قال افتر بطلان الاجارة معشر من زمرة الفقهاء قطعاً لا ريباً
 وبذلك افتر للتدوين حجة كيلا يكون بما احرر ظالمات ثم قال المختار انه لا يصح واقفى
 جماعة من الفقهاء بطلان الاجارة وانا افتر كذلك واما اشتراط اتحاد البلدة فلا
 قائل به وصرح كلام هلال والخصاف وقاضى خان وغيرهم بجوازها في اي بلد شاء
 حيث كان اكثر غلة وبعد عن احتمال الخراب وقلة الرابطة واما قولهم في صفة حق
 وقولهم انما يجوز اذا كان في محلة واحدة او تكون المحلة المحكورة خيراً من المحلة الموقوفة
 فعنه الاحسن والخيرية فيها هو المقصود للواقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة
 الم ترهم عللوا المسئلة باحتمال الخراب في ادون المحلقين لقلة الرغبات فيها فكيف
 يقاس البلدان اللذان لا يحتملان الخراب على المحلقين اللتين احدهما قلة الرغبة

تحت الخراب كما هو مشاهد في الامصار الكبار كمر وغيرها عليك ان تتامل في قوله
 او تكون المحلة المحكورة خيراً من الموقوفة فهذا صريح في انه اذا كانت المحكورة خيراً من
 الموقوفة فالاستبدال جائز والمحال هذه وان اختلفت المحلة وان لم يكن كذلك كان كلام
 هذا الذي هو العدة في الوقف مردد بكلام غيره وذلك غير مقبول والله اعلم
 في ارض موقوفة على ذرية شخص ما داموا ثم من بعدهم على جهة بر لا تنقطع وبها شجر
 زيتون قديم نصفه مستحق الوقف ونصفه بيد جماعة تقادم العهد عليه فادعى بعض الجماعة
 الملك في الارض بقدر حصته في الشجر وانكر الوقف في الارض وطالب المستحقين للوقف
 باحضار كتاب الوقف فاغذروا وهل يتوقف ثبوت وقف الارض على احضاره ام لا يتوقف
 الاعلى البينة الشرعية ويكفي في ذلك قول المشاهد اشهدنا هذا وقف واطلق او قال بعد
 ان شهد به لم اعين الوقف لكن اشتهر عندي واخبرني من اثق به وهل تشترط
 تسمية الواقف ام لا حيث كان قديماً وهل اذا ثبت وقف الارض بوجهه الشرعى يحكم في
 ارضه وشجره بكلامها هو النفع للوقف من قلع او ابقاء ام لا وهل اذا اقر احد المستحقين
 للوقف بوضع يد لاحد على حصته مشاعة من الشجر يمنع اقراره دعوى ناظر الوقف وقف
 الارض المذكورة ام لا **اجاب** لا يتوقف ثبوت الوقف على احضار كتابه لان حجج الشرع الثلث
 ثلاث البينة او الاقرار او الذكوى وكتابا للوقف انما هو كغذبه خط وهو لا يعتمد عليه
 ولا يعمل به كما صرح به كثير من علماءها والعبرة في ذلك للبينة الشرعية وفي الوقف يسوغ
 للمشاهد ان يشهد بالتسليم ويطلق ولا يضر في شهادته قوله بعد شهادته لم اعين الوقف
 ولكن اشتهر عندي واخبرني به من اثق به وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف بين
 ائمتنا مشهور وقد ذكر في جامع الفصولين راجع للعدة ينبغي ان تقبل لو كان قديماً
 وقف مشهور قديماً لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور
 وشهد بذلك فالحق ان لا يجوز انتم وقصرح علماءنا بان لا يفتى بالضمان في غصب عقار
 الوقف وغصب منافعه وكذا بكلامها هو النفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح
 به في الحاوى القدوس واقرار احد المستحقين بوضع يد لرجل على حصته من شجر لا يمنع
 المقر نفسه اذا كان هو الناظر المشكك على الوقف من دعوى الوقف اذا اليد متنوعة الى يوحق
 ويدعدوان ويدلحق متنوعة الى يد اجارة واعارة ووديعة وملك فلا تمنع المقر
 نفسه فكيف تمنع غيره هذا المنع بغيره بطلان وليس فيه ما يشبه التناقض ولا الافة
 وباب الدعوى في الوقف مفتوح غير مقفول واليد قد دعا ونوب العلماء واكابر الفخوة وكل ما
 ذكر فيه ما هو عنه مسؤول قد تظاهرت وتظاهرت عليه النقل فلا حاجة الى الاسراب وكثرة
 الاطباب والله اعلم **مسألة** في واقف وقف وقفاً على زوجته زاهدة بنت مراد وعلى تابعه

علي بن احمد سوية بنهما ثم من بعدها علي اولادها واولادها ونسلها وعقبها وذريتها
ابدا ما عاشوا واداما بقوا ثم بعد انقراض نسلها وذريتها يكون ذلك على مصالح الصلح الشرعية
والمسجد الاقصى الشريف ماتت الزوجة المذكورة لاعتن ولدها يلحق نصيبها لمصالح الصلح
الشرعية ام لا **اجاب** لا يصرف نصيبها الى الصلحة الشرعية لان الصرف لها مشروط بانقراض
نسلها ولم يوجد هذا الشرط فلذلك استنع والمحال هذه وللقاض صرفة للتابع وذريته
لا سيما اذا كانوا فقرا لانه اقرب الى غرضه والله اعلم **سئل** من ومشتق فيما اذا اشار
واقف وقفه على نفسه مائة حيا ثم من بعده يعود ذلك وقفا على اولاده لصلح
الموجودين يومئذ وهم محمد زين العابدين وصالح الدين يوسف وام هان في بينهم
على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وعلى من سجدت للواقف المشار اليه
من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم عند اوان
ويشتر فيه الاثنان فيما فوقهما بحري ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك لهم في ذلك
ثم من بعد اولاد الواقف المشار اليه يعود ذلك على اولاد الذكور منهم خاصة دون
الاناث ثم على اولادهم كذلك ثم على اولادهم مثل ذلك ثم على اولاد اولادهم
نظير ذلك ثم على انسابهم واعتبارهم وان سفلوا بينهم على الشرط والترتيب المذكور على
انه من توفي منهم ومن اولادهم والاولاد اولادهم وانسابهم واعتبارهم عن والدا اولاد
او نسل وعقب عاد نصيبه من ذلك لولده او ولد ولده او نسله وعقبه ومن مات منهم
عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو معه درجة
وذوي طبقة من اهل الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف
المذكور وترك ولدا او ولدا او اسفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحق
المتوفى ان لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه ثم من بعد انقراض اولاد الذكور
واولاد اولادهم وانسابهم واعتبارهم يعود ذلك وقفا على من يوجد من اولاد البنات
من ذرية الواقف والموقوف عليهم بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين اعلاه
وعند انقراض اولاد البنات واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يعود
ذلك وقفا على من يوجد من اولاد المرحوم القاض ولى الدين محمد بن المرحوم الخواجة
الدين عبد القادر بن فريوات سبط والد الواقف المشار اليه ومن اولاد اولاده
وذريته ونسله وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين اعلاه وبعد
الانقراض على جهة بر متصلة فانقراض اولاد الذكور والوقف الى اولاد البنات ثم انقضت
بنت منهم ثم ماتت بنت المذكورة والذكر المذكور الى ذرية ولى الدين سبط والد الواقف
المذكور والموجود الآن جماعة من ذرية ولى الدين المذكور بعضهم اعلا طبقة من بعض

فيل

فيل يستحق غلة الواقف اهل الطبقة العليا دون اهل الطبقة السفلى على بقول الواقف
على الترتيب المعين اعلاه ولا يستحق احد من اولاد اهل الطبقة العليا شيئا مع وجود
اهل الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف على الشرط والترتيب المعين اعلاه بل قال على الترتيب
المعين اعلاه فقط **اجاب** جميع ما يرعى في اولاد الواقف من حجب الاصل فرع دون
فرع غيره يرعى في اولاد المرحوم القاض ولى الدين لان ذلك داخل في مفهوم الترتيب
قطعا وان لم يذكر معه الشرط وهذا بدوي حتى التعقل المثرة قد قال فيهم منبها على الاستواء
في الحكم الفريضة وترتيب شرط فان قلت شرطه اى الواقف الترتيب جئت بصحة فلا
يستحق احد من اولاد الطبقة العليا شيئا مع اصولهم لان استحقاقهم ذلك مرتبة على
موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده او ولد ولده ولا يحجب عن فوته ومن مات
لاعتن ولد فنصيبه لمن درجته ثم نقض القسمة بعد انقراض الدرجة العليا والقسمة
على التي تحتها هو القول الاصح عندنا لانه اقرب الى العدل والا بعد عن التفاوت الفاضل
في الفضل فافهم والله اعلم **سئل** منها ايضا فيما اذا كانت مدرسة لها مدرس وعيد
وغير ذلك ولها اوقاف من مسققات وغيرها ومن جملة ذلك دارمات الساكن فيها فذهب
زيد فطلبها من حاكم البلدة فاسكنه اياها مع ان للمدرسة متوليا خاصا فهل يكون ذلك العطا
والاذن لزيد غير واقع موقعه وتلزما لاجرة في جميع ما مضى واذا بنى بناء يكون غير محترق
ام لا **اجاب** لا يكون واقعا موقعه مع المتولي الخاص فقد ذكر العلماء من القواعد التي يتفرع
عليها الكثير من الفروع والقواعد الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وقد فرع عليها في البناء
والنظائر فروعا من جملة ما هو صريح في السئلة قائلا وعلى هذا لا يملك القاض التصرف في الوقف
مع وجود ناظره ولو منصوبا من قبله وفي البحر في اثناء شرحه للذكر في قوله وان جعل الواقف
غلة الوقف لنفسه ولاية القاض متاخرة عن الشروط له وعن وصيه وفيه وفي الفتاوى الصغرى
اذا مات المتولي والواقف حي فالترى في نصب قيم آخر للواقف لا الى القاض فان كان الواقف
ميتا فوصيه او من القاض وفي شرط المحجب لصحة نصب القاض ان لا يكون المتولي اوصى به الى رجل
عند موته فان كان اوصى لا ينصب القاض وفيه نقل عن النافذ رانية الوقف اذا كان على ارباب
معلومين يخصى عددهم اذا نصبوا متوليا بدون استطلاع راي القاض يصح اذا كانوا من اهل
الصلح ثم نقل عن اقا ئلا عن اهل المسجد اذا اتفقوا على نصب رجل متوليا لمصالح المسجد فتولى
ذلك اتفقهم اتفق المشايخ المتأخرون واستاذنا الا فضل ان ينصبوا متوليا ولا يعلموا
القاض في زماننا لما عرف من طبع القضاة في اموال الاوقاف انتهى واقول العمري لقد نظر المتأخرون
النظر الصحيح ونحن متأخروا والمتأخرين قد نظرنا من طبعهم ما هو خارج عن الحد وموجب
البعد عن الله تعالى والطرد والصد ومن المقرر وفي غالب الكتب سطران منافع الوقف

تضمن بالاستهلاك فعلى ساكن الدار المذكورة اجرة المثل السكنى ويهدم ما بنى بها ويرفع
لو لم يضر وان اضر فقد ضيع ماله فليترجع الى خلاصه بالانهدام وفي بعض الكتب ان
تملكه باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بما للوقف صرح به في الاشياء والنظائر وكثير
من الكتب المعتمدة والله اعلم **سئل** في وقف مشروط فيه ان من مات عن ولد او ولد
ولد او اسفل منه نصيب له بعد ان دبت بين الطبقات فهل اذا مات واحد من المستحقين
للوقف ذكر اكان او انثى عن ولد قبل انتفاض القسمة بانقراض درجة يصرف نصيبه لولد
ام لا **اجاب** نعم يصرف نصيب من مات لولده ويكون قوله على ان من مات عن ولد
الى مخصصا لقوله الطبقة العليا تجب السفلى فيجوز الاصل فرعه لا فرع غيره ويعطى نصيب كل
مات جميعه لفرعه ويستمر الحال كذلك الى ان تنقضى الطبقة الاولى باسرها فتستفيض
القسمة وتقسّم الغلة بين اهل الطبقة الثانية فمن مات من اهلها عن ولد انتقل نصيب
اليه الى ان تنقضى وهكذا يفعل في كل بطن كما حرره محله والله اعلم **سئل** في رجل
الترم لجهة وقف بعمارته واجراء طعامه المشروط وايضا لعلوفات مرتزقة وجميع
لوازمه بمبلغ معلوم وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه من ماله متبرعا هل يصح ام لا
وهل اذا غضب غاصب شيئا من مال الوقف الذي تحت يد وكيل متولي به يضمنه الوكيل
ام يذهب على الوقف كيف الحال **اجاب** لا يصح الا التزام المذكور بل هو اجنبى خارج عن الشرع
الواضح المشهور فلا يلزمه التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرطه على نفسه اذ هو التزم
مالا يلزم شرعا فيرد على كسبه وما وقع عليه غضب الغاصب من مال الوقف لا يضمنه الوكيل
حيث لم يجد له دفعه عنه من سبيل والمطالب به هو الغاصب تصت نفس الفاجرة
فان اذاه في الدنيا والا طوبى به في الآخرة والله اعلم **سئل** في وقف اهل امان
احد مستحقه عن اخ وابن بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق المتوفى انتقل اليه
له ذلك ام لا **اجاب** ان كان للواقف كتاب في ديوان القضاة المسمى عرفنا بالجل
وهو في ايديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع اهل فيه والاي نظر الى المعهود من حاله فيما
سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعا
الى القياس الشرعي وهو ان لمن اثبت بالبرهان حقا حكم له به فاذا علم ذلك فان البنت
ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما ذكرنا ان حصته جدّه لامة تنتقل اليه ظهورا بينا ولم
يظهر لكن عادة القوام فيما سبق كذلك ولم تعلم عادة القوام ولكن اقام بيّنة على يد
الشرع بوجهها الشرعي حكم له به وان لم يوجد شيء من ذلك لا يحكم له بمحرد دعواه وطالب
انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفة واذا فقد على بالاستفاضة والاستنباط
العادية المستمرة من تقادم الزمان الى هذا الاوان واذا لم يوجد شيء من ذلك فمضى

شيئا عليه ان يثبت بالبرهان والله اعلم **سئل** في وقف بايدي جماعة تلقوه عن ابايهم وابائهم
عن اجدادهم وعليه عشر لجانب بيت المال هل لو قيل بيت المال اجارته مع وجود المشككين عليه
من اهل سبب ان عليه عشر ام لا وهل يكلفون له بيّنة تشهد لهم بالوقف مع كونهم اصحاب
يد كما شرح **اجاب** ليس لو قيل بيت المال اجارته وكونه عليه عشر لا يجوز لو قيل بيت المال اجارته
لان علمنا نصوصا على وجوب العشرة الاراضى الموقوفة والعشر مجراه بحري الصدقة وليس اخذ
الصدقة الاجارة وهذا مما يرتاب فيه ذوي الالباب ولا يكلفون له بيّنة تشهد لهم بالوقف
اذ البداقصة ما يستدل به ولذا لو ادعى ذواليد المالك ان القول قوله بلا بيّنة فكذا
يقبل اقراره بان ما فيه يده وقف على جهة كذا وما صرحوا به انه لا يجوز للسلطان ان
يكلف الناس الى اثبات ما بايديهم بالبيّنة فان اليد مجردها كافية وهذا ايضا
ظاهر لا مرية فيه والله اعلم **سئل** في وقف له متول وكاتب كل منهما مقرر على
موجب الشرط الواقف ببراءة سلطانية فاذا صرف المتول شيئا على لوازم الوقف او
قبض شيئا يجب عليه ان يكون بمعرفة الكاتب ام لا واذا قلتم لا فما فائدة الكاتب واذا
قلتم نعم فما معنى قولهم القول قول المتول فيما صرفه وقبضه **اجاب** لا يجب ان يكون ذلك
بمعرفة الكاتب الا اذا شرط الواقف ان المتول لا يفعل ذلك الا بمعرفة اذ عمل هذا غير عمل
هذا فعمل المتول الامر والنهي والتدبير والقعود وقبض المال ونحو ذلك وعمل الكاتب الضبط
بالكتابة لا غير هكذا صرحوا به وهي فائدة نصب الكاتب فاذا استقل المتول بالتصرف يكن
الكاتب الضبط بالكتابة بما لا يدري او يغير ذلك من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر
هذا وبعض المتأخرين ما يشبه الحق انه لا يعتد به بكونه خلاف ظاهر الرواية
وما خالف ظاهر الرواية ليس مذهبا لنا معاشر الخيفة والله اعلم **سئل** في وقف صورة
وقف على نفسه ثم من بعده على ولديه ثم على اخيه وعلى من يحدث له من الذكور والاناث
على الفريضة الشرعية ثم على اولاد الذكور ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم بطن بعد
بطن وطبقة بعد طبقة العليا تجب السفلى على ان من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد
او ولد ولد وان سفل كان نصيب لمن هو في درجة من الموقوف عليهم ولم يتعرض للذكر
من مات عن ولد وولد له مات صالح قبل والده عن ولد اسمه صلاح الدين ثم مات
الواقف عن محمد المذكور وعن ولد له صلاح الدين هل لصلاح الدين مع عم استحقاق
ام لا **اجاب** لا استحقاق لصلاح الدين مع عمه ولو قدرنا انه قد صرح في الوقف بان
من مات من الموقوف عليهم عن ولد او ولد ولد كان نصيب له اذ لا نصيب له وقت موته
كما صرح به والد شيخنا امين الدين في فتاواه والشيخ زين ايضا في فتاواه في المسئلة
وبين العلماء معتزك عظيم واضطراب طويل مبنى على ان المراد بالنصيب ما يعطى الحاصل بالنقل

وما هو بالقوة فكيف مع عدم التعرض لذكر من مات عن ولد او وولد ولو لم يحصل ان
يحد يختص بالاستحقاق ولا شيء لابن اخيه صلاح الدين مادام عمه موجودا والاصل
هذه والله اعلم **مسألة** في رجل وقف وقف على اولاده الموجودين وسماه للذكر مثل
حظ الانثيين على ان من مات من الذكور عن ولد او ولد ولد فنصيب له ومن مات عن
غير ولد او ولد فنصيب لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على اولادهم ثم و
فاذا انقرضوا فهو على اقرب عصباته فاذا انقرضوا فعلى جهة بر غيرهم مات وانحصر الوقف في
ابنيه ذيب وجلال مات جلال عن ابنيه عبد النبي ورمضان مات رمضان عن ابن
جلال ثم مات ذيب لا عن ولد بل عن ابن اخيه عبد النبي وابن ابن اخيه جلال ثم مات
عبد النبي عن ابن يسمي ابراهيم وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ريع الوقف عليهما **جواب**
يقسم ريع الوقف عليهما انصافا فلهذا نصفه وللآخر نصفه لاستويناها في الدرجة وقد نص
للخفاف في اوقافه في مثله بذلك حيث قال فاذا انقرضوا البطن الاعلى نقصنا القسمة وجعلنا
على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال نصيبه الى ولده هنا وقد حقق
العلامة الشيخ على المقدسي في شيخنا ذلك ورد على من قال بعدم نقصها في صورة الوار
وخصه بصورة ثم بانه لا يوجب اختلاف الحكم واقول والغرض يصلح تخصيصا ولا شك
ان غرضه التساوي في ريع الوقف عند تساوي الدرجة ولا غرض له في اعطاء واحد من المتساوي
ريعا واعطاء الاخر ثلاثة ارباع بل هو بعيد عن ان يخطر بباله في احواله فافهم ولما علم
مسألة في ناظر على وقف بشرط واقعة عين له الواقف في شرطه السكن في قاعة معينة تارة
اجرتها نحو من ثلثة قروش انتقل الناظر منها الى دار الموقوف تساوي اجرتها نحو من غنة
وعشرين قرشا واسكن ولده معه بعاملته فهل لذلك كالم لا واذا قلتم لا فقول يلزمه اج
المثل او يلزم ولده او لا يلزمها **جواب** نعم يلزمه اجرة المثل لتلك الدار التي سكنها
ولما هذه كما صرحوا به في احد شريكي الوقف والاجنبى واطلقوه في سكني الموقوف نعم
الناظر والشريك والاجنبى بل والواقف بعد التسليم لتصريحهم بانه بعده كالاجنبي في
الشهادة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده شي لانها على المتبوع لاعلى التابع كما صرح به في محله و
اعلم **مسألة** في وقف اهلي من جملة اماكن معدة لسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واق
عند الى بعض الاماكن التي بها احد الموقوف عليهم وجصده وفتح بكوا او جد بيتا لم يكن
في زمن الواقف وجدا ومخوضات للزراعة وغيرها مما ليس ضروريا فيلزم جمع ما صار
على الوقف ام ليس له الرجوع وهل اذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمه ام لا **جواب**
ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه واذا كان الصرف من مال الوقف ضمته والله اعلم
في حدود بيد رجل تلقاه ولده عند ومات واختلفت ورثته منهم من يقول هو ملك الموت ومن

من يقول

من يقول وقف على كذا الجهة بر الحكم **جواب** من ادعى انه وقف فنصيبه وقف ومن ادعى
الملك فنصيب الملك يتصرف فيه ما شاء ما لم يشهد شاهدان على الوقف فيثبت وشهادة الواثرين
في ذلك مقبولة كما نص عليه في التاتارخانية وغيرها والله اعلم **مسألة** في اشتراط بيان اسم
الواقف في الدعوى والشهادة **جواب** الصحيح انه يشترط مطلقا قديما كان او حديثا كما
صرح به الامام ظهير الدين والله اعلم **مسألة** فيما لو وقف زيدا دارا وشرط سكنها على بنات
بكر وجعل اخره للجهة بر وكتب بذلك صك شرعي وتزوجت كل واحدة منهم برجل وامتنع
الامران يسكن معا هل لمن السكنى على الانفراد وليس لاحد اهن الامتناع عن المهاديات
وهذا اذا سكنت احداهن مدة معلومة للاخري السكنى نظير ذلك حيث تعذر سكنها
معا **جواب** ليس لواحدة منهن الاختصاص بالسكنى دون غيرها بل حقن في ذلك
على التساوي فيسكن في الدار كلهن فان اتفقن على المهاديات فيها جاز والاتسكن
كل واحدة بقدر ما يخصها فيها بلا مهاديات كما افاده في الخلاصة والبنزالية والتاتارخانية
وغیرها وتعذر سكنها من معا غير مسلم وقد تقرران من له السكنى ليس له الاستغلال
ومن له الاستغلال ليس له السكنى على الاصح والمهاديات في الوقف لا جبر عليها لانها قسمة
ولا تجوز قسمة الوقف على وجه الجبر وان كانت قسمة حفظ وعمارة فيه علم ان ليس للاخري السكن
نظير ما سكنت احداهن قال في فتح القدير بعد ان ذكر من الفروع الكثير ومن هذا يعرف
ان لو سكن بعضهم فلم يجز الاخر موضعها بكنية لا يستوجب اجرة حصه على الساكن
بل ان احب ان يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة او زوج ان كان لاحد
ذلك والآخر المتصديق وخرج او جلسوا معا كل في بقعة لا جنب الاخر وقد ذكر في القنية
وغیرها ان المهاديات انما تكون بعد الخصومة فحين بعد ان حققنا وحررنا جواز المهاديات
في الوقف باتفاق الموقوف عليهم كما هو صريح كلام الاسعاف وحمل ما في اوقاف الخفاف
على قسمة التملك فهي انما تكون فيما يستقبل لانيها مضى فتدبر ولا نعتبر بما وقع في بعض الشرائع
ما يفهم خلاف ذلك والله اعلم **مسألة** فيما اذا وقف على نفسه ثم على من يوجد من اولاده
عند موته ثم ذكر شروطا ومات الواقف عن ثلاث بنات لصلبه وعن بنتي ابن مات حال
حياته هل لها استحقاق في الوقف ام لا **جواب** لا استحقاق لهما في الوقف لاختصاصه
باولاده الموجودين عند موته واولاد اولادهم ليس كذلك والله اعلم **مسألة** في وقف
على ذرية خرب منه طائفة فاستوان ناظره مبلغا وعمره بالوقف لعدم ما يصرف في العمارة
من جهة الوقف بغیر اذن القاضي ثم باع جميع العقار ليؤدي الدين المذكور فهل يبيع غير
صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل يثبت عليه نفسه **جواب** الاصح
في المذهب انه اذا لم يشترط الواقف الاستدانة للمتولي لاجل العمارة وقت الحاجة ولم ياذن القاضي

بها وقتها لا يثبت الدين الاعلى ولا يملك قضاءه من غلة الوقف فضلا عن عينه والاجابة
منعقد على انه لا يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه الفقراء في مال ليس لهم وربة الوقف
ليست للفقراء فيه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الوفاء على الوقف بل على
الناظر نفسه وانظر الى البحر في شرح قوله ويبداء من غلته بعمارة والله اعلم
في صورة كتاب وقف قرية مكتوب بها حدود وحول تلك القرية اراضى قري متعددة بادية
فلا حياء من قديم الزمان بحيث لا يحفظ احدا منها للوقف المذكور بل هي بيت المال اعظم
السلطان للتمارية نظير عطائهم في بيت المال هل يعتمد على ما بها ويقضى بها الوقف
وترفع ايدي التمارية والفلاحين عنها بحجدها من غير شهود تشهد على ختم شرع من
جهة بيت المال يصح سماع الدعوى عليه شرعا ام لا **اجاب** لا يعتمد على مجرد الصورة للتمارية
ولا يقضى بها شرعا بلا شهود تشهد على ختم صحيح الدعوى عليه شرعا لانها مجرد خط وهو لا يعتمد
عليه ولا يجعل به شرعا قال في الاشياء بعد ان ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل بمكتوب الوقف
الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القاض لا يقضى الا بالحجة وهي البينة او الاقرار
او النكول كما في اقرار الخاتبة انتهى ومثله في كثير من كتب المذهب والله اعلم **سئل** في قرية
موقوفة با راضيا على الحرمين الشريفين هل لمزارعها ان يقتطعوها رغبة من الامام او من
ناظر الوقف بما لم يعلم فيه غاية الغبن والغدر على جهة الوقف ويصح ذلك شرعا ام لا
لا يصح ذلك والحال هذه وكيف يصح مع كونه عملا مخالفا لشرط الوقف وحكم الشرع الشريف اذا القاه
على محصل الوقف باطلا من اذلة لقانونه المنيف وهذا مما لا توقف فيه ولا يتردد في بطلان
فقيه والله اعلم **سئل** في شخص وقف تكية وشرط لكل ذي وظيفة قدر معلوما
من الدراهم وغيرها هل له ان يتناول من الوقف ازيد مما عين له الوقف ام لا وهل اذا تناوله
يكون ضامنا له ام لا وهل اذا اعتاد اخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور وزعم انه
بهذه العادة صار حقا مستحقا يطيب له ام لا وهل اذا انزل الى السلطان فقر له
شيء زائد عما شرطه الوقف كل له تناوله ويبطل تعيين الوقف ام لا وهل العوائد
المخالفة للشرع الشريف با طلة لا يعمل بها ام لا وهل يجوز احدث الوظائف في الاوقاف
ام لا يجوز وهل يغني المتناول لها جميع ما تناوله زائد عن حقه الذي شرعه له الوقف
ام لا **اجاب** لا يحل لصاحب وظيفة ما ان يتناول زيادة عما عين له الوقف ويصح
اذا اخذه بخير حق مخالفة لشرط واقفه ولا يطيب بصير مائة عادلة له كالسارق يبيع
السرقة لا تحل له السرقة با تخاذه لها عادة وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلافه
الوقف فلا يجوز له تناوله ما ليس له شرعا بانها خلاف الواقع المخالف لما هو كائن في الشرع
الموجب لا ابطال شرط الوقف لمصادمته النصوص قاطبة بانه ليس لاحد ان يقر بغيره

في الوقف

في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا النظر على الوقف لشدة احتياجه اليه
وليس لاحد ان يقر بخادم المسجد بغير شرط الواقف وصريح في الاشياء والنظائر في القاعدة
الخامسة فتلا عن الذخيرة والواجبة وغيرها بان القاض اذا قرر فرشا للمسجد بغير شرط الواقف
لم يحل للقاض ذلك ولم يحل للفرش تناوله شيء من ذلك قال وبه علم حرمه احدث الوظائف بالاقواف
بالاول لان المسجد مع احتياجه للفرش لم يجوز تقريره لا مكان استيجار فراش بلا تقرير
تقرير غيره من الوظائف لا يحل بالاول ثم قال سئلت لو قرر ريع القاض من فائض
وقف سكك الواقف عن مصرف فايضه هل يصح فاجبت لا يصح ايضا لما في التناظرية
ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلا وصريح في البرازية
وتبعه في الدرر والغرائب لا يصرف فائض وقف لوقف اخر ائخذ واقفها او اخلفها انتهى
ومن المقرر المعلوم ان من تناول شيئا ليس له تناوله فهو ضامن له ان قيميا بقيمة وان
ماتليا بمثله والله اعلم **سئل** في رجل وقف في صحة دارا على جهة تبرع في بنو مكانا
معلوما بالاقص الشريف وان يتصدق برطل جزا للفقراء في شهر رجب وشعبان ورمضان
وان يطبخ في كل ليلة من رمضان باطية طعام للفقراء ان يكون المتولى عليه شي في المسجد كائنا
من كان ومات الواقف من غير كتب صك والان تنكر الورثة ذلك هل اذا رفع الى الحاكم الشرع
الشريف وقامت بينة شرعية تشهد بذلك يكون للقاض سماعها واذا قضى بها ينفذ قضاؤه
شرعا ام لا **اجاب** قدر رفع الاستاذ نا الحائز ببرد الله مضجعه بما هو مثل هذا السؤال
فاجاب بما صورته ذهب الامام ابو يوسف رحمه الله تعالى ان الوقف يصح بمجرد قوله وقفت من
غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم للمتولى وصحح الكثيرون في حيث حكم بصحة الوقف موافقا
لقولهم نفذوا بنبرم والله اعلم **سئل** في رجل باع زوجة غراسا في ارض وقف ومضى
على ذلك مدة سنين ومات البايع فادعى ابن ابنه على رجل اشترى من الزوج غراسا في ارض
وقف ايضا ان جده البايع كان له قد وقف داره وجميع ماله من الغراس هذا والاول
على اولاده ثم وثم واقام على ذلك بينة هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور ام لا
اجاب لا يبطل لامور منها ان المتولى عليه لا يصح خصا عن الزوجة ومنها جواز بيع الوقف حيث
لم يكن محكوما بلزومه بعد الدعوى الصحيحة كما افق به فتى الروم ابو السعود وغيره بقوله
ان لم يكن سجلا يعنى محكوما بلزومه بعد دعوى شرعية يبطل الوقف في باع والباة على حاله
ومنها ان وقف الغراس بدون الارض يختلف فيه لاسيما مع اختلاف البرية فيقبل النقض والله
اعلم **سئل** في وقف السيد الخليل المشروط على ابراهيم طه الخليل للفقراء والارامل والايتام
القاطنين بببلده والمجاورين لمسجده عليه الصلوة والسلام هل يحل لناظره الحكم عليه
ان يقتطعه ويأكل ريعه فتصير المستحقون له في غابة المجاعة والصناعة مع ان فيه ما يقوم به

احسن قيام وتنظيم به احواله اتم انتظام ام يحرم عليه ذلك لا يتكلم بحض الحرام
يقنوا له متحصلا من محلاته وعدم صرفها على جهتها ويقول هذه عوايد لاحق لاحد
ويصرف على لذات النفس وشهواتها بنيت النالجواب فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجر والثناء
اجاب من كان بهذه الصفات الذميمة والاخلاق القبيحة السخيمة يجب عزله وتبويل
يمن يرضى الله فعله كيف لا والسمات المنسوب الى هذا النبي الجليل يجب على كل احد صيانة
عن التعطيل اذ هو صلة الله عليه وسلم وعلى ساير انبياء الرحمن لما اشتهر من اخلاقه الكريمة
مع الضيق اورثه الله تعالى لا يفتطع على توالي الزمان فكيف يفلح من يبيع فقهه
او يفوز من تسبب منعه وفي ذلك حرمان مجاورية الفقرا والمساكين والارامل واليتام
والمنقطعين وقوله هذه عوايد بعيد عن الصواب اذ المتناول ان كان من مال
الوقف المستحق لهذه العادة القبيحة في اكل مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس
بلا مسوغ وان كان من مال المزارعين والمتقربين فهو مال الغير يحرم عليه تناوله
فعله كمالا للدين هو من نظم في الحرام متصرف بالاثام فعلى حكام المسلمين امانة اذ
وتولية من يتق الله ويجعل اخرا ولا حول ولا قوة الا بالله والله اعلم
في ارض وقف غرس بها رجل هو وولده اشجار زيتون وتين وغيرهما باذن شرعي من اولاد
الاذن شرعا باجرة هي اجرة المثل لكل سنة وكبر الشجر وعظم وصار له ربيع ومات الرجل
وغاب ولده وورثها ذرية ضعافا وياتم يؤدون اجرة المثل المسمى اليها هل لناظر
الوقف ان يكلف الذرية قلع الاشجار ام لا والحال انهم يؤدون اجرة المثل على الوقف
المطلوب من غير نقصان **اجاب** قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعت الاشجار
فارغة وفي القنية استاجر ارضا وقفا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة قلعت
ان يستبقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو لم يوقف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك
انتهى وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتكره وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاف انتهى ما في البحر
وجبه انه لا فائدة في قلع الاشجار واجارها بمثل هذه الاجرة فيجب استبقاء الاشجار
توفير لفظ الميرتين الذرية الضعاف بعدم الاتلاف والوقف المشار اليه بعدم ضرره في ذلك
واقعا عليه لاسيما وقد تأيد نقل القنية بما في اوقاف الخصاف وعلى الناظر فيه ان ينظر الى
ذلك بعين العدل والانصاف والله اعلم **سئل** فيها اذا اختلف صاحب وظيفة كالتدريس
والقراءة ونحوها مع ناظر الوقف فادعى صاحب الوظيفة انه باشرها واستحق معلوما وان كان
هل القول قول صاحب الوظيفة ام قول الناظر وهل يجوز احدث وظيفة في الوقف بغير طاعة
ام لا **اجاب** القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخ مشايخنا الشيخ شهاب الدين
الحلي عن صاحب وظيفة قرأة مصحف في جامع معين مات فاختلف ورثته مع ناظره
في المباشرة

في المباشرة فافتح بان القول قول الورثة في المباشرة قال لانهم قايمون مقام مورثهم والقول
قوله في المباشرة مع اليقين لانه امين فكذلك ورثته وهو موافق لقواعد المذهب ولا شك انه
امين على وظيفة وليس للجماكية شبه الاجارة من كل وجه بل الحاشية بالصلة ايضا وثبت بالصلة
فيعطى كل شبه ما يناسبه واما احدث الوظائف فلا يجوز قال في الاشياء صرح في الذخيرة
والوالمجيبه وغيرهما بان النسخ اذا قرأ في المصحف بغير شرط الواقف لم يحل للناظر ذلك ولم يحل
للناظر تناول شيء من ذلك وبعلم حرمة احدث الوظائف بالواقف بالاول لان المسجد مع
اصحابه للناظر لم يجر تقريره لا مكان استيجار فراش بلا تقرير فقير غيره من الوظائف
لا يحل بالاول هذا من النوع الظاهر من فروع الفقه فلا توقف فيه والله اعلم **سئل** في وقف
صورته وقف وقف هذا على نفه ايام حيوته ثم من بعده على ولده لصلى الموجود الآن المسمى
شمس الدين ومن سيحدث له من الاولاد الذكور دون الاناث على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم
على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا
منهم تجب الطبقة السفلى ابدان ما عاشوا وادعيا ما بقوا المذكور مثل حفظ الانثيين ثم من بعد انقراض
اولاد الذكور واولاد اولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم يكون وقفا على بنات الواقف على حكم الفريضة
الشرعية ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاناث ثم على اولادهم ونسبهم وعقبهم بينهم على
حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الوقف
من اولاد البطون ثم من بعدهم على جهات اخر ذكرها الواقف ثم مات الواقف وخلف ولده
المذكور وانحصر الوقف فيه ثم مات شمس الدين وخلف ثلاثة ذكور واربع بنات وانحصر الوقف
فيهم بموجب النص ثم ماتت احدى البنات وخلفت ولدا والدة من غير اولاد الظهور فهل
يكون مستحقا في الوقف ما يستحقه والدة ام يكون محجوبا باولاد الظهور **اجاب** هو محجوب
بالطبعة التي فوقه لا بما ذكر لان الاضافة للاولاد لا الى النفس في قوله ثم من بعدهم على اولادهم
لانهم يستحقون بانقراض اهلها فان قلت ما تفعل بقوله ثم من بعدهم على اولادهم الظهور
يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون قلت لا يغير الحكم المستفاد
بالكلام الاول لما تقر في الاصول في باب وجوه الوقف على احكام النظر ان ايجاب الحكم
في المسمى لا يوجب النفي لانه ضده فكيف يوجب والاثبات لا يوجب نفيا الاضيعة ولا دلالة
ولا اقتضاء وليس فيه الاثبات بعد انقراض اولاد الظهور لمن يوجد من ذرية الواقف
من اولاد البطون واما قبل الانقراض فمكسوت عنه وقد علم حكمه ما سبق فان ادعى من هو
فالمفاهيم لا يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس في ظاهر الرواية كالدلالة وهذا مقتضى اصول
مترجنا فمن صبغ اصبعه في صبغ لم يتوقف فيه فكيف بمن غس يده فيه الى رصغ والله اعلم
وسئل عن ايضا ما مضى فيما اذا وقف على نفه ايام حياته ثم من بعده على ولده لصلى شمس الدين

سئل احدث الوظائف لا يجوز

ومن سجدت له من الاولاد الذكور والاناث بغيرهم على حكم الفريضة الشرعية ثم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية
الطبعة العليا منهم تجب الطبقة السفلى ثم من بعد انقراض الذكور واولاد اولادهم وذريتهم
ونسبهم وعقبهم على بنات الواقف المذكور على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على اولادهم
الذكور والاناث ثم من بعدهم على اولاد اولادهم ثم على نسبهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية
الطبعة العليا منهم تجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا وولدا
والا لامر له حال لو كان اصله حيا باقيا لا يتحقق في الوقف قام ولده او لدولده وان سفل
مقام في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه اصله لو كان اصله باقيا ومن مات عن غير ولد
او ولد ولد وان سفل عاد استحقاقه لمن هو في درجة وذوي طبقة من اهل الوقف ثم من
بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد الباطن
على حكم الشرط والترتيب المعينين اعلاه فاذا انقضوا باسهم وابطادهم الموت عن اخرهم
ولم يبق للواقف ذرية مطلقا كان ذلك وقفا على اخ الواقف لابي عبد القادر الى اخر ما ذكر
من الجدة وقد مات الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين وثلاثة بنات ثم مات
احد البنين عن ابن ثم مات احدى البنات عن ابن واخري عن بنتين فهل ينتقل نصيب
كل منهم الى ولده ام كيف الحال **اجاب** نعم ينتقل نصيب كل منهم الى ولده فلا يقول
على ان من مات منهم وترك ولدا لم يدخل ولد بنت شمس الدين في ذلك فلا يقول
ثم على اولاد اولادهم المذكور بعد قوله على ولده شمس الدين ومن سجدت له اذا انقرض
الاضافة اذا كانت الاولاد دخل ولد البنت والحلاف انما هو في صورة الاضافة الى الواقف
نفسه وما قوله ثم من بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف
من الاولاد الباطن فلا يغير الحكم المستفاد من الكلام السابق لما تقدم في الاصول من عدم
حمل المطلق على المقيد عندنا وان اختلفت الحادثة لا مكان العمل يقتضي كل منهما اذا اطلاق من
المطلق معنى متعين معلوم يمكن العمل به مثل التقييد ولان المقيد يوجب الحكم ابتداء
مثبت والاثبات لا يوجب نفيا لا صيغة ولا دلالة ولا اقتضاء فاذا علمت ذلك فنقول
ثم بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد الباطن
مثبت لاستحقاق اولاد الباطن جميع الوقف بعد انقراض اولاد الظهور لانا في مشاركتهم
لهم مع وجودهم وقد علمت المشاركة من قوله اولادهم فعلمنا بكل منهم ما هو
معلوم لمن له المام بالاصول والله اعلم **سئل** في مكان موقوف على جهة بر ثبت عندكم
ان اجرة مثله قرشان ونصف في كل عام ثم ان انسانا زاد فيه زيادة ضرر وجعله في كل عام
بسته فروش ثم ادعى مستأجر المكان عندها حكم شرعي بان هذه الزيادة زيادة ضرر

واقام

واقام بيته بذلك وابطل الاجارة اليه اشتملت على زيادة الضرر وحكم بفسادها وجعل الخصم
والان الناظر يطلب ان ياخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك **اجاب**
لا تعيب زيادة الضرر والتعنت في البزازية وغيرها والنظر لها وان زاد من ينافع مع المستأجر
في الاجرة تعنتا لا تعيب الزيادة ولذلك قيدنا بالزيادة عند الكهل وذكر في المحيط ما يورده القيد
اهل الموقف حمام الوقف باجر ثم زاد اخر فيه ليس للمتولي ان ينقض الاجارة اذا كانت الاجارة
الاولى باجر المثل او بزيادة يتغابن الناس فيها لانه في الزيادة على اجر المثل منعنت انهم
فاذا علمت ذلك وكان المستأجر قد ألزم بالزيادة على الوجه المذكور فالزامه غير صحيح فليس
لناظر طلب الزيادة والحال هذه لعدم صحة الالتزام هذا ان تضمنت الزيادة على المستأجر
جبرا واما اذا جدد عقد عن تراض او زاد هو في الاجرة برضاه وكان قبل بضعة المدة فهو
صحيح ويطلب بالزيادة والحال هذه وان كان العقد فاسدا لمعنى آخر كشرط فاسدا وجرمالة
في المدة ونحو ذلك فالواجب جبر المثل لا يجبر بها السمسرة لا تقرر ان الاجارة الفاسدة يجب فيها
اجر المثل بحقيقة الانتفاع بشرط ان يوجد التسليم الى المستأجر من جهة الاجر وانما ذكرت
هذا التفصيل لان السؤال غير منتظم والواقع محتمل والله اعلم **سئل** في مكان موقوف اجرة
ناظره كل سنة بكذا اهل تصح هذه الاجارة في السنة الاولى وما زاد عليها ام تصح في الاولى فقط
اجاب العقد صحيح في السنة التي تلي فاسد فيها عداها واذا سكن الثانية لزمته الاجرة المعينة
وهكذا والله اعلم **سئل** في رجل وقف عقارا على اولاده ونسبه وعقبه الذكور والاناث على حكم الفريضة
الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم من ولد الظهور
وولد الباطن اولاد الذكور واولاد الاناث على ابايهم بطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل مذكور
في شرط وقف هذا اللفظ فهل يدخل اولاد البنات في الوقف مع وجود اولاد الذكور ام لا
اجاب نعم يدخل اولاد البنات لقوله من ولد الظهور والباطن مؤكدا مؤكدا بقوله اولاد الذكور
واولاد الاناث على حكم ما شرط والله اعلم **سئل** في رجل وقف وقفا على ابنه فلان وبنته فلانة
ثم من بعدهما على اولادهما واولاد اولادهما ثم من بعدهما على ابنته فلانة وبنته فلانة
ولد البنت في الوقف وولد ولدها وان سفل فكما يستحق الابن يستحق ابن الابن وان
سفل مع الابن والانثى والذكر فيه سواء ام لا **اجاب** يستحق الابن وابن الابن معه والانثى
وانثى كذلك والذكر مثلها نصيبا سواء كما صرح به الناصح في جمع بين كتابي حلال والخصاف
وكم سبق في خلافا والله اعلم **سئل** في الوقف على فقرا للاميل والقدس اذا صرفها من له
ولاية صرفها الى بعض فقراء البلد لكون فقراءها لا يخصصون يصح ولا يشترط الصرف
لجميع حيث لم يشترط الواقف عددا مخصوصا ولا استيعاب الجميع ام لا وهل اذا قام
ناظر بولاية غير من له ولاية الصرف وكلف المصروف اليه الى احضار شرط الواقف يلزمه

احضاره ام لا **اجاب** نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع وللحال هذه كما صرح به في الفقه
والبزازية وغيرها ولا يكلف المصروف اليه من جهة من له ولاية الصرف الى احضار ثمنه
وانما هو فقير صرف له بالتصافه بالفقر الذي هو شرط الواقف من له ولاية ذلك فلا يكلف
الى احضار شرط الواقف كما هو ظاهر لمن غمس راسه في الفقه والله اعلم
في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ثم من بعده لا ولادة واولاد اولاده واولاد
اولاد اولاده اولاد الظهور دون اولاد البطون وكل من انتقل من اولاد الذكور ينتقل
نصيبه الى اولاده الذكور وجعل النساء والبنات الخاليات من الازواج السكن بالدين
مدة حياتهن وبنات بناتهن الخاليات كذلك والان الموجود من اهل الوقف المتخير
احد وعشرون شخصا ولا يدرى ترتيب الموت فهل تقسم على روس الموجودين ذكورا واناثا
بشرط خلوص المذكور سوية لا يفضل ذكر على انثى ام لا **اجاب** مقتضى ما ذكر من الشرط مساواة
البطن الاعلى الاسفل في الاستحقاق والانثى المستحقة الذكر للاطلاق غير ان من مات من
اولاد الذكور ينتقل نصيبه لا ولادة الذكور فهو قيد له والاصل المستفاد من صدره السواء
فيرجع اليه عند الاشتباه لان الكل بوصف الاستحقاق اذ لا يجب مشروط برتبة من
الرتب فيقسم كذلك على الروس غير ان ما اصاب المتوفى منهم كان لا ولادة الذكور
سواء هم المجهول لهم بالسوية واذا مات احد منهم لا عن ولد قسم على الموجود منهم بالنسبة
العليا والسفلى في ذلك سواء قال الخصاف وقف على اولاده واولاد اولاده وذرية وولد
ولم يترتب وشرط ان من مات عن ولد فنصيبه له وحكم قسمته بين الولد وولد الولد
بالسوية فما اصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهرمان سهم المجهول لمعهم بالسوية
وما انتقل اليه من والده انتهى والله اعلم **سئل** من نصف في قرية نصفها وقف على طين
ونصفها وقف على طينة اخرى والكل نصف ناظر مستقل استولي متغلب عليها مع حجة
قرى غيرها واستاجر المتغلب من احد الناظرين نصف المتكلم عليه ودفع له الاجرة الى ان
له فضل الناظر المتكلم على النصف الثاني او مستحق ان يطالبوه بنصف ما دفع له من الاجرة
ام لا وهل اذا كره الموصي المذكور او وارثه على ان يدفع له او المستحقين في النصف الثاني
عليه من ماله شيئا بسبب ذلك يصح ام لا وهل اذا استولى هذا المتغلب الباغي على ناصب
بها القرية المذكورة مدة سنين واخذ الخراج من اهلها او تركه ولم يأخذ ثم زالت
يده واستولى الحاكم العادل عليها يؤخذ الخراج من اهلها وهل يلزم بسبب اجازة
للمتغلب نصف المتكلم عليه ضمان منافع النصف الثاني مستحق ام لا **اجاب** ليس لناظر
الذي لم يوجر على الناظر الذي اجر بسبيل فيما قبضه من الاجرة ولا ضمان لمنافع نصف المتكلم
ولا يصح الصلح مع الاكراه فلا يلزم بدله ولا يؤخذ الخراج مع ما ذكر من استيلاء الباغي

سواء اخذه المتولى او تركه ولم يأخذه لا تنقضاء علة الجباية بعدم الحاية وهذه الاحكام
ظاهرة ليس عليها غطاء فلا ينسب المتكلم بها ان شاء الله الى الخطا والله اعلم **سئل** من اصاب
في قرية موقوفة على جهتي بر كل جهة نصفها وله ناظر مستقل يتكلم عليه بالولاية النظرية ولا يحل
شجر زيتون بارضها وعليه مال معلوم لجهتي الوقف نظيرا استبقائه بها تعدي على القرية حاكم العرف
ووضع يده عليها مدة سنين واكل ما تحصل منها من غلال وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من
اكل ثمره هل يسقط عنه ما على الزيتون من المال المقر لجهة الوقف ام لا يسقط ويطالب به
مالك المذكور **اجاب** لا وجه لسقوطه عنه فيطالب به شرعا والله اعلم **سئل** في رجل وقف
على نفسه ثم على اولاده شمس الدين ويوجب ورهجة على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولاد
المذكورين الذكور دون الانثى ثم على اولاد اولادهم ثم واثم ابا ما عاشوا فاذا انقرضوا فعلى الميراثين
ثم على الفقراء ماتت رهجة لاهن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حيات ابيه الواقف عن ثلاث
بنات عايدة وصيفة وحبيبة وعن ابن اسمه علي ثم ماتت حال حيات جد الواقف ثم مات الواقف
عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم ماتت شمس الدين عن ابن اسمه
ابراهيم وعن بنتين زليخة وخواجه فكيف يقسم الوقف **اجاب** ان صح ان الوقف صدر من الواقف
على الكيفية المذكورة فغلة الان منحصره في ابراهيم وزليخة لا غلة ولا بنات رجب كما هو
ظاهر لمن له ادنى فهم لقوله ثم من بعدهم على اولاد المذكورين الذكور دون الانثى فاغرم الله العلم
في رجل وقف على نفسه ثم على اولاده شمس الدين ورجب ورجبة على الفريضة الشرعية ثم على اولاد الذكور
المذكورين دون الانثى ثم على اولاد اولادهم ابا ما عاشوا واما ماتت سلوا ثم من بعدهم لفظا
لجهة بر لا تنقطع ماتت رهجة لاهن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة ابيه الواقف عن ثلاث
بنات عايدة وصيفة وحبيبة وعن ابن اسمه علي ماتت في حياة جد الواقف ثم مات الواقف
عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم ماتت شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن
بنتين زليخة وخواجه فكيف يقسم الوقف **اجاب** ان صح ان شرط الواقف كما انزل في يقسم
على اولاد المذكورين المستوفين في الدرجة ولا يفضل الذكر الانثى فيهم اذ شرط التفاضل في اولاد
الواقف لا غير ولم يشترط في غيرهم فبقية مطلقا وفيه يتولى الذكر والانثى والله اعلم **سئل**
في غلو وقف وسفل وقف آخر هل يجيز ناظر السفلى على عارته من غلة الوقف ام لا وهل اذا
عمره يملك منع ناظر الوقف العلوي من بناء علوه كما كان ام لا **اجاب** نعم يجيز ناظر السفلى
على عارته من غلة الوقف احياء للوقف فقد صرح علما وانا ان الناظر اذا امتنع من عارته
الوقف وغلة اجبر عليها وصرحوا بان امتناعه عنها والحالة هذه خيانة يستحق بها العزل
واذا عمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوي من اعادة علوه لانه حق مستحق له فقد صرحوا جميعا
بانه حق لا يسقط بسقوط السفلى بل يوم بدوام اصله قال في الثانية رجل له غلو وسفل فقال لرجل

بعت منك علوهذا السفل بكذا جاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل والمشتري
حق القرار عليه ولذا لو انهم هذا العلو كان المشتري ان يبني عليه علواً آخر مثل الاول وصح
ان ذال السفل لو اراد هدم سفله منع لتعلق حق ذى العلوية متى كان ولا يبطل بالانها
ولذلك كان ان يبنيه وينعه عن ذى السفل حتى يوديه قيمة وان كان البناء باذن القاضي
فلا المنع حتى يودى ما انفق فافهم والله اعلم **سئل** في مدرسة مجاورة المسجد
متولى ويصرف ما يتناول من اجرتها على مصالح المسجد ويقيده في السجل المحفوظ فيها
بذلك نصير وقفاً على المسجد المزبور ويسوغ له ذلك شرعاً والآ لا ويجب رد عن ذلك
قيمة منافعه باجرة للثلث لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعي وهل اذا نصب السلطان متولياً
يقوم بشعائرها ويردها لما وضعت له ويسعى في اصلاح مصالحها ويستخلص من
الموجر ما اخذه من اجرتها يصح حيث وافق اجرة المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المزبورة
وان مات للموجر ان يوجع في تركته بذلك اوفى وقف المسجد المصروفة عليه كغيره
لا نصير وقفاً على المسجد بفعل الذي لا يسوغ له شرعاً ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعه
اذ منافع الوقف مضمونة على ما هو المفع به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه او من تركة
ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشي اذ لا ذمة له صحيحة حتى يلزمها الضمان وهذا هو
الفقه لا سيما على مذهب الامام الحنفية النعمان والله اعلم **سئل** في قرية جميعها وقف
على مدرسة معينة وعلى بعض كبر ومرا خراج لمدرسة اخرى يوديه اربابها لناظرها واط
بعد واحد مدة مديدة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناول
واخذه لجهة مدرسة محتجاً بكون جميع القرية وقفاً عليها فاني يسوغ لغيره تناولها
ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الاجماع
اجاب ليس له ذلك بل يجب ابقاء ما كان في سالف الزمان على ما كان لان الظاهر انه وضع
بحق لا بعدوان ولا يناه ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة لان الخراج جهة
اخرى منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز ان تكون رقبة الارض موقوفة على جهة الخراج لغيرها
لان ارض الخراج اذا وقفت وخرجت بالانفاق لله تعالى فالخراج واجب على حاله كما صح
به في الخلاصة وغيره فيصيرها الامام لما هو مفوض اليه شرعاً فاذا علم ذلك علم جواز كون الخراج
في القرية او طائفة من ارضها لجهة هذه المدرسة والرقبة وخراج بقية المدرسة الاخرى وصح
بان العشر والخراج لا يستطمان بوقف الارض لان الشارع عيّن لها وجهها فلا يتغير الوقف
وصرحوا بان ارض الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم ايقافها على غير من يستحق الخراج ويصرف
خراجها على من يستحق الخراج فاني يتوهم التنافي فالواجب استمرار الحال على ما كان الا ان ثبت
ما يمنع بالبرهان من وجوه المنع والحرمان **والداعلم سئل** في مستحق اجرة الوقف عليه

وعلى

وعلى غيره بالولاية النظرية وقبض جميع الاجرة ومات هو والمستاجر في اثناء المدة فالملك
في الاجرة المقبوضة **اجاب** يرجع ورثة المستاجر عما قبل المدة الباقية بعد موت المستاجر
من الاجرة على من صرفت عليه من المستحقين ان كانوا وعلى تركتهم ان كانوا ميتين وان كان
الموجر استهلكها لنفسه فالرجوع في تركته ان كان له تركة والا تاحرت المطالبة الى يوم القيامة
والله اعلم **سئل** فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده المولودين
يومئذ وسماهم وعلى من يحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم من
بعدهم على اولادهم ابداناً متناسلوا وبعد الانقراض على جبهة بر مقصلة وشرط شروط من جعلها
انه شرط لنفسه الادخال للخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كما بدله وان
تأخر ذلك من ذلك تسلسل وليس لاحد من بعده فعل شي من ذلك بحيث انه اذا اعتدى للوقف
الرجوع وما يترب عليه فيكون بخط يده الواقف المشار اليه ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من
الحاكم الشرعية ويكتب في حجة وتقييد في سجلات دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حضور الواقف
المشار اليه ومع فعل ذلك على لسان الواقف بشهادة بيته كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة
فهي دافعة ولا يعمل بها ولا يعمل عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم او بخط
يده لدى حاكم حنفى وحكم الحاكم الحنفى بصحة الوقف ولو لم يصد استيفاء شرائط الشرعية ثم طرد
على الواقف المزبور ذهاب بصره وتعذرت الكتابة بيده فاخرج الواقف المزبور واحداً واولاده
وذرية الولد المزبور من الوقف المذكور بلفظه بحضور بيته جادة شرعية فقبل البيعة العادية
الشرعية على ذلك ويكون الاخراج صحيحاً والحال ما ذكر ام لا **اجاب** اعلم ولا ان شرط الادخال
والاخرى والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كما بدله وان تناهجه ذلك وتسلسل وليس
لاحد من بعده فعل شي من ذلك شرط صحيح معتبر فله الادخال والاخرى وما ذكر فيه واما
اشتراط كون بخط يده الواقف ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من الحاكم ويكتب في حجة وتقييد
في سجلات دمشق الخ فليس بلازم شرعاً لان العلم اصح جواباً عن كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة
لا يقبل وكونه يشترط في ادخاله واخرجه كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة ويكتب حجة وتقييد
في سجلات دمشق الخ مخالف للموضوع الشرعي فقد شرط على نفسه ما لا يصح شرعاً فان اللفظ كان
بأنفاده في صحة ذلك شرعاً والزيادة لا يحتاج اليها وقد صرحوا في البحر انه ليس كل شرط يجب
اتباعه فقالوا هذا ان اشترط ان لا يعمل القاضي فهو باطل المخالفة الشرع وبهذا اعلم ان قولهم
شرط الواقف كنص الشارع ليس على عمومته قال العلامة قاسم في فتاواه اجمعت الامة ان من
شرط الواقفين ما هو صحيح معتبر يعمل به ومنها ما ليس كذلك وما صرحوا به من الشروط
الباطلة او شرط وقفه على العبدان فالشرط باطل وتكون الغلة للمساكين لان فيه الغنى والفقير
وهم لا يحصون وكذا على العوران والعرجان والزمنى ولو وقف على محتاجي اهل العلم بشي

لم المداد والكاغذ والوقف ويجوز التصديق عليهم بعين الغلة وان سرق المداد
لا يراعى فيها شرط الوقف لزم صيغة الاوراق عنهما فاذا علمت ذلك لم يتوقف في صحة الاوراق
المزبور بل يفظ الوقف على ان قوله ما لم يكن يصدر من الوقف بنفسه او بخط يده صريح في
الاكتفاء باحدهما وكيف لا تقبل البينة العادلة والبينة كاسمها ببينة وهي أقوى حجج الشريعة
الشريفة وكيف يصح قوله من فعل بشهادة بينة فري كذا وهو تغيير للوضع الشرعي والظاهر
الحكم الثابت بالكتاب والسنة واجماع الامة والله اعلم **سائل في الاستبدال**
في مكان موقوف على جهة برخر ودر ودر وتشت وتغذ غالب استغلا له وصار حاله لا يتفق
به مدة تزيد على ثلاثين سنة وحصل الضرر للحجار والمال به فرفع مقوليه الامر الى القاضي
فارسل من جانبهم جماعة من المسلمين وثقات الموحدين وحصل الوقف على المكان المزبور
فوجدوه بحال مسوع الاستبدال واخبروا بذلك الحكم الشرعي مع اناس من اهل الحجة فاذنوا
للمتولي في استبدال بعد ان ظهر وتحرر لدية واقتضى الحال اشهاد الدواعيل مدة ايام وانتهت
الرجعات فيه فاستبدل شخص بشي معلوم بعد ان شهد جمع من المسلمين بان قيمة ذلك
الوقت تساوي المستبدل به وانه ازيد نفعا واكثر ربحا وحكم القاضي بصفحة الاستبدال
على قول من جوزه من الامة الاسلاف وصير ورثة ملكا لم يتبدل يتصرف فيه كيف شاء
وتصرف في ذلك زمانا طويلا وعمر بعضا منه ثم اشتراه شخص آخر وتصرف فيه وعمره
ثم جاء متول آخر وزعم ان الاستبدال غير صحيح لكونه دون القيمة واحضر جماعة وشهدوا
له بالاعراض الفاسدة ان قيمته كذا زيادة على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة
والمحال ان البينة الشرعية شهدت بان المستبدل به اكثر ربحا واوفر نفعا وحكم القاضي
بصفحة ذلك قبل لا يسوغ لاحد نقضه ولم يشرى التصرف في ذلك ام لا **اجاب** شهد
الاستبدال ان كانوا معروفين بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم
اذا القضاة عن الاغما ما يمكن والشهود الذين شهدوا ثانيا ان كانوا غير عدول فاشهدوا
مردودة وان كانوا عدولا فقد ترجحت شهادة الاوليين باتصال القضاء بها وبشهاد
بذلك فروع منها ما ذكره المتون لو شهدت بينة يقتل زيد يوم النحر بمكة واخرى بقتله
يوم النحر بالكوفة لم تقبل البينات لان احدهما كاذب بيقين ولان جميع لاحدهما فان حكم
للكم بالبينة الاولى لا تسمع البينة الثانية لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها وبشهاد
قاضيها لو اقامت المرأة البينة ان الميت تزوج بها يوم النحر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم
ثم اقامت اخرى البينة بان تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بينة انتهى نعم لو
كانت البينة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحسن كما لو شهدوا مثلا بان الداد
سابقة للاستبدال لانهم ادعوا وحكم القاضي بشهادتهم وابتعت كما ذكرتم شهد اخرى ادعى

حكم بان عامرة آن الاستبدال في هذا الزمان وكان للحسن يقضى بان عامرة ان الاستبدال
في العادة القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال ح باطل اذ هو مبني
على بينة يكذبها الحسن فهو بمنزلة من جاحيا بعد الحكم بموته واما اذ لم تكن كذلك فلا وكذا
في كل ما فيه تعارض البينتين اذ اقضى باحدهما او لا بطلت الاخرى فلا يلغى الحكم الثاني الحكم
الاول والله اعلم **سائل** في استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون البدل عقارا ولا يشترط
ذلك بل يجوز بالدراهم وهل اذا صدر بها وحكم حكم بصحة ليس لاحد ابطاله بسبب ذلك ام لا
اجاب صريح كلام قاضي خان وكثير من علماءنا بجوازه بالدراهم والدنانير بل بالقاض
خان قال ابو يوسف وهلال لا يمكن الا بالنقد كالوكيل بالبيع وقد افترق كثير من المعاصرين به
اعتقادا على ما ذكره قاضي خان وان بحث فيه صاحب البحر بما لا يجري من كون ياكلونها ويكفون قال
في فتاوى قارى الهداية ثم من يرغب ويعطى بدله ارضا او دارا فقد عين العقار البدل
لان المستبدل حيث كان قاضى للجنة فالنفس به مطمئنة فيؤمن على البدل به وان كان غير
ذكرت سلم فلا يؤمن عليه مطلقا ومنه يوم قارى الهداية لا يقاوم صريح كلام قاضي خان
مع احتماله قال في النهر بعد نقله لما في البحر ورايت بعض الموالي يميل الى هذا يعني ما في البحر
ويعتمد وانت خبير بان المستبدل اذا كان هو قاضى للجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع
معه ولو بالدراهم والدنانير والله الموفق وقد اوضحنا المسئلة بالقرن من هذا في كتابنا
اجاب السائل باختصار ارفع الوسائل فعليك به مستغفر المؤلف انتهى واذا حكم الحكم
بصفحة فلا شبهة في عدم جواز ابطاله مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جوازها والله اعلم
سائل فيما اذا اراد القاض المصلحة في استبدال الوقف بالدراهم بان خشي على الوقف الخراب
في المال وعدم الانتفاع بالكلية ولعدم تيسر عقار ببدل به في الحال هل يجوز ام لا **اجاب**
نعم اذا راي القاض المصلحة في استبدال الوقف بجوز استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام
الحائية والثانية ركانية وغيرها وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاءنا في هذه المسئلة
المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشي على الوقف الخراب وعدم الانتفاع بالكلية ولم يحصل عقار
بدل به فالمصلحة حينئذ متعينة في الاستبدال بالدراهم والذي يصح بهذا ما توارده نقلهم به
من نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به الساكنين فللقاض ان يبيعه ويشترى
بشئ آخر ولا يجوز بيعه الا للقاض فهذا صريح في جواز استبداله بالدراهم ومن حذر من غلبة
خوف الظلمة فاذا انتفى هذا جاز وهذا اخص كلامهم في هذا الحال والله اعلم **سائل** في دار
وقف وصفت حيطانها وانقسم بينها واشرفت على الانقضاء وقربت ان تصير كوما
من التراب والانقاض وتعينت المصلحة في الاستبدال وتقرر المنفعة فيه بكل حال هل يجوز
مع عدم شرط الوقف او نهيه ولو باحد النقيدين مع انتهاء الغبن ووقوع المصلحة الثانية مع نفيه

واداه البائع من دوسر العدة (صاحبنا يثبت ما قد عرفت ان الباقية على هذه الصفة فلم يجز
 تلك الصفة بل رآه ليما جديدا هل له خيار الفسخ ام لا **اجاب** المشتري الفسخ حيث لم يرد البائع
 الصفة واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر صابون في عده لم يكن له ان يرد البائع من ثمنه
 او قال بغيره بل يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري في ارجاعه العدة لغير ما لم يكن له ان يرد البائع من ثمنه
 ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقية ارجاعه في جميع الفسخ لغيره والباقي لغيره وهو ان البائع
سئل في رجل اشترى صابوناً من آخر فقبل قبضه خلط البائع بصابون آخر فغير المشتري
 لا يتخير البائع من غير البائع بل يفسخ البائع ام لا **اجاب** الخلط على هذه الكيفية يستهلك وهو من
 لبطان البائع والارادة واداه العلم **سئل** في رجل اشترى ثوباً وقبضه ثم سقط فذهب احده
 بامر المشتري فما طلع على عيب قديم هل يرجع بمقتضى العيب ام لا **اجاب** يرجع بمقتضى العيب على قدر
 تلافى البزارة وعيب الثوب وفي جميع الفسخ لغيره واخذ المشتري ثوباً من البزارة والقبضات الفسخ
 في الاثر فكذا انما انتموه البائع **سئل** في رجل اشترى من آخر زيتاً عنده طالع بالثمن والبائع في يده
 والبائعان في آخره فغيره بغير قبض الامانة عن قبض الضمان ام لا وهل يلزم المشتري في ارجاعه
 احضار البائع ام لا **اجاب** المودع اذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضاً بل يقبض المورد بعد
 ولا بد من قبضه يد ويد اما تسليم الثمن فلا بد من احضار السلفة ليعلم قيامه فاذا احضره البائع
 او المشتري تسليم الثمن وله ان يتخير عن دفعه اذا كان البائع غائباً في مصر المتبايعين او في غير مصرهما
سئل في رجل باع شيئاً بثمن معلوم واستعمل المشتري الرجوع من مودعه فقال المشتري ان ثمنه لم يرد
 فقال ان طالع غيبته يكون الثمن بكثر بكذا زيادة عن الاول فهل اذا طالت غيبته تلزم الزيادة وهل البائع
 صحيح ام فاسد **اجاب** هذا شرط مفسد للبائع فيملك المشتري الشيا بيمينته وقت القبض والقرار
 قول المشتري في القيمة واداه العلم **سئل** في رجل اعطاه مديونته بياض وقال اخذها من بعضه وتكون له
 طائفاً فقرر الدائن في البياض واستهلك بعضه واداه العلم **اجاب** ما تقدمت عليه
 بيمينته بغير الدائن يضمن بيمينته ضمان تعدي المودع والقرار قول في مقدار القيمة واليمينته
 لدعواه الزيادة وما يملك من غير تعدي مضمون والقرار قول ايضا في الهلاك لبطان وقدره
 بقول القبض والتسليم له بالخيار عقد يرجح الضمان واداه العلم **سئل** في رجل باع دابة فقبض المشتري
 فكش عنه مدة ثم استقال المشتري فاقال بيمينته الدابة فلا احضره المشتري وجدها عيباً قد مضى
 ففسخ البائع الا قاله هل يفسخ ام لا **اجاب** نعم يفسخ الا قاله ويعد البائع على حاله واداه العلم **سئل** في رجل
 بدين مستقر باع الدابة بكذا ان الورثة القايض وسلمها له هل يرد له استرداد البائع واداه العلم
 الذين من مالهم **اجاب** نعم لم ذلك واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع
 لم يقبل يرد عليه فاحذه الدائن واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع
 هل يرد عليه على اتمامه **اجاب** لا يرد عليه بقضاء رده على باعه والا واداه العلم **سئل** اذا طلع الثوب

في جميع البائع فاجاب البائع وطلب الاقالة لم يقبل بل رده بالبائع ولا ينفذ عليه الا قاله
 واداه العلم **اجاب** لا يرد البائع طلب الاقالة لكونه ليس بغيره في البائع كما هو في المتناكر فاحذه
 واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم
 يد واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم
 فاحذه الدائن فاحذه الدائن **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم
 صلاحها ام لا على الاصل في المفتي واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم
 عليه حدودها الا ربعة هل يدخل في ثوبها واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم
 وصفا وكيفية واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم
 كذا وكذا من ثوب البائع ام لا **اجاب** نعم يدخل جميع ما ذكر في البائع فان الدار لما ادر عليه الحدود في الحائط
 ويقتل على يمينه ومنه **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم
 البائع اهل العلم عما هو متصلا اتصالا قرارا كما هو عليه العلماء الا خياره واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم
 من اذ قاسا فكش عنه سنة واداد الردي بالعيب وجاء بمقاسه فقال البائع المبيع غير هذا فهل الثوب قول
 البائع يمينه انه ليس هو المبيع والمشتري البينة ام لا وعلى العكس **اجاب** لا قرار البائع يمينه كما في
 البزارة وغيره واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم
 زائدة الحسن بالثمن والرجوع مثلاً هل يرد من المزاوية ويجوز له بيعها ام لا **اجاب** لا يرد من المزاوية ولا يجوز له بيعها
 كادارة البزارة وفي الشفعة وغيره واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم
 اذ ارغب في بضعه قيمة ام لا **اجاب** نعم يجوز بيعه لغير حاجة اذ ارغب في بضعه قيمة على المفتي كما هو
 بذلك في الرجوع واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم
 للقر والخذها بحكم ومات الموكلا المذكور الاعراض ولا يرد من ثمنه فجميع المشتري الثاني على الوكيل هل يرجع الوكيل
 على بائع موكلا ام لا **اجاب** نعم لما الرجوع على بائع موكلا والحال هذه واداه العلم **سئل** في امرأة دخلت زوجها
 ببيع صابون لها فباع وقبض عنه فانت واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم
 القرار قول يمينه حيث صدق بيمينته الورثة في القبض وانكروا اتصالها اليها فقامت واداه العلم **سئل**
 في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم
 وان قبض بيمينته لشركه وسلمها للمشتري باذنه ثم اقاله ويريد اخذ ما دفعه المشتري من الثمن هل يرد ذلك
 ام لا **اجاب** ليس له ذلك ولا يضمن المشتري ويكون مشترياً مستقلاً واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم
 من المالك قبل نقد الثمن فقال له هو عندي وديعة حتى تدفع لي الثمن فمروا من عنده بعد نقد بعض الثمن
 ونقدنا احضاره فهل يفسخ البائع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقي ام لا **اجاب**
 يفسخ البائع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقي ولا يكون ودعه بل هو مضمون بالقر والحال
 هذه واداه العلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوباً كالعطية والباقي بيد البائع فاحذه الدائن واداه العلم

وقال بايع وزعم المظن ان اشتري ثقت البستان جميعه وصار يقاسم المشتري بالثمن
في بيعه فزاد البيع ما يوزن ما الحكم فيما اكمل من الزيادة على ما حصل ثقت في بيعه فخلت
البيع المذكور فاسد لما عرجه ان بيع الحق في البناء والوسيلة في البيع فزاد البيع
قلنا بفساده والمزاد ان مثل هذه الزيادة لا تمنع الفسخ يجب على المشتري رد البيع والى
الموجودة ضمان المستوفى ولا يضمن ما لم يكن فيها خص المبيع وفيما خصه غيره فمضمون بالمال
لتعدي عليه بالاخذ واذا خلط ما بحيث لا يتميز احداهما عن الاخر فخصصة المبيع به لصيرورة
ستهكتا بالخلط فقاموا العلم **مسئل** في كرم بين شركين انصافا باع احدهما نصف الكرم
لآخرين معلوم والآن يدعي البايع انه باع زيدا قبل بيعه النصف لآخرين شجرات معينة به اسم
دعواه او شهادته لزيد لم لا تسمع وبه على تقدير ان يثبت زيدا انه اشتري جميع الشجرات
بغير ان ينفذ الشراء فباع على حصة الشريك ام لا ينفذ **اجا** لا تسمع دعواه ولا تقبل شهادته
ولا يبيع سبعة شجرات معينة من كرم مشترك على شجركا لا يبيع بيع بيت معين من دار
بغير اذن الشريك عند ايجاف وجه لتفرد الشريك بذلك عند القسم واسا علم **مسئل** في بيع كرم
باع احدهما شيئا معيناً من الاجنيبة فمعلوم هل للشريك ان يبطل هذا البيع ام لا **اجا** لا يجوز
البيع والشريك الباطل قال في البرازية داير بين اثنين باع احدهما بيتا معيناً من رجل لا يجوز في الثاني
ان يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع احدا الشريك من الدار نصيباً من بيت معين فللآخر ان يخط
اشترى مثله في الثانية والخلصة وغالب كتب المذهب معللين بتفرد الشريك بذلك عند القسم
اذ لو صح في نصيب معين نصيب فيه فاذا رقت القصة للدار كان ذلك ضرراً على الشريك اذ لا يبرأ
جميع نصيب الشريك فيه والمحال هذه لان نصف المشتري والاجم نصيب البايع فيه لغوات ذلك فيه
النصف والاسم الا من ذلك انفق ذلك وسهل طريق القسم واسا علم **مسئل** في رجلين يبيعان داراً
مناصفة باع احدهما نصفه من الاخر مائة وعشرة ثم اشتري حصة مائة واربعين قبل نقد الثمن
يجوز شراؤه بالنصف الذي باع قبل نقد الثمن ام لا **اجا** لا يجوز فقد صرح في العناية وفيه القدر
وكثير من الكتب في مستند شراؤه ما باع ما قبله باع قبل نقد الثمن اذ انهم المجازاة المبيعة والمحال
اخرى وباع ما لم يضمنه فاسد وذكر في العناية في وجه الفساد للبيع قوله الاول ان يبار
جوات الجواز تقتضيه وجه الفساد تقتضيه والذبح ههنا الفساد ترجيحاً للحكم من المظن المحال ان
الحكم لا كلام في كثر الكلام في وجهه وهو ههنا ان انظاره في البيع والاشترى الحكم لا يجوز لفساد
واسا علم **مسئل** فيما لو اشتري رجل من آخر مقلدا ثم قال قبل قبضه بعد قبضه هل ينفذ في الشراء
ام لا ويكوز فسحا **اجا** حيث باع بعد قرا المشتري لبايعه بعد كان بيع البايع واقفاً لنفسه
بيعه الاول قال في البحر قلة من الخيانة لو اشتري ثوباً او حنطة فقال للبايع بعد قال البيوع الامام
ابن كبري عن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل رد ثوبه يكون فسحاً وان لم يقبل البايع نفسه

١٣٩
لان المشتري ينفذ بالفسخ في خيار الرد وان قال ببعه لي او كرم وكسبه في البيع فام ببيع البايع ولم
يكوز فسحا اشترى هذا المذم المشتري الاول عند الذي اشتراه لا انفساخ عقده والحال هو ذاك واسا علم
مسئل في رجل اشتري خشبة فمعلوم فمقطعها فزجدها مستر لا تصح الا حطباً فما الحكم فيها **اجا**
يرجع المشتري بالنقص بان تقدم سائمة هذا الجيب المذكور وغير سائمة فيرجع بقدره الا ان ياخذ
البايع سقطه فيرجع المشتري بكل الثمن الذي قبضه منه واسا علم **مسئل** في رجل خاف من ظالم يفرده على
خافا فاشترى مع نسيب ان يبيع في الظاهر خوفاً من ذلك وليس ببيع حقيقة را فاهو لا في المظن
عند وجهه على ذلك فباع ظاهراً الذي ياتي الحكم الشرعي وكتب حكم البيع وادع المشتري انه بيع حقيقة
وان لم يبيع بينهما تراض على ذلك فله ان اقام البايع على ذلك بينة تقبل ويكوز البيع الظاهر باطلاً
اجا لم تقبل بينة عمه ذلك وثبت باطلان البيع كما عرج به قاضان شتركتا بلاكراه وكذا في
الناتر طائفة والاختيار وغير ذلك من الكتب المعتمدة واسا علم **مسئل** في رجل باع من آخر شجرة زيتون
مع نخلة وسيمون بقرى فلسطين بيع مبيحة فمصرفه المشتري والآن ينكر كونه بيع نخلة ويدعي انه بيع
خضرة هل اذا اقام ادواته البينة على انه بيع نخلة تقبل بينة ويسفده ام لا **اجا** لم اذا اقام البايع
ادواته البينة على ذلك قطعت ويسفده واذا لم يبق بينة يحلف المشتري لان منكره عرج به في الاختيار
وغيره فاذا انكر عن البينة ثبت كونه نخلة واذا ثبت كونه نخلة فمصرفه جميع ما اكمل من ثمنه وقد صرح قاض
بأن بيع باطل وان بيع الهاذ واسا علم **مسئل** في رجل اشترى من آخر قطعة بعشرة واقفاً على ان يكون
كقطعة بسة فمصرفه في الحال في السر وتباعاً في الظاهر فبأنه الى اجلها المقدر ما اتفقا عليه
في السر او ما تباعاً عليه في العلانية وهذا اذا اقام المشتري بينة با دعاه تقبل ويحكم ثمن السر ام لا
اجا عرج قاضان وصاحب الاختيار بهذه المسئلة فقار قاضان قال عرج الثمن في السر ولا يذكر
فيه خلافاً وروي المصنف عن المصنف رحمه الله ان ثمن العلانية وقال صاحب الاختيار روي المصنف
ابن سنان وعنه ابي حنيفة ان ثمن السر في العلانية وروي في المال ان ثمن السر من غير خلافة هو ثمنها
وانه على علم ان رواية محمد لا يوافقها رواية المصنف ذلك ومحمد استأذه الذي اخذ عنه الفقهاء
وروي عنه الكتب والمال ان اذ علمت ذلك علمت ان المشتري اذا اقام بينة بما ادعاه تقبل بينة ويحكم
ثمن السر واسا علم **مسئل** في رجل اشترى حماراً فوجعه فاختارها له المدة ان يبيع عرجه فقدم به
الحكم **اجا** يرجع بالنقصان ولا يرد كمن اشتري عبداً فرباه اثر فمصرفه لم يعلم به ثم عادت
فرجه واخبر الجراحون ان عودها بالبيع القديم لم يرد ويرجع بالنقصان ذكره في البحر قلة من الغنية
درابها في الطوارى لصاحب القية واسا علم **مسئل** في رجل اشترى من آخر مكيلاً وقبضه وروايت
ذمت من ثمنه ان البايع تعدى على ذلك المبيع واشتري منه كان المشتري يتدلى على وجهه
وتصرفه بالبيع فمالم المشتري فاجاز ما فعله هذا ثم ادعى البايع ام مثلاً فبطل المذكور **اجا**
لم يجز البايع باجازه المالك المذكور ولا التي لا مثلاً المكيلاً اذ لا اجازة صار كالكيل سائفاً عليها

من اجبته واخذ باعلى المحلة من المحرك هل يجوز بيعه لكونه اسطفا لم بالقلي فلا يتضرر له ان يجوز له
اذ اودع المشتري البايح ان يقبل في البيع اذ اذ لم ينظر في الشرط بل يتركه الوفا بما وعد له ان لا يلزم ان يقبل
نفسه ولا يلزم ان يقبل او رتبة بعد مدة **اجاب** نعم يجوز بيعه والحال هذه لعدم الضرر بعد التكليف
بالقلي في فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذ ابيع احد الشركين في البناء والراسخ في الارض المحركة من ابيع
هل يجوز البيع منه **لا** **اجاب** نعم يجوز وكذا اذا اشترى من واحد من الشركين وادخله في الارض المحركة
بالقلي كما ظاهره وما لزوم الوفا بما وعد في الفتوى على ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفا الى ان لا يتضرر
وعند الاقالة البيع لا يفسد بان كان الترخيص المشروط بغيره فيسقط عنه الزاهير في جارية الوفا
في رجل يبيع رجلا آخر دارا فاشترى من رجل معلوم الى اجل معلوم سيقا معاد اعلى ان في شهر كذا يحضر النضر ويسد
الدار في مضي الزمن المعين بينهما لم يقدر البايح الترخيص الا بعد مضي مدة فوق الاجل المعين والحال ان
الشرط المذكور الذي يبيع البايح المذكور دون قيمة الدار فحضر البايح المذكور وفي الشرط المذكور واستمر
الدار المذكورة ام لا وهذا انعقد ذلك البيع المعاد من اصله ام يكون باطلا **اجاب** لا يفسد المشتري على
الترخيص البايح وروا الدار عليه والبيع فاسد ففسد عليه السلام عن بيع وشروط وقيل هو جائز ويجوز
الوفا بالشرط والذلي عليه الاكثر انه رهن لا يفسد عن الرهن في حكم من الاحكام قال السيد المصنف
للامام الحسن المازندراني قدس سره في هذا البيع بين الناس وفيه منسقة عظيمة وقيل ان الرهن وانما
على ذلك فالصواب ان يجمع المنة وينفق على هذا او ينظر بين الناس فقالا المعتبر اليوم فتروا انما هو شرط
بين الناس فخطا الغضا فليبرر بنفسه وليتم دليله وفيه اقوال ثمانية وعلى كونه رهن اكثر الناس وانه
مسئل في رجل يبيع آخر كرايا يبيع وناو اذن له باكر غرة فاكمل غرة والآن يطالب باكر غرة هل له ذلك في الشهر
وهو لا يجسد بينه الذي عليه حتى يورث ام **لا** **اجاب** حيث اذن له باكر غرة فاكملها جاز له حبس البايح بينه ان
الوفا رهن ولا يمنع الرهن من حبس وانه علم **مسئل** في رجل يبيع من آخر عقارا فاشترى معلوم واطلق البيع وادخل
في الوفا الى ان المشتري عهد الى البايح بعده انه ان اوفى بشرط الترخيص يبيع حده كان البيع بشرط الترخيص
او يبيع بسببه لكونه سيقا بانام رهن هذه المستندة اخذت فيها شيئا يحتاج على اقراره
في الجاهل والزاهير ان الترخيص في ذلك ان البيع اذا اطلق لم يذكر فيه الوفا الى ان المشتري عهد الى البايح
بعد البيع المطلق ان اوفى بشرط فانه يبيع حده البايح يكون بانا حيث كان الترخيص بشرط الترخيص
يسير وانه علم **مسئل** في بيعا يبيع اخذت في المشتري اشتريته بانا وقال البايح بعث وناو اذن
اقام كراية على مداه فاي البيتين او بالقبول ببيعة البايح ام ببيعة المشتري المدعي البايح والحكم فيها
اذا اجرة المشتري وناو اذن **اجاب** ببيعة البايح او بالقبول من ببيعة المشتري اذا البايح يدعي خلاف الظاهر
في البياعات والبيعة خلاف الظاهر صرح به في الحاشية والساكنة وخاتمة وكثير من الكتب وهو العدة
اذا اجرة المشتري وناو اذن البايح وناو اذن كاذن الراهن للراهن بذلك وحكمه ان اجرة الراهن وان كان
بغير اذن يتصدق به او يوردها على الراهن المذكور وهو او يصرح بذلك علما وناو اذن علم **مسئل** في رجل يبيع

الراهن

ناو اذن يبيع الوفا قبل عقده وفي اربعة عقد البيع في مجلس الحكم خاليا عن شرط او استامرها البايح من
تدليس الطاهر او شرط ساكن باسدة وتصادق قاعدة البيع على تلك المرافعة فيها اذا ثبت ذلك يكون البيع رفا
يجوز ان يبيع اليه عند احتضاره الترخيص او هل تجب الاجرة فيه ام لا وهذا اذا اقام البايح بيعة على الراهن
والمشتري بيعة على البايح تقدم بيعة البايح ام بيعة المشتري في الحكم في ذلك **اجاب** نعم اذا ثبت ذلك فهو
بيع وناو اذن البيع في حكم الرهن يجب رده على البايح اذ المستر في المشتري الترخيص لا يوجب الاجارة المذكورة ولا تجب
الاجرة على المشتري بسوا كانت بعد قبض المشتري الدار ام قبله قال في النهاية سئل القاضي المصنف المصنف المصنف
عن باع داره من اخرين معلوم ببيع وفاو تقاضاه استامرها المشتري مع شرط على الاجارة وقبضها
رخصت المدة هل يلزم الاجرة فقال لا لا عندنا رهنه والراهن ان استامرها الرهن من الراهن لا يجزى
انه وفي البغاية وان آجر المبيع وناو اذن البايح عن جعله فاسدا ما لا يصح الاجارة ولا يجزى شيء من جعله
رهنه ولا يكون اجارة جواز الاجارة من البايح وغيره وادخله اجرة وان اجره من البايح قبل القبض **اجاب**
الراهن انه لا يصح واستدعى الراهن اجره قبل قبضه لا تجب الاجرة وهذا في البايح فاطن في الجاهل
الراهن فليعلم بان الاجارة قبل القبض لا تصح على قراين الاقوال المشقة واما مستند الاختلاف في الوفا والباي
ففي اختلاف كثير من الراهن من انما اقتصر على الحاشية في احكام البيع فاسد بغيره وان اجره على بيع الوفا
والراهن سيقا بان كان الراهن يبيع البايح والبيعة على بيع الوفا انما هو قد اوجبه في شهر او في هذا او ايا
سنة التصديق على المرافعة السابقة فقد صرح به في الخلاصة والفيض والساكنة وخاتمة وانه
تجوز البيع الصادر بعد المرافعة من غير ذكر الشرط على ان تراصفا وادخله **مسئل** في رجل يبيع اخر حصته
في دار وبعده المشتري انما هو وناه الترخيص ما بعد له في رهنه والحالة هذه يكون حكم البيع حكم الرهن ام لا
واذا كان كذلك فما الحكم في المنة **اجاب** البيع المذكور على الوجه المعتبر ببيع وناو حكمه حكم الرهن ولا يتخذ
المشتري له حولا قلنا بان رهن او يبيع فاسدا او جائز اذ الشرط على وجه العدة بوجه الوفا في شرطه
قد صرحوا قاطبة في بيع الوفا بان المشتري لو اجره لغير البايح فله الاجرة مطلقا سواء قلنا بكونه
فاسدا كالقبض او جائزا او غير ما هو او قلنا بان رهن اذ الراهن لو اجره لغيره اذن الراهن فله الاجرة
ويتصدق به او هذا ظاهره وانه علم **مسئل** في صغير ورث من امه استعد دفعها لولده لزوجته
عن مهرها الذي عليه ومات الاب هل يتخذ منها من تركته ويقدم على الارث ام لا **اجاب** نعم يتخذ
من تركته مقدم على ارثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الاب من تركته البايح لانه بمنزلة بيع
البايح لنفسه والاب يملكه بشرط القيمة وفيه صح للاب والراهن ببيع بدين نفسه اذ فيه منفعة اكثر من
الارث اذ لو لم يبيع يحذف عليه المصلحة اذ فيه منفعة في نفسه من البايح ومصلحة كثير من الكتب وانه علم
مسئل في رجل اشترى حمارا فوجده يورثه عند السرقة فصد رده هل رده ام لا **اجاب** لا رده والحال هذه
وانما علم **مسئل** في رجل اشترى من آخر ثوبا او قرا من السواد نقله من مكان العقد الى غيره ووجد
عيبا به اذا اشبه بوجهه ورواه تكون مونة الرد على المشتري ام على البايح **اجاب** مونة الرد على المشتري

المطلب

في البيع حيث لم تكن ركنه بالشاكال لا جوارا المكنت لا تدخل في البيع الا بغيره الزاكر واسا علم
في بيعه باعته لا في بيعه الجانيين لانهما من غيرهما فلو باعوا سبعة اثمان فباعوا ثمانية فلو لم
ثم ماقت عن ذلك الحكم **جواب** لو لم يكن هناك دين على المبيعة وكان الثمن لاغبين فيه فاشترى البيع
ولو اشترى على المشتري وان كان عليه دين مستقرا وتجوز الحبايات وبيع البيع سواء كانت الحبايات
ناقصا او تيسيرا فالمشتري يترتب القيمة او يفسخ البيع لان وفاء الدين مقدم على الارث وان لم يكن الدين
مستقرا فخرجت الحبايات من التملك سلم البيع لم يفسخ شيئا كالوصية للأجنبي واسا علم
في املة اقوت لزوجها المبيعة من عقار او اقوت بغيره الثمن واشترى من الزوجة المستقرا فلو
ولا اشتقا فلو كانت فادعت ببقاء الوتة ان ذلك في المهر الذي كانت فيه وادعى الزوجة ان المهر
هنا فقد قول الزوجة ام قول الزوج **جواب** الترافع في ذلك فبقية الوتة والبيعة بين الزوج وان
البيعة واداد استلزامه فلا ذلك واذا حلفوا كان الحلف على عدم العلم لان على فعله الغدر واسا علم
مسئل في ذي اشتري من مسلم دارا باعته ومسلم في محلة من محلات المسلمين في مصر من الامصار
يجوز الذي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذي وهو لا هلا الزمة ان يسكنوا
المسلمين بين الجيران المسلمين وهو يجب على من لا مراية اسد منهم من ذلك وادعى بالبيع
وتساكن مسترزة ام لا **جواب** قال في الحاشية المهر اذا اشتري دارا في المهر ذكر في العدة والخراج
لا ينبغي ان يتابع منه وان اشتراها بجبر على بيعها من المسلم وذكر في الجاراة الزوج وادعى
على البيع المهر في البصيرة وذكر في الجاراة انه لا يجوز على البيع الا اذا كثر في جبر وفي الذخيرة
تكاثر اهل الذمة وادعى في المهر ليسكنوا افرها جاز بشرط الحلف اني قلته اما اذا كثر وادعى
يتعطل بسبب سكونه في بعض المسلمين او يتعطل بغيره من السكنى فيعطل المسلم وفي الخطبة
ان يسكنوا في امصار المسلمين ويبصرون ويشهدون في اسرارهم لا تستغنى ذلك فقد دلى المسلم
وقد نظم المستقل ابراهيم فقال **مسئل** وما ينبغي من بيع دار للمسلم فلو اشتري في المهر البيع
اذا ما اشتري من مسلم وادعى اذا كان ذاتي المهر يشهد ويكثر ومن نقلها صاحب الجريدة وصار
الشاة رخصة وغيرها وقد علمت انها خلافه واللازم ان يهر عليه التفصيل ولا يقول المانع
ولا بعده مطلقا بل يدور الامر على القسوة والكثرة والضرر والمنفعة وهذا هو الخلاف للفقهاء
واسا علم **مسئل** في قسطة خنزير يوزن ارض وتارة تملأ باحدهم خطا لا يبيعه فلا راد وكذا في
على ثمنه رجلا يبيع بغيره ما يرب عليه من المهر فانه لا يبيع البيع وما يرب عليه **جواب** لا يبيع البيع
فلا يبيع ما يرب عليه واسا علم **مسئل** في رجل اشتري من آخر سعة وبيعها بالبيع لا قبل القبض فلو
جواب ان كان بيع الثاني باذن المشتري او بغيره اذن لكنه اجازة الترخيص مع الادوار وان لم يكن اذن
ولا اجازة وهو قائم بحقه فقام فان كان قد حذر المهر خذوا لا يبيع البيع على ملك المشتري الا
وان كان البيع قد حذر عند الشاة فالمراد بالجارا اشترا ففسخ البيع ورجع الثمن ان كان قد حذر

ففسخ الثمن ثم يرجع الثمن على البائع بالثمن ان كان قد حذر الثمن والزم بوجه الخطا والفقهاء
بالبيعة وهذه الاحكام من فسخا واقتضان وغيرها واسا علم **مسئل** في رجل اشترى من رجل ارض
ورصد المشتري في عدوله باذن باعته وذهب لياقي الثمن فوجع فوجع البائع فقامت فطلب الخليل من ابيه
فقال قد بعته على بلده احضاره وان قد رخص من قبله **جواب** لا يفسخ البيع لان البائع لم يفسخ البيع
باحضار الخليل وان قد رخصه المطالبة بفسخه واسا علم **مسئل** في رجل باع ارضين ارضا جليلا
من مملوكة ثم اشتراها منه قبل القبض وقبل التقديراتين الترخيص فالحكم في البيعتين **جواب**
اما البيع الثاني فقد وقع بغيره من قبله لا يفسخ البيع المتقرا قبل قبضه وهو لا يجوز ردها كان من البيع
كانه عليه في البيع وغيره او من غير البائع واطلاق المتون يشهد ما دام المهر او قد بطل استهلاك
البائع له فليس له ردها ان يطلبا لغيره بغيره واسا علم **مسئل** في رجل باع ارضا جليلا من مملوكة
لذلك مستغنى باع ما لا اشجار جميع اشجاره ماعدا اشجارا لوقوق ولم يميزها ولا يعلم المشتري اشجار
الوقت فاشترى ملكا من البائع المملوكة ام لا يبيع بغيره المشتري **جواب** لا يبيع بغيره المشتري
البيع والجارا هذه فقد نصصا قاطبة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع كبيع شاة من قطع
وكبيع نصيب من طعام لم يبيعه لا يبيع وان يبيعه بعد ذلك ومثلها بغيره جميع ما في هذه الترية من الرق
والبر والنياب ولا يعلم المشتري فهو غير جازا الحاصل ان عدم العلم بالمبيع من جيل افساد البيع
ذكر في الجريدة المعدة القسوة ورجل ما رعت منك ما في هذه الدار من المتعلق ان كان معلوما
جازا لوقا رعت منك ما تجد في هذا البيت وفي هذا الضد وادعى في هذه الجاراة ان كان
سلما للمشتري فهو جازا وان لم يكن معلوما الجاراة يسيرة جازا انتهى واستغنى علم بان الجاراة
ناحت وقت البيع من ارضه المبيع من ارضه المبيع المشتري فانه واسا علم **مسئل** في رجل اكرم ثم
فيهم آخر باع لرجل ارض المهر وهذا المشتري ان يرضه ام لا **جواب** ليس للمشتري الرجوع عنه حيث
استفاد البائع من المبيع فقد حرم اياه لظهور في الدار المبيعة طريقا وسيل لا ارض فان كانت
لكل الدار للبائع لم يكن للبائع ان يرض في الدار المبيعة لانه باعها من غير اشتقا وان كانت تلك الدار لغير
البائع كان يجب ان يصحح في يرضه المجمع الصغير لقا فخان كما تقدمت في البيع وهو العلم ان اذا
استفاد الطريق اشترى المهر وادعى المشتري وهو ظاهر واسا علم **مسئل** في رجل اربح في ماله ارض
قال لا يشتريه في ماله ففسخ هذه بكذا فاشترى من غيره ثمنه فباعها فلو كان قد اشتراها
فقال لا يبيع البيع من يرضه وينبغي فقال جليلا ودفع له نصف الثمن فباعه المهر المملوكة ام لا يبيع بائنه
جواب لا يبيع المهر المملوكة رده وفسخ البيع على رده المهر فلو كان قد اشتراها المهر المملوكة ام لا يبيع
المشتري من يرضه ثمنه من الثمن فباعه المهر المملوكة ام لا يبيع المهر المملوكة ام لا يبيع المهر المملوكة ام لا يبيع
ففسخ المهر بائنه واسا علم **مسئل** في رجل اربح في ماله ارض فباعها من غير اشتقا فان كانت
فيها جنة كما يجوز من الشاة ام لا **جواب** نعم يجوز بيعه من اجنبية وكذا في الشاة كما في البيع من

بن نجيم

باجتماع الملاك الموروث الى الرسول انما هو سفير ومبعوث في الخلافة امره استقرت شئنا كان
رسول رزقي اليك ولا تخش علي لكوني قال الباع انما بعته منك والتمس عليك فانظر لها والباع
اليه مستند في البعارة وتوابع الفتاوى والكر كعبادة الخائفة في آخر كتاب البيع امره استقر
من دجل في اختلافنا لئلا نلنا كنه رسول رزقي اليك وكان البيع على وجه الامانة والبيع
القول والالباع بل بعته منك ولي عليك انظر كان القول في ذلك قوله المارة والبيع للبايع ومنه
في كنه كنهنا المتعقبة وهذا صريح في واقع الحال اذا قال الباع كنت رسول الله
فلا تخش علي لكوني قال الباع انما بعته منك والتمس عليك فالقول (قول الباع) بالنسبة المشقة في قول
الموعدة وعلى الباع البينة ان الشراء كان لنفسك ولو كنت رسول في ذلك واسم اعلم
في الرجل يبيع لكبدا كالملاك العقل اذا باع بنيه او وقف جميع ما يملك من عقار ومنقول
لم يتبين معلوم علمه فينبغي عدم وقوعه ولا يمنع من نفاذه ويستقر بذكره ام لو كان الباع
والحال اذ ذكر من جميع الترخيص ابراقه وكذا وقد ام **اجاب** نعم فينبغي بيعه وبراءة ولا يمنع من
الذين المستقر وكما صرحه علماء فاطمة مسلمين بان حق الزوج ان يتعلق بغير ماله وانما
يتعلق بملكه فيصير في سائر التصرفات الشرعية كالباع والوقف ونحو ذلك وقد سئل الشيخ
به نجيم عن وقف وقف في صحته وعينه ويرى في مال الزوج هل يبيع ام لا يبيع فاجاب في صحيح
والفعل لم يجعل له خاصة النهي والوقف داخل في قولنا سائر التصرفات الشرعية فيصح
البيع جميع ذلك واسم اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخر غنم او ماعز من صبرة كثيرة هل يبيع
ويلازم ليلو الفسخ بتغير السعر الى النقصان ام لا **اجاب** نعم يبيع ويلزم له ان يبيع
ويسر الفسخ بتغير السعر الى النقصان واسم اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخر فاكهة
على عيب بعد غيبته ببيعها الحكم في ذلك **اجاب** يفسد القايح عند عدل اذا برهن المشتري
في البزارة اطلع على عيب بعد غيبته الباع وبرهنه ففسد القايح على يد عدل او مات وخلف الباع
ان لم يقض بالرد بوجه عند عدل فقط لا يرجع بالتزويج ان ظهر بالرد يرجع ان النقصان انما يبي
في الاظهر عندنا انما لا شك انه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالتزويج لان الموت لا يمنع الرجوع
بالتزويج واسم اعلم **سئل** في رجل معة يرسو وعاه المستاجر ليضع فيه كذا من الشيعة فيصير
سنة اشترى لم يجر بينه وبينه او غلما الحكم **اجاب** ان لم يتفق على شي من الشرا
فعل المستاجر ان يدفع ما عليه من اجرة المعصرة وله طلب مثل شئيه لعدم البيع واسم اعلم
سئل في رجل لو كان استقر احد من الزوجين ببيع سنة ذلك الاخر على ان يكون له قول
على حكم فباعه لرجل فله بمك الرجل من الاستقرار ام لا وان تقرر بوجه **اجاب**
لا يملك منه عنه وان تقرر واسم اعلم **سئل** في رجل يبيعه من ماله الموت باعت شيئا من ماله في
خله وشهد له ثبوت الورثة هل يبيعها ام لا **اجاب** لا يجوز البيع ماله بغير ثبوت الورثة
والحال هذه واسم اعلم **سئل** في امرأة ادعت بعد موت امرها انها باعت الكسبة الفلانة والعقل

الفلانة كذا في الاحتجاج او كونه الورثة كونه في الحق وانما في ماله الموت فالحق ان البينة
على من احتج بالبينة على المدعي البيع في الصحة والعقل لمن يدعي في الموضع اذ الحاد يضاف
الى قوله او قاتل واسم اعلم **سئل** في رجل يبيع لرجل بنة زوجه وادراكا او يقبل القرض في ماله الموت
كذلك في القبض ولا يجوز البيع فالحكم **اجاب** فينبغي بيعه فان كان فيه محاباة ولا يبيعه في محاباة
قلت انك تفرق فالمشترى يتم القيمة او يفسخ وان لم يكن عليه في نكاح المحاباة لنا حقة من النكاح
واما البينة فمعه منه واسم الاقرار بالقبض فيصح اذا لم يكن عليه في محاباة او اذا كان عليه في
محاباة يبيع واسم اعلم **سئل** في رجل باع اخر نصف فدان على ان يحرث عليه شجرة سبعة ابد منها
واذا فرغ من الحث ساعدا بوجه عليه وان مات يتفرق النخل عليه ففسد وتغير احد النخلين فغير
يرجع نفسه هل المشتري يرد بها على الباع خبرا مع ادنى النقص وان ابي الباع ذلك ام لا **اجاب**
نعم كما اشار اليه في جامع الفصول في النكاح خاتمة واسم اعلم **سئل** في اخرين عن امهات ماله
ما يبيع فيه شركه العقدة ومنه ما لا يبيع فصار كمالها يتفرق في البيع والشراء على حدة حتى لو
كلاهما يورث وتزويج فطر لكل واحد بما لحقه بما شتره من المولى فصار يورث ماله وكان احدهما
زوجه الاخر ذوجه واشترى له جارية ودفع المهر والفر باذنه لرجل كسر ساعدا ان يرجع على المهر ما دفعه
من الاقدام لا وكذا في الاخر يرجع بما دفع من المهر والفر **اجاب** اعلم ان الاثنين اذا تزنا
نكحتهما في شركه سلك وفي شركه الملك كل منهما اجبي عن قسط صاحبه فلا يجوز له التفرق فيه
الا بئز الاخر فاذا اذن له بالبيع والشراء صار حكمه حكم الوكيل فاذا علم ذلك ففقر اذا اذن له
بالشراء ربح الملك كما اذن على جده لا يشتر ان لا يركب في الشراء والشرك في الشراء جائزة
لا حرج في الظاهر وبغيرها فله الرجوع بحسب ان كان قد نكح من ماله خاصة وان من ماله
شركا فلا يرجع اذا الفراه وفي غيرها اذا باع المشتري بالاذن ايضا فهو كالوكيل بالبيع
وحكم معلوم فان لم يكن هناك اذن فلا يبيع الملك مشتركا في صورة الشراء ولا التزويج في صورة
البيع فلا يرجع احدهما بما وفي من الدين للزوجه بما شتره اذا دخل لا فيه فواطأ لا في ربا
فلا يرد من ماله الرجوع عليه ولا يكون مشترعا لاذن حتى اذا لم ياذن له كان متبرعا وب
يعلم انه اذا دفع مهر زوجته باذنه او غنم الجارية التي اره بغير اذنه يرجع عليه بما دفع والمحال
واسم اعلم **سئل** في رجل وكلته زوجة يشتري لها من ثيابها حصة في عقارات متعددة غنت
ذات قيمته عظيمة فباعها الا في سنة لها الوكالة عنها بشئ محلي لا يبلغ نصف الثمن ولا ثلثها ففعل
الغير الناقض فلا خيار الفسخ حيث غره في ذلك ام لا **اجاب** نعم لفسخ البيع به ولو كان
هذه وقد ذكر السلف في تاريخ الهداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره الزبيدي في الترتيب والمرا
وصاحب البحر وصاحب منى العقار وكثير من الاسفار فاختار بعضهم الرد سلفا وبعضهم
عدمه مطلقا والصحيح الذي ينبغي ان غره رد الا فلا واسم اعلم **سئل** في امرأة باعت لرجل

وجدت لكم على يدكم ما سرت لكم فهو ادلى في المطالب من تركت وتاركك لا سيما في
الصالح بالدين له في كذا قبضه وهو ما لا يتوقف في الحال هذه واسأل علم **سئل** في المصلحة
ما وجدته ان كانا كاتبين بالمال على يد من المدين ثم احتاجت للدين فقلت له ادفع لي المدين
فقلت البيع وقيل لا يجوز ودفعه لمن اقرت هل ينفع البيع ام لا **اجاب** ينفع البيع واسأل علم
في رجل اشترى حلالا ثم استقل به وهاك أخذ البائع بعد الاقالة فادعى ان له حصة في عيب عند المشتري
ولم يطلع عليه وقت الحاقه واراد الرجوع بجميع الثمن هل ذلك ام لا **اجاب** ليس له ولا اقالة ولا رجوع
صحيح ولا رجوع حرم من العيب غير باقرار المشتري ليس للبائع ان يرجع بنقص العيب وان
تعدوا الرد بالمال كذا فافهم واسأل علم **سئل** في رجل اشترى فدا وفسد فبعضه فبعضه عند
فساد الاقالة من البائع فاقال لا غير عالم بالعيب هل الرد الاقالة بسبب كذا ام لا **اجاب**
لا رد الاقالة ولا رجوع بها ولا يرجع بنقصه ان العيب واسأل علم **سئل** في رجل اشترى
الكوم المبيع وفسد الكوم المشتري ثم تم تقايلا او تقسما عقد البيع هل تنفع الاقالة
ام لا وما الحكم في المرة المستهلكة **اجاب** لا تنفع الا في الخلاصة رجوع من اكره ما
وسل اليه فاكل المشتري من سنة ثم تقايلا لا تنفع وفي الجنية والزيادة المنفصلة تنفع
اذا كانت بعد القبض قبل دواؤه المتوفرة من المبيع كالمرة وشدة في كثير من الكتب
للمفسر والعين من جامع الفصول من المنفصلة المتوفرة كولد وخرجه من الرد وكذا في
المسح بسائر اسباب الفسخ انتم في اذ اعلنت عدم صحة التفاسخ علم ان المرة كالمسح
للمشتري والحال هذه واسأل علم **سئل** في رجل اشترى من رجل ثوبا فاعطاه له **اجاب**
ثم تصح وتطيب له الغلة واسأل علم **سئل** في رجل اشترى من رجل ثوبا فاعطاه له
صحيح ام لا **اجاب** الرهن صحيح ولا ينفع الشيوخ نقد مخرج في البحر ومنع الفغار في كتابها
عن الزاوية بان قرض المشاع جائز بالاجماع وعلمه عدم توقفه على القبض اذ التصرف فيه قبله
على الاصح كما نقل في المنايا رخصة عن الفقهاء والمخالفة واسأل علم **سئل** هل يلزم تأجيل الرهن
اجاب لا يلزم الا اذا اوجبه واسأل علم **سئل** في رجل اشترى من رجل ثوبا فاعطاه له
ام لا **اجاب** لا يلزم لانه مجرد سفيو ومعتبر وهذا بالاجماع فلا مانع عليه والحال هذه واسأل علم
بالمثل لو باع رجل ثوبا عن ورثة وبذمتها الرجعة وقف معاملة بالرجوع ثم يعامل فيه بحكمة
تدفع اليها المحظوظة عاود المشتري عليه بطالب الرجعة هل ذلك ام لا **اجاب** لا ذلك ان كان له
معلوم ولا يقف فيه يسوغ من ان يقع من قبله **سئل** في رجل اشترى من رجل ثوبا فاعطاه له
مخضوخ بالكتاب السنة واجماع الامة سوا هذه الوقوف واليقيم وغيرها والوارد في
الام وقيل لو لم يكاد يضبط بعد ولا يحصر حجة ودفع من ارجع عليه واسأل علم
لا يحل الربا بخذ سلا حاكم للرب ولا عبارة ان اصله ثمن فاقاسه على منافع الوقت

الدرهم والوقف على القول بحكمه وقفا فانه قياس فاسد في غاية المباهلة بحيث لا راحة فيه
للسادة لعدم صدق العقد في الربا لها وهذا قاله الشافعي رحمه الله تعالى في المذهب ايضا
وتحتمل انما منعناه في الملك كونه ارضا لا تنقسم الى بال عقد واسأل علم في العشرة بالثمن عشرة اذ
ثبتت القارة عن العرض في الذمة فلا يتضح طريق القياس حتى للحن بالمنافع ولا حول ولا قوة الا
باسم العلي العظيم واسأل علم **سئل** في رجل اشترى حطة في سبيل بعضه محصور وبعضها
غير محصور بحطة خالصة هل يصح ذلك ام لا **اجاب** لا يصح كما صرح به في البحر فاعلم الخاوي
وعلم كل حال من احوال الرقعة جبريل مقدار الحطة التي في سبيلها ادعى انها مساوية لحطة التبر
او اقل للربا الحاضر والمحال هذه واسأل علم **سئل** في رجل اشترى من رجل ثوبا فاعطاه له
كاشف خمسة عشرة قطعة زجرا فاستوفت منه ستة قورن ونصف وطالبه ان يرضى زجرا
ما اذوم الرجوع هل يلزم ام لا وعليها دما زاد على راسها **اجاب** ما زاد على ما اخذ سارا بخبر
فيلزمه باجماع الامة بل واجماع الامة بل واجماع كل الامم واسأل علم **سئل** في رجل اشترى من رجل ثوبا
عقد من كذا مع ذميته لم يتم اعترفه قبضه ما يشتره من الرجوع ثم قال ما قبضت هل يصح اعترافه
بسيلا انكاره القبض ام لا وهذا اذا فاعدا بغير معاملة يكون ربا ما كان الرجوع منه
ولما ان يحسب من اصل الدين ام لا **اجاب** لا يصح اعترافه بالقبض ولا يمكن الرجوع عنه ولا
ان المحقر في شراء البيع والشراء تنطبق بالعقد وقيل ان سواه كان قبل الحوزة عن الوضوء او
كاهن في جامع الفصول من غيره ويبرأ المدين بالدين المطلقا حيث وجب بعقده ثم على الوضوء
التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى اقرار كذا في الجمل الذي كان كاذبا في اقراره كما هو
ظاهر وما دعي ما لا يحتمل بغير معاملة فهو ربا محض مطلقا سواء كان في اقراره او غيره لا طلاق
الواردة في تجريد الوعيد لقاعدة ولا عبارة عن شرط فاقال النص من مردود عقدا وتعلق قايلا
بكتاب السما واسأل علم **سئل** في رجل اشترى من رجل ثوبا فاعطاه له **اجاب** هو ربا ما يتعاد لا ورثا فيلزم
رجوعه من رد الدين ووجوب التبرير لارتكاب المعصية التي اذن الله بها بالحب واذا انقروا
اعدا ما قبض وجعل ضمان مثله فيردده ويسترد ما دفع والمقر لا يبيح لان المقر قول
التأخير ضيفا كان ايسر واسأل علم **سئل** في رجل اشترى من رجل ثوبا فاعطاه له
موقوف بارض او شجرة او قفا حكوميا ما يكمل غلها مدة سنتين ادعى المقر عليه بواو باكثر من غلها
فاجاب بانهم باعوه له فله على تقدير انهم باعوه له يصح بيعهم ام لا حيث كان الوقت ثابتا بحكمها
لمؤد على الوجه الشرعي فيمنع جميع ما اكمل من الغلة ام لا **اجاب** لا يصح بيعهم وعلم ان يرد هالدا فقط
فان يبيحها القايح في يرد وعليه رد الغلة التي استهلكها ويرجع عليهم بما دفعه من ثمن الثمن
بالوجه الشرعي واسأل علم **سئل** في رجل اشترى من رجل ثوبا فاعطاه له
ان وقفا بعد اقامة البيت واخذ البائع بقضا القايح وطالب الغلة التي اكملها المشتري فالحكم

في ذلك

بما هو فاسد واذا فسد فالكفاية في الجواز للمسلم فيه لا يصح ان شرط صحة الكفاية ان يكون صحيح وهذا هو
حكمه لا يطالب به اهل الزينة فكيف يطالب به الكفيل واما مسئلة التيقن فقد صرح بها قاضيان في البيع
والسلم نزع من ابيهم وكذا صرح به باقي الاختيار وكثير من علماء المال قاضيان فان ادعى احدهما
ان البيع كان صحيحا وانكر الاخر لا يقبل قوله من يدعي الصحة ويستحق الحزبان اقام مدعي الصحة
البيتن على ما ادعت قبضت بيته انتهى ويدل على ذلك حكم واقعة الحال بصريح المقار وانه اعلم **سند** في صحة
رجل اسلم لم يملك على زيت وفيه جملة فاسم واخوه ان لم يذكر فيه الا جلا وبخه من شرطه واذا كان
استينا لشرطه لا يقبل قوله ولا يلزمه المسلم في ام قوله ويلزمهم **اجاب** القول قوله بيمينه ويطرح
انه يدعي الصحة وهم يدعون الفساد وفي مثل القول قوله مدعي الصحة وانه اعلم **سند** في جملة الزنا
لوح ان يسلم لهم دراهم على زيت من انا من ففعل غير آت بشرائطه هل يصح ويطلب المأذون به
وهو يطالب بالجملة ام لا **اجاب** لا يصح ولا يطالب به هذا اما المأذون به فلفسنا المسلم بغير كونه
واما الزيت اذا فسد فلهذا جواز التكيل من جانب المسلم اليه كما صرح به في البحر في الكفاية لعل
فلا طلب عليه فسد السلم اوضح وانه اعلم **سند** في رجل اسلم اخر عشرة قرووش وقطار وعشرة
ارطال من الدبس الخبز والملا بسبعة هل يصح السلم ويؤمر المسلم اليه يدفع الدبس ام لا يصح واذا
قدم لا يصح وكان قد دفع شيئا من الدبس يسترده ويدفع له راسا للمسلم ام لا **اجاب** صرح في
الغفار ونقل عن جواهر الفوائد ان لا يصح السلم في الدبس يعني وان اجتمع شرطه ان لا يكون
من ذوات المشاغل ان التار علف فيه فلا يصح في الزينة وليس على المسلم اليه الرد راسا للمسلم
عليه ويسترد وبسبب تعيينه ان كان باقيا والقيمة يوم قبضه وانه اعلم **سند** في رجل ادعى
ليخرجه على شفعه فدفعها له بغير كفاية فخرج البعوض انفق البعوض على نفسه والى ان يقول زيد بغير
قد ربيت عنك الشفعه لئلا يخرجه من يخرجه ان يدفع له بغير كفاية **اجاب** لا يلزم ذلك والظاهر
على احوال التكون وانما يلزم رد شرطه من الدراهم وانه اعلم **سند** في رجل اشترى من اخيه
من الزيت ثمن معين ثم جعل الخبز في قدر من الزيت البسج سدا وعند عبي المحل ادعى المسلم اليه
للمسلم شيئا من الزيت هل يصح ذلك ام لا وياخذ المسلم اليه ما دفعه من الزيت ويعطى الخبز الذي اشترى
به القدر المذكور او لا من الزيت ام كيف الحال **اجاب** لا يصح جعل الخبز الثابت في الدقة سدا فيعطى المشتري
بالدراهم التي جعلت ثمنها لغيره ويرجع بما دفعه للبائع من الزيت وانه اعلم **سند** في امرأة املت
رجلا سلفا في قطن بقترة وزنا معين سلفا فاسدا تخين المحل لم يجد المسلم اليه قطن فاشترى
منها ما يندم من القطن ثم موهل وحين يحمله بغيره قطن بيمينه المبلغ سلم لها ما بقيت عليه
وتطالب به هل لها ذلك ام ليس لها الا راسا لسلها في الاصل وترد الزايد والمحال هذه **اجاب** ليس
لها راسا لسلها وما اشترته من القطن يلزمها منه قطن حصصه بقدر ما لها من راسا لسلها وترد الزايد
والمحال هذه وانه اعلم **سند** في بيع السلم في من المسلم اليه هل هو قاطع ام لا **اجاب** لا يكون قاطعا

١٤٢
كان بقدر راس المال او بقليل او بكثير سواء قبض التزم بقضه او لا اما اذا استرد راس السلم راس المال
بحر ان قال انه قام على غير حال ونحوه فرده السلم اليه وقبضه فانه ينسحب ويكون ذلك اقاله فسلم كما
ان اقاله المشتري في البيع المطلق قام على غير حال فرده للبائع التزم بقبضه فانه يكون اقاله
على البيع فافهم وانه اعلم **سند** في رجل دفع لآخر خمسة قرووش في ستة جرد ربيت ولم يملك شيئا من شرطه
السلم وانه اعلم **سند** في رجل دفع لآخر خمسة قرووش فادعى راس السلم ضياعا فما الحكم **اجاب** السلم والظاهر
فاسد لعدم احتجانه الشرط وفي السلم الفاسد الواجب رد راسه الى السلم على السلم في السلم
رد شرطه وشرطه ان كانت قائمة لا دفع الزيت المسلم فيه لعدم شوبه في وقت رد راسه من الذي
عده راس السلم قيمة البند قيمة ما بلغت ان لم يثبت الضياع بالبرهان اذ فاسد العقد كصحته في
الحكم وحكم الرهن الصحيح ان لم يثبت هلاكه او ضياعه ضمان جميع القيمة وانه اعلم **سند** في رجل اسلم
اخره وعشرين قروشا في ثلاثين رطلا ناسيا غل فلا حيا الى ستة اشهر فاستوفى رطله بالقر
فاسد فاشترى المسلم اليه من وكيله رطل السلم بثلاثة وثلاثين قروشا وفي رطله ثمانية اشهر فاشترى
قائمة قرووش واربعه وعشرين قطعة والباقي من الرطل باع الاصيل لرجل اخر بسبعة وعشرين قروشا فما الحكم
الزبي في ذلك **اجاب** اما بيع الرطل المسلم فيه قبل قبضه فلا يصح سواء كان لا يجني او للمسلم اليه اتفاقا
واما نفس السلم الذي وقع اوله في الرطل ان اشترى بغيره سبعة اشهر فاستوفى رطله بالقر
في السلم فيه فهو صحيح يثبت فيه المسلم فيه في هذا المسلم اليه وما اظهرنا استوفيت وان لم تجد يلزم على
السلم اليه رد راس المال وهو خمسة وعشرون قروشا الى السلم لغيره وسواء كان الرطل الذي اشترى
والثاني هذه وانه اعلم **سند** في رجل اسلم اخر قروشا في مدهن خط ولم يذكر ما ستوفى خطه صحة السلم ولا زوم
السلم فيه هل ان يسترد ويدفع له قروشه ان كان باقيا او مثله ان كان متعذرا وانه **اجاب** نعم له
استرداده اذ كان قد دفعه على ان ثابت في مدهن فبان ان لم يكن ثابتا له استرداده ويرد عليه راسه
وانه اعلم **سند** في رجل اشترى من اخيه قروشا واشترى السلم اليه من راس السلم نصف قطار
بيمينه فاشترى قروشا من موهل الى ستة وقبضه وفيه لغيره نصف قطار وكذا في ثمانية اشهر يدفع نصف
الباقى فطالب بالقر الذي هو غاشية وقروشا فباع نصف قطار معين بخت قروشا وقاصف بثلاثة اشهر من
القائمة رطل المطالبة بالثلاثة قروشا لم يملك شيء مما فعله ام لا او نحوها الجواب **اجاب** لا للمسلم
من راس السلم نصف قطار معين صحيح لكونه قد لا بعينه بعد قبضه ما عليه من القطر المسلم فيه غير ما فيه
شرطه ما باع ما قبله ما باع قبله نقد الزايد فاسد وينسحب على هذا الوجه فلهذا راس السلم بثلاثة اشهر
في البيع الفاسد باذن ما لم يجد المشتري ان قيمته وان شيا فبشرطه نصف القطر الثاني وفي
عن المسلم فيه بالقر على جهته حق راس السلم نصف قطار معين بيمينه فاشترى قروشا فاشترى
في وقت البقرة عن جميع المسلم فيه والايضا لكونه في عهدته وبيع السلم اليه نصف القطر
بالقر الذي هو خمسة قروشا صحيح فقد لزم راس السلم ثمانية اشهر من نصف القطر الذي اشترى ام لا ولزم دفعه

رأس السلم

لا يصح وعه الجارية من الجبايات على قرحا لعمارة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان في الاسلام جهات
قالوا يصح وجعلوا المطالبة للمسيح كالمطالبة الشرعية انتم وفي فتح القدير في اخره ان المطالبة
قال الحكم بغير التمسك ما بيناه من الصحة في احكامها والاختلاف في الاخر من اصحابنا من قالوا
للانسان ان يسلموا اهل بيته واعطوا الغنيمة قالوا لا يصح هذه اركان في ذلك الزمان بل في
على الحاجة والجداد وما في زماننا فاعلموا انهم لا يخرجون من ذلك الا من دفع الظلم عن نفسه
وان اراد المظالم فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه المستعاض به على الظلم ومسالمة
به الشرايين من فان قلت قد صرح ابن كمال باشا في كتابه الاصلاح والايضاح بان الظلم في
ومعليه الفتوى اصح ما عليه العامة قلت ان غير مسلم بل يراهان فان قلت ان الشيخ زبيدي
في البحر قال ان ظاهر كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في ايضاح الاصلاح والاختلاف في الصحة فليعلم
وظاهر كلامهم والمحال ان ظاهر كلامهم يحال هذا صرح به في الخلاصة والبزاز ان قول العامة والعلماء
الظلم يحل بعد ما يجرم تبريره وفي الفتوى (بجدة) تبريره قلت قالوا هو يبرأه في جملة من يبرأه
والاسير اذا قال القيد خلعني فدفع المأمور ما لا يخلص منه اختلعه قال الشيخ يبرأه
المستعين وقال صاحب الحيط لا يرجع هذا هو الاصح وعلم القدر في فهم مدافع الاصلاح بان
قلت قالوا فيضخان وان كلف عن رجل بالجبايات اختلعه في الصحة والايضاح قلت قد اورد الشيخ زبيدي
قوله صاحب الحيط هذا هو الاصح وعلم القدر في فهم مدافع الاصلاح بان قوله المالك
الموظف وهو الذي يجب له ان يوظف امام لا يسته في ما لم يعلم ما يراه لا يخرج من القناعة وهو
يقسم الامام من غلة الارض لا يخرج واجبة الذمة كقوله في العينة وغيره وظاهره ان المظالم المظالم
الظلم صاحب الكفر في غيره قال في البحر اطلقه فتمنع الخراج الموظف وخراج القناعة وخمس بطن
بالجور وهو ما يجب له الذمة ونحوه الضمانات بخراج القناعة لانه لا يكره في الذمة والمصلحة
النقل من ربا وشرا وحقا وهذا واما المصالح المذكورة فانما هي الخلل في القناعة فلا يجب ولا يفتقر
اليه شرعا والله اعلم **مسألة** في رجلين صادرا والواحد جسرهما فاقا لاهما لاهما خلتا من
بعض المال الذي طلبه نصفه على ونصفه عليك فتمنع هذا الرجوع عليه ام لا **الجواب** لا الرجوع
ولم يقل للرجوع على في الزانية قال الرجل خلعني من مصادرة الوالي او قال الاسير ذلك قبل ان
فيما بالشرط الرجوع وقبله الاسير يرجع بالشرط لا في المصادرة والامام المرحوم على الرجوع في
بالشرط الرجوع وهو الصحيح انتم ومثله ككفر من الكذب والله اعلم **مسألة** في رجلين ففصل بينهما
عن الكفر له ام لا **الجواب** نعم يبرأ بموته والله اعلم **مسألة** في رجلين ففصل بينهما
فانهم الضيفان قالوا الضيفان وقالوا ان فلانا ضيفك ففصل بينهما فقالوا ان كان
ميتا فلانا ضامن ففصل بينهما فلان لها على الضيف ضامنا ام لا **الجواب** نعم عليه ضامنا وورد
ان كانت باقية او ميتا ان كانت هلك كما صرح به المترون والشيوخ والقضاة والله اعلم **مسألة** في رجلين

١٤٤
انتم او مسرة برة فانك ذهبت ففصل بينهما عند قوم لا يقدرون على ذلك ثم اخبروه بان فلانا اوصى بالبيت
والبيت ففصل بينهما عند قوم لا يقدرون على ذلك ثم اخبروه بان فلانا اوصى بالبيت
يرجع ففصل بينهما عند قوم لا يقدرون على ذلك ثم اخبروه بان فلانا اوصى بالبيت
الخذوا والخذوا هذه بقوله من اخذ من ذلك ففصل بينهما عند قوم لا يقدرون على ذلك ثم اخبروه بان فلانا اوصى بالبيت
او على غير ذلك فانما يتعلق بمدة فلان باذن الكفاية الشرعية هل اذا ثبت ذلك على صاحب الوجه
الرجوع يبرأ ام لا **الجواب** نعم يبرأ ان به ويجوز ان به فقد صرح علمانا بان حكم كبير الكفر حكم
الكفر في الطلب والقبول والملازمة وجميع الاحكام والله اعلم **مسألة** في رجلين ففصل بينهما
او خذوا من الكفاية هذه المصلحة كفاية نفس او كفاية مال او اذا كانت كفاية نفس هل يبرأ الكفر برفعه
الرجوع كذا لا حيث يمكن خاصة ولو في غير مجلس القاطن **الجواب** هي كفاية بالنفس ويبرأ بغيره لا حيث
يمكن خاصة ولو في غير مجلس القاطن ان لم يشترط تسليمه والله اعلم **مسألة** في رجلين ففصل بينهما
بضمة بين وثقت بعات من ماتت احداهن عن زوج ومن ذكروا التركة مستوفى قبل ان يفرضت
الزوجية عن صداقها او غيرها فوجبة لهما كفاية مهرها بغير اذن ابنه كرها وقبح القاطن هل
لزوجها الميت ابطلا قطعا او فاقه بعد كونه حيا بطلانها ام لا **الجواب** لا يبرأ على ابطلانها انصب
على قضاء القاطن المستوفى لثمة ابطلانها الشرعية وقد قرر في الزوجية التي تقدم الادب على الميراث وان
الكفر بغير امر الكفر لا يرجع وانما اذا ماتت يستوفى من تركته ولا يرجع للمراة على الكفر
كاصح في البحر وغيره والله اعلم **مسألة** في رجلين ففصل بينهما بوجبة ابنه وماتت الجارية بوجبة المهر
من تركته ام لا **الجواب** نعم يبرأ من جميع التركة بسبب ما ذكره الكفاية والله اعلم **مسألة**
وبسبب ما يسميها نكاح جملها نكاحا ونكاحا من المسلمين والافرج قبل عيهم في البحر
بالحرب من الافرج ففصل بينهما المسلمون على الرايين ان يلقين على البر وكان ميتا الزانية من البر
لما هو ومن بعد من الرجوع لا تخافوا مما اخذوا لكم هو لا فعليها ضمانة فامروهم واخذوا المهر
دا طلقوا الزانية والافرج لم يتوضوا المهر لم هل يصح هذا الضمان فيضضون ما اخذوا من المسلمين
ام لا **الجواب** نعم يصح هذا الضمان اذا الضمونه مع مضمون بالاشارة وكذا لك المضمون ولم المسلمون الزانية
في السفينة ولا خلاف عندنا في صحة هذا الضمان انما الخلاف فيما اذا كان المضمون من الجاهل ومن
لزوج المذهب قال لا بأس بهذا الطريق فان اخذ مالك فلانا ضامن فافعل ما اجمع العلماء
كنا في جامع النصف ليزا من الكفر بغير اذن ثم قال ما ذكره الجواب مخالف لما ذكره القدر في رواية
سلفنا فاعلم في صحة الضمان والله اعلم **مسألة** في رجلين ففصل بينهما بوجبة ابنه وماتت الجارية بوجبة المهر
نساء البيع بالجل الجاهل هل يبرأ الكفر عن الكفاية ام لا **الجواب** بطلانها في البيع بطلان الكفاية
ان لا يلزم على الميراث ما يصح نفسان كان موجودا وورثته ان كان هاتين المستوفى لثمة ففصل بينهما
الزانية والكفر له على الميراث فلا ضمان على الكفر والله اعلم **مسألة** في رجلين ففصل بينهما بوجبة ابنه وماتت الجارية بوجبة المهر

المضمون عند الجاهل

فان ليكن (القاضي) انما انصلح حكمه (و) ونظيره (و) يشك في دعوى القضاء عليه
فمن قبله في ما يشك في صحة الدعوى ومن ان يكون من ضمنهم على حكمه وقد نقل الشيخ
الاجماع على ان حضور الخصم المدعى عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى
عند شرط من الخصم وفيها فاذا لم يوجد لم ينفذ التهم وقد ذكر في الفتاوى الهديرة
استلقت بين الحكم قبل التصور وكوت لذلك ان اخذ كذا في الزمان والزم
الى ان توجه فلو تدين استسجانه الى تحصيل بعض الزجر من هذا الباب ومن
انتم في النظريات الشرعية الهام الصواب فنظرت هذا بين السنين ضابطا لا
لكن وجعل الابواب المحاربت الشرعية البستان اما ان كان قضية حكمة بيت يملكه
التحقق حكمه وحكمه عليه وحكمه وطرق في قدر في كذا الطريق فاما ان كان
قوله ان شرط نفاذ القضاء ان يصير الحكم حادثة في حادثة والمراد بها الخصم من
وهي ان يكون بالادعوى الصحيح من ضمنهم شرعي وبشرط لصحة حضور الخصم
عليه الى اخر ما ذكره في الاثر لاحد في واه اعلم **مسألة** فيما اذا مات القاضي المأذون له
هل يستمر في ايام **الجواب** قد نطقت فقيه الفقه في فتاواه بان يكون مائة وعشرة
واذا مات الخلف استمر في ايامه وعالمه وكذا لو كان القاضي مأذونا في اختلاف
القاضي لا يستمر في ايامه في البزارة وفي المحيطات القاضي استمر في ايامه وكذا لو
تخلف موت الخليفة اذ لم ير القاضي قبل من قبله نائبه واذا مات لاد الفقه في
القاضي لا نائب من السلطان او العامة ومن قبله القاضي لا ينزل القاضي وفي استنباط
بعد ذلك من التفتيش في ايامه من ذلك اختلاف المشايخ في جواز ان يبايع القاضي ومائة
وقرر البزارة في الفقه على ما لا ينزل القاضي يدعي ان الفقه في ان لا ينزل
عليه بان نائب السلطان فيدعي ان النائب ان ينزلون بغير القاضي ومائة
القاضي من كل وجه فهو كوكيل مع الموكل ولا ينهم احد ان نائب السلطان ولهذا قال العلماء
ابن النور نائب القاضي في زمانه ينزل بغيره ومائة فانه نائبه من كل وجه انتهى
مع الموكل لكن جعل في المواجه كونه كوكيل قاضي القضاة هو من هذا الشافعي واحد
السلطان وفي المناظرية ان القاضي افا هو رسول السلطان في نصبه والشراب انتهى
الفتى لو مات القاضي او اضر بغيره من نصبه على ما لم يرق في فتاوى المشايخ
جعل المواجه الى رقة ما قال ابن النور كيف لا يرد كلامه وقد قال في ايامه
ولو تخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينزل خليفته لان نائب الامام في القضاة
القاضي لا ينزل بغيره في القضاة ايضا كما لا ينزل القاضي ولا يملكه القاضي من الخليفة
فلا ينزل بغيره كوكيل فانه لا يملكه من الوكيل الشافعي انتهى يعني بالوكيل الشافعي

١٥٩
فان ليكن (القاضي) انما انصلح حكمه (و) ونظيره (و) يشك في دعوى القضاء عليه
فمن قبله في ما يشك في صحة الدعوى ومن ان يكون من ضمنهم على حكمه وقد نقل الشيخ
الاجماع على ان حضور الخصم المدعى عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى
عند شرط من الخصم وفيها فاذا لم يوجد لم ينفذ التهم وقد ذكر في الفتاوى الهديرة
استلقت بين الحكم قبل التصور وكوت لذلك ان اخذ كذا في الزمان والزم
الى ان توجه فلو تدين استسجانه الى تحصيل بعض الزجر من هذا الباب ومن
انتم في النظريات الشرعية الهام الصواب فنظرت هذا بين السنين ضابطا لا
لكن وجعل الابواب المحاربت الشرعية البستان اما ان كان قضية حكمة بيت يملكه
التحقق حكمه وحكمه عليه وحكمه وطرق في قدر في كذا الطريق فاما ان كان
قوله ان شرط نفاذ القضاء ان يصير الحكم حادثة في حادثة والمراد بها الخصم من
وهي ان يكون بالادعوى الصحيح من ضمنهم شرعي وبشرط لصحة حضور الخصم
عليه الى اخر ما ذكره في الاثر لاحد في واه اعلم **مسألة** فيما اذا مات القاضي المأذون له
هل يستمر في ايام **الجواب** قد نطقت فقيه الفقه في فتاواه بان يكون مائة وعشرة
واذا مات الخلف استمر في ايامه وعالمه وكذا لو كان القاضي مأذونا في اختلاف
القاضي لا يستمر في ايامه في البزارة وفي المحيطات القاضي استمر في ايامه وكذا لو
تخلف موت الخليفة اذ لم ير القاضي قبل من قبله نائبه واذا مات لاد الفقه في
القاضي لا نائب من السلطان او العامة ومن قبله القاضي لا ينزل القاضي وفي استنباط
بعد ذلك من التفتيش في ايامه من ذلك اختلاف المشايخ في جواز ان يبايع القاضي ومائة
وقرر البزارة في الفقه على ما لا ينزل القاضي يدعي ان الفقه في ان لا ينزل
عليه بان نائب السلطان فيدعي ان النائب ان ينزلون بغير القاضي ومائة
القاضي من كل وجه فهو كوكيل مع الموكل ولا ينهم احد ان نائب السلطان ولهذا قال العلماء
ابن النور نائب القاضي في زمانه ينزل بغيره ومائة فانه نائبه من كل وجه انتهى
مع الموكل لكن جعل في المواجه كونه كوكيل قاضي القضاة هو من هذا الشافعي واحد
السلطان وفي المناظرية ان القاضي افا هو رسول السلطان في نصبه والشراب انتهى
الفتى لو مات القاضي او اضر بغيره من نصبه على ما لم يرق في فتاوى المشايخ
جعل المواجه الى رقة ما قال ابن النور كيف لا يرد كلامه وقد قال في ايامه
ولو تخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينزل خليفته لان نائب الامام في القضاة
القاضي لا ينزل بغيره في القضاة ايضا كما لا ينزل القاضي ولا يملكه القاضي من الخليفة
فلا ينزل بغيره كوكيل فانه لا يملكه من الوكيل الشافعي انتهى يعني بالوكيل الشافعي

فان ليكن (القاضي) انما انصلح حكمه (و) ونظيره (و) يشك في دعوى القضاء عليه
فمن قبله في ما يشك في صحة الدعوى ومن ان يكون من ضمنهم على حكمه وقد نقل الشيخ
الاجماع على ان حضور الخصم المدعى عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى
عند شرط من الخصم وفيها فاذا لم يوجد لم ينفذ التهم وقد ذكر في الفتاوى الهديرة
استلقت بين الحكم قبل التصور وكوت لذلك ان اخذ كذا في الزمان والزم
الى ان توجه فلو تدين استسجانه الى تحصيل بعض الزجر من هذا الباب ومن
انتم في النظريات الشرعية الهام الصواب فنظرت هذا بين السنين ضابطا لا
لكن وجعل الابواب المحاربت الشرعية البستان اما ان كان قضية حكمة بيت يملكه
التحقق حكمه وحكمه عليه وحكمه وطرق في قدر في كذا الطريق فاما ان كان
قوله ان شرط نفاذ القضاء ان يصير الحكم حادثة في حادثة والمراد بها الخصم من
وهي ان يكون بالادعوى الصحيح من ضمنهم شرعي وبشرط لصحة حضور الخصم
عليه الى اخر ما ذكره في الاثر لاحد في واه اعلم **مسألة** فيما اذا مات القاضي المأذون له
هل يستمر في ايام **الجواب** قد نطقت فقيه الفقه في فتاواه بان يكون مائة وعشرة
واذا مات الخلف استمر في ايامه وعالمه وكذا لو كان القاضي مأذونا في اختلاف
القاضي لا يستمر في ايامه في البزارة وفي المحيطات القاضي استمر في ايامه وكذا لو
تخلف موت الخليفة اذ لم ير القاضي قبل من قبله نائبه واذا مات لاد الفقه في
القاضي لا نائب من السلطان او العامة ومن قبله القاضي لا ينزل القاضي وفي استنباط
بعد ذلك من التفتيش في ايامه من ذلك اختلاف المشايخ في جواز ان يبايع القاضي ومائة
وقرر البزارة في الفقه على ما لا ينزل القاضي يدعي ان الفقه في ان لا ينزل
عليه بان نائب السلطان فيدعي ان النائب ان ينزلون بغير القاضي ومائة
القاضي من كل وجه فهو كوكيل مع الموكل ولا ينهم احد ان نائب السلطان ولهذا قال العلماء
ابن النور نائب القاضي في زمانه ينزل بغيره ومائة فانه نائبه من كل وجه انتهى
مع الموكل لكن جعل في المواجه كونه كوكيل قاضي القضاة هو من هذا الشافعي واحد
السلطان وفي المناظرية ان القاضي افا هو رسول السلطان في نصبه والشراب انتهى
الفتى لو مات القاضي او اضر بغيره من نصبه على ما لم يرق في فتاوى المشايخ
جعل المواجه الى رقة ما قال ابن النور كيف لا يرد كلامه وقد قال في ايامه
ولو تخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينزل خليفته لان نائب الامام في القضاة
القاضي لا ينزل بغيره في القضاة ايضا كما لا ينزل القاضي ولا يملكه القاضي من الخليفة
فلا ينزل بغيره كوكيل فانه لا يملكه من الوكيل الشافعي انتهى يعني بالوكيل الشافعي

فهم واجب وتعلم المشروب من جهة الامانة على المطلقة والفقير والفاقة والاعانة على ما يشاء
بطلان ذلك فلو كانت من جهة الامانة على المطلقة والفقير والفاقة والاعانة على ما يشاء
تراطوا من جهة الامانة على المطلقة والفقير والفاقة والاعانة على ما يشاء
لولا فاعلة المدعي على المدعى على ما يشاء والفاقة والاعانة على ما يشاء
حيث ان هذا الغايب من امر الغايب هذا سيفلح حكم القاضي في ذلك وتنفذ قضاة المحكمة
الغايب لا **اجاب** دعوى الوكالة على الغايب مجردة عن دعوى عين او دين على المدعي عليه لان دعوى
الدعوى على الغايب مشهورة وفيها اليقين للذهب المذكورة واختلفت النسخ والافاضة في حكم
الفاقة والاعانة على الغايب لان الغايب لا ينفذ عليه الدعوى مشهورة وفيها اليقين في حكمه وفيما
ان هذا القاضي على الغايب يتردد على امضاء قاض اخر وصححه وشبهه المحقق ابن الحام في شرحه المطاوعة
وقال بعضهم لا ينفذ ولا امضاء القاضي لئلا يسلطوا الى هدم مذهبه صاحبنا وفي الفاضل والمطوعة
والعبارة للزاري في السام كتاب ادب القضاء ادعى ان وكيل الغايب يقضي الدين او الغايب
ان يرحم على الوكالة والمال اقبلت وان اقر على المدعي عليه بالوكالة وانكر المال لا يصير خصما
اليس على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطالب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان اقر بالمال
وانكر الوكالة لا يستلزم على الوكالة لان التخليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد لعدم شدة
الوكالة وذكر الخصم ان لا يخلو على الوكالة والا ولا وجه ولو انكر اكل فهو كاتكر الوكالة وحدها
وقوله كاتكر الوكالة وحدها الرغبة في الاختلاف وجريان الخلاف فانظر الى قولنا لان التخليف يترتب على
الصحة وان توجد هذا مع دعوى قبض عين او دين فكيف في مسئلتنا المجردة عن دعوى احد الطرفين
على اهل الولاية القضاء والافتقار لنفاذ القضاء المذكور وكونه وسيلة الى ازالة الفاسد وفي
مرجحة المطاوعة طيبة يرجعوا نظر الى الغايب خشيته القواطع على ازالة الفاسد بالانقضاء لثبات الفاسد
والدعوى الباطلة واسم اعلم **مسألة السلام بولاد المالك باصوارة** فيما اذا اوكلا بولاد
وكال مقيدة بخصومة وقبض دين في ذمة بكونه وكيفية القاطنين يومئذ في ذمة اخر
الوكالة في كتب قاض بلادة القاضي بكونه وكيفية بولاد المالك لا يدين بغير الوكالة
خلاف دعوى امر بكونه بكتب القاض واقام بينه وادعى بولاد المالك لا يدين بغير الوكالة
فاثبت دعوى الوكالة العامة في وجه بكونه بكتب القاض فثبت كون دعوى بولاد المالك بكونه
فضله وحكم القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحة ما قلناه في ذلك وفي هذه المسئلة بيان
على ان الامانة لا تعد دعوى الوكالة او غيرها ككثير من المكالات والبراءة بكونه بكتب القاض
المذكور لانه وقبض بكونه مقدارا وقسط البينة اليه من غير دعوى واقعة وانما يتلوا
زيد سوي القسط على بكونه بكتب القاض وادعى بكونه بكتب القاض وادعى بكونه بكتب القاض
مع ان لزيد ما على بكونه بكتب القاض وادعى بكونه بكتب القاض وادعى بكونه بكتب القاض

١٥
حكم القاضي في ذلك **اجاب** دعوى الوكالة المجردة عن دعوى عين او دين على المدعي عليه لان دعوى
الدعوى على الغايب مشهورة وفيها اليقين للذهب المذكورة واختلفت النسخ والافاضة في حكم
الفاقة والاعانة على الغايب لان الغايب لا ينفذ عليه الدعوى مشهورة وفيها اليقين في حكمه وفيما
ان هذا القاضي على الغايب يتردد على امضاء قاض اخر وصححه وشبهه المحقق ابن الحام في شرحه المطاوعة
وقال بعضهم لا ينفذ ولا امضاء القاضي لئلا يسلطوا الى هدم مذهبه صاحبنا وفي الفاضل والمطوعة
والعبارة للزاري في السام كتاب ادب القضاء ادعى ان وكيل الغايب يقضي الدين او الغايب
ان يرحم على الوكالة والمال اقبلت وان اقر على المدعي عليه بالوكالة وانكر المال لا يصير خصما
اليس على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطالب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان اقر بالمال
وانكر الوكالة لا يستلزم على الوكالة لان التخليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد لعدم شدة
الوكالة وذكر الخصم ان لا يخلو على الوكالة والا ولا وجه ولو انكر اكل فهو كاتكر الوكالة وحدها
وقوله كاتكر الوكالة وحدها الرغبة في الاختلاف وجريان الخلاف فانظر الى قولنا لان التخليف يترتب على
الصحة وان توجد هذا مع دعوى قبض عين او دين فكيف في مسئلتنا المجردة عن دعوى احد الطرفين
على اهل الولاية القضاء والافتقار لنفاذ القضاء المذكور وكونه وسيلة الى ازالة الفاسد وفي
مرجحة المطاوعة طيبة يرجعوا نظر الى الغايب خشيته القواطع على ازالة الفاسد بالانقضاء لثبات الفاسد
والدعوى الباطلة واسم اعلم **مسألة السلام بولاد المالك باصوارة** فيما اذا اوكلا بولاد
وكال مقيدة بخصومة وقبض دين في ذمة بكونه وكيفية القاطنين يومئذ في ذمة اخر
الوكالة في كتب قاض بلادة القاضي بكونه وكيفية بولاد المالك لا يدين بغير الوكالة
خلاف دعوى امر بكونه بكتب القاض واقام بينه وادعى بولاد المالك لا يدين بغير الوكالة
فاثبت دعوى الوكالة العامة في وجه بكونه بكتب القاض فثبت كون دعوى بولاد المالك بكونه
فضله وحكم القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحة ما قلناه في ذلك وفي هذه المسئلة بيان
على ان الامانة لا تعد دعوى الوكالة او غيرها ككثير من المكالات والبراءة بكونه بكتب القاض
المذكور لانه وقبض بكونه مقدارا وقسط البينة اليه من غير دعوى واقعة وانما يتلوا
زيد سوي القسط على بكونه بكتب القاض وادعى بكونه بكتب القاض وادعى بكونه بكتب القاض
مع ان لزيد ما على بكونه بكتب القاض وادعى بكونه بكتب القاض وادعى بكونه بكتب القاض

امر

المؤخر على التفتت انما اعتبار مجرد الخطوط التي تحتها بالاذن في الموضع الذي هو
كما امر به في قرار القضاة فلا اعتبار بمقدار الخطوط المذكورة في التفتت الباطن الا اذا ثبت حضور الوعا
المعني بالغير في الموضع المشار اليه وان حكم التفتت في بعضه غير صحيح فخرجت فان لم يكن كذلك فلا اعتبار
وجعل العلامة قاسم الاجماع عليه وفي المصالح والظواهر في قاعدة الاجتهاد لا ينقض مثل ما
الثالث انه لا فرق بين الحكم بالمعنى باعتدال الاستدلال في الشرط السابق وان وقع التفتت في
خصيص في التفتت في بعض الحكم باجماع وان لم يقع تنازع بينهما فلا اثر له وقد ظهر من ذلك
ان وقع التفتت في بعض الحكم المذكور في بعض القاطنين المتداعي ليدل حكم التفتت في بعضه على
الحالات الا ان لا ينقض المبدأ انما لم يوجد ذلك وانه اعلم **مسألة** في درجات دعد ودين
ثبتت لا غير الحكم الشرعي **باب** في القاطن ورشته يسيرة ووقد اوردت من غده فان
من يسيرة جسم يسيرة وانما يسيرة يسيرة القاطن بنفسه او ينسب وصيا يسيرة ويسيرة
القاطن على يسيرة اذا طلب غير ذلك وانه اعلم **مسألة** في درجات اشتراك وكيل المرأة في التفتت
كان اخذها لها او غيرها بالشفعة وتصور فيما عداه من فاعى المأخوذ من بالشفعة في
الاخذ بالشفعة بطلانها كون الارض وقفا او لبيت المال او لغيره وعده عليه بذكر حكم بطلان الشفعة
من غير حيث تشبه له بعد له ومن غير احد اورد على المشتري المتصرف في بيع هذا الحكم فانه
هذه ام لا **باب** لا يصح هذا الحكم لا حكم على غير الخصم ان الخصم هو المشتري الذي يبيعه البيع لا الوكيل
المذكور فلا يصح مدعى عليه كاهروا في الظاهر وهذا مع قطع النظر عما هو لازم الدعوى من البيع
القرار او السكوت فان الحكم بغير واحد منها لا يجوز اذ هذه التفتت في كل حكم على احوال
مسألة في ادرث لم يجد خلف مورثة سواد ادرث ووجه الميت تطلب مهر عليه من الوارث
والوارث بقوله ابيع حصته في الدار واقضى ذلك هل يجس ام لا **باب** لا يجس والارث
مسألة في كروم مشتركة بين جماعة فيهم يتيمة باع طائفة منهم موصيا لهم مشاعة ارضاء
من شخص وكتب بذلك لصلة لادى القاطن بطلت الصغيرة وطلبت الاخذ بالشفعة
حكم القاطن بذلك مستوفى في الشرايط ثم وكلت رجلا في بيع ما اخذته بالشفعة لوجه
وكتب به صك لادى القاطن فادعى المشتري الاول المأخوذ من بالشفعة على احد المشتريين
لادى قاض ان الاخذ بها باطل بسبب ان الارض خارجة ورايها قاطن وقفا خارج عن البيع
موجب بطلان البيع الصادر بعد الاخذ بها واما الحكم في حكم بطلانها وبطلان البيع
الصادر بعد ما عرفت اعلى كون الارض خارجة وفيها قايما واحد موقوف فله حيث كان
اعتقاده في الحكم على عدم صحة بيع الارض خارجة وان فيها قايما طارفا ينفق شرعا
فيمتنع المأخوذ باجماع على ان الارض الخارجة مملوكة لاهلها يجوز بيعها وقفا
ميراثا على الميت وتوخذ بالشفعة والمترن والشرور والفتاد قاطنة قد مر

الشفعة وكذلك هو ان كان المقتار الذي يرضى ملكه وبعضه وقفا اذ ابيع المالك فيه
شفعة واذا ابيع الوقت بالشفعة في بطلان بيعه واذا ابيع بغيره ملكه بالشفعة
الارادة على الشفعة بالملك واذا كان بعض المقتار وقفا وبعضه ملكا ابيع الملك
في الشفعة ان كان طالب الاخذ بالشفعة له ما يستشفع به كشره في البيع او في حق البيع
او بغيره اما الوقت فلا يؤخذ به الا في القاتن رغبة وفي فضل احياء الموات في كتاب
الشرع وارض الخراج مملوكة وكذلك ارض القسمة بغيرها وانما يكون ميراثا كسائر المملوك
فلا يؤخذ به الا في الارض التي لا يجوز بيعها ولا وقفا في الارض التي يبيع المأخوذ من وانه اعلم
مسألة في كروم فيها قايما وقفا والباقي ملك بين جماعة فيهم يتيمة باع بعضهم ما عدا
ارضه وارضه لادى قاض بطلت الشفعة وطلبت الاخذ بالشفعة فورا لادى القاطن في حكم
المعصية ما اخذت بها من رجلين لادى قاض فان حكم بطلت بيعها اوراق بعد حكم القاطن لادى
الشفعة لادى المشتري المأخوذ من بالشفعة على احد المشتريين من لادى قاض ثالث بطلان
الاخذ بالشفعة بسبب ان ارض الكروم خارجة وان قايما الوقت يبيع حصته في الملك ولا
في الشفعة لشبوع حكم القاطن المذكور بطلان الشفعة اعتقادا على كروم وقفا الحكم
السابق وادى البيع على المشتري الاول ارضه نقض الحكم المتقدم بسبب ما ذكره في حكم
باب حيث كان الحكم المذكور بسبب الاستناد الى كون الارض خارجة وان فيها قايما وقفا
فلا يصح اذ في الشفعة يتيمة على صحة البيع والارض خارجة مملوكة لاهلها يجوز بيعها وقفا
وكون ميراثا وتوخذ بالشفعة باجماع على ان الباقي ملكا لادى البيع الحصة الشائعة المملوكة تطلبا جائز
حيث كان الباقي ملكا او وقفا فتوخذ بالشفعة باجماع الكسرة قلنا بطلت وقفا المشاع
ادى البيع واقى على الحصة المملوكة اعلى الوقت ولا قابلا لعدم صحة بيع الحصة الملك حتى تنسج
بأدلى طلب المالك القسمة مع الوقت او مع حصة الباقي القسمة واذا باع المالك قبل القسمة ملكه
بغير الشبوع باق كما كان ولا يضر ابتداء ولا بقاء في صحة بيعه على قول الكسرة اما على قول
الملك فلا يكون قابلا بصحة وقفا المشاع واما على قول آخر ارضه فلا يكون قابلا لعدم صحة
وقفا المشاع من اصله واما بيعه فيجمع على صحة والجمع من الحكم ينقض الحكم السابق وادى البيع
على المشتري الاول ارضه الشبوع لما رده عليه والحكم السابق لا ينقض المأخوذ من في شروط
البيع بطلان الاستناد المذكور في الحكم السابق والمأخوذ من هذا ما هو عليه باللاحق
والله اعلم من ان يشهد وانه اعلم **مسألة** في ارض بغير القاضى ميراثا لغيره
في السجن هل يضمن السجناء ما عليها من الدين لو لم يكن ام لا **باب** لا يضمن السجناء
لعدم موجب الضمان اذ ليس هناك ما يرجع من ميراثه عن سببه كذا اورد كذا في بعض
والاخر على ان سجن القاضى على رجل من المسجونين في حبسه القاضى بدينه فلا يضمن

Copyright

versity

ان سلطان السجستان باعضاده لا يحيط به شئ الا انما هو في حيزه لا يخرج منه ولا يملكه غيره
والسلطان منه غير مطلق لا يحيط به الا في حيزه لا يخرج منه ولا يملكه غيره
فانهم واساعلم **س** في حيزه لا يخرج منه ولا يملكه غيره
قايه الناحية التي مات فيها الرجل المذكور وصيها على ابنه المذكور ونصبها في البلد المذكور
القاهر وصيها ايضا في الرصيين يقدم على الآخر والحال ان كلا من القاضيين من سلطان
السلطان في حيزه لا يخرج منه ولا يملكه غيره **اجاب** اما نصيبه في البلد المذكور
وصيها في الكلام في صحة ولما للبلدة الاخر فشرط صحة نصبه المقاضيه وجود التركة او بعضها
فان لم يكن ما تركه لا يصح نصبه قال في التاخر جانية راجع للمحيط واذا نصب القاضيه وصيها
الايام والايام في ولاية ولم تكن التركة في ولاية او كانت التركة في ولاية والايام لم يكن
ولاية او كان بعض التركة في ولاية على من الشيخ الامام محمد بن ابي القاسم النصيب
ويصير الرجوع وصيها في جميع التركة ايما كانت التركة وقال القاضيه الامام ركن الاسلام
على السندى ما كان التركة في ولاية يصير وصيها وصيها فلا يشترط صحة نصيبه
ان يكون ذلك منصوصا عليه في منشوره من السلطان كما هو مجرب في جامع العصور
س في يكون بالقبلة ما ذكره رجلا ان يزوجه من رجل فزوجها من وجودها نصيبها
ودخل بها وولدت له ثلثا فزوجها من الاب قبل المحلل ثم الشا في صحة النكاح الثاني هل يزوج
ويرفع للطلاق ولا يجوز احد منقضاه **اجاب** قد اجمع العلماء ان النكاح في الجبريات
اذا صدر من يراه نافذ لا اذا رغب في الركن لا يراه لا يجوز ان يبطله والمحلل القابل للاجتهاد
ما لم يخالف الكتاب الست المشهورة والاجماع وهذه المستند ما هو محل الاجتهاد
كثير من علمائنا في النكاح بلاوي لو طلقها ثلثا وبعت الخفي الوست في بعض بلدان
المحلل ويحكم بالحق جاز لا يأخذ الامر والمأور شيئا ومهما الحكم لا يظهر ان النكاح لا
حرام او فيه شبهة وقد مر في ذلك في جامع العصور من راجع المختصات القديمة للشا في
الشيخ واساعلم **س** في الوت التركة ان الذين يقتنون الكتاب لاجل الاصطلاح
البيوت وحفظ المداينة وتبلغ في وائهم هذا اذا قلتم بانها عند الائمة الثلث الركن
والشا في واحد منهم انه تجس ما اصابته بغير او بغير اصاب جلداه ونجات مبررة
وعند الامام ما لا خلاف له ظاهره كذا في حقيقتنا كذا في حقيقتنا كذا في حقيقتنا
سما بعد اجازة من ذكر تقليد الامام ما لا خلاف له في ذلك حيث دعت الضرورة اليه
مخدوعة عنه ام لا وما حقيقة التقليد من اراده في سبيل حفظ الدين على خلاف
اجاب نعم يجوز لمن ذكر تقليد الامام ما لا خلاف له في ذلك يجوز التقليد تقليد غير امام من الائمة
الثلثة رضى الله عنهم فيما تدعو اليه الضرورة بشرط ان يستوجب جميع ما يستوجب ذلك

وذا

وذا انما لا يخرج منه ولا يملكه غيره **س** في حيزه لا يخرج منه ولا يملكه غيره
قايه الناحية التي مات فيها الرجل المذكور وصيها على ابنه المذكور ونصبها في البلد المذكور
القاهر وصيها ايضا في الرصيين يقدم على الآخر والحال ان كلا من القاضيين من سلطان
السلطان في حيزه لا يخرج منه ولا يملكه غيره **اجاب** اما نصيبه في البلد المذكور
وصيها في الكلام في صحة ولما للبلدة الاخر فشرط صحة نصبه المقاضيه وجود التركة او بعضها
فان لم يكن ما تركه لا يصح نصبه قال في التاخر جانية راجع للمحيط واذا نصب القاضيه وصيها
الايام والايام في ولاية ولم تكن التركة في ولاية او كانت التركة في ولاية والايام لم يكن
ولاية او كان بعض التركة في ولاية على من الشيخ الامام محمد بن ابي القاسم النصيب
ويصير الرجوع وصيها في جميع التركة ايما كانت التركة وقال القاضيه الامام ركن الاسلام
على السندى ما كان التركة في ولاية يصير وصيها وصيها فلا يشترط صحة نصيبه
ان يكون ذلك منصوصا عليه في منشوره من السلطان كما هو مجرب في جامع العصور
س في يكون بالقبلة ما ذكره رجلا ان يزوجه من رجل فزوجها من وجودها نصيبها
ودخل بها وولدت له ثلثا فزوجها من الاب قبل المحلل ثم الشا في صحة النكاح الثاني هل يزوج
ويرفع للطلاق ولا يجوز احد منقضاه **اجاب** قد اجمع العلماء ان النكاح في الجبريات
اذا صدر من يراه نافذ لا اذا رغب في الركن لا يراه لا يجوز ان يبطله والمحلل القابل للاجتهاد
ما لم يخالف الكتاب الست المشهورة والاجماع وهذه المستند ما هو محل الاجتهاد
كثير من علمائنا في النكاح بلاوي لو طلقها ثلثا وبعت الخفي الوست في بعض بلدان
المحلل ويحكم بالحق جاز لا يأخذ الامر والمأور شيئا ومهما الحكم لا يظهر ان النكاح لا
حرام او فيه شبهة وقد مر في ذلك في جامع العصور من راجع المختصات القديمة للشا في
الشيخ واساعلم **س** في الوت التركة ان الذين يقتنون الكتاب لاجل الاصطلاح
البيوت وحفظ المداينة وتبلغ في وائهم هذا اذا قلتم بانها عند الائمة الثلث الركن
والشا في واحد منهم انه تجس ما اصابته بغير او بغير اصاب جلداه ونجات مبررة
وعند الامام ما لا خلاف له ظاهره كذا في حقيقتنا كذا في حقيقتنا كذا في حقيقتنا
سما بعد اجازة من ذكر تقليد الامام ما لا خلاف له في ذلك حيث دعت الضرورة اليه
مخدوعة عنه ام لا وما حقيقة التقليد من اراده في سبيل حفظ الدين على خلاف
اجاب نعم يجوز لمن ذكر تقليد الامام ما لا خلاف له في ذلك يجوز التقليد تقليد غير امام من الائمة
الثلثة رضى الله عنهم فيما تدعو اليه الضرورة بشرط ان يستوجب جميع ما يستوجب ذلك

وذا

[illegible]

ثلاث

[illegible]

وهو شرط في صحة الدليل شاهدان على عهد كنه حمل الشهادة مدة السراية **اجاب**
بأن الشهادة على الشهادة الفردت بسبب استقلال في كتب الفقهاء وخصوا التور (فهم) انما تقبل
فيما لا يسقط بالشبهة وانما على كل اصل فرعان ولو شهدوا احد اصلوا آخر ان فرعان على شهادة
اصل غير جاز ولا اشهاد ان يقبل الشهادة على شهادة في اقل شهداء المكونة او كذا او ادا الفرج
ان يقبل الشهادة ان فلانا يشهد في محلة شهادة ان الامر كذا او كذا او شهادة لفرع لا يجوز اصل
او رضى او سخره هذا لما استدل عليه من المذهب وعنه ابراهيم رحمه الله تعالى ان كان في مكان
لو قد لا اذ الشهادة لا يستطيع ان يثبت في احدى اصل الشهادة احياا لحقوق الناس والاول
احسن من غيرها والاولى كمالا في الشاؤون ارفق وبها اخذ الفقهاء ابو الليث وكثير من المشايخ وقال
في الاسلام انه حسن في السراية وعلم الفقهاء كذا في التور وعنه واسم اعلم **سئل** في صحتها تخاصها
فذكر جلا جني بينهما مستصرا لا خلاها وضربا اخر فذكر يا تم ان الصهر المشهور المشكوك فيه المصروف والاشهاد
وقال ان يصح وجوبه فانما انما انما في هذه الشاهدين لما اورد على تقبل شهادتهما انما لا تقبل حيث
الدعوة والبصائر انما من هذا عليه وهو وروان النبي عليه السلام في سائر ما لا يبرأ من الله ما لا يبرأ
فقال الشكك باسمه وعقود والاولى وكان سكتا مجلس وقال المحدث في الزور حجة قال السائلين
لم اسأل **اجاب** لا تقبل شهادة من ظهر هذه الأمور لنفسه بها لا يبرأ من عيب من شهادة الزور وهذا
ظاهر في غالب كتب الفقهاء مشهور واما الحديث فقال البخاري في صحيحه حديثا مسدودا حديثا مشهورا
المفضل حدثنا ابو جابر عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابي عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه السلام لا ينكح
ياكبر الكباية ثلثا قالوا يا رسول الله قال لا يشرك باسمه وعقود والاولى وكان سكتا مجلس فقال
الزور والاولى قال قال ابو بكر رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه السلام لا ينكح الكباية ثلثا قلنا
وسمى ابي بكره نعيم بن الحارث رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه السلام لا ينكح الكباية ثلثا قلنا
يا رسول الله قال لا يشرك باسمه وعقود والاولى وكان سكتا مجلس فقال الزور والاولى
الزور قال ابو بكر رضي الله عنه قلنا لست سكتا وفي الفرع عيب والترهيب للمنفرد ورواه احمد بن حنبل
بن خاتك رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه السلام من قال لا يشرك باسمه وعقود والاولى وكان سكتا مجلس فقال
الزور والاولى قال لا يشرك باسمه وعقود والاولى وكان سكتا مجلس فقال الزور والاولى
عن مشهور بن روه ابو داود واللفظ والفرع في واهب ماجا ورواه الطبراني في الكبير مرفوعا عن ابن
باسفاح حسن ثم قال عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله عليه السلام ان تزدرا قد شهد
الفرع حتى يبرأ من الشهادة واهب ماجا والحاكم وقال صحيح الاسناد واهب الطبراني في الكبير مرفوعا
عن رسول الله عليه السلام قال ان الطير تفرق بينا قبلها وها نحن اذا نأبنا من هولاء القوم وما يتكلم
شاهد الزور وشهادة من كذب الشهادة وكلامه الذي ذكرنا طم لوتن الجاهل من علماء الفقه سائلين
رب العالمين اعاننا الله والمسكين عن غضبه امين **سئل** في الشهادة بالوقت بالبيان واقف هل تقبل

واذا قال الشاهد سمعنا الله وقدره لم يتلفظ بالشهادة هل يثبت الوقت في كماله **اجاب** اما الشهادة
بالوقت بالبيان واقف فغير خلاف ذكره الفرق في ما يقبل وقيل لا تقبل وقيل لا تقبل وقيل لا تقبل
والاول قال في البرزانية شهدوا الله وقدره لم يتلفظ بالوقت فثبت قال الامام طهر الدين هذا اذا كان الوقت
قويا وقيل لا يثبت الوقت على كل حال وهو الصحيح انتهى واسم اعلم اذا قال الشاهد سمعنا الله وقدره لم يتلفظ
بالشهادة فلا يثبت الوقت بل لا يثبت في خلافا على ما علم **سئل** في جازمة شهدوا الله وقدره
ثلاثين شهيدا بالسماع لانا سمعنا من الشهادة ان الحكم الفصل في وقت ومع ذلك لم يثبتوا المبررة
المرفوعة عليها فثبت يقبل هذه الشهادة والاحكام هذه **اجاب** لا يقبل اول المستند الشهادة
بالوقت بالبيان اصلها شرط لم تذكر في ظاهر الرواية وانما قاسوا المصدق على الموت كما في الخلاصة
المشايخ فيها اختلافا فليطرد كونه كما هو رأيهم في اغلب مسند الزور فثبت ما ذكره من يقبل من جهة
قال في الخلاصة والاختصاص والبرزانية لوقاوا الشاهد نأبنا لانا سمعنا انما هو يقبل شهادتهم
وفي المخرج في قوله وانما في المصنف انما يشهد له بالسماع لا في هذا هو الصحيح ثم قال ومع
التصحيح ان يقبل شهادتنا سمعنا من الناس وقد استثنى مسكين في مذهب الموت والوقت فثبت
فهما في المصنف انما اخبر من يثق به ويستثنى الحاد في فصول الوقت وهو في المصنف انما
الخاتمة والاختصاص والبرزانية وكثير من الكتب في غاية البيان قال الشيخ الامام طهر الدين اذا لم يكن
قد نأبنا من ذكر الوقت واذا شهدوا على هذه الضيقة وقت ولم يذكر الوجه لا يجوز ولا يقبل
بل يشترط ان يقبل وقت على كذا انتهى وفي البرزانية شهدوا الله وقدره لم يتلفظ بالوقت فثبت قال
الامام طهر الدين هذا اذا كان الوقت قد نأبنا من بيان الوقت على كل حال وهو الصحيح
انتهى وفي جامع الفصولين لوقاوا الوقت لا المصنف يقبل لوقاوا ويصرف الى العرف وفيه لو صرف
السماع تقبل اذ الشاهد ربما يكون سنة عشر سنة وتاريخ الوقت يات سنة فيقتضى القام
ان تشهد سماع فاذا افرق بين سكتا وافصاح بخلاف ما نأبنا ما يجوز به الشهادة انتهى
وهو عيب في القول القاري بين القديم وجوه والاختصاص المستند في في اختلاف كثير من
ان لا يعدل عن كلام قاضيان الذي قدمناه في صدر الكلام واسم اعلم **سئل** في الشهادة على الزور
بالسماع هل يشترط في قبولها تقادم الوقت وما حله التقادم وهل يشترط ان يقبل الشاهد
سمعت من فلان وفلان سمع من فلان الحان يقبل الي من يشهد بالسماع على الوقت ام يكفي
قطعه بالشهادة بناء على ما استقر عليه من اخبار الثقات من غير بيان من سمع منهم
اجاب اطلق اصحاب المتن في قبولها قال في الكفر ولا يشهد بها لم يهاينه الله في الشهادة
والنكاح والرخا والولاية المقتضى واجل الوقت ومثله في المختار وتفسير الجواهر في المختار
واما الوقت فالصحيح انه يقبل الشهادة بالسماع في اصل دون سواها لان اصله هو الذي
يشهد والكلام هو الاطلاق مع المتقادم وغيره فان قبل على ذلك بسبب الشهادة وخلافه

الادوار

وإذا قالوا

في طلب الحق وكونه في صاف ورويه على يد من له العلم **سند** في شهادة الأعراف في الشهادة
 أم لا **الجواب** اختار صاحب الخلاصة القبول وعزاها إلى النصاب جازما من غير حكاية خلاف
 كما نقل في البحر وجهه أن ما طابقه السماع غير معتبر في الردية وقد صرح العلامة بغير
 بأشافي حاشية لشرح الوفاة لوقوله في شهادة الأعراف يعني فيما يعطى يقي السماع الذي
 هو محل الكلام وحكمه ما يصح حكمه بخلافه حيث قال ما لا يقبل شهادة مطلقا كالصغير
 وصرح بهذا في الكتب وأما علم **سند** في شهادة الأعراف وقول أصحاب المشرق أنها جائزة عند أبي
 محمد أنه هو على إطلاقه هو مقيد بما إذا تحملها بصيرة أو إذا كانا معا في غير السماع
 وهو الأقوال على ما جرى في السماع وهو للقاضي أن يحكم بصفة شهادة على الأقوال بغيره أن قول أبي
 يحيى أن السلطان يقره تعالى لما قاله القاضي يحكم بأصح أقواله لا يحتمل وجهه أن يكون القضاء
 يخص المحدث والزمان والشاخص والمكان أم لا **الجواب** المذهب الصحيح المنفرد الذي يشتهر عليه
 أصحاب المشرق الموضحة النقل الصحيح من المذهب الذي هو ظاهر الرواية أن شهادة الأعراف تقع
 مطلقا سواء كان بصيرا أو قسما أو غير ذلك أو قسما أو كان بصيرا أو قسما أو غير ذلك
 القضاء وسواء كان في طابقه السماع أو لا هذا هو المذهب الذي لا يعدل عنه المذاهب وما سواه
 روايات خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوح عندنا في الرواية
 من عدم إمكان صدور قولين مختلفين متباينين من جهة واحدة لا يجوز عندنا أن يكون
 ذكره وحاشا علم أن القول هو الذي توارثت عليه المشرق من المذهب المعول به إذا هو جواب
 إذا تعارض ما في المشرق والقنري في المقدم ما في المشرق وكذا يقدم ما في المشرق على ما في
 القناري والمقر أيضا عندنا أنه لا يفيق ويعلل أن يقولوا إنهم لا يعطون له القول بها
 أو قول أحدها وخبرها المصروفة كسنة المزارعة وإن صرح المشايخ بأن القنري على قولها
 لأنه صاحب المذهب الإمام المتقدم إذا قالت هذا من فصد قولها فإن القول ما قالت هذا من
 وأما قول بعض أصحاب المشرق أنها جائزة عند أبي محمد فلا يقتضي ترجيح القول فلا يؤخذ به
 إنما هو حكاية قول أبي محمد فقط وذلك كقول في سلبه لا يحل تقبل شهادة الأعراف خلافا لأبي محمد
 فما إذا تحملها بصيرة أو انتهم به يعلم أنه ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما إذا تحملها بصيرة أو إذا
 تقيد بما جرى في السماع فهو قول زفر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله به وقد علمت مرجحيتها
 وعبارة بعض المتأخرين أنهم إن قول أبي محمد وقوله في الأخيرة أيضا قول أبي محمد ما إذا كانت
 شهادة في الدين والمقام **سند** في الشهادة المأثورة في السماع وقد اضطرب كلامه فيما جرى في السماع
 ومع ذلك فغلب في بحر الاضطراب في الرواية الخارجة عن ظاهر المذهب فلا يلتفت إليه ولو أن الأوطا
 لذكرناه فإذ اترو هذا فلا ينفذ القضاء خلافا ما عساه السلطان نصره أنه لم يورد عندنا
 رعية لا القضاء يخصص وأما كون الأقوال على ما جرى في السماع فهو بغيره وأما علم **سند** هل يصح

أن يوز

أن يوفى بالمائة غير محمودة وزوجها وهل يصح من الأجنبية لكونه جازما أم لا **الجواب** لم يصح التور
 من غير الحرم والزوج ويصح من المرأة والمحدود في القذف ومن أباها والبنات وزوجها من لا يقبل
 شهادة مطلقا سواء كانت الشهادة عليها أو لها الأصح لأن التوفيق ليس بشهادة حقيقة أو لا يشترط
 فيه لفظ الشهادة لكونه خبرا يخصه ولا حاجة إلى أخبار من يؤخذ بخبره والقول المعتمد في قوله
 أن يشهد على مؤخره رجلان عدلان أو رجل واحد إن لم يقبل أحد باسقاط كون الشرف في حالها
 ولا جازم بل يجوز من الجانبين والأقارب والجوار وحده ومنه عرقوا الشهادة مطلقا حلل أن يؤثرا
 ولا يلزم القول على ما عرفت لا يحظر رجل كاهن أو كاهن أو غير ذلك من المحارم والقالة أو كحل
 كالم والقالا هل يصح من الأب والابن كما سبق سواء كانت الشهادة عليها أو لها على الأصح المنفرد
 وكذا ذكره صرح به علماء أكصاح من الحكماء والظاهرية والبرازية وجواهر الفتاوى ورواها
 من كتاب القضاء والشهادة وأما علم **سند** في مدعى أقام بينة على ما لا يملك بغيره مطلقا وأما
 الحكم عليه الرجوع بالثقة على ما يقع فإما قام بأبويه بينة على المدعى ودفع المدعى هل يلزمه وشهدون
 تورهم لا **الجواب** لا يلزم المدعى ولا شهدون ولا يقرنوا في البحر لورده شهادة لثمة أو مخالفة
 بين الشهادة والاعتقاد أو يقرنوا بين لا يجوز فإنا لا ندرى من هو الكاذب منهم المشهور أنه
 أو الشهادات أو أحدها وأما علم **سند** في شهادة الرعي لصاحبها مرة كانت بالقولية
 فصرحت هل تقبل إذا انضم إليه إفرا م لا **الجواب** لا يجوز كالمودع عند أبي حنيفة رحمه الله وشهادة المودع
 بالملك للمودع مقبولة فإذا تم نصاب الشهادة وجبت المدة التي يحكم للمدعي المدعى وإن لم
سند في شهادة العدو وعلى عدة من سبب الدنيا هل تقبل أم لا تقبل **الجواب** لا تقبل شهادة
 العدو وعلى عدة من سبب الدنيا قال العلامة يعقوب بأشافي حاشية على صيد الشريعة ولا يصح
 للمقايير أن يحكم بشهادة على من يعاينونه ليس بحجة في الأمر وأما علم **سند** في حلف بينهم
 وبين شخص عدوة دينية ظاهر هل تقبل شهادتهم بغيره أو حصة أم لا **الجواب** لا تقبل شهادتهم
 عليه لثمة مطلقا ولا على غيره حيث كان فسقا لأن الفسق لا يجرى وأما قولهم يسمع الأخبار لكونه
 شريفا يضر الناس بغيره أو حيث كان الخبثون عدولا أو مسترذوبا عدوة بينة ويستمع
 ولا تعصيا ما إذا كان بينة وبينهم عدوة دينية وتعصب لأبويه الفسق فخر شهادتهم مخصوص
 قال في البحر الرائق في شرح قوله والعدوان كان عدوة دينية في شهادته حسنة أم أراها الفيزه يعني ابن
 وهبان لا والروايات يقتضي كلام صاحب القينة والمبسوط إذا قلنا أن العدوة قد حلت في الشهادة
 تكون تادعة في حق جميع الناس في حق العدو فقط وهو الذي يقتضيه الفقهاء أن لا يجرى حلفه
 فاسقا في حق شخص عدلا في حق من استمر وجوده قد كسبت على حاشيته في الظاهر من الروايات أقول
 بالظاهر من كلامهم أن عدم القبول لا يغاها للمقابلة للفسق يؤيده ما يأتي من ابن الكاظم وأما
 يعقوب بأشافي وشيوخه على أن الشهادة والعدوة على عدة لا تقبل فالقيد بكونه على عدة من

ما عداه

فهذا هو المتبادر للافهام فحصل من ذلك الشهادة العدة وعلى عده لا يقبل وان كان عدلا و
في حين الكلام في مواعيد الشهادة قال ومنه العصية وهو ان يبغض الرجل الرجل لانه
منه في فلان او من قبيلة كذا او صرح بمقتضى ما يشاء في حاشيتهم بغير نقاد قضاء القاضي
بشهادة العدة على عده والمستندة في الآخرة في القبول واسما علم **مسألة** في شهادة القبيح
على الجاني في بلاد ما هلا يقبل ام لا لما يشاهد فيما بينهما من العصية **اجاب** لا يقبل فقد صرح في
معان الحكم وغيره بان من مواعيد الشهادة العصية وهو ان يبغض الرجل الرجل لانه من
فلان او من قبيلة كذا او صرح في العزارة في الجاني من هذا المقبول بالعصية كالكلاب والارواح
ببخار والياني والقبيح بالشام فاشتب العصية بينهما فعمل عدم قبول الشهادة اعدا على الاخر
واسما علم **مسألة** في شهادة على هنديان وهما عدوان لهندوا ايضا والعداوة بينهم
ظاهرة وكذلك التفت على حدة في شهادة على اهل ام **اجاب** لا يقبل الشهادة العدة على عده
اذا كانت العداوة دينية وصرح بمقتضى ما يشاء في حاشيتهم بغير نقاد قضاء القاضي بشهادة
العدو على عده وفي الجوان قلنا عدم قبولها لغير اخر غير العصبية هو التهمة لا يجمع قضائون
قالوا ذكرنا ان الكفار في الظاهر الايضاح ان الشهادة العدة لعدوة جائرة عكس شهادة
الاصول لوجه انتهي وهذا لا يعلل انما يقبل للتهمة لا للفسق انتم فقد علم بما قرناه علم
بقضاء القضاء بشهادة العدو على عده واسما علم **مسألة** في حاشيتهم بغير نقاد قضاء القاضي بشهادة
رجال منهم لم يدعي عينا في الفكرة بانها ملكة هل تقبل شهادة اهل ام **اجاب** نعم تقبل وتنفذ
على جميعهم واسما علم **مسألة** في رجلين دارين شهدا بواحدة اخرى هل تقبل شهادة اهل ام
وتنفذ على البقية ام لا **اجاب** نعم تقبل واسما علم **مسألة** في شهادة اهل الحلة بوقوع عدلها هل تقبل
ام لا **اجاب** نعم تقبل قال في الجرد وفي قول الظاهر بعد ان ذكر مسئلة المدرسة وشهادة اهلها
شهادة اهل الحلة في وقوع الحلة مانعة وكذلك الشهادة على وقف مكتبة والشاهد صحيح المكتبة
لا تقبل وقيل تقبل في هذه المسائل كلها وهو الصحيح انتم وهكذا صحيح القبول في العزارة في مسئلة المكتبة
وشهادة اهل الحلة بوقوع المسجد وشهادة الفقراء على وقعة وقعة كذا او هم من اهل
تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذلك ابنا السبيل اذا شهدوا بوقوع على ابنا
السبيل الخارج فالعقد القبول في الكل واسما علم **مسألة** في شهادة اهل القرية الاربعين بارض
في مزارعتهم الموقوفة هل تقبل ام لا **اجاب** صرح في الجاور والواحد بان شهادة اهل الارض لو قيل
الرجعة الشفعة والريسة والامانة لا تقبل لجهلهم وصرح بما سمعنا وكذلك شهادة المزارعين
لرب الارض واختلاف فيها والمعتد عدم القبول ايضا الزمان والتهمة وقد نقل عن شيخ الامية
البخاري انه كان يقول تقبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل لفساد الزمان واسما علم **مسألة** في شهادة
بالنسب ... كان او غيره اذا قال الشهود وشهد عندنا ذلك هل تقبل ام لا وهل يحل للمشاهد

اذا اخبره عدلا

اذا اخبره عدلا ان به الشهادة اعتمادا على اخبارها **اجاب** اجمع اصحابنا على ان لا تقبل
ان يشهد في النسب الموت والسكران والذو علة والفاخي واصول الوقت وان لم يباينوا قالوا
انما يشهد بنسبها على السلام واصحابه وموت الخلفاء الراشدين وان عداوتهم في قاطر ودخلها وان
شركا كان قاضيا اذا اخبر بها من يثق به ونص في الخلافة انه لا يباين في النسب الحكماء من اخبارنا
عدلين بخلاف الموت وصحي في الظاهر ان الموت كغيره واختار في فتح العدة والانتفاء بالواحد
والخامس انه اذا اخبر عدلان في النسب كلام في جواز الشهادة وادانته الشاهد ان يشهد
بالسماح لا يقبل شهادة قال الربيع ثم بين ان لا يشهد ان يشهد بالسماح فلو قيل لا يقبل لما عينة
فيما انسان يطلق في الشهادة واذا اقر لا يقبل انما هو قالوا انما يشهد عند من يثق به في
الخلافة ولو شهدوا بالشهادة في هذه القضية وقالوا لم يباين وكذا يشهد عندنا تقبل ومثله
في الحاشية والعزارة وكثير من المكتبة قال في العزارة وكثير من المكتبة ولكن العداوة لها توسع
ان فلان بن فلان الغلالي ان يشهد انه ابن فلان وان لم يباين الولادة انما انما يشهد ان
رضي الله عنه ابن ابي جعفر انتم وفوا وكذا يشهد على السكاك بالشهادة انما يشهدوا بالوسوسة
اذا اخبره عدلان انها امرأة فلان وكذا في النسب اذا سمع الا من يقولون ان ابن فلان انتم
والخامس من كلامهم ان الشهود في باب النسب موقوف للشهادة بمراسم حاشية لسماع
من لا يشهد اتفاقهم على الكذب من غير اشتراط العدالة ونظما الشهادة او حكمية كشهادة
عدلين غلبي او رجل واحد او اثنين عدل ونظما الشهادة على ما نص عليه البزار وفي بعض احاديث
كلام قالوا قول اخبر يدعي ان لفظ الشهادة ليست بشرط في الكل اما الذي يشهد عند
فلان لم يلفظ بشرط في العينة لفظ الشهادة على ما قالوا في الخلاصة واشتد المنع
وعداوتهم بغير من يثق به الى عدم اشتراط عدل وذكره في الخبر ولكن في الخلاصة في السكاك
والنسب لم يدعي ان يخبر عدلان بخلاف الموت انتم كلام البحر واسما علم **كتاب الكوفاة** في رجل
وكذا اخاه فيقار وجهه الى محلة طاعة فها لا يباين ان يمنع من ذلك كلام لا وهو اذا اشعر عن نقلها
بغير وجهه عن غيره وهو الخلل في الرجل ما خذ في نقلها ام لا **اجاب** قد كثر في كلام علمائنا
التوكيد بنقل الزوج وجواز سؤاليه كان اخاه او جنيبا ويصير طلب التوكيد بالنقل كطلب
التوكيد فلا يجوز للابن منعه عن ابائه ويصير انما كليا لعصية لا حذفا حقد واذ انكبت
مشاذا كذا يعزرو ولا قالوا بخلافه الا في مشاذا كذا اذا ليس في فعله عصية بل كذا منه طاعة
من طاعات الله لم يثبت قصصا حاجتها الى المسامحة واجابة سؤاليه فيما لعصية فيه والمنع
محصورا اخذ عليه او اتم في ذلك ما سمع في الخبر واسما علم **مسألة** فيما لو اراد الزوج السوفق
وكيل زوجته الذي هو والده انت تريد السفر وتبقى وجنتك بلا نفقة ولا تصفق سفر فقال الجنيبا
لا اخصمت عنها سنتين وتركته بلا نفقة ولا تصفق سفر يكون ايجد كذا في طلاقها ان ابرأته من

مرها المورخها

والشاهد عليه بذلك فاما الزوج مدة تزيد على الحلة التي عينها في المهر اذا ابرأته من مهرها
المؤخر وطلق اخوه الوكيل بعد مدة اكثر مما عينها يقع الطلاق **لا ايجاب** لم يقع الطلاق
المؤخر لان مدة توكيل بعض فلم يتقيد بالقبض ولا استغنى عن حكم الوكيل واما علم
سند فاما الوكيل اعطى ماله رجلين منهم في تعاطي سائر امور ماله منهم من قبض وصرفه
اخذ واعطاه وغير ذلك وانهم رضوا باقرارها او افعالها او كتبها لغيره من غير مقتضى الوكيل
المؤخر وان على الزوج المذموم في بعض ماله من سائر ما اشترى عليه اهل البلدة المرقومة انهم
على الوكيلين المرقومين من الوكالة المرقومة فله يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد الوكيل
غير صحيح ولا يقبل قوله في جميع ما صرفه بل لا بد فيه من البيان واذا حكم الحاكم بالانزاع المرقومين
في جميع ما تصرفه بعد ذلك ما غير عين فقط فله يكون حكمه غير صحيح فلا يبرأ **لا ايجاب**
تصرف الوكيلين المرقومين بعد علمه بالانزاع غير صحيح اجمالا واما اعتبار قوله بعد العلم بالانزاع
في حقه على ان كان استيفاء في الحال لا يقبل قوله اجمالا ليس ولا يقبل حيث كان ذلك في الضمان
عن انفسها فقط وهذه قلعة كلية تنبذ عليها احكام الوكيل وقد استلغنا شيخ الاسلام
على ابن عامر المقدسي في شرح الكفا المصنوع فقال هذا المستند الحسن قد كان يحتج به
خاطر كثير ان اجمع في تحريره كما لا يبرح اشتكالا ويرجع ما لا يكون الوقت ان يضيح في كمال
التحقيق ثم ذكر القاعدة المذكورة اعلاه وخرج عليها قائل التام في مقامه والتفهم اقر السهم
يفيد ان الوكيل بعد الرضا يقبل قوله في بعض المراضع دون بعض وذكر ما حاصله ان كان
الذي يابى الضمان عن نفسه فيصير قسمة بينه وبين الوكيل بقبض الدين بوجوب الضمان على الموكر وهو ضمان
مثل المقدس فلا يصدق انهم وهذه القاعدة ظاهرة في التزويج على ما سطره فاهل الضمان
لها قبل باليمين وان كان يوجب الضمان على الموكر فلا يقبل فافهم واما علم **سند** فاما اذا وكلت زوجة
وقبض ما قبضه ودفعه لها ثم ماتت قبل قبضه فله يمينه في دفع ذلك **لا ايجاب** ان كان الموكر
قد قبض ودفعه ونحوها من الامانات فالقول قوله يمين في القبض والرفع لها وان كان قبضه
الرفعية الورثة بالقبض وانكرت الرفع فكذلك القول قوله يمين في الرفع وان انكرت القبض والرفع
لا يقبل قوله الامينة فان لم يثبت رجعت الورثة تحصن ما على المديون ولا يرجع المديون على الزوجة
ان قوله في براءة نفسه مقيد **لا ايجاب** الضمان على الميت والزوجة فيما يخبر بوجوبه في ذمة الزوج
شرا منها على الزم ما انكر ان الدين تنقضي بامتناعها وقد عرفت ان الوكيل لا يبرأ من ماله على ما
القبض بخلاف ما اذا كانت حرة او كان الموكر فيه ودية لانه في الموكر على الاستيفاء في ذلك **سند**
في الثاني ليس في ايجاب الضمان على ما وهذه المستند قد زلت فيها اقدم وانعكست فيها افرام
وقد ذكر بعض معاصر مشايخنا بانها تحتاج الى التبرر واعتد ببعضهم عند ضبط الوقت لها
فقال كان يحتج بخاطر كثير ان اجمع في تحريره كما لا يبرح اشتكالا ويرجع ما لا يكون الوقت ان

بعض

يشتد على كمال التحقيق لكن يفضل احد قبله عند وفقت كتحريمها على الوكيل المذموم وانزلت
كل فرع منها من ذلك في احد وكنت على بعض الكتب ما حاصله اعلم ان الوكيل بقبض الدين
يصير مرد عا بعد قبضه فيجوز عليه احكام المذموم وان من اخبر بيمينه يملك استيفاء بقوله ولا يملك
وان الوكيل ينزل رتبة الموكر وان من علم امره لا يملك استيفاء ان كان هذا ايجاب الضمان على
الغير لا يقبل قوله في ذلك الغير ولا يقبل من حكم امره يملك استيفاء يقبل قوله وان كان في ايجاب
الضمان على الغير فان اعلنت ذلك فاعلم انه متى شئت قبض الوكيل من المديون بيمينه او تصدق
الورثة في القول قوله في الرفع يمينه لا يبرح بعد القبض اذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب
الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فتخرج الورثة عن الزم ولا يرجع المديون عليه لانه لا يملك
استيفاء القبض لولا الموت وقبض الذي الوهم ثابت وهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك
واختتم فانه مردود لو اراد الوكيل تحليف الورثة على نفي العلم بالقبض والرفع او اراد المديون
مؤكد ذلك ولو ضمن المديون بعد الحلة واراد ان يحلف الوكيل على الرفع للموكر الظاهر ان ذلك
لما تقرر من ان الوكيل بالقبض خضع ومن ان المالك في يده امانة وكذا ليس ارجح ايضا الامانة
الي مستحقا فالقول قوله وان كان قبضه قبل قوله فعله اليان وقوله في براءة نفسه مقيد وان لم
في حق ايجاب الضمان على غيره وايضا كل من اقر بيمينه يبرأ فانه يحلف اذا هو انكره المخرج
ذلك من الصراط والقواعد وان المديون له احد المالكين اما الذي في الوكيل واما الذي في الورثة
والذي في الورثة اذا عاودوا الى تصديق الوكيل بيمينه براءة وكذا الذي في الوكيل اذا اقر الوكيل
بعد ان دفع المديون للورثة بانه لم يدفعه للموكر وانما قد عرفت او استهمل يبرأه على الرفع هذا
ما ظهر من كلامهم وتفققت قد علم ان من اشيع القول في المستند ولا خلاف عطاها خيرا في
وارجوا الله تعالى ان يكون هذا الشك في صحة ما يروى المرفوع **سند** في الوكيل بقبض الدين اذ مات موكر
فقال قبضتي في حيزه ودفعته لصدقة الورثة في القبض وانكر الرفع للميت هل يقبل قوله يمين
ام **لا ايجاب** لم يقبل قوله يمين حيث صدقة الورثة في القبض وهذه المستند زلت فيها اقدم
وضلت فيها افرام مع قرب ما عرفت وسهولة تصديدها فحينئذ كان اجمع في حكمه قالوا في
في الفصل الرابع من كتاب الوكيل ولو وكل قبض ودفع ماله الموكر فقال الوكيل قبضت في حيزي
وهلك وانكرت الورثة او قال صدقة اليه صدقة لو كان في يده لم يصدق وان الوكيل في الموضعين
حكم امره على الاستيفاء للزمن حكم امره لا يملك استيفاء ان كان في ايجاب الضمان على الغير
لم يصدق وان كان قد نفي الضمان عن نفسه صدق الوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي بين الضمان
عن نفسه فصدق الوكيل بقبض الدين فيما يحكي بوجوب الضمان على الموكر وهو ضمان
فلا يصدق انهم وفي فروق المراسيس اذ اوكل الوكيل قبض الدين فان الموكر فقال الزم قد ادرك
الوكيل وقال الوكيل فكنيت قبضت الماله ودفعته الى الموكر لا يصدق الزم والوكيل ولو ادعى

يقبل

لها حجة

عن انك انما اوردت في كتابك قبضاً ثلثاً للموكل فقال المودع قد رددت الودعة الى الوكيل
وقال الوكيل قد قبضتها ووردت الى الموكل فلا تخاف على المودع والقول قول الوكيل والفرق بينهما
ان الوكيل اقر بما يسره ان يبداه في قبضه في اقراره كالوكيل اذا قال بعد المودع قد كنت
بعت لمصدق كذا وكذا وفي باب الودعة اقر بما يسره ان يبداه في قبضه فلم يصدق على القبض
الا ان المودع اقر بما يسره قد اقر بالادفع الى من جعل له المودع لم تصدق لم يصدق في قبضه
الشئ كالتلف في يده ولتلف في يده لم يصدق في قبضه كذا وكذا المستند المذكور في العادة
وجامع الفصولين وكثير من الكتب وقد فهم بعض الناس من كلامهم انه لا فرق بين اقرار
الودعة في القبض او كذا في مسئلة الدين وليس كذلك لان اقراره لا يصدق في صورة المودع
القبض اما اذا صدق في قبضه فلا شك ان يصدق في الادفع ان انكره يمينه لان يمينه كيد
وهما بين ادفع اقرار الممانعة الواحدا حيث اعترفوا بقبضه ولا شك ان ضمان مثل
المقبض يقع بقبض الوكيل اذ يملكه كيد ولا يتأخر ذلك الى قبض الموكل فاذا اقر الودعة بقبض
الوكيل فقد اقر واثبت ان مثل المقبض على سرهم اقتضا بل انتهى ان يكون حاكم امر اليك
بالتين فانه كان ما فيها عن قبض الضمان فافهم والله اعلم **مسألة** في اللفظ عاقلة وكلت زوجها
في قبض ما قبض لها وصيها حال صغرهما من تركه والهاثم ماتت وطلبت بقتل زوجها من
ما خصها فادعى في قبضها حال حيوتها هل يقبل قولها بيمين حيث صدق على القبض وانكر الودع
ام لا يقبل الابنية **اجاب** لا يشبهه في قبضه بل لا يمينه فقد قال في الوكيل لو وكل بقبض ودية
ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في صوته ثم هلك وانكرت الودعة او قال دفعت المصدق
اتهم وفي جامع الفصولين وكيل قبض ودية وعارية من قبضه الموت موكل فلو قال قبضت في حيا
ودفعت الى الموكل صدق انهم ولا شك ان المال في يد الوكيل امانة حكم الودعة عندنا انما الشئ
في مسئلة الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت في صوته الخ وقد استدل عن مسئلة الدين قبل ال
فان قيل بانه اذا صدق الودعة في القبض وكذا في الادفع فاقول ايضاً ان القبض صدقاً
وقد صدق بانه قبض في حال يملك القبض فما قبل رجوعه الى الموكل الموت فكيف لا يقبل قوله
مع تصديقهم في مسئلة الدين وانما لا يقبل قوله لو انكره والقبض والادفع وقد زلت اقدام كثير من
في هذه المسئلة والخطا جاعل من المشافرة من تصديق والتصنيف واما مسئلة الوكيل يقبض
الامانة فلا شبهة فيها وهو اقراره الحالك انقروا بين في هذا المسئلة واما اعلم **مسألة** في الوكيل
يقبض الدين اذا ادعى بغيره لا يقبض والادفع لم يصدق الموكل فيها قال الحكم ثم في هذه الصورة
اذا اقام المدين يمينه على ان الوكيل قد اقر بانه قبض منه حين كان وكلياً هل يقبض عنه الخصم
ام لا **اجاب** قد روي في الصحيح ان الوكيل في القبض في صحة القبض والهلاك في يده وال
الموكل في حجة المدينين ولكن قبل المودع اقراره ما بعد المودع فلا يقبل قوله ان يمينه على امر اليك

للمار

للمار كما صرح به في مسئلة البيع لوقال الموكل يبيع جدي مثلاً لوكيل قد اقر حركه من الوكيل فقال
اسمك يصدق فلا شك انك املك استيناف للمار واما اقامة اليمين من المدين بغير دعواه الادفع على
اقرار الوكيل قبل المودع بقبض الدين منه حالئذ في صحيح من المدينين ويكون القول قول الوكيل
يمينه في الادفع لانه ادين بيمينه حيث قبض حالئذ وكالذالك القول قول المدين ادعى اقرار
الامانة الى صاحبه فيقبل قوله باليمين حيث قبض الادفع لم يصدق له واما اعلم **مسألة** في قبضه
شئ من الدراهم واره ان يشتري من الذرة او ما يشترى من الجوز فانه يملك الدراهم والارام
ثم يشتري من القبض الخطأ بخطه بالشعير يمينه ويقبل الرضا للدراهم خذ يدراهم من هذا
ويمنع ويقبل (ما اخذ الا مثله دراهم ولا اخذ بها شيئاً هل يجبر على الاخذ من الجوز ام لا يجبر
شراؤه كيف الحال **اجاب** لا يجبر على الاخذ من الجوز يدراهم بل المطالبة بمثل دراهم اليه
استهلكها المامور قال في الغزاة في الخامس من الوكيل انفق الدراهم على نفسه
ثم اشتري ما اراد من بذر له في المشتري لوكيل لا للمار في المختار فاذا كان كذلك في هذه
المسئلة فلان لا في المسئلة المستور عنها ويقبض الموكل للمودع والماله من واما اعلم **مسألة**
في امانة دفعت لزوجها مالا من ذهب في حصة الغلا يمينه وينفق ويرد شئها فقبل
واصطلفت الآن مع الزوج في قبض هذا القول قول الزوج في قبضه ام قول الزوجية **اجاب** حيث اقر
بيعه صدق وكذا اعطاه في يد لها عند الذابح والقول قوله في مقداره قليلاً كان او كثيراً
يمينه ومن شرط رد مثله مصنف غير صحيح وان لم تقرر بيمينه فهو فرض فاسد مضروب بيمينه
مؤخلاف جسد والقول قول الزوج في مقداره واما اعلم **مسألة** في حاجة سيهاية بديعة
نابلس قيل لهم كتبتم للسفر فاذا نوا الرعاثم المنزه من السفر اقم اذا اجتمعوا بحفرة
صاحب السعادة حاكم دمشق المامور بالسفر والظهور من جاش سعادته ما يسر بغيره لذكر
بعدم سفرهم بوجه الامم الخريف بها جعلوا الحجاب دول من الدراهم قليلاً كان او كثيراً بغيره
لهم سوية هذا اذا تبين عدم كتابتهم يلزمهم الجهر لا لم يلزمهم شرعاً **اجاب** لا يلزمهم ذلك
حيث علقوه بكتبهم للسفر ولم يكونوا كتبوا ان اذنهم بالجهر شرط فاذ اعدم الشرط
عدم الشرط كما هو ظاهر واما اعلم **مسألة** في امر قد تم من ان اهل العطاء المعروفين
الآن بالسبعية اذا قالوا لجامع منكم انهم ان كانوا كتبوا للسفر فافعلوا عتاف بيله المحل
والفقه يستلزم المال قليلاً كان او كثيراً ونحو ذلك وبقية عدم كتابتهم انهم يلزمهم
ما دفعه لتعديدهم الادفع بكتبهم للسفر حيث عدم الشرط عدم المحروط اذا تبين كتابتهم
للسفر وما منع عنهم السفر الادفع مبلغ من الدراهم ووجه الشرط يلزمهم دفع ذلك **اجاب**
لا شك ان الحقة انما يمينه باليد اليه السائل يظهر اذا ثبت وجود الشرط للرجوع لا شك في الرجوع
قالوا اذا رجع السفر اليهم ما رابعه والمال جاز للمار ان كان يجوز فلا احد يقدر ان يمينه

واسم اعلم **سند** في رد جرد في امر سلفان الترويض وانه ان يشترط معاداة من المجلد ومما يتبع
 عليه من الترويض في دفعه لا يشترط سبعة قناطير باثنين واربع وستين قشاك قطار ثمانية
 وثلاثين قشاكا ارم وسلم المانور المجلد بعد ان اخبره بمقدار استغلاء وقا له احب
 الياقوتين وتكثرت القضاة وعلت وطالبوا وكيله ورثته بان يكملوا الف من تركته قابوا وقالوا
 لا نقبل الا بما قال الميت علم ذلك ام لا يلزمنا دفع الف الذي اشتراه به كما امر به **اجاب**
 بلزم ورثته وفي الف الذي اشتراه به كما امره من تركته ولا عبوة بقوله لا احبسه الا باثنين
 وثلاثين قشاك ولا يفرار ورثته حيث امره بالشراب ثمانية وثلاثين او اطلق له الشراب والله اعلم
سند في رد جرد في امره وتجهيزها ودفعها الى اخيه ليدفعها ثم ان الزوجة ماتت عن
 الزوج وعزله ذكره الزوج يدعي ان اخاه لم يدفع المهر فله والحال هذه ان الميراث لا
 يثبت بالدفع لها يكون القول في دفعه ام لا **اجاب** القول في دفعها في حق من الزوج الذي دفع له
 فلا طلب له عليه الا في حق من دفع له القول في الامين باليمين في حق من دفعه ما جاع اعنته والله اعلم
سند في رد جرد في امره ان كان له على امره ان يدفعه له كل كذا من الترويض وفي كذا منها
 وفي كذا منها كذا من الترويض فله ان يدفعه له كل كذا من الترويض فله ان يدفعه له كذا منها
 شريطة ان وكل بخلافه المبلغ هذا بل لا يملك القبض منه ام لا **اجاب** حرمه علماء تارهم الله تعالى
 بان وكيله الخصم من التنازع لا يملك قبض الدين في ماله من ورثته وحرمه قال في الهداية القسور
 انه لا يملك القبض لظهور الحيازة في الوكلاء وقد يفتق على الخصم من لا يفتق على المال فلا يجبر
 المقض عليه بدفع المبلغ خفية اكل وحرق خفية فيم فلا يلزم بدفعه راعى ما هو المقتضى والحال
 هذه لا سيما فيما يتعلق بالسوا اطلاق المدعي دعوى الوكلاء ومخالفة الشهادة بانه وكل
 بخلافه المبلغ فلم تطالب الشهادة الدعوى وهو من جلة المردود فحرمه الله وان اعلم
سند في امره وكلت راعا في قبض ما خضر به الارش من زوجه باجرته ففعل وان تنكر ايصار
 ما خضر او قنع من دفع الامر المسبق فالحكم **اجاب** الوكيل امين والقول في الامين في دفع ما تقبض
 لها والمجمل من الامر لزم عليه حيث كان العلم بما قد ان لم يكن له كذا في المثل لا يجاز
 المسبق لوضاه به والله اعلم **سند** في رد جرد وكل جماعة في قبض صرق صدقة من ديوان السلطان
 بمصر ثم ان الوكيل قبضها واتي بها لمجلس الشرع البين في رد وضاه بين يدي المولى حاكم الرقعة وعلا
 وسلم بالكمارة ثم ان القاضي صدقها على مستحقها بموجبه الدفعة المقيدة بالسجل المحظوظ
 وقبض القاضي اخلاق بعض الميراثين بيد العاليية في وكيله لفيهم ودفعه اسافة
 تحت يد تابعه وقال القاضي لما الناظر العام وهذا المبلغ عليه خصم بين فلان وفلان وهو
 تحت يد امارة حتى ياتي الخصمان فله والحال هذه بعض الوكيل او اخصا عليه **اجاب** لا وجه
 لضمان الوكيل والحال ما ذكره بعض وقد جرت العادة بتعيين الميراث في دفعه الوكلاء بتعيين

يكون ان

يكون التسييم لما ذكرناه في غير هذا الوكيل بذلك لتثبت الاذن فيه ولا تكاثر ظاهره انما
 قلنا على تقدير صحة الوكلاء لان المصداق عليه لا يصح تركه باخذ المصدق وهو حوا قاطبة بان
 التوكيل باخذ المباح باطل وصحة ما لا يتبعين التقييد والادام ولو عين فله من حيث ذلك
 ان يعرف لغيره فاحصل الوكلاء على مقتضى قواعد من حيث باطله في الحوا الزاهد لمرامه
 ان يتصدق به على فقير معين فله دفعه اليه فقير اخر لا يصح تركه فكيف يصح تركه وكيفية
 ملكه ولم نصح وكالته به وسلم الوكيل للحاكم الشرع هذا الا قاطبة والله اعلم **سند** في البيع
 الجسد المقيم في البلد اذا اراد ان يوكلا وكيله ليدفعه على اخره ليدفعه على ان ياتي به
 محققا لحكمه في دفعه لخصه ام لا **اجاب** حرمه علماء قاطبة متونا ومنه وجابان الوكلاء في
 الخصومة لا تكون الا من جهة الخصم الا ان يكون الموكلا مضافا الى المدة السوا او يردا للميراث
 او حذرة ووجه ذلك ان الجواب يستحق على الخصم فله ان يستحق من الناس متونا وتكون في
 الخصومة فلو قلنا بلزوم يظهر به فيصرف على رضاه وهذا من حيثها بحسب دعواه تعالى
 واختاره الجمهور في البيع وصدر الشرع والبر الفضل الموصلي ووجه دليل في كل مصنف وغا
 المتوخى عليه فلام العرب الدفع الضرر كما سيما في هذا الزمان الفاسد والله اعلم **سند** في امره
 بخبرة وكلت زيدا في حوزة شرعية تحت علي آخر فاحضر للدخول فقا لا ارضي للتوكيل فرفضنا
 عند فعله يعتبر رضاه ام كيف الحال واذا قلتم لا حيث كانت بخبرة فله اذا كانت بررة يكون
 الحاكم كذا ام لا **اجاب** لا يفتقر رضاه كما هذا اختيار المتأخرين عليه الفسركا حرمه في دفع
 القدر وغيره وما اذا كانت بررة في كذا الرجل لا يجوز لها التوكيل الا من جهة الخصم قال في الجوهرة
 المرأة اذا كانت بخبرة جاز لها ان توكلا بغير رضى الخصم له بالم تالف خطايا الرجال فاذا حضر
 مجلس الحكم انقبضت فلم تنطق بحجتها حيازا ورعا يكون سببا لغيره في هذا من حيثها
 المتأخرين وجعلها كالمحضر وما اذا كانت عادية ان تخضر مجلس الرجال في كذا الرجل لا يجوز
 لها التوكيل الا برضى الخصم استحق بخلاف بخبرة فان الزام بالحوار يتبع حقا اذا حضر
 مجلس القاضي لا يمكن ان تنطق بحجتها بما يعتد به من الحياء والمخلة قال في دفع القدر وهذا شيء
 استحسنه المتأخرون وعليه القسور انه قد مضى عليه في الكفر وسلم في الامر وصدر الفسركا
 وكثير من المفتون وفي الحقا تو كذا من بخبرة وهي التي لم تخلف الرجال كذا كانت او شيئا عليه
 القسور كذا اذا علم القاضي ان الموكلا عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه وهذا الذي ذكرناه
 هو المتأخر المشهور وليس المتأخر والمفتي ان يستعاضه للاختيار المذكور والله اعلم **سند** في رد جرد
 دفعه لا مرداهم ليشترطوا في بيعه صابونا فامسك المامور وراهم الموكلا بالوجود في
 بعضها وادى وراهم الثمن من عنده وشهد ان يفتقر للامر وبلغ الامر فاجاز فله المامور
 الصابون عنه لا سيما ما دفع من مال المامور وهو لا يميز المصنعة دفع الصابون لا يميز اذن

المامور

وكتبت من الكتب ثم وكذا قولي واسألكم في رجل تزوج امرأة ابنة الصغيرة
فكأنها ابنة من لم ينفذ بها حتى ينفذ النصف منه فحسبته المظلمة فالحال الأكبر وعقدت
قبضه على ينفذ أم لا ينفذ **باب** هذه وكالات مضافة أن لم يوجد الشرط المذكور فقبضه
المهر المتفق عليه لا يصير وكالات النكاح قال في الجاوي الزاهد في الزنا فقلت وكالات من يزوج
من نفسه بشرط أن يطلق امرأته مع هذه وكالات مضافة حتى لو لم يوجد الشرط لا يكون **باب**
فلملاب رد النكاح إذا حكم حكم نكاح الفضيحة في الحال هذه واسألكم **باب** في منصف
الرسالة من وجه لرجل يستقر من حاله يشترى له بضاعة وأوقع التاجر مع الرجل حسابا
وكتب له الرسالة التي لا يبقى له عندنا آخر كل حساب من عن البضاعة كذا ثم مات ذو النصف
والآن التاجر يطالب المندوب وهو عليه طلبا **باب** ليس على المندوب طلبا فهو
سفيه ومفتر ومكران كذا لا طلب عليه في الخلاصة إرادة اشتد شدة شيئا وقالت كنت رسول
زوجي اليك ولا أعلم على قال البائع أغابعت منك والتمس عليك فالقول قولها وعلى البائع البينة
ومثله في البذارة وجامع القضاء والكرام وفي الحاشية في آخر كتاب البيوع إرادة اشتد
شيئا من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة
وليس على التاجر قال البائع لا ببعثت منك ولا عليك التمس كان القول في ذلك قوله (المرأة والبينة
للبيع ومثله كثيرا في كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال إذا قرر البائع كنت
رسول صاحب المنصب اليك فلا تثن على قوله (الزوجة كنت رسول زوجي الخ) فالقول قولها بما
مع اتفاق الحساب مع وفي ذلك وكتابة المذكورة وفيها البائع بعد كل حساب من البيوع الملائم
كذا وكالات النفس البضاعة فهو إقرار منه بأنه رسول له طلب على الرسول واسألكم في آخرين
أراحدها الآخر أن يزوج امرأة ويقضي المهر عن فقير وقضاء من مال مشترك هذا الرجوع
محصنة منه أم لا **باب** لو لم الرجوع إذا حضر في الكتب النفق حتى أن من أخيه بقضاء
يرجع وإن لم يشترط الرجوع واسألكم **باب** في رجلين حضر المجلس الشرع الشريف فقام
أحدهما على نفسه أصلا وعلى أخوته وكالات وشهد له جماعة بغيره أخوته أنهم وكلوه وفي الأشهاد
على أن الدار التي في الزينة الفلانية طعن لهم فيها براهين كذا للاح الحاضر مع المجلس الشرع فقام
الأخوة بما فعلوا وأقر كل واحد منهم في ذلك هل يصح الحكم عليهم بالأشهاد المذكورة أم لا **باب** القول
أخوة الغائبين عن مجلس الشريعة الشرع أنهم لم يواظبوا على الخاف في كذا هو قد أجاب صاحب
الأشياء والنفقات بنسب الحكم بالمدعي بسبب عدم ذكره اليد أو المدعي عليه في الحاشية
وأجاب كثير من العلماء بأن الوكالات لا تدخل تحت الحكم وبأنه لا تسمع الدعوى فكيف يحكم على الأخوة
بأشهاد أخيه عليهم وفي غيبته هذا القول بطلان الحال هل واسألكم **باب** في رجل تزوج ابنة البالغ في
شتر أعقار بعينه فاشتراه لنفسه وذكر في صكها المبادىء من مال وماتها هل يكون العقار ميراثا

عز الدين

عن اهل الحول والاعين الامين **باب** يكون ميراثه من الابد جميعه من العقار ابد في تركه له ويقع
الشرط للميراث ان يحضره نفسه قال في الكفر ولو وكل بغيره آتية بعينه لا يشترط لنفسه قال الشارح
الزويج معناه ان يتصور ان يشترط لنفسه بل لو اشتراه بنوه بالشرط لنفسه لو قلنا بل لا يكون
للموكل ان يشترط لنفسه وهو لا يملك من نفسه والميراث غايه ان يشترط له غايه يعني عن نفسه المستقلة
منه المذهب وشروطه طائفة باغلاذ في النجاسة اشتراه لنفسه من مال هدر لا اعتبار به والاعلم
في وجوبه انهم يقتضون ان يشترط حاكم السياسة عليه وعلى قطع ان يقع في يده ولا خلاص
اليد في مال فان كان الخياجي ان يخلص من مصادره باليد فعليه ان يخلصه من مال ان يرجع بذلك
عليه وان مات الراجعي قبل ان يخلص المبلغ اليه هل الورثة المطالبة بما دفع مورثهم عنه باذنه الم
مطلوب له الورثة الراجعي المطالبة بما دفع مورثهم للحاكم السياسي باذن الماتم المذكور ولو لم يذكر
الرجوع كما خرج بغيره واحد من علنا وانما اعلم **باب** في ما زاد وقدر وكذا في بغيره على الوكيل
فورا انظر هل ينفع او كيد وبطلان قدر ام لا **باب** في بيعه لغيره ان يشترط له وام ان كان
ما يشترط له ان يملكه انفسه عليه في البيع وانما اعلم **باب** في رجوعه الى نفسه من قبضه من قبضه
عقاره من قبضه كما اقره الموكل وما تابعد ان اوصل الوكيل ما قبضه الموكل ثم ظهر مستحق في رجوعه
من القبضة واختار تضمين الوكيل في ارضه هل الورثة الوكيل الرجوع في ارضه الموكل حيث استهلكه
ذلك ام لا **باب** في الرجوع الى المستهلك والماله هذه وانظر ما كتب اليه في احواله وانفسه
يتضح لك ذلك وانما اعلم **باب** في رجوعه الى ارضه من قبضه له في ثوبا وقال بعه وخذ دينك
من عند فباعه كما اقره ويقرر الوكيل لم يقبض من الثمن شيئا وبطلان بديته والموكل مستحق عن امانة
محتاجا بان عين له بديته من ثمن البيع هل تستقط مطالبه الوكيل بسبب ذلك ام لا انظر اقره انه
لم يقبض عنه ام لا **باب** لا تستقط مطالبه الوكيل بديته من الموكل فله جيبه اذا استمتع والفقر
قول في عدم تقصير الثمن من المشتري او لا ينعف ببيع الثمن من المطالبة وانما اعلم **باب** في رجوعه الى
اخر ناقصين ثم وكل ببيعها واطلق فباعها من رجل مورثا او ارجل متعارف فلا حرج الا على طلب المشتري
فلم يوجد هل يلزم الوكيل دفع الثمن من مال ام لا واذا قلتم لا فله ان اذا دفع بناء على لزوم يكون
الثمن له هل الرجوع ام لا **باب** في اذ اخذاه من مال يكون المالا الذي على المشتري المخرج من رجوع
الوكيل بما دفع كما في جامع القصص للزويج وانما اعلم **باب** في كيد غائب بيع عقاره اقره صفي
الزويج بسبب ذلك ان القار لشخص من ثوابه فباعه خوفا على نفسه او مال من ذلك الصفيق بانما
لصاحب القيمة او لثالثها هل يجوز له هذا البيع ام لا يجوز فكونه مكرها بما للحاكم المذكور وكونه بالغير
الفاخر هل اذا كتب في صكك البيع انه لا غنى فيه وكان الواقع خلافا هل يعتبر ما في الصك
او ما هو الواقع في نفس الامر **باب** صرح الفقهاء بان امر السلطان اكراه وان لم يتعدله وار
ان ان يعلم بدلا للمال ان لم يتشاوره فيقتله او يقطع يده او يضره ضربا يخاف على نفسه او تلف
عضوه

4

[illegible]

المدخل

الثاني في الغيب الفاضل الذي الحكم فسمع وقرأ واطلوا البيع بأخبار المعارف من الغيب من غير
 ان ياتوا بلفظ الشهادة على وجه ابطاله بعد وجوه ما تقدم شرحه ام لا **الجواب** ينقض الحكم الذي
 له بعد تأكله بالحكم السابق لا ينقضه لا يجوز فقد صرح علماء فقه وعلماء الدين في كل ما امر به الله
 من غير احد من خلقه ليسمى به من الاثر لا يتقبل كافي الشراء اذ الدعاء من فلان وربه عليه وحكم له
 ثم ادعى من فلان ايضا وربه من لا يتقبل لما كلفه وفي فتاوى شيخنا شريفنا الشهاب المحمدي قد
 سطر في مرقف الشهيد ورحمته عليه حين بعد شرت سوءة عليه فاقبت بينة بعد الحكم بان ذرية
 لم يتعطل بسبب الاسباب المتباينة لذلك وحكم حاكم بموجب بعد تقدم دعوى شرعية صدرت
 من مدعي شرعي لدى الحاكم والى الاستبداد الاول وحكم بعوده لجهده الوفاء لغيره من حصاره
 على حكم شرطه واقتضى على من يفتي ما شرحه ام لا **الجواب** لا يلغى الاستبداد الثابت الاول لان
 القضاء ببيان الالغاء ما امكن اذ البينة السابقة قد ترجحت باثبات القضاء بها ويشهد له
 ما ذكره الوضوء بينة بقتل زيد برسم الويلدة وحكم الحاكم بانهم شهدون اقراره بقتل يوم الخمر
 بالكونه لا تسع لان الامر في ترجيح اثبات القضاء بالاشهاد بالا الزاوي فيملا ذلك لان الحاكم بان
 قد امكنه صارد ذلك حكما بان لم يتقبل في غيرها اذ اقبل شخص واحد في كل من لا يتصور ان يفتي في سلسلته
 كذلك لا يتصور بيع واحد بمشرا الغيبة وغيب فاحشر للثبوت في هذا الحكم بمجرده اخبار المعارضة
 مع ان الاشياء بل لفظ الشهادة كمن لا يدعوه وهو ان يقول الشاهد لشهيدك اذ مع تقدم
 العلم بقوله لا حقيق لا دعوى قبله ومع تقدم الاستيثار وهو اقراره بان ملكه المورث وان لم يملك
 باتفاق الروايات فكيف ينقض الحكم السابق مع هذه الامور فلا حوالا لقوة الالباس العلي العظيم
 واخبر عني القاضي بالامام بالفقه يفتي والقضاة حسام ان سلسلته بعد فتاوى لا يرضى
 حاشا الى الله امام قد قال الامام عليه السلام لا زالت بيوم الحزاق اقام **الجواب** في الادعية فتاوى على حكم
 ان واضح يده على العقار الذي يغير التي يكونه مكان من املاك مورث في عاجب بكونه وان وضع يده
 عليه يكونه مكان من املاك والد الذي يفتي بالارشعة قد دفع خالد بان مورثي اشتهر امره وصيكن
 بمسوع شرعي لم يرض به جهة قد في بكونه البيع وفيه من فاحشر وهو غيب صحيح وشمسية شرعية
 تشهد به ذلك فلم يسمي القاضي هذا الدفيع ولم يطل بالخذلان اثبات في المذكورة فتع القاضي
 بكونه وان وضع يده على العقار وكتب به ذلك جهة فله يستوعق القاضي آخر ان يسمي هذا الدفيع من بكونه
الجواب لا يستوعق منه القاضي عن هذه الدفيع بل ان دعوى الغيب الفاضل لا تملكه فالتكليف بالادعاء
 الذي قام له عليه ان التي في الالة قد صدقت بينة الغيب من البينة بينة من بطلان الظاهر والغير
 على من يدعي الظاهر والاعل وقرع البيع بتدليس فالقوله لا يدعي والبيته من يدعي كونه الغيب الفاضل
 فيسوغ لقاض امر سماع دعوى الغيب الملاحظ واطلوا البيع عقار اليتيم بذكر المصنف في ثبوتها
 قاطبة عدم جواز بيع عقار اليتيم لغير ضرورة النفقة او خوف ظلم شغل عليه اربع بمصنف فقه اولين

لا يبرأ المصائب ولا الذنوب في مال الرق بقتضادين ولا صرف ولا كبر وكيل في سماع دعوى
تقتضد الرق وخالفه امره انه ما يبرأ بقبض على مستقبل الرق ومن اراد ان يبرأ فليقبل الرق
الكل ولا يبرأ بالمال ولا يبرأ بدفع ما يجاء به سماعا كدعواه معقولة على ما في فقر الحاشية التي
غير ناطق لم يبرأ الاستدانة على الرق في هذا الا ان كان صحيحا ام غير صحيح **هذا** الملامح
صحيح لا يطابق على ما استدل به انه لا يبرأ من الرق على غير ظاهر الظاهر كما كان في غلة دار قال في
الفصلين والما ذون المستغلا ليس بغير او المتقرب من يلى القصور في الوقوف والما ذون
على اكار الوقوف وغير الوقوف وكذا على غلة دار الوقوف في اشارة اكار او غلة دار
في لسان الحكم لا يبرأ الشخص وعنه ولا يجوز للمناظر ان يستدين على الرق ليطعم المستدين
واذا الاستدانة لقارة الوقوف باذن القاضي على الصحيح فاذا صرف من مال قد كذا اير على المستدين
مطلقا او على العادة التي لا بد منها بغير اذن من القاضي فهو متبرع ليس له الرجوع كما صح
علما وقاطبة الى ليس الوقوف صالحة لتعلق الدين الا اذا احتاج الى التبرع فاجازوا
باذن القاضي للضرورة الاحتياج حيث قلنا الجارية ليس بخصم فالحكم عليه بدفع ما اقتضه
لما صدر به جميع على انما قاطبة من ان الحكم على خصم غير معتبر قال شيخنا في فتاواه
الواقفون في الزمن المتقدم ينصبون الرق ناطقا فقط ويطلقون يده فيما ينقل ويقر
في القبض والعرف لا ياتهم وخيرهم وخوفهم من انه يظن انما تقرر الزمان وظن قد المدين من
المشككين على الموقوف من الكثرة الخيانة والاعمال المباحلة وقد كثر من امره في زماننا
قال المشايخنا القضاة من الناطق المصالح الرق في نفسه وقال بعض مشايخنا لا يصح قوله
في زماننا لما هو مشاهد انتهم في جميع الفصول ليزن احكام التوكلاء امرنا وكيل الجارة
الدار وقيل الغلة ادى بعض السكان انه يحل الاجرة لموكله ورجح بوقف ولا يحكم بقبض امر
حتى يحضر القاضي استقر في العلم ان ما في غير ميلة على الرواية الثانية عن ابي حنيفة رحمه الله ان رواها
الحسن عنه وهي ضعيفة ان الوكيل يقبض الغلة وكيل يقبض الدين والخلاف في بين الامام وصاحب
مشهور فتاواه انه اعلم **هذا** في جماعة يقررون البند في حوله مظهر احصايت بنفقة وجب عليه
فيضفة ولا يعلم المضارب فالحكم **هذا** حيث لم يعلم المضارب ولم يعين لم يسمع الدعوى على
جميع المضاربين حيث لا تصور الظاهر منه ما يجمعهم لان ذلك محال واسا اعلم **هذا** في
النسب الجرد عن حق الدين اودفع من غير هذا شمع شرعنا ام **هذا** لا يسمع ان الدعوى في
يتصدق عليه من قبل غيره او دفع من غيره ودعوى النسب الجرد عن ذلك ليس فيه ذلك
عدم سماع دعوى نسب الاشراف اذ لا يبرأ او ليس له **هذا** واسا اعلم **هذا** في اذ انما عذرت الدعوى
لفيت المدعى عليه ثم وجد بعد خمس عشرة سنة هل يسمع بعدها ام لا **هذا** نعم يسمع لان السلطان
نصره الله تعالى استمر عنه ان يستثنى من المنع ثلاث مسائل من الدعوى يسمع بعد المدة المذكورة

ما لا يبرأ

حالا اليتم والوقت والفايق ومن المقررات المقررات لا يبرأ من الغائب المدعى عليه لعدم
تأني الجواب منه بالبيان والعلل خشيته الضرر ولا يبرأ بالبيان المدعى عليه فلا فرق بين
لجنة المدعى والمدعى عليه واسا اعلم **هذا** في رجل ادعى على اخيه ان يدين له مائة درهم او
فيه السبب له او السبب له او له مكتوبة بدفعه وقد وجد سماع المدعى عليه ورايا من الجبا
التي كانت وطالبه باحضارها فامتنعت وسما المستر الاجابة فاجاب بان استراها من فلان
ببلا كذا وكذا من فلان من سوق السلطان على يد فلان **هذا** في رجل ادعى على اخيه مائة درهم او
بينة بانها مائة درهم كانت مع السبب التي بدخل الصنف ووقا من يتبين المدعى وسما المستر
فامتنعت فلان من ابرح منحت فاجاب بان استراها من فلان فكل من التائب اثبات من
المصادر في البينة الشرعية فامتنعت فامتنعت فامتنعت فامتنعت فامتنعت فامتنعت فامتنعت
التي ادعى انما كانت من الصنف وقد من غلة الدرايا او جميع قيمتها بحسب ما يبرأ من سماع المدعى عليه
التي وجد من الدرايا المذكورة وعدم اثبات من المصادر في هذا الا ان كان صحيحا فالحكم
هذا في رجل ادعى على اخيه مائة درهم او بدخل الصنف ووقا من يتبين المدعى وسما المستر
ضابطا للمدعي بجملة ما ظهر من صحيح فامتنعت فامتنعت فامتنعت فامتنعت فامتنعت فامتنعت
في ورثته جرى بينهم صحيح وبارا كل الاخرين عوا بدخل الصنف والاثبات وظن من الدرايا وارا
كل سماع ان يعرف المدعي عوا هل ذلك كذا او هل يبرأ من الارث الا ان كان في الاعيان ام لا **هذا**
نعم ان يعرف المدعي عوا اذ البرا من الارث لا يبرأ من الارث في الفينة وغيره فافترق الرجل
وابرأ كل منهما صاحب من جميع الادعاء في الزوج اثباتا قامة لا يبرأ المرأة من ادعاء الزوج ان
البراء اغايبته في الارث لا يبرأ من الاعيان وفي الغزير يجري الصلح بين المتدعيين وكنته الصكوك
ابرأ كل منهما الاخرين عوا او كتب او اقر المدعي ان العيان لا يبرأ من الاعيان في الفينة
واراد الدليل العود الى عوا قبل ما يبرأ السبب والمختار ان يسمع المدعي والبراء والاقرار في
عقد فاسد لا يسمع حتى الدعوى لا يطلان التضرر يدل على طمان التضرر ويستدل البراء من الارث
شبهة وفي كثير من الكتب المذكورة واسا اعلم **هذا** في رجل ادعى على اخيه مائة درهم او بدخل الصنف
الحاكم الشرعي واقر بقبضه له وكنته صك البيع والاقرار ثم ادعى ان اقر كذا باهل شمع دعواه
ام لا واذ اقبلت بسماع دعواه فاذا ابرأ من شرعا **هذا** عند الامام الاعظم والثالث الكرم لا يسمع
الدعوى ولا يبرأ من الارث لان مناقضه عند التقاض عند يعقوب الترمذي يلزم في هذا الخلاف على النكاح
اقر ان كان الامام المستر وهو الامام المعتمد اذ الزمان قد طوى حرمه في حيث الصديقين
سما **هذا** في رجل ادعى على اخيه مائة درهم او بدخل الصنف ووقا من يتبين المدعى وسما المستر
لا يسمع دعواه ما لا يبرأ من الارث ولا يبرأ من الارث ولا يبرأ من الارث ولا يبرأ من الارث
لان اقدار على البيع اقراره وان اراد تحليف المدعي عليه ليس له ذلك وان اقام البينة على ذلك قيل

بابها

لا يملك التائب ولا اذن لا في مال الرقيق بغير اذن ولا صرف ولم يكن وكيل في سماع دعوى
 تصدق على الرقيق وغاية امره ان يبيع الرقيق على مستعمل الرقيق ومن اراد بيعه فليفتد الرقيق
 في كماله ويحكم بالامانة ومن اراد بيعه فليفتد الرقيق على مستعمل الرقيق ومن اراد بيعه فليفتد الرقيق
 غير ان الرقيق لا يستند على الوقف في مال الرقيق الا بالامانة ومن اراد بيعه فليفتد الرقيق
 صحيح لا يطبق على التائب على ان لا تصح الدعوى في الرقيق على المستعمل الا بالامانة ومن اراد بيعه فليفتد الرقيق
 الفصل في المأذون بالاستفلا ليس مقرا او المتروك في بيع الرقيق في الوقف ولذا لم يجرأ
 على اكار الوقف غير الوقف وكذا على غلة دار الوقف وغير الوقف اذا ثبت ان اكاره او غلة داره
 في لسان الحكم لا يثبت الشفعة ونحو ذلك لا يجوز للشاغل ان يستدين على الرقيق ليطعم المستحق
 وانما الاستدانة لغارة الرقيق باذن التائب على الصحيح فاذا صرف من مال قد نكح اذير على المستحق
 مطلقا او على العارة التي لا بد من بيعها اذن لمن التائب فهو متبوع ليس له الرجوع كما صرح
 علما وقاطبة ان ليس الرقيق ذمة صاحبه لتعلق الدين الا اذا احتاج الى التغير فاجازوا
 باذن التائب للمضرة والاحتيا وحيث قلنا الجارية ليس بخصم فالحكم عليه بدفع ما قبضت
 لما صرح به جميع علما فاطمة من ان الحكم على خصم غير معتبر قال الشيخ شيخنا في فوائدها
 الواقفون في الزمن المتقدم ينصبون الرقيق ناهيا فقط ويطلقون بين يديها ينقل ويحرق
 في القبض والعرف لدايتهم وخيرهم وخوفهم من انهم يظفون الرقيق الزمان وظهور ذلك من
 المتكلمين على الاداء في الكفر في الحياة والاعاز الباطلة وقد اقره من ادعى في زماننا
 قال شيخنا في التفسير في النظار المصالح في الوقف فهو على نفسه وقال بعض شيوخنا لا يصح في مال
 في زماننا لما هو مشاهد استحق وفي جامع الفصول في احكام الوكلاء اذ ان وكلاء
 الدار وقبض الغلة اذ من بعض السكان انه تجل الاجرة لموكل ورجوعه بوقفه على حكمه بقبضه
 حتى يحظر الغايبا ثم اعلم ان ما في جميع على الرواية الثانية عن ابي حنيفة رحمه الله ان ردها
 الحسن عند وحيضه ان الوكيل يقبض الغلة ويكيل بقبض الدين والخلاف في بين الامام وصحة
 مشهور فقامت له ما اعلم في جماعة يفترون البطلان حراما طرأ احصايت بندقه وجعلته
 فبطلته ولا يعلم المضارب في الحكم **فان** حيث لم يعلم المضارب ولم يعين لا يصح الاخر
 جميع المضاربين حيث لا تقصروا النظر منهم باجمعهم لاني لست بمالك ما اعلم **فان** على
 النسب الجرد عن حق الدين او دفعه من غير هذا شمع شرعا **فان** لا يصح ان الدعوى في
 يتعبد بطلب حق قبله او دفعه من غير **فان** دعوى النسب الجرد عن حق الدين او دفعه من غير
 حكم سماع دعوى نسب الاثر ان لا يرفع او ليس برفع **فان** ما اعلم **فان** لا يصح ان الدعوى في
 نفية المدعى عليه ثم وجد بعد خمس عشرة سنة هل يصح بعدها ام لا **فان** نعم نعم لان السلطان
 نفيه ام لا فاما اشتراطه ان لا يستثنى من المنع ثلاث مسائل من الدعوى شمع بعد المدة المذكورة

سالوا النبي والوقف والتائب ومن المقررات المقررات لا يتأتى من التائب له او عليه لعدم
 تأني الجواب عنه بالحبس والعلية في هذه القروير ولا يتأتى بالحبس الذي عليه فالحق في بين
 نفية المدعى والمدعى عليه ما اعلم **فان** رجل ادعى على اخر في نفية الحكم ان عليه ان يصدق
 في حبس له او لا بسبب له وله كسبته بدفعه وقد وجد سماع المدعى عليه في مال له
 التي كانت به وبطالها باحضارها فاحضرت وسال المستر عنها فاجاب بان اشتراها من فلان
 بكذا وكذا من التائب من سرق السلطان على يد فلان الذي لا يملك المدعى ان يثبت ما ادعاه فاما
 بيننا بان ادعى المدعى كانه مع الاسباب التي بدخل الضمنه وقر فانه يتبين بالادب وسال احضا
 فاعطوه نفسا من ان يثبت فاجاب بان اشتراها من فلان فثبت التائب ان يثبت من
 المصارف في النفية الشرعية فانه لا يملك ما مضى ايام الميزان لم يات بها فالزم بدفع جميع الاسباب

بابها

ما قد كرم التبع في الوقف وهت حيطا نفقا ونقضت بنينا نفقا واشرفت على الانتقاض وقربت ان تصير
 من التراب والانتقاض ونقضت المصلحة في الاستبدال ونقضت المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم
 شرط الواقف او نهى ولو باحد النقطتين مع انتفاء العين ووقوع المصلحة التابعة مع نفيه ام لا الجواب
 وكلم التوقيف على الملك الوهاب
الحديث في العاشر سئل عن نحو ما ذكرنا من نفي جواز فقد صرح علما اننا انما نأمر
 بقا في الحديث في جواب **فان** سئل عن نحو ما ذكرنا من نفي جواز فقد صرح علما اننا انما نأمر
 بجواز له ولو بالبراهن والرموز وقاوا اذا نقضت المصلحة فيه جاز مخالفة الشرط
 لما ينافيه كنه مع شرطه ان لا يملك عليه للقاضي والسلطان اذ مرأته واحدا هذه توري
 الى البطلان خصوصا ما اجتهد اذ انفس به فيه ههنا وقد اكر الخويل والابطال من ايراد
 مسئلة الاستبدال وغاية الحق **فان** شرط السلافة مراعاة الاصلحية
 وملازمة الاستقامة وقد اتفق مناخروا علما على الافتقار الى نفع الوقف
 فيما اختلفوا فيه وهذا من فليكن الجواب عليه والله اعلم انتهى ومنه يعلم الجواب والبراهن
 اعلم وكس المعصية من محمد المير علي بن محمد الكبرية كان امه التي كانت
 فصل

ام لا وادعى ببيع دعواه فاذا ايلام بشرعا **فان** عند الامام الاعظم والناظر المكرم لا يصح
 الدعوى ولا يرفع قوله ان من اقر عند انتقاض عند يعقوب بن الرين بلزم في هذه المصلحة التي لها
 اقراره كان الامانة وهو الامانة في الزمان وقد حرم في جميع البصير في مصلحة
 سلا **فان** لا يصح دعواه ما اعلم **فان** في اقراره ببيع دعواه لا يصح دعواه
 لا يصح دعواه ما لا يرفع ولو بايع ضيعه ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده لا يصح دعواه انتقاض
 لان اقراره على البيع اقراره وان اراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك وانما انتم اليه على ذلك قيل

Copy University

ما لم يشترط في المصنف الحكم ونصب على شيء معلوم ثابت بعدد محدد وشهادة مستقلة
وانما اعلم **س** في رجل ارسل امرأته قد رأت الزنى والمهر لم يرد وبعث فانكرت وشهدت بالبينة
بأنها عاينته بغير قبيل لم يثبت له الا ان القرائن كان فارغا لا اصل له بل يحتاج المقام الى
قبيل البينة كما مر في باب النقص في خبره ورواه في الحديث وشهدت ان المهر
اقبل لا يبلغ تكليفه في النقص الترتيبا لما قبله من المهر ان القرائن كان كاذبا فقد
صرحت بما لا يثبت له من القرائن او يدين او يدين ثم قال كنت كاذبا فيما ذكرت فثبت له المهر
على ان المهر كان كاذبا في القرائن واستبطلت فثبت له المهر وهذا المستحب وعليه المهر وانما
س في رجل ارسل امرأته قد رأت الزنى والمهر لم يرد وبعث فانكرت وشهدت بالبينة
بأنها عاينته بغير قبيل لم يثبت له الا ان القرائن كان فارغا لا اصل له بل يحتاج المقام الى
قبيل البينة كما مر في باب النقص في خبره ورواه في الحديث وشهدت ان المهر
اقبل لا يبلغ تكليفه في النقص الترتيبا لما قبله من المهر ان القرائن كان كاذبا فقد
صرحت بما لا يثبت له من القرائن او يدين او يدين ثم قال كنت كاذبا فيما ذكرت فثبت له المهر
على ان المهر كان كاذبا في القرائن واستبطلت فثبت له المهر وهذا المستحب وعليه المهر وانما

على الغائب فلا يثبت له الا ان القرائن كان فارغا لا اصل له بل يحتاج المقام الى
قبيل البينة كما مر في باب النقص في خبره ورواه في الحديث وشهدت ان المهر
اقبل لا يبلغ تكليفه في النقص الترتيبا لما قبله من المهر ان القرائن كان كاذبا فقد
صرحت بما لا يثبت له من القرائن او يدين او يدين ثم قال كنت كاذبا فيما ذكرت فثبت له المهر
على ان المهر كان كاذبا في القرائن واستبطلت فثبت له المهر وهذا المستحب وعليه المهر وانما
س في رجل ارسل امرأته قد رأت الزنى والمهر لم يرد وبعث فانكرت وشهدت بالبينة
بأنها عاينته بغير قبيل لم يثبت له الا ان القرائن كان فارغا لا اصل له بل يحتاج المقام الى
قبيل البينة كما مر في باب النقص في خبره ورواه في الحديث وشهدت ان المهر
اقبل لا يبلغ تكليفه في النقص الترتيبا لما قبله من المهر ان القرائن كان كاذبا فقد
صرحت بما لا يثبت له من القرائن او يدين او يدين ثم قال كنت كاذبا فيما ذكرت فثبت له المهر
على ان المهر كان كاذبا في القرائن واستبطلت فثبت له المهر وهذا المستحب وعليه المهر وانما

[illegible]

دخول المذبح

141

دعوا الرد بعد دعوى الجار باطل عند أهل العلم فاطبة وأما علم
 في المنقول والقدر على آخر فتعذر الحكم بالشئ من هذه الدعوى في أعاد الدعوى فليقبل
 السابق من دعواه أم لا **الإبرار** غلب على باطل منظر لكان نوعاً من أدلة قاطعة آخر
 قبله فقامت الأدلة على صحة دعوى الجار على دعوى المدعى فقبل لا قار عينا كان أو
 كان الجار عن دعواه لا على اختلاف قول أبرار كذا خلافاً لأن يدعيان والرد يعطى عبارات
 المشهورة أن كان المدعى غلب على وجه الاشتغال فلما ان يكون عن نفس المدعى أو عن الدعوى
 فان كان عن نفس المدعى فهو باطل من جهة أن المدعى على المخاطبة عن مجموع من جهة الإبرار
 عن قصد الضمان فالإبرار الصادر في المنقول والعقار أبرار عن العيان لا يمنع الدعوى بأدواتها
 على المخاطبة لا تخبر فاقدم وأما علم **في رد الجار في الزوجية** سواء أوصفها المنقول لها فقبلتها
 فدفع للمساج فسبق خطأ ثم ماتت الزوجية واختلاف الزوج مع وثيقها يدعون ملك
 والزوج يدعي ملكه فالقول قرأ من **القول** للزوج قال الفقهاء بحريان العادة أن الزوج
 يدعي لها وهو قول الجار الزوج فصار القول كختم البيت من الخبز والطبخ وكيف يكون لها
 وقد سبق عطاء هذا القول وأما علم **في رد الجار عن جماعة من أهل المدن** أن بلد منهم
 على سائر الرض الشريفة كذا هذا القول وشبهها ودفعها بما جاوز الكفاية في الحكم وأقبلت القايح
 مدنية شريفة فلا كراهة لبيته له والتصرفات منهم فقبلت الشريعة عليهم ثم ادعى عليهم آخر
 بغير المدعى السابق أن المال الذي راد عن المدعى السابق هو ما وصل لهم على يد فلان المدعى
 المذكور فرفضها هل تقبل دعواه أم لا **لا تقبل** دعواه قال في خلاصة التتار ادعى عليه قرض الذي
 وقال وصل اليك بسيد فلان وهو مالي لا تسع الدعوى ومثله في البرازة ووجهه أن فلان غائب
 ومثلت كالم المدعى على أن دعواه لما ادعاه فلان الغائب يعتبر أن المال المدعى فلان مالي الر
 المدعى عليه فأنه دفع خصمه منهم بل كذا فلا تسع وأما علم **في الرد عن رد المدعى** فقبل
 حكم القايح له بموجب الشريعة من الخصم من التفرغ ونفذ حكمه قايح آخر ثم بعد مدعيه
 من الزمان طلب المدعى من قايح آخر احتيافاً للدعوى هل يحجب القايح الذي كذا أم لا **ينظر** في رد
 المدعى أن كان الذي باع دفعه أقيم عليه بيته تسع ويقبل منه الدفع وكذا ذلك من الخصم من التفرغ
 لعدم بيته قامت منه على خصمه ثم اتى بالتسعة وإن لم يكن كذلك لا تسع دعواه حيث لم يرد على
 صدره هذا وهو مقصود العفا في قوله لا تستأخر الدعوى قال الشافعي في كتابه كالأدعية وغير
 كالأدعية في البيع وفي الرد وكذا البيع وفي رد المدعى وملا ادعى به بعد هذا كالأدعية
 قبل الحكم ببيع بعد الحكم وفي المدعيه وهو الخارج على تسع حكم لم يرد ولا اليد على التسع
 باستثناء فاذ كان هذا في بيته مشتهرها اعتبار حكمه بأدعية بعد هذا جاز الحكم عليه وبطلان التسع
 على الحكم عليه فكيف لا يتقبل بيته في اليد فبما الحق المطلق وإن حكم القايح له بظاهر اليد الغنية

10

عن البيه فليكن المشتري لا يملكه باليد ولا حيازة الحكم باليد انما انقضت الادع عند
عدم بيته المقارن ففصل ذكر ان انقضت الادع عند انقضت الادع عند انقضت الادع عند
لا تسع دعواه لا ينعين الا في حيث لم يمتد يد في شئ يقبله دعواه وقد منع اول لعدم
اقامة دليله في يد تكرر محضه وقد منع بحسب فلا يلتفت اليه ولا يسع منه دعواه وقد اكرر
اعلانا دعواه من كره هذه المسئلة في باب ما يبيع الرجلان وهو ما تسع او حله بغير
علمانية الخبيثات او في غير فصله وذكر في مسئلة ما اقتضاها فن راعا فليكن جميع الكتب في
واس اعلم **مسئلة** في بيع المشتري من اخر ستة اذرع من ارض سيد الباع وبناها ببناء ونهرو
في ثم بعد ادعى رجل على الباع المذكور ان لا تثبت قراره بقطعة ونصف قطرها في المبيع المذكور
عن احد ويريد عدمه والمالك ان لا تنظره يتصرف فيها البناء ولا تنفع المذكور به بل ذلك ان
وهل تسع دعواه مع تصرف المشتري وروية ام لا واطلاعا على الشراء المذكور والتصرف المرفوع
من مديلة ام لا **لا تسع** دعواه والمالك ان ينعى اعداءه ان علمنا تصرفا في مرفوعه وتروحم
وقضاوهم ان تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان خبيثا بغير الباع والغرض الزرع
يمنع من سلب الدعوى قال صاحب النظر في التفرقة انما يتدنا على ان لا تسع دعواه ويجوز سكر
رضاء البيع قطعا للتزوير والاطلاع والكيل والتليس وجعل المحضر وتزك المنازعة اقرار
بانه ملك الباع وقال في جامع الفتاوى وذكر في مينة الفقهاء ان يبيع عرضا فقبضه المشتري
وهو ساكت وتزك منازعة فيه اقراره بان ملكه الباع استمر فقبله بل ان الحكم لو كانت حجة
في ادعائه ذلك لا تسع دعواه وما منع المورث في مثل منع الوارث وذلك كل ما لا يلزم الدفع والقطع
لمادة القزوين والتليس والتاسم لطيفة الاختيار وقطع شفاقة الاطلاع بالقد يسر في زمان
فعل على اهل الكتاب بالاطلاع وتعاظم العاظم ايضا لو ان الدنيا الدنيا نوع باليل ففزع الوارث
منهم على خصمه كالسبع الصائغ فمادة سماع مثل هذه الدعوى لما رواه في هذا اهل الرضا
باركناهم باطلا العدو وان الميراث الدنيا التي هي جبال الشيطان فيجب منع ذلك اذا القادة قال
اجعت على خصم اهل المذاهب راء المفاسد او في حيلها لم يدر هذه الواقعة فيها
سقطت عليه من الميزات فيجب العلم بها في في الظاهر الذي ينصه تغاير الزمان وضاد
اهل الذر سقطت الاحاديث شرهم وقبح حال اكثرهم واس اعلم **مسئلة** في جابط بين خصم
تتبا عا فاول بيته لهما ولا يملكها ببناء من شئ من باع وجب التزك والاطلاع على اهل
يقض بالاعلام من لصاحب التقدم لصاحب الادعاء في طي التام **مسئلة** في جابط بين
التربيع لسبق استحقاقها على صاحب العقد اذ هو كوضع للذوق وقد صرحوا بان لو كان احد
التربيع والآخر جلدوع فذو التربيع اول عليه عامة المشايخ معللين بان الاستحقاق الباعنة
التربيع يسبق على الاستحقاق ويجذوع وتفسير انصاف التربيع ان يكون انصاف الدين والاطلاع

وانصاف الدين

في انصاف الدين الجابط المتنازع فيه ولا شك ان استحقاق الدين مقدم متاخر واذا التزم في
المستند فادرج الجاهل الفصول في اس اعلم **مسئلة** في سفلر وعلو كل واحد منهما في يد رجل
يظهر في مدة سنيان تصرف المالك في المزارع والآن صاحب السفلر يدعي شيئا من الثمر
فمنه ان ملكه هل المزارع او لا **واس اعلم** في يد صاحب السفلر البنية حيث توافقا على بنية
العلو ان لصاحب ام لا **مسئلة** في سفلر وعلو اليد وعلو اليد وعلو اليد وعلو اليد
واس اعلم **مسئلة** في سفلر ان يبيع وصاحب العلو يريد البنية يستحق الى حقه في الحكم
اذا اشترى صاحب السفلر عن سيد السفلر لا يجبره لكونه لا لصاحب العلو ان السفلر ان يشترى
واستعد عن صاحب حجة يرد في قيمة البنية او ما انقضت على اختلافه فيلزم ان ياذن
القاضي فيما اشترى الا فيما القصة وعلو السفلر كذا في فتاوى شيخنا السراج الحانوي وفيه في
القيمة يوم البنية لا يوم الرجوع استمر واس اعلم **مسئلة** في صاحب علو اراد ان يبيع في غيره من الارض
السفلر هل ذلك ام لا **واس اعلم** نعم المختار للسفلر ان الذي العلوان يبيع على علوه اذا لم يصر اجلا
على قول الجمهور وصاحب علو وان تصرف في المبيع على الاطلاق فهو خلاف المختار والعقد روعده
عليه بقراري جليلين من اهل التبصرة في ذلك وحاصلا ان الضرر ان علم بيقين يبيع وان علم
عدم يقين فلا يبيع وان اشكر يبيع الا بوضع ذي السفلر واس اعلم **مسئلة** في هذا الحق الضمير بالكل
البيت السفلر وكان ذلك بسبب ما لكر العلو فله عليه منع ضرره ام لا **الفتوى** على ان الضرر
ان تحقق واشكلا انه يجزم ام لا يبيع ذو العلو منه واس اعلم انه لا يضر لا يمنع واس اعلم ان يصف
السفلر وجذوعه وادعية وبوارية وطية لصاحب السفلر ان لصاحب العلو سكتة في
كاشف صاحب الحجر عن المذخيرة فاذا علمت ذلك فاعلم ان تعليله لا يجزى على احد من الماشي
ذو العلو فله عدم وجوب اصلاحه ملكه الغير عليه فاما ذو السفلر فله عدم اجباره على اصلاح
ملكه فان شئت طيقت ورفض ضرره وكن الملاءمة وان شئت تحمل ضرره اذا صرحوا بان لا يجبر المالك
على اصلاح ملكه واذا تلف الطين المانع لو كفي الملاءمة بسبب السكن المادون في بيته فلا ضمان
على الساكن وان تعدى زمان ازاله وجب الضمان واغارت هذا المانع بلفظ ان يستأجره
في سفلر حصن سكتة لا في العلو يطالب لذي السفلر بطلان يبيع وكذا الملاءمة واس اعلم **مسئلة**
في رجل اشترى مع والزوج ففقد احدهما كذا امره وقال الاب لم تسع شيئا وهو في وقت النكاح
صغيرة وفي وقت الاختلاف بالقد وذكه قال المذخر اوطية للزوج قال الحكم **الفتوى** ان الاب
لا يبرئ من المذخر شيئا واس اعلم **مسئلة** في رجل اشترى ارض من رجل وامرأتين فادعوا على ارض
على ان اخذت ان اباءه كان في حيازة اشترى حصته بكذا حال حيرة في اقامته ونهجه في نداء السفلر
على المذخر المذكور بعد الحكم المرفوع استأنه في المذخر ووقع له عشرة فروع وشر اولي جرمه لم يبرئ
والفلك اعترف منه بان لم يملك له في غير تسع دعواه بذلك وتقبل بيته وحكم له ام لا **مسئلة** في رجل

في منع الفجار والله اعلم **كتاب الاقرار** في رجل قال اقرطابقا بختة الاقر
 ان له عند طيعة فزيت طيعة صليوية واشترى اها من بقر معلوم من الزور في بعض النسخ
 واجل بعض اجلا معلوما طالب البليغ عند الخلق فاجاب المشتري ان المشتري من مال وجوده
 في القادر هل يراخذ باقراره ولا يراعه الحاكم الشرعي بالقرابة طابقا بختة الم **كتاب** في رجل قال اقرطابقا
 بالقرابة باجماع المسلمين ونحوه عليه المحتفظة اقرط في قال كنت كاذبا فيما اقررت به فيجوز المقلد
 انه ما كان كاذبا فيما اقرط وبطلانها فيا اقرط وهذا القول لا يبرهن رجاسه وهو احتياط او اما اجنبية
 ومردعها ما لم يقد لا يجلت القول بل بعد الاقرار يلزم المؤيد اقرط من غير عين على القول ويحصر
 يوفي ما اقرط والله اعلم **كتاب** في رجل بينه وبين اخيه معاينة واخذوا عطاء فحاسبه بعد وفصل
 بنية الاقرط بعد المعاينة من البضائع التي حجة كل منهما واعتزف له في حجة شرا لان
 بقول اقيم لك بضاعتك المالكه انتقص ما وقع او في هذا لك ادم لولا عترة او اسبق ما عترة
كتاب يراخذ باقراره في رجل بينه وبين اخيه معاينة والمعاينة ما لم ينفق بحدوثه لا اقيم معاينة
 المالكه والله اعلم **كتاب** في رجل بينه وبين اخيه معاينة ولا يراعه احد من اهل الارث فقد اوصته اقر
 ادم والمشهد ان لا ينفق في الارث من المالكه الا في غير المال لا في حصة الاكثر في ارضه واهلها
 ما ذكر ادم لا واهلها ان اقرط خصه اكر لم ينفق بكذا او اكر بغيره **كتاب** الاقرار اذا كان محلا
 شرعا باطلا ومن الاقرار سببا من المدة لو اقرط على حقة من التوبة الشريعة كما اقرط بالشيخ زين
 بن نجيم وهو في الاقرار في وقت الفوائد من الاستبراء فاذا علم ذلك فلا يمين الا انكر الخصم الاقرار
 المالكه اذا فائدة البين القضا بالكلية وهو لا اقرط بيقينه عليه فكيف يجوز ان يكون هو ظاهر والله اعلم
كتاب في شيخ رقيق وصيه ماله بعد شين ماله في ورثته ولا ينفق في نفسه انه لا يستحق قبيل
 حقا مطلقا ولا استحقاق ايراء عاشق من ايراء الدعا ويرى ان ينفق في ورثته ولا ينفق في ورثته
 المالكه راء **كتاب** لا تسلم دعواه في المحار ان كان الاقرار على وجه الاختيار فله حريته
 ماله قبل انه يبيع مستند بالبرهان العيني فلا تسلم الدعوى وكذا اذا قال المالك في هذه العين
 ذكره في المسبوق والمحيط فعلم ان قول لا يستحق قبيل حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى في الاقرار
 يجوز بقوله قبل الاختيار عين او دين ماله في المسبوق ويدخل في قول لا حقا قبل ان كان كل عين
 او دين كالكالة او حبة او اجارة او حقة فان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم يقبل بنية عليه حتى يشهد
 بعد البراءة انه بهذا اللقب استغاد البراءة على عدم استناده من هذا الصلح حتى يدعوا
 ثم لو ظهر فشا الصلح بغير الاختيار هل سطر المالك المارث عليه ام لا لو قيل ان المالك اذا اقرط لم يملك
 رت الصلح هل يكون لان يدعيه كما هو ظاهر والله اعلم **كتاب** في رجل بينه وبين اخيه معاينة
 بدين يحيط بجميع ماله هل يبيع ام لا **كتاب** لم يبيع لكونه من دين الصفة وعاسب معلوم والله اعلم
 في رجل اقرط ان لا يستحق عند موته شيئا ثم ان اقرط ان يبيع في النسيئة في الاقرار وقال كنت ناسيا في رجل اقرط

في رجل بينه وبين اخيه معاينة

في رجل بينه وبين اخيه معاينة والله اعلم **كتاب الاقرار** في رجل قال اقرطابقا بختة الاقر
 ان له عند طيعة فزيت طيعة صليوية واشترى اها من بقر معلوم من الزور في بعض النسخ
 واجل بعض اجلا معلوما طالب البليغ عند الخلق فاجاب المشتري ان المشتري من مال وجوده
 في القادر هل يراخذ باقراره ولا يراعه الحاكم الشرعي بالقرابة طابقا بختة الم **كتاب** في رجل قال اقرطابقا
 بالقرابة باجماع المسلمين ونحوه عليه المحتفظة اقرط في قال كنت كاذبا فيما اقررت به فيجوز المقلد
 انه ما كان كاذبا فيما اقرط وبطلانها فيا اقرط وهذا القول لا يبرهن رجاسه وهو احتياط او اما اجنبية
 ومردعها ما لم يقد لا يجلت القول بل بعد الاقرار يلزم المؤيد اقرط من غير عين على القول ويحصر
 يوفي ما اقرط والله اعلم **كتاب** في رجل بينه وبين اخيه معاينة واخذوا عطاء فحاسبه بعد وفصل
 بنية الاقرط بعد المعاينة من البضائع التي حجة كل منهما واعتزف له في حجة شرا لان
 بقول اقيم لك بضاعتك المالكه انتقص ما وقع او في هذا لك ادم لولا عترة او اسبق ما عترة
كتاب يراخذ باقراره في رجل بينه وبين اخيه معاينة والمعاينة ما لم ينفق بحدوثه لا اقيم معاينة
 المالكه والله اعلم **كتاب** في رجل بينه وبين اخيه معاينة ولا يراعه احد من اهل الارث فقد اوصته اقر
 ادم والمشهد ان لا ينفق في الارث من المالكه الا في غير المال لا في حصة الاكثر في ارضه واهلها
 ما ذكر ادم لا واهلها ان اقرط خصه اكر لم ينفق بكذا او اكر بغيره **كتاب** الاقرار اذا كان محلا
 شرعا باطلا ومن الاقرار سببا من المدة لو اقرط على حقة من التوبة الشريعة كما اقرط بالشيخ زين
 بن نجيم وهو في الاقرار في وقت الفوائد من الاستبراء فاذا علم ذلك فلا يمين الا انكر الخصم الاقرار
 المالكه اذا فائدة البين القضا بالكلية وهو لا اقرط بيقينه عليه فكيف يجوز ان يكون هو ظاهر والله اعلم
كتاب في شيخ رقيق وصيه ماله بعد شين ماله في ورثته ولا ينفق في نفسه انه لا يستحق قبيل
 حقا مطلقا ولا استحقاق ايراء عاشق من ايراء الدعا ويرى ان ينفق في ورثته ولا ينفق في ورثته
 المالكه راء **كتاب** لا تسلم دعواه في المحار ان كان الاقرار على وجه الاختيار فله حريته
 ماله قبل انه يبيع مستند بالبرهان العيني فلا تسلم الدعوى وكذا اذا قال المالك في هذه العين
 ذكره في المسبوق والمحيط فعلم ان قول لا يستحق قبيل حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى في الاقرار
 يجوز بقوله قبل الاختيار عين او دين ماله في المسبوق ويدخل في قول لا حقا قبل ان كان كل عين
 او دين كالكالة او حبة او اجارة او حقة فان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم يقبل بنية عليه حتى يشهد
 بعد البراءة انه بهذا اللقب استغاد البراءة على عدم استناده من هذا الصلح حتى يدعوا
 ثم لو ظهر فشا الصلح بغير الاختيار هل سطر المالك المارث عليه ام لا لو قيل ان المالك اذا اقرط لم يملك
 رت الصلح هل يكون لان يدعيه كما هو ظاهر والله اعلم **كتاب** في رجل بينه وبين اخيه معاينة
 بدين يحيط بجميع ماله هل يبيع ام لا **كتاب** لم يبيع لكونه من دين الصفة وعاسب معلوم والله اعلم
 في رجل اقرط ان لا يستحق عند موته شيئا ثم ان اقرط ان يبيع في النسيئة في الاقرار وقال كنت ناسيا في رجل اقرط

Copy

versiti

قال في الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصول في مستشرقين ان قالوا انتم
 جميع ما ذكره والذين من ديني الناس وتقصت كل ثم ادعى رجل ديناً ابياً في قبره
 بالدين استمر واستمر خبيراً بان واقعة اوليته واذا قالت اقررت بالمألوكون ما قبضت بحسن
 اخوها انما اقررت كاذبة كما اقيمت المقادير وتثبت كتمانهم عليه واسألهم
 في رجل ادعى الوكالة عن اخيه او احد من ورثة الميت يدعي عليه فاقول بالوكالة وانكره الدين
 ثم استمر في وجه المدعي عليه الذي هو احد الورثة فقل بوجه من جميع التركة ثم يلزم المدعي
 فقط ان يشهد مع الموكل بالوكالة رجل اخر بخلاف من جميع التركة والاقال في كونه
 مؤيد زاره متعلق بالادارات ان انكر الوارث الذي على ابيه واقبل المدعي عليه فيقبل بالبر
 ويستوفى من جميع التركة لمن نصيب هذا الوارث في ذلك القسط على الوارث يكون فضا على الكلا
 فان اقر هذا الوارث بالدين وكذب ما يورثه فلم يقبل المقامج باقراره حتى شهد هذا
 الوارث واجبه بالدين على الميت جازت شهادتهما ويقضي بالدين ويكون في كونه قضاه على جميع
 الورثة انتهى وهذا اقراره بالوكالة فيقبل على نفسه على حقيقة الورثة فهو خصم في حقيقة
 اقراره بالوكالة فاذ عليه على البينة فيرث من ذلك المصدق ما يخصه من الدين وهو
 قول النقيب المشيخي والبرهان ان ابي يلى قال وهذا العدل احسن واسألهم
 فيما اذا اقر خصمه بنية شعبة في رضى بان في ذمة لزوجته خمسة وعشرين دينارا ذهباً مراً
 مؤثلاً وحده قته وبها انصف دار له وحده قته على ذلك بعد مرة بعض ورثة وكذا بعض
 فقل الاقروا بالبيع المذكور ان صحها ام لا **مسألة** اما الاقرار بالبر فصح حيث كانت بمن يقر لها
 مثل الحق كما هو في جميع الفصولين وخبر معلل بمعلوم اذ يقبل قولها الى علم من مثلها
 بلا اقرار الزوجه وام البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين اعطاها بيتاً عوضاً عن مهر مثلها لم يجز
 البيع من الوارث لم يجز للمزول ولو قبل المثل الا اذا اجاز وارثه والحاصل ان الاقرار بالدين
 المذكور في وجه حيث لا يباينة في علم ما يقر مثلها ولا يحتاج فيه الى تصديق الورثة وان كان
 فيه زيادة لا يصح بالاب ويصح بما هو مهر مثلها وان البيع لها لا يصح الا برضا الورثة فان رضى
 البعض ورد البعض جاز في حصته من رضى ولم يجر في حصته من لم يرضه وهذه الاحكام كلها
 صرح بها في جامع الفصولين في احكام الزوجية واسألهم **مسألة** في رجل اقر في مهر المهر بعشرين
 فرساً من المهر المشروط بقبول الزوجته المذخور لا بالقبول لها في ذمة وبعدها رضى
 مخرجاً عنه لغيره هل يصح اقراره في تلك الحالة ببيع المهر في الرضى ام لا **مسألة** في رجل
 اقراره لها بقبول شيء من مهرها المشروط بقبول المذخور لها اذ ادعها به بعد الاقرار
 لا تستمع منها فاقارها لها لا يصح لان اقرار الوارث وهو لا يصح في مهر المهر وبيع المهر
 عدم صحة الظاهر من الشرع واسألهم **مسألة** في رجل يذهب ويحجي في حوائج الدخلة والحاجة

١٩٩
 خزان في وجهه اضفاد وفي جسده تغيراً لا يمنع ذلك عن الخروج لما ربه من ملكه الى بلد اخر
 اقره في هذه الحال الخبز في ارضه ان جميع ما في يده لا يحد فلان هل يصح اقراره ويظهر من
 ام لا **مسألة** في رجل يبيع اقراره ويظهر من اقراره حكمه الصحيح ولا يلزم من اصدار الرضا وتغيره
 الا بالميزان الذي تختلف باحكامه على احكام الصحيح فان الانسان لا يخلو عن رضى فادام يرا
 في مصلحة بعد رضى عارة قال في جامع الفصولين صاحب السرا والذوق لم يبر صاحبها
 فربما يصح فاذا علم ذلك علم ان كاقار بالصحيح وقد صرحوا بان الصحيح اذا اقر به ما في يده او
 ما يورثه في ارضه ما يوجب ان يكون اقراراً لا يثبت حتى لا يثبت ما في يده من ارضه
 قال في الخاتمة قال ما في يده من قليل او كثير او عديد او متعلق فلان صح اقراره لا علم ولا
 بغير الاستمرار على شيء ثبت ان كان يصح يحكم له بالحكم الشرعي كما هو صريح كلام علماؤنا والمحال
 هذه وام اسألهم **مسألة** في اخير كثرت منها الدعاوى والمخاضات فربما يراى في الحكم فرف
 ارضه الى القاضي الكبير المستتب فمن ياتيه عن سماع دعواه اعطى قالوا وان اراد الدعوى
 علم من سدا الى هذا الجانب ولا يسمع عليه دعوى فادعيا عليه للار الجانب فقالوا على سبيل
 منها واستبعاد ذلك عنها ان اقبلت لما كانا وانما كما ينعى بذلك غاية الاستبعاد والاستبعاد
 هل يكون اقراراً من مقتضى ايمانه واخيه ما لم اولا على ذلك واقرب وشهد به شهد به ام لا
 في لا يكون ذلك اقراراً بالاجماع وانما هو استبعاد من تصدق في الحاشية لا من اقراره ولا من اقرار
 الازية اليه كما هو جاز على التمسك هذه اذ يميز من هو محصل لقوله المقابلة بنية ما يثبت
 من جازات المحسن الا عطفه على الاستبعاد وهذه الماهية هي عدم كونه اقراراً بالقتل
مسألة في رجل دفع الى اخيه ولد له صابوناً وشياً ونقداً ودية واذن في بيع الثياب
 بالصابون بمهر فقل ودفع ثمنه الى اخيه بعد وفاته وله المذخور فادعوا وكبر زوجته
 الولد على ان كل من الصابون والثياب والنقد مقرر الولد دون والده وطالب باعضا يعني
 زوجة الولد بالارث من فاجاب المدعي عليه بان كونه مقرر الولد فقل له ان المهر المذخور له
 المذكور ببيع كان مأموراً في ذلك هل يكون المهر المذخور ببيع الوارث له شأراً ثمنه ام المهر والاذن
 في المهر المذخور بغيره حكم بيزورثة الولد والحال هذه بتطلعت لثمنه للضرورة الشرع لا
مسألة في رجل ادعى له ولد قد صرحوا قاطبة بان اذ قال هذا الزيد دفعه الى ارسى في غره
 لانه لم يرضه في الخلاصة والبرائة والتمسك بغيره وخبرها في شعبة في وجوب ابطال التمسك
 بالحال هذه فاذكر اذهر قضية سالها المذخور فلا يجوز واسألهم **مسألة** في رجل
 قوة وسعة اتموا اهل قرية باعوا ارضاً في يدهم وجزاها لقرية عن ردهم عن انفسهم والار
 الاجرة اشترى من المالك فقل رضى الترية وجعلها لهم سالها لاجل انظام حال القرية فهل يلزم
 يستمر في اهل البر وخبرهم في ذلك ام يتحقق اهل البر **مسألة** حيث لم يكن لهم قدرة على منع وكان

أخذهم لذكره في حقهم فالمرأة على الكفر والملازمة ولا بد من كراهة بعضهم واستثناءه وفي
مشقة ما لا يفرق الورق والورق بعقودهم وهذا مستثنى من وقوع متعديدة ذكرت في الجارية
والنفس والكفالة والله أعلم **في الفروع** عن التيارات على ما يعطى لصاحبها كما هو الواقع في ما
هل يجوز من أن لو لم يرد له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه به هل يملك ذلك أم لا **في الاستحسان**
التيارات باعطاء السلطان لا دخل لرضا الغير وجعل في الاحتياض من غير جرمه والدليل على ذلك
ما قال في الفروانية وغيره في كتاب الصلح أعطى في الدين ما مات عن اثنين فاصطلم على أبي بكر
في الدين ان لهم على جارية هذا العطاء هو الآخر في شيء من العطاء ومبدا له من كان له العطاء
على ما علم من الصلح باطلا ويرد على الصلح والعطاء للذي جعل الاسم العطاء لان الاستحسان
للعطاء ما يشاء الاسم لا دخل لرضا الغير وجعل استمر في صريح في عدم جواز الفروع عن التيارات
وان المنزلة لا يرجع بانه لا كما هو ظاهر وان كان نزول على نفسه بعد قد رايه الشيخ الاسلام
الشيخ على المقدسي عند فروع صاحب الاشياء في الفروع عن الرضا في ما نصه والفقير على عدم
جواز الاحتياض عن الرضا في وقوله المحقق في الجدة لا يجوز الاحتياض عنهما كحق الشفعة وغيره
صريح في رد قول من قال بجواز الفروع عن الرضا فانها صلت ان التيارات هو عطاء المقارن وحليته
في بيت المال ورواية الاعطاء الممنوع في ذلك السلطان لم ين هو مكتوب بجلده في بيعه والفروع
بالرجوع في حق المال ان يرجع فيه ويسترد من دفعه كما هو ظاهر والله أعلم **في وجوب**
تخصيصا على حسب بلدة المقاطعة من يلي اعطاء الحبس لذكره اصطلاحا على ان يبذل اعداها
مالا لا غير وتكتب على اسمه في الدين وان لا يتوفر في اهل الجوع ذكره ام لا ويسترد ما دفعه اليه
لا يصح ذلك ولا ان يسترد ما دفعه وعلى الاخذ به والصلح على نحو ذلك باطلا كسنة من
والاعطاء في الدين فاصطلاح ابناءه على كتبهم احدى عا في الدين ويبذل له احدى ماله في مقابلته
وكسنة السارق اذا اخذه شخص فدفن له مال ليكن عند فريه باطلا ويرد البدل الى السارق
والله أعلم **في عذرة ثالثة** كسنة في وجوب تخصيصا على حسب بلدة المقاطعة بالرفق
الخاصة فدفع احداهما للافريقين على انه من طلب الحبس المذكورة بنفسه او نائبه فالصلح المذكور
في غلبه لاحتياط حق من النسبة المرفوعة يكون في حق من يرجع به نصالحا على ذلك وبراءة كل
ابراة عما يشبه كل على نفسه انه لا يستحق قبل الاخر حق الادلة في الحقيقة كما جرت العادة في الصلح
وهو ذلك يتوفر في النسبة المرفوعة قبل من دفع المبلغ ان يرجع به وان حال ان من اياه اخذها
في نظره ترك الحبس المذكورة وعدم توفيقه **في الفروع** الرجوع بانه في الملازمة ان
عن شرطه لك باطلا اجماعا اذا المقاطعة على الحساب لا يجوز شرعا عاد للدين في المكف است
على فاعلم ذلك كلمات تقوم بها القياس عليه والبراءة العام الواقع في حق صلح فاسد فاسدا
الاخرى صرحوا باطلا وخضصا مع اقراره بعده ان اخذ المبلغ المذكور في نظره لاحتياط

من الحبس المذكور

من الحبس المذكورة على شرطه وعلى تقدير ان يشترط له في ذلك فقد قالوا الحق في الجدة
الاعتناء عن كحق الشفعة فله صلح عنه بالاحتياط بطر وشرط له ولو صالح احد في وجبة
بالالتزك نعتهم بالعلم ولا شيء لها وكذلك الصلح عن حق المورث في الطلاق والشرع في الحضانة
في هذا لا يجوز لما في ذلك في المكسرة الضارب والمقاطعة عليه لا خصوص على البراءة
وتصليق المبرأ غير صحيح كما في المشورة والنفقة والقنطرة او اصل تناول المبلغ المرفوع على
المسطور حرام ولا وجه له فهو الرضا اسواء وقد صرحوا بان البراءة المرفوعة لا يصح وتصح الدعوى
به وتقبل البينة هذا اقراره بعد البراءة العام بانه اخذ بطر ترك الحبس بمنزلة اقراره به
ان اشترط له في حق من قد افترق بين تخيم في ذلك لسماع الدعوى قبول البينة وعدم المنع المبرأ
العام لا كما اخذ من كلام قاضيان في الصلح صرح به في الاشياء في كتاب النكاح وما عدها
ان كل صلح حلالا او حراما او حرم حلالا او حراما بطر والمعاملة ان المبلغ الذي تناول الرجل الما
في مقابلته التزك الملتزم لا قابل بحال لا مسوغ له شرعا فالواجب ان يسطر على ما لا بد في
الحكم رده الى مستحقه والله أعلم **فيما راعى** في الورثة بانه ما ينفذ فلان المورث من المبلغ
لا اذ لا عدم اعلاهم على المورث من مقدار الدين وكتب له كسنة وقبض المبلغ ثم ظهر
ان بدمته لم يرد ثم انزمت منه هل لهم الدعوى باطلا واقامة البينة عليه ام لا وهل اذا جرد
الصلح بينهم وكتب به صك وقبض ابراء كل سخطا لا فروع عوا ثم ظهر فشا الصلح بقوله الله
وارادة الورثة العود الى حري الزايد هل تصح دعواه ام لا **في دعوى** الدعوى باطلا
واقامة البينة على الزايد المدعي من ان له ان يدعي منها بارجع ثم اذا ابرأ بعد ذلك
ببقية او شبه من وغيره لا يمنع اذ ليس فيه تناقض ولا رايته تعارض كما هو ظاهر والله العود
الى الدعوى بعد ابراء بطل الصلح في الفروانية في كتاب الدعوى في الصلح
بين المتداعيين وكتب الصك وفي ابراء كل منها الاخر عن عوا او كتب واقرا المدعي ان العبد
المدعي عليه ثم ظهر فشا الصلح بقوله الله واراد المدعي العود الى دعواه فيلزم ان يصح للبراءة السابق
والاختار ان تصح الدعوى والبراءة والاقرار بطل فاسد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان الصلح يرد
على بطلان المستصحب وفي هذا الاختار ائمة خوارزم ان يكررا ابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ
يدل على الاستئناف بانه يترخص بعد الصلح ويقدر ابراء عاما غير داخل تحت الصلح او يتر
ان العبد لا اقراره بالاختار الصلح وكتبه كذا فان حاكم الحكم بطلان هذا الصلح لا يمكن
الدعوى بانه دعواه استمر ومثله في غير البراءة والله أعلم **في تركه** الميت اذا كانت مستوفى
بالدين فصول تحت الزوجة من ارثا ومرد هابط من التزك هل يصح الصلح ام لا **في التزك**
بالدين يمنع الورثة من المالك في التزك فلا يصح صلحهم ولا قسمتهم كما عدهم في الهدية وعدها ام لا
في عن المتخارجين هل له اقراره بعد ان يرجع بعده ام لا **في** ليس له ذلك حيث دفع صحته

Copyriversity

ثم كذا في الجبل عارده بحجر وهو لها الى مكان كذا ايردها على فلان وصل الى كذا المكان المعين فيها
لولا البايع ليركب الى موضع اخر وكذا ان كانت تحت حجر تسمى في الشجر في كذا المكان المعين فيها
الاول والثاني في الارض واما البايع في الحكم الشرعي **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
لولا ان روى الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
حتى ثابتت غرضه ثم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
اذا اختلفت في الاطلاق والتقييد ولا بينة فلا يثبت الاطلاق مع يمينه **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
مستوعر الى انواع شتى في اليوم او المكان او فيما يجمل عليه فالقول في رتبة البايع مع يمينه واذا قال اعترفت
واستكرهت وكنت وكذا لا يثبت ما من فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبا فان كان قد ركبا فهو ضمان وان
اعترفت وكذا لا يثبت ما من ركبه فالقول في المراكب **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
وباب الاختلاف في الاطلاق والتقييد واسع فلا يثبت ضمان القلم في الاطلاق في الميثاق الواجب
في العلة الموجبة للضمان وغيره **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
يسوغ له البناء في ملكها ويصير البناء اتمام **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
الاذن من المالك بالبناء الغير المالك يبيع البناءة التواكلم بين في ذمته وغيره بامره فالبناء في المهر ولو لم
لنفسه بلا امر فهو له ولو لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
شرا للنفقة فانه متبرع وعلى هذا السبيل ما لا يثبت ما من على ان يتوهم يسكن في موضع سكن مسكنه
يسقط ما ائتمن قدر اجرة المثل وان لم يقع الاتفاق عمدا لكونه متبرعا بما ائتمن انفق على ان
لوا قرانه في متبرعا كان متبرعا وان اقرت انه يسكن في موضع مسكنه ان يلزم عليه اجرة المثل
لما سكن في ما ائتمن متبرعا حيث جعلت ذلك ليسكن في موضع مسكنه فان انكرت الاذن فالقول
قرها وان قال هو ما ائتمن في رتبة البايع فالتقيد في قول البايع الاصل عدم الاذن وان ثبت عدم الاذن
يرفع بناءه ويلزمه ما ائتمن في الاذن لا يصادق عليه ان كان المستعير يرضى بطلبها وان تصادقا
على انه يرضى بها ليرجع ما ائتمن بوجه ما ائتمن وقد جعل الجواب في كل فرع من فروع المسئلة بما قال
علماء ما دام العلم **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
فالمستعير المعتبر الارض في الشجر القطر وحده عليه واخرها في الارض حجة اخرى في المثل لئلا تصاح
الارض اتم المستعير الذي وصل الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
المعتبر في كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
ففرق من غير مزيل من كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
وهلكت قبل مضي الوقت فكذا ان كان المستعير حيث اسكنا بعد مضيته مع اسكان الرود المثل
في جمل المستعير من آخر وقتا ورد هاجله بعد ان طرقت عند المستعير وقلع لاهم ما تبت عند البايع
ويجوز ان موته بسبب القطع الذي وجد عند المستعير وهو يتكفر في القدر (فان لم يصر الى كذا المكان المعين فيها)

ام قرا

ام قرا المستعير انما لم تقت بسبب القطع يمينه وعلى المعتبر البتة ولو كانت بسبب
القطر لا ضمان على المستعير لعدم التقيد بيمينه كذا احتقنا في ما علم **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
وامر ما لا يبررها حال وجودها وعدم بيانها اسكنا بعد الوضوح من غير هذا رتبة البايع ففضلت
على يمينه **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
لا يباع عند اجتنابه ام لا واذا امان بملكه وضايع المستعير بل لا يصدق من المردج بغيره **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
هذه المسئلة اختلفت في اعدادها وتاخرها في بيانها كذا في كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
وبهذا اجماع الليث وتجدد الفصل وعلى الفقير وقال بعضهم لا يكره لغيره في القامح بامره ان
الزوج مسبا واما علم **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
زيتون وربع يد وشاة فليكن شاة عيا بما يجاب من ذمته واما في رتبة البايع فثبت الزوج في الانعام المذكور
يرضخ يد على كذا قبضت العقار وتسلمت في كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
وارثان يحمل الممتلكات ميراثا بين وبين الزوج في رتبة البايع **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
واكون ميراثا بين الزوجين في رتبة البايع **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
المذكور وليست ميراثا على الميت هذا وقد ذكر ان رتبة البايع في الميثاق المثل في الميثاق المثل في الميثاق المثل
من سائر الفرائض احتقنا بان اسكننا في كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
هذه اليد على ايقسم كذا على حوت والحام فتخرج هذه الميثاق في كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
ليكن رتبة البايع في رتبة البايع **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
وغيره من جميع ما يكره ما يقبل القسمة وما لا يقبل القسمة واحد هذا بغيره **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
برحمه جاز ولا لا عند الاسم وهي مسئلة رتبة البايع من الاثنين واما علم **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
بعد دخول الزوج با طلب زوجا من امرا ما دفع من ماله ويطلقا فدفق هذا المستداده **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
فان لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
ما لا يقبل رتبة البايع في رتبة البايع **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
الاعراض ونحوها هل يكون حكمهم المثل في رتبة البايع **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
على وجه البديل بل يلزم ان يثبت في رتبة البايع وان كان الوقت خلاف ذلك بان كان في رتبة البايع
على وجه البديل ولا يثبت في رتبة البايع **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
او الاستهلاك والاصرف في المهر وفي كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
والا فارجو من ان يصر في رتبة البايع **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
فان لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
كفاسته وحسنه كذا في المهر وفي كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها **فان** لم يصر الى كذا المكان المعين فيها
وهبت لبيها الصغيرين بغيرها هذه النصف وهذه النصف ولها جاد اباب وهي ساكنة باهله

[illegible]

۹۲۷

وذكر عصار ان التقيد المذكور به اخذ بعض المذاهب المتأخرين مع افادته لذلك عند هذا البصر اجماع
 الميراث على ان الواهب استلزامه هائل المهر وسد ولو كان وارثا لم يجرى من الواهب الا في جميع النسخ
 وانما الفتاوى العظيمة ثم انما حكمت اقيت بالرجوع للواهب بعد فاسدة لذي رحم يجرى منه اذا استلزم
 ضرورة على ما قد فاذا كانت مضرة بالتيقيد بعد هذا الملاك كانت مستحقة الرد قبل الملاك او استمر وما يكون
 الواهب الرجوع فيما يجوز لوارثه بعد موته لكن ما استحق الرد وتضمن بعد الملاك كالبيع الماسد
 او امانات احد المتبايعين فلورثته تقض له مستحق الرد وتضمن الملاك ثم من الميراث ان التقض
 يختص فاذا اولى السلطان قاضيا ليقضي بمذهب ابي حنيفة رحمه الله لا ينفذ قضاءه بمذهب غيره
 ان موثروا عنه بتخصيصه فالحق فيه بالرجوع نظر على ذلك على ما ذكره من له واسم اعلم **في رجل**
 اشترى على نفسه ان ملكه او ولد او ابنته وسام في جميع الستة قراير وفي الراين الغلاتين
 الذين احدهما ابنه البكر والاخر بالقدس من ولده النكاح الشافعي يحفظون حكم الخلع ثم رجع عن ذلك لدار
 الحكم الشافعي رجع الواهب بالحبس المذكورة على حكم الخلع صحيح واقف في عدمه **ان** ثم حكم الخلع
 صحيح واقف في عدمه وحكم الشافعي غير واقف في عدمه اذ حكمه بلا خصم من قبله يرفع الخلاف والخلع لدار
 هو اربعة اشباع فكان قضاءه قضاء ترك لان المذكور لم يخرج من الواهب والماله من واسم اعلم
 في امانة وحبت احدا منها دارا او سلما ثم مات عنها وعن شقيقها المذكور ثم ذهبت للشقيق المذكور
 رسلتها ومات عنها وعن زوجة واربع بنات منها وابن من غيرها فالحكم الشافعي في ذلك **ان**
 اما بنتا ابنا المورث فيصح الاستيفاء من الميراث او اما بنتا ابنا الشافعي قبل غير انفسها من نصيب
 بالنسبة تغير جائزة لان هبة المشاع ولو من انتم ذكر لا يجوز كاهن المذهب فيكون نصيب المورث منها
 عن ابنا المورث او اقباعا على ملكها بالورثة عنه لم يدر على ذلك ابنا الشافعي انفسا الميراث وانقسم ما انقسم
 من ثلثي الدار او ثلثي اخيه على زوجة وابنة وبنته الاربع واسم المذكورة فكانت ما اجتمع لها من ثلثي
 عشرة قراير وثلثي قراير ولا زوجة الابن غير امان فمن كان له زوجة ثلثة قراير وسبعة اشباع
 قراير وكل بنت من بنات الاربع قراير وقائمة اشباع قراير واسم اعلم **في رجل**
 ابنته الصغير بيتا معلوما بمعدودا على تصح الهبة بلفظ واحد وتزوم ام تحتاج الى قبول
 نعم تصح الهبة وتزوم وتتم بلفظ واحد قال في الميراثية هبة من ابنة الصغير
 تم بلفظ واحد ويكون الاب قابضا للكون في بيده او في يد موصيه او مستعبد ولا يكون
 في يد غائب او من رثته او المشقة من شرا فاسد او عدل او غير ذلك من غير علمه **والاشارة**
 التحريم في الميراث بعد موته والاعلام لا يتم على ذلك القصور والرجوع الى الاب واسم اعلم
 في الجدة ام الام اذا كانت بنت بنتا في حضانة فوهبت الميراث والحيات كما في هبة الاب لطفله
 ام اتم الام القصور والرجوع **ان** ثم ستم الهبة بعقد كس له ولاية على الطفل في الجدة كالام والجد
 ام الام وكل من يهود لوجود الولاية في التازيب والتسليم في الصنعة صرح **في الميراث**

وغيره وانما اعلم في شئ من طلب من جنة ما لا يبدى فعد القسام الزينة على شرط ان ما
عليه يكون سيرة قد نزل على الشرط المذكور هذا اذا دفع القسام شيئا يكون سيرة
حكم ذكر حكم الحب الفاسد وهو مضرة بالتفكير كما مر في في القاطعة والبرائة وكثير
من الكتب ويمنع شئ الزينة ما نزل من الجاهلية ولا يصح الشرط المذكور واسا اعلم في رجل
وضياعا بالانسان نصف ما يملكه او لا وادنا المتوفى قبله القاهر من النصف الا حرم لسانه
هل يصح هذه الحب ام لا الحب باطلا عند المجتهد واما في جملته الحكم فملا
عن ثمة القنا والرهبة المتقاة باطلا وهذا الوجه انما اذا قلنا بسبب الاصل الاصح في كماله
المذكور في رجل فاضل في روجه الشيوخ واسا اعلم في رجل وهب بطنه حصه من
في كرم مشترك بين الواهب وبين غيره هل يصح هبته لا ويملك الموهوب ولو ابا الموهوب لم يملك
هذه المشقة فينا هو حقل القسمة وهو ما يجبر فينا في اولى على القسمة عند طلبه
على التمسك بالملك الموهوب له في القسمة مطلقا من كان اوعى بغيره الموهوب له لا يصح لعدم
الملك والارادة كاحد بذكر كذا صاحب الموهبة لا من المبتنى بالحب وغيره واسا اعلم
في حب الدين من حب الدين هذا هو الواهب الرجوع ام لا ليس الرجوع كما مر في في القنا
نقد على السراجة ونحو العباد في السراجة وهي مينا عليه لم يرجع استرا او هو ظاهر
انه ابرار في الحقيقة ولا يرجع فيه واسا اعلم في مستورة ابرار من مراهها ودينها عليه
بشرط اسكانه عند ما الى ان تزوج البنت او تزوجت ولم يوفى بشرطه هل يبرأ منه ام لا
لا يبرأ ولا لها مطالبة فقد مر جوابه الاجابة عن المبرأ لا يصح تعليقه بغير الشرط
القاسد ومن صرح صاحب الكفر وغيره واسا اعلم في رجل وهب بطنه خاتمتين
ثم مات الواهب هل الورثة الرجوع فيما وهب بطنه ام لا ليس الرجوع فيما وهب
بما يعين له وجلا هذا الكلي في المنع الى والارحم المومر والثاني موت الواهب واسا اعلم
في من يبيع رقبته على عقد اجارة على طائفة الرقبه ثم مات هل تنسخ الاجارة ام لا
الاجارة وان كان المشرى هو الارواح وكذا القاطع لو ابرأ ومات وكذا الاب او الوصي اذا ابرأ
الصغير ومات لا تنسخ الاجارة وكذا كل من عقد الاجارة للغيره اذا ابرأ الرقبه بنفسه ثم مات
لا تنسخ الاجارة على الصحيح واسا اعلم في رجل استاجر مالا في بئر فوفى له المالك بالثمن
الاسير في البئر من اجرة من اجرة المالك لا تنسخ كذا مر في في القنا والقسم وجوابه
في ثلاثة اشياء احدها ما في قوله على ان كذا واحد منهم ثمانية روق في الزينة طاعت
واستطاع اهلها عز وجل في شئ من المومر وهو الرجم الى الحاكم الشرعي حكمه بفساد الاجارة
قاعدة مذهب المجتهد رحمه الله بسبب الشيوخ من اعيان الشرايط الحكم هل تنسخ الاجارة الحكم المذكور

لم يملكه اذا اوجبه هذه بانقص من الاجرة السابقة وكانت اجرة المشرى اجارة بذلك
ورجل النصف من الاول ام لا وهل تنسخ اجرة من انقطع الناس عنه ام لا نعم تنسخ الاجرة
بسبب ما ذكره في جميع الفصول وفي فصل الجاهل والفقير في مسائل الشيوخ واما المصدر
الشمير رحمه الله ما انا اعني الموهوب سواء كان ما يحتمل القسمة او لا وكان كل الموهوب فاجر من اثنين فان
اجل وقالوا اجرة الارض ملكها جاز بالتفريق ولو فصل بقوله نصف منك ونصف منك او نحو ذلك
ورج جيران يكون عند المجتهد على اختلاف في مرقب الا ان كل سيرة او اجرا حدها النصف من
ينبغي ان يجوز في رواية في رواية ثم مر في المجتهد وقالوا اجرة من اثنين جاز لم توجد العقد حتى
لا انقضى حدها بالقبول لم يصح استرق وانت على علم من ان اطلاق الموقر قاطعة فساد اجارة الشا
المن الشريك مدخل المفسر عند اطلاق بعضهم تحت من اثنين نحو على حالة الاجارة التعليل
الصحة بتر هذا العقد حكم الحاكم بفنشا الاجرة المذكورة واقف مرقب الشرع فملا وجب دفع
اذا كان اجارة بعد اجرة مثله وقسمت ولو على النصف من الاجارة السابقة سواء قلنا بانها
او لا سيرة يجبر في الميسر لانها كانت تحتها فهو واضح والكلت فاسد لوجوب اجرة المشرى قد سيج
والتقاسم وقت الرغبة ولا يارة الاجرة بسبب ما مر وقت قلت له فقلت الاجرة بسبب كذا هو ظاهر
واما انقطاع الناس عن بسبب الطاعون فان امتنع الناس عن البئر سقطت الاجرة بقدره كسنة
في المصريح في كلامهم واسا اعلم في رجل استقر زوج له في اعال شئ من جملته المشرى فوفى له
والزوجة في رضى مدة سنتين بلا اجارة ولا اذن الناحي هل مطالبة بعد البلوغ باجرة المشرى
حيوان كانت يتبع ركنه ام لا في ذلك كالدن كما يعم ما ذكر في في اجارة واسا اعلم في رجل
استقره بزمرة سنتين وكان ما يطيع ويكسوه لا يساوي اجرة مثله ولما بلغ دفع له نصف فوسر
وبقائه خدمت وتسلموا ويريد ان يرجع فيه هل ذلك ام لا واسا اعلم في رجل استقر
ببما مدة على ان يعطيه اجرة خدمة ولم يعين له شيئا هل اجرة مثله ام لا نعم لا اجرة
مثله قاله القنينة يتبع ليس لرب ولا امه ولا عم المستقر الا بانه يغير اذن القاطع وبغير اجارة
عوض من ذلك بعد البلوغ ان يظلم به باجر مثله في استقره وقد تزوج له ليس بغيره لا للجد والرج
استقر الصغير بالعم ومعه ستة اسنان الا ان له في احيات آجره من هو في حرم وان كان اجارة
فاسدة فيقضى اجرا اخر وان اجاره من هو في حرم واستقر بغير اجارة يجاب اجرة مثله كما
هو مر في كلام القنينة واسا اعلم في رجل استقر بغيره الموهوب الموهوب اجارة مثله هل
يبرأ من الموهوب لا نعم يجبر في كل حق امتنع الموهوب بغير تعليل بحسب ما كان او دينا واسا اعلم
في رجل حصر العين الموهبة عن المستاجر في مضت مدة من الاجارة فالحكم يسقط عن
المستاجر اجارة ما مضى بحسب واسا اعلم في رجل استقر بغيره الموهوب الموهوب اجارة مثله هل
يبرأ من الموهوب لا نعم يجبر في كل حق امتنع الموهوب بغير تعليل بحسب ما كان او دينا واسا اعلم

بجانب الخلف الكرام لا يدخل اذا كان بكر كقر في ذلك مدة من السنين قبل اشتراكهم
وكان يرد في المسألة المذكورة بالنقصان يلزمه انما هو ام لا **اسم** كانت المقاطعة
بما لا واقعة على طرفي الشارع من الارض وشار الشجر وشجر الحقة بيت المال من عشرة وكون
وتحدها من الارض من احدى اركان كانت للاستغناء او المنفعة وشرط في مقابلتها المار
فيها شروط الاجارة والظهور ان المار بها في الستة الاول والآخران القصد الجاري في هذه البلاد
ولا صحة لذلك شرعا لا للمار او لا الثاني فلا ينافي حكم من الاحكام المتبعة في الجارية في العترة
الصغيرة الشرعية حتى يصح اجارة اذ لا صحة ولا لزوم اذا لا انعقاد منفعة بوضعه واسا علم
اسم في اجارة المار في الارض التي في ايدى المارعين لياخذ المستأجر المزارع الى اصل
المقتضى من ايدى المارعين كالمجتمعة والعتيرة وتحدها على جانيه ام لا **اسم** علم ان
الاجارة اذا وقعت على ارض لا عين قصد كانت باطلا فلا يملك المستأجر ما وجد من
تلك الارض ان لم يكن ما كانت عليه قبل الاجارة فتخرج من يده اذا تنازلها وبقيت ما كان عليها
لان الباطل لا يورث شيئا فيجوز عليه ان يترك في المقدم ملكه ذلك لا يستلزم بركة يشرب لبنه
او يستعان لياكل ثمره ومثله يستلزم ما في يد المارعين لا كذا اجارة الذي يحصل بالمقتضى
فانه عين وقع عليه الاستجارة قصد او مشا باطلا كما علمت لا سيما وقد اضيف اليه ما لا يشر
شرعا لغيره قبل المستأجر وهو تنازل المارعين الى جانيه اعداها لا تتردها فلام
ولا قوة في الراجح العظم واسا علم **اسم** في شريك على اشتراك نفسه رجل بالاجارة والحق
قربا واشتركا جميع ما يحتاجه من فستما ولا ينصف الربح الزايد على الثلث بحاله ولها النصف من
بطلان ما يوجب القرب فله ولها من الزرع ما شرط ام لا **اسم** ليس للعاملين الاجارة
عدها بالحق ما بلغت والباقي جميعه لرب المال اذ هذه اجارة فاسدة وفيها وجوب اجارة
المثل بالعاما يبلغ حيث قصرت التسمية كما هنا وهذا الاستدلال واسا علم **اسم** في وجع
اجرة البيت من غير كبر دون اجرة المثل ما الحكم **اسم** اختلف المشايخ في هذه المسألة
والفقهاء على ان يلزم المستأجر تمام اجرة المثل لوجوب افع صاحب المار ومنع الفقهاء وعلمنا
لصحة تملك البيت واسا علم **اسم** في رجل سكن دارا استأجر بها اجارة مدة سنتين ولم يكن
شريكا لهم فيها هل يلزم اجرة المثل للمدة التي سكنها ام لا **اسم** نعم يلزم الساكن اجرة المثل
على ما عليه الفقهاء واسا علم **اسم** في رجل اشترى دارا بالاجارة بين بيتين وبيع اجره
الباقي باذن الوارث هل يلزم دفع حصه البيت من الاجرة لوليها ام لا **اسم** نعم يلزم لوليها
نفسه بلا اجارة يلزم اجرة مثل حصه البيت كما افق به المتأخرون الحاقا بالاروقه صياغة
واسا علم **اسم** في رجل اشترى دارا بالاجارة في حيلة الزرع من المزارع الى البياض بالاجارة على
ان ما يحصل من الزرع بينهما هل يصح ام لا **اسم** لا يصح ذلك وجميع المقصود لصاحب المار

فلا يفرق بينهما قال في البحر موقفاً الى المحيط دفع دابة الى رجل يوارها على ان الاجرة بينهما قال
باسم واسا علم **اسم** في رجل اشترى دارا بالاجارة مدة سنتين واشترى بيتا اخر في
شهر من كسب المذهب واسا علم **اسم** في رجل دفع جارية الى رجل يوارها واشترى دارا بالاجارة
والبيتا لصاحب الجارية فقام الجارية على امانة واستأجرها بعد عامه صاحبها قبل الجارية مدة
لشهر اجرة ام لا **اسم** نعم للمار اجرة مشد ولا تصح الشركة الثلث ونحوه في ذلك والمختصرون
الكثارة لصاحب الجارية واسا علم **اسم** في رجل اشترى دارا بالاجارة مدة سنتين واشترى بيتا اخر في
اوس شهرين حتى علق الجارية الى رجل يوارها بالاجارة مدة سنتين هل ذلك ام لا **اسم** ليس للمار اشتري
من ذلك بل انما هو لرب المار بالاجارة مدة سنتين صاحب المار يفرق بين الجارية واسا علم **اسم**
هل تقبل الاجرة للفقير او للمعوز فهاجره المعوز وهل اذا دفع المستأجر للمعوز ان يطالب ثانيا
ام لا **اسم** نعم فحق الاجرة للنصب لا للمعوز وان اجر المعوز اقل الاجر فماذا يصح فحقه بطلان
المستأجر بالاجارة ويرجع على المعوز ان يتركه اخذ من غيره حق واسا علم **اسم** في رجل اشترى
بالمال الجارية وحفظها ما كان باجر وعلم ذلك بين الناس قال الرجل اخذها من مكان واحد ولم
لا يشتغل بها يلزم له اجرة ام لا **اسم** نعم حيث انتصب لذلك يلزم اجرة المثل على من اخذ وعده
الفقير كما في الفلزات والمجوعة وغيرها واسا علم **اسم** في رجل قال لافرا على من يترك في
على ان اصنع معك الموقوف فلما لم يفعل بقره معد ولم يفعل معه الموقوف والموقوف طهر
لما اجرة المثل ام لا **اسم** نعم لاجرة المثل حيث لم يكن الموقوف الذي عليه يصح اجرة او
جرت مدة العمل المستأجر عليه او حصل الفساح من رجوعه حتى حصل
الفساح لماله الاجرة يجب اجرة المثل بالعاما يبلغ واسا علم **اسم** في رجل اشترى دارا
مدة سنتين مثلاً ثم ادعى ان الفساح يورثه فصح الاجارة لغير الفساح فهل يقبل قوله في
في ذلك ام يحتاج الى اقامة بينة تشهد بافلاس المار وان ربه المار كان له بصيرة في ذلك
الافلاس **اسم** القول في اربعة على المار من جهة المار او على المار من جهة المار او على المار من جهة المار
السرو كذا في المار حلف المستأجر على ان لا يترك المار من جهة المار او على المار من جهة المار او على المار من جهة المار
البينة عذر المار ان يكون الخرج يحتمل ان يكون حيلة التوصل الى الفسخ فيجوز المستأجر
ومستلحقا او لولية الحكم المذكور كما هو ظاهر واسا علم **اسم** في رجل اشترى دارا بالاجارة
لهم بقره كذا في المار حلف المستأجر على ان لا يترك المار من جهة المار او على المار من جهة المار او على المار من جهة المار
فلا اجرة له وان تم ذلك المار وحده اشترى وعجز عن الفسخ فيجوز المستأجر اجرة المثل
ام لا اجرة له **اسم** لاجرة مشد في المدة المذكورة بحساب ولا يتجاوز به حساب المصالح
والحال هذه واسا علم **اسم** في رجل اشترى ارضاً وقفاً من متولى عليه اجارة طويلة
رخص فراق مات المستأجر قبل انقضاء المدة فهل تقضى بموته على قول من جردها في الوقف

المستاجر يمين بالذبح فحده فاد انكر ان يذبح فعليه ان يذبح المستاجر والار
بهم بئانه وتخرج الوقف من الملك وتسلمه فارغاً من ان يذبح الوقف فان قدره ملكه المستاجر
مقتله بالوقف وعلى المستاجر اجارة الدور ثلث سنين وصحة العقد المتعددة بالاجارة
الا في العقد الاول او لملءه مضاف وان لم يملأه مضافاً في العقد الثاني او لملءه مضافاً في العقد الثالث
من كتاب الاجارة رجل اجارة ضعيفاً فله ان يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية او في السنة الثالثة
والضعيف وقدره ان يذبح الاجارة هكذا ذكره المستاجر وذكر في المزارع الا في المزارع وقال
المستاجر وانما واختار الفقهاء ان لا يذبح الاجارة الا في السنة الاولى وفي السنة الثانية وفي السنة الثالثة
انفسها بعمول الاجارة من حيث ان لا يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
فقط وذكر في المزارع خلافاً والواجب في الوقف اجارة المثل على تقدير انفسها من جملته الاجارة
بدون اجارة المثل وان وقعت في غلبته في السنة المدة وكانت صحيحة فلا يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية
القدر او ما لم يذبح كان على المستاجر ان يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
الاجارة وانما وهذا بالطلاق الا في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
انما في المزارع رجل اجارة ضعيفاً فله ان يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
المستاجر وكان يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
واسم اعلم في كتاب الاجارة بعض المستاجر في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
الادارة اجارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
المستاجر في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
من الاجارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
والسنة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
ذخاير اياها فاضاع من اجارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
الاجارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
كما هو في كثير من الكتب واسم اعلم في كتاب الاجارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
فقط في سنة من اجارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
الوقف في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
المستاجر في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
الادارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
يؤتيه في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة

على ان يكون

على ان يكون المستاجر مستكراً فافضل له ان يذبح المستاجر واسم اعلم في كتاب الاجارة
جميع الاجارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
اسماء على جمل الاجارة والملاحق له ولا يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
الاجارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
والاراضية في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
سنين اجارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
مستاجر ام لا في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
وللمستاجر من ورثة فبا حجاج على ان يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
البيتيم فلا يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
حينئذ يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
خلافاً للوقف والمستاجر في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
فيما اذا اجارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
على ان يكون ما يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
النصف في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
وكذا على ان يكون حصة معينة للمستاجر في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
زيد يكون ما يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
صححة او فاسدة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
قار وما وضع في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
ما يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
اذ ملك المستاجر في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
فليس في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
في كتاب الاجارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
فان كان مستاجر في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
ذلك في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
لا يفعل حادثة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
لاضمان على الاجارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
بناؤن فان ضامن له وهذا القوام على ان يذبح في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
شيئاً يلزم الاجارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة
قطعة بخرية اجارة في السنة الاولى في السنة الثانية في السنة الثالثة

ومن قول في المشتري ان يستحق لولا اشتراؤه المشتري المملوك فكيف يستحق
عدم الاشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه
لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
وحدود وتاريخه وتوقيته والموت عليه لولا فاقهم وانما علم في ايامي مسجد لولا
نصف معلوم لولا المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
مدة فسد المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
ليس لولا ان اذلا وجلا بوجه اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا
عن فيه واخذ الاجرة على الامانة لا يقر المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا
الناس في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه
وجه اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
على اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
وحكم بوجه اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
ما شهد على نفسه ان ثبت عنه بالنسبة الى الحاكم من الثبوت والحكم ونفذ اكلها
على جدران لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
اجارة واخذ المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
صحيحا لا ينصف بالزيادة ولا يغيرها وحكم بوجه اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه
وسكن من التفرقة وحكم بوجه اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
فلا يظن بالصحة المذكورة مع ان الاجارة واقعة على ما يحصل الحصة مما يخرج من قدامها
ومع كونها واقعة على ما هو في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
لا يظن ان الاجارة ان وقعت على المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
على التفرقة باطلا فقد صرحوا بان عقد الاجارة على المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
بقره يشرب لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
الغفار وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة امور اذ توجب فسادها خسر صاحبها
كالشروع بطول المدة في الزرع والاشجار وعدم اعتبار حكم المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
الشيخ واخذ المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
سئل عليه ليشب الحكم عليه وهذا على تقدير ثبوت المدة الحكيمة لنا في الاجارة الواقعة
على المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
كفاية ولا شك في ضمان المستاجر بجميع ما انتهك من الثمار اذ الاجارة باطلا والماله هو

وعلمنا

وعلمنا ان وانه اعلم في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
شكك بيده وبين اخره وكش ملكه وخر اخره وكش ملكه وخر اخره وكش ملكه وخر اخره وكش ملكه
اجرة المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
لا يلزم المشتري اجرة باجتماع علمائنا فاطمة لعدم مباشرة وطبقه انظر ما ذكره في الاجارة
وانظروا في غير هذا في القاعدة العاشرة الا ان بالضم والحق ان يستحق وانما علم
في رجلين اجارة مملوكه ببيع معلوم عشر نقيصة المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
على المستاجر ومات المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
اعتبار وقعت فاسدة ولوقعت بوجه اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
فالواجب فيما مضى اجرة المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
والاجارة وانما علم في رجلين اجارة مملوكه ببيع معلوم عشر نقيصة المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
واختص هو بها هل يلزم اجارة تام لا وهل الرجوع يادفع للمرجع شرعا ام لا لان الاجارة
اجارة علمائنا فان كان قد دفع الاجرة او شيئا منها رجع المستاجر على المرجع وانما علم
في اماكن موقرة فمعدة للداغة اجرة المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
الرجوع يجر فيه الماء وقد منع فضلات الدابة وجلسه تاجران الماء فلا يكون اجرة التراب
عليه كما في الكفاية والروايات في فتاوى قاضي خان فاصلا بين الماء البالوعة
والرجوع يكون على صاحب الدار وان كان استلام قبل المستاجر وهو المجرى ولا يجبر عليه اذا كان
استلام من فعل المستاجر ايضا يعني ان على المالك ولا يجبر المالك على استلامه ملكه وفي التاثير
وان كان استلاما خلاها وبجاء من فعله فالقياس ان يلزم نقله يعني المستاجر فثبت في قاضي
واختصاصه من الممرور العلم الاستحسان في مسائل ليست هذه منها فاذ علمت ذلك فاجرة تولا
على الوقف والمستاجر ان يخرجوا منها الزايم يقطع الممرور ذلك لثبوتهم بالمعنى كما هو الاصل
والحال هذه وانما علم في رجلين اجارة مملوكه ببيع معلوم عشر نقيصة المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
ليأخذوا عطايا من مخصصها فاجر واحد منهم ما يحصل من تلك الزايم من قسوم ورسوم
وريت ويزعون بأورث ذلك ما جرت العادة بشناول من اهل الزايم ببيع فاية الجراد على الزرع
وشجر الزيتون وغيره فلم يبلغ المخصص نصف ما عين عليه من الاجرة هل يضمن ما بقي ام لا يضمن
شيئا ما حكم في هذه الاجارة هذه الاجارة باطلا ان الاجارة ببيع المضاف وقعت
على الاعيان وهو المخصص من القسوم والرسوم وقد اتفق علماءنا على الاجارة اذا اقر
على الاعيان او الكافا فبطلت بالاطلاق وانما علم في رجلين اجارة مملوكه ببيع معلوم عشر نقيصة المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
مستوفى ولكن المستاجر بقره يضمن لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة الماسدة وان اشتراؤه لولا اشتراؤه المملوك في اجارة
على الحكم في اجارة التراب لاشدوا المراجعت مستحقة كان او وظيفه وانما باطل وقد اقيمت بذلك ارا

وغيره مما يقع في قرية اجرة المستعمل على الارض ليست اولا ما يتصل به فلا جاز ان يكون المستعمل
وكونه من اجرة المستعمل لا يجوز ان يستعمله في غير ذلك من غير ان يكون له في ذلك
منه كذا في بعض ما جعل عليه من المبلغ المذكور وانه اعلم **في عقد موقوف على جهة** ان
في اجرة المستعمل لاجل مدة ثلاث سنوات باجره مسجلة فاجرة المستعمل المذكور ما في اجرة المستعمل
المعينة من ارضه على كذا نصف مدة الاجارة والحالات التي لا يجوز ان يكون له اجرة بدون اجرة
نحو ان يطلب اجرة المستعمل الثاني **في طلب اجرة المستعمل** المستعمل الاول ان المباشرة
لعقد الاجارة الفاسدة وسواء قلنا بعقد الاجارة الثانية او بفساده لجباية احكام
الصحيح في الفقه كما هو صواب قاطبة وانما قلنا بسواء قلنا بعقد الثانية ام لا لان العقد الثاني
في المستعمل فانه يعتبر بان المستعمل اجارة فاسدة لو اجبر من اجرة اجارة صحيحه في صحيح
وقيل لا بل قالوا في المصنفات الامم انه لا يمكن ان يكون صحيحا في كل حال المطالبة للثالث على ان
يعكس كما هو ظاهر لا يتوقف فيه وانه اعلم **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
اخر ارضه فخلان معهما فابيا فاستجاراه على فدانين معلومة فادخل في شرط عليه في عقد
الاجارة ان ياعنه ثلثا من الزينة ثلثة ايام يكون الثلث معهما فادخل في خيار من قبل فدان
ام لا ولا كذا وعراه **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة المستعمل لعلها ام فاذا اختلف مع المستعمل في مقدار
قالوا في قول فيه ولا يصح التعليق الصادر منه فلا يصح فيه الثلث وان غلبا عن الزينة والاعمال
من العلماء والمال هذه وانه اعلم **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
بما تقدم من الصنفين وغار ما في الحكم في ذلك **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
فان الحكم من الاستيفاء بان كان قد جعل الشئ من الاجرة يدعي عليه فانما الحاشية والاعمال
ومن الغفار يتبع كذا في قول من يقع عن عين يقيسك العباد وانه اعلم **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
مدة معلومة باجرة معلومة فانما يستبعد ان ينقض بعض مدة الاجارة بغير ادخال المصارف
هل المستعمل في اجارة والرجوع ياد في خيار من قبل فدان ارض قرية فسد لها
تنفس من غير حاجة الى الفسخ وصرح في الكفر بانها تنفس في الجهره وفي قول القدر
اشارة الى ان لا يحتاج الى الفسخ وهو الصحيح وهذا مما يسان قالوا في العقد ينفس في الفسخ
المستعمل وفي صحيح القدر في الفسخ فاسم قالوا في الفسخ من اجابا ان قالوا ان ذلك مما يفسخ العقد
والصحيح هو الاول **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
بحسب وانه اعلم **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
بعد مدة وتطلب اجرة خادمة عن اجرة البقية من المشتري مدة وضع يده على هذا الكلام
في خيار من قبل فدان ارض قرية فسد لها

الوقف احق الزمان الذي يصح بيعه حيث كان معلوما كما صرح به في الخلاصة والبرازية وحيث
من الكتب فيسقط الاجرة المثل للبيعة بوجه من وجه الوقف واما الكردان فلا يملكه بغير
المالك ووجوب اجرة المثل للوقف صيانة الاختارها المتأخرون على خلاف الفقيهين
فلا يلزم اجرة غيره بالاستحقاق وقد صرحوا بان المالك المعدل لا يستغنى الا عما جاز في الشرع على
الساكن فيه بغير عقد اجارة اذا سكن على وجه الاجارة فلا انما اذا سكنه بغير عقد او عقد
لا شيء بخلاف وانه اعلم **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
من جهة قراءة مرتبة عليه في خيار من قبل فدان ارض قرية فسد لها
المنكسرة ويحبه القايح على العطار على علوة والاعمال **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
ويجوز الاشياء المتعارفة المعدل وعلل بانها لا يبرر احب عليه ففعل كذا ما يأخذ في مقابلة
في معنى الاجرة وقيل لا وقد علمت ان الاول اشبه بالثقة وانه اعلم **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
وقد عدلوا في خيار من قبل فدان ارض قرية فسد لها
باجرة المثل ما دامت الاشجار باوتمد في اجرة مثلها ان شاء رجل ساطعة منها وانه اعلم
ان استجارها من دولته كذا مدة سنتين عينها باجره معلومة هي اجرة مثلها واما
الرجوع قبل مضي المدة هل للمستعمل استيفاءها حيث لا ضرر على الجهة التي تفرق الاجرة
عليها ويحتمل ضرره بقلع غرسه ولا يخرج بعد قلعه بالثمن من اجرة المعينة لها ام لا
ثم لا يستحق حيث لا ضرر على الجهة ولزوم الضرر على الفادس هذا في مع الغفار فقلنا ان
وفي القينة المستجار رضا وقفا فوسر في ارضه في خمس مئة اجرة الاجارة للمستعمل ان
باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ادى الموقوف عليهم الى القلع ليس لهم ذلك قالوا لا ينافي
شرح الكفر وبهذا يعلم سئل المالك من المستعمل في سقولة ايضا في اوقاف الخصاف
اشترى ارض على علم ان الشرع ياي الضرر خصوصه والناس على هذا في القلع ضرر عليهم
وفي الحديث الشريف من البني المختار لا ضرر ولا ضرار وانه اعلم **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
تدريعي من العقب فواد على القدر المعين فلهذا الحكم **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
فلا الزيادة والى بعد بلوغ المكان المشروط فلهذا صاحب الامر كما لا يخفى من قيمة بقدر الزيادة
لان لم يطبق ضمن قيمة كذا وان اختلفا في ذلك فالقدر (قرا للمستعمل لا تكراره وانه اعلم **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
في خيار من قبل فدان ارض قرية فسد لها ان مستأجره من الثمن نصف اجرة حلف فادخل في خيار من قبل فدان
في خيار من قبل فدان ارض قرية فسد لها في خيار من قبل فدان ارض قرية فسد لها
العقد مستهلك صحيحا في مثله وانه اعلم **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
الرجوع وهو بغيره بقلع ام يبقى الى ابد كذا **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها
وغيره وانه اعلم **في خيار من قبل فدان** ارض قرية فسد لها

Copyrighted material

والبيوت والحدود لا يملكها الا بالملك والحق لا يملكها الا بالملك والحق لا يملكها الا بالملك
الرقع وتسلم ارض البستان لظاهره ام لا وهل اذا كان في البستان شجرة من بياض
المستأجر كقطر ام لا يبيع له ويضمن في ما اكل منه **مسألة** منع يقطع وتسلم الارض لظاهر
الرقع كما حدثت في الحق فاطية في الرقعة وما في معناها كما لا بد من بيان وكل ما ليس
لانتهية وقت معلوم ولا شجرة اذ المستأجر ضامن لما اكل من ثمرة الشجرة لعدم دخول
في الاجارة بل الوارد في الاجارة لا يقع الا في اجارة بستان لياكل ثمره شجرة لوقوعها
على الملاك لا عيان واسم العلم **مسألة** في امانة رجل او كالة شرعية بموجب وثيقة شرعية
في التخلص ما يخصه بالارض من الدعا في السعي على ملكها من ثمنها وجعلت له سلفا
معلوم نظيره كذا حاله على الزوج من صداقها ثم حصلت مقادير شرعية بين الزوج
والزوج في ثمن ماتت ومات الزوج ولم يدفع ما قرضه واجرى ورثة الزوج ان الموكلة
رجعت من ما جعلت للموكلة واخذت من زوجها قبل طلاقها الرجوع في ذلك بعد التخلل ما
خصها من الارض وتسلمها بعد مباشرة عقد نكاحها وهو صحيح وعرض الزوج الرجوع
والتخلل المبلغ من زوجها ام لا **مسألة** العلم انه اذا كان العرف في التخلل معلوما وذكر
ذكرت له مدة السعي على النكاح كذا ذكره في علم معلوم ومدة وجب المبلغ المعين له
وليس رجوعه عنه ولا رجوعه في ثمنه لعدم صحة والمطالبة بغيره علم **مسألة** في ارض موقوف
اجرها الناطق عليها مدة سنين للفقير واشتت المدة والفوسيق فالحكم **مسألة** يلزم المستأجر
قطع النوازل وتسلم الارض فانما ان لم تنفع الارض بالقطع فانقصت فذلك ان يملك
الشجر الموقوف بغيره حاله كونه مقلدا جديرا على صاحب الشجر وان كانت لا تنقصه بملكه جديرا
ويلزم بالقطع وتسلم الارض للناظر وان من اخصا على تجديد الاجارة وابقا النوازل ارجاها العلم
مسألة في رجل استأجر من جماعة قبو معصرة وجميع وكان ملاصق لها من جهة جدران
يقربها طاحون بغير ديزل ولا معصرة ويضع بالداخل طاحون وان يمسك باب الدكان ويضع
لبابه او يستفتح به كذا ما شاء مدة ثمانية سنين ثم انقضت عهده على كذا عقد ما قبله باجره
عقدته كذا سنة ثم ما حدث من ترميم فعل الموقوفين ومما احتيج من الاطاحون كاختار
وحديد واجار ري فعل المستأجر وكنت صك الاجارة كما شرع وحكم الجميع بوجوبه وفيه
ومن وجوب الزوج عقد الزواج وعدم الفسخ بغيره المتأجر او احدهما او انتقاء المدة
ولم يفرق بين الزوج او واحد من حكم الجميع بغيره المتأجر او احدهما او انتقاء المدة
فينع الفسخ ام لا يفرق الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم وقوعه في حادثة انصب الحكم فيها بعد عهده
شرعية وهذا الاجارة من اصلها وقت صحته ام لا **مسألة** الاجارة المذكورة من اصلها غير صحيحة للشرط
المذكور الا هو تغيرها طاحونا ويزيل الد المعصرة لان الاجارة كالبيع يفسدها الشرط وهو

المكرر
ولا يقتضي العقد ولا يلايه وفيه شفعة لاحد المتعاقدين او الموقوفين والشرط
واطرحت الترخيص المذكور اذا كانت فاسدة ففعل بقدر جيرة المتعاقدين من غيرهم فيجوز
فصل الفسخ وقدمت الكلا الواحدة او حكم الجميع من غيرهم على خصم لا يفرق الخلاف في البيع
الفسخ سواء ان مذهب كذا او لا اما اذا لم يكون مذهب كذا لفظا هو اما ان كان مذهب كذا
فلذلك لم يفرق بين الفسخ وهو كونه في حادثة شرعية صادرة من خصم على خصم كما هو جارية
فتسلي بالفسخ وتنصيص بالوجه كالتصحيح لا فاسد العقد ويجوز بيعه بغيره العلم **مسألة** في رجل
استأجر حيا من بوم قوش في كل يوم من ايام الما منقطع ما عدا بوم قوش اذا اجر الماء بعد ان اذن له
القاضي بتجديد ما شققت اذ اذنت عليه من الماء والرجوع به فلو تقدر في مدة قبله من الماء ومدة
بعد واد عليه جماعة واخرج منه فالحكم في كل من الاجارة والارض بغير الرجوع وهو يلزم للفسخ
الزيادة في مدة جري الماء وتكون قاضية اليد بان اجرة مثله في زمن اذنت **مسألة** عقد اجارة
على الوجه المشروط فاسد والحكم في الفاسد وقفا او ملكا اجرة المثل والنظر في الاستأجر في وقت
اذا لم يبرأ في الزمة في اذنت عالم ثم يبيد فيكون الزيادة من الجارة المذكورة قاضية شتم في مدة
اذا اجارة من حيث هي تقع بازيد او انقص وباجرة المثل فلا يكون لها اعتبار في حكم اجرة المثل
اجارة العبد المبيته التي هي احدى حجي الشرح التفت ولا شك ان الرجوع باجره في التغير
والحال هذه كما هو غرض من المور واما العلم **مسألة** في رجل ساكن في مدينة بواحد او في ريفها او في
مناسا في مدينة مصر ومات فباع الزوج والصغير وصغيرا فباعوا وصغيرا على الصغير
فاستأجر هو الزوج ورجلا باجره ليذهب الى مصر ويستخلص ما ترك الميت هناك ويأتي به الى
بواحد فذهب فوجو الميت قد نصيب وصغيرا ابنه وسلم ما يملكه باذنته له جيرة كذا من يبرصد
الى امره فايده وحلا هو الى بواحد على الاجارة صحيحة ويؤخذ منه للاجر من الزوج والصغير بحسب
ارضا صفة **مسألة** ان لم يتم الترتيب فاسدة وان كتمت وهي صحيحة فان كان الاول قسم اج المثل
على صاحب مصر والتخلل لاصد التركة والاشيان بها الى بواحد لزم اج الزهد فقط وغيره بخلاف الشرط
الصحيح وان كان التنازل قسم المبيع نفسه على ذلك ولزم قسم الذهب منه وما وجب على كذا التقدير
كسب مالهما من التركة على الزوجية الثامنة والباقي على التيمم اذا التيمم في شئ ذلك على مقدار الثلث
نصا عليه في كتاب القسمة اما متى استأجر من الزوجية فلها من الولاية على مالها ونفسها واما صحتها
من وجه الصغير فلا من الولاية بالوصاية المستفاد من نصيب القاضي اذ لا ولاية نصيب الزوج جيرة
كان التيمم في ريفها او بستانها مع خيبة وجه الميت فاعلم فان قلت ان ما ذكرته قلت اما
من وجه من صياض الفقه فهو غير حق اقامة ذلك فان المصارف والزوج لا يحد بعد فسخ
منه ما لا يحد عليه في البغاية وكثير من الكتب استأجر رجلا ليجزى الغلة من طيرة عينها فخذ
فلم يجده رجوع قسم الاجر المبيع على ذهب وحل ورجوعه بولم اج الزهد لان الذهب كان

فلا يجرى على هذا الشراعية ام فاسدة واذ قلتم فاسدة هل يلزم للمساكنة ان يعضوا
بقية المسافة ام لا وهل يكون جمع ما دفعه بلذم للمنفعة من مالهم ام من مال الجار
عليهم من اجرة المثل المأذنة لهم للمساكنة فلو انما **لا** الاجارة على هذا
فاسدة يلزم فيها اجرة المثل المسافة التي قطعت ولا يجازى بها من اجرة المثل المسافة
على بقية المسافة لان المسافة يجب اعدادها لتقريبه وجمع ما دفعه بلذم للمنفعة لا يستعمل
على الحال وانما هو من مال المستاجر وانما اعلم **لا** فاجارة رهنه بيتا عند اخيه
عشرة قروش واخره الزمان باذنا وقطر الاجرة فله المقيض من الاجرة فام المرأة المراهنة
لا المقيض من الاجرة للمرأة لانها المالك وقد اجاز الزمان باذنا فبطل الرهن وصح الاجارة
ونفذت ولزمت الاجرة للمرأة المراهنة وانما اعلم **لا** في شيخ قرية مستاجر اربعة قروش
ينزلها بكذا من الخطة لمخبرها حتى ايسر من خروج الملك هل تجب الاجرة المقيض من مال
لا لان يجازى من المثل من جسر النقيض في المسح بعينه من الخطة اذ الاجرة حصة
يشترط للمنفعة بيان المقدار والصنف وسكان الايقاع كما في العلم كما صرح به في الزاوية
وغيرها وانما اعلم **لا** في رجل قال لا اقر هذا البيت والملك بمائة فوجوه ولم يسكنها
يرجع عليه بما انفق ام لا **لا** نعم يرجع عليه بما انفق والمال هذه وانما اعلم **لا** في رجل
عاقبوا من سقوا الرقعة وبيعوا بانيها باذن المقر في ذلك ثم ان رجلا زاد على المسكن
البربر واخذ الاكافضه والمال ان رفع البناء بغير الوقوف والي المقر في الارض ان يرفع
قمة ذلك ويترك البناء للوقوف فله حيث كان البناء باذنه يجازى المقر في دفع القيمة ام لا
وهذا اذ قلتم بعدم لزوم المقر في دفع قيمة البناء لا يبقى بقاءه وتصرفه في الملك بطل
اجرة ارض الوقوف المشتقة ببناء ام لا **لا** ان اذن المقر في عمارة الخانزرت ليرجع
انفق على الوقوف او قال المقر ان اذن في عمارة ما لم يزد على ذلك كانت العمارة للوقوف ويرجع
بما انفق فان اختلفا فقال المستاجر انفق كذا وقال المقر كذا اذن ما ادعاه المستاجر
فان كان اهل الصنف على قدر واحد فالمقر قوله وان اختلف اهل الصنف فالمقر قوله
ولا ينعى عليه وعلى المستاجر البتة لان ادعاه واكاد فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعا والاكاد كما
ذكر كثير من علما في الجارة وان اذن المقر في العمارة لنفسه فمرفوعة الرقعة
حانوتها لنفسه وقد قال في الحاشية والاستعاذ وجرى رجل مستاجر ارضاً موقوفة فبيعها
حانوتاً ثم جاء اذن رزاد في حقل الارض واذا ان يخرج من الحانوت فيسقط ان كان ارضه
مشاهدة فاذا اجاز راسر الشجر كان المقر في ان يفسخ الجارة لان الاجارة اذا كانت
يتجدد انعقادها عند راس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء بغير البناء
كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء بغير الارض ليس له ان يرفع البناء

فلا يرفع المستاجر ان يرفع قيمة البناء ويترك البناء على المقر ان كان المقر في الارض
وقية ينظر الى قيمة البناء واما القيمة فمرفوعة ايتها كان المقر في الارض في ذلك
البناء فطاع الرضا وان كان رفع البناء بغير الارض والي المقر في ان يرفع الى القيمة ويترك
البناء لا يجازى المقر في ان يرفع من صاحب البناء الى ان يتخلص الى فليخلفه استحقاق كلام الحاشية
هو كما ذكر من خرج ان كلام المستاجر والمقر لا يجزى الا الى وجهه انما معارضة وهي
شوقه على الفرائض كما هو ظاهر ويلزم المستاجر اجرة ارض الوقوف بلا شبهة لان البناء
البناء لمصلحة الوقوف لمصلحة ولا لزمت الاجرة لزمه من راحه احداهما التزم بهما ولا
لا يلزم به وهاضر القرض هو وقت القرض وقد التزم بهما في ارض الوقوف بحسن
بناء لا يتخلص المقر في الوقف فليكنه ومنه لزوم الاجرة من غير اشتغال بالارض ولم يلزمه فلابد
فقر من هذا ان البناء ملكه وان العوض للوقف وقد قال في الزاوية وغيره ان لو كان البناء
ملكاً والعوض وقفاً واجر المقر في اذن مالك البناء فالاجر يتقسم على البناء والعوض وينظر
كم يستاجر كل فاعا صاحب البناء فهو مالك البناء انتهى وهذا اكل اذ انشأ المأذنة من اصله
واما اذا استقرم فان لم يجره او تظنه وتحوذ لك فينظر ان زاد من مال الجار او خشيته
او شيئا لقيمة بعد الرفع يرفع المقر في قيمة حقه بخلافه ان هذا الوقوف فانه زاد من
شيئا لقيمة بعد الرفع كالتواضعا لا يرجع شيء وان انفق على نحو تظنه ومرتبة اجرة الملك
اذن المقر يرجع عليه بما انفق في حقل الوقوف من الخانزرت كانت موجودة فاذن لم يرد
لاصلاح حيطارها واستحقاقها لاذن موجب للرجوع فيرجع بما انفق في ذلك فستد لما مرتبة فانه
مزدواختصاصه او حده وانما اعلم **لا** في رجل استاجر مساحة مستحكمة للبناء بربا
معيته على ان يتركها من الدرع وحددت بحدود داره بطلت فظهر ان الارض لم يزد ذلك فالكلم
الدرع وصف ريادة او نقصان لا يرجع ففساد في العقد ولا يفسط للرابة
واللغايت فالاجرة واقفة على الحدود وتجاه ولا يفسط للرابة قال في الزاوية وكثير من الكثر
لشجار رصا على الزاوية جرابيك بكذا فانه ارضه خمسة عشر او تسعة في بعض النسخ المستحكمة
لا يزداد في صورة الريادة ولا ينقص في صورة النقصان ولو قال في حقل الاجارة كذا رجب
لكذا لزمه كذا رجب بدرهم والمستحكمة في البيع ومسطحة في الاجارة وهي ظاهرة لا يتوقف فربا
انما اعلم **لا** في رجل استحكمة مساحة بداخل البلدة للبناء بربا محدودها من افعار
وافعار ما يعرف بها وينسب اليها مدة معينة فظهر بربا رجب على يد خليفته في استحكامه ام لا
لا نعم يدخل المصروف اذ هو ما يعرف بربا وينسب اليها مدة معينة في الاستحكمة في الاستحكام
ان الاستحكام عقد اجارة يقصد به استبقاء الارض موقوفة للبناء والفساد لا يحددها
يجمع المنافع حتى يدخل المصروف والشرك ان لم يترك الحق في المنافع وهذا مما لا يشك فيه

اختاره

Copyr

iversity

أكثر الناس من أن يعلم في الحق من جهة استاذ أهل في إقامة رجل معين مكانه فافترقا
ثم إن الثاني أقام الثاني برعي غير أن من أراد أن يضع طرفه من صفاتها **كتاب الكراه** على
لأن ما دون أهلها فافترقا صاحب الثور والبقير استأجره الثاني والثالث ففترقا
المراد بالبيع والثالث بالاختار والبيع الثالث إذا فترقا على الثاني والثالث **كتاب الكراه** في معتق
مات عن ابن مسعود وأبناؤه معتق وأولاده من زوجة معتق لزوجته لزوجته لزوجته لزوجته لزوجته
ولأبناؤه من زوجة معتق وأولاده من زوجة معتق لزوجته لزوجته لزوجته لزوجته لزوجته
وأولاده من زوجة معتق وأولاده من زوجة معتق لزوجته لزوجته لزوجته لزوجته لزوجته
عن ابن مسعود عن زوجة معتق عن ابن مسعود عن زوجة معتق لزوجته لزوجته لزوجته لزوجته لزوجته
ابن مسعود والدة ثم مات ابن مسعود والدة عن شقيقة قبل أن يتزوج تركه الرقيق لكونه لم يعلم أن
الرقيق حلالا وظاهر أن الرقيق حلالا في الشقيقة ابن مسعود المقررة مطالبة باخصاها من
تركه الرقيق والدة عن زوجة معتق وأولاده من زوجة معتق لزوجته لزوجته لزوجته لزوجته لزوجته
سنة لم **كتاب الكراه** الرقيق لكونه حلالا في الشقيقة ابن مسعود المقررة مطالبة باخصاها من
معتق بعد اعتقه فهو من ماله ففترقا على فراجه من الزوجة الشقيقة والباقي لزوجته وبعثت أنه
سحق ورثته من تركه هذا لأن الماه من ماله من الزوجة الشقيقة والباقي لزوجته وبعثت أنه
وبعث ابن مسعود المعتق من ماله من زوجة معتق لزوجته لزوجته لزوجته لزوجته لزوجته
وان لم يكن المعتق يرد على شقيقته المذكورة وأما الدعوى الخامسة عشرة سنة فمقدم عليها
لعارض الأمر السلطنة لغير القضاة ففترقا على فراجه من الزوجة الشقيقة والباقي لزوجته وبعثت أنه
السلطنة بالبيع والبيع **كتاب الكراه** في امرأة ماتت عن زوج وصغير من وعن
ابن أكره الزوج بعد وضع المهر من ماله على ماله من ماله من الزوجة الشقيقة والباقي لزوجته وبعثت أنه
على بيع أقاربه مع الكراهية لم لا تقسم تركته على فراجه من الزوجة الشقيقة والباقي لزوجته وبعثت أنه
وأما الدعوى السادسة ففترقا على فراجه من الزوجة الشقيقة والباقي لزوجته وبعثت أنه
الكتب لوقا تركت حق من الميراث أو برئت منه أو من حصته لبيع وهو على حقه لأن الأرض جبر
لا يبيع تركه وفي جامع الفصولين في الفصل الثامن والعشرون في جميع تركه الميت إلى أولاده
على نفسه أنه قس من جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى دارا في
الزوجة أنما من تركته دارا في جامع الفصولين في الفصل الثامن والعشرون في جميع تركه الميت إلى أولاده
سنة تركه دارا في جامع الفصولين في الفصل الثامن والعشرون في جميع تركه الميت إلى أولاده
أنه فقد عرفت بذلك صحة دعوى الزوج ببيع رآه أو علم عند نسيب أنه مات تركه زوجة
وأما أعلم **كتاب الكراه** في أهل قرية الزهرم الحاكم بأن يكلفه في مال الزهرم من جانب السلطنة العلية
ولم يدعوا في قدرة على قتلهم ورهبانهم وهم وعلم على ظهرها بقاء ذلك بهم أن لم يكلفه

في البيع

فترقا بقاء ذلك عليهم هل يلزمهم المأزعة لكرام لا **كتاب الكراه** لا يلزمهم المأزعة لكرام لا
إذا أزال الكراه كالباع وخجه إذا علم بدلالة الحال أنه لم يفتلوا أمره يقتلهم أو يقطع
أيديهم أو يضرهم صرايحافون على أنفسهم أو تلت عضولهم فحينئذ يكون الكراهية
ولو لم يكن الأمر سلطانا على ما عليه الفتور صرح به غالب علماءنا رحمهم الله وأما أعلم **كتاب الكراه**
في زوجة على قرية قادر على إيقاع ضرب وجسر لمجدين بأهلها طلب من رجل من بايع
لربا بايع خاتما من إيقاع ذلك وبأقرانه ففترقا كذا لم مع أن قيمة البيع اضعا فالتن
على سبيل هذا البيع على هذا الوجه لم لا أو أكتف صكك لدر قاض على صفة الطرح والآثار
وعلم المفسد ويكون الاعتبار لما في نفس الأمر لا لما كتب حيث علم بدلالة الحال أنه لم يبع
يرفع بضره بشد يدا وجسما يدا فالباع غير نافذة فلا قرار غير صحيح فذلك في فسخه والار
لما في نفس الأمر لا لما كتب في الصك هذا وأما الرد بالغبين الفاحش فقد أفتى به كثير
من علماءنا مطلقا مع الفوق راجع المتأخرون عليه وعلى الأول والأول أن يقول الناس في
رأه القالجي وحكم بفسخه أنه هو قول صحيح أفتى به كثير من علماءنا وأما أعلم **كتاب الكراه** في رجل دخل
الزهرم ببيع صابون معين وكالته شربة فباع الوكيل ما أمره الموكلة بعتين وخمسة وتسعين
فرشا وسبعة للمشتري ثم إن الموكلة أرغم الوكيل وأكرهه وهدده بالتحكم وتحقن أن
أيعطه فباعها بمره أو وقع فيه ما هدر به لقدرته عليه فكتب على نفسه ما أمر به موكلة الزهرم
بأن يستحق في ذمته خمسة مائة فرش وعشرين فرشا أقاربه كذا بالوجه له شرعا من الخوف وكفله
بأجله هل إذا ثبت أن أقاربه كان على الوجه المذكور يبطل إقراره ولا يستحق حذره **كتاب الكراه**
الماتين والخمسة والتسعين التي باع بها ويلزم الكفيل شيء **كتاب الكراه** إذا كرهه بعد البيع
فلا صحة للإقرار مع الكراهية لا صحة تقبض قيام الخبير وقد قامت دلائله على عدمه ولا
فيه يكون بشيء منها إذا قال المشتغل لرجل أما أن تقر لي بكذا أو لا أقول للظالم الغلام
فوق ما لا روجه كذا ونحو ذلك قال في المأزعة والأهلية في كتاب الكراه بعد أن رطل نجد
الأنبياء قال المدبرون للداية أرفع إلى القضاة وأقرانه لا شيء لك ذلك أقول أن في يدك ذهب
شمس الملك فرفع وأقرانه لا شيء له عليه فهذا في بيع الكراهية وله أن يبيع عليها أن يقر
إذا كان الرجل لاجلة وهدده بموت سمع كلام الغار وقال إن لم تزل بكذا أي شيء لا
لا أسعي بك إلى من يأخذك بمجر وكلامه غلب على ظن المهدد ذلك فأكاذب بالزهر
سأقر على هذا الوجه كما هو صريح كلامهم أفتى به كثير من علماءنا وأما أعلم **كتاب الكراه** في رجل دخل
عن الأصيل بطرح الكفيل إذا قد تبين أن لا دين على الأصيل يصلح أن يبيع له ما يبيع له
للكفيل من الكفيل بدون وأما أعلم **كتاب الكراه** في رجل يبيع الكفيل على رجل يبيع ما يبيع ما
يحصله أو وقع القبض عليه حاكم المتكلم عليه وأما أعلم **كتاب الكراه** في رجل يبيع الكفيل على رجل يبيع ما يبيع ما

من القروض

فهذه هي الفاشرة التي اقرها قاضي كركنت عليه ذكركم في هذا اقراره بذلك
 لا ينفذ اقراره الذي الرضا شرط الصحة لا اقراره في نفسه الا اقراره في وقت الرضا وهذا
 باطل في السنين فلهذا لا ينفذ عن دفع المقر له ان لم يرد فقول استرداده من اذ كان
 رده لم يكرهه الا كراهه بغير الرضا وبفساد كل امر يتقرر صحة عليه وقد رجع عن هذه الامور
 بقوله عليه السلام رفع عن امته الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ومسا قبل المأكل لا ينج
 عن من اتقى الله وخشي الرحمن وعلمهم تشخص في البصائر فلا حول ولا قوة الا بالله العظيم
 ابو بكر الصديق واسم اعلم في كبريتها عما المجاهد على اراة دخول زوجها الى المأكل
 ما لها من عار وكروم ففعلت حين لم تجد بيتا من ذلك اهل ينشد بها امه وولدها من الكرم
 في ذلك **لا ينفذ** بغيرها وكما حكم المكره قال علي بن ابي طالب في روجه من اهلها
 حتى توب لم يرد يكون مكرهه والحب باطلا قال في جميع الفتاوى وفي ملقط السيد الملم
 عز القبح الى جعفر من منع امراته عن المسير الى ابيها ان تجهز بها فوجهت فاجبت باله
 وشذ ذلك في الخلافة والفرقة وكذا ذكره في التنازلية نقل عن البيهقي ونظم
 هذه المسئلة صاحب التفسير في منظومة المسئلة بتحفة الاخوان في ثلث ابيات مشددة
 على الحشود ونظمتها ونظمتها في بيتين خاليتين عن بقية وصا من روجه عن اهلها للرب
 لم يرد يكون مكرها كذا في منع والد البنت زوجها بغيرها من بيت وفي شرح تحفة الاخوان
 قال قلت ويؤخذ من هذا جواب جارية القدر وهو ما لو رجع ابنته اليك فخرجها فلا ارادت
 ان تخرج من بيت الذي زوجها منها المأكل ان تشهد عليها انها حشرت منه ما تصرفه من
 امرها فاقوت بذلك ازل لها في الخروج فان الظاهر ان الحكم في عدم صحة اقراره لكونه في غير
 المكره لما ذكر من المنع واستما والحياء يغلب في المأكل وبما افته شيخ الاسلام ابو السعد الفارسي
 انه راس على علم ان البيع والشراء والاجارة كالاقرار والحب وان كل من يقدر على المنع من
 الاولياء خير اليك لابل العدة الشاملة فليس المأكلية او ذلك لفظة المأكل كما هو مشاهد
 في ديارنا من اخذ مهره من كراهه عليه من جارية من ابن ابن الم وما وجد ومنه ما وجد
 منها من غير ما وجدها واهل الرضا يتوب بعد من النساء تركه حتى يطهرن فيهن القسمة كما
 يطهرون القسمة في الامور والاسماء اعلم في حوله وقوة الاباء الكبار المتعاقب فستد صلا
 ان حوالا **لا ينفذ** في رغبة باعت في مفسر ذكره كراهه على ما علمت من امر صغيره
 ينفذ بها امه **لا ينفذ** لو حيا بها فصح البيع والواق في حجة الكراهه وانفت اوله اليدي كذا
 ساير الباعث انه هو حق العبد دونها واسم اعلم **كتاب النكاح** في صيغة لما روي في
 البلوغ في سن يكره تصديقها في مفسر تصدق بلاءين امه واهل بيته طرفة الرضا عند دعائها
 البلوغ امه واهل تصدق في دعائها الرشد في قولها ويؤمر بالرجوع بدفع ما لها امه بد من حجة لانها

وغيره من ان نكحها
 اهلها باصلا في طه
 ما راي اذا سقطت عن المأكل
 ففعلها لا وذا فذكرها
 لا تزلت في الحكم
 منذ ان الحكم هذا فاعلم

كتاب النكاح من غير انهم ان لا يبين عليه عدم الفائدة في التخليف لان البلوغ والحال
 ثبت بقوله والحق لرجاء النكاح وهو لا اقرت به ثم قالت كذا لا يبيع رجلا نكاحا
 حيث كانت في سن يحق البلوغ في كفا في الرضا والخلعة والناظر حاشية وجامع الفصلين
 ورجاء عايد له على ذلك جعل اقراره او اخبارا وقد كتب صاحب البحر في شرح قوله وما لا يعلم الا
 من اقرارها في حقها ما صوره ولم اصرح بان المأكل اذا قبل قولها في حقها في الحق والحب
 فيكون بيننا وبيننا وبيننا وبيننا في الوقار ان قال صرح في حقها خاصة وظاهره ان لا يبين
 عليها ربه على قولهم ان الطلاق محقق باخبارها وقد وجد في خلاصة في التخليف لا وفي قولها
 والتخليف لرجاء النكاح وهو لا اقرت به ثم قالت كذا لا يبيع رجلا نكاحا
 نقله عن الكافي في رواية ان شاة ابنه قال في سنه وبه يعلم ايضا عدم اشتراط حضور الرضا عند
 دعائها البلوغ اذ لا فائدة له لان لو كرهنا فيه لا ينفذ الرضا واما دعائها الرشد فقد قال
 شيخ مشايخنا شيخ الاسلام شهاب الدين الجلي في فتاويه الى انه في دعائها الرشد
 العهر عليه عنده لا يثبت الرشد الا بغيره وهو رجلان او رجلان او ثمان فان بلغت ثمانية
 سلم اليها ما لها والاسلم اليها حتى يرسلها الرشد استمر واسم اعلم في المأكلين هذا
 يبيع عنده وعقاره ان لم يحصل الوفا بوضه حتى اذا كان له رشتان من شيئا يبيع رشت
 منها رشتا واحدة واذا كان له ثياب يبيعها ويكتفي بدونها ثيابا ويبيع ثيابا ويبيع ثيابا
 ببعض ثمنها ويشترى ما بقي ثمنها بغيره وهذا اذا كان له ثياب يبيعها ويكتفي بدونها ثيابا ويبيع ثيابا
 مع ابي الاصيل واذا كان له مسكن يمكن ان يبيع ثمنه بغيره ذلك المسكن ويشترى بالباقي
 مسكنا يبيع وهذا اذا امتنع من ذلك القايح يبيع بنفسه ليرد به ريد امه **كتاب النكاح**
 النقل في هذه المسئلة ووجدتها في كتابه في المأكلين ورواها في كتابه في المأكلين
 المأكلين وضعف الدين وعدم الاعتقاد برفق الدين والفتاوى في المأكلين على خلاف الزمان
 مع ان يجوز بيعه في ما بقي عليه درهم فافقت به اوله ان يبيع المأكلين الذي ليس الاعمار حتى
 يبيع بنفسه عند الامام رحمه الله وعند ما يبيع القايح ويرد الدين تحت قالوا يقولها في
 ربه تصح البيع وتصح قول الصاحبين يبيع منفرد ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيع العقار
 كما يبيع المنقذ وهو الصحيح وما افقت به ثانيا قال اصحاب المأكلين يبيع القايح يبيع مال
 الدين قالوا **لا ينفذ** لا ينفذ واجبه ومبراة في ريد وهذا عند اصحاب حاشية وقال
 صاحباه رحمه الله يبيع القايح جزاء غلب بالاستماع وعجز عن دفعه لغيره الباع والقايح خص
 لخاصة العاقل من الرضا الى حجة لا سيما في المأكلين ولا يكره بلوغهم القوام
 وقالوا يقولها في حقها ما صوره ولم اصرح بان المأكل اذا قبل قولها في حقها في الحق والحب
 بعض ثمنها ويشترى ما بقي ثمنها بغيره وهذا اذا كان له ثياب يبيعها ويكتفي بدونها ثيابا ويبيع ثيابا
 مع ابي الاصيل واذا كان له مسكن يمكن ان يبيع ثمنه بغيره ذلك المسكن ويشترى بالباقي
 مسكنا يبيع وهذا اذا امتنع من ذلك القايح يبيع بنفسه ليرد به ريد امه **كتاب النكاح**

فقط الشك من الشك في ردها عليه فقلنا ردها لا يتطابق مع انضاحت عنده فقلنا
بمعنى ذلك ولا يترتب ضمان خصمهم **اعلم** في بيع وشراء هذا من حيث البيع المضمون وضمانا
عنه وليس من باب البيع المضمون كما علم **اعلم** في رجل في فريسة عشرة قراريط باع
سهما حيا لا حيا وسلمها فباع هذا الاخر عشرة قراريط وسلمها مع واحد من مستأجرها فملك
عنده هذا الاخر فبعض المشرك الاول في حصة البائع التي هي الحصة قراريط وعلم عنده
النساج رخصته في الموجود من ضمان ما ملكه من ثلثه **اعلم** في رجل باع الباع الاول فبعض
من ثلثه من المشركين فبعض الباقية في الزموا لثلاثه بالبيع والتسليم وخالفوا
المذكور في الثلث بقدر الزموا لثلاثه في البيع باق يطالب به هو في يده ان باقية فبعض
وانه لا فبعض رخصته من ثلثه من اشترى وتسليم او باع وسلم لوجود القبض المرجع للضمان
وان كان الزموا في باب الغضبة غير مضمونة لان محلها ان يقع عليه عقد واما اذا غصبها
من يد الغاصب غاصب في مضمونة على غاصب الغصب كما لو خنته في بعض المرات فقلنا ردها
اعلم في رجل خدع امرأة رجل زاعما انه قريبها ووقع بينهما فزوجها فبعض ردها
ام لا **اعلم** في رجل خدع امرأة رجل زاعما انه قريبها ووقع بينهما فزوجها فبعض ردها
يحبس حتى يرد ردها او موت في الحبس بقدر في منع الغضبة عن الخلاصه وخبرها **اعلم**
في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
عليه او موتا كما هو في الخلاصه وخبرها وكوه في منع الغضبة عن الخلاصه فلا شبهة
في وجوب التوبة عليه **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
اعلم في قاض ظالم امر رجلا من المملوك باخذ ما يسمونه بمحصنة فاحذر من رجل ماله وجه
لا خذ ما خذ هذه هل يجوز ان اخذ الم القايض **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
وكل من خدع لم يصح امره لم يصح امره لاسيما اذا كان الما مملوكا يتخلى عنه لولم يتخلى عنه
او كان بقدر رجلي التخليص من محبته بوجوبه **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
والتي ملكها ثم صالح ربا على ردها هم معينة فبعضها في المجلس قبل التفرق ثم اقرضا للقاص
فبعضها في المجلس المذكور والتمسوا التوبة **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
القاص بما استقرضه من مجلس اذا استقرض **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
حل المودع ان يبيع امره **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
خطه **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
ووضع الشهود عليه على فريسة وحيدة وورع وصار يستعمل البقر في الحرة والدياس مدة
ست سنين حتى مائة البقر وتقتصر قيمتها البعوض فبعض الشهود قيمة المالك وتقتصر
قيمة البقرة وما تنسأ له من غنمه وليس عليه سوى مظلما الا فقلنا **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها

فقلنا

فقلنا ما ملكه من البقر وما تنسأ له من غنمه **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
المذموم مثل ما اقتضى من الخطأ والتقصير والذرة **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
وضع فيه فريسة فبعضها من رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
وغيره ان من حل رباط دابة لا يضمن لعدم الاضافة اليه فقلنا **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
اعلم في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
فقلنا الرجل فقلنا من ضمانه رده فقلنا **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
يرجع عليه اذا ثبت انهم قالوا ذلك وان دفع عنهم دما لا يضمن له الم على قدر ردهم
واما **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
تعلق على المستبضع بعد خلط البضائع باز في غلة وقلنا **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
لانه اربعين قرشا فقلنا **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
فقلنا **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
من مال والضمان مقر عليه **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
فاخذ ذوقه وقلنا من التركة ما غصبا عليه **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
حصته ام يكون على الكل **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
الضمان لمحصة الغائب **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
حل ان يخرج جميعا ويستغفرا دون احوال البقية **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
نعم ما لا الار يستحق وذلك نصف السدس لا غير **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
حيث كان الامر ما في سر الكا **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
والهام ما في الصور للطلال **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
واما كثر ضاه في الدين تارك **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
مدة سنين هل تبطل ارجح **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
وطالبها وان قلنا بوجوب تبطل الاعداد **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
للغير محاذرة لذلك بغير اذن ما لكها فاذا يلزم شرعا **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
امكن بلا حذر بغير مئة يخرج بان يكون ركباً عليه فينقض ويسلم الساحة للمالك فاذا
عن نيابة وامام **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
رجل فغلطت فقلنا ما غرت ما كثرها هذا الحرة للدار **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
الحرة للدار لا نأمنها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها **اعلم** في رجلين خدعا امرأة رجل ووقع بينهما فزوجها
يقطع من غصته او يقطع من الحافة لتوصله الشجرة فاذا وصل فهو له والشجرة لصا

Copy

versity

انتهى وذكر ان اقل القليل يطير في هذا القدر اذا اصابه بقاء ملكه المالك ولا وجه لذلك
 ما لا ينبغي به هذا او نقل عن اسرارهم الملائكة ما لفظ غصبت شجرة وغيره وقطع
 فرك غصبت في الحافة او شق او ركز في شجرة وفي موضع القطع فاعثر بعض الغصن فالرود
 الفاضل عليه فتمت اخذ مقطوعة وفقدت حديدون الركز ان صلى لقائه آدم وفيه انما
 ان صرحا قطعا وقد قد من اسانطون في النقص واسا علم في حمارين في ارض
 سلطانة من عاداتهم اربع الحنطة والتعديروا ما استبهج من الحبوب في الارض
 شجر غروب وحوضايت من غير اسمايت احد ركز احدها لحافة من الحافة فخر غروب في
 فرك الشجرة في اربعة الحبوب في الشجرة المذكورة ام لا ليس الشجرة في
 في اربعة الحبوب في ركز من الحافة فخر غروب او غصبت الحافة من غروب الغصن
 هو ظاهر وهو حجة في الحمار والراعي واسا علم في حمارين في ارض
 التي الحيت بل اذ في اخذها حرايت افرود في الصبي يعقل معدسكين قالوا الهات
 في ركز فاحدها الصبي وحرمت منه فخرها بسكين فاشتت من شجرة في الضامن من
 لها اليد المترتبة على يد الضامن يدضمان فلما في الهم ان بعض من شجرة منهم فاد
 ضمن الصبي في ارضه في مال ان كان لم يركز لم يركز في مال فخره الى مسرة ولا يلزم احد
 من اقراره واسا علم في رجل ركز فوس صديقه بغية وردد عليه او الراهب واما
 عند اخره فادعي تضييع بسبب انما كانت بر كوكب وهو يتكرو ويقر انما كانت بسبب اخره
 القول قوله ولا ضمان عليه الابينة تنفذ عليه عدلي المدعي ام لا في ضمان عليه الابينة
 والقول قوله في انما كانت بسبب ركوب واسا علم في شغل استمر على قوت واخذها
 غصبا من يد مستحقها وكل من جلت رجلا يقبض غلظها فله المستحق الترية الدعوى على
 الركيل المذكور واخذها الفل من ام لا فيهم ذلك وهو غلظ له مودع الفاضل وقد
 ضامن باطلاع علمنا واسا علم في سفيقة دخلت بالحق الى فريضة يا فاولا اظهر المراكبة
 شتيا ما بها فتا درج في اشد ذلك واشتغل المراكبة باظهار سبابهم واستغفروا لهم
 بدا خلا ارض صبرة فصاح عليهم ان اخرجوا الى باق وسقي فمكروا واخرجوا سبابهم وطر
 الماء الى السفينة من سباب الريج وتنف فله يلزم المراكبة ضمان ما تلف للخارج ام لا
 يلزم المراكبة ضمان ما تلف للمكسر وكذا في سلم فله لا ذلك واسا علم في الراعي اذا
 دخل الى ارض ادعاء المالك انما القية فله يرفع من الضمان اكثر او اقل او سلبا ادعاء
 له المالك اخذه ام هو ملك الراعي ما ضمن حيث ضمن الراعي ملك المضمون ولا ضمان
 للمالك يرفع المضمون واخذ ويبرأ من الضمان والحال هذه لان صار ملكا من ام لا
 فيه برضاه حيث سلم له ما ادعاه واسا علم في رجل استغل ثوبا اخر فغير اذنه وقطع

بهره

سيجد ذلك حل يضمن ويجوز ان لا يضمن قيمته بالغة ما بلغت ان ماتت عنده
 وانما دونه يضمن نقصانها ويبرأ بقدر حارة كما صرح به في الخائبة في الحارة فخير
 فيكون تضييعا للذات ويلزمه التوب واسا علم في قرية من عادات اهل الرسا يضمن
 في الموضع صنادلهم وما بينهم حل يضمن المثل بارسال الزور المشرك ام لا لان في
 ذلك اذا تلفت وكان المارسا معروفا بينهم لا يضمن ذلك الا لو ضاعوا والى
 ذيت اذا العود في فاكالمشروطا واعلم ان حصة الشريك في الزور في توبة الشريك
 اما ان لا يرد حصة قال في الجامع الفصولين ان الزور ايد صاحب الحيط سبي دابة الزور
 في الصحر حل يضمن اذا تلفت لرواية طائفة الكتب فقط يضمن لتعدي به بالارسال او قبله
 اذ لو ماتت في الاصل لم يضمن كذا هذا بخلاف الوضاعة او الكفاية في المقتضيع
 انهم يضمنون ما فيه فيالم تجرى المعاقرة فيه ولذا قال في ضمان الماربع ولو تركه البور يرضى
 نضاع اختلف في المشايخ ويخفى بان لا يضمن والفقه انه ما دون فيه ولا فاعلم ذلك
 فعليه لا يضمن الضياع واكله الذي ايضا كالا يضمن بالتلف ولو لم يكن معهودا فاعلم ان
 بالضياح واكله الذي مقرر وبالتلف في من الخيل او ما سلف والظاهر في عباراتهم
 ترجع عدم الضمان لتعليقهم له دون الضمان فافهم واسا علم في شريك ركز
 فوس الشجرة ترفع في الموضع كما هو عادة اهل الترية فضلت ثم وجدها احد الشركاء
 استمر وزعم انها التفت جنينا بسبب ضياعها ويريد ان يضمن حصة في حال ذلك ام لا
 ليس كذلك والحال هذه هذا والمهرج في جنين الهم انما تستحق له لا
 يجب فيه شيء واسا علم في غنم اتلفت زرعها حل يضمن ما لكها قيمة ما زرعه ام لا
 لم يضمن لو ساقا ولو قربا للزور بحيث لو ساقا تناولت من يضمن القيمة لا القيمة
 والقول فيها قول السائق يضمن القيمة على صاحب الزرع في عور الزايد عما يقول الضامن
 واسا علم في رجل حرس ارضا فخر ملكا منها فغير اذنه وزرعها قطنا واكل
 غلظا ويريد صاحبها المتعدي بها ويمنع من ذلك تحتل ايات اصولا قطنة باقية فيها حل
 يجبر على قطعها وترفع يده عنها ام لا في يد المتعدي وسبب كونه متعديا ان
 السابق اليها الحق مما فخرها من الطائر المتعدي عليها من سبقت يده الى مباح فهو اولى
 وقد ايجبت مما فخرها المزارع وسبقت يده هذه المباح فكانت اولى من ذي اليد
 المتعدي واسا علم في ذي شوك وتلقب خفس سقفا لرحا وقد عطل سقفا فيها
 ولا قدرة لارباب الرقعة على فعله شدة تجبره وسقفا وتعلم ذلك جميعا ولا يرضى ايضا
 البعض الجور يحسن وعطفا واستمرت في ايد زور الشوك الى الآن زهر الباطل ويدهم
 تحت حاصلها بتصادق فلان وفلان وفلان الما ظا الشروع فلان وفلان من الشجرة على

ان يبروها

بالموافقة لا يتجدد شيئا فتنقضي سبب حدوث المنفعة وهذه بمنزلة ومن المأمور بها
 المذهب بطلان صحة الجواب واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 اعدا الشك في صحة الجواب واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 تاسم قسم دارا بن اثنين واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 يستقبل القصة في وقت سابق وفي وقت غير رفع نقض ولا يجوز قبول على القصة بطلان
 وكذا يجوز قبول على الجواب الذي اخذ منه انتهى واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 شيئا من بطلان القصة في نصيب نفسه على كون اجازة ام لا **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 في جوارها الفتاوى واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 ولا يجوز قبول على الجواب الذي اخذ منه انتهى واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 يجبر القاض على القصة اذا طلبها بشكها ام لا **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 هو ممتنع باجاء اهل العلم والشارع ولم ينشخصا قاطبا باستبعاد جميع كماله في الزمان
 واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 ان يتصور نفقة ووليقة الورثة ام لا **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 طلبوا المراتب اجسوا الذي ذكره اذا طلب القصة وكان كذا في كل قسم اجيبه فان اقيم
 يجبر على ذلك ليمس كل ذي حق الى حقه واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 بؤا وارضاه كذا وكذا وان اذن لواحد من ابائنا ان يتعاطى امرها ويرفع قبله فانه
 ورغبت بقية الورثة ان يستمر على تصرفه فغرم وخم وكذا غرم بسببه لكونه يورثهم
 بقدر حصصهم ام لا **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 على شرطه على الاجازة ام لا ولا يجوز ان يكون الاجازة فيها بالفضل كما في البيع ام لا **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 الاجازة وتكون بالفضل كما يكون بالقر او قد صرح علما وان كان كل عقد صحيح التوكيل فيه متفرقا
 عقد الفضل في الاجازة والقصة ما يصح التوكيل فيها واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 دار شملة على ثلثة بيوت متساوية مسكنة احدا في مسكنين في بيتين واخر في بيت
 ونظاها بحقا في البيت الثالث الذي سبها على هذا كذا بحيث لو رقت امرها الى القاض
 وطلبت التنازل على جميع القاض الى ذلك فيجعل البيت الثالث بينهما ماريات لهن مدة
 ولهن مدة ام لا **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 ولهن مدة معلومة ويوزع بينهما نصيب القاض واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 اثنين تقاسما قسمة شراخر فيقول كل واحد منهما ما خصه بالقصة الشريفة واقرها
 انه اشترى في حقه ما هو مشترك بينهما وان يريد اخلها نقضا ويدعي الغبن الفاضل
 فله ذلك بعد اقراره بالاستيفاء كما ذكرنا ام لا **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد

للمانة

للمانة كما صرح به علما ولا يظن في قولنا **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 فكيف مع الاقرار بالاستيفاء واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 محضه جلت في كل حال في نفسه بالاستيفاء في نفسه هذه القصة ولا يتصور بطلان احد
 نقضا بعد ذلك في سبب دعواه الغبن الفاضل في ذلك ام لا **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 بل ان اكد منها جلت في القاض بشهادة الشاهد على دعوى الغبن في الوجه الثاني دون الاول
 اذا لم يزل استيفا. واذا اقر بالاستيفاء في نفسه دعوى الغبن في وجهه مطلقا واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 في دار على اقراره في سلطانية وسلاطه متساوية وتكون في مقدار الملك في اقراره في حقه على قدر
 ملكه في ام لا في قدره وشهره **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 لا يخرج به في الاستيفاء والتظلمات الزامات ان كانت في حقه الملك والقصة على قدر
 الملك وان كانت في حقه الانفس في حقه عدد الدور وبيع عليه الدور في القصة ما اذا
 قدم السلطان اقراره في حقه في نفسه على هذا السنن وان شك ان العوارض من القصة الاول ان
 السلطان اقراره في حقه في حقه الدور واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 سلطانية على بيت من بيوت ام لا **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 وتكون من حقه في حقه الدور واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 بالملك في حقه في حقه الدور واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 بالمنازل التي هي الدور في حقه الدور واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 ملكا كان او وقتا واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 بيع ريتون منها يتبعه الغرامة لكونها على ذلك ام لا **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 كالحصبة فانهم حروا بان الغرامات السلطانية جعلت على الملك في حقه الدور واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 على الدور في حقه الدور واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 وقد صرحوا ايضا بانهم قام بتوزيع الغرامات السلطانية على وجه العادل والمساواة
 كان ما جرد ما ومن قلم بها على حيا الظلم وهو النقص كان ما زور واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 على زراعي اجبايات سلطانية معلومة رجع رجلها اشتوا واخر صيفيا ويريد صاحب الصلح
 جعل الجباية كلها على صاحب المشتري هل له ذلك ام لا **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 بينهما حيث لم يكن في حقه الكمية واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 هل يتقسم جبره في حقه الدور واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 القصة فلما صرحوا بان الجبر في حقه الدور واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 بشرط عدم تبدل المنفعة بالقصة فلا جبر في حقه الدور واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد
 والحام واسما القصة ليعتبر الدور في حقه الدور واسما علم **واسما علم** في غير الغلط في القصة بعد

قول ولا يتقسم واسما علم

فواخرون بينهما كمال التمسك بينهما حتى لا يخرج بينهما غير قضاء ما خرافا
احدهما واقع في سهم بغيره في القسمة ونقصا الحصة والاخر اعتيى باصلاح امر
وشره في القسمة بالكره وقدره في القسمة بالكره وقدره في القسمة بالكره
فانزله في عين اجرة ويرى القسمة لياخذ لنفسه ما يشاء من القسمة
شرا ام لا **مسألة** يتكلم عليه ذكره في القسمة بالكره وقدره في القسمة بالكره
بقضا القايه وقدره في القسمة بالكره وقدره في القسمة بالكره
في اولى القايه من شره القايه للمام الشريك في القسمة اذا كانت
بالقايه لا تسع كافي السبع وقدره في القسمة بالكره وقدره في القسمة بالكره
استمر في قسمة القايه وقدره في القسمة بالكره وقدره في القسمة بالكره
ايضا القسمة كما لو كانت بقضا القايه استمر وهو الصحيح كذا ذكره كثير من اصحابنا
والفتاوى فعليه ان القسمة بالقايه الزم من بقضا القايه ووجه ان القسمة في السبع
لا يرجع القسمة كذا لا يرجع فسخ القسمة بالقايه والقضا مجبر فم يفسخ الرضا وقدره
القسمة فكيف ينقض القسمة وقدره في القسمة بالكره وقدره في القسمة بالكره
مسألة في ارض مشتركة بين جماعة قسمت فاصحاب ارضها سبب وجعلوا طرية الطرية
القدية فادركت السلوك من ارضها فادركت السلوك من ارضها فادركت السلوك من ارضها
قبل القسمة على ان يكون السلوك من ارضها فادركت السلوك من ارضها فادركت السلوك من ارضها
من الطرية القدية ويردون منها من السلوك في القسمة فالحكم الشرعي **مسألة**
حيث جعلوا طرية البير عند القسمة طرية القدية لزم الاستطاعة وبطل الاتفاق
السابق عليه مع الوكيل اذا حكم الوكيل في ذلك حكم والاصيل وهو لو وجد منه ذلك كما لا
وصار رجوعا للاتفاق السابق فلا يسوغ له المضي من السلوك في القسمة واصله **مسألة**
في شريكين وكرم اقتسماه مناصفة فاستقر رجلا نصفه شريكاً فصالحاه على شجرة
ثم ادعى احدهما بطلان القسمة والشركة مناصفة فبما بقي ويريد تجديد القسمة وادعى
الاخر ان كلا صالحا عن حظه الا بيبه وترك له ما بقي ولم يحط للاخيه فالحكم **مسألة**
المستلزم على حسب القواعد المذهبية ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما بحصة
كانت من هذه او من الاخر مثله ورجح كل ما بقي فالقسمة قد حلت له ذلك على
رجح كل ما بقي والاشترار على المتقدم فلا تنقض فان كان قد وقع الاستحقاق على كل
دفعة واحدة فلهما الخياران وفي الرضا لكل منهما على ما في يده من القسمة
ولا تنقض بعده وان لم يقع الرضا على شيء فلهما فسخ القسمة واعادة الارض الى مكانه فان
تنازعا في ذلك فعلا احدهما قد اخفنا البقاء على القسمة وانكر الاخر فاليمين على المنكروا

صوابه

واذا صدق من المنكر المرحض بالقسمة صريحا ودلالة امتنع عليه الفسخ واصله اعلم
في ورثة اقسما تركته ثم ادعى احدهم بعد القسمة ديناهل تسع دعواه وتقبل
بيته وترد القسمة ام لا **مسألة** نعم تسع دعواه وتقبل بيته وترد القسمة اذا قال
بيته الورثة تقبض ما يخصنا من الدين من النكاح فاده المنكر في كتاب القسمة **مسألة**
في رجل ارثت عقارا ومات الراعي والمالكان المان من حصة ورثة فاقسموا
جميعهم التركة جميعها حتى الدار الرهن هل يستحق الدين ام لا واذا قلتم لا هل يبطل الرهن
ويجوز المطالبة في التركة ام لا **مسألة** لا يستحق الدين ولا المطالبة في التركة وقد انسخ الرهن
والحال هذه واصله اعلم **مسألة** في رجلين بينهما مال فاقسماهما بالقرابة وجعلوا احدهما راعيا
على اخر زيادة لدرج قسمة هل تنسخ القسمة ويلزم المال المجمع (الموكرام) **مسألة** نعم تنسخ
ويلزم المال واصله اعلم **مسألة** فيما بينه احدا الشركاء في الدار المشتركة بغير اذن بقية الشركاء ما حكم
ذكر خلاصته **مسألة** في رجلين بينهما مال فاقسماهما بالقرابة وجعلوا احدهما راعيا
وتنصيب البقية فيما والاخر لم يرضى به الا ان يرضى به او لم يرضى به البقية
واصله اعلم **مسألة** في رجلين بينهما مال فاقسماهما بالقرابة وجعلوا احدهما راعيا
من الدار ما حكمه **مسألة** لا يملك البقية رفعه ولا يرجع بقية ما لا قيمة له بعد الرفع ولا يلزم
الاداء لا يستقيم الا بالعقد كما نص عليه في البزارة وفي الشارح ان نقله الى الناصر
بين اثبات الزم فبقي احدهما بغير اذن صاحبه كان منطوقا ان المالك لم يرضى به
وان كان له عليه مروج مبيع صاحبه وضع المذموم حتى ياخذ نصفه النقص في الدار
استمر واصله اعلم **مسألة** في متقاسمين ادعى احدهما بطلان القسمة ان المرثه المستحق له غلة قرية
وتسعى ذلك هل تسع دعواه ام لا **مسألة** تسع دعواه لانها من قسم دعوى الدين لم يرضى به
الدين اذ هو من قسمه لكونه من القسمة في الزمة او المشاورة فادعى على القسمة لا يسع دعوى الدين
واصله اعلم **مسألة** في رجلين بينهما مال فاقسماهما بالقرابة وجعلوا احدهما راعيا
زاعما انه لم يعلم بانها غلة كرم هل تسع دعواه ام لا **مسألة** نعم تسع دعواه والحال هذه
واصله اعلم **مسألة** في رجلين بينهما مال فاقسماهما بالقرابة وجعلوا احدهما راعيا
احتج الى رمة وانتقل عد الشريك عليها من مالها يكون متبرعا له **مسألة** اذا ابي الشريك
الحارة والحال هذه فمما شاركه يكون متبرعا ويرجع بقية البناء بقدر حصته كما حقق في
جانب النقصان **مسألة** في رجلين بينهما مال فاقسماهما بالقرابة وجعلوا احدهما راعيا
الاخر بغير متبرعا اذ لا يترتب له الا استحقاق نصيبه من مالها استمر ومثلا الطاهر الصيانة
اذ الطاهر متبرعا لانه لا يترتب له الا استحقاق نصيبه من مالها استمر ومثلا الطاهر الصيانة
الحكم فراجع كتب المذهب وتاملوا واحدا ورثة القسمة فان هذه المسئلة وقع تجديد

ارض من شجر قطن مشترك مع آخر على ان يملأ من بقر من ماء صفة هل يجمع ام لا
لا يجمع شرط ان يزرع في الارض الخارج للثوب الطويل وعبد للآخر اجر شرط على وعلم بقره واسا علم
وثلثة رجال اكثر واحد منهم قطعة ارض في شجر قطن اشتد كوا على ان يزرع
على بقر من وعلم قبل تصحيح هذه الشراكة يكون الخارج من شجر القطن بينهم على الشرط ان يزرع
الشراكة وكل واحد منهم من شجرة وعلم للعامل ما شرط له من الشجر ام اجرة مثلا لا تصح
على الشراكة وكل واحد منهم قطعة الخارج من شجرة المخصوص من للعامل ما شرط له ما لم
الطوبى حيث خلا عقد مع شرط مفسد له واسا علم في شجر قطن بقر ثلاثة اشتركا
مع ثلثة اخرين على ان يملأ من بقر من ويكون القطن مقسم ما علم الست هل يجمع ذلك
ويقسم القطن كذلك ام لا يجمع والقطن للثلاثة الاول لا يجمع الشراكة في ذلك والقطن
لاصحاب الشجر الثلاثة وطريق الخارج من لهم اجر شرط عليهم وعلم بقرهم والحال هذه والى العلم
في بقر من اربع في ارض بيت المال او الرقعة او التيمار ويرد قسمها للمجتمعات المدة
مدة عمر مات عن ابن وبنت هل تقسم بينهما ما علم من الاسوال المالك كاشتراك
الاشبين ام لا وبقر من يد المان المتعاطي للفلاحة فيها ولا شجرة للبنت فيها ام لا اربع
في الارض السلطانية او الوقف او التيمار على مالك الارض واغوا حق منفعتهما من حيث
لم يكن خائفا من معطلا لا يعطيان بقر بيت المال او الوقف واليافلا تقسم قسمتهما ما علم
الميت من المال الاجماع والعلم وتبقى يد ابيه المزارع حيث كان صاحبها ككان ابنه على
وجه الحقيقة من الغير واسا علم في قرية يزرع ارضها المزارعون المخصه وهو وقفا
ورجل من اهل القرية واضع يده عليها مدة سبعة ايام يزرعها ويدفع ما هو المتعين من المخصه
تلقاها على يديه بحيث انضمت وحده ابيه عليها تزرع على اربعين سنة ويبرر جلال يدفع
يدع عنها ويبرر عما مدعيها ان له فيها حصه هل ترفع يده عنها ام لا ولي مالك المديع يرفع يده
عنها لا ترفع يده عنها في الخارج والى اهلها والى القية الحق المزارع ارض وقفا وسلطنة
ويصرف فيها غيره وهو يراه ولم ينع لسير الحق الاستدراك انهم بعد ان رفر ثم قال ان ارض
اسم من قول احوط فاذا كان هذا الحق المزارع بالكر المزارع الذي ليس له حق المزارع
المستحب بالكر دار وهو ان يجر المزارع في الارض مينا او غراسا او كسلا بالزراعه بغير غالب
اعلم القدر المعتبر في الكتب الصالحة المشتهرة وببطل حكم ارض ملاذ التي لا يملك المزارعين
قاله واسا علم في فلاة مزارع في ارض سلطنة او وقف المخصه بالمخصه رجل عرسا
وتركها اختيارا فغزوا بقية غيره وعوض عنها باذن من المالك واعلم ان المزارع في الظلال
يبريدان يرفع يدها عن غيرها ويأخذ غرسه هل ذلك ام لا ليس له ذلك لو كان فيها
كر دار وكرها باله خبير سقط حق فكيف اذا تركها وليس له كرا دار والمزارع انما حق في الشراكة

ها

ارض من شجر قطن مشترك مع آخر على ان يملأ من بقر من ماء صفة هل يجمع ام لا
لا يجمع شرط ان يزرع في الارض الخارج للثوب الطويل وعبد للآخر اجر شرط على وعلم بقره واسا علم
وثلثة رجال اكثر واحد منهم قطعة ارض في شجر قطن اشتد كوا على ان يزرع
على بقر من وعلم قبل تصحيح هذه الشراكة يكون الخارج من شجر القطن بينهم على الشرط ان يزرع
الشراكة وكل واحد منهم من شجرة وعلم للعامل ما شرط له من الشجر ام اجرة مثلا لا تصح
على الشراكة وكل واحد منهم قطعة الخارج من شجرة المخصوص من للعامل ما شرط له ما لم
الطوبى حيث خلا عقد مع شرط مفسد له واسا علم في شجر قطن بقر ثلاثة اشتركا
مع ثلثة اخرين على ان يملأ من بقر من ويكون القطن مقسم ما علم الست هل يجمع ذلك
ويقسم القطن كذلك ام لا يجمع والقطن للثلاثة الاول لا يجمع الشراكة في ذلك والقطن
لاصحاب الشجر الثلاثة وطريق الخارج من لهم اجر شرط عليهم وعلم بقرهم والحال هذه والى العلم
في بقر من اربع في ارض بيت المال او الرقعة او التيمار ويرد قسمها للمجتمعات المدة
مدة عمر مات عن ابن وبنت هل تقسم بينهما ما علم من الاسوال المالك كاشتراك
الاشبين ام لا وبقر من يد المان المتعاطي للفلاحة فيها ولا شجرة للبنت فيها ام لا اربع
في الارض السلطانية او الوقف او التيمار على مالك الارض واغوا حق منفعتهما من حيث
لم يكن خائفا من معطلا لا يعطيان بقر بيت المال او الوقف واليافلا تقسم قسمتهما ما علم
الميت من المال الاجماع والعلم وتبقى يد ابيه المزارع حيث كان صاحبها ككان ابنه على
وجه الحقيقة من الغير واسا علم في قرية يزرع ارضها المزارعون المخصه وهو وقفا
ورجل من اهل القرية واضع يده عليها مدة سبعة ايام يزرعها ويدفع ما هو المتعين من المخصه
تلقاها على يديه بحيث انضمت وحده ابيه عليها تزرع على اربعين سنة ويبرر جلال يدفع
يدع عنها ويبرر عما مدعيها ان له فيها حصه هل ترفع يده عنها ام لا ولي مالك المديع يرفع يده
عنها لا ترفع يده عنها في الخارج والى اهلها والى القية الحق المزارع ارض وقفا وسلطنة
ويصرف فيها غيره وهو يراه ولم ينع لسير الحق الاستدراك انهم بعد ان رفر ثم قال ان ارض
اسم من قول احوط فاذا كان هذا الحق المزارع بالكر المزارع الذي ليس له حق المزارع
المستحب بالكر دار وهو ان يجر المزارع في الارض مينا او غراسا او كسلا بالزراعه بغير غالب
اعلم القدر المعتبر في الكتب الصالحة المشتهرة وببطل حكم ارض ملاذ التي لا يملك المزارعين
قاله واسا علم في فلاة مزارع في ارض سلطنة او وقف المخصه بالمخصه رجل عرسا
وتركها اختيارا فغزوا بقية غيره وعوض عنها باذن من المالك واعلم ان المزارع في الظلال
يبريدان يرفع يدها عن غيرها ويأخذ غرسه هل ذلك ام لا ليس له ذلك لو كان فيها
كر دار وكرها باله خبير سقط حق فكيف اذا تركها وليس له كرا دار والمزارع انما حق في الشراكة

يا

ملائم يتعهد بها المزارع ولا ينقل ويمنع تركها سقط حق وجاز لكل مزارع ان يزرع بها
بالحق حيث اذن له بالبيع او بالتجارة او الاخذ في الحق والحق والمال
كذلك كما سألهم في ارض قريته مرقدة على حدة بربيعه كتحسين اهلها طائفة من اهل
بهم معلوم من المزارع بزرعها كاستلجعة الوقت هكذا ملق السنين المتعددة هر
لا حرج ان يتعهد على ما في يد المزارع ويتعهد من غير ربح او يربح ام ليس له ذلك وهذا اذا
فعل ذلك المحكم في يده عند اعادة المزارع الاول المتفرقة مدة السنين المتواليات
التي لا يسبح لاحد من المزارعين ان يتعهد على ما في يد المزارع اذا فعله احد من المحكمين
عنه واعادة المزارع الاول ليس بربيع المزارع بل هو للغير ومنعت يده التي يصاح فيها
وقد ذكرت خلافا لادعائهم ان شافروا كثير من ذلك كاستلجعة المزارع مستندة في
والاحتشاش والاشغال استنادا رايتم جميع النقل للملأ الشافعة في هذه المسئلة ان المزارع
يدع عن المزارع السلطانية المعدة للمزارعة بالحق بتعدي وجه ككرونة خائبا او عاجرا سلطان
بما ذكرته وليس بربيع من قرا عدايا باه والمزارعون في اقليمنا علم ذلك واسألهم
عن ارض السلطانية او الوقوق التي لها مزارع معلنة عليها او ليد مسابقة على مزارعتها
بالحق المعهودة فيها اذا زرعتها غير بغير اذن ود في ما عليها من الحق هذه ارضها انما
بحق من المزارع او باجرة زرعتها ارام ام لا **اسألهم** في ارضنا الموقوفة في يده عن مادام
مزارعها يعطي ما هو المعتاد فيها على وجه المطالب واسألهم في ارضه عن مزارع
الخليع عليه وعلى بيت الصلوة والسلام رقيقا وصار النظار ياخذون عداوة حدة
عنهم يستدبرون يد المزارع بعضا من الزمان ان يكلفه قلع او يرضيه ببدل المزارع فان
الزاد في المزارع اخرج عليه هل ذلك ام لا **يسألهم** ذلك واسألهم في ارضه عن مزارع
في ارضه وقف كروما وتفرق مدة ثلثين سنة ادعوا عليه مسلم ان المزارع ملكا او مزارعا
هل تسمع دعواه هذه مع مقرر هذه المدة وهو مشاهد له ام لا للمنف السلطانية فله
خلافتهم عليه **اسألهم** تسمع دعواه والمال هذه والمقرر فكتب الفقه ان المزارع في ارض
سلطانية او وقف او المزارع كروما وهو الكسب والبيت او المزارع المستقاة عندهم حق
القرار اذا اهل المزارع فرض عليه يده عليها ليس له حق الاستدراج او تنقي يدين من جديده
وليس له ان يزرعها ان يزرعها غير في يده ويستمر عليها ان ليس له ان يزرعها
ملكه او حق الاستدراج واسألهم في ارضه عن مزارع مستقر على مزارع المزارع
واخرجون له فيها كروما بغير مزارع مستقر او اضعفون ايديهم على ارضهم مدة ثلثين
سنة هل لصاحب التمارد في ايديهم عنها وقلع اشجاره عنها المزارع هو كرونة ام لا
اسألهم ليس لصاحب التمارد في ايديهم عنها وقلع اشجاره منها المزارع اذا المزارع

من السلطان

من السلطان من المزارع الموقوف عليها والمصلحة المقررة في حقها المقتضى وليس له ملك
في حقها كمن يزرعها في حقها الذي صار له كروما بغير مزارع مستقر او اضعفون ايديهم
من المزارع المستقر في ارضه سلطانية او وقف في يده مزارع مد او من مزارعها مدة
سنتين هل تسمع دعواه هذا **اسألهم** في ارضه عن مزارع مستقر على مزارع المزارع
السلطانية او مزارعها المزارع عنها المزارع ارضها في حقها الموقوف في ارضها ام لا
هل المزارع كروما بغير مزارع مستقر او اضعفون ايديهم مدة السنين المتواليات
التي لا يسبح لاحد من المزارعين ان يتعهد على ما في يد المزارع اذا فعله احد من المحكمين
عنه واعادة المزارع الاول ليس بربيع المزارع بل هو للغير ومنعت يده التي يصاح فيها
وقد ذكرت خلافا لادعائهم ان شافروا كثير من ذلك كاستلجعة المزارع مستندة في
والاحتشاش والاشغال استنادا رايتم جميع النقل للملأ الشافعة في هذه المسئلة ان المزارع
يدع عن المزارع السلطانية المعدة للمزارعة بالحق بتعدي وجه ككرونة خائبا او عاجرا سلطان
بما ذكرته وليس بربيع من قرا عدايا باه والمزارعون في اقليمنا علم ذلك واسألهم
عن ارض السلطانية او الوقوق التي لها مزارع معلنة عليها او ليد مسابقة على مزارعتها
بالحق المعهودة فيها اذا زرعتها غير بغير اذن ود في ما عليها من الحق هذه ارضها انما
بحق من المزارع او باجرة زرعتها ارام ام لا **اسألهم** في ارضنا الموقوفة في يده عن مادام
مزارعها يعطي ما هو المعتاد فيها على وجه المطالب واسألهم في ارضه عن مزارع
الخليع عليه وعلى بيت الصلوة والسلام رقيقا وصار النظار ياخذون عداوة حدة
عنهم يستدبرون يد المزارع بعضا من الزمان ان يكلفه قلع او يرضيه ببدل المزارع فان
الزاد في المزارع اخرج عليه هل ذلك ام لا **يسألهم** ذلك واسألهم في ارضه عن مزارع
في ارضه وقف كروما وتفرق مدة ثلثين سنة ادعوا عليه مسلم ان المزارع ملكا او مزارعا
هل تسمع دعواه هذه مع مقرر هذه المدة وهو مشاهد له ام لا للمنف السلطانية فله
خلافتهم عليه **اسألهم** تسمع دعواه والمال هذه والمقرر فكتب الفقه ان المزارع في ارض
سلطانية او وقف او المزارع كروما وهو الكسب والبيت او المزارع المستقاة عندهم حق
القرار اذا اهل المزارع فرض عليه يده عليها ليس له حق الاستدراج او تنقي يدين من جديده
وليس له ان يزرعها ان يزرعها غير في يده ويستمر عليها ان ليس له ان يزرعها
ملكه او حق الاستدراج واسألهم في ارضه عن مزارع مستقر على مزارع المزارع
واخرجون له فيها كروما بغير مزارع مستقر او اضعفون ايديهم على ارضهم مدة ثلثين
سنة هل لصاحب التمارد في ايديهم عنها وقلع اشجاره عنها المزارع هو كرونة ام لا
اسألهم ليس لصاحب التمارد في ايديهم عنها وقلع اشجاره منها المزارع اذا المزارع

سفرات

يجوز ذلك ولا يكره اذ تحسبون الصوت بالزواطة مطلوب كما صرح به المحققون
وفي القدر قال في التوفيق على الخطا وتحسين الصوت باس من غير نقول وبما
التيان في ارباب علم الزواة اجمع العلماء رضى الله تعالى عنهم من السلف والخلف من
الصحة والتابعين ومن بعدهم من علماء المصادر ائمة المسلمين على اختيارهم
الصوت بالزواة واقراهم والفعال مشهورة بنهاية الشهرة فحق مستغفور
من افرادها ورواه هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستفيض عند العامة
والعلماء كحديث زينب الزواة باصواتكم وحديث ابي موسى الاشجري رضى الله عنهما
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقد اوتيت من حارث بن ابي ربيعة او روى البخاري
ومسلم في رواية مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ترفعوا اصواتكم في الصلاة
المباركة روى مسلم ايضا من رواية بريدة بن الحبيب وحديث الصحيح عن ابو هريرة
رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما اذن الله لشيء ما اذن للرجل
الصوت يتخلف الزواة بحججه روى البخاري وصححه ومعه اذن الحق وهو اشارة
الى الرضا والقبول وحديث مفتي لا يخفى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لكنه استند اذنا الى الرجل كمثل الصوت بالزواة من صاحب الفقه الحنفية روى ابن
ماجه وحديث ابي امامة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتقو بالزواة
فليس من رواد ابو داود واسناد جيد قال احمد روى عنه من لم يتقو بالزواة
صوت ثم قال قال العلماء روى الله تعالى بصحة تحسين الصوت بالزواة وترتيبها عام
يخرج عن حدة الزواة بالتخطيط فان افترط حتى زاد حرفا او اخفاه فهو حرام انتهى
قلت ما تصنع فيما يخص علم في البرازية روى عن كتاب الاستحسان قراءة الا ان
بالحان معصية والتالي والسماع اثنان قلت محل ما اذا اخرج في لفظ الزواة
عن صيغة باد خال حركات في او اخر اخرج حركات منه او قصر مدود او مد مقصور
او تخطيط بخفي اللفظ او ليس به المعنى فهو حرام فيسوق به القاري ويأثم المستمع
لمدعه روى عن ابي النجم النخعي الى الامام عرجاج وانه معاني يقول في انا عيسى بن جعفر
وان لم يخرج من المحرر لفظ وقوله على ترويضه كان مما حاله زاد بالكان في تحسبه
ويؤيد ذلك تفسير كثير من علماء التلخيص في كلام ابن جرير رضى الله عنه في الاذان
بالتيان في ارباب اخرج الكلام عن مخرج الاصلي وصيغته واما تحسين الصوت
فلان ان قالوا ما يمنع لعدم وجه بل كان جماعة من السلف يطبقون هذا اصحاب
الزواة بالاصوات الحسن ان يقرأوا ولا يستمعون وهذا مستفوع عن اختيارهم وهو اعاد
الاخير والتعبد بزياد الله الصالحين واسأله

البيات

البيات انكم قالوا يا ايها النبي صلى الله عليه وسلم اني سمعتك وكنت في رسل اني سمعتك
من قبل ان تكلم وتعالى امورهم واصحابهم بعدد دخول الحجوة البستونية والارثية كذا
قالوا المشهد على يا سيد المسلمين اني سمعتك ورجعت عن امر الحكومة وكذا لكر عند الضاحي
الكل من قالوا المشهد على اني تاييت عن ذلك كذا وكذا في مجالس عديدة واصحابهم
في مجالس عديدة اني ان عدت الي امر الحكومة ان برياء من شفاعته محمد وم ولا ان مراحمته
وان فعلت ذلك فالحال حرام على وتقضو عاوا الى كذا مرة بعد مرة فاذا يلزم بتقضي العهد
من حيث خلبه وتقدر مثل هذا الاستبا المنكر في المعصية ومنظم وواقع في غضبها
المنطق وقد بانث من رويته وحلت من اعصمت ويكفي في الاية بان الله يعلم بعظم
قوله جل علاه وادفوا بعد الله انما اهدتم ولا تنقصوا الايمان بعد تركيها وقد علم
اسمكم كخيل ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا كالتة تقطعت غلها من بعد قوله ان كان
تخذون ايمانكم دخلنا بينكم ان تكونوا من اري من امة انما يبطلكم اسمهم وليبين لكم
بهم الحقيقة ما كنتم فيه تختلفون الآية المكرمة في ما يميز بين عين الملك والملك قال الزبيدي
وليس من قوله شاوروا فوا بعد الله انما اهدتم لفظ عام يحجب ما يعقد بالمشا ويلتزم
الاشارة صلا او يبرج او موافقة في امره او قول للزيادة وقال ابن جرير في تفسيره قال
التفسير المراد بالعهود هنا الامان وقيل كل عهد يلزمه الامان باختيار ثم قال
القاضي العبد يستاد كل امر يجب الوفاء بمقتضاه ثم قال ان الله تعالى يشع نقض العهد
عند من يرضى به مثلا بقوله ولا تكونوا كالتة تقطعت غلها الخ وقال الزبيدي ايضا
على بعد الله في الدنيا وعذاب عظيم في الآخرة وهذا الوعيد انا هو من نقض عهد
عليه السلام فان من نقض عهده خرج عن الامان ولهذا قالوا في قوله السوء
بما صدق عن سيرة الله اي يصدكم وذوق السوء في الدنيا هو ما يجعلهم في المكدون
وهذا الامر يتجمل من الكلام مجلدا اخيرا فليقتصر على هذا معني غاية واية لمن هدى الله
رفع عن قراة في الظلال واسأله علم في الاية ابتداء ظلالا وتهدى على كسالة الموقرة
فلا تخلفوا في العا مرة بالقدوس الشريف واحداث في كلام مرتين او ثلاثة من اخلاص الجليل
الوقوع عز الله بيل على اهله بتر يا ربنا العالم بعهد في غيرة الزمان وقدم الامان هل يجب
على حكاه الاسلام وحق الامان من الله قدرة على المنع وصول على الصدق ان ينعوا ذلك
الاسماع وروى الامام في الحاقه من الحكم المسمى السلطانية في الفقه المشهور والافاق
ومما يروى في غيرة عايات يصدر بين الخلفاء المسلمين ويكون في جميع حكم الاسلام
على الامان اسما من لم يسلطه يد وقد اقر على اقامة الحد وقوة المنع وصوله الذي ان يعلوه
بيد فان لم يستطع فليست فان لم يستطع فليست وذلك اخلاص الامان ولا سماع وروى

المراد السلطان

الطبيب والقراب لا ينكحون الزهر وفيه اضرار بالاشكال الا ان يقرضوا كذا لو كان الماء
في الزهر حيث لا يجري الى ارض واحد منهم الا بالسكرو فانه يبدل باهل الاسفل حتى يروا
ثم بعد ذلك لا يهل الا على ان يسكروا وليس لهم ان يسكروا قبلهم بقدر ان يسكروا اهل
الاسفل الزهر لم يهل على اهل الاسفل حتى يروا وانتقلوا الى الرقي وخبره واسم اعلم **باب**
الصيد هذا الصيد مباح واتخاذ حرفة خلا لا ام حرام وهو صيد السمك والسمك ام
باب قال في شرح التنوير هو من شروح الكتاب السنة والجماع اما الكتاب فيقول فيقول
واذا علمتم فاصطادوا واما السنة فيقول عليه السلام لعدي بن حاتم اذا ارسلت
كلبك فاذكر اسم الله ولا تخرج الكسب والكسب مباح كالاختطاب وهو استدلال
بالمعقور قلت وهو مفيد لحمل اتخاذ الصيد حرفة لان نوع من الكسب كما قاله في
البرزازية من انه مباح الا انه كان للثمن او ياخذ حرفة وخوف في الخلاصة كحرفة البزاز
والخلاصة ان المذهب عند جمهور العلماء والعقلاء رحمه الله ان جميع انواع الكسب الرابحة
على السواء هو الصحيح وهو مباح في الشك او حرفة وهذا هو الذي عول عليه مولانا صاحب
البحر في قوله فانه قال بعد ايراد عبارة البرزازية في قوله من هذا البحر وعلى هذا
فاتخاذ حرفة كصيد السمك حرام فاوردت هذه تبعا والاف التحقير عند من يفتي
تقرره من اباحة اتخاذ حرفة واما كراهة التلويح فلا شك فيها انما اقول (وكلامه صحيح
وقد كنا نستشكل حرمه اتخاذ حرفة او باطلا في ايات الصيد وثانيا ان اصحاب المتون
والشروح اطلقوا اباحة ولم يستشروا من ذلك واما حرمه التلويح فقد علمت من ضرورة
وردت صريحة في جرمه مطلقا اللهم فليتأمل واسم اعلم **باب** في اخذ الطير بالليل هل
مكروه ام لا **باب** اخذ الطير بالليل لا بأس به والشرع يحرم على المذنب ونحوه يقولون
ان لا يفعل ذلك في صيد المحيط واسم اعلم **باب** في صيد صغار سمكة فوجد في بطنها اخر
هل يحل اكله المظروقة ام لا **باب** قال في الحاشية اذا اخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة اخر
لا بأس بأكلاها من غير ان يكون في سمكة فان كانت صحيحة حلالا ولا لها مستعذرة واسم اعلم
باب فيما لو صاد سمكة فوجد في بطنها اخر حلالا او حراما او ميتا ام لا **باب** في اخذ السمكة
ان وجد في بطنها حلالا وان وجد حراما او ميتا ام لا **باب** في اخذ السمكة فوجد في بطنها حلالا
على نفسه ان كان محتاجا بعد التوبة ان كان خفييا عندنا في الاشياء والنظائير في
زواجر نجس حراما واسم اعلم **باب** في رجل استعار من امرأة حمارا ليدفع
بما بقي من الزهر وجبت مائة فباعته بالزهر هل ينفذ بيعه ام لا **باب** في رجل استعار
وجبت عليه استخلاصه من المشتري وتجب عندها الى ان تنكح المعيرة اذا لم يكن للميت
مال صريح في التارخات واسم اعلم **باب** في رجل رهن عند اخر سببا باستعاره من اخر

ليرحمها

ليرحمها وعين من الرهن مدة معلومة ومات الراهن هل للمعير ان يسترد او حيا
تكون المعيرة مدة معلومة وقد انتقضت وعلم اذا انكرا المعير الاذن بالرجوع كونه
القول قول ام لا **باب** في المعيرة المستردة او حيا شعبة اذا العقد المذكور فاسترد
والفاسد يجب اعلا لا تزوره والمال الانعيب له مدة والمال في الرهن يفسد الزهر
ولا شعبة انه اذا انكرا المعير الاذن فالقول قول ام لا **باب** في رجل استعار من امرأة حمارا
في رجل استعار من اخر سوارين ليرهنهما فمعهما مبيع معلوم قبضه من المرات
ثم مات المراتين وهل السواران في الحكم في ذلك **باب** في رجل استعار من المعير حمارا
المستعير ان كان كل مضمون او ان لم يكن كل مضمون فبقدر الضمن يجب والباقي امانة
واسم اعلم **باب** في رجل رهن عند اخر زجيرا او اساور ومعلقة الخيل من فضة علق قشر
وضلع الزهر في الحكم الشرعي **باب** في رجل يمسك الزهر فله ان يمسك به الزهر او امانة لا يمسك
المراتين الا بالتعدي واسم اعلم **باب** في امرأة اقترضت رجلا حرة زيتا بثلثي درهم من القمح
بالخلاف ففرضت الخلفا في الحكم **باب** ذهب الخلفا الى الزهر ففقد حرمه في الزهر والوراث
المكيل والموزون لورهن بخلاف حنبل وهو يملك باليقين كما يملك بالاسرار فليس الخلفا لطلب
عليه الزهر طلب عليه والزاهد امانة واسم اعلم **باب** في ارض موهنة باعها الراهن
واجاز المراتين وقبض بعد الاجارة نصف دينه الذي كانت الارض موهنة به والذين يريد
ان يرجع ويبيع الارض عن المشتري هل ذلك ام لا **باب** ليس للمشتري ان يبيع الارض عن
المشتري بعد الاجارة واسم اعلم **باب** في رجل رهن حمارا مائة مائة في عقدات هل يصح ذلك
ام لا **باب** رهن المشاع مطلقا فاسترد سوارا كان قابلا للقسمة ام لا وسواء كان الشيوع مقارنا
او طاريا وسواء كان من شركه او غيره ويجوز بيعه بالتفصيل رهنه الفسحة اذا وجد
التفاسخ والرهن يدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المراتين حيسر الرهن بعدد والمال هذه
واسم اعلم **باب** في رهن المشاع هل يستوي الحال في عدم صحة بالشيوع الاصيل والطارى ام
يصح مع الشيوع الطارى ويفسد مع الشيوع الاصيل وهذا اذا كانت الرهن او امتنع الوارث
عن دفع الدين يجبر على وفائه او يبيعه لوفاء الدين واذا امتنع الوارث عن الوارث الوارث
وعرضه للمقاضي يبيعه لنفسه ليرى في الدين من غناه ام لا **باب** في رهن المشاع مطلقا سوارا
كان قابلا للقسمة او لم يكن قابلا لها وسواء كان الشيوع مقارنا او طاريا وسواء كان من شركه
او غيره وهو فاسد في رهنه الاصيل والطارى في رهنه الاصيل والطارى في رهنه الاصيل
المذهب كما صرح به في الخلاصة والفيض وغيره واذا امانة الراهن فالمراتين اخذ الرهن
بقية القومة سواء كان الرهن حيا او فاسدا لان فاسد العقود يجري مجرى صحيح ولو لم يكن
يعد باذن المراتين فان لم يكن له وجه فله وجه القايح وذكره وان لم يكن له احد من الملقاين ان

يبعد

بنفسه وليقضي دينه وان كان الورثة كبارا يلزم القاضي البيع فانه امتنعوا فلما قايض
بيعه كما تقدم واذا كان الميت تركه خيرا غلاما يبيع من اوقاف دينه وتكاليف الرهن و
استخلاصه لنفسه وكذا الوهم انكر تركه واراد الدين من العلم ذلك اما اذا امتنعوا
عن الوفاق رجع بيع الرهن فليبيع القاضي عليه وكذا يبيع وصية البطارقة على ان
فاسد الرهن كجحد في ذلك ومن خرج به صاحب جامع الفصولين في الشفعة فان الفاسد
وغیره واساعلم **مسألة** في الرهن على بيع الحاكم اذا امتنع المديون من بيعه ووقفا الدين
ام لا **جواب** مذهبه امام تائب جسد الموان يبيع الراهن بنفسه لانه لا يبرح المحرم على الدين
وعند الحاكم يبيع جبراً لانها ايرابان المحرم عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصحة ما جاز
وصاحب الاختيار وتشير بان الفتوى على قولها فاذا حكم به حاكم يراه نفذ وارتفع الخلاف
واساعلم **مسألة** من القدر في رجل من الرهن وقدر من النقد يحكم بصحة بالمائة
رتب مبلغا مع ما منه في ذمة زيد ورهن على ذلك ثلث دار وقدمت كل من التور من
عليه الدين فطالب بقولي الوقف الآن ورثة زيد لانه قد يبيع هذا الرهن ام لا وعلى
تقديره وور الرهن لذي حكم شرعي يشافي على هذا القول ان ياكله بالمبلغ ام لا **جواب**
رهن المشاع قيل باطلا وقيل فاسد وهو الصحيح واذا حكم حاكم بر صحة بصحة بعد دخول
صحة وشهادة مستقيمة نفذ وارتفع الخلاف لانه في فصل مجتهد فيه واذا نفذ فالوقف
اولي بالاستبقاء مدافاة راعى راعى الوقف والورثة ان لم يكن عليه دين والا حذر
في دينه وان يقر عنه وهناك غيره في التركة ما يورثه المستوفى منه ولو لم يحكم بصحة حاكم فعلى
القول الصحيح في المذهب ان فاسد فالوقف احق من بقية الورثة اذ له على المحل يد مستقيمة
لان فاسد الرهن كجحد في الاحكام كلها صحت به علما وانما قاطبة واساعلم **مسألة** في رجل
رهن زيتون عند اخيه على حصة زيت وابلح له عشرة سنين ومات الراهن قبل ان يتر الرهن
عن ايتام وزوجة على ايتام واكثر الميراثين بالقرعة مدة عشرة سنين والآن يطالب ايتام
بالحصة الزيتون فالحكم في ذلك **جواب** جميع ما اكل الميراثين من ثمة مضمون عليه متعلق بدنه مطا
كسائر الديون وليس لسوي حصة الرهن ان كانت ثابتة بدنه بسبب وجوب التعلق
بالقرعة وغصبا وسبب صحيح وقد تقرر ان زوايا الميراث مضمونة بالاستقلال والاباء
قد بطلت بموت الراهن لان نقل الملكة الي غيره والمباح له لصح تناو طارهي على
ملك الجميع قطعا واساعلم **مسألة** في رجل رهن عند اخيه زيتون على مال معظم وابلح
الميراثين ثمة ثم مات الراهن فاكل الميراثين بعدة سنين على انقطعت المباحة بموت ولواثة
ان يحنه ما اكل بعد موت مورثه ام لا **جواب** نعم انقطعت المباحة بلا شبهة بموت الراهن
ويحق للميراثين ما اكل بعد موته واساعلم **مسألة** في رجل رهن معصية يدين عليه لآخر ولها

ثم استأجر هامة على بيع استجاره ام لا ولا الرجوع بما دفع من المبرة واذا المبحر سالك البحر
معه بغير اذن الميراثين ينفذ بيعه ام لا الحكم الشرعي في ذلك **باب استجار الرهن**
من الميراثين باطلا لا ملكه واستجار المالك ملكه باطلا والباطل لا اجرة له فليدفع بما دفعه ان لم
يكن من خسر الدين وان كان من خسر تقع المقاصصة به والميراثين يستوفيان المعصية بما بقي
على الرهن **درهم** الذي يصد ولا ينفذ بيعا بغير اذنه واسألوا **باب** في دار يتنازع فيها خصمان
احدهما يدعي ان اياه الرهن على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد ان قبضها عنه
وخرج ورثة اخرين يتنازعون كذا او اظهر مستقدا شرعا بذكر الادعي المضمون الاخر انا وقولنا
على الحق الفلانية بعد شرائها من فلان المذكور اولا وجعلتني ناطقا على وقولنا اظهر مستقدا
شرعا بذكر مستأجر المتنازع غير تاريخ مستند الرهن المذكور والى ذوقه عليه بالنظر الشرعي
وهذا اذا اقام مدعي الرهن المضمون من البيعة الشرعية على تقديمه على شراء الوافقة المذكورة
بغير بيعة ويقضي له بالرهن ويقدم وقلة الدين ام لا **باب** صاحب المتنازع الاقدم اولى
لانه اثبت مدعاه في وقت لا يتنازع فيه الاخر واسألوا **باب** في رجل رهن زوجة شريكه بدين
بيعة مرهنا عليه على ان تاكلم ثمة نظير صبر عليه فاكملت الثمرة هل تقضي له ام لا
فلم تقض لعدم صحة تقبله الصبر بالثمرة اذ هو ربها فكان مضمونا بغير اذنه واسألوا **باب**
في رجل اذنت اخرا دينه تقطع على وضع رهنه على عدة اوقات العدد لا الحكم
الرهن على حال فيوضع على مدعيه باختيارهما والاختصاص وضعه القاضي على
يد اخر وللقاضي ان يصدق لا سيما عند البربر ومن رحمته تعالى لان الرهن لم يطل بوقت القدر
وانما بطلت يده بغيره فيختار ان يغيره بانقضاء عليه وينقض القاضي عدلا عنه اذا
اختلفا وقد اشيع المسئلة في شرع مختص الكرمي فما اجمعنا ثبت واسألوا **باب** في المبرة
دفع شيئا من حليها اليه بعض اقارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبلغ يحجزه الميت ويكفر
فقط فهل يلزم وقاؤه ام لا **باب** المقر ان يبدل من ثمة الميت تجهيزه وتكفيله
وان وارثه لو كفنه من مال رجب في ثمة فله الرجوع ان خرج في التركة بالمبلغ الذي رهنه
الميت ولا تكون مستبرعة في ذلك وتقتصر حليها واسألوا **باب** في الرهن اذا مات محله
للرهن هل يصح قيمته كماله ام لا **باب** فلم يضمن جميع قيمته لان زايده اسانة فمضى بالتجهيز وغيره
الا ان مضى من قبله واسألوا **باب** في رجل رهن باروذة على قرش ودخل الميراثين بالي حلهما
فاخذت منه فاما الحكم الشرعي **باب** الحكم في ذلك الضمان قبضه بالفاصل بين القولين الرهن
فيا وعليه ما زاد على التوشح الا بزيادة الراهن واسألوا **باب** في رجل رهن عند زوجة
دارا على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل اذا قلته بان رهنه فاسد يكون له حكم الرهن المبيع

فلا ينفذ بيع الراهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي الحق بانفسها
 الوفاء ام لا **الحال** نعم حكم الفاسد حكم الصحيح فلا ينفذ بيع الراهن لها ولها وضع يدها
 عليها حتى تستوفي دينها وهي الحق بانفسها الزمات واسا اعلم **الحال** في جرة مدونة
 بدينها بيتين لها رهنان شراهما لا يشترط ان يبيع الراهن السكينة بتدبيرها فمكنت ثم ان
 يالم من حق الحسرة واعادة يده هذا ذلك لم لا واذا قلتم له ذلك هل لم مع ذلك مطلقا
 بدينه وجبها حتى توفيه دينه واذا قلتم له ذلك هل تجبر على بيع الرهن وان است
 تحبس مع كون الرهن في يد المدين ولا ينعقد ذلك من حبسها الا بحد تغلق على الرهن
 ولا تغدر في بيع الرهن بكونها مفلسة **الحال** نعم لم اعاده يده ولم يبيطر الرهن بذلك ولو
 كان القبض بالتحليل ان الرهن ولو مع ذلك مطلقا بتدبيره المهر وحليته وحسبها حتى
 توفيه ولو مرقن ويجوز القاضيه بالحسرة حتى يبيع الرهن او تدفع له من غير غنة ان تبيع
 ويد المدين استيفاء وحقه لازم محترم وتعلق حقه ببايته يجعل المالك كالا جني
 حتى اذا جني عليه المالك كان ضامنا كالا جني واذا كانت مفلسة لا يمنع بيعه بذلك
 ولم تقبل الا مفلسة يدفع لها المهر من ضرورة السكنى التي لا يحد عنها ولا غنة كان ذلك
 انا هو غير الرهن اما الرهن فالبينة احق بالمراهن اي من سكنها فيها هي كالا جني
 كما علمت ومن عده بان تغلق حق المدين يجعل المالك كالا جني الرهن في غيره في شرع قوله
 وجبته الراهن والمراهن على الرهن ضرورة فلا تقاس مسئلة على مسئلة المفلس الا ليس
 في مدونه رهن يدينه فتمسك ذلك واهم واسا اعلم **الحال** في جرة ارض من اخر شيئا
 على مبلغ ودفعه له وكسب في دفعه ان المبلغ الذي لفدان الغايبة تجب خوفه من الظلم
 ومات المدين غرضه هل اذا ثبت ان الاقرار عي وجهر التلجئة باقرار المدين او بالية
 على الاتفاق مخر يكون المبلغ لورثة المدين ام لا **الحال** نعم يكون المبلغ لورثة المدين واسا اعلم
الحال في جرة ارض مرة باحتمل يد راع اقضها للراهن ومات ثم طلب الراهن وقت
 واضرب ارضه الوضعت با الرفعة وقد تهرت وانذكر رباطا فادعي الراهن
 فقد شئ منها والروضة تقدر الا المرة بعينها لا ادرى تقصدها على القدر اقرار الرفعة
 ام قول الراهن **الحال** القدر اقرار الرفعة بيمين ان ادعى عليها تشاوا رشي من المدة وعلى
 البينة واسا اعلم **الحال** في شكا في الاستيفاء استوفى احد سوار آمن امانة على ما علم
 من سوار واستا فادع ضياء المدين اذا اتقن الضمان بقدره يكون على المدين خاصة ام
 عليه جميعا على قدر الشراكة الضمان على المدين خاصة اذا صرحوا بان ليس للشريك
 ان يراهن ولو يراهن على شراكة البصيرة فكذلك في الفاسدة كما هو ظاهر واسا اعلم
 في جرة اشتد من ارضه من حسم ثم يبيع من المراه وقال امسكه حتى اعطيك الثمن

بدينه

بعد قبضه وقسط التخليك فتجب بعض السهم عند البيع عينا فاحشاد في الدين
 زيارة من قتل المتعجب جميعه هل يبيع جميعه في نقصان ام لا **الحال** نعم يبيع ويبيطر من
 الدين بقدره واسا اعلم **الحال** في شخص ارضي عن ورثة تدينه بدينه وقال ان يدين المدين
 وهو تحت يده على الدين المدين جميع بية الحد وورثه المدين واسا اعلم **الحال** في
 ذكر فاما القاضيه الورثة برفع يده عن الميت وتسلية للمدين المهر فاعادها اخرها على
 مستاجر للميت من الرهن المتوفى ورهنه ذلك فالزم المدين برفع يده على الميت
 من الاجرة للمستاجر يد فورا وتسلم الرهن فالحديث كان المهر من مستطير باجارة
 الغير حاله حوى الرهنه يكون خلاصته الرهن ام لا يكون خلاصته حيث تشاء
 بامر الحاكم وحكمه بعد التثبت **الحال** الزام المدين برفع يده ما ذكر لم يطرأ احد من العلماء
 للمدين الرجوع بما دفعه للمستاجر الواجبة ذلك من غير النظر في كلا العقدين فان
 كان البيت مقبوضا في الرهن دون الاجارة اعتبر وكان المدين احق بالبيت من المستاجر
 ومن سائر غرماء الميت وان كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن كان المستاجر
 احق به من المدين ومن سائر الزمات وان خلا العقدان عن القبض كان جميع الزمات
 اسوة في ميقا سيمونه بقدر حقهم وان اتصل بكمسها قبضت بالعبارة للماسو
 تاريخا من هاهنا لم يجز صاحب القبض السابق العقد المتاخر لانفسه في السابق
 بالاجارة عند العقد الاخر ذلك لان القبض في الرهن امانته وطا للزوم او غير
 الجواز وهو الاصح والقبض في الاجارة وان لم يكن شرط الكفوفت المهر قبله يكون احق
 به من قبض حياطة في الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة وكل هذه الاحكام
 صرح بها علماء المال والاعلام واذا تناهوا المتناظر ظاهرا بالما الرعي فكيف يتجمل المقار
 واسا اعلم **الحال** في رجل عديدين لاهل ارضين دارا للمدينين نصفها ونصفها لاهل
 الضامنين لا فيه وهو دم ساكنون في الدار لم يجزوها المدينين اجماعا للمدينين للمدينين
 بقدر معلوم هل تصح هذه الاجارة وتلزم الاجرة على المدينين ام لا **الحال** لا تصح ولا
 تلزم الاجرة للراهن فقد صرح في الغزارة والظاهر بوجوبه بان الاجارة من الراهن
 باطله وعلى ابناءه ما لا كيف يستاجر ملكه وقد اقيمت اراكم لا تحصى في الرجل يراهن
 بحد وداخيره للراهن قبل قبضه منه بان لا يبيع الرهن ولا الاجارة اما الرهن فلهذا
 القبض واما الاجارة فيلزم جوازها للمالك والمدينين كغيره من المقتضى لا تحصى على من
 ادعى فخلوا واسا اعلم **الحال** في مدين دار الرهن هل تدينه جرة ذلك ام لا **الحال**
 لا تلزم اجرة له ذلك مطلقا اذن الراهن ام لا ياذن عدة للمنفذ المدين واسا اعلم
الحال في رجل ارضه عندا فريحا وقال ان لم اعطيك دينك الى خمسة اشهر فبيع له

وطا

اجنه

عالم على وضعه لا يجره البيع الباع لا يبيع قالوا بالزيادة في نوع وضعه عند
عدا قالوا لا يجره الباع اعطى ربحا في كذا او يبيع كذا ما لم يجره وذكروا طاعة
الخلق قالوا ان اوفيتك ماله في كذا او لا فالربح لك على ما لم يجره الشراعه والحر
وقالوا الشراعه في ربح الباع والربح الباع اعلم في بيت مات غدا ولا يجره
وزوجه وعلى الميت دين الرجل من ثوبه ما غدا تاتي به الزوجه ان تقضي الدين وتفكر
الحائز هل اذا فعلت ذلك تكون مستبعدة ام لا وطا الرجوع في التركة **قالوا** لا تكون مستبعدة
فترجع عادت في التركة والحال هذه واسا اعلم في رجل رهن عنده امرأة خلعها لغير
فضاع منها واحد والمريء يدعي انه يساوي كذا او المرتهن رد وهذا القول قول المرفوع
المرتهن وهذا حيث ثبت قضايه وكان الدين اقل من قيمة الخلع اجمع يقسم الدين
على الموجود والمعدوم فالاصابصة الدين منه يكون مضونا وما اصاب الامانة غير
مضمون **قالوا** قول المرتهن بيمينه في قيمة الخلع الا الضايح واذا ثبت قضايه تقسم
على الدين قيمة الرهن جديد فالاصاب الهالك يفيض الى ما قبل المضمون منه فيضون والامانة
فلا يفيض فاذا كانت مثلاً قيمة الرهن ضعف الدين وكان الهالك النصف يسقط من الدين
نصفه واذا لم يثبت هلاكه باليمين يفيض جميع قيمة الهالك واسا اعلم في رجل رهن
كركمان رجل بمبلغ وغابا الراهن فجاء اجنبي ففرض الدين واراد ان الكرم واكثره
مئة سبعمائة من الرهن ومنعه الراهن الكرم حتى يدفع له ما دفع للراهن الاول
فما الحكم في ذلك وفيما اكلم من غره **قالوا** ليس له منه ويضرب ما اكلم من غره وشبهه ولا
يرجع الى احد مما ساد فله على الراهن الاول وعلى الثاني لكونه متطوعا واسا اعلم
في الرهن اذا لم يعلم قضايه الا بقول المرتهن هل يفيض قيمته بالغرامة ما بلغت
وتؤخذ الا من اراد بعد موعده **قالوا** نعم يفيض جميع قيمته بالغرامة ما بلغت ويرحل ما زاد
على الدين منه او من شركة بعد موعده حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تقرير
الابصار والدرر والغرر واسا اعلم في بيع الراهن الرهن قبل فكاك بغير اذن المر
ما حكم **قالوا** في الحائز انه يترفع على اجارة المرتهن في احوال الروايات ويملك تقض
البيع ويملك اجازته واذا لم يفسخ البيع حتى فكاك الراهن نفذ البيع وفي التبيين
بفسخ في احوال الروايتين ومثل في الكتاب والهداية والجوهرة واكثر المعقبات
وفي قيمة المقتضى مع المهور في بيت بانه يبيع ولا ينفذ وليس له بعد المقتضى ففسخه
مرا في طلاق التبين واسا اعلم في رجل ماله من ثوبين بدين السلم وعرب
السلم اليه طر فاحرق من بيت مع جملة السليم فما الحكم في تقرير المرفوع منها
ان الرهن مضمون بالاقلام من قيمته ومن الدين فان ساوله صار بالهلاك كان السلم

قد استوفاه

توزيع الرقعة

قد استوفاه وان زادت قيمة الزيادة امانة وان نقصت قيمته من الدين سقط منه
بقدرها وظلال السليقة والمصرع جواز الرهن بالمسلم فيه واذا هلك صار الدين
مستوفيا بغير قصور المساءات والزيادة واما في صورة نقصان الرهن فالمسلم في قصور
مستوفيا بقدره ولا يطالبه بما يفتقره من ذلك واسا اعلم في اخوت رهن بدين بغير
على مبلغ معلوم فانهم البيت وماتت المرتهن واحدا الراهنين عن الخلع المذكور
قبل ان يشرط مطالبة الا في المذكور وليس له ان يتعذر بالهدام البيت ام لا **قالوا** لا يجره
مطالبة الا في المذكور واما الهدام البيت فيوجب ان يسقط من الدين بقدر نقصان
بالهدام مثلا اذا كان الدين خمسين وثلاثين والبيت قيمة ذلك قصار يساوي نصفه
يسقط من الدين بقدره وان ثلثا فثلث او اكثر اقل فحسبه كما صرح به في الزيادة
وغيرها عند التكلم على نقصان الرهن عند المرتهن واسا اعلم في رجل رهن بضاعة و
الراهن والمرتهن في قيمته هل يكون القول قول الراهن ام المرتهن **قالوا** قول الراهن واسا اعلم
في رجل رهن بضاعة ففقدت على قدر معلوم من الثوب وغرق تعد عليه المرتهن وهذه
عند اخر بغير اذنه وهلك عنده فما الحكم **قالوا** للراهن ان يضمن المرتهن وخير الراهن
بين ان يضمن قيمته من الاهل الغد ما بلغت وبين ان يضمن ورثة من القرض والقول قول
المرتهن اذا اختلفا في الوزن او القيمة يمينه واليمين على الراهن واسا اعلم في رجل
عن رجل دخل دارا رهن على غفلة فحصل الزوجه رغب منه واشتقت جنيها بسبب هذا
ام لا **قالوا** لا يضمن الماهر حوا من ان الرضا على امانة فاسقطت جنيها لا يضمن في هذا الدور
وطا وجه لتضييعه والحال هذه واسا اعلم في عطار طلب من شربة لرضيع قد دفع
اجرا عما يصح فسقاه اهله منها وقد دام موت واهله يقولون مات بسببه فكف
والعطار ينكر فله بطون العطار شي **قالوا** لا يضمن وان قدرنا ان مات بسببه ذلك
واسا اعلم في رجل نادى افرح قاتل الارض وقال كل منة ولا تكذب فاكل ومات ولو نادى
بغير علمه الذي بسبب ان مات من اكله هل يصح دعواه ام لا **قالوا** لا يصح دعواه ولا يثبت
الادان على ما ينص صراحة قاطبة بانه لو نادى شخص شخصا ستم او وضع له في طعنهم وقال
لكون طقات منزلك لا يجيب عليه قصاص ولا دية وجهه ان تقاوا واعتبارا واكثر
بنفسه فلا يضاف فعله اليه فكيف يوقوهم في الشفاعة يجيبه بانه وقصاصه هذا
لا يترفع ذلوت واسا اعلم في امرأة لها اربعة بنين ثمان سنين من زوج تزوجت وولدت
من اخرهم فوجرت اربعا للمصلحة اقتضت الفروج واورثت ابناء المذكور بحكم الامنة
الذكورة مثلا فاعترضوا فوقع على الارض ما شئوا من الصغيرة ومكثت اياما ماتت
على ايامهم او الصبي فذكر فان ام لا **قالوا** لا ضمان على الام والاب والابن والحال هذه واسا اعلم

كتاب الجنائيات

في الشك والخفاء فتلحق بجميع النوازل ارجل صاحب على ارجلها فماتت من صفة تجفيف اليد
 او قول لا مخالفة بينهما فاما اذا كان الموت بالخوف والناحية بالصبي فماتت وهو منسوبة الى الناص
 واخر منسوبة الى الميت فصار الخوف اذا مات بفعل الغير من ذلك الغير واذا مات بموت الخوف
 فمات ولو اختلف الفاعل مع اولية الميت فالقدر للمقتل ان مات من الخوف وعلى الاولياء
 الميتة ان ماتت من التخييف اذا انكره المقتل وعلى هذا اذا اصاح على المرأة في مخالفتها
 من صفة جليته فيمن لم ينسب القاء الى الصبي منه اليها ولو صلا على امرأة في مخالفتها
 امرأة غيرهما لا يضر لعدم تعلية على ان القاء من الخوف فصار كذا في رجل
 او قتل ثلث ارجل الخوف منه فانقطعت نسبة الموت عن الفاعل تأمل فانه يخرج حيد
 واسد اعلم في قرآن برضة يا فاعلا رجلا ارجل ابا الفاعل فلا ارجل العرجا يستحل
 المكاري بالقتل او قتل في الطريق هل يضر لم لا يضر باجماع العلماء بل صرح
 البزاز في الصبي بان لو ارسل في جاحته فمات او قتل في الطريق لا يجزئ عليه شئ استمر في
 جحش عليه في المبالغة المعاقلة به لكان يخلص المجرم رجلا بحث رجلا في طاحته
 فمات او قتل وفيه لا يضر الاجماع واسد اعلم في ما هو مع ماله خاص في مسيل ما
 فخر مع جاحته وسلم مع جاحته هل يضر مع لم لا يضر لان جاحته باختيار
 فلا وجه لضرر مع واسد اعلم في رجل قال لرجل ارجل على عقد في خنصر يدي فلكواه
 فشدت خنصره هل يضر لم لا يضر لان ذلك ولو لم يشرط عليه ان يسلخ يده
 لانه ليس في رصفه ذلك واسد اعلم في رجل اراد من اخر لواط به فقدر فله ان يقتل
 هل لا ذلك لم لا نعم لا يقتل وقد صرحوا بان اذا نظر في ارجل انسان فقتله صاحب
 الدار عينه لا يضر ان لم يمكن تحييت من فتي عينه فكيف عن اراد بانسان لواطه ولم يكن
 تحييت عنه بقدر قتل المروءة او في رجل اراد بانسان لواطه ولم يكن
 فالتف لها ثلثة اسنان فوكلت اخاها في طلبه بموجب ذلك وهو من غير ان يتوهم ان
 لا يلزم بضره زوجة شئ ويدعي على اخيه ان يسلخ يده فلكواه فشدت خنصره هل يضر لم لا يضر لان ذلك ولو لم يشرط عليه ان يسلخ يده
 منكر الشكوى عليه للمسيب هل يلزم الا في عمدة الدعوى شئ وهو على الزوج ارش
 انسان لم لا في ضرب الزوجة توجب المضل سوا كان ظالما او حقا في المسامحة
 يتقيد بالسلامة في انسان المشاة سبعة وخمسون درهما او سبعة من المار
 ومن كان دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها ولا شئ على
 الا في الشكوى المذكورة لان الموجب للضمان الشكوى بغير حق وهذه حق الحال
 هذه واسد اعلم في رجل طرد اخر على الارض ضرب فصار يصيح فاذلله
 ارشيت في العقل بما ذكر فغير دية كاملة وان زال بعضه فبقدره ان انضبط بربا

او غيره

او غيره وان لم ينضبط فماتت عدل والمقتل ان يقدرها باختياره وهذا اقله
 تقتلها اخذ ام كلامه وقد صرح بعض العلماء بان المهر من غير من الجنون واسد
 وامرأة عفتلها اخوها وابن غيرها من محل زوجها واراد فها خلد على قبره
 وشدها اليه وسبها بالوسر بعد او غيرت عن حفظ نفسها فماتت جنيها بسبب
 الشدة وملاقات السرة لبطنها وماتت بعده بسبب فها عليه حق النجاس ودية
 الالة وتكون جميع الغرة للاب نصف الدية للزوج حيث لم يكن لها ولد **باب** نعم على
 الشاة طارية في الدم وغرة في الجنين فاما دية الام وهي نصف دية الرجل فغيرها
 وزوجها من حمل الودة فله النصف منها واما الغرة وهي خمسة درهم فله النصف
 ارش الجنين فيه والماله هذه واسد اعلم في امرأة تدعى اربا كانت في اربابها
 فاصابها حجر من راعي الغنم القتل بسبب جنيته وهو يقول ارجيت حجر الابرار
 هو الصايب لها ام لا وعلى تقدير ان اصابها رجل من اربابها القالب ام بغير حاصل
 كلامه انكار ما عذر الرجل هل يلزم مجرد ذلك شئ ام لا وهل تقبل شهادة من
 شرط له ما اعلى شهادته في ذلك ام لا واذا وجد الشهود الشرعي المستوفون للشهادة
 الشرعية ما يلزم الراعي شئ عا في ذلك **باب** هل يلزم مجرد الاعتراف بالرمي شئ لا يقال
 رمي غيره ولا بالاعتراف بالرمي والاصابة لاحتمال ان لا لقاه حصل بغيره فافروا
 من الاعتراف باللقاء حصل او الميتة العادلة التي تشهد بان مجرد الاعتراف
 والقتل او تشهد على اقاربه بكونه حتى يلزم الغرة او النكاح وعين المتهم
 عليه في عورته كذا كذا وامامه وبن هذه الامور هل يلزم شئ واذا ثبتت بالبيضة
 العادلة او الاقارب او النكاح فاللزام عليه غرة وهي نصف عشرة الدية قدرها
 خمسة درهم تبليغ بحساب الترتيب والارسة وخمسين قوسا تقريبا فاذا ثبتت
 عليه ذلك يلزم دفعها ولا تقبل شهادة اخذ المار على الشهادة ولا المشروط لم
 عليها اولا المتعصب ولا الفاسق فله ان يسقط عدالة كعاد من كلام العلماء
 رجمه واسد اعلم في رجل ضرب اخر ضربات متعددة من راسه ووجهه بسكين
 فقتل عليه وارجم ارجله من اسناده كسر عظم الحية الميسر فاذا يلزم **باب** ان كان ذلك
 كله بفعل واحد فلا خود في شئ منه ويجب عليه في العين نصف الدية وفي كل سن نصف
 عشرة الدية وهو خمس من المار او خمسون درهم وفي المار ان لم تقبل الشهادة كسر عظم
 الدية ولو ثبتت فمقتل نصف عقره وان كان كل واحد بفعل مستقر يقتصر منه في الالة
 وعليه في العين نصف الدية وفي المار كذا اولا اذ قصاصه في قلع العين وفي كسر
 العظم لعدم تحقق الماخلة في ذلك واسد اعلم في رجل ضرب رجلا اخر اعدا سكين

على يده فخرجوا جركا فاحشا فسلطوا عليهم وعلى اذقال الضارب انما ضربت لان قريبي
انتم بواحدة منكم فذهب هذه الجناية بهذه التهمة على مقتضى بقولهم فذهب
بذلك ام لا عليه بالتهمة وبغير اثر اليد **باب** جرح الشارب اليد وهو نصف ذية النفس
على الضاربين في مال المارة عدو قد سقط القصاص بالشك لعدم امكان المساواة
ولا تذهب هذه الجناية بهذه التهمة باجماع كل مسلم فلما اعتبر بقول الضارب هذه هذه
واسما علم **باب** في جرح ضرب جرحا ففقد عينه فاليوم **باب** يقرن في ذلك نصف ذية
سواء كان عدوا او خطا لعدم امكان الماتلة وتجدد العاقبة في الخطا والذية الكاملة
مقدرة بمائة من الدرهم والفقير يشار او عشرة الاف درهم فالواجب في الدين المذكورة نصف
واسما علم **باب** في صغير لطم وجه المرأة فاسقط سنتها فاذا ايلزم وعلى اليد
ام لا **باب** يلزم في السن اثنتان ونصف من الدرهم او مائتان وخمسون درهما على عاقلة
واسما علم **باب** في خيال قال اخر رجات وضربه بعضا فقاء عينه فاليوم الضارب
يلزم نصف ذية كما صرح به اصحاب المتن والشروع والفتاوى وهو من الدرهم
خمس مائة ارباعا من مائة فخالض اثنتا عشرة ونصف ومائة لكون ذلك
ومؤقتة كذلك ومن جهة كذلك هذا من الدرهم ايامن الذهب خمسة دينار
ومن الفضة خمسة الف درهم واسما علم **باب** في جرح ضرب اخر فحج فاصاب قد فاسقط
سنتا من لسان فاذا ايلزم **باب** يلزم في كل سنة خمس من الدرهم وخمس مائة درهم على اذا
كان خطا وان كان عكافيه القصاص السن السن واسما علم **باب** في جرح شجرة اخرى
داعة فبريت وبق اثرها ووجه فاذا ايج عليه شرعا **باب** يج عليه حكوت عدل
والحال هذه واسما علم **باب** في جرح ضرب اخر يسكن فقطع بعض مفاصل فخره
ونصفه ومثل ما سبق منها وحصل للوسطى والسبابة بعض يشلل فالواجب في
ذلك **باب** في كل مفصل من مفاصل الفخذ والجنب ثلث ذية المصعب فان كان قد فخره
سنتا ثلث مفاصل فبذرية المصعب كاملا وهي عشرة من الدرهم او مائة من الذهب
او الزم الدرهم لان في المصعب الواحدة عشرة الذية وهي من هذه الازواج الثلث
وان كان الذاهب منها لربعة مفاصل فبذرية المصعب وثلث ذية المصعب ثم شغل
الى اشغل من المفاصل الباقية فان كان لا يتضعب فحكمه حكم المقطوع وفي وجه الذية
نتيجة لنفسه والبشر كل اشرون من الدرهم وفي جرح الذية او حسب من الذهب
والفضة المشروعيين اعلاء وان كان يتضعب فبذرية المصعب عدل وان شغل المفاصل
والى ما سبق فحكمه حسب ذلك المذكور في الوسطى والسبابة فافهم ذلك واسما علم
في غير مكبوسة بالقراس في بيت شخص عدلها جرحا فخرج ذراها وفرا فاضطه

وسددها بخارجة اشهر ثم مضى فمحا كل ذلك بغير اذن المالك فوقع فيها الزنا المالك
ومات بالوقوع هل تجب عليه عاقلة الخرج ام لا **الجواب** هو بان كسر البيرة والقراب
نسخ كحواها فيكون باخر اجه كحدث البيرة المعدوان وهو فاسد ما هلك بالوقوع فما
ان مالا في ماله وان تضاعفة فعليه عاقلة واسد اعلم **قوله** امرأة قتل ابن عمها او لها
زوج واولاد ذكر واثبات الحب قبل استيفاء القصاص من ابن اخيه القاتل فاستحق
الزوج والمال ولا عيلة **الاستحقاق** فثبت استيفاء القصاص من ابن اخيه القاتل فاستحق
المال بموت الاب وبموت القاتل حصته فيه كما نص عليه في التاتارخانية وخبرها واما في
في رجل قتل بنت عمه او لها زوج واثبات الحب قبل استيفاء القصاص من ابن عمها او لها
القصاص من امه او اباها او اخوها عن ينقلب نصيب الزوج مالا ام لا **الجواب** نعم يقتل
بها ان عفا اخوها عنه فلا زوجا نصف دينها والمقور في كلهم ايتضا ان الرجل
بالراة وان دية المرأة نصف دية الرجل والقصاص والدية يجريان معاً فربما يزعم وانه
في رجل قتل ابنته عمه او جدته وليس لها وارث سوى زوجها وابنتها فاعاد
يجب له زوجا على ابيها بسبب القتل المذكور **الجواب** يجب له عليه نصف دينها في حال طلاقه
وقد تقرر ان القاتل لا يرث من المقتر وان الواجب اليه الحد المحرر يجب في حال القاتل الطلاق
عاقلة وان دية المرأة على النصف من دية الرجل وانما يجب على الاب في الحد في امور العلم
بقتل الابن عند ابيجب في ثلث سنين معدنا وقد عرفت الاحكام وهذه المستد على
وجه الاستقصاء واسد اعلم **قوله** في رجل ضرب اخاه او كرهه ففكر بقتله فلما
يجب عليه ان كان الكسر مستويا يستطاع في مثل القصاص المبرور اقتصر من الضارب
فيلزم من سنة بمقدار سن المضروب وان لم يكن كذلك فعليه من ارش السن بحساب ان كان
نصف سنة فنصف ارش السن وان ثلثا فثلث وهكذا وقد تقرر ان في السر نصف
عشر الدية فينظر مقدار ما ذهب من سنة فيجب ارش سن بحساب حيث لم يكن القصاص
واسد اعلم **قوله** في رجل ضرب راسه او اخر فاذهب بعضا من بصره فاذا البصر مخرجا **الجواب**
صرح في التاتارخانية والبخاري وكثير من الكتب ان لو ذهب بعض بصره بغيره وخبرها
فلا قصاص وفي ذلك حكمة عند او نقل في التاتارخانية عن الفتاوى الصواب المستدل
مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة وذكر ايضا في التاتارخانية ان ذهب البصر قبل
الاطباء فوفى بغيره عدلين منهم مقبولا او ما يظن المقدار الا انه من يقول الاطباء
فقد اكفرت والماله هذه واسد اعلم **قوله** امرأة حرقت امرأة اخرى اشتد القاتل
الثلاثة بموضع بغير المارة فاستد بها اخوها وخنق الناهية في المشقة دامية فلما اجرم
مخرجا **الجواب** او كالمهم التوبير لم تكن العصية وثانيا يلزم حكمة العدل او على

قوله الكوفي المصنف ان ينظر كم مقدار هذا الشيعة من الموصفة فيجب قدر ذلك من نصف
عشرة الدية لمن مال الى الحق في يده الى المصنف من عليه واسم اعلم في جماعة يجوز
مجرى به قال قائل منهم صنفه في حقه خفت لتلايه سوا هذا فقال الرئيسهم لا يجزى
فهرس رجل رجلا منهم فكسر عظاما الحكم فيه الحكم في ذلك على ابناء المحققين ان حكموا
العدل انقسم على جميع المياريين في شق حصة المصابعة اما وجوب حكومة العدل
فلمنص على ائمة بان في كسر كل عظم حكومة عدل واما كونها عليهم فلمنص في سلب الاز
النز الذي استمر وأخوة في وقعت عليهم من عظم فأت اعدى ان عظم الثلثة
ثلاثة ارباع الدية وسيقتطع بها معللين بان الموت من جنائده وجنايته ثم فسقط
ما قابل فعله كما صرح في الثانية والاولى المحبة والكثرة الكلب وان مات المذنب
رجل من ذلك قسمت الدية كذلك كما فهم واسم اعلم
في رجل ايو ان سفل هذه وجدة عارة ووضع عليه عليه ونصب عليه اعميا
تصيب في صدره زقاق غير نافذ فيضرب اهل اهل الزقاق او بعضهم في
الميازيب يجبر على فراقهم وان ادعى انه وضع ياق من اهل لياحتهم لاهلهم ارجع
عن الباحة وتكفي بر فها هم انهم ان يطبقوه بر فها لان الزقاق الغير النافذ
ملك اهلهم ذلك سواء اضرام له وان رضوا بوضوئهم ان يرضوا لاهلها اباحة
والبيع الرجوع عنها كذا اياهم ركوبه لانه او مشتركة بينه وبين المباح له ان ينفذ
منه من شدة كما عظم واسم اعلم في رجل ايو ان في داره على ميازيب صبي صغير
وزقاق غير نافذ هذه وجدة منية واحدة على طبقة ونقل الميازيب التي على
على سطح الطبقة المحدثه طرد ذلك ادم ولا يكلف بر فها ليس كذلك وكذلك الى
رفوها فقد صرح في الخلاصة ومثل في الدية ان لو اراد اهل الدار ان يقتلوا الميازيب
عن موضع اذ فيه او يقتلوه لم يكن لهم ذلك وفي الثانية في المذبح وان اراد ان يحل
ارفع عما كان ليكون ذلك لانه اكثر ضررا عما كان ولا مشكك ان الماء كما كان شاهقا فوقع
اضربا شديدا لانه لثمة يحرق زيادة عما يحرق المستسقى ويبعد وقد ويكثر انقضا
وانتشاره فيضرب به جاره وذلك لان الزقاق في ذلك مشترك بين اهل فلا يجوز ان يضر
فيه بغير اذن شركه ورضاه وقد ورد النهي عن اضرار الجار وايضا واسم اعلم
في رجل من آل البرقي اسلم سببا طائفا بدار من السلاطين وضع به المصا والمحر
عن طاقدسة رسته بخاهد وان يريه ناطا المد رسته هذه فهو ينضم وعنه بذلك
الوجه اسم اعلم لئلا يظلمه بطرحه بل الحكم واحد من اهل المسلمين ذلك فقد
على ان اذا اضر فلنكلا احد ولو من اهل الدية غير العبيد والصبيان ان يخاصه ويقبض

بعد ما كما صرح به في جامع الفصولين في إيراد الفتاوى والدينايات ومن قول أحد علماء الفقه
 بل من ذهب إلى ما علم في حقيقتهم من عدم إيجابه رفع يمينه ولو لم يرفع في القاتار خائفة من تركه
 الإسلام رحمه الله وأما الصلح إذا أراد الرجل إحداها فظلت في الطلاق العامة ولا يضره الفقه
 فالصحيح من ذهب إلى حقيقتهم رحمه الله أن فكل واحد من إحداهما مسلف حق المنع وحق الطلاق
 ومثله في جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الإسلام
 في الصلح أنه لا يعد (عن كلام الإمام) أنه جعل الصلح من ذهب وهو لو لم يجعله الصلح
 فهو الصلح حيث ثبت أنه من ذهب الذي استقر عليه فإن كان هذا أيضا لا يضر فكيف فيما يحرر
 وهو الاتفاق مع الجميع والله أعلم **س** في رجل كان مسلما على مدرسته فغيره معاليها
 بغير موجب بحيث أنه سدد طاقات في المدرست المذكورة وبني بها غيرها أو باع
 مساياط أحدث على طريق العامة والآن يطلب ناهل المدرست فتح الطاقات لتقدموا
 عدم المساياط هل يجاب بالوجوب كمرعاها **ج** نعم يجاب بالوجوب كمرعاها هذه
 إذا لم يجوز تغيير معالم وقدماء وقد اتفقوا على رفع الظلة حيث كانت تضر والصلح
 من ذهب إلى حقيقتهم رحمه الله أنه لا يرفع بمحضه أحاد الناس بعد العيب والصلح
 ولو لم تضر صرح به في القاتار خائفة وجامع الفصولين وكثير من كتب علمائنا والله أعلم
س في رجل أخرج جوصة إلى طريق العامة وفتح بكرة مشقة على عورات جاره هل
 يضره ولا يمنع من زعمه الطريق الفاضل **ج** نعم يمنع الجوسين وكل واحد من أهل
 الخصومة أن يطلب بضرعه ولا يحتقر بذلك الجار وأما سد الكوة فالفتوى على أنها
 حيث كانت للشر والمريض هو وضع النساء سدا لافريق بين الطريق الفاضل وجرح المسئلة
 الأولى في الكفر وخين والثانية في المعاري وكثير من الكتب والله أعلم **س** في بناء شقة
 بحيث آتت إلى السقوط وأخبر المعاري أنه يحتاج في استئجاره وتخصيصه الجينة فظن
 في الطريق العام فهل يسوغ لصاحب البناء إحداث مثل ذلك إذا كان ليس في أحد
 ضرر خصوصاً حيث دعت الضرورة والحاجة إليه وجرت عادة الناس على ذلك ولا يخصص
 أيضا كشف المحل من جانب الشارع الشريف بحضور المعاري وأهل المحلة وجماعة من الطيار
 وأخبروا بأنه ليس في إحداثه ضرر أصلاً والمحال الزيادة رعت أيضاً
 بناءها انتقص **ج** راع القطار الموجودة بذلك الخط فهل حلت عارة
 الخامس بذلك ولم يكن في إحداثه ضرر يسوغ له ذلك ولا يثبت إليه المأخذ المقتضى
 وهو لحاظ الدار حرم وبعد ذلك فنهاه حجة لصاحبها بطلانها إلى طبعها
 والمحلوس في ظلها المغيره لأن الاستغاثات **ج** نعم قد أقر علماؤنا رحمه الله
 من نظر هذه المسئلة في كتبهم قال في النزاهة وإن أحدث في الطريق ظلة كذا

الزعيم والشيخ اهرام لا وقال المحرر انه اذا لم يصرح ويرفع وقال المشايخ رحمة الله
 عليه ويعتبر اذا لم يصرح لا يمنع ولا يرفع انتهى وفي جامع الفصول في ذكر اذ الفاسر والظفر
 اراد ان يثبت ظلة في طريق المعانة ونحوها فيجب ان يصرح في جيبه فيجب ان يصرح
 ان كل من المسلمين حق المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن المالك قال المحرر رحمة الله
 عليه في المنع لا يطرح قال البرقي رحمة الله عليه ليس له ان يصرح ويقتل احد الضار انما
 يلتفت الى ضرورة من يتخاصم لو لم يكن له مثل ما يتخاصم فلو لم يلتفت الى ذلك
 اراد دفع الضرر عن المعانة بغير انفسه فلما لم يصرح بغير انفسه علم انه متعنت في الحاصل
 ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين بقول المشايخ ان لا يصرح
 مع عدم الضرر فقالوا به يعتبر ولا يصح للمدعي الاستغناء بغير اذن المالك بل يصرح
 ويثبت له جدارا على الاطلاق كما يصرح عليه في جامع الفصول في ذكره واذ كان له
 ربطا بغير اذن المالك في جداره في ظاهرها وقدره في بعضها والله اعلم **مسألة** في احد
 دكان في طريق المارة حلق بغير اذن المالك فيكون حياض ضرابا لجامع واذ لم يصرح
 اذا لم يصرح وكل احد من اهل الخصومة في مكان او مسلكا منع ورفع قال في الكفر
 ارفع الى طريق المعانة كنيها او ميزان او حصة او دكانا فكل احد من هذه الاشياء
 مطالبة برفعها والله اعلم **مسألة** في حائط ما الى الطريق العلم او
 الخاص فثبت على ربه من له ولية الاشهاد وهو الجار او جاره او احد الناس في العام
 حلق بغير صاحب جميع ما هناك تحت نفوسهم ما لا اذن له **مسألة** في بئر من ملكه من
 او مال او طالب ينقض مسلم او ذم لم ينقض في حلقه بقدر على نقض حيث كان
 في الطريق العامة وان كان الى طريق الخاص فالطالب للجار فاذا اطلب ولم ينقض
 عليه ضمن جميع ما تلف من مال او نفس له هكذا صرح به فقوله من ذهبنا سنكاه
 شروحا وفتاوى والله اعلم **مسألة** في امرأة جالسة تحت جدار ينقض بعض فاضا
 مجر منه رجل المرأة فكلها وما تحتها يلزم ربه الجدار دية اثم له **مسألة** في بئر من
 دية حيث لم يطلب من ربه ينقض قبل الوقوع مسلم او ذم في القياس ان لا يضر
 قال الشافعي واحدا مطلقا لم يوجد منه صنع هو تعلقه بمسألة علة ولا مباداة
 شرط او سبب النساء كما يستقيم في ملكه والميلان وشغل الهوى ليس من فعله ولا يضر
 ولو كان قريبا لكان ذلك اذ لم يترك له الاجماع منع على عدم الضمان في هذا المثل
 والله اعلم **مسألة** في حائط على جدار مشترك بين بيتيها هل يمنع اهل البيت
 على عورته وحرمة او يجرى في حائط على جدار مشترك بين بيتيها هل يمنع اهل البيت
 فتح الكوة فيها احتضا وقياس الاحتضا المنع وعليه الفرق كما نقل في التارخية وشرح

الشارح

القدر من المسبح بالضرر من الترهيب قال في التارخية قبل مسئلة الكوة قليل
 والمحصل في هذه المسألة واجبا نعم ان القياس ان يصرح في حائطه كونه
 في الحكم وان كان يورث الى الحائط الضرب بالضرر كونه احتضا من موضع يتعدى
 ضرا لا يضر له الى غيره ضرا كسبنا وقليل المنع مطلقا وبراخذ كونه من بيتها
 القدر انتهى ومنه في فصول الجوار وكثير من الكتب ولا يشترط المعرفة او الحائط على
 جدار مشترك فالتنع منه متفق عليه قياسا واحتجوا في الحائط جدار بين جدارين
 اراد احدهما ان يربط في البناء عليه يكون له ذلك الما بين الشريك في ذلك او لم يصر
 انتهى ومنه في كثير من الكتب وفي الفقرة جدار بين جدارين بينهما بيتان
 احدهما غرة يمنع وكذا اذا اراد احدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذا
 انتهى ومنه في الخلاصة وكثير من الكتب والفقهاء فيه انه يفعل ذلك يصير مستعلا
 لملك الغير بغير اذن المالك ومنه في هذا بما لا شبهة فيه والله اعلم **مسألة** في رجل ادركه الجار
 بجداره واراد قذفه بغير جداره شارع يربطه الخاصر العلم وصاحب الملك اراد
 فتح كوة في ملكه حادثة على الجدار منع من ذلك اذ لصاحب الملك التصرف في ملكه
 كيف شاء **مسألة** هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة وظاهر الرواية ان الجار لا يمنع
 عما لا يضره فتح ملكه ولم يسلح ملكه بغيره كذا صرح في المضرات شرح القدر
 ان القدر ان الكوة ان كانت للنظر والسباحة موضع الغصاة فالضرر ظاهر ومنع
 من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية رواية هو القياس وما عليه القدر احتضا
 والله اعلم **مسألة** في رجل فتح في بئر كور للهوا او الغصاة على ملكه مقابلة للورج
 وبينهما شارع وروى بها على منع من ذلك اذ لا يضر له ذلك مطلقا التصرف
 لملكه ومسئلة فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستحسان ليست هذه الذي للفضا
 والهوا وانما هي المعدة للنظر والموضع موضع النساء وايضا لو ثبت له مطالبة
 لثبت للاخر عليه مثل والمنع من اصله خلافا للقياس كما تقرر في كلامهم فليس له
 منع والمحال هذه والله اعلم **مسألة** في مسطرة قد علوها لصاحب السفل ان يفتح
 ويسفل طاقه او يثقله او يثقله في ما يضر العلوي اهل البيت ان يفعل
 شيئا من ذلك في المتن لا يثبت له مسطرة ولا يثبت كوة في بئر من ذي القدر قال
 في الجواب شارح صاحب الكفر الى منع من فتح الباب ووضع الجذوع وهذا مسفل
 وفي فتح القدر ان فتح الباب ينبغي ان يمنع اتفاقا وان وضع مسطرا صغيرا او
 يجوز اتفاقا انتهى وأشار بالصغير والوسط الى عدم جواز وضع مسطرا كبيرا والله
 اعلم **مسألة** في رجل اراد مشترك بين اثنين هو جدار حائطه او خال الا حائطه بغير اذن الا

ظاهر الشك

انهم لا يوافقون صاحب صفة العلم بل لا يوافقون في ذلك الغير بغير العلم وان كان
 مشتركاً في العلم بغير العلم وان كان مشتركاً في العلم بغير العلم وان كان مشتركاً في العلم بغير العلم
 باسقاط او كسفا او سلباً او بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
 ان يبين له بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
 ذلك والغالب ان يبين له بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
 ويحذر ذلك لما يبين له بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
 ما ذكر في الشرح الواسع العلم في اربع ما كانا بيننا من الجوارق سداهم وفيه لبايا
 اخرى في ذلك ومات الباع على ذلك في الشرح احدهم البنية المذكور وهو ما صنف
 ليست له في الدار يستقر في اليد من سياتها ويتردد في باب البنية المذكور وهو الذي ذكره
 نعم في ذلك الدار المذكور من الساعات قطعت ايته من الدار ومن لم يرد في الحال
 لا فتح باب في كماله حيث علمنا اننا طلبة في بغيره احد على منعه من كماله القدرة على
 منعه من الدار في ذلك العلم في رفاق مشترك على دارين احدهما في السطر والآخر
 في اعلاه على الدار العليا ان يكون لبايا في حجة السطر ام لا بايا في حجة السطر
 الصحيح ان ليس له ذلك في عبادته رجل الدار في سكرته غير نافذة لطلبه ان يفتح له
 بايا في السطر من بايا اختلافه في الصحيح ان ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بايا في
 اعلى من بايا كان له ذلك اتم ومثل في كسبه من كسبه المذهب ونقل في جامع الفصول
 انه له ذلك بطلاناً عليه الفتح ونقل في التاتارخانية عن الفتاوى والعقائبة انه
 ليس له ذلك وعليه الفتوى في الحاصل ان في هذه المسئلة اختلاف في الصحيح والفتوى
 وكذا المتن على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصول في كسبه المذهب
 واسا علم في حجة السطر في الدار الحاطة حادثة على حاطة او حاطة الجار في سكرته
 نافذة ان يخدمه على الدار اعادته ام لا ليس له اعادته كما صرح به في جامع الفصول
 وسواء كان يخطاها بغير الجار ام لا لان ان كان بغيره فهو بعيد الحاطة والمعيد ان يرفع
 من مشد وان كان بغيره اذنه فهو غاصب واسا علم في حاطة مشترك لا يخشع
 عليه السطر ان اراد احد الشر كسبه من كسبه البنية اقرى ما كان او يبين عليه بناءه
 يبين ام لا نعم يبين له بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
 في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر
 شجرة في حجة السطر مع ما لك المعصرة ام لا لا يلزم صاحب الحجة في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر
 من حجة المعصرة باجماع العلماء ان ليس له حق الحق المردور ومالك الرقة لبايا من حجة
 المردور في حجة المعصرة اجماعاً وقد صرح علماء قرة بان لو انهم السطر فانهم العلم بغير

على صاحب العلم

على صاحب العلم حادثة ولم اذ اني صاحب السطر سطر ان يبين علمه كما كان وليس
 على شجرة ما انفق صاحب السطر على سطر بل لو ان الشئ صاحب السطر مؤبداً سطر
 ان يبين لبيته من الحق وبقوة يبينه عند حجة يدين في الرقة بنية بالغة ما بلغت له من سطر
 الى بنية اذ لا وهو الحق الى حق البنية ولو كان ان القايح يروح على صاحب السطر ان
 بالقايح بل ان اذن القايح كاذبة بنفسه لولا ان هذا الذي انجسته المتأخر
 وفي قسم الاول كسبه وبقوة واسا علم في سطر على حلو ولا على هذا العلم
 على صاحب السطر انهم جانب من المزاوي من علم في العلم ان احد في حجة
 ونحوه في الحوض فانهم بسببه ذلك وذا العلم بغيره واما ويذكر ما هو القدر
 ذلك قول صاحب السطر بنية ام قول صاحب العلم بنية العلم قول صاحب العلم
 بنية وان كان الحادثة ايضا في اقرى او قلة تكون صاحب السطر يدعي الضمان صاحب
 العلم بغيره والمصلح عدم الضمان وبإزالة الازمة من اشتغال الحق الغير فعرض الاصل
 السابق على اقرى منه واسا علم في كان جارية في وقت سطر جامع على السطر ان
 قدم في ارضه من قرة على حجة اخرى يبينه المتكلم عليها من الاستطر او المذكور وهو الذي ذكره
 سبق القديم على قدمه السابق القديم على قدمه اذ المصلح بنية ما كان على ما كان بنية
 الظن بالمسلمين بان ما وضع ابو حنيفة في حجة السطر واسا علم في حجة السطر في حجة السطر
 صاحب مع صاحب الدار ما الحكم الشرعي في جامع الفصول ان اختلافه في حال
 الحيات فالقيد صاحب المزاوي والفلان من بنية وقال بعضهم بنية لوقد كما وجد
 القديم ان لا تحفظ اقران دراهم هذا الرقة كيف كان في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر
 السائر حجة القديم قال في هذا في حجة السطر كذا في الفتاوى والصور انهم واسا علم في حجة السطر
 في حجة السطر سطر حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر
 له دفع وكذا المالك عنه في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر
 من ذلك حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر
 طاب السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر
 اما صاحب العلم فلكونه ليس له ذلك في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر
 سكرته في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر
 او حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر
 الا ان السطر لو انهم لا يجبر واحد منها على بنية لبايا في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر
 طاب الى حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر في حجة السطر
 قية البناء هذا مع فوات الحق فكيف مع عدم فواته في مسئلة ان عدم التطيل لا يبرهن الحق

واما الزاوية فبما ان فيه هو السور والظاهر من الروي ان اذا تحقق عجز الراكب عن
 الدابة الركوب حتى انزلت اسنانه فقدم يده على المرفق فقدم يده على
 اسنانه فان لم يجد اسنانه انما يتقدم في الدابة في صلاتها وقد جعل الشارع فعل الراكب
 جبارا اي حادرا فثبت به عدم ضمان ركب الدابة في غير المرفق وعدم دفع المرفق
 الجناية فقد اورد ما رواه ابن ابي عمير في حجة صاحب جيبه وضع يده على الزنبر
 الذي بيد اسنانه في حال سقوط الدابة فترسها فانت بسبب ذلك جازية في علم
 عاقلة السائقين من جلتهم ام لا **الحال** نعم دية على عاقلة السائقين ويظهر السائق
 معهم ويظهر ركبهم ويظهر المبدع الطاعون وغيره او وجد ذلك ان صيد الدابة
 يضيق في السائقين في الدابة والراكب اذا اصابته الجمله صبيبا فكسرت رجله وصار
 ركب السائقين او قال كسرت ناقه فعليه ان يرضى الكسر او يرضى ما ضمنه الراكب ضمن السائقين واما علم
 في صفة رجله في فروع المرفق فاسرعت في القدر وعثرت وانكسرت رقبته وهلك
 بسبب ذلك جازية في العلم **الحال** نعم يضمن كالبالغ ولما علم في رجله حصان اعتاد الكسر
 فتقدم المصاحب رجله في يده ورجله في الخيل فكلم حصان رجله فقتله جازية
 صاحبها التمسك بعد التقدم المذكور **الحال** نعم يضمن حيث تقدمت اليد في الحمار
 الزاهر يرضى من يرضاه صاحب الجمله رجله كسرت على طريقه او شهده عليه بالنقل ولم ينقل
 حتى ينقل صبيبا وكسرت يده يضمن في شدة تضرر البصائر نقله عن السراجية ستر رجلا
 الذي عن عنده تضرر خطره في مسيرته الى المرفق فقتل في غيره فانت قالوا له عليه يضمن
 والى في المرافقة فانتقل عن الميت في مستلح خطره يضمن بعد الاشهاد بالنفس
 والمال او في المسئلة خلاف ذلك اكثر على الضمان كالحال اذا حصل التقدم
 الى صاحب يده واما علم في كسره رجله فقتله جازية فقتله بعد التقدم الى صاحب
 وسطابته كحفظه ورفع اذا اذعن اهل التوبة في يمينه رجله يضمن صاحب دية الرجل
الحال يضمن صاحب الدابة كما هو جازي في عانة الكسرة وتحميها العاقلة وهو كاجدم
 كما في الحائط المذكور واما علم في جملته تضرر خطره في تقدم اليه اهل قريته وانه يرضى
 عليه فقتل رجله فقتله عليه فما يجب على صاحب **الحال** الحكم في كسره كل عضو
 حكمه بعد (وهو ان يضمن الكسر) كالبالغ الا ان يرضى من يرضى منه فقتله بالشفقة
 بينه وبين الدابة في ما عليه التضرر في كسره يحتاج اليه من الشفقة والار
 الطبية في الدابة التي ان يبرأ وذلك لعدم تيسر النظار الى مقتدره من الموضع لانها
 ليست في السور في التوبة بل هي في اليد واما علم في جملته تضرر خطره في جملته
 هل يضمن صاحب الدابة **الحال** نعم في الجمل التي في الحديث الصحيح الذي رواه الامام

والامام احمد والبخاري ومسلم واحمد بن الحسن المبرقع وهو قوله عليه السلام الجمل
 جرحا جرحا يعني جرحه في المرفق الجمل حيوان سوري الذي في المرفق جرحا جرحا سوري
 الجرح او غيره فلا يضمن صاحب الدابة جرحه في المرفق جرحا جرحا سوري
 في جملته تضرر خطره في المرفق جرحا جرحا سوري في المرفق جرحا جرحا سوري
 دابة في المرفق فثبت به عدم ضمان ركب الدابة في غير المرفق وعدم دفع المرفق
 الجناية فقد اورد ما رواه ابن ابي عمير في حجة صاحب جيبه وضع يده على الزنبر
 الذي بيد اسنانه في حال سقوط الدابة فترسها فانت بسبب ذلك جازية في علم
 عاقلة السائقين من جلتهم ام لا **الحال** نعم دية على عاقلة السائقين ويظهر السائق
 معهم ويظهر ركبهم ويظهر المبدع الطاعون وغيره او وجد ذلك ان صيد الدابة
 يضيق في السائقين في الدابة والراكب اذا اصابته الجمله صبيبا فكسرت رجله وصار
 ركب السائقين او قال كسرت ناقه فعليه ان يرضى الكسر او يرضى ما ضمنه الراكب ضمن السائقين واما علم
 في صفة رجله في فروع المرفق فاسرعت في القدر وعثرت وانكسرت رقبته وهلك
 بسبب ذلك جازية في العلم **الحال** نعم يضمن كالبالغ ولما علم في رجله حصان اعتاد الكسر
 فتقدم المصاحب رجله في يده ورجله في الخيل فكلم حصان رجله فقتله جازية
 صاحبها التمسك بعد التقدم المذكور **الحال** نعم يضمن حيث تقدمت اليد في الحمار
 الزاهر يرضى من يرضاه صاحب الجمله رجله كسرت على طريقه او شهده عليه بالنقل ولم ينقل
 حتى ينقل صبيبا وكسرت يده يضمن في شدة تضرر البصائر نقله عن السراجية ستر رجلا
 الذي عن عنده تضرر خطره في مسيرته الى المرفق فقتل في غيره فانت قالوا له عليه يضمن
 والى في المرافقة فانتقل عن الميت في مستلح خطره يضمن بعد الاشهاد بالنفس
 والمال او في المسئلة خلاف ذلك اكثر على الضمان كالحال اذا حصل التقدم
 الى صاحب يده واما علم في كسره رجله فقتله جازية فقتله بعد التقدم الى صاحب
 وسطابته كحفظه ورفع اذا اذعن اهل التوبة في يمينه رجله يضمن صاحب دية الرجل
الحال يضمن صاحب الدابة كما هو جازي في عانة الكسرة وتحميها العاقلة وهو كاجدم
 كما في الحائط المذكور واما علم في جملته تضرر خطره في تقدم اليه اهل قريته وانه يرضى
 عليه فقتل رجله فقتله عليه فما يجب على صاحب **الحال** الحكم في كسره كل عضو
 حكمه بعد (وهو ان يضمن الكسر) كالبالغ الا ان يرضى من يرضى منه فقتله بالشفقة
 بينه وبين الدابة في ما عليه التضرر في كسره يحتاج اليه من الشفقة والار
 الطبية في الدابة التي ان يبرأ وذلك لعدم تيسر النظار الى مقتدره من الموضع لانها
 ليست في السور في التوبة بل هي في اليد واما علم في جملته تضرر خطره في جملته
 هل يضمن صاحب الدابة **الحال** نعم في الجمل التي في الحديث الصحيح الذي رواه الامام

من الله او عتبه او انه خفي او غيب فلا يقتل ولا دية فيه اذ الظاهر انه مات خفي
وان كان بان القتل شيئا ما ذكره وكان في المذلة المذكورة اذ عليه ولي القتل فعليه
القصاص وعلى ما تقدم الدية وان لم يكن دارم وكان في محلة من القصاص والدية على
جميع اهل المحلة وان لم يكن دارم ولا في محلة من القصاص والدية عليهم واليه على
ولي الدية عليهم ونسقط القصاص عن اهل المحلة والدار اذا عور الوالي على اهل
المحلة والدار نسقط القصاص عن اهل المحلة والدار وتلحق دعوى الوالي ببقية الدعاوى
التي هي في القصاص اذ القصاص في الدعوى جبرها ان البينة على المدعي واليمين على المستكره
وحصر دعوى القتل بما ذكرنا بالصورة خلافا للقياس في حفظ الدماء وهذا لما نصت عليه
العلماء في كتبهم فاطلعه واسم اعلم **في جماعة** بواردية وغير بواردية احد قواطين
خرج من الجوف تحت بندقة من صدق احد في قتل رجل منهم ولا يعلم من هو وولي
القتيل يقول حتى عند هؤلاء **في جماعة** بواردية جميعهم يعينون عند احد في المظالم
على ما ذكرنا اقسامها على واحد منهم بينة انه هو الا خرجت بندقة فقتل بقتل
بينهم وميت القتل عليه شق دعوى القتل عنهم ام لا **في جماعة** ثبت القتل عليه ولا يقبل
بينهم ولا تنشق الدعوى عنهم اذ المدعي لا يسمع الا من صاحبه الحق والبينة لا تقبل الا
بشهادة او دفعة ولم يثبت عليهم بحج الدعوى حتى لو لم ينفقه بها او بالمدعي منفق
فان عين المدعي احد المدعى عليه سمع دعواه وقبلت بينة وان ادعى عليه او
غير معين لا يسمع بان سقوط حصص المدعي **في جماعة** المدعي عليه وان ادعى عليه الجميع انهم
استقر كوا في قتل بغير اريهم او غيرها حتى لا دعوى المدعي عليه وان ادعى عليه الجميع انهم
طبق ما يدعي حتى يثبت مدعاه وقد علمت فاصول المسئلة والمجرب ربه العليل
واسم اعلم **في المظالم** دون البلوغ وهذا مقتضى ما في داخل بيت من آخره برب
بندقة يعلم قائده ادعى اولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب الدار يقول
انما لعب البينة قد خرجت فقتل فما الحكم **في المظالم** **في جماعة** على صاحب الدار القصاص
والدية ما لم يبرهن على ما ادعاه من قتل بنفسه وهي مسئلة من وجد مقتولا في بيت
او دار لم يعلم قائده واجمع علما واعي انه اذا ادعى اولياؤه على المالك فعليه القصاص
والدية ما لم يثبت القتل على غيره المالك والمتن والشروط والقصاص وشروط
الاولى واسم اعلم **في سب** مستقطعة على اذ وقع في سب فانه ما يلزم فيه **في جماعة**
ولا قاتل القصاص والدية في سب **في جماعة** لا يقتل بقتل نفسه ولا بقتل نفسه الا **في جماعة**
بقتل نفسه فلا يحدروا لاجل منع عدل ان من قتل نفسه لا قاتل في صغيره كان
او كبيرا قالوا لسانا ولسان فقتلوا المذلة اربعة مات في مائة او سقط من سب **في جماعة** كان
من يحفظ نفسه لا يشي على الاخرين وان كان لا يحفظ نفسه فعليه الكفارة ان كان

373.

في حجها وان كان في حجر احد هاتحين الكفارة وذكر في الفقيه ان القسم في الزنا
الذي لم يتعاهد الجور حتى سقط من على او وقع في مكان ومات لا شيء عليه من الزنا
والاستغفار والعتار الفقيه ابو الليث انه لا كفارة على احد هاتين ان يكون سقط من يده
وفي الظلوة المعتبر في ما اختاره ابو الليث استمر والله اعلم **مسألة** في قتل واحد من رجل
البحر الى البحر ولو كان واحدا ولا يسع في الصورة الحكم **مسألة** حر هدر لا يقتل لادية
فيه والله اعلم **مسألة** في ابرة بلغت حصى في دار لوتوب لها ابقاها ساكنة باقا جبين
محرقة بنار في البيت الذي لا دار المبيضة لكونها عائرة كعقد مما فكت على اهل
يلزم اهل الدار او الجيران او المحلة شيئا من خيانة ادرية او يلزم احد الشئ من ذلك
مسألة لا يلزم اهل الدار من ذلك ادرية ولا غرامة اذا الجماع جبارا وفعل القاذم لا ينظر
هذا الا ان كان من فدية الاحصاء والله اعلم **مسألة** في اهل قرية يشهد بعضهم على بعض
قائلين هذا القتل المدعى قتلهم بحجر على تقبل شهادة بعضهم على بعض **مسألة** لا
لا تقبل شهادة بعضهم على بعض منهم باتفاق ائمتنا الا في الصورة فائدة مع الكون الشا
يقطعون من غضب فكان منها فلا تقبل شهادة وهذا بانها في حصة وصاحبه
انه في رواية ضعيفة عن ابي بصير لا يعار باه والله اعلم **مسألة** فيما اذا وجد قتل في طريق
اقرب لقرية من اخرى قد مشهده تحت شجرة في اقرب للآخر دم سائل ولم يشهد كون
القتيل نفسه تحتها لم تقبل والقي في البئر ما الحكم في **مسألة** اعلم ان اهل قرية النظار او
اليدعي والويل فان ادعى على اهل قرية منها وشهد كون القتل في ارضه او ارض اخرى كانت
القسامة والدية عليهم سواء كانت البئر اقرب للآخر ام لا حيث كانت الارض التي
بالا البئر مكانا لم تكن مكانا فدية او بالمبيضة خاصة لان الموجود في البئر كالموجود في
ظاهرها والحكم في الموجود كذلك يعتبر المالك او لا فان لم يوجد نفع اقربا للبئر في الم
يدعي والويل الى البعد فاذا انكر كل من اهل القرية ما ملك الارض التي بها البئر فالقول
قوله ويرجع الى اعتبار الاقرب واعتبار الى مجرد وجود الدم السائل من غير وجود
القتيل لا محتمل ان دم جين ووجود دم سائل من غير قتل لا يجب قسامة ولا دية
كما هو ظاهر ما لم تنق سبب من ادعى عليه في الويل وهم اصحاب التوب من البئر بان نقل من
تحت الشجرة والقي في هذا الموضع فان شئت ذلك بالبينة انه نعت القسامة والدية
منهم والزم القرية الذي ان القاتل بالبينة كالقاتل على انما عتبه وشهده تحت
الشجرة ولا تنس اعتبار المالك او لا في التوب بعده وان ادعى عليه لا بعد ولم يكن مالكا
لا قسامة ولا دية واعتبر تأدلك البينة والافوار واليمن والنفك كسائر النفاور ان برهن
الويل على دعواه ثبت مدعاه والا فالقول (قوله المدعى عليه بالبينة الحاصلة ان ثبت كون

الشمس

كانت لا تحل القسوة والدية عليه ولا فعل الاقرب من ما لم يثبت تحريمه ونقله الى بعد
الاول الا قرب فلا اعتبار بالقرابة البعيدة مع ثبوت الحكم ولا بالكلمة مع دخولها في غير ذلك
لا اعتبار بالاقرب من مع دخولها في غير ذلك قد سار السادة على هذا القول ولا يخالفون
على ذلك في هذا الباب راسخا واحدا ولا يخالفون في حرم الحكم السيبي في غير ذلك
من اهل الاقرب من البعد فلم لا يصح له ان يقتل ما قد علمت الاحكام من قبله في هذا الموضع
الكل من اهل العلم **في قتل جده في غلابة لهما** كذا في الحاشية او لياق يدعون على جده
انهم يقتلون اباهم مذكرون بانهم ما يقتلوه على لونهم القسوة والدية مع اهل اهل
العلم بانهم ما يقتلوه ام لا **حيث ما اقر** ولا يخفى ان اولياء القتل بان المدعي عليهم
وهو اهل القرية ما يقتلوه فيلزم قسوة والدية اذا ثبت عليهم الاقرار اذا اقرار
على القتل فيلزم بشرعنا وقد عرفنا الزعمان على امره او لم يذكر في اقراره اولياء
القتيل بانهم ما يقتلوه ولو ذكره ما اجبت مع بلزوم القسوة والدية اذا اقرار
بذلك بغيرهم الذي هو لان جهة بلزوم الشبهة يمنع الدعوى بحيث ثبت ذلك لا وجه لطلب
سدد اسما علم **في مسجود القرية** اذا وجد فيه قتيلا ما حكمه وما الحكم فيها اذا كانت كثيرة
ولها مساجد مستقلة ووجد في احدها قتيلا **حكم** المخرج في مسجدها كما كان
فيها وهو معلوم الحكم واذا كانت كثيرة لها محلات وكل محلة لها مسجد فقسمة
دديته على اهل محلة لانهم الاول يستدبر امورهم كما اذا وجد في دار رجل منها قتيلا
عاقلة على اهل محلة لها محلة اهل عاقلة الاخصر الحق يستدبر الموضع واسما علم
في رجل قتل جده رتبة على العلم المذهب الملائم في بلاد كذا على معيد وحز
متفقنا وعلى اهل شعاير ولم يسمع احد منهم بشرط النظر المدرس او قضاة كذا في
وجود الامت فلا يقتل لم يعلم قاتله حال القسوة والدية على اهل القرية السكان
الفارسين الزرايع ام على المرقوق عليهم **حيث** ام لا قسوة والدية في بيت المارفا
لوقد شغل هذه المدرسة على وقت الجامع **القسوة والدية** على المرقوق عليهم
حيث كانوا معلومين قال في الشارح طائفة نقلها عن البيهقي اذا وجد القتل
في قعر الجامع المسجد فهو كوجوده في المسجد للجامع كانت الدية في بيت الماروان كان
الرقوق على قعر معاديين فالدية والقسوة عليهم ابتداء وفي من الغفار بعد دعوا
كثيرة ذكرها قال في رتبون كلامهم ان القتل اذا وجد في دار رجل فلا يقتل اما ان يكون
الموقوف او مباحة فان كانت مملوكة فالدية والقسوة على المملوك وان كان بغيره
فلا شيء على اهل الدار العبدية للملك والدية كما قد ساء وان كانت على ارباب معلومين
فعليهم القسوة والدية لان تدبيره السليم واسما علم **وقال** قسوة وان مباحها
الامة في ايد المسلمين فالدية في بيت الماروان كره هذا القيد هلالا والكوفي رحمه الله

الدية المرقوق على معلومين ليس على اهلها قسوة والدية لان المرقوق عليهم
ليس وطنة التدبير دون اهل القرية والرقوق في المدرسة والجامع الجامع تعاقب المرقوق
عليهم بشرط الواقف في المدرسة دون المسجد للجامع فانهم وامام مسجد المحلة وشاعرا
انما وجب على اهل المحلة لانهم اهل الساس والتدبير فواسما علم **في قرية ذلت محلة**
وجد في احد حاقيل لم يعلم قاتله حال القسوة والدية على اهل القرية كلامه وتكون كالمحل
في القصر ام على اهل ذلك المحلة وتكون كل جارة محلة على جارة **في القسوة والدية** في
القتل الذي هو جرح محلة من المحلات المتعددة في كل بلدة على المحلة التي يرصد فيها القتل
بما يقتلها الاكل محلة ما اهلها عليهم تدبيرها والقسوة والدية على من عجل التدبير
واكل محلة او لم يتدبرها فكان عليهم خاصة واسما علم **في قتل جده في دار**
اهل عليه القسوة والدية على عاقلة على اهل قرية **في** نعم عليه القسوة والدية على
عاقلة كما اطلق عليه من المذهب طائفة وشروحا وفتاوى وليس على اهل القرية من
ذلك شيئا واسما علم **في رجل قتل جده** في داره او في دار غيره او في دار
الدار والدية على عاقلة في القسوة والدية المعلقة وما مقدار الدية وهل تحل او لا
وما مقدار ما يجب من اجل كل واحد منهم وما يفعل اذا لم يتسع القتل واسما الزرق
بين الدار والسفينة والنجس حيث وجب هذا الامر على مال الدار على السكان وفي
السفينة على من فيها من الركاب الملاحين وفي النجس على بيت المال (بينوا السادة)
مفعلا معلوما **في القسوة والدية** التي تقسم بها الدار مثلا وسبعا وجود
القتل وركن اجراء النجس على الساسة ونظر الموضع وعقله وحريته وجود اثر القتل
وتكبير الميتين خمسين وحكم القضاة برحمة الدية ان حلفوا والحسرة ان ابي اليمان
في العدد وبالدية عند الشك في الخطا والدية المالا الذي هو بد النفس في حلقها
ان ادعى الولي القتل خطأ وعيلدا ان ادعى حذو كذا انفس عليه في شريح الجمع لا يوزن له والمال
اهل الدار وان فان لم يكن منهم من قسيلة تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في ذلك
الادرج او درج وتكث ولم تزد على كل واحد من كلا الدية في ثلاث سنين على اربع على
الاصح فان لم يتسع القسيلة لذلك ضمن اليها اقرب القبايل نسبيا على ترتيب العصبات ثم
واذا ضمن اليهم اقرب القبايل كذلك فلم يسع لا يؤخذ زيادة عاذا كقسطة على السنين
وقد احتلف المشايخ في الباقية والاراضهم بتدبير الماروان الذي لا قرب له الاقرب وبعضهم
قالوا يجب الباقية في الماروان ووقع في بعض الكتب ان ادعى ان اهل الدار
ولا يقتل شيئا اليها الا الاقرب من هذا المسند تدعى على اهل محلة بغيره
اهل محلة اخرى وهكذا ذكره العلماء ورجح اسما علم في كتابه خلافا لما ذكره الصدوق

اشيا

Copy

iversity

ومن قبله لا يغير فعل البشر فهو المانع من راسا علم **مسألة** في قتل واحد من قتل
الشر ان قتل واحد من قتل اهل التوبة اقام اهل التوبة الميتة من غير
ان قتل قتل المذكور قتل وتندفع اولياؤه عنهم ام لا وهل اهل التوبة اهل
سيرة تخليق الاولياؤه على ذلك وان قتلوا قتلهم **مسألة** ان قتلوا قتلوا
سيرة تندفع اولياؤه عن اهل التوبة ولم اذا لم تكن سيرة تخليقهم على نفي العلم
بذلك وان قتلوا قتلهم عليهم **مسألة** وان قتلوا قتلهم في خيفة رجل فادرك
بما في مكان ما الحكم الشرعي في الجواب مع بيان النقل في ذلك من كتب الاحكام
احكام قال في الجدي ولو وجد قتل في معسكر اقاموا بطلات من الارض لا مكان احد
فيها فان وجد في جنبا او فسطاط فاعلى من يسكنها المدة والقضا وان كانت
خارجا من المسطاط فاعلى اقرب الى خبيث اعتبار المدة عند انعدام المذكر وان
كان في الارض ما كان فاعلى المذكر المالك فاعلى المالك عند اي خيفة رجلا
خلاف ما يرون من انه في قتل من الكسب كالقوة الحية والظلمة وتصور الاجساد
وتدفع والادور والوزن وغيره من النقل فيا مستفيض فاعلى بذلك ان لم يكن
للارض ما كان فاعلى من فاعلى من فاعلى من السكان وان كان طسا ما كان
فاعلى المالك عند الامام والله اعلم **مسألة** في قتل واحد من قتل
صيد اقام صاحب يد ما يقتل فذبح والله دية بانه ذبح في الارض عليه جميع ما
ذبح ولو بقتل ما يلزم من المدة واذا قتل اغاير جميع بقتل ما يلزم هل يرجع
الاب الى ذبح الباقى على بقية العاقلة كايمة من كانت سوا كانت من اهل
الربوان هل القبيح او بمن يتناهم او لا يرجع لتبرج **احكام** القاتل لا
مطالبة بجميع الدية لان على جميع العاقلة والقاتل كاحدم واذا اعلنت ذلك
فاذا نزل الدية او جبر الرجوع عليه بما يقتضيه فقط فيرجع ابو عليه بما عليه
فقط ويكون متبرعا بما عداه من حصة من لم ياذن من العاقلة فاقم والله
مسألة في اعيان قتل با العيص ثم تفرقا فبقي كل منهما شجرة ولم يجر واحد
منها صاحب في اشر وقيل انه يرفع الطاعون ومات احدهما بقضا الله تعالى
الذي بقدر الشئ كن فيكون فادعى اولياؤه انه مات بتلك الشجرة وصاحب
بأنه كون الدية سببا في قتلها فاعلى **مسألة** عاقلة دية له لم مات ثم قتل
بانه مات ميت تلك الشجرة لم يجر صاحب فاعلى **مسألة** لم يحط قتل
الحاربه **احكام** لا تلزم عاقلة دية لانه لا يلزم من القتل فاعلى فاعلى
ليس اعترافا بالقتل فلا تلزم الدية حتى تقوم عليه بينة بان لزم الزاشر حتى مات

سما قتل الدية العاقلة وهو كاحدم او تبرأه خرم ومات من قتل قتل
الدية ولا شئ على العاقلة لان العاقلة ما وجب في اهل القاتل ولا بد في اهل القاتل
على جيل الدية عليه الجايل كذا الذي قتل ونحوه والله اعلم **مسألة** في اداة
قتل اخر فاعلى جنينا ميتا وماتت بعده فاعلى الحكم الشرعي في ذلك **احكام**
يلزم عاقلة الضاربة دية للضربة وعقوبة وهي نصف عشر الدية للجنين
وعاقلة اعصم النسب فلا يدخل الزوج ولا اقارب حيث لم يكونا من جنس
النسب والله اعلم **مسألة** في جرح صبي بندقه نحو رجل ليوميه فاعلى جرحه
بليقير او يجره فاقضه لها وضعت النار فيها فاسا لها فاصابت رجلا غير الضارب
نحوه وقيل قتل الدية على صاحب البندق ثم على صاحب العصا **مسألة** الدية على
صاحب البندق لا على صاحب العصا اذا صاحب البندق قد مباشر وصاحب العصا
متسبب واذا اجتمعا قدم المباشر وهذه قاعدة لم تختلف العلماء فيها فاعلى
والله اعلم ثم استدل بعد علم من لا فاعلى البندق بما حصل ان صاحب العصا
لما ضرب صاحب النار فاقاها على رجل البارود فخرجت البندق ففعل فاجاب
وكان قد اعترف من الجرح لاول بعض الخبايا بما صورته ان شئ ان صاحب العصا
لما ضرب صاحب النار فاقاها على رجل البارود فخرجت البندق ففعل فاجاب
على قتل صاحب العصا دية المباشر والماله هذه **مسألة** في القاتل اذا اذ
على واحد معين من افعلي اثنان لمباشرة كما وصفت فان ادعى على صاحب
انه هو المباشر على الكيفية المشرقة اقام بينة على ذلك لزم عاقلة الدية وهو كاحدم
وان ادعى مع صاحب البندق انه المباشر على ما شرعنا و اقام بينة على ذلك لزم عاقلة
الدية وبدون دعواه لا تلزم عاقلة واحد منها هذا اذا انكر صاحب البندق
الظرب وادعى انها خرجت بفعل صاحب العصا لا بفعله اما اذا اعترف بوضع
على رجل البارود وادعى ان نحوها جهة المقتول بفعل صاحب العصا ففعل صار
معتز بالمباشرة فاعلى الدية في حاله ولا تلزم عاقلة اذا العاقلة لا تقبل دعواه
والعبد او لا ما يلزم بالصلح والاعتذار هذه المستند دقيقة ويتشعب منها شعب
على ضعيف العلم وسقيم الزم ونحيط فيها ضبط العشور ويقف فيها رقوق الحارم
والجبار وتجبر تحقيرا البعير المرفوق في دية الجايل الميت شعور القيت عليه بقا الطر
فقد لاوا احتلت فقال صاحب البندق لصاحب العصا انت الذي ضربت فاقول الله
والقيت على رجل البارود حتى خرجت فاعلى عاقلة انت الدية وقال صاحب العصا
لم انت الذي القيت النار على رجل البارود حتى خرجت فاعلى عاقلة انت الدية ما اذا

النار

تحقق

فان هذا الجانب به يدور ويرسل فان نظرنا من غرضه في هذا المقام الى
المعنى فانه المقصود والافضل من كل وجه ان يعاملوا بالملك عن ان يقبلوا
بلد الى القسري فانهم اشغال الناس بحمل المظفر على عاتق اعاننا الله من شره وانفسنا
وستيات اعاننا الله من شره والفساد وجماعة من الوقوع في الدعوى واجارنا بفضل من
الاهواء الفاسدة ولقد صدقوا في قولهم اذا احاطوا الجبان بامر من طلب الطهور وجعل
وانتراه الله الموفق للصواب وهو اعلم في ضيقه وحله مقبول في غيبه
وقلم برحمة الله تعالى على عاقلنا ولم تسع ما قلنا كما واجب المحل المقدر شرعا
فقط من البلية من **احل** عظم المال كما اشترى الذي كان صاحبه الخالصة في علم
ضم محله الى اخرى في البلية فليكن خفية شخص عاقل لا يعنى حكمه في حكم جنابة
شخص عاقل لا قد تقرر ان جنابات الشخص الذي عاقله في بيعت الماروك اذا
في جناب المعتبرات والله اعلم **باب اصلها** في قولهم او جيبان يديك
في مسكنه هل على الرتبة مراعاة وصية ام لا **باب** ليس عليه من اعاننا الله من شره
الذين في قبور المسلمين والله اعلم **باب** في رجل نصبا القاضي وصيا على ايتام
والبيت زوجة وكلت اباهما في القسمة والاشهاد والتبارك العام مع فعل
ولم يبق له كرامة الثابتة عن ابيته ان يقبض جميع ما يستحق من ميراثه وكانت زوجة
ولم يبق له كرامة قليل ولا كثير الا يشترط ما عدا الدين الذي يذمة الناس عليه
ثم ان يدعى الى الجور والوكالة عن ابيته الزوج الميراث اعاننا الله من شره
هل تسع دعواه ويقبل بغير قول ام يقبل والقول قول الزوج فيما بينه وهذا اذا تمت
الايمان بالاداء وقت القسمة لاجل القسمة يلزم الزوج اخذها بما خلت به ام لا
باب لا يقبل بغير قول ولا يعطى بغيره شيئا مما ادعاه والقول قول الزوج فيما بينه
انه اول زيدا او من تركه اخيه او تركه ابيه اذ كل من كانت له يد معانية مع شيء فاقول
قوله في قبضه اطلبها ما عدا الدين الزوج اخذ ما خلت عليه لاجل القسمة
فلا تقبل بل اشترط ما لا يمتنع من نفسه من غير ما يمتنع من كوكيله ولا يعقد لنفسه كرامة
بما لا يشهد به السقطات بل بالشرع في جميع الوصايا فكيف يلزم مجرد التحريم
لاجل القسمة لئلا يخطئ واحد من الزوجين في البزارة لو ابراهم احد الزوجين
الباقى ثم ادعى الميراث او الميراث او الميراث وان اقره ابا القسمة او ابا القسمة
والله اعلم **باب** في رجل باع دارا لبيته وكتب صكها الشبايح وضمن الزوجين باع
لوجود مسخ شراعي البيع وهو الحاجة للنفقة والكسوة ولون الدار التي
الزلب وان لم يقبل فربما فساد ولم يتم بيقعة تشبهه انه من المثل وكان المشتري

عدم من يراه

هذا من شأن الدار شيئا وجعلها بابتها والآن كبر البيعة وان غلبنا فاصفها اهل البيع
دعواه ام لا **باب** في رجل باع دارا لبيته وكتب صكها الشبايح وضمن الزوجين باع
الفاشترط لبيته من ذلك مالا كذا في صكها الشبايح فلو اقام المشتري بينة له قيمة
الدار في ذلك الوقت مثل الثمن واقام هو بينة خفية المعين او في قولهم في البزارة
في الدعوى ولو برهن على انه اشترى من صديق العدل والبيع بعد بلوغه على انه كان
بالقيد قبل بينة المشتري ولو لم يكن بينة الزيادة والآن كبر البيعة فاصفها اهل البيع
انما هو او لم يكن في شتم الاكتمال في الوصية اذ وجد وذا في يد ارضا من جهة ابيه
فاقام ذو اليد البينة انه اشترى من صديق العدل واقام المولى بينة له قيمة
زيادة على ما اشترى من اليد فقيل البينة المشتري الزيادة او اوقا كثر منهم المشتري
لقلت القيمة اولى قيمة من سيطر السائلين وجعلهم كرم الصغير وبلغ الصغير
دادع حيتا واقام بينة واقام المشتري بينة ان قيم الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن
بينة القيد اولى قيمة منهم وساعدا اكثر هو الذي عليه المعقود وقد اشتهر على الشيخ
في القسمة في حقه تقرر الا بغيره في يد المشتري واذا اخرج البيع حكم القيد فما
جوده المشتري من الجبا ان كان بالان هي مع ذلك لافضل ان صاحب الملك
يملك النقص وان كان ينقص البينة المورث ليس المشتري وهو وهو الموصي
فان زاد المشتري في ذلك زيادة اعطى قيمة الزيادة من غير ان يملك ابراهم ما عدا
المشتري من شأن الدار بغير وجه البينة ونقطة لذلك ان كان قائما وان كان
استحقاقه بغير قيمته كما هو مخرج في كتبهم والله اعلم **باب** في رجل باع دارا لبيته
زوجته الميت وكتب صكها الشبايح وفي الدار ولد وعليه في الميراث ومحل الزوجات
فلم ير بعد له راجب بل يزد من ذلك فيبع لهما الزوجية اذ لم يزل سواء وعزل الزوج
واقيم غيره فادعى انه بغيره فاحضر واقام بينة على ذلك وهو الواقع على تقبل
وينقض البيع نظر البيعة وهذا اذا اقام المشتري ايضا بينة بانه بالعدل تقبل
بينة ام بينة القيد **باب** في رجل باع دارا لبيته على ان كان بالقبول واذا تعارضت
بينة الطرفين وبينة العدل فبينة القيد اولى قال في البزارة برهن الزوجين ان
ان الزوجين المورث كان باع بغيره فاحضر اوراق العقار المذكور ونقضه الا ان
لا وجود للعقد ليقبل ويطلب البيع انما هو مسئلة تقيد بينة القيد بالضرورة
اللزومية والكلالة وشتم الاكتمال وعبرها وهو الميراث الا على الاكثر
المذكور في بعض المتن الموضوعة للصحيح من الاقوال كان عليه المعقود والبيع
باب في رجل باع دارا لبيته وكتب صكها الشبايح وضمن الزوجين باع
لوجود مسخ شراعي البيع وهو الحاجة للنفقة والكسوة ولون الدار التي
الزلب وان لم يقبل فربما فساد ولم يتم بيقعة تشبهه انه من المثل وكان المشتري

Copyri

iversity

في العصبية وزور الارحام والمهر لعلنا نذكر على الترتيب ما
 في الترتيب في الوصية للموتى وفي المحايث انما هو الحق في الوصية
 محايثا ما بين زوجا بالانفاق بل هو الوصية بملها لعلنا نذكر في الوصية
 وقد صرح بعض المستقلة صاحب الجوهرة في الوصايا وجميع او كذا كذا في الوصية
 بذلك والله اعلم **فصل** في اذ الان في الوصية على الولد اخيه القاهر وعلى ابيهم
 ومن قواه الوصي وصرف مصارف ثم بلغت منهم بنت فاقولها الرجوع بالزواج
 عند وتشتق عند مقدار معلوم ودفعها بغير شريعة والى قد بلغ بغيرهم
 ويطلبون الرجوع بان يدفع اليهم على حساب ما اقرب لا ختم وهو يتعدى عليهم ما
 وفاه وما صرفه قبل بلوغ اختهم واقاربها بالمبلغ المدفوع لها وبالمصارف التي
 عليهم بعد ذلك فلا يملك بمقتضى اقراره المذكور ويلزم ان يدفع له خوته الا ان يملك
 بعد ما على حساب ما اقربها بزيادة قضيت واحدة تقدم جميعا ولا يحسب عليهم من المصارف
 اما كان بعد الاقرار المذكور والحال المذكور **فصل** في لزوم الرجوع ان يدفع له خواتم على
 حساب ما اقربها لمجاوز عدم الاتفاق فيما دفع له مع من الاتفاق في السباق والحال
 اتحد الزمان او اختلف كما هو الواجب في كل مكان وقد تقرر ان الرجوع امين والملا
 في يده امانة وان اذ ادرى ضيقه او ان انفق على اليتيم او ان اتفق منه كذا ولم يكن
 الظاهر صدق في حقيقة مشقة وله ولولية التجارة بالمعروف في مال الف المحايث ان يكون
 التجرة خسر او زاد سوما اشتد له من النفقة عن شئ ما اشتد له لها فلا يلزم عليه
 ان يدفع له خواتم على حساب ما اقربها وليس قضيت واحدة تقدم له ولما مضوا
 في زيارة الضرر ولربما انفق عليهم من مالهم في قبيل الزمان والماد حيث حصل له
 ويكون ما جوار ولا شقة في جوار في الوصي لها ما لها عليه بعد بلوغها من المال الذي هو
 تحت يده امانة الا سيلوفا جاز له المقاسمة معها كما هو مقتضى امانة وان كان له المقاسمة مع
 البالغ من الورثة فلم يكن مقتضى امانة في مالها خواتم تحت يده امانة بطريق الوصية
 يتصرف فيه كل من يشاء للوصية بغير علم جوار وقوع هذه الاحكام
 وهو امين فالقول قول فليعلم تحت يده من المال في غالب كذا كذا انما البيع
 وطلب ما في مال الرجوع فقال الرجوع ضيق من كان القول قول له امين وان قال انفق
 ما له عليه بصدقة بغير مشقة في كذا بصدقة ولا يتقبل قول فليعلم في الظاهر والملا
 بالظاهر ما يظهر من كذا في غير احتقار وفي الخلاصة وكذا كذا في الرجوع
 معتبر في اتفاق ذلك لا يتقبل الرجوع عليه الا بالنية لانه ادعى بصدقه فلا يتقبل
 بالصفة والحاصل ان الزام الرجوع بالدفع على حساب ما اقربها بعيد عن فهم كل فقه

الوصية

في العصبية وزور الارحام والمهر لعلنا نذكر على الترتيب ما
 في الترتيب في الوصية للموتى وفي المحايث انما هو الحق في الوصية
 محايثا ما بين زوجا بالانفاق بل هو الوصية بملها لعلنا نذكر في الوصية
 وقد صرح بعض المستقلة صاحب الجوهرة في الوصايا وجميع او كذا كذا في الوصية
 بذلك والله اعلم **فصل** في اذ الان في الوصية على الولد اخيه القاهر وعلى ابيهم
 ومن قواه الوصي وصرف مصارف ثم بلغت منهم بنت فاقولها الرجوع بالزواج
 عند وتشتق عند مقدار معلوم ودفعها بغير شريعة والى قد بلغ بغيرهم
 ويطلبون الرجوع بان يدفع اليهم على حساب ما اقرب لا ختم وهو يتعدى عليهم ما
 وفاه وما صرفه قبل بلوغ اختهم واقاربها بالمبلغ المدفوع لها وبالمصارف التي
 عليهم بعد ذلك فلا يملك بمقتضى اقراره المذكور ويلزم ان يدفع له خوته الا ان يملك
 بعد ما على حساب ما اقربها بزيادة قضيت واحدة تقدم جميعا ولا يحسب عليهم من المصارف
 اما كان بعد الاقرار المذكور والحال المذكور **فصل** في لزوم الرجوع ان يدفع له خواتم على
 حساب ما اقربها لمجاوز عدم الاتفاق فيما دفع له مع من الاتفاق في السباق والحال
 اتحد الزمان او اختلف كما هو الواجب في كل مكان وقد تقرر ان الرجوع امين والملا
 في يده امانة وان اذ ادرى ضيقه او ان انفق على اليتيم او ان اتفق منه كذا ولم يكن
 الظاهر صدق في حقيقة مشقة وله ولولية التجارة بالمعروف في مال الف المحايث ان يكون
 التجرة خسر او زاد سوما اشتد له من النفقة عن شئ ما اشتد له لها فلا يلزم عليه
 ان يدفع له خواتم على حساب ما اقربها وليس قضيت واحدة تقدم له ولما مضوا
 في زيارة الضرر ولربما انفق عليهم من مالهم في قبيل الزمان والماد حيث حصل له
 ويكون ما جوار ولا شقة في جوار في الوصي لها ما لها عليه بعد بلوغها من المال الذي هو
 تحت يده امانة الا سيلوفا جاز له المقاسمة معها كما هو مقتضى امانة وان كان له المقاسمة مع
 البالغ من الورثة فلم يكن مقتضى امانة في مالها خواتم تحت يده امانة بطريق الوصية
 يتصرف فيه كل من يشاء للوصية بغير علم جوار وقوع هذه الاحكام
 وهو امين فالقول قول فليعلم تحت يده من المال في غالب كذا كذا انما البيع
 وطلب ما في مال الرجوع فقال الرجوع ضيق من كان القول قول له امين وان قال انفق
 ما له عليه بصدقة بغير مشقة في كذا بصدقة ولا يتقبل قول فليعلم في الظاهر والملا
 بالظاهر ما يظهر من كذا في غير احتقار وفي الخلاصة وكذا كذا في الرجوع
 معتبر في اتفاق ذلك لا يتقبل الرجوع عليه الا بالنية لانه ادعى بصدقه فلا يتقبل
 بالصفة والحاصل ان الزام الرجوع بالدفع على حساب ما اقربها بعيد عن فهم كل فقه

بقرينة هذا

والحكم قبل الترتيب لا يشك وأما الحكم بعد الترتيب فيجب أن يكون
المراد بالمراد في الترتيب هو الترتيب في الزمان لا في المكان
ففي الترتيب بعد الحكم في الزمان إذا كان الزمان هو الزمان
فلا يشك في عدم الحكم بغيره من القطع بالحق والقطع بالفساد
المتفق المذكور هذا ما فتحه الله تعالى به وإساعه **سنة** في رجل أقر أن
والنساء لكن المنة الرجل مسدودة لا يخرج منها شيء إذا لم يزل أو احتج بل يخرج
ومنه من التقيد بغيره في الحق فلا يجوز أن يعامل معاملة الذكر في الأحكام أم لا في حق
معاملة المنة **سنة** هو الحال هذه ذكر يعامل معاملة الذكر قال في التناظر
وأما تحقيق الاستكراه قبل البلوغ فاما بعد البلوغ والى ذلك يزور الاستكراه أن
بعد البلوغ لا بد من إماره يعلم بها الرجل أو امرأة فان جامع بذكره فهو رجل ولا
لو لم يجامع بذكره ولكن خرجت لحية فهو رجل ولا إذا انقطع كما يحتج الرجل فهو رجل
انتهى ولا يقال ان يزور المنة من التقيد بغيره في الحق من تعاقب العلمات في حقها
ان يكون لا نسد أو قصبة الذكر فلا تعارض وأما **سنة** في الرجل إذا كان
في الصدقة وخرج من بين المنة شيء من فضله أو كرهه بل يقيد أم يستلزم في
صاحب يسر البور إذا كان ينقطع ساعة وينقطع ساعة كيف يكون وضوءه وهل
المسح على الخفين وهل يقدم الغايبة على الرقبة كالصبي هل الحر إذا كان في القهر
منه مقدرا خمسين درهما يحرم لبسه أم لا أو منظره للمسدود أو الخنثى وهل يؤذن
المصلح ويقدم للمطهر أم لا وهل الأفضل للمسدود القصر أم الإقام وهل بالتمام كبر
وتكبير مرة أم لا وما حكم صلوة الظلم بعد صلوة الحق وهل فاقدا للملك إذا تم
وصل صلواته أو صاحب ذر يقضه إذا وجد الماء أم لا وهل مستأجر الرقوة إذا
كان بأجرة المثل تقبل عليه الزيادة أم لا **سنة** يكون ان يستلزم المصلح ما بين المنة ان
كان قليلا ورتبة المحضة وان كان كثيرا كان أيد على قدر المحضة تقسده صلوة
وكذا إذا كان قدر المحضة في الصبي والقانون في المسجد مكره كالصبا والدرج
النظر في عدم التوضؤ إلى ان يفرغ المصلح من صلوة فيلحق في محرابه ولا
وقد ورد كلوا **سنة** وهو ما يتعلق بين الإنسان من أواد ما يخرج للكل
ذكرنا في محراب الإنسان ويخرج من نفسه خصوصا في كنفه في محرابه وان اكل
مع ذلك كونه خارجا أيضا قال بعض المتأخرين في ذكره في النظر المستحب
وفهمه أو أكل ما بين المنة أو مزارع موضع سجود لا تقصد وأن أكله في المنة
الساخر أو أكله المار واستعملت الكراهة في الساخر أو أكله قد يخرج الحيلة أيا كانت

لصاحب السلسل

222
وصاحب السلسل في حق من ضاع لوقته كل فرط ووجه وضوءه فوضوءه فوضوءه
ويجوز وضوءه بخرق الوقت فقط وهذا إذا لم يفسد وضوءه في الوقت الذي
فيه وأما استحباب الخفين فيجوز ذلك على وجه الاختصار إذا كان الخفين
والعذر غير موجود وقت وضوءه للسجود حكم الاحتياط يسعون في الأمانة بوضوءه
وفي السفر ثلاثة أيام ولياها من وقت كدث إلى الطهارة بخلاف ما إذا لم يفسد وضوءه
بان وجد العذر مقدار وضوءه أو اليسر أو كلفها أو فنيها بغيرها أو تخرجت بغيرها
أما يسع في الوقت كما توضحا كدث غير ما قبل به ولا يسع خارج الوقت من ذلك
اليسر وحكم في جوبه الترتيب مقدمه حكم الصبي فيقدم الغايبة على الرقبة عما
يجب لو عكس فيصير إذا كان صاحب ترديد يكره إذا لم يكن صاحب ترديد أما الحر فيجوز
ما سواه غير روي في الحق وعكسه لا يجزى في الجوب فقط وأما الحر في الحق فلا يجزى
عند استحبابه في الجوب ولا في غيره للرجال ولا للنساء والحال من الرجال قد روي
أصابع وأما الخمسين درهما فاعتبارها الحر لم يره لعلاينا وكتاب وفي الجواب الزاهد
بعلامه جمع التقدير وما كان من الشياطين الغالب عليه غير التواضع ويحرم لا بأس ويكره
ما كان ظاهرا التواضع كما كان خط من خط من قزوه ظاهرا في حرفه بعلامه بخلافه
الحكم ظاهر المذهب عدم الجمع في المنة إذا كان خط من قزوه خط من غير بحيث يبرر
كل قزوا فلا يجوز كذا **سنة** فاما إذا كان كل واحد مستقيا كالطراز في المنة فظاهر
المذهب أنه لا يجمع ويؤذن للغايبة ويقدم وكذا الأولى في الغايبة ويخير في المنة فان للبا
فان شئت أذن لكل من شئت اقتصر في الأمانة هذا إذا فاقته صلوات نقصها
في مجلس أو قضائها في مجلس يزلان لكل ويقدم لكل كما صرح به ابن أبي عمير الكوفي
والقصر للمساورة واجب حتى أم يكون أتماعا حيا لا موعود لا رخصه قال علي بن ابي طالب
لو أنما قال الله تعالى ان خفيتم وقد آمن الناس فقال عجيبة ما عجيبة من فضائل رسول الله
عليه السلام فقال صدقة تصدق الله عليكم فاقبلوا منه صدقة رواء مسلم وأما
صلوة الظلم بعد صلوة الحق للمحتاج لا احتياط فقد منع منها أكثر المتأخرين وهو جوابان
الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التقدر وعدم جوارحه كقوله في التناظر
اختلف المتأخرين في الزوال الكبيرة إذا لم يعمل بالحكم والقضاء فماذا بعضهم يصل الرقبة
ويصل المحضة معها احتياطوا وقال بعضهم يصل الأربعة في الظلم في بيت أو في المسجد أو
ثم يسوي ويخرج في المحضة فان كانت المحضة جائزة صارت الظلمة تطوعا أو اجبة وقال بعضهم
يصل بقية الأربعة ثم يصل الستة أربعا ركعتين ثم يصل الظلم فان كانت المحضة جائزة فلا يكون
نقلها وان لم تكن المحضة جائزة فهذا فوضوه وقال في الحق هذا في الزوال الكبيرة وأما في الصغيرة

والعلم حيث استقرت عليه من غير ان يكون له شأن في الدنيا ولا في الآخرة
والذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقد قالوا يا رسول الله انما نريد العلم
و درجات فوق المؤمنين بسبب ما فيهم من رجايا ورجوات وعلما وعلما
هنا يستمر والذين يعلمون والذين لا يعلمون وهذا الجمع عليه فاذ اعلم على المتقدم
قد اركب حقيقة وادراكا لركب الحقيقة يعزى المتقدم عليه بما شئت بنفسه حاله
اذ يتبين كماله حال المسألة وانه انتصار بعد الظلم وهو ما زور في تقديره وكن
انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل ولا شك ان الجاهل ظالم طالب العلم يتقدم
عليه فلا انتصار غير هذه الا لظاهره وما فوقه مما سير في قد فقهه قريبا لا يجمع
لما تقدم على العلم مع جهله اذ كتبنا السلام طامحة يتقدم العالم على الاخر ولم يفرق
بينهما وتعالى بين الرتبة وعز في قولنا هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد حذرنا
بان حق العالم على الجاهل حتى الاستاذ على التلميذ واستطيع بحسب تقدمه على المتأخر
فاذا علمت هذه المقدمة التي لا نزاع في احدتها فاقطع بعدم لزوم التفرق على طالب العلم و
بعدم حقيقة تفكر خصمه ورفعه للمؤمن عادة وهو موجه للضمان على ما عليه التفرق
حسب السعرات العظام واما وجوب الاستاذ او على المقادير فمعلوم من حديث عن راي
منكم منكرا فليقتضه الحديث الى اخره والظلم يحل عند الله ويحرم توريه ولا شك
ان اخذ المال من ظلم فوق ظلم السابق ولم يحجج شرع فالزور وجميع ولا فالامور انما تقابل
تأخذ بالزور والبيع والاعلم **سنة** في الزجر الجاهل على التقدم على الشيخ العالم واذا
قال العالم انصار عظم فيهم واليه يرجع خاتمهم واما من علم المسلمين فان لم
يعلم فاني اكرامه وتقدم عليه مستحبة وبالعلم الشريف هل يتخفا في العلم الشريف
يكون شين ووجاهة ويحرم عليه الحكم المزمين ام لا **سنة** ليس الجاهل ان يتقدم على الشيخ
العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علمنا وارجعهم الى ان المشايخ العالم
ان يتقدم على الشيخ الجاهل لانه افضل من قال له تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون ولهذا يقدم في المصلحة وهو احد اركان الاسلام وهي ثلثة الامان وقال
ابن تيمية الطيغور والطيفر الرسول اذ في الامور منكم فالراي اولى من العلم في ارجح الامور
والاطلاع شرعا مقدم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة الانبياء عليهم الصلوة والسلام
على ما جازت السنة كذا اخرج الرضا رحمه الله في البرازية والاشياء العالم يتقدم على
غيره العالم قال الشيخ ابو علي بن ابي اسحاق والذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات والذين
لا كان عواما على يد رجايا احدا مما رجايا العلم من ضعفه يصفه الله في جهنم
والعالم يتقدم على الرتبة الغير العالم والذليل عليه ذلك تقدم العلم برتبة العلم وان

على العلم

والعلم حيث استقرت عليه من غير ان يكون له شأن في الدنيا ولا في الآخرة
والذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقد قالوا يا رسول الله انما نريد العلم
و درجات فوق المؤمنين بسبب ما فيهم من رجايا ورجوات وعلما وعلما
هنا يستمر والذين يعلمون والذين لا يعلمون وهذا الجمع عليه فاذ اعلم على المتقدم
قد اركب حقيقة وادراكا لركب الحقيقة يعزى المتقدم عليه بما شئت بنفسه حاله
اذ يتبين كماله حال المسألة وانه انتصار بعد الظلم وهو ما زور في تقديره وكن
انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل ولا شك ان الجاهل ظالم طالب العلم يتقدم
عليه فلا انتصار غير هذه الا لظاهره وما فوقه مما سير في قد فقهه قريبا لا يجمع
لما تقدم على العلم مع جهله اذ كتبنا السلام طامحة يتقدم العالم على الاخر ولم يفرق
بينهما وتعالى بين الرتبة وعز في قولنا هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد حذرنا
بان حق العالم على الجاهل حتى الاستاذ على التلميذ واستطيع بحسب تقدمه على المتأخر
فاذا علمت هذه المقدمة التي لا نزاع في احدتها فاقطع بعدم لزوم التفرق على طالب العلم و
بعدم حقيقة تفكر خصمه ورفعه للمؤمن عادة وهو موجه للضمان على ما عليه التفرق
حسب السعرات العظام واما وجوب الاستاذ او على المقادير فمعلوم من حديث عن راي
منكم منكرا فليقتضه الحديث الى اخره والظلم يحل عند الله ويحرم توريه ولا شك
ان اخذ المال من ظلم فوق ظلم السابق ولم يحجج شرع فالزور وجميع ولا فالامور انما تقابل
تأخذ بالزور والبيع والاعلم **سنة** في الزجر الجاهل على التقدم على الشيخ العالم واذا
قال العالم انصار عظم فيهم واليه يرجع خاتمهم واما من علم المسلمين فان لم
يعلم فاني اكرامه وتقدم عليه مستحبة وبالعلم الشريف هل يتخفا في العلم الشريف
يكون شين ووجاهة ويحرم عليه الحكم المزمين ام لا **سنة** ليس الجاهل ان يتقدم على الشيخ
العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علمنا وارجعهم الى ان المشايخ العالم
ان يتقدم على الشيخ الجاهل لانه افضل من قال له تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون ولهذا يقدم في المصلحة وهو احد اركان الاسلام وهي ثلثة الامان وقال
ابن تيمية الطيغور والطيفر الرسول اذ في الامور منكم فالراي اولى من العلم في ارجح الامور
والاطلاع شرعا مقدم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة الانبياء عليهم الصلوة والسلام
على ما جازت السنة كذا اخرج الرضا رحمه الله في البرازية والاشياء العالم يتقدم على
غيره العالم قال الشيخ ابو علي بن ابي اسحاق والذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات والذين
لا كان عواما على يد رجايا احدا مما رجايا العلم من ضعفه يصفه الله في جهنم
والعالم يتقدم على الرتبة الغير العالم والذليل عليه ذلك تقدم العلم برتبة العلم وان

كان الحق اولى بشيائهم

المردود الاسماء الواسع العطاء المدح وحسن الملا والاداء الكلام ومصدر الرم
واهل السموات والكلمة من ملكة عاد وارم ادركت كل سيرة على ووسع كل مصر على
لخطبة كمالها وفراهم هذا وعندهم التي تكتب هاء في هذا النوع حكما حكم المصلحة
انت هي كلامه قولوا لا ينافيه ما قاله المراد في المحنة الذي رابن هشام في المغني قال
المرادى واما تاء التانيث تلحق الاسم فلا تقدم حروف العائنه ومذهب البصري ان
تاء في الاصل وانما في الوقف بدل التاء ومذهب الكوفيين عكس ذلك وقال في المغني والخار
التانيث نحو رجم في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا انما الاصل وان التاء في الاصل
بدل منها وعكس ذلك البصريون لان الضمير في قوله عندهم راجع للسديين اذ هو في نحو
البديع كما لا يخفى والتاريخ في وقت اصطلاح عليه بعض متأخري الشعراء واظهر واثير صفاته
لطيفة على عدد الجمل في الجوف فيقول عليه بعض الفضلاء وهو ان وقت التاريخ المذكور
لشبهة انه نوع من انواع البديع وقد علم من خبر عن كلام السجوطي رحمه الله انما
عند اهل في حكم المصلحة ولا يشك في ذلك فمهم انما تكتب في الخط هاء وان تكتب في بعض المواضع
الترائية في المصحف الشريف تاء بحوارة لا خط المصحف لا يقاس عليه كخط العود وغير
اذ خطان لا يقاس عليه خط المصحف الشريف وخط العود وغيره واذ كانت تكتب هاء
تكتب بعد هاء او السطر يقتضي جواز اعتبار جرح السطر عند عدم الوقف وجواز
اعتبار جرح الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقان تعلق كتابته وتعلق بنطقه وقد اعتبر
علماء البديع كلامهم كما قد ورد في مواضع من الجساس الخط واللفظ فلا يمانع من ذلك
فيما يظهر فان قيل قوله في شرح العقود وعندهم ان التاء التي تكتب هاء في هذا
النوع حكما حكم المصلحة يدخل في انساب في غير هذا النوع الذي هو الحذف وليس حكما
حكما قلت لا يدل بما تقرر في الاصول ان الحكم على الشيء لا ينافي الحكم على ما عداه و
يكفي من كلامه قوله التي تكتب هاء اذ هو المقصود بحيث حكمنا عليها بانها
في الكتابة هاء حسبت براء واذا تصف الطالب الكتب البديعية وتامل كلام
حكم بجهة الاعتبارين الذين حكما هاهنا هذا ولم يضع احد في علمه من الاعتبارين
المجمع بكلامهم كتابا في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور يعتمد في الرجوع اليه
وغاية ما يقال في الكتابة هاء على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقف وفي الاصل
تاء في النطق هاء في الخط فيما لا مانع من اعتبار الخط فحسب بحسب اعتباره ومن اعتبر
النطق فحسب بوجهه باعتباره ومنهم المقصود بالقرآن الخالية وكمن مشرك كذا
على ان المسئلة ليس في من الاحكام الشرعية الخطرة واجبة فلا ضرر في اعتبارها في كل المنع
مع مستوع ما من كلامهم وعدم نقل صريح في المنع من جهة من يعتمد عليه وانه اعلم

من غير النظم

من حيث المقدس ايضا من المرحوم الشيخ بن كثير بن المرحوم الشيخ محمد الخليل نظام
ايامه في هذا الزمان في روى العلم كتماننا مشيئة ومن هذا قولنا قلنا له
واضي ليبيد بليد يقول ابو الطيب المجتبى واعني الامام المجيد المجيد الطاهر رضاه
بذلك الذي رخصت لا تفركتنا السجود او من هذا القول بعده وجدناه صاحب الدلائل غنما
كان من ذلك بعض القضا فاسط من تجده جدودا في وضع لنا وجه معناها بقيت
على المذهب صدر امفيد او لزلت نوضع للمشكلات ما نظم النظمون القصيدة **اجاب**
رضاه السجود لمجد وحده ومجد وحده ليس رضا السجود او معنى السجود الخاضع كما
اقول في استغفار روروا في حسن اخلاق بمجد وحده خضوع الامام له ان يريد
وعنه مقام له مقتضى يكون الخضوع وجوبا اكيدا وكذا راي تركه للرضا به لا يذات صوابا
سديا في سبب النور الجديريان فيلزم ان يكونا في قوله في هذا الجود والخطوط التي نسخ
نحوها ومعنى السجود فاعط ليس يجوز ولكن يراه اعتقاد اجودا وان القضا كل
الورد على مقتضى تلك فضلا وجودا وقيل المطالب ما وجبت هو الفضل ان يتبع منه
الورد وان فضيلة نفس القضا فعده وهذا يلزم من مقيده **اسئل** عن قول سدي
عن ابن الفارض رحمه الله ولم يبال بالاهوت عن حكم مظهر في ولم الشرا الناسوت مظهر حكمه
اجيب في سبب في حق الحقيقة فيقيم على الحكم الذي في الشريعة فلم يبال بالاهوت مظهر الحكم
ان يظاهرا في نصا في روست واسئل عن كتاب **الرايض سنية** في اورد ما منعت عن بنت وعن
شقيقين وابن شقيقين مع احد هاءوا الكلام مفقود ما عدا البنت فالتسعة **اجاب** في مقتضى
لنفسا الخوطة في الالة لا شبهة فيه ويوقو الماية فاذا حكم القاضي بموت المفقودين
جميعهم اجتزأ اوقامت بينة على موتهم جميعا قبل اير دليلها ان كانت حيا وعلم ورثتها
ان كانت ميتا واقرا عدد تصح منه على كلا المالين اربعة فتعطي البنت اثنين ويوقف اثنين
فان ظهر الاخوان حيين دفع لكل واحد منهما سهم الذي وقوله وان ظهر موتها سابقا
عليها وحياة ابن الاخ يصرف السهم ثلث وان ظهر حيا تمام بعد موتها ثم موتها بصرف الثلث
لورثتها واسئل عن رجل مات عن ابن وبنت خال وبنت خال اخر وعن ابن وثلاثة
بنات خال والكل في ام فالتسعة الفرضية **اجاب** مذهب ابو يوسف تقسم الثلثة على
احد عشر سهم والكل ابن من ابنه الخال والخاله ابنة له سهمان ولكل بنت من بنات الخال ابن
وسات الخال سهم واحد فالتسعة ابدان للذكر منهم مثل حظ الانثيين وقد افق به بعض
مشايخ بخلاف تفسيره على الفية والقاضي هذه رواية ايضا عن ابي حنيفة رحمه الله
ومذهب محمد رحمه الله تصح من خمسين ابن الخال عشرة ولكل واحد من بنته خمسة ولكل
من بنته الخال اثني عشرة ولابن الخال اربعة ولكل واحد من بنات ابنته اثنان وبالفعل

واحدة

المشهور على هذا هو ان يورث كل واحد من اربعة قديرات اربعة اجزاء من احدى عشرة جزءا من قديراته
 وكل من قديراته اربعة اجزاء من احدى عشرة جزءا وهو قديراته مع مذهب محمد بن الحنفية
 قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته
 بنى الخال الثاني اربعة قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته
 قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته
 خمس قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته
 وقول ابن يونس المور قد رجع عنه الى ما نقلناه عنه اولادنا اعلم **مسألة** عن تركته عشرة عشرة
 قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته
 بخصاصة من كل واحد من الزوجين ثلثين قطعة وكل قطعة بعشرة من الفلوس المشاهير
 بالمجد وكما في اصطلاح اهل فلسطين واسم اعلم **مسألة** في رجل مات عن خاله ابن عمه
 لاب وعنه ابن عمه ابن يونس فالحكم **باب** جميع تركته الخال اولاد دخل للمهر معهما كما هو صريح
 كلام السراج بقوله في اخره في المهر ثم ينظر هذا الحكم الى جهة عمه ابوي وخولته
 او الى اهل بيته في المهر ثم ينظر هذا الحكم الى اهل بيته وخولته كما في العصبية فالحكم
 الى عمه ابوي الميراث وخولته بعد عمه الميراث وخولته والحكم من الصنف الرابع وعمه
 ابوي الميراث وخولته جعلها اكثر من المصنفين صنفا خامسا موقفا عن الرابع ومن
 ادخلها في الرابع عدل بان الميراث محققا متاخرا عن الميراث بجهة عمه الميراث وخولته
 قال المصنف في شرحه على السراج والصنف الخامس وهم عات الاباء والامهات والامهات
 وخالاتهم وبنات الامهات واولادها واولادهم قال في الميراث والخولته والخولته والخولته
 وابن عمه عن محمد بن الحسين وهم ابوه وان اقبل الصنف الخامس او اقبل الصنف الخامس
 الى ثم الثاني يعني الميراث الساقطين الى ثم الثالث يعني اولاد الاخوات وبنات الاخوة
 الى ثم الرابع يعني الامهات والامهات والامهات والامهات والامهات والامهات والامهات والامهات
 كترتيب العصبية يعني اولاد الميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع
 ثم الخامس وهو الميراث يعني الفروع على هذا القول وروى عن ابن يونس والميراث اولاد
 الاخوة والاخوات اولاد الميراث المعاشد وهو الميراث وقال قبل هذا الميراث الميراث
 عن محمد بن الحسين يعني ان الميراث الصنف الخامس الصنف الخامس يعني اولاد
 الميراث الميراث والفاسدة والميراث الفاسدة وان علوا الميراث الميراث الميراث الميراث
 البنات واولاد بنات الميراث واولادهم ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان نزلوا
 تقديم الرابع على صنف من الاصناف لم يطلع على رواية قوية ولا ضعيفة وكذا تقدم

الخامس

الخامس على الرابع الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 الخال اولاد بن عمه الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 وامه وبنات ابها وامه فالحكم **باب** الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 ولينقل الى ثلث على مذهب ابن يونس اعتبار الوصف المذكورة والافقية فيها ومحمد بن بكر
 الحكم اعتبار الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 اصحاب الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 اثلاثا على ما بين اعداءه ولا يخفى ان ابن عمه من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 فلم يحجب احداهما الاخر واسم اعلم **مسألة** من نبت المقدس عن رجل مات عن اولاد خاله واولاد
 فالحكم **باب** الحكم عن ابن يونس رحمه الله تعالى انفسه على الميراث جميعهم من اولاد الخال
 والحكم حيث كانا لا ينام اولاد فقط اولاد فقط فيكون المذكور منهم مثل حفظ الميراث
 وعنه قول محمد رحمه الله تعالى الثلثان اولاد الخال يقسمان عليهم للميراث مثل حفظ الميراث
 وثلث اولاد الخال يقسم بينهم للميراث مثل حفظ الميراث وان كان احدهما اب وام والام
 لم يقط اولادهم فقط فلا يشي الاخر مع الميراث وقد تقرر عندهم اربعة قديراته اربعة اجزاء من قديراته
 في جميع مسائله في الميراث واسم اعلم **مسألة** في انثى ماتت عن ام وعن اخ لام وعن عمت
 ولها حصة في كرم اربعة قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته
 يخص الاخر والام من ذلك **باب** ليس للميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 مقسوم بين الام والاخر اتم اثلاثا فوضا ودر كالميراث قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته
 وثلث قديراته من الحصة المذكورة واسم اعلم **مسألة** في اربعة ماتت عن ابنة ابن ابن وعن ابن
 يزعم ان ابن عم الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
احباب الميراث لابنة ابن ابن جميع بينهما سوية ولا يشي لابن الميراث ولو كان ابن ابن عم
 للميراث واسم اعلم **مسألة** فيما اذا ماتت عن زوجة حامل وعن بنت منها وبنتين من غيرها
 وعن ابن ابن مقتوق وعن بنت مقتوقا القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير ان يكون في
 موضوعا وكذا في الميراث او لم يكن في موضوعا بين الجواب مع بيان المشكل لكل تقدير **باب** الحكم في
 المسئلة قبل الرضخ ان يعطى الزوجة الثمن من غير تزويج او فرضا لا يتغير على كلا الحالتين
 وان ابن الميراث يعطى شيئا ونقد الميراث في حق البنات الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 ما تشقوه وهو اربعة قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته اربعة اجزاء من قديراته
 روي في البقية على ما عدا القديرات عندنا وفي المسئلة اقوال اخر موجهة وهذا ان لم يصير
 وطلبوا الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 والباقي بعد عن الزوجة مثل حفظ الميراث وان كان انثى فالزوجة القديرات الميراث الميراث

واحدة

الثلاثين والباقي من الورقة لا شيء لست المعنى مطلقا خلافا لرواية الرازي
في مسئلة الجمل انما قدره واحدا ونعاطل الورقة الاخرى من تقديره وتوشت به
القولين لا يجوز ولا يعطى من يحجب لوسيعه التقدير شيئا فان وضع الجمل انما
الحال في الجمل المشبه وارفع الاستكراه في هذا اذا وضعت الجمل او اكثره حيا
بانه وضعت ميتا او خرج اقله حيا ومات قبله فوضع الجمل كعاد الموتى في الجور
وكان الجمل مريضا فيقسم على من كان موجودا من غير اعتبار الجمل وهذه المسئلة اذا
ذكرها يورد في الخرج عن القدر المستور اعلم فقلو عن عنان القلم واسم اعلم **مسئل**
في هذا كذا هل يثبت عم لاب وام وابن خال له ام لا الحكم **جواب** هذه مسئلة اختلفت فيها
جعل بعضهم ظاهر الرواية ان الثلثين لست الميع والمطلقة ابن الخال وهو المذكور
في فرائض السراج وعليه صاحب الهداية وممن الكثر وملتقى الاحكام وغيره في الكثر
والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية ان لا شيء لابن الخال وان الكل لست الميع لكونها
ولدا العصبه وجعل في الصنف عليه الفتوى وان رواية شمس السراج في روافد
رواية الترمذي في روايته وصححه في المضرات وعليه صاحب الخلاصة قال في الصنف في
السراجيه فالخذ للفتوى برواية يعني شمس السراج او لم يوصى بالخذ بروايتها يعني صاحب
الهداية وصاحب السراجيه انتهى والاصل في ان جمة التوبة اذا اختلفت كما في
الحاكم هل يقدم ولد العصبه ام لا قيل وقيل والراجح ترجيح ما رواه السراجيه
فان لفظ الفتوى اكثر من غيره من الفاظ التصحيح كما مختار والصحيح مع انه لم يصر
على مقابل ما رواه السراجيه مذهب حاكمه الصحيح او الاشبه او المختار او غير ذلك من
الفاظ التصحيح وانما يرسل او يقرر في ظاهر الرواية وما هو اي ما رواه السراجيه قد
صرحوا بان الصحيح وان اخذ للفتوى في رواية في ظاهر الرواية فليكن المذهب عليه
واسم اعلم **مسئل** عن ثانيا بما صورته في امراة ماتت عن زوج وبنت عم له ام و
اولاد اخوان كذا هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لست الميع ولا شيء لاولاد الخ
ام لا **جواب** قد رفع في هذا السنن السابق وذكوت في جواب ما حصل ان الصحيح كما في
المضرات لا شيء لولد الخال مع بنت الميع وهو الاول والخذ للفتوى كما في الصنف في جميع
وظاهر المذهب ان ولد العصبه او في سواه اختلفت الجهة او اتحدت لان ولد العصبه
اقرب اتصالا بوارث الميت وكان اقرب اتصالا بالميت مسطورا في فرائض الخلاصة
بنت عم لاب وام وبنت عم الماركة لست الميع بنت عم وبنت خال او بنت خال كذا الحكم
في ظاهر الرواية وولد العصبه او في اتحدت الجهة او اختلفت وعن ابن يونس رحمه الله
ان الترجيح عند اتحاد الجهة انتهى فالما حصل ان المسئلة اختلفت فيها والصحيح ان ولد

العصبه

العصبه او في الترجيح فاذا علمت في ذلك الباقي بعد فرض الزوج لست الميع لكونها ولد العصبه
ولا شيء لاولاد الخال واسم اعلم **مسئل** عن ميتة من ورثه من رجل مات عن بنت ولدا
اولاد الخ لا شيء لولم ذكره وانثيين في الوارث **جواب** الماركة لست الميع لست الميع لولم
لام عند ابن يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم المال على الاخت لست الميع لست الميع
فتعطي الاخت النصف ويعطى الخ لام السدس ويرد عليها الباقي بقدر سهمها
فيقسم المال عليهم اربعا اربع لولم الام والثلاثة اربع لست الميع لست الميع لست الميع
وعشر حاصلة من ضرب ستة في اربعة لولم الام الثلاثة ستة لكل اشان يستور
في ذلك الذكر والميت كاصولهم ولست الميع لست الميع لست الميع لست الميع لست الميع
في تركه قسمت وفي الشخص من لم يستور هل يأخذ من كل منهم حصه من الدين ام لا **جواب**
نعم يأخذ من كل منهم حصته من الدين حيث ظفروا به واسم اعلم **مسئل** في رجل مات
عن ابن وبنتين وزوجتين احداها وضعت ذكرا بعد موت ابيه فانت وبقية
الورثة يدعون انه مات قبله فوضع اكثره فلا يرث له واما بقول مات بعد فوجه
ومكته ساعدت حيا والورثة يعترفون بانه ابن الميت فله القدر قولها ويرث ويرث
ام قول ببقية الورثة فلا ولا **جواب** القول الورثة ولا يرث الا اذا اعترف الورثة بانه
انفصل حيا قال في البحر في الجنابة نقلا عن المحقق والمبدع عن الشيخين رحمه الله تعالى يقبل فيه
الشهادة رجلين او رجلا وامرأتين وقيل يقبل فيه قول النساء الا الام فلا يقبل قولها وفي
الولو الحية امراة حامل فانت والولد يتحرك في بطنها مقدار يوم وليلة بعض الناس يقولون
ان الولد حي وبعضهم يقولون انه ميت فدفنت كذا كذا فينبغي القبر فوجه وابتناسا على
عاقبتها وتركها المرأة زوجها ابوين ان اقرت الورثة بانها ابنته ورثت الميراث ورثت ميراث
الميت وان وجدت الورثة لم يقض لها شيء لانها لم يدرى ما خرجت منها ام لا وفي الفتاوى
الجارية حامل ماتت ويتحرك ولدها قدر يوم وليلة فقيل لبعض مات وقيل لبعض لم يمت
فدفنت ثم تبشر القبر فوجدت معها بنت قاعة على جانبها ميتة والميتة زوجه والولد
اجاب بعض مشايخ بلخ انه لو اقرت الورثة كلام بانها ابنته خرجت حية بعد وفاتها يرث
البنت ثم يرث من البنت ورثته لو وجدوا ولم يقض عليهم بارت هذا القدر لان
يشهد العدول وانما ولد تباحية وانما تسعهم الشهادة لو لم يفارقوا قبرها منذ دفنت
الى ان تبشروا وقد سمعوا صوت البنت من تحت القبر وجدت ملازمهم القبر ولم يكن
ثم شهدوا وانكرت الورثة خلف اعلى العلم ولا ميراث لها اذا خلفوا السرة في
غير ذلك او تعذر في التاخر حية نقلا عن المحيط وان وقع الاختلاف في انفصال
حيا او ميتا فشهدت القابلة على انفصال حيا اجمعا على انه تقبل شهادة تبا في حيا

علم

وعلی قیاس شهادت حق الماریت قال ابو حنیفه رحمه الله علیه لا تقبل وقلا تقبل انتم ولا
 انتم عندنا تقبل شهادته اذ اراة ثقة ولو لم تكن قابله فی حق الماریت وکذا لک الاستنباط فی قبول
 اشبار اعد فی الصدقة علیہ واداعلم **مسئله** فی رجل مات عن زوجة حامل لها منده
 وحن ام وولدت بنات فالحکم الشرعی فی هذا الزوجة المذكورة والابن الذي منده وما
 القسمة الزوجية **اجاب** اما المهر فهو كسائر المديون فيقضى قبل القسمة ثم يقسم على الورثة
 المذكورين ان لم تكن الوفاة قریبة فيقدر المهر ذكرًا وتعطى الام سبعة اشهر واما الزوجة فتمسک
 وکسبت ثلثه ونحوه فیرابط ویوقد الباقی وهو ستة قرايط واربعة اخماس قیراط
 فان ظهر كما قدر نادفع له وان ظهر انتم رد دنا علی الام خمس قیراط علی ما یبیدها فیجتمع لها
 اربعة قرايط وخمس قیراط واداعلمت الکتاب علی بعد الغناء الساکن المتوطن حاله مرة کوا المهر المهر
 الفاضل المستقل اصل الی کونه الساکن المتولد المتوطن فی محرمه قسطنطین

عقوباته وقرعونه وکتاب هذا النسخة الشریفة لجله ورحم اسم کتابة
 ولقارنه وکنا طاه وجمع المصلح والمسل والمؤمنین
 والمومنات وصلى الله علیه وسلم ووالدیه
 احمد محمد ابراهيم

شجره اسلام اولدی براجا	یازلدی بالتمام اولدی مرسیا
نذکوار سید هر قوال افور	صیحه معتبر مختار فتوی
اوشخ رحله خیر الدین افندار	دری و پتور ایدر در خیر بندر
انکوت محمد دمی بحی الدین قاضی	در در و ارجع قلدر اولدی حاصل
ایرو بیک اجلا انکلامه سر	تمام انتر در اول اولدی در حوم
بیس انور شیخ ابراهیم جینی	اول ایدر شیخ تلمیذ گوزینه
الور شیخدر انکا آذر استاد	الحج مع اتیم سده اولدی ارشاد
کتور بیکس بر حله کتام	قویور و شدی سید مظهر ثواب
داخی اندازده بر حال ابرکات	حسب مختص انشرف قبایل
بنام مصطفی بر نسل و خور	حکمت شریمان مرهمندار هشتاد
الور اول نسبی در بنی شای	ایدر تحصیل ابر جاودانی
مکر منصرف اولور کورده	مراد ازده دیلیدی بیه کمال
بیک کتور در اول محرم خیر	یازیلوب کتور بنده اول خیر
نایب زان علی افندار شیخ	ایدر اول نسبی ثالث در شیخ
اوشخ شیخ چون بولر کمال	رحیم بیک بیک بولر اولدی سالی
قضا الیه بیک بر مرد فاضل	اولوب ابر ای شیخ اسم سائل



اصول کبوه ایشا نول منسوب
 کلجیریه الزوا است
 در مختار رزیه تحفه کانی
 اصول الیه معانی در سبانی
 بیلوب قدرین اشارت قلدر یاره
 مراد ازده یازلدی اولدی سدر ظری
 ولکن وار ایدر شیخ اچره فتوت
 حکیمان ایدر و هر کسله نازکی
 بنسبایل قدریم شرح اچره فتوت
 بخند ان اهل حق مظلوم طاهر
 معین اهل دین خیر ایشده سائر
 شین مختصر عالی هم سدر
 محصل جلد او صاف حمیده
 الهی اکا الطاف فکر عطا قیل
 انکی عالمده عز قلدر در از ایت
 تمام اولدقه خیریه ایشایی
 نمازی الماول اچره یوم جمعه
 چوغناک تاریخ محیی یغفر
 ۱۱۲۰

صلوئیل سلام اولسون رسول
 داهی اصحاب خیر الاصوله
 محمد بن
 اسم الله
 الواع